النظام النقدي المملوكي

٦٤٨ - ٩٢٢هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م

دراسة تاريخية حضارية

الدكتور

حمود بن محمد بن علي النجيدي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية

قسم التاريخ والحضارة



الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة

ص.ب ٦٦٧٢ الرمز ١١٤٥٢

هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ - فاكس ٤٦٥٠١٢٩

غلاف
مطبعة الانتصار
ELENTSAR PRESS
١٠ ش الوردى كوم الدكة – ت : ٤٩١٦٥٩٧

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي ..
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الإجتماعية
قسم التاريخ والحضارة

النظام النقدي المملوكي

٦٤٨ - ٩٢٢هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م

دراسة تاريخية حضارية

دكتور
حمود بن محمد بن علي النجيدي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الإجتماعية
قسم التاريخ والحضارة

الناشر
مكتبة العبيكان
الرياض - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة
ص.ب ٦٦٧٢ الرمز ١١٤٥٢
هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ - فاكس ٤٦٥٠١٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الاقتصاد ومن خلاله النظام النقدى ، له من التأثير المباشر على الأفراد والمجتمعات بحيث أصبحت مكانته ذات تأثير كبير فى توجيه الأحداث فى نواحى الحياة المختلفة ، وأصبحت اقتصاديات الدول ، وعلاقاتها التجارية تأخذ الأهمية القصوى فى اهتمامات الدول بمختلف اتجاهاتها ، ولا نبالغ اذا جعلنا للظروف الاقتصادية أثرها المباشر على الأوضاع المحلية والعالمية .

واذا كان منشأ هذه النظرة ما للاقتصاد فى عصرنا الحاضر من أهمية وتأثير ، فإنه لا شك فى أن الأوضاع الاقتصادية قد اكتسبت النظرة نفسها فى مختلف العصور التاريخية ، ومنها الفترة موضوع الدراسة .

واذا لم تلحظ تلك النظرة بشكل بارز فإن مرد ذلك يعود الى طابع العصر نفسه ، فإلى جانب عدم استقلالية الاقتصاد علماً قائماً بذاته ، فإن ارتباطه بمجموعة النظم القائمة فى الدولة من دينية وسياسية واجتماعية وغيرها ، قد أدى الى اختفاء وظيفته فى التأثير على الاوضاع والاحداث ، فارتبطت اقتصاديات الدول والشعوب بتلك النظم ، واصبحت النظرة الى النظم الاقتصادية من خلال المعاملات الشرعية ، او التوجهات السياسية للدولة ، او بما يقوم به الافراد من مهن وحرف ، او بما يربطهم من علاقات اجتماعية ، ونرى هذا الواقع واضحاً جلياً من خلال كتابات المؤرخين ، خصوصاً مؤرخى العصر المملوكى ، حيث ربطوا ما يوردونه من معلومات اقتصادية بأحداث سياسية او اجتماعية او معاملات شرعية ونحو ذلك .

وعلى هذا فليس الاقتصاد [1] ـ من وجهة نظرى ـ ظاهرة حياتية حديثة ،

---

(١) لعلم الاقتصاد تعاريف كثيرة باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين وميولهم واتجاهاتهم . واكثر التعاريف قبولاً هو القائل : إن علم الاقتصاد هو العلم الذى يبحث فى مشاكل ـ

بل إنه علم وجد مع وجود الانسان ، وحاجته الى التعامل فى سبيل الحصول على ضروريات حياته اليومية ، وبمرور الزمن ، ومع تطور العقل البشرى ، ثم تشعب سبل الاتصالات والعلاقات البشرية كان من الضرورى تنظيم وتسهيل التعقيدات الناشئة عن هذا التطور وتلك العلاقات ، ومن جوانب ذلك التنظيم ظهرت التنظيمات والنظريات الاقتصادية الحديثة للدلالة على الاهمية التى يستحقها الاقتصاد ، او تستحقها النظم الاقتصادية ، ليصبح من هذا المنظور علماً قائماً بذاته له دوره المؤثر على حياة الافراد والمجتمعات .

ومن هنا لابد لنا ونحن بصدد الحديث عن جانب هام من النظم الاقتصادية وهو (النظام النقدى) من ان نلقى الضوء على المفاهيم الاساسية للجوانب المرتبطة بذلك النظام من حيث اصلها وتعريفها ، ومدى ترابطها او استقلالها ، وتأثرها بالنظام النقدى او تأثيرها فيه .

= التوفيق بين الموارد المحدودة وحاجات الانسان غير المحدودة والمتفاوتة فى الاهمية ، كما انه يبحث فى مسائل الانتاج والاستثمار والانتفاع والخدمات ، وهو يبحث المشكلة الاقتصادية التى تتكون من ظروف اساسية للانسان هى :

أ ـ تعدد غاياته .

ب- اختلاف اهمية كل من هذه الغايات .

جـ - قلة الوسائل للوصول اليها .

د - إمكانية استعمالها فى اغراض اقتصادية .

لمزيد من التفاصيل عن ذلك فضلاً أنظر : معجم العلوم الاجتماعية ، اعداد نخبة من الاساتذة المتخصصين ، حرف العين ، ص ٤٠٦ - ٤١٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ . أحمد الشرباصى ، المعجم الاقتصادى الاسلامى ، ص ٣٦ ، الطبعة الاولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، دار الجيل ، بيروت ، مصطفى الهمشرى ، النشاط الاقتصادى فى الاسلام ، ص ٢٤ ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض .

ومن الافضل ان نوضح تلك المفاهيم بشكلها الواسع ، ثم نتدرج الى الخاصة منها لنصل الى الحديث عن ماهية النظام النقدى ، وما يرتبط به من جزئيات .

فالنظم جمع نظام ، وهذا اللفظ يطلق على مجموعة من الإجراءات والتدابير تكون على هيئة قواعد ، او ثوابت يتم من خلالها تسيير العمل فى أمر من الأمور ، أو جانب من الجوانب .

وعندما يقترن لفظ النظم بالاقتصاد فإنه دلالة على مجموعة القواعد والأسس التى يعمل بها فى مختلف المجالات الاقتصادية .

وعند البحث عن المعنى اللغوى للفظة نظام نجد ما يلى :

ورد فى اللسان [1] عن مادة (نظم) : «النظم التأليف نظمه ينظمه نظماً ونظاماً ، ونظمه فانتظم وتنظم ، ونظمت اللولؤ أى جمعته فى السلك ، والتنظيم مثله ، ومنه نظمت الشعر ونظمته ، ونظم الأمر على المثل ، وكل شئ قرنته بآخر ، أو ضممت بعضه الى بعض فقد نظمته . والنظم المنظوم وصف بالمصدر ، والنظم ما نظمته من لؤلؤ وخرز وغيرها واحدته نظمة ، ونظم الحنظل حبه فى صيصائه ، والنظام ما نظمت فيه الشئ من خيط وغيره ، وكل شعبة منه وأصل نظام ، ونظام كل أمر ملاكه والجمع أنظمة وأناظيم .

وجاء فيه أيضاً : «وليس لأمرهم نظام أى ليس له هدى ولا متعلق ولا استقامة ، وتناظمت الصخور أى تلاصقت» .

---

(١) لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الانصارى ـ مادة نظم ـ جـ ١٦ ، ص ٥٦ ـ ٥٧ ، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر ، عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٨ هـ .

وورد في مختار الصحاح [١] ، وفي القاموس المحيط [٢] ما يفيد ذلك ، والخلاصة ان النظام ما يطلق على الاستقامة ، او المنهج المتسق الذي لا اختلاف فيه ، او الضم والتأليف مع الاتساق والتوافق .

وعن لفظ اقتصاد فقد ورد في اللسان ما يلي [٣] :

«القصد استقامة الطريق ، قصد قصداً فهو قاصد . قال تعالى : "وعلى الله قصد السبيل" أي على الله تبيين الطريق المستقيم ، والدعاء اليه بالحجج والبراهين الواضحة ، ومنها جائر أي ومنها طريق غير قاصد ، وطريق قاصد سهل مستقيم ، وفي الحديث : "القصد القصد تبلغوا" أي عليكم بالقصد من الأمور في القول والفعل وهو الوسط بين الطرفين ... ، والقصد في الشيء خلاف الإفراط ، وهو ما بين الإسراف والتقتير ، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر ، يقال فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد ، واقتصد فلان في امره اى استقام ، وقوله منهم مقتصد بين الظالم والسابق وفي الحديث ما عال مقتصد ولا يعيل اى ما افتقر من لا يسرف في الانفاق ولا يقتر .. الخ» ، وجاء في القاموس [٤] ، ومختار الصحاح [٥] ما يفيد ذلك .

والخلاصة أن مادة اقتصاد تفيد الاستقامة والسهولة ، واتباع اليسر

---

(١) لمحمد بن ابى بكر بن عبد القادر الرازى ، ص ٦٦٧ ، ـ مادة نظم ـ ، الطبعة الأولى ١٩٦٧ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان .

(٢) لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، جـ ٤ ، ص ١٨٢ - ١٨٣ ـ مادة نظم ـ ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان عن طبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م .

(٣) إبن منظور ، جـ ٤ ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ـ مادة قصد ـ .

(٤) جـ ١ ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ ، مادة قصد .

(٥) ص ٩٢٦ ، مادة قصد .

والسهولة والتوسط بين الاسراف والتقتير .

وعن المعنى الاصطلاحى للاقتصاد ، فقد تعددت التعاريف والتصورات نظراً لتعدد وجهات نظر الباحثين والمهتمين حول الأهداف المقصودة منه (١) ، ومن مجموعج تلك التعاريف يمكن القول ان الاقتصاد ما هو الا اسلوب العمل ، او الطريقة المتبعة لتسيير الإنتاج والتوزيع والاستهلاك فى المجتمع ، ويندرج تحت هذا نشاط الانسان وتوفير احتياجاته ، وكيفية تعامله مع تلك الاحتياجات ليتحقق منها الغرض المقصود .

وعلى هذا يمكن توضيح النظم الاقتصادية على انها مجموعة القواعد والأسس ، والتنظيمات المحدودة لطرق استغلال مجالات الإنتاج ، واستخدامها لتحقيق وإشباع حاجات المجتمع ، بتنظيم وصولها اليه وفق ثوابت معينة (٢) .

وعند إلقاء الضوء على مدلولات هذا المعنى نجد أنه يتضمن جوانب اقتصادية متعددة تشمل مختلف مجالات الإنتاج من زراعة وصناعة وغيرهما ،

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه التعريفات والتصورات . فضلاً أنظر :

ـ الموسوعة العربية الميسرة ، حرف الألف ، ص ١٨٤ ، طبعة ١٩٦٥ م ، دار الشعب ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر القاهرة .

ـ أحمد عطية الله ، القاموس السياسى ، ص ١١٨ ، الطبعة الرابعة ١٩٨٥ م ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

ـ نخبة من الأساتذة المتخصصين ، معجم العلوم الاجتماعية ، حرف العين ، ص ٤١٦ - ٤١٧ .

ـ مصطفى الهمشرى ، النظام الاقتصادى فى الاسلام ، ص ٢١ ، ٢٧ .

ـ محمود ابو السعود ، خطوط رئيسية فى الاقتصاد الاسلامى ، ص ٥ ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ، نشر الاتحاد الاسلامى للمنظمات الطلابية الكويت .

(٢) معجم العلوم الاجتماعية ، حرف التاء ، ص ١٨٦ ، حرف النون ، ص ٦٠٥ .

كما تشمل مجالات التوزيع من بيع وتصدير وغيرها ، وتشمل أيضاً مجالات الإستهلاك من شراء أو استيراد وغيرهما ، ولا شك فى أن هذه المجالات ترتبط ببعضها فى عدد من الجوانب الاقتصادية كالمعاملات المالية التى يحكمها او يديرها النظام المالى ، وأداة التبادل أو وسيلة الدفع ويمثلها النظام النقدى ، وما يحتاجه من عمليات إستبدال النقود ، وصرفها ويمثلها النظام المصرفى فى الدولة .

وعلى هذا يكون الاقتصاد قد ضم بين جنباته مجموعة من النظم المحركة والموجهة للنشاط الاقتصادى ، ومن المستحسن بناء على ذلك أن نطلق مصطلح (النظم الاقتصادية) بدلاً من مصطلح (النظام الاقتصادى) ليوافق المسمى ما يحتويه المضمون ، وما يشتمله من نظم فى دائرته الواسعة التى تحتاج منا الى التعريف بجوانبها ، للوصول الى توضيح النظام النقدى بجزئياته المختلفة .

وعن المقصود بالنظام المالى نقول أنه مجموعة القواعد والتنظيمات التى تقوم بها الدولة لتدبير وتيسير نفقاتها وايراداتها ، وأثر ذلك على مجمل الأوضاع الاقتصادية فى الدولة ومن أهمها مستويات الإنتاج والاستهلاك فيها ، لذا تحرص الدول بشكل دائم على توافق وتوازن مصروفاتها مع إيراداتها ، وأن يكون هناك تنشيط لأوضاعها الاقتصادية بما تقرره من مصروفات ونفقات مالية دون إحداث أى عجز فى خزينة الدولة لا يتوافق مع مدخولاتها [١] .

أما عن كلمة مال فأصلها (مول) بوزن فرق وحذر ، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت مالاً ، وقد ورد فى المعاجم اللغوية

---

(١) لمزيد من التفاصيل فضلاً أنظر : معجم العلوم الاجتماعية ، حرف الميم ، ص ٥٠٧ - ٥٠٨ .

ما يلى : "مول : المال معروف ما ملكته من جميع الأشياء .. والجمع أموال .. قال ابن الأثير المال فى الأصل ما يملك من الذهب والفضة ، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان ... وملت وتمولت كله كثر مالك ، ويقال تمول فلان مالاً : اذا اتخذ قينة ، ومنه قول النبى - صلى الله عليه وسلم - فليأكل منه غير متمول مالاً وغير متأثل مالاً ، .... ، ومال الرجل يمول ويمال مولا ومؤلا اذا صار ذا مال ، وتصغيره مويل[1] ..."

ولفظ مال يطلق على مسميات كثيرة ، ويفرق بينها بالقرائن المصاحبة لمعرفة المعنى ، وهو يطلق على جميع الأشياء التى يملكها الانسان ، وكان فى الأصل قد أطلق على النقدين الذهب والفضة ، ثم أصبح عاماً لما يقتنى ويملك [2] وهذا هو محور جميع التعاريف التى أوردها عدد من الفقهاد والعلماء عند تعريفهم للمال ، ويمكن استخلاص تعريف مبسط للمال وهو (أنه لفظ يطلق على كل ماله قيمة) سواء كان نقداً أم عيناً .

وما يهمنا فى هذا المجال هو النقد أى الذهب والفضة ، وما يلحق بهما كالفلوس النحاسية ، وهى ما يطلق عليه مصطلح المعاملة أو الأثمان [3] .

يقول النيسابورى : «وإنما كان الذهب والفضة محبوبين لأنهما جعلا ثمن

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، جـ ١٤ ، ص ١٥٨ - ١٥٩ ـ مادة مول ـ ، وكذلك ورد فى كل من الفيروز ابادى ، القاموس المحيط ، جـ ٤ ، ص ٥٤ ، مادة ـ مال ـ ، والرازى مختار الصحاح ، ص ٦٣٩ ، مادة ـ مول ـ .

(٢) أبو بكر الصديق عمر متولى ، شوقى اسماعيل شحاته ، اقتصاديات النقود فى إطار الفكر الاسلامى ، ص ١٣ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م . القاهرة .

(٣) المعاملة : مصدر عامله أى سامه بعمل ، وعاملت الرجل أعامله معاملة ، وهى التصرف بالبيع ، وهى عند الفقهاء العقد على العمل ، وقد استعملت للدلالة على دورها فى المعاملات كالبيع والشراء والأجرة والعقود وغيرها من الأمور المالية ، كما يقصد بها النقود المضروبة حسب قوانين الدولة القائمة المتداولة بين الناس بقيمتها الرسمية ، وقد اطلق الفقهاء =

جميع الأشياء ، فمالكها كالمالك لجميع الأشياء».

ويقول الامام النسفي : «الذهب والفضة قانون التمول ، وأثمان الأشياء» .

ويقول السرخسي : «الذهب والفضة خلقا جوهرين للأثمان لمنفعة المتقلب والتصرف» .

ويقول الموصلي : "الذهب والفضة أعدهما الله تعالى للنماء ، حيث خلقهما ثمناً للأشياء في الأصل" .

ويقول ابن قدامة : "الأثمان هي الذهب والفضة ، والأثمان هي قيم الأموال ، ورأس مال التجارات ، وبهذا تحصل المضاربة والشركة وهي مخلوقة لذلك ، فكانت بأصل خلقتها كمال التجارة [١] " .

= عليها ذلك ويقصدون بها المبادلة أو ما يصلح ثمناً ، وكثرة الملازمة دعت الى أن تكون المعاملة بمعنى النقود أو الثمن الملازم لها (الذهب والفضة) .

وهذا اللفظ لا يمكن تعيين استعماله ، ولكن لا شك في ان استعماله قديم ، ولا يستبعد أن ذلك حدث قبل الإسلام .

(ابن منظور ، اللسان ، جـ ١٣ ، ص ٥٠٢ - ٥٠٥ ، ـ مادة عمل ـ ، محمد مصطفى زيادة ، جمال الدين الشيال ، كتاب اغاثة الأمة ، ص ١٤ ، هامش (٣) ، انستاس الكرملي ، النقود العربية وعلم النميات ، ص ٦٣ ، هامش (٢) الناشر محمد أمين دمج ١٩٣٩ ، بيروت) .

- أما الأثمان فهي جمع ثمن ، وهو من الأجزاء كجزء من ثمانية ، وثمنهم يثمنهم ثمناً لهم ، وثمنت الشئ اذا جمعته ، والثمن ما تستحق به الشئ ، وهو ثمن البيع وثمن كل شئ قيمته ، وشئ ثمين أي مرتفع الثمن ، ويقال ثامنت الرجل في المبيع ، أثامنه اذا ناولته في ثمنه وساومته على بيعه ، ولا يكون التثمين وهو التقويم والتقدير الا بالنقدين ولا يكون عروضاً .

(ابن منظور ، اللسان ، جـ ١٦ ، ص ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ـ مادة ثمن ـ الفيروز آبادي القاموس جـ ٤ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ـ مادة ثمن ـ) .

(١) مجموعة هذه الأقوال ، وردت في كتاب اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي ، ص ١٩ - ٢٠ .

ويقول ابن عابدين عن الفلوس النحاسية : "الفلوس إن رائجة فكثمن ، والا كسلع ، والفلوس النحاسية تلحق الآن بالنقود باعتبار أن التعامل بها إنما هو بجعلها أثماناً للمتقومات لا بجعلها سلع تجارة [1] ".

وبهذا نكون قد دخلنا الى ما هية النظام النقدى الذى يمكن تعريفه : بأنه مجموعة التنظيمات المسيرة لأمور النقد فى الدولة ، بتحديد أنواع النقود المتداولة ، والقاعدة النقدية المتبعة ، وتنظيم إصدار النقود ، وتحديد أسعار تداولها ، وما يرتبط بذلك من أمور [2] .

وعند تحليلنا لكلمة نقد نجد أن المعاجم اللغوية ورد فيها ما يلى :

"النقد والتنقاد تمييز الدراهم ، وإخراج الزيف منها ، وقد نقدها ينقدها نقداً وانتقدها وتنقدها ونقده اياها نقداً أعطاه فانتقدها أى قبضها .

والنقد مصدر نقدته دراهمه ، ونقدته الدراهم ونقدت له الدراهم أى أعطيته فانتقدها أى قبضها ، ونقدت الدراهم اذا أخرجت منها الزيف ، والدرهم نقد ، : أى وازن جيداً [3] .

والنقد : المسكوك من الذهب والفضة ، ويطلق على قطعة المعدن المضروبة للتعامل بها ، وروى أن السبب فى تسمية قطع العملات بالنقد أن الأولين كانوا يصورون على الدراهم رأس (النقد) ، وهو نوع من الغنم لطيف الجسم نحيفه ، ثم عرفت هذه الدراهم بهذه الصورة ، وأخذت اسمها ، ثم أطلقت على النقود

---

(١) مجموعة رسائل ابن عابدين ، الرسالة الثامنة (تنبيه الرقود على مسائل النقود) جـ ٢ ، ٥٧ ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، (ب ـ ت) ، ص ٥٦ ، ٦٥ .

(٢) معجم العلوم الاجتماعية ، حرف النون ، ص ٦٠٨ ، عبد القديم زلوم ، الأموال فى دولة الخلافة ، ص ٢١٣ ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م ، دار العلم للملايين ، بيروت .

(٣) آبادى ، القاموس ، جـ ١ ، ص ٣٥٤ ، ـ مادة نقد ـ ، الرازى ، مختار الصحاح ، ص ٦٧٥ ، ـ مادة نقد ـ .

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية [١] عن هذا :

"وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبيعى ولا شرعى بل مرجعه الى المادة والاصطلاح ، وذلك لأنه فى الأصل لا يتعلق المقصود به بل الغرض أن يكون معياراً لما يتعاملون به ، والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هى وسيلة الى التعامل بها ، ولهذا كانت أثماناً بخلاف سائر الأموال فإن المقصود الإنتفاع بها لنفسها ، فلهذا كانت مقدرة بالأموال الطبيعية أو الشرعية . والوسيلة المحضة التى لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ، ولا بصورتها يحصل بها المقصدو كيفا كانت" .

وبنفس هذا المعنى قال ابن قيم الجوزية [٢] :

فالأثمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد بها التوصل الى السلع ، فاذا صارت فى نفسها سلعة تقصد لأعيانها ، فسد أمر الناس ، وهذا المعنى معقول يختص بالنقود لا يتعدى الى سائر الموزونات" .

ويوضح ابن خلدون هذا المعنى أكثر تفصيلاً حيث يقول فى مقدمته [٣] :

"ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول ، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم فى الغالب ، وإن اقتنى سواهما فى

---

(١) الفتاوى ، جـ ١٩ ، ص ٢٥ - ٢٥١ ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، ١٤٠٤ هـ ، تحت اشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .

(٢) أعلام الموقعين عن رب العالمين ، جـ ٢ ص ١٥٧ ، تحقيق طه عبد الرووف سعد ، دار الجيل ، بيروت .

(٣) ص ٣٤٤ ، فصل فى المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع ، طبعة دار الشعب ، (ب ـ ت) .

بعض الأحيان فإنما هو القصد تحصيلهما بما يقع فى غيرهما من حوالة الأسواق التى هما عنها بمعزل ، فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة" .

ويتفق ما أورده علماء الاقتصاد المحدثون مع ما أورده علماء المسلمين فى تعريف النقود ، وبيان ماهيتها والمقصود منها [١] ، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أسبقيتهم وأفضليتهم فى هذا المجال [٢] .

ومما سبق يتبين لنا الأهمية الكبرى للنقود فى الحياة الاقتصادية ، بوصفها المؤشر للعمليات الاقتصادية المختلفة ، فالإنتاج يعبر عنه بالوحدات النقدية ، ودخول الأفراد وإيرادات الدولة ومؤسساتها ، والمصروفات ، إنما تقاس بالنقود ، وهى الوسيلة التى يحقق من خلالها الانسان احتياجاته وضرورياته ، فأصبحت بهذا ضرورة من ضروريات أى مجتمع [٣] .

والنقود هى الوحدات النقدية التى يتكون منها أى نظام نقدى ، فهى ركيزة

---

(١) عوف محمود الكفراوى ، النقود والمصارف فى النظام الإسلامى ، ص ٣ ، ٥ ، حسن محمود شافعى ، العملة وتاريخها ، ص ١١ ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

(٢) أشار الى هذا كثير من علماء المسلمين الذين ذكروا تعاريف مناسبة للنقود تتضمن وظيفتها وشروط قبولها وسيلة للتبادل . لمزيد من التفاصيل فضلاً أنظر :

- الماوردى ، أبو الحسن على بن محمد ، كتاب الأحكام السلطانية ، ص ١١٩ ، ١٤٨ ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ م ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة .

- ابن عابدين ، تنبيه الرقود على مسائل النقود ، جـ ٢ ، ص ٥٦ ، ٦٥ .

- أبو بكر الصديق عمر متولى ، شوقى اسماعيل شحاته ، اقتصاديات النقود ، ص ١٩ ، ٢٢ .

- مصطفى الهمشرى ، النظام الاقتصادى فى الاسلام ، ص ٢١ ، ٢٨ .

(٣) محمود أبو السعود ، خطوط رئيسية فى الاقتصاد الاسلامى ، ص ٢١ .

من ركائزه لا يأخذ استقلاليته عن النظم الاقتصادية الأخرى الا بها ، ولابد لهذه الوحدات النقدية من أن تكون على الوزن والمعيار الشرعى لتقوم بمهمتها على أكمل وجه ، وليتم قبولها فى عمليات التداول وفق نظام نقدى سليم ، ويتم إصدارها من واقع القاعدة النقدية التى تعتمدها الدولة لإصدار وحدات نظامها النقدى التى يعبر عنها بـ (السكة) [١] .

هذا ولم يعرف النظام النقدى فى التاريخ الاسلامى بهذا الاسم ، فهو مصطلح حديث ارتبط بالتطورات الحديثة التى أدخلت على النظم الاقتصادية ، ولكن نيابة عن هذا المصطلح ، استعمل فى التاريخ الاسلامى مصطلح (السكة) للدلالة على النقود وما يرتبط بها من تنظيمات .

والنقود كما هو معلوم ثلاثة أنواع : معدنية وورقية ومصرفية ،والمعدنية هى : المصنوعة من المعادن كالذهب والفضة والنحاس والقصدير ، وغيرها من المعادن المستخدمة فى سك العملات ، وقد ساد هذا النوع من النقود منذ اختراعها حتى قبيل الحرب العالمية الأولى سنة ١٣٣٣ هـ / ١٩١٤ م حين أوقف التعامل بالنقود المعدنية ، واستبدلت بالنقود الورقية التى ربطت بالذهب والفضة لتغطية قيمتها كسندات قابلة للصرف [٢] ، ومع التطور الذى شهدته مختلف النظم الاقتصادية ، ومنها النظام النقدى ظهرت نقود الودائع ، وهى النقود المصرفية التى يتم تداولها عن طريق الصكوك المعتمدة الشيكات [٣] .

---

(١) عن السكة وما يتصل بها فضلاً أنظر الفصل الأول (دار الضرب) ، ص ٤٩ .

(٢) عبد القديم زلوم ، الأموال فى دولة الخلافة ، ص ٢١٣ .

(٣) د. صبحى تادرس قريصة ، النقود والبنوك ، ص ٢٣ ، ٣١ ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ م ، دار النهضة العربية ، بيروت .

وعلى هذا فإن النقود المعدنية كانت هى السائدة فى الفترة موضوع الدراسة ، وأن الوحدات هى عملات معدنية اتخذت من الذهب والفضة قاعدة لها ، يتم الاعتماد عليها فى إصدار العملات الرئيسية للدولة مع الاستفادة من معدن النحاس فى إصدار عملات مساعدة لتسهيل العملية التجارية .

إن أى نظام نقدى لابد له من قاعدة نقدية يقوم عليها ، وهى إما أن تكون قائمة على معدن واحد أو على معدنين ، ويعبر عن ذلك بنظام المعدن الواحد أو بنظام المعدنين ، ونظام المعدن الواحد إما أن يتمثل بمعدن الذهب ، أو بمعدن الفضة لاستخدام أحدهما فى إصدار العملات أو الوحدات النقدية ، أما نظام المعدنين فيتمثل بهما معاً ، وهذا النظام هو ما كان سائداً فى الدولة الإسلامية ، ثم فى دولة المماليك التى هى موضوع الدراسة .

إن نظام المعدنين الذى كان سائداً فى تلك الفترة قد استخدم معدنى الذهب والفضة فى إصدار الوحدات النقدية ، ولإحداث عملية التوازن بينهما ، أوجدت نسبة ثابتة فى الوزن والعيار بين وحدة الذهب ووحدة الفضة ليمكن من خلال ذلك تحديد قيمة كل منهما فى مقابل الأخرى ، ولتحديد القيمة النقدية لكل وحدة [١] .

ولا مانع من أن تكون القاعدة النقدية للدولة على نظام المعدن الواحد مع استخدام معدن الفضة كنقود مساعدة الى جانب النقود الرئيسية أو القانونية من معدن الذهب ، وقد تلجأ كثير من الدول لهذا الأسلوب أو هذه السياسة عند حدوث أزمات نقدية فيها مرجعها عدم توفر الكميات اللازمة من المعدن الذى تصدر به النقود القانونية ، وعند ذلك تصبح هذه النقود بمثابة غطاء هام لميزانية

---

(١) عبد القديم زلوم ، الأموال ، ص ٢١٧ ، صبحى قريصة ، النقود ، ص ٣٥ - ٣٦ .

الدولة تلافياً لحدوث أي عجز في خزينتها [١] . ويتيح ذلك أيضاً زيادة حجم القاعدة النقدية عندما يصبح العرض الكلي للنقود أكبر فيمكن الدولة والمتعاملين من الحصول على احتياجاتهم من النقد بيسر وسهولة ، فيكون من نتائجه مرونه العمليات التجارية والمالية ، واستقرار وثبات أسعار صرف العملات [٢] .

لقد بين عدد من العلماء المسلمين أهمية الذهب والفضة ووظائفها ، وقد لخص بعض الباحثين [٣] ذلك بما يلي :

أولاً : الثمنية لمنفعة التقلب والتصرف ، فهي مقياس القيمة ، أو وحدة الحساب .

ثانياً : المعاملة أولاً في جميع الأشياء ، فهي أدلة التبادل ، ووسيط المبادلة ، والوسيلة الى المقصود .

ثالثاً : مالكها كالمالك لجميع الأشياء ، وهي وسيلة للاحتفاظ بالثروة ، وأداة للادخار .

رابعاً : النقود في المالية العامة في الاسلام احدى وسائل سداد الحقوق الواجبة في المال كالزكاة والخراج ، وسدادها نقداً أو عيناً جائز في إطار أيسرية الأداء والمنفعة .

---

(١) أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ، حرف القاف ، ص ١١٣٢ - ١١٣٣ .

(٢) عبد القديم زلوم ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٣) أبو بكر الصديق عمر متولي ، شوقي اسماعيل شحاته ، اقتصاديات النقود ، ص ٤٣ - ٤٤ .

خامساً : تضطلع النقود فى النظام الاقتصادى،والاجتماعى الاسلامى بوظيفة أساسية وضرورية فى المجتمع بأصل الخلقة ، وقد أعد الله سبحانه وتعالى النقدين من الذهب والفضة وخلقهما لأداء الوظائف الأساسية للنقود فى الأرض .

إن النظام النقدى الذى أقره الاسلام ، والقائم على المعدنين (الذهب والفضة) يلزم الدولة أن تسك الدنانير الذهبية والدراهم الفضية ، وأن يكون وزنهما ثابتاً وعيارهما خالصاً ، وموافقاً للوزن الشرعى ، فيكون وزن الدينار الواحد هو وزن المثقال ، ويكون وزن الدرهم هو وزن الدرهم الشرعى ، وتكون النسبة بين الوزنين سبعة الى عشرة أى أن كل سبعة مثاقيل من الذهب تزن عشرة دراهم من الفضة ، وكذلك العكس .

واذا كانت الدولة الاسلامية فى عهودها الأولى قد حرصت على أن تكون نقودها موافقة للوزن الشرعى فإن الدول الاسلامية قد حرصت على أن تكون نقودها موافقة للوزن الشرعى فإن الدول الاسلامية المتأخرة لم تحافظ على هذا الوزن بشكل دقيق الأمر الذى أدى الى إفساد النقود ، وبالتالى فساد النظام الاسلامى مما كان له عواقب وخيمة على الأوضاع الاقتصادية عامة والنقدية بشكل خاص .

إن نظام المعدنين الذى سارت عليه الدولة المملوكية يحتاج الى نظام مصرفى مرن يتيح للمتعاملين شراء الذهب والفضة ، وبيعهما واستيرادهما وتصديرهما دون اى تقييد ، كما يتيح لهم امكانية تحويل العملات ، واستبدالها لتسهيل العملية التجارية وبشكل خاص الخارجية منها [1] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن التطور التاريخى والاقتصادى للصيرفة والصيارف فى الدولة ـ

تعنى كلمة صرف بالإضافة إلى معان أخرى : تحويل النقود الى فئات أو أنواع .

جاء فى اللسان [١] : "والصرف فضل الدرهم على الدرهم ، والدينار على الدينار ، لأن كل واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه ، والصرف بيع الذهب والفضة ، وهو من ذلك ينصرف به من جوهر الى جوهر ، والتصريف فى جميع البياعات اتفاقات الدراهم ، والصراف والصيرف والصيرفى النقاد من المصارفة ، وهو من التصرف والجمع صيارف وصيارفة" .

وهذا المعنى هو المراد منها فى الأمور المتصلة بالنقود . جاء فى دائرة المعارف الاسلامية [٢] : "الصرف عقد بيع تكون فيه السلع المتبادلة من معدن نفيس ، وكلمة صرف فى الأصل تعنى تغيير النقد ، كما تعنى استبدال الذهب والفضة ، وهذا الاسم (صرف) يحمل معنى المصدرية ، وهو مأخوذ من صيرف أو صراف".

وجاء فى معجم العلوم الاجتماعية عن تاريخ الصيرفة وتطورها [٣] :

= الاسلامية . فضلاً أنظر : مصطفى عبد الله الهمشرى ، الأعمال المصرفية والاسلام ، رسالة ماجستير منشورة ، من مطبوعات مجمع البحوث الاسلامية فى الأزهر الشريف ، القاهرة ١٩٧٣ م .

عوف محمود الكفراوى ، النقود والمصارف فى النظام الاسلامى .

محمود المرسى لاشين ، التنظيم المحاسبى للأموال العامة فى الدولة الاسلامية ، رسالة ماجستير منشورة ، الطبعة الأولى ١٩٧٧ م ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة .

(١) لابن منظور ، جـ ١١ ، ص ٩٠ ، ٩٥ ، ـ مادة صرف ـ ، وكذلك ورد فى مختار الصحاح ، ص ٣٦١ ، ـ مادة صرف ـ ، والقاموس المحيط ، جـ ٣ ، ص ١٦٦ - ١٦٧ ، ـ مادة صرف ـ .

(٢) جـ ١٤ ، مادة صرف ، ص ١٩٨ ، ٢٠٠ ، القاهرة ١٩٣٣ م .

(٣) حرف الصاد ، ص ٣٥٢ .

"كانت الصيرفة فى بداية تاريخها عبارة عن إبدال وحدات نقدية من نفس العملة أو من عملة أخرى ، ولما كانت النقود حينئذ معدنية (سكة ذهبية أو فضية) فإن الصيرفى كان فى الوقت نفسه صانعاً يتاجر فى السبائك والمصنوعات من المعادن الثمينة ، وحين زادت كميات النقود المسكوكة ظهرت الحاجة إلى إيداعها فى مكان أمين ، وقد ائتمن المودعون الصاغة الصيارفة على نقودهم اذ كانت بمأمن فى خزائن الصيرفى ، وكان المودعون يأخذون مقابل نقودهم المودعة شهادات إيداع يبرزونها متى ما رغبوا استعادة أموالهم" .

وهذا لم يرد فى المصادر التاريخية ـ للفترة موضوع الدراسة ـ شئ عن النظام المصرفى ، أو الطرق المحاسبية ونحوها مما يرتبط بالنظام النقدى ، وما ورد عن ذلك مجرد إشارات لا يمكن الاعتماد عليها فى تكوين دراسة عن النظام المصرفى المملوكى ، ولتأكدى من عدم الاتيان بجديد فى هذا الجانب ، فضلت عدم تكرار ما سبقنى به بعض الباحثين فى دراسة النظام المصرفى فى الاسلام والدولة الاسلامية [١] .

وعلى أى حال فإن النظام المصرفى الاسلامى يدعو الدولة الى أن تترك نسبة الصرف بين الذهب والفضة دون تحديد ، فيصرف الذهب بالفضة والفضة بالذهب بالسعر الدارج حسب قانون العرض والطلب [٢] ، وهذا ما كانت عليه الدولة الاسلامية فى عهد الرسول ـ ص ـ وخلفائه الراشدين ، أما فى عهد سلاطين المماليك فإننا كثيراً ما نجدهم يتدخلون لتحديد أسعار صرف العملات

---

(١) فضلاً أنظر : محمود المرسى لاشين ، التنظيم المحاسبى للأموال العامة فى الدولة الاسلامية ، مصطفى عبد الله الهمشرى ، الأعمال المصرفية والاسلام .

(٢) عبد القديم زلوم ، الأموال فى الخلافة ، ص ٢٢٦ .

وفق أهوائهم الشخصية ومطامعهم المادية . فكان ذلك وبالاً على الوضع الاقتصادى فى الدولة ، فزاد من فساده وتدهوره .

هذا بإيجاز بعض الايضاحات المتصلة بالنظم الاقتصادية ، وبالذات النظام النقدى وما يرتبط به من دلالات لغوية ومفاهيم اقتصادية .

ومن المناسب فى هذا التمهيد أن نتحدث ـ بإيجاز أيضاً ـ عن اهتمام الدولة الاسلامية بالنظام النقدى ، وما تعرض له من تطورات خلال تعاقب الدول الاسلامية حتى قيام دولة المماليك .

* * * * *

اهتمت الشريعة الاسلامية بالنقود لما لها من أهمية كبيرة فى المجتمع ، ولارتباطها بالمعاملات الشرعية والفقهية كالخراج أو الزكاة والصداق والعقود والأوقاف والديات وبعض العقوبات والحدود ، ولا شك فى أن عمليات البيع والشراء تتم عن طريق النقود ، لذا أولتها الشريعة الاسلامية اهتماماً خاصاً تمثل بتحديد أوزان النقود ، وضبط عيارها ، وتنظيم التعامل بها ومبادلاتها ، وما يرتبط بها من ، واجبات وحقوق شرعية [١] .

جاء الاسلام فأقر رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ التعامل بالدينار والدرهم على الوزن الذى كانا عليه قبل مجئ الاسلام [٢] ، فمن المعروف أن

---

(١) محمد ضياء الدين الريس ، الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ، ص ٢٣٨ ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٧ ، دار الأنصار ، القاهرة .

سيدة اسماعيل كاشف ، دراسات فى النقود الاسلامية ، ص ٦٣ ، ٧٨ ، مقالة فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٢ ، ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م . ص ٥٩ ، ١١٠ .

(٢) وزن الدينار كما أجمعت عليه المصادر لم يختلف جاهلية ولا اسلاماً ، أما وزن الدرهم

العرب فى جاهليتهم كانوا يتعاملون بالدينار الرومى والدرهم الفارسى ، بالإضافة الى بعض الدراهم الحميرية فكانت تلك النقود ترد مع رجال القوافل التجارية من سوريا والعراق واليمن الى المراكز التجارية فى شبه جزيرة العرب [١] ، ولم يكن يرد أى نقود معدنية بغير معدنى الذهب والفضة ، فكانت الدنانير الذهبية من قبل الروم ، والدراهم الفضية من قبل الفرس ، وقليل منها من قبل حمير ، وكانت الفارسية على نوعين سوداء وافية ، وطبرية عتق ، ولا يتم التعامل بهذه النقود الا وزناً بحساب المثاقيل لأن ذلك أكثر دقة وضبطاً فى الأمور الحسابية ، فكانوا يطلقون على النقود الذهبية مصطلح (العين) ،

---

* فقد اختلف فى وزنه أكان معلوماً أم لا ؟ فبعض المصادر تذكر أ نه كان مجهولاً ، وبعضها يذكر أنه فى عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ـ حدد مقدار الدرهم الشرعى . والبعض الآخر منها يرى أن الخليفة الأموى عبد الملك بن مراون هو الذى عمل على تحديد أوزان الدراهم ضمن اصلاحاته النقدية ، وقد ذهب معظم العلماء الى الرأى القائل أنه معروف وتم تحديده بإقرار الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبناء عليه أخذت بهذا الرأى .

يقول ابن خلدون فى مقدمته ، ص ٢٣٤ :

"والحق أنهما ـ الدينار والدرهم ـ معلوما المقدار فى ذلك العصر ـ عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ـ لجريان الأحكام يومئذ بما يتعلق بهما من الحقوق" .

ولمزيد من التفاصيل عن هذه الجزئية فضلاً أنظر :

المقريزى ، تقى الدين أحمد بن على ، الأوزان والأكيال الشرعية ، ص ٥ ، ١٩ نشره باللغة اللاتينية أولايوس جير هاردوس تايخيسن عام ١٨٠٠ م فى المجلة العلمية المختصة بالوثائق العربية ، رضى الدين القزوينى ، ميزان المقادير فى تبيان التقادير ، ص ٦٨٣ ، ٦٩٢ تحقيق محمود شكرى الألوسى ، مجلة المقتبس ، المجلد ٥ ، الجزء ١١ ، ص ٦٨٦ ، ٦٩٨ ، الجزء ١٢ ، ص ٧٥٠ ، ٧٦٥ ، المناوى محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على ، النقود والمكاييل والموازين ص ٦٢ ، ٦٤ تحقيق رجاء محمود السامرائى ، دار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨٨١ م الرئيس ، الخراج ص ٣٤٠ ، ٣٤٨ على باشا مبارك ، الميزان فى الأقيسة والأوزان ، ص ٣٧ ، ٤٦ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣٠٩ هـ / ١٩٨٢ م .

(١) المقريزى ، الأوزان ، ص ١٩ .

وعلى النقود الفضية مصطلح (الورق) [١] . وكما أسلفنا ـ فقد كانت نسبة وزن الدراهم الى الدنانير سبعة الى عشرة ، أى كل عشرة دراهم فضية موزونة تعادل سبعة دنانير ذهبية ، وقد اتفق على هذه النسبة قاعدة أساسية ، لأن الذهب أوزن من الفضة وأنفس قيمة ، فكأنهم وزنوا حبة من الفضة وحبة من الذهب ، فوجدوا أن حبة الذهب زائدة عن حبة الفضة بتلك النسبة لذا جعلت أساساً قاعدة لهما [٢] ، كما أن كثافة الذهب أعلى منها فى الفضة ، فهى فى الذهب تسعة عشر جراماً وستة وعشرين فى المائة من الجرام (١٩,٢٦ جم) بينما كثافة الفضة عشرة جرامات ونصف الجرام (١٠,٥ جم) فقط [٣] .

هذا ويعادل وزن المثقال كوحدة قياس نقدى للنقود الذهبية : أربعة جرامات وخمسة وعشرين فى المائة من الجرام (٤,٢٥ جم) ، وهو وزن الدينار الشرعى ، أما الدرهم فيعادل وزنه على أساس كونه وحدة قياس للنقود الفضية جرامين وسبعة وتسعين فى المائة من الجرام (٢,٩٧ جم) [٤] ، وقد استعملت (حبة الشعير) فى تحديد الوزن الدقيق لكل من المثقال والدينار والدرهم . وقد أشار

---

(١) المقريزى ، اغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص ٤٨ ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، جمال الدين الشيال ، مطبعة لجنة التأليف ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ . ناصر النقشبندى ، الدينار الاسلامى فى المتحف العراقى ، جـ ١ ، ص ١٠ ، المجمع العلمى العراقى ، بغداد ، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م .

(٢) البلاذرى ، أحمد بن يحى البغدادى ، كتاب النقود ، ص ٩ - ١٠ ، المقريزى ، النقود القديمة الاسلامية ، ص ٣٠ ، نشرهما انستاس الكرملى فى كتاب النقود العربية وعلم النميات ، بيروت ١٩٣٩ م ، ابن الرفعة أبو العباس نجم الدين الانصارى ، (ت ٧١٠ هـ / ١٣١٠ م) الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان ، ص ٥٢ ، تحقيق محمد أحمد اسماعيل الخاروف ، من مطبوعات مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، المناوى ، النقود ، ص ٥١ ، ٥٣ .

(٣) محمد اسماعيل الخاروف ، هامش رقم (١) ص ٥٨ ، من كتاب الايضاح .

(٤) المقريزى ، الأوزان ، ص ١٩٥ ، ابن خلدون المقدمة ، ص ٢٣٤ ، على مبارك ، الميزان =

القزوينى [١] الى العلة فى اختيارها تعود الى قلة الاختلاف عليها ، وسهولة الحصول عليها ، والى شيوعها فى الأمكنة والأوقات فوزنها بين الأوزان كالواحد بين الأعداد .

كما استعملت حبة الخردل [٢] ، وهى أقل من حبة الشعير وزناً ليكون الوزن أكثر دقة وضبطاً ، ويشير ابن الرفعة [٣] فى علة الاختيار الى قلة التفاوت فى حجمها .

ويرى بعض الباحثين المحدثين [٤] أن عبد الملك بن مروان قد جعل الدينار اثنين وعشرين قيراطاً (٢٢) ، والدرهم خمسة عشر قيراطاً (١٥) ، كما يرى أن متوسط وزن الدرهم فى عصور الخلافة الاسلامية هو جرامان وثمانمائة وتسعة وعشرون بالألف من الجرام (٢,٨٢٩ جم) ، وأعلى وزن بلغه هو جرامان وتسعون بالمائة من الجرام (٢,٩٠ جم) ، ومعظم الدراهم التى تم تحديد أوزانها كانت بين جرامين وواحد وثمانين بالمائة من الجرام (٢,٨١ جم) وجرامين وسبعة وثمانين بالمائة من الجرام (٢,٨٧ جم) . هذا ويرى بعض آخر من

= ، ص ٣٦ ، الريس ، الخراج ، ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، محمد اسماعيل الخاروف ، هامش رقم (٧) ص ٥٠ ، كتاب الايضاح ، فالتر هنتس ، المكاييل والأوزان الاسلامية ، ص ٩ - ١٠ ، ترجمة كامل العسلى ، منشورات الجامعة الأردنية ، ١٩٧٠ م .

(١) ميزان المقادير ، ص ٦٨٧ .

(٢) الخردل نبات برى له بذور صغيرة مستديرة الحجم ، يعرف فى مصر بحشيشة السلطان ويشتهر فيها الخردل الفارسى عريض الورق يكثر بصفة خاصة ببساتين القاهرة والاسكندرية . د. فاروق على الغمراوى ، مشافهة ، محمد اسماعيل الخاروف ، هامش (٦) ، ص ٥٠ من كتاب الايضاح .

(٣) الايضاح والتبيان ، ص ٥٩ .

(٤) على مبارك ، ص ٢٨ ، ص ٣٤ .

الباحثين [١] أن نسبة الذهب الى الفضة فى صدر الاسلام كانت واحداً الى عشرة (١ : ١٠) أى أن مثقال الذهب يساوى عشرة مثاقيل من الفضة ، ثم تغيرت النسبة الى اثنى عشر مثقالاً من الفضة ، ثم الى اربعة عشر مثقالاً من الفضة لكل مثقال من الذهب ، وهو ما كان عليه الدرهم زمن عبد الملك بن مروان ، ثم تغيرت النسبة فى العصر العباسى بسبب كثرة توافر الفضة وقلة الذهب .

خلاصة القول ان النظام النقدى فى الدولة الاسلامية بدأ خطواته الأولى ، واستمر فى عهود الخلفاء الراشدين - رضى الله عنهم [٢] - حتى اذا كان عهد الخليفة الأموى عبد الملك ابن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥ م) ،

---

(١) ناصر النقشبندى ، مهاب البكرى ، الدرهم الأموى المعرب ، ص ١٦ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

(٢) تذكر المصادر التاريخية أنه فى سنة ثمانى عشرة للهجرة ضرب بن الخطاب - رضى الله عنه - دراهم فضية على النمط الفارسى ، لكنه أدخل فيها عبارات اسلامية كـ (الحمد لله) و (محمد رسول الله) و (لا اله الا الله وحده) ، كما تذكر تلك المصادر أنه قام بتعديل وزن الدرهم بإنقاص وزنه فى مقابل الدينار ، فجعل كل عشرة دراهم تعادل ستة دنانير ، وتضيف تلك المصادر أن الخليفة عثمان بن عفان - رضى الله عنه - قد ضرب دراهم فضية تحمل عبارة (الله أكبر) ، كما قام أول خلفاء بنى أمية معاوية بن أبى سفيان - رضى الله عنه - بضرب دراهم جديدة على الوزن الذى كان عليه فى خلافة عمر بن الخطاب .

ولا شك فى أن ما قام به الخلفاء الراشدون ، ومن أتى بعدهم ما هو الا بدايات وتوجيهات تستهدف إعطاء النظام النقدى طابعاً اسلامياً ، وتمهيداً للإصلاح الكبير الذى قام به الخليفة عبد الملك بن مروان .

لمزيد من التفاصيل عن ذلك فضلاً أنظر : المقريزى ، النقود القديمة الاسلامية ، ص ٣١ ، ٣٢ ، الأوزان والمكاييل ، ص ٣٥ ، ٣٨ ، المناوى ، النقود ، ص ٦٢ ، سيدة كاشف دراسات فى النقود الاسلامية ، ص ٧١ - ٧٢ ، حمدان عبد المجيد الكبيسى ، المعهد القومى لتعريب النقود ، ص ٦٠ - ٦١ ، مجلة سيرتا ، العدد ٦/٧ ، ص ١١٠ ، ١٣١ ، جامعة قسنطينة الجزائر ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

وبالتحديد سنة ٧٤ هـ / ٦٩٣ م ، بدأت خطوات الاستقلال للنظام النقدى الاسلامى ، والتى تمثلت فى إصدار عملات نقدية خاصة بالدولة الاسلامية تحمل شعارها ، ونقشت عليها آيات من القرآن الكريم بدلاً عن العملات البيزنطية والفارسية (١) .

إن ما قام به الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان يعد من الأعمال الهامة والعظيمة فى استقلالية النظام النقدى الاسلامى ، وعدم تبعيته للنظم القائمة فى تلك الفترة أو التى قبلها . ولا شك فى أن الخليفة عبد الملك استفاد من تلك النظم كما استفاد منها من سبقه من الخلفاء الأمر الذى الى ارتباط الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية فى تلك الفترة باقتصاديات الدولة الاسلامية وقوة عملاتها النقدية ، ولا أدل على ذلك الارتباط وتلك القوة من اكتشاف كميات كبيرة من العملات الاسلامية فى مناطق بعيدة عن الدولة كفلندا والبلاد الاسكندنافية (٢) . لقد تشدد عبد الملك بن مروان فى العناية بالعملة من حيث وزنها وعيارها وجودة سكها ، وجعل إصدارها مقتصراً على دور الضرب الرسمية التابعة للدولة ، ، واتخذ مسلكاً متشدداً مع من يعبثون بالنقود ويسعون الى افسادها ، بمعاقبتهم بصرامـــة وقســـوة تأديبـاً لهم ورادعـاً

---

(١) المناوى ، النقود ، ص ٦٢ ، ٦٤ ، ان خلدون ، العبر وديوان المبتدأ والخبر المعروف بتاريخ ابن خلدون ، جـ ٣ ، ص ٤٤ ، دار الفكر ، بيروت ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٣٩ م ، ناصر النقشبندى ، الدينار الاسلامى ص ١١ ، ١٣ .

(٢) عزيز سوريال عطية العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ١٥٦ - ١٥٧ ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٢ م ، موريس لومبار ، الأسس الاقتصادية للسيادة النقدية ، ص ٥١ ، ص ٦٥ ، ترجمة توفيق اسكندر فى كتاب دراسات وبحوث فى التاريخ الاقتصادى ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١ م ، ص ٥١ ، ٧٨ .

لغيرهم [١] .

ويكفى أن أشير الى أنه بتلك الخطوات الإصلاحية التى قام بها عبد الملك بن مروان قد بدأت السيادة النقدية للعملات الإسلامية ، والتى أصبحت أداة التداول فى مختلف العمليات الاقتصادية فى المراكز التجارية العالمية فى تلك الفترة .

هذا وتكاد المصادر والمراجع التاريخية تتفق على السبب الذى جعل الخليفة الأموى يقوم بتلك الخطوات ، حيث تعد النزاع بين المسلمين والبيزنطيين [٢] ، وما ارتبط به من أوضاع مسئولاً عن ذلك التوجه الذى أخذ به عبد الملك بن مروان [٣] ، وعبثاً حاول الامبراطور البيزنطى جستنيان الثانى مقاومة هذه الخطوات ، فقد خسر الحرب الاقتصادية التى أعلنها على الدولة الاسلامية سنة ٧٥ هـ / ٦٩٣ م [٤] .

وأقول إن استقلالية النقد الإسلامى أمر ضرورى وهام لاستقامة وازدهار

---

(١) الماوردى ، الأحكام السلطانية ، ص ١٤٩ ، ط الأولى ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة ، البلاذرى ، كتاب النقود ، ص ١٦ ، المناوى ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٢) تنوع ذلك النزاع ليشمل الجانب الدينى والسياسى (الحربى) ، وقد أجمعت المصادر والمراجع على هذين الجانبين ، وكونهما السبب فى الرصلاحات التى قام بها عبد الملك بن مروان .

(٣) ابن خلدون ، تاريخه ، جـ ٣ ، ص ٤٤ ، الريس ، الخراج ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، ص ٢٢ ، ٤٨ ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

(٤) أرشيبالديوس ، القوى البحرية والتجارية فى حوض البحر المتوسط ، ص ١٣٤ - ١٣٥ ، ترجمة أحمد محمد عيسى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٠ م .

الأوضاع الاقتصادية فى الدولة ، فهو مطلب هام ، وعلى ولى الأمر أن يقوم بكافة الجهود التى تحقق ذلك حتى ولو لم يكن هناك أى نزاعات ، إذ أن المصلحة العليا للدولة تقتضى عدم ربط نظامها النقدى أو أى من نظمها الاقتصادية بنظم دولة أخرى ، لما فى ذلك من تهديد مستمر لقوتها الاقتصاديـة .

وبناء على هذا القول فإن مقام به عبد الملك ما هو إلا من منطلق الحرص على اقتصاديات الدولة ونظامها النقدى مدعوماً بالتوجه الاسلامى لبناء تلك الاقتصاديات ، واستقلال نظمها المختلفة عن أية دولة لا تقوم دعائمها على الشريعة الاسلامية ، وتعاليم الدين الاسلامى الحنيف ، كما ان ذلك جزء من السياسة التى انتهجها عبد الملك فى تعريب مختلف مؤسسات الدولة بوصفه مظهراً من مظاهر سيادتها واستقلالها .

ومهما كانت الأسباب والدوافع وراء هذا التحول البارز ، فإن عبد الملك بن مروان قد اتخذ فى وزن الدراهم الفضية ما يتوافق وتنوعها بين كبيرة وصغيرة حيث اتخذ أمراً وسطاً بينهما [١] ، وقد جعل حق اصدار تلك النقود مقتصراً على دور سك العملات فى الدولة دون السماح لأى جهة كانت بضرب أى عملات خارج تلك الدور [٢] ، كما حرص على نشر التعامل بالنقود الاسلامية ، ومنع ماعداها من عملات بيزنطية وفارسية فى جميع أنحاء الدولة ، وتشدد مع الولاة لبذل جهودهم فى هذا السبيل حتى تتحقق الأهداف المرجوة [٣] .

---

(١) المقريزى ، النقود ، ص ٣٧ ، القزوينى ، ميزان المقادير ، ص ٦٨٩ ، سيدة كاشف دراسات ، ص ٧٨ .

(٢) البلاذرى ، النقود ، ص ١٥ - ١٦ ، الريس ، الخراج ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٣) ابن خلدون ، تاريخه ، جـ ٣ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

ولقد سار بقية خلفاء بنى أمية على نفس السياسة التى وضع قواعدها الخليفة عبد الملك ابن مروان ، فتشددوا فى أوزان النقود ، وضبط عيارها ، ودرجة نقاء معدنها حتى تقوم بمهمتها على أكمل وجه [١] ، فمن هؤلاء يذكر لنا البلاذرى [٢] تشدد مروان بن الحكم فى أمر النقود فقد قطع يد أحدهم كان يعمل على قطع الدراهم وإنقاصها ، ومنهم عمر بن عبد العزيز الذى عاقب رجلاً يضرب على غير سكة المسلمين فسجنه وصادر أدواته .

هذا ولصيانة الوزن من التلاعب أو النقص فقد استعملت الصنج الزجاجية [٣] لحفظ أوزان النقود الذهبية والفضية دون أن يحدث بها أى تغيير أو نحو ذلك ، وأول من استخدم تلك الصنج هو الخليفة عبد الملك بن مروان خلال إصلاحاته النقدية ، فأصبحت سنة حسنة لمن جاء بعده من الخلفاء [٣] ، وقد أدى ذلك إلى زيادة الثقة بالنقود الاسلامية فراج التعامل بها وتداولها فى مختلف أقاليم الدولة اضافة الى مراكز التجارة الدولية [٤] .

* * * * *

وفى العصر العباسى الذى شهد ازدهاراً اقتصادياً كبيراً ، ونهضة شاملة كان لابد معهما من الاهتمام بالنظام النقدى وتطويره ، وإدخال مزيد من التنظيمات

---

(١) المقريزى ، المصدر السابق ص ٤٤ - ٤٥ . إغاثة ، ص ٥٨ ، محمد أبو الفرج العش ، مصر ، القاهرة على النقود العربية الاسلامية ، ص ٩٢٦ ، ٩٢٨ من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، جـ ٢ ، ص ٩٠٧ ، ٩٩٥ .

(٢) كتاب النقود ، ص ١٦ .

(٣) عن الصنج الزجاجية فضلاً أنظر الفصل الثانى ص ١٨١ .

(٤) سيدة كاشف ، دراسات ، ص ٧٩ .

النقدية ، وهذا ما حدث خلال العصر العباسى حيث أدخل العباسيون كثيراً من التعديلات والتغييرات فى النظام النقدى الاسلامى ، شملت أوزان النقود الفضية ، وتنوع فئات العملات الصادرة ، وقد اشتهر عن الخليفة هارون الرشيد كونه أول خليفة ينقش اسمه على الدينار الاسلامى [١] . ورغم أنه أول خليفة لم يباشر بنفسه أوزان النقود وعيارها ، فإنه كان من أشد الناس حرصاً على أن يكون ذلك على درجة من الدقة والضبط ، لذا أوكل مهمة الإشراف على أوزان النقود وعيارها لأحد رجال الدولة ممن عرفوا بالأمانة والثقة والإخلاص [٢] ، فلقيت دنانيره ودراهمه التى أصدرها رواجاً وإقبالا من الناس بسبب احتوائها على نسبة كبيرة من المعدن ، بلغت فى النقود الذهبية حوالى ٩٨٪ [٣] من الذهب ، أما بعد أن ضعفت سيطرة الخلفاء على الدولة ، وأصبحت خلافتهم صورية وإسمية بتغلب العناصر التركية أصيب النظام النقدى الاسلامى بالضعف نتيجة ما داخل العملات الاسلامية من غش وتلاعب ، وفى ذلك يقول المقريزى [٤] :

«فلما قتل المتوكل ، وتغلبت الموالى من الأتراك ، وتناثر سلك الخلافة ، وبقيت الدولة العباسية فى الترف ، وقوى عامل كل جهة على ما يليه ، وكثرت

---

(١) يذكر الدكتور عبد الرحمن فهمى فى كتابه النقود العربية ، ص ٤٦ وجود فلس نحاسى فى المتحف البريطانى كتب عليه اسم الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان كما وجدت نقود برونزية حملت أسماء بعض ولاة أعمال أقاليم الدولة .

(٢) المقريزى ، النقود ، ص ٤٨ ، المناوى ، النقود ، ص ٨٥ ، سيدة كاشف ، دراسات فى النقود ص ٨٣ - ٨٤ .

(٣) عطية القوصى ، تجارة مصر ، ص ٢٤٣ محمد أبو الفرج ، مصر القاهرة على النقود العربية ، ص ٩٣٨ - ٩٣٩ .

(٤) النقود ، ص ٥٠ .

النفقات ، وقلت المجابى بتغلب الولاة على الأطراف ، حدثت بدع كثيرة من حينئذ ، ومن جملتها غش الدراهم» .

ويرجع أحد الباحثين المحدثين [١] حرص العباسيين على جودة عيار نقودهم وضبطها فى العصر الإسلامى الأول الى رغبتهم إظهار تفوقهم على أسلافهم الأمويين وحرصهم على عيار النقود وأوزانها لزيادة الثقة بها .

وظهر خلال العصر العباسى الثانى عوامل ضعف الدولة العباسية فقامت عدة دويلات داخلها أخذت بسك عملات خاصة بها ، فتعددت العملات وكثرت أنواعها مما أضعف السيطرة عليها عن طريق مركز الدولة ، فزاد ذلك من فرص فسادها والتلاعب بها [٢] ، وان حدث أن اشتهرت بعض تلك العملات بجودة عيارها وحسن سبكها كالدنانير (الأحمدية) ، التى ضربها فى مصر أحمد بن طولون ونسبت اليه ، والتى نافست الدنانير الصادرة من مركز الخلافة فى بغداد [٣] ، وظل الدينار الأحمدى أداة التعامل النقدى طوال العهدين الطولونى والأخشيدى رغم أن الأخشيديين كغيرهم عملوا على سك عملات خاصة بهم تماثل الدنانير الأحمدية فى أوزانها وعيارها [٤] .

والواقع أن تخلى الخليفة العباسى هارون الرشيدى عن بعض حقوق الخليفة فى انفراد اسمه على السكة قد جعل ذلك أمراً متاحاً لولى العهد والوزراء

---

(١) عبد العزيز حميد ، المسكوكات المزيفة فى العصر العباسى ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٢٢ ، سنة ١٩٧٨ م ، ص ٣٠٥ ، ٣٤٩ .

(٢) عبد الرحمن فهمى ، فجر السكة العربية (موسوعة النقود العربية وعلم النميات) ، جـ ١ ، ص ٩١ ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .

(٣) المقريزى ، النقود ، ص ٥٤ ، ص ٥٧ ، سيدة كاشف ، دراسات ، ص ٨٨ ، محمد أبو الفرج ، مصر ، القاهرة على النقود العربية ، ص ٩٣٦ .

(٤) عطية القوصى ، تجارة مصر ، ص ٢٤٣ .

والولاة المشرفين على دور الضرب بنقش أسمائهم على العملات ، الأمر الذى أدى الى أن أصبح من حق الولاة وعمال الأقاليم ضرب نقود ضرب نقود فى أقاليمهم تحمل أسمائهم [١] ، وطالما أن ذلك حدث خلال خضوع تلك الأقاليم لمركز الخلافة ، فمن باب أولى أن يحدث خلال استقلالها و، ومن هنا تنوعت النقود ، واختلفت أوزانها ونسب عيارها مما سهل إمكانية التلاعب بها وإفسادهـا ، وقد حدث فعلاً أن نقصت أوزان النقود العباسية ، وبالذات الدراهم الفضية نتيجة لذلك ، وخصوصاً فى العصر العباسى الثانى كما حدث تغيرات فيما يتصل بالأمور الفنية المرتبطـة بسك العملات كالنقوش والكتابـة ونحوهـا [٢] ، وأهم تلك التغيرات انقطاع أسماء الخلفاء بدءاً من سنة (٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م) حتى سنة (٥٥٥ هـ / ١١٦٠ م) حيث عاد الى النقود العباسية استقلالها بذكر أسماء الخلفاء عليها دون غيرهم ، وأصبحت تضرب فى بغداد وحدها الا فى حالات استثنائية [٣] .

هذا وقد حدث خلال العصر العباسى أن قام بعض الخلفاء بإصدار عملات تذكارية بأوزان مختلفة تم توزيعها فى المناسبات على المحتاجين والفقراء إعانة لهم وتسهيلاً عليهم ، كما ضربوا نقوداً خاصاً بالإنعامات التى يهبها الخلفاء للقادمين عليهم من الشعراء والأدباء ونحوهم [٤] .

---

(١) عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٥٠ ، عباس العزاوى ، تاريخ النقود العراقية ص ٢٢ . ط الأولى ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م ، شركة التجارة والطباعة ، بغداد .

(٢) المناوى ، النقود ، ص ٨٦ - ٨٧ ، ناصر النقشبندى ، الدينار الاسلامى ، ص ٤١ .

(٣) عباس العزاوى ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، محمد أبو الفرج ، مصر القاهرة ، ص ٩٣٦ .

(٤) المقريزى ، إغاثة ، ص ٥٩ ، ٦١ ، عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٦٧ .

لقد حافظت النقود الاسلامية على قوتها ومركزها العالمى ، واستمرت سيادتها النقدية على العملات الأخرى ، فكانت العملة الدولية التى يتم الاعتماد عليها فى تحديد قيم السلع والمتاجر فى مراكز التجارة الدولية ، كما استخدمت أداة الدفع فى العمليات المالية المختلفة فى أثناء التبادلات التجارية ، وأثرت تأثيراً كبيراً على اقتصاديات القوى التجارية المعاصرة لها كبيزنطة وأوروبا ، ولجودتها قلدها الأوربيون عند إصدار عملاتهم طمعاً فى رفع قيمة تلك العملات الى المركز والقوة التى تتمتع بها العملة الاسلامية وبالذات الدينار الاسلامى [١] .

* * * * *

وقبل سقوط الدولة العباسية بفترة طويلة كان الفاطميون فى مصر قد أصدروا الدينار (المعزى) ـ نسبة الى المعز لدين الله الفاطمى أول حكامهم فى مصر ـ ومنعوا تداول الدينار العباسى [٢] ، الذى تأثر بذلك فقل الطلب عليه وانخفض سعر صرفه أكثر من ربع دينار ، كما ضرب الفاطميون دراهم فضية لم يستقم أمرها الا بعد إحداث إصلاح نقدى بسبب عدم جودة سكها وضبط

---

(١) عطية القوصى ، تجارة مصر ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٨ . أمين توفيق الطيبى ، النقود العربية انتشارها وأثرها فى أوربا فى القرون الوسطى ، ص ٣٢٠ ، ضمن كتاب دراسات وبحوث فى تاريخ المغرب والأندلس ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٨٤ م ، ارشيبالدس ، القوى البحرية ، صص ٢٦١ .

(٢) كانت هذه السياسة مظهراً من مظاهر النزاع الفاطمى العباسى ، وقد سار الفاطميون على سياسة التشدد فى فرض نقودهم ، ومنع تداول العملات العباسية أملاً فى الوصول الى المركز الذى وصل اليه الدينار العباسى ، بالإضافة الى محاولة القضاء على أى مظهر من مظاهر الخلافة العباسية .

عيارها بالإضافة الى الإكثار من اعدادها ، فكثرت أيدى الناس مما تسبب فى حدوث اضطراب نقدى وأزمة اقتصادية فى الدولة نتج عنها ذلك الإصلاح ، فإستبدلت تلك الدراهم بدراهم فضية جديدة أحسن سكها ، وضبط عيارها ووزنها [١] .

لقد أصدر الحكام الفاطميون عملات تحمل أسماءهم وألقابهم ، ولكن حدث تفاوت فى أوزان تلك العملات ونسب عيارها مما أدى الى استمرار الدينار المعزى كأساس فى عملية التبادل النقدى والعمليات التجارية فى مصر نظراً لإرتفاع قيمته النقدية وقوته الشرائية ، ثم قام الفاطميون بسك دينار صغير يساوى ربع الدينار المعزى [٢] .

كان من التطورات النقدية فى العصر الفاطمى أن أكثر الفاطميون من دور الضرب فأنشأوا فى كل من القاهرة والفسطاط والاسكندرية وتنيس وقوص ، وفى صور وعسقلان وطبرية ودمشق دوراً لضرب النقود بأنواعها ، ويعلل أحد الباحثين المحدثين [٣] ذلك بمواكبة النشاط التجارى المتزايد ، والحاجة الى أعداد

---

(١) المناوى ، النقود ، ص ٩٩ ، المقريزى ، النقود ، ص ٥٨ - ٥٩ ، سيدة كاشف ، دراسات ، ص ٩١ .

(٢) يذكر د. عطية القوصى ، تجارة مصر ، ص ٢٤٥ ، أن هذا الدينار الصغير قد انتشر فى أوربا ، تحمل اسم تارين ، والحقيقة أن هذا الاسم أطلق على العملة التى أصدرها الملك النورمانى (روجر الثانى) ملك صقلية وجنوب ايطاليا عام ١١٤٠ م ، والتى تعد أول محاولة أوربية فى العصور الوسطى لسك عملة ذهبية ، والاحتمال كبير فى اعتماد الملك النورمانى على تقليد الدينار الفاطمى أو أى دينار اسلامى آخر فى اصدار عملته الذهبية . فضلاً أنظر عادل زيتون ، العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى ص ٤٨ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، أمين الطيبى ، النقود العربية ، ص ٣٢٦ ، ٣٢٩ .

(٣) عطية القوصى ، تجارة مصر ، ص ٢٤٦ ، فضلاً أنظر ، أرشيبالد ، القوى التجارية ص ٣٨٧ - ٣٨٨ .

كبيرة من العملات الذهبية والفضية للقيام بالعمليات المالية للمبادلات التجارية المتنامية ، والتى هيأها الموقع الهام لمصر بوصفها طريقاً تجارياً ، وحلقة وصل فى التجارة الدولية مما جعلها مركزاً تجارياً هاماً ، وسوقاً نقدية يتم فيها تداول عدد كبير من العملات الأجنبية .

لقد أصدر حكام الدولة الفاطمية عدداً من النقود التذكارية من الذهب والفضة والنحاس بأحجام مختلفة للإنعام بها على رجال الدولة فى بعض الأعياد والمناسبات ، فمن هذه النقدية ما أطلق عليه (دنانير خميس العدس) التى يتم تحويلها الى خراريب (جمع خروبة) ، وهى نقود ذهبية صغيرة تزن (١٩٤, ٠) من الجرام كانت توزع فى أحد أعياد النصارى ، وهناك أيضاً نقود (الغرة) ، وهى دنانير تضرب فى العشر الأواخر من شهر ذى الحجة بأمر من الخليفة الفاطمى ، ويتم توزيعها مع بداية العام الجديد خصيصاً لكبار رجال الدولة ، كالوزير وأرباب الرتب ، وأصحاب السيوف والأقلام ، ومن هم على نحوهم [(١)] .

لم تكن الأوضاع النقدية حسنة عند سقوط الدولة الفاطمية ، وزاد من سوئها الظروف السياسية التى كانت تخيم على منطقة الشرق الاسلامى ، والمتمثلة بالاستيلاء الصليبى على أجزاء منها ، فحتمت تلك الظروف ضغطاً اقتصادياً ، ونفقات باهظة لتمويل العمليات الحربية ضد الصليبيين ، ففقدت الدولة نتيجة ذلك كثيراً من احتياطاتها النقدية من الذهب والفضة ، وزاد من ذلك انخفاض الكميات الواصلة من تلك المعادن بسبب ظروف الحرب أولاً ، وثانياً لإنخفاض

---

(١) المقريزى ، الخطط ، جـ ١ ، ص ٤٥٠ ، ص ٤٩٠ - ٤٩١ ، دار صادر ، بيروت ، (ب - ت) ، عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٦٦ ، ٦٨ ، عطية القوصى ، تجارة مصر ، ص ٢٤٦ .

مناجم الذهب فى وادى العلاقى فى الصحراء الشرقية [١] . وهو المصدر الرئيسى لمعدن الذهب الأمر الذى اضطر الدولة الى ترك عملية استغلال تلك المناجم لعدم الاستفادة منها .

يقول المقريزى [٢] نقلاً عن القاضى الفاضل عن الوضع عند سقوط دولة الفاطميين وقيام دولة الأيوبيين سنة ٥٦٩ هـ / ١١٧٣ م :

«وفيها عمت بلوى المصارف بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما

---

(١) يطلق على هذه المنطقة بلاد البجة أو البجاة بضم الباء وفتح الجيم) وتقع بين الحبشة وبلاد النوبة . ويسكنها طائفة يقال أنهم من البربر كانت أول بلادهم قرية تعرف بالخربة . وآخر بلادهم بلاد الحبشة . ويقال أنهم قبيلة من الحبش . ويسكنون بين عيذاب وسواكن . وبين البحر الأحمر ونهر النيل . سود الألوان . لباسهم الملاحف الصفر . ويشدون على رؤوسهم عصائب حمراء . وهم أهل نجدة وشجاعة .

أما عن وادى العلاقى بفتح العين وتشديد اللام وكسر القاف . فبينها وبين عيذاب ثمان مراحل . وأقرب البلاد المعمورة لها أسوان وجزيرة سواكن . وهو جنوب بلاد البجة يطلق عليها (أرض سفالة الذهب) .

(محمد بن ابراهيم بن يحى الكتبى (الوطواط) مباهج الفكر ومناهج العبر . ص ٩٩ دراسة وتحقيق عبد العال عبد المنعم الشامى . الطبعة الأولى . ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م الكويت . ابن الوردى . خريدة العجائب . ص ٦٥ . مطبعة محمد شاهين . القاهرة . ١٢٨٠ هـ . ابن بطوطة . الرحلة . جـ ٢ . ص ٢٦٩ . الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م مؤسسة الرسالة . دمشق . القلقشندى . صبح الأعشى . جـ ٣ . ص ٢٨٤ . جـ ٤ . ص ٢٤٧ . مطبعة بولاق . القاهرة . ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م . المقريزى . الخطط جـ ١ . ص ١٩٤ - ١٩٥ . مصطفى محمد مسعد . البجة والعرب فى العصور الوسطى . ص ٣٢ . مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة . المجلد ٢١ الجزء الثانى ديسمبر ١٩٥٩ م . ص ١ . ٥٩ .

(٢) النقود . ص ٥٩ . السلوك لمعرفة دول الملوك . جـ ١ . ص ٦٧ - ٦٨ . حقق محمد مصطفى زيادة . الجزئين ١ . ٢ . وحقق سعيد عاشور الجزئين ٣ . ٤ . الطبعة الثانية ١٩٥٧ م . لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة (ب ـ ت) .

رجعا ، وعدماً فلم يوجدا ، ولهج الناس بما غمهم من ذلك ، وصاروا اذا قيل دينار أحمر فكأنما ذكرت حرمة له ، وإن حصل في يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له ، ومقدار ما حدث أنه خرج من القصر ما بين درهم ودينار وصاع ، وجوهر ونحاس وفلوس وأثاث وقماش وسلاح ما لا يفي به ملك الأكاسرة ، ولا تتصوره الخواطر ، ولا تشتمل على مثله الممالك ، ولا يقدر على حسابه الا من يقدر على حساب الخلق في الآخرة » .

لقد أثرت تلك الأوضاع بالعملة الاسلامية ، وأدت الى تذبذب قيمتها النقدية ومركزها العالمي . فعمل صلاح الدين الأيوبي في سبيل معالجة سوء الأوضاع النقدية على إجراء إصلاح سريع بدأه بضرب دنانير ذهبية جديدة ورفع من قيمتها النقدية ، ثم ضرب دراهم فضية نحاسية مناصفة . وأطلق عليها الدراهم (الناصرية) ، وأمر بإبطال التعامل بالدراهم الفاطمية المعروفة بالدراهم السود ـ لاحتوائها على كمية كبيرة من النحاس ـ ومع أن الإصلاح النقدي الذي قام به صلاح الدين لم يقض على الأزمة النقدية في البلاد لفساد حال الدراهم الفضية ، وارتفاع قيمتها النقدية مقابل الذهب [1] لذا استمرت تلك الإصلاحات مع إجراء بعض التعديلات عليها من قبل خلفاء صلاح الدين ، حتى اذا كانت سنة ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥ م قام الكامل محمد بن العادل الأيوبي بإصلاحاته النقدية الشهيرة ، فسك ديناراً ذهبياً نقياً بنسبة ١٠٠ ٪ ، كما سك دراهم فضية دقيقة الوزن والعيار احتوت على ثلثي وزنها فضة والثلث الباقي من النحاس ، وقد أطلق على هذه الدراهم (الكاملية) نسبة اليه ، كما أطلق عليها

---

(1) RABIE, H. M. The Financial System of Egypt A.H, (565 - 471) A.D. (1169 - 1341). London, 1972. pp. 173 - 177.

(الدراهم النقرة) نسبة الى دقتها وضبطها فى الوزن والعيار والسك [١] ، وقد أدت تلك الإصلاحات الى استقرار الأوضاع النقدية ، حيث استمر العمل بها حتى السنوات الأولى من قيام الدول المملوكية ، ويقول المقريزى [٢] عن ذلك :

«راجت هذه الدراهم فى بقية دولة بنى أيوب ، ثم فى أيام مواليهم الأتراك بمصر والشام رواجاً قل الذهب بالنسبة اليها ، وصارت المبيعات الجليلة تباع وتقوّم بها واليها تنسب أثمان المبيعات وقيم الأعمال ، وبها يؤخذ خراج الأرضين ، وأجرة المساكن وغير ذلك» .

*****

لقد إهتمت الدولة الاسلامية فى مختلف عصورها بدار ضرب النقود ، وجعلت الإشراف عليها يتم مباشرة من قبل الخليفة أو من ينيبه ، أو من يقوم مقامه ، وذلك بهدف ضبط مهمتها ومراقبة أعمالها بكل دقة والإشراف على أوزان النقود وعيارها وسبكها ، وما يتصل بذلك من أمور [٣] .

وقد كانت دور الضرب محل اهتمام الخلفاء وإشرافهم حتى اذا ضعفت الخلافة ـ وخصوصاً فى العصر العباسى الثانى ـ أصبحت دور الضرب تحت اشراف أشخاص من رجال الدولة الأمر الذى تسبب فى كثير من الأحيان فى عدم

---

(١) المقريزى ، النقود ، ص ٥٩ - ٦٠ ، المناوى ، النقود ، ص ١٠٣ ، عطية القوصى ، تجارة مصر ، ص ٢٥٠ ، عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٦٩ ، ٧٧ ، حسنين محمد ربيع ، النظم المالية فى مصر زمن الايوبيين ، ص ٩٤ ، ١٠١ ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤ م .

(٢) إغاثة ، ص ٦٦ .

(٣) ناصر النقشبندى ، الدينار الاسلامى ، ص ١٦ ، عباس العزاوى ، تاريخ النقود العراقية ، ص ١٥ - ١٦ ، سيدة كاشف ، دراسات ، ص ٩٦ .

ضبط عيار النقود ، وعدم اتقان سكها ، وتطرق الفساد اليها [١] .

لقد انتشرت دور ضرب النقود فى مختلف أقاليم الدولة الاسلامية ، وأكثر ما تعددت وانتشرت خلال العصر العباسى بحيث قاربت أعدادها المائة والخمسين داراً لسك النقود ، وقد شهدت تلك الدور تقدماً فى أداء أعمالها سواء ما يتصل بتنظيمها أو بأعمالها الفنية المرتبطة بسك العملات [٢] .

كانت دور الضرب تحت تنظيم اداری يقوم عليه موظفون اداريون وفنيون أطلق عليهم اسم المعدلين الذين يختصون بتعديل أوزان النقود وعيارها ، وأطلق على آخرين اسم السباكين أو الطباعين الذين يقومون بختم النقود بالسكة الرسمية للدولة ، وهناك آخرون أيضاً يقومون بأعمال الحراسة والخدمة ، وجميع هؤلاء تحت إشراف متولى دار الضرب الذى يتلقى التعليمات مباشرة من الخليفة ، أو ولى الأمر أو من ينيبه فى الإشراف عليها [٣] .

هذا وكانت دور الضرب تأخذ رسماً مالياً لقاء ما تقوم به من إصدار العملات للتجار وأصحاب الأموال بواقع درهم واحد عن كل مائة درهم يتم ضربها ، وهذه تعد أجرة لأدوات التصنيع وأجرة الفنيين [٤] ، وكثيراً ما قام الصيارفة بدور الوسيط بين دور الضرب والمتعاملين ، حيث يقومون بتمويل دار الضرب

---

(١) عبد العزيز حميد ، المسكوكات المزيفة ، ص ٣٠٠ .

(٢) ناصر النقشبندى ، المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ ، عباس العزاوى ، المرجع السابق ، ص ١٩ ، سيدة كاشف ، دراسات ، ص ٩٦ .

(٣) عباس العزاوى ، تاريخ النقود ، ص ٢٢ ، عبد الرحمن فهمى ، صنج السكة فى فجر الاسلام ، ص ٧ ، ١٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط الأولى ، ١٩٥٧ م .
ولمزيد من التفاصيل عن دار الضرب وادارتها فضلاً أنظر الفصل الأول ص ٧٠ وما بعدها .

(٤) المقريزى ، النقود ، ٣٦ ، ناصر النقشبندى ، الدينار الاسلامى ، ص ١٦ .

بالمعادن المستخدمة ، ثم يقومون بتوزيعها للتداول ، ولا شك أنهم كانوا يحصلون على أرباح مالية لقاء هذه العملية ، وتحقيقاً لوظيفتهم الرئيسية قاموا بعمليات الصرف النقدى ، واستبدال العملات من خلال حوانيتهم التى اتخذوها تحقيقاً لهذا الغرض ، وهى موزعة فى الأسواق والمراكز التجارية المختلفة .

وعن أسعار الصرف التى يتعامل بها هؤلاء الصيارفة ، فالمعروف أن أسعار صرف العملة خاضعة لعدة عوامل وظروف لا يمكن معها الثبات ، كما أن تلك القيمة تختلف من مكان لآخر بالنظر الى الأوزان والعيارات وجودة السك ونحو ذلك ، وظروف الضرب فى كل اقليم أو ناحية وما تملكه من امكانات [١] .

أما الأساليب المصرفية فقد تطورت خلال العصور الاسلامية المختلفة ، وانتشرت بين أقاليم الدولة الاسلامية ، فشاع استعمال نظام الفاتح [٢] أو (الحوالات) فى مختلف عمليات التحويل بين المناطق والأقاليم الاسلامية ، استعملت فى تسديد ديون التجار وتصفية حساباتهم ، وكذلك فى التسليف المالى ، أو الاقتراض ، كما استعملت الصكوك فى العمليات الحسابية من اقراض أو تسديد أو تحويل ، وقد جاء استخدامها فى وقت مبكر على زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه [٣] ـ ، واستعملت أيضاً طريقة

---

(١) عطية القوصى ، تجارة مصر ، ص ٢٤٦ ، سيدة كاشف ، دراسات ، ص ١٠١ .

(٢) السفاتج جمع سفتجة بفتح السين وسكون الفاء وفتح التاء ، وهى كتاب أو رقعة أو قصاصة يكتبها المستقرض للمقرض الى نائبه ببلد آخر ليعطيه ما أقرضه فى ذلك البلد رغبة فى عدم حمل المال لاعتبارات أمنية .

عوف محمود الكفراوى ، النقود والمصارف فى النظام الاسلامى ، ص ٥١ - ٥٢ ، أحمد الشرباصى ، المعجم الاقتصادى الاسلامى ، ص ٢٢١ .

(٣) عوف الكفراوى ، المرجع السابق ، ص ٥١ ، سيدة كاشف ، دراسات ، ص ١٠٦ .

الرقاع وهى أن يرسل شخص ما الى أحد المتاجرين بالبضائع ورقة يعلمه فيها برغبته فى الحصول على سلعــة أو بضاعـة ، وتحمل هذه الورقـة توقيعـه أو ختمه ، فيرسل له التاجر السلعة التى طلبها بعد تسجيل السعر على الورقة التى يحتفظ بها الى حين تسديدها من قبل المستفيد ، وقد وجد من هذه الرقاع أعداد كبيرة تدل على استعمالها بكثرة وانتشار التعامل بها [1] .

هذه بإيجاز بعض المفاهيم المرتبطة بالنظام النقدى ، والتطورات التى مر بها النظام النقدى الاسلامى ، وما ارتبط به من جوانب ، ولا شك فى أن تلك التنظيمات النقدية ، وما تعرضت له من تطورات ما هى الا القاعدة التى بنى عليها النظام النقدى المملوكى وما مر به من تطورات نقدية نلقى عليها الضوء فى دراستنا هذه عن النظام النقدى المملوكى .

---

(١) عطية القوصى ، تجارة مصر ، ٢٥٣ .

الفصل الأول
دور سك العملة في دولة المماليك

١ - أهميتها. مراكزها. وفاؤها بحاجة الدولة من العملات .

٢ - الإشراف والإدارة على دور الضرب .

٣ - المعادن المستخدمة لسك العملات ومصادرها .

٤ - مراحل سك النقود .

أهمية دار سك النقود

دار ضرب النقود أو سك العملات من الجهات الرئيسية فى الدولة ، ومن أهم المؤسسات فى حياة المجتمعات ، فهى الجهة الوحيدة التى تملك حق إصدار مختلف أنواع العملات سواء كانت ذهبية أو فضية أو نحاسية ، وما عداها لا يحمل أى صفة قانونية بل يدخل فى نطاق عمليات التزييف التى تحاربها الدولة .

كانت دار الضرب تؤدى خدمات جليلة لا تقل شأناً وأهمية عن الخدمات التى تؤديها المصارف المركزية لمختلف الدول فى عصرنا الحاضر ، فهى الجهة المسئولة عن تجهيز النقود وتصنيعها لسد احتياجات الدولة وبالأخص الحكومية منها ، كما أنها تؤدى مهمة أساسية فى عملية استبدال النقود وتجديدها ، حيث تقوم باستبدال النقود القديمة والمستهلكة ، أو التى ألغيت وبطل استعمالها وتداولها بالنقود الجديدة ، وتأمين البديل لها من الإصدارات الجديدة ، وهى أيضاً تعد مخزناً لكميات المعادن الثمينة (الذهب والفضة والنحاس) التى تحتفظ بها الدولة احتياطياً لها ، كما كانت تقوم بوظيفة رئيسية فى النمو الاقتصادى شأنها فى ذلك شأن المؤسسات المالية والمصرفية [1] ، وتتأثر التنمية الاقتصادية فى كل دولة بمدى النشاط الذى تقوم به مثل هذه الجهات ، ومشاركتها الفعالة والأساسية فى الحركة الاقتصادية التى تعيشها الدولة ، وذلك بإيجاد الأداة المحركة للاقتصاد ، وهى النقد أو العملات .

---

(١) زادت وتضخمت الخدمات التى تقوم بها المؤسسات والمصارف المالية عما كان موجوداً فى تلك الفترة من نظم ومعاملات مالية ، وهذه الزيادة فى الخدمات ما هى الا وليدة التطور الكبير الذى مرت به المصارف ، ومختلف أنواع المعاملات المالية عبر التطورات الاقتصادية المختلفة .

فأهمية دار الضرب تتمثل فى سك الكميات اللازمة من العملات التى يتم تداولها فى أثناء حركة التعامل المالى والاقتصادى ، واللازمة لتنشيط الحركة الاقتصادية بمفهومها العام فى الدولة بجميع مناطقها وأقاليمها ، كما أن دار سك العملات تقوم فى الوقت نفسه بموازنة حاجة السوق والمتعاملين للعملات ، فكلما كانت الحاجة تتطلب مزيداً من الإصدارات زادت دار الضرب من ذلك ، وعندما تدعو الحاجة الى تخفيض هذه الإصدارات نظراً لكثرتها وتوافر أعدادها ، تقوم الدولة بتقليص تلك الأعداد محافظة على استقرار الأوضاع النقدية فى المقام الأول والأوضاع الاقتصادية فى المقام الثانى ، فوفرة تلك الأعداد تؤدى الى نتيجة سلبية على اقتصاديات الدولة ، حيث تنشأ خلال ذلك ظاهرة التضخم المالى ، واضعاف القيمة النقدية والقوة الشرائية للعملة مما ينتج عنه الكثير من الأزمات الاقتصادية ، وفى مقدمتها ارتفاع أسعار السلع والتقلبات الحادة فى أسعار تبادل العملات .

إن الحديث عن دار الضرب وأهميتها يضطرنا للحديث عن السكة ذلك المصطلح الذى يدل عند إطلاقه على الوظيفة الأساسية لدار الضرب ، وهى تصنيع العملات وما يتصل به من جوانب .

إن للفظ السكة معان متعددة تدور كلها حول العملة ، فيعبر عنها بالنقود التى يتم التعامل بها بمختلف أنواعها من دنانير ودراهم وغيرها ، ويعبر عنها أيضاً بالنقوش التى تزين تلك النقود ، كما يعبر عنها بالأختام التى تختم بها النقود ، وأخيراً يعبر عنها بالمهنة أو الوظيفة التى تقوم بها دار الضرب [١] .

---

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، فصل فى شارات الملك والسلطان الخاصة به ، ص ٢٣٢ ، ناصر النقشبندى ، مهاب البكرى ، الدرهم الاموى المعرب ، ص ١٩ ، عبد الرحمن فهمى ، فجر السكة العربية ، ص ٢٨ ، سيدة كاشف ، دراسات فى النقود الاسلامية ، ص ٦٢ .

وسأكتفى بإيراد ما ذكره ابن خلدون [١] عن السكة بوصفها وظيفة هامة فى الدولة حيث يقول :

«وهى وظيفة ضرورية للملك اذ بها يميز الخالص من المغشوش بين الناس فى النقود ، وعند المعاملات ، ويتقون فى سلامتها الغش بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة» .

ويقول أيضاً [٢] :

«وأما السكة فهى النظر فى النقود المتعامل بها بين الناس ، وحفظها مما يداخلها من الغش أو النقص إن كان يتعامل بها عددا ، أو ما يتعلق بذلك ، ويوصل اليه من جميع الاعتبارات ، ثم وضع علامة السلطان على تلك النقود بالاستجادة والخلوص (من التزييف والغش) برسم تلك العلامة فيها من خاتم حديد اتخذ لذلك ، ونقش فيه نقوش خاصة به ، فيوضع على الدينار بعد أن يقدر ويضرب عليه بالمطرقة حتى ترسم فيه تلك النقوش ، وتكون علامة على جودته بحسب الغاية التى وقف عندها السبك والتخليص فى متعارف أهل القطر ومذاهب الدولة الحاكمة» .

وما قاله ابن خلدون هو ما قاله عدد من العلماء والفقهاء وغيرهم [٣] عن السكة ، ومهامها ووظيفتها ، وجميع ما ذكر لا يختلف عن التعبيرات التى يراد بها لفظ السكة عند إطلاقها .

---

(١) المقدمة ، فصل (فى شارات الملك والسلطان الخاصة به) ص ٢٣٢ .

(٢) المقدمة ، فصل (فى الخطط الدينية الخلافية) ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٣) البلاذرى ، النقود ، ص ١٦ - ١٨ ، الأحكام السلطانية ، ص ١٥٥ - ١٥٦ ، المقريزى ، الأوزان ، ص ٣٨ - ٣٩ .

مراكزها

لقد تعددت مراكز دور الضرب فى الدولة المملوكية ، فشملت عدداً من أقاليم الدولة ومدنها المختلفة ، فقد وجد فى القاهرة والاسكندرية وقوص [١] دور لسك النقود ، وذلك فى الديار المصرية [٢] ، إضافة الى عدد آخر فى بقية أقاليم الدولة التابعة لها الواقعة تحت نفوذها كالديار الشامية والحجازية وغيرها .

وما ذكر عن أماكن دور الضرب هو ما كان قائماً عند قيام الدولة المملوكية ، وهل استمرت تلك الدور فى وظيفتها طوال العصر المملوكى أم توقف بعضها ؟ هذا هو ما تتوقف عنده المصادر التاريخية ، ولا يرد فيها ما يفيد ذلك ، ويورد بعض الباحثين المحدثين [٣] ، أنه لم يكن فى الديار المصرية خلال عهد المماليك الجراكسة سوى دارين لسك النقود فى القاهرة والاسكندرية ، ولم يذكر الباحث المصادر التى اعتمدها فى هذه المعلومة .

وفى أحد النصوص التى أوردها المقريزى فى كتابه (السلوك) [٤] ضمن حوادث سنة ٨٣٧ هـ / ١٣٣٧ م يشير الى عدد من دور الضرب فى بعض مدن

---

(١) قوص : مدينة كبيرة واسعة ذات تجارة وأسواق ، تعد المركز الادارى لبلاد الصعيد ويتبعها ٣٩ ناحية ، وتقع شرقى النيل ، بينها وبين القاهرة اثنا عشر يوماً وتعد محطة القادمين الى القاهرة من الهند وعدن ، فيها كثير من الفنادق والمدارس .
(ياقوت : شهاب الدين ياقوت عبد الله الحموى ، معجم البلدان ، مج ٤ ، ص ٤١٣ ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٦٧ هـ / ١٩٥٧ م ، الوطواط ، مباهج الفكر ، ص ٩٦ .

(٢) ابن مماتى : أسعد بن المهذب ، قوانين الدواوين ، ص ٣٣١ ، تحقيق عزيز سوريال عطية ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٤٣ م .

(٣) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك الجراكسة وقيمها النقدية ، ص ٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآثار ، جامعة القاهرة ، رقم ٣٥٧٤ .

(٤) جـ ٢ ، ص ٤٤٤ .

مصر ك (تروجة ، فوة ، بلاد الصعيد) [١] ، ولم يرد أى ذكر لهذه المراكز فى المؤلفات الأخرى للمقريزى التى تحدثت عن هذا الموضوع ، كما لم يرد فى المصادر الأخرى ما يفيد بوجود أعداد أخرى من تلك الدور فى بعض المدن المصرية ، والمرجح أن هذه الدور التى يقصدها المقريزى إنما هى مخصصة فقط لضرب أو سك العملات النحاسية (الفلوس) بدليل خصوصية النص فى الحديث عن قيام الدولة بطرح فلوس نحاسية تم ضربها فى الدور الآنفة الذكر ، وإن صح هذا الترجيح فإن هذا يعنى قيام الدولة بتخصيص عدد من الدور تكون وظيفتها الوحيدة اصدار العملة النحاسية (الفلوس) ، وهى عملات ليست رئيسية فى الدولة ـ خلال الفترة التى يتحدث عنها المقريزى ـ ولم تكتسب

(١) تروجة بالفتح للأول والضم والتشديد للثانى مدينة برية ليست على النيل من بلاد البحيرة من أعمال الاسكندرية ، لها قرى وضياع تسكنها بعض القبائل العربية ، (ياقوت ، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموى ، معجم البلدان ، مج ٢ ، ص ٢٧ ، الوطواط ، مباهج الفكر ، ص ١٣١ .

وفوة ، بليدة على شاطئ النيل قرب رشيد ذات أسواق ونخل كثير ، بينها وبين البحر خمسة الى ستة فراسخ ، (ياقوت ، معجم ، مج ٤ ، ص ٢٨٠) .

والصعيد له معان كثيرة ، وهو بلاد واسعة بمصر فيها مدن وقرى وبلدان أولها أسوان من ناحية الجنوب ثم قوص واخميم والبهنسا وغيرها ، وتنقسم الى ثلاثة اقسام صعيد أعلى وأدنى وأوسط .

وأهم مدنه : مدينة أسوان والتى كان لمركزها التجارى أثر كبير فى نموها وتطورها ، فهى محطة القادمين من الهند واليمن الى مصر ، فحفلت بالأسواق العامرة والتجارات والصناعات والقياس وغيرها من المنشآت التجارية . شديدة الحرارة لقربها من خط الاستواء ، بينها وبين القاهرة مسيرة ١٢ يوماً ، وبينها وبين عيذاب على البحر الأحمر مسيرة خمسة أيام .

(أبو عبيد البكرى ، جغرافية مصر ، من كتاب المسالك والممالك ، تحقيق ونشر عبد الله يوسف الغنيم ، ص ٨٢ - ٨٣ ، الكويت ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ ، ياقوت ، معجم مج ٣ ، ص ٤٠٨ ، مج ٤ ، ص ٤١٣ ، الوطواط ، مباهج الفكر ، ص ٩٦) .

لصفة الشرعية (القانونية) .

ومما يعزز وجهة النظر هذه نصان آخران للمقريزى ذكر فى أحدهما [١] قيام الدولة فى عهد السلطان الظاهر برقوق أول ـ سلاطين المماليك الجراكسة بافتتاح دار ضرب جديدة لعمل الفلوس النحاسية ، وذلك بمدينة الاسكندرية والنص الآخر [٢] ضمن حوادث سنة ٨١٨ هـ / ١٤١٥ م ، ويشير فيه المقريزى الى أن الدور الخاصة بضرب الدنانير هى إما القاهرة أو الاسكندرية أو دمشق ، حيث أسندت مهمة إصدار أنواع معينة من النقود الى عدد من دور السك ، كما أسندت أنواع أخرى الى دور سك أخرى [٣] ، كما يفهم مما أورده المقريزى قيام عدد من دور السك بإصدار الفلوس النحاسية فقط فى كل من (تروجة ، وفوة ، وبلاد الصعيد) ، وقد يعلل هذا التطور الذى حدث فى اختصاصات دور سك العلمات فى الدولة لحرصها على حصر إصدار كل نوع من العملات النقدية بدار ضرب معينة منعاً لحدوث أى تلاعب وفساد فى النقود ، وقضاء على أى محاولة فى هذا الاتجاه ، ولكى تتحمل كل دار أى تلاعب أو فساد يحدث فى النقود الصادرة منها .

ومن المرجح أن هذا التطور قد حدث خلال عهد السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون الذى شهد عهده تطورات عديدة فى مجالات عدة ادارية واقتصادية وغيرهما ، فى الوقت نفسه حدث فى عهده عدة أزمات نقدية أحدثها الفساد المتكرر للفلوس النحاسية ، وقد يكون ذلك سبباً فى تخصيص عدد من دور

---

(١) إغاثة ، ص ٧١ - ٧٢ .

(٢) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٠٥ .

(٣) الخالدى ، بهاء الدين محمد بن لطف الله ، مخطوط القصد الرفيع المنشا الحاوى الى صناعة الانشاء ، ورقة ١٣٣ أ ، نسخة مصورة بجامعة القاهرة ، رقم ٢٤٠٤٥ .

الضرب لإصدار الفلوس النحاسية فقط . ويلحظ على هذا التوزيع أن الدولة هدفت من ورائه الى استخلاص عدد من النتائج هي :

أولاً : تعدُّ المدن الكبيرة فى الدولة سوقاً اقتصادية هامة ، نظراً لكثافة المعاملات والمبادلات المالية ، والنشاط التجارى فيها مما يحتاج معه الى أعداد كافية من العملات كى تقوم بوظيفتها على أكمل وجه ، ومما يزيد من حسن الأداء وارتفاع الإنتاج وجودته تخصيص الدار بنوع معين من النقود .

ثانياً : عندما برزت الحاجة الى الفلوس النحاسية لزيادة أهميتها فى المعاملات والنشاط الاقتصادى على مستوى الدولة ، ومنافستها للعملات الرئيسية فى التبادل النقدى ، اضطرت الدولة الى تأمين احتياجات الأسواق والمعاملات من تلك الفلوس بإنشاء عدد من دور السك فى بعض جهات الدولة تخصص إصداراتها من العملات النحاسية فقط .

ثالثاً : تعد هذه الخطوة من الخطوات التطورية للنظام النقدى فى دولة المماليك حيث لم تذكر المصادر التاريخية السابقة للتاريخ المملوكى قيام أى دولة بالعمل بهذا التوزيع ، وهذه الخطوة دلالة على ما أدخله المماليك من تنظيمات على نواح مختلفة فى الدولة .

لا تحدثنا المصادر التاريخية عن استمرارية العمل بدور الضرب أو استمرارها فى أداء مهمتها خلال العصر المملوكى ، وهل هذا الاستمرار انحصر بدور ضرب معينة كالقاهرة مثلاً ؟ حيث تتحدث بعض المصادر التاريخية المتأخرة عن وجود أكثر من دار ضرب فيها ، فيذكر الصيرفى [١] ضمن حوادث سنة ٨٣٩ هـ /

---

(١) على بن داود ، نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان ، جـ ٣ ، ص ٣٤٤ ، تحقيق -

١٤٣٥ م أن الأمير غرس الدين خليل بن شاهين [١] قد استقر فى نظر آدر [٢] ـ جمع دار ـ الضرب فى القاهرة ، ولا شك أن ما أورده الصيرفى فيه دلالة على

= حسن حبشى ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، فضلاً أنظر أيضاً محمد أبو الفرج العش ، مصر ، القاهرة ، على النقود العربية الاسلامية ، ص ٩١٤ .

(١) هو خليل بن شاهين الشيخى الصفوى الأشرفى ، ولد فى شعبان سنة ٨١٣ هـ ببيت المقدس ، قدم الى القاهرة صغيراً ، وحفظ القرآن ، واشتغل على جماعة من العلماء ، له ما يقارب ثلاثين مصنفاً ، تولى عدداً من المناصب فى الدولة كالوزارة ونيابة الكرك ، ونيابة المقدس ، ونيابة الاسكندرية وغيرها ، فأصبح من أعيان الدولة ومن كبار رجالها ، ولم يسلم من السجن والتعذيب والنفى ، مات مريضاً فى طرابلس سنة ٨٧٣ هـ ودفن بها . (السخاوى : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، مج ٢ ، جـ ٣ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت (ب ـ ت) ، ابن اياس ، محمد بن أحمد الحنفى ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، جـ ٣ ، ص ٢٥ ، تحقيق محمد مصطفى ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م) .

(٢) الناظر مأخوذ من النظر الذى هو رأى العين ، أو من النظر بمعنى الفكر ، وهو من ينظر فى الأموال ، ويشرف عليها ، ويراقب ما يرفع اليه من حسابات ونحو ذلك من الإيرادات والمصروفات فى الدولة حسب ما يضاف اليه من جهات ، فهناك ناظر دار الضرب ، وناظر الخاص السلطانى ، وناظر الأحباس ، وناظر الجيش ، وناظر بيت المال ، وهكذا .

فلصاحب هذه الوظيفة الإشراف العام على ما يليه من جهات ، وخصوصاً النواحى المالية فيها ، اذ لابد من توقيعه الرسمى على جميع الأوراق الخارجة من جهته والداخلة اليها . أما عن موضوع نظر دار الضرب ، فهو الإشراف على ضرب النقود من ذهب وفضة ونحاس ومنع ما يداخلها من الغش ، ويكون مسئولاً عن إجازة أوزانها وعيارها وجودة سكها ، ولا يتم الختم عليها الا بحضوره ، ويكون له الاشراف العام على موظفيها وعمالها .

(ابن مماتى قوانين الدواوين ، ص ٢٩٨ ، النويرى : شهاب الدين أحمد عبد الوهاب ، نهاية الأرب فى فنون الأدب ، جـ ٣ ، ص ٢٩٩ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة (ب ـ ت) ، حسن الباشا ، الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية ، جـ ٣ ، ص ١١٧٧ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ ، محمد قنديل البقلى ، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى ، ص ٣٤١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ م) .

ما قام به المماليك من توزيع اختصاصات دور الضرب ، وبما أن القاهرة مركز الدولة فى جميع النواحى السياسية والادارية والاقتصادية فلا شك فى أنهم أوجدوا فيها أكثر من دار لسك النقود حسب اختصاصات كل دار فى ضرب النقود الذهبية أو الفضية ، أو النحاسية .

ولا شك فى أن دور ضرب القاهرة ـ التى تحولت فى أواخر عهد الدولة الى دار واحدة ـ قد استمرت فى أداء مهامها لضرورة وجود دار رسمية لضرب النقود فى الدولة يكون مقرها العاصمة ، ويشير أحد الباحثين [١] الى أن دار ضرب الاسكندرية قد توقف العمل بها بعد موت السلطان المؤيد شيخ سنة ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م ، وقد اعتمد الباحث فى ذلك على أحد المراجع الأجنبية ، مستدلاً بعدم وجود مسكوكات تم إصدارها من دار ضرب الاسكندرية بعد التاريخ المشار اليه ، ولا اعتقد أن هذا دليل كاف لتقرير مثل تلك الحقيقة ، فمع عدم ذكر المصادر التاريخية لذلك ، فإنه لا يمكننا الاعتماد على ما صدر من نقود لتحديد فترة عمل دار الضرب ـ سواء فى الاسكندرية أو غيرها ـ لأن الاحتمال قائم بالعثور على إصدارات تحمل تواريخ لاحقة للتاريخ المذكور ، وعندها يتأكد خطأ ذلك التقرير .

كما أن الظروف الاقتصادية للدولة لا تؤيد هذا الرأى ـ خاصة ما يتعلق بدار ضرب الاسكندرية ـ اذ المعروف أن الاسكندرية مركز تجارى هام ليس للدولة فقط بل للتجارة الدولية ، حيث تعد سوقاً نقدية دولية يتم تداول أنواع عديدة من العملات فى أسواقها ، ولذلك ولضخامة حجم التبادل التجارى والمعاملات المالية فيها ، فلابد من وجود دار لضرب النقود تقوم بتلبية تلك الحاجات .

---

(١) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك الجراكسة ، ص ٢ .

أما عن دور سك النقود فى الأقاليم الأخرى للدولة ، فمع عدم إشارة المصادر التاريخية لتلك الدور وإنتاجها ، فمن المرجح استمرار عمل دور الضرب على الأقل فى المراكز الادارية التى ترى الدولة أهميتها من حيث الموقع والمساحة وتعداد السكان ، والمسافة بينها وبين مركز الدولة ، اذ أن ذلك سيسهل على الدولة ، ويفى بحاجة تلك الأقاليم من العملات ، ويزيد من نشاط الحركة التجارية .

يحدثنا المقريزى [١] عن موقع دار ضرب القاهرة بقوله :

«وكان بجوار خزانة الدرق التى هى اليوم خان مسرور الكبير دار الضرب ، وموضعها حينئذ بالقشاشين ، التى تعرف اليوم بالخراطين ، وصار مكان الضرب اليوم درب يعرف بدرب الشمسى فى وسط سوق السقطيين المهامزيين ، وباب هذا الدرب تجاه قيسارية العصفر ، فاذا دخلت هذا الدرب فما كان على يسارك من الدور فهو موضع دار الضرب» .

هذا ولم تستمر دار الضرب بموقعها الذى يحدده المقريزى بل حدث ان انتقلت فى عهد السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون فى تاريخ مجهول الى قصره ـ المعروف به ـ حيث جعل دار الضرب فى وسطه [٢] . ثم انتقلت ـ بصفة مؤقتة ـ وذلك سنة ٧٨٩ هـ / ١٣٨٧ م فى عهد السلطان الظاهر برقوق الى الاصطبل السلطانى [٣] . ويفهم من هذا النص الذى أورده ابن

---

(١) الخطط ، جـ ١ ، ص ٤٤٥ .

(٢) البقلى ، التعريف ، ص ١٢٩ .

(٣) الاصطبل السلطانى هو المكان المخصص لخيول السلطان ، وكان يشرف عليه موظفون يقومون بشئونه ورعاية دوابه وما يتصل بذلك ، وعددهم ستة عشر نفراً ، كما يتبعه عدد من البياطرة الذين يقومون بالاشراف الصحى على الخيول السلطانية .

الفرات [١] ، أن هذا الانتقال كان بهدف ضرب دراهم فضية جديدة أمر بإصدارها السلطان المملوكي بعد الأزمة النقدية التى تعرضت لها الدولة بسبب ندرة الدراهم الفضية وفسادها فى الفترة المشار اليها ، وحرصاً من الظاهر برقوق على ضرب دراهم فضية ذات وزن وعيار دقيقين وجودة فى السبك أم بإحضار رجال الضرب وآلاتهم لهذا الغرض ، ليكونوا تحت إشرافه ومتابعته .

وفى وقت متأخر انتقلت دار ضرب القاهرة الى الحوش السلطانى بقلعة صلاح الدين (قلعة الجبل) [٢] ، ويحدد ابن تغرى بردى فى تاريخ ذلك بسنة ٨٦١ هـ / ١٤٥٦ م ، بوضح أن سبب ذلك يعود لرغبة الدولة فى الإشراف على عملية

- (القلقشندى : أبو العباس أحمد بن على ، صبح الأعشى فى صناعة الانشاء ، جـ ٣، ص ٤٧٤ - ٤٧٥ ، ابن شاهين : غرس الدين خليل بن شاهين ، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص ١٢٥ - ١٢٦ ، تحقيق بولس راويس ، الطبعة الأولى ١٨٩٣ م مطبعة المثنى - بغداد ، البقلى ، التعريف ، ص ٣١ .

(١) ناصر الدين محمد عبد الرحيم ، تاريخ الدول والملوك ، (تاريخ ابن الفرات) مج ٩ ، جـ ١ ، ص ٦ ، ٨ ، تحقيق قسطنطين زريق ، المطبعة الأمريكانية ، بيروت ١٩٣٦ م .

(٢) الحوش السلطانى وقلعة صلاح الدين .

قلعة الجبل ، أو قلعة صلاح الدين هى دار الملك لسلاطين المماليك ومكان اقامتهم على جانب كبير من الاتساع والحصانة والحماية تشتمل على سور وخندق وأبراج وعدة أبواب من حديد كما تشتمل على عدد من القصور والميادين والقاعات والأواوين والمجالس والأحواش والطباق والغرف والميادين والاصطبلات والجوامع والمدارس والأسواق والحمامات على مساحة كبيرة جداً على هيئة مدينة متكاملة الخدمات والمرافق .

أما الحوش السلطانى (الحوش الشريف) ، فهو متسع جداً به بستان عظيم بداخله بحيرة مائية يكون استراحة للسلطان ، ويشتمل على بعض اهتمامات السلطان الترفيهية ونحو ذلك .

(المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٠١ ، ابن شاهين زبدة كشف الممالك ، ص ٢٦ - ٢٧ ، ص ١٢٨) .

سك النقود ، وحرصاً منها على أن يتم ذلك وفق الأوزان والعيارات المحددة ، يقول ابن تغرى بردى [١] عن ذلك خلال حوادث شهر ربيع الأول سنة ٨٦١ هـ :

«ونودى بطلوع جميع أهل دار الضرب الى القلعة لعمل مصلحة الفضة المضروبة فاضطرب الناس لذلك».

هذا وقد استمرت دار الضرب فى الموقع المذكور حتى نهاية عصر الدولة ، ويتضح ذلك من النص الذى أورده ابن اياس [٢] ضمن حوادث سنة ٩٢١ هـ / ١٥١٥ م حيث يقول :

«وفى يوم الاثنين عاشره ـ شهر صفر ـ أشيع بأن فى تلك الليلة سرق من دار الضرب التى هى بالقلعة داخل الحوض السلطانى ثمانية آلاف دينار وكسور من الذهب الجديد الذى ضربه السلطان بسبب النفقة .

وفاؤها بحاجة الدولة من العملات

كانت دور الضرب محل اهتمام الدولة ورعايتها ، وذلك حرصاً على القيام بمهمتها كاملة فى تنمية اقتصاديات الدولة ، وتطوير أوضاعها النقدية ، وكان هذا الاهتمام من قبل سلاطين الدولة قد أدى الى تلبية دور الضرب فى مختلف أقاليم الدولة لحاجة العمليات الاقتصادية من النقود خصوصاً فى عهد سلاطين المماليك البحرية ، حيث حافظت دور سك العملات فى أثنائها على أداء مهمتها بكل دقة وأمانة ومسئولية .

---

(١) أبو المحاسن يوسف ، حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، جـ ٢ ، ص ٢٩٤ ، نشره ولیم پبر ، كاليفورنيا ، ١٩٣٠ م .

(٢) بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٤٤٣ .

يقول المقريزى [١] عن ذلك :

«ولا يتولى عيار دار الضرب الا قاضى القضاة أو من يستخلفه ، ثم رذلت فى زماننا حتى صار يليها مسالمة فسقة اليهود المصريين على الفسق مع ادعائهم الاسلام ، وكان يجتهد فى خلاص الذهب وتحرير عياره الى أن أفسد الناصر فرج ذلك بعمل الدنانير الناصرية فجاءت غير خالصة» .

فالمقريزى (المتوفى سنة ٨٤٥ هـ) يتحدث عن فساد الأوضاع بدار الضرب خلال الفترة التى عاش فيها فى أثناء حكم المماليك الجراكسة ، ويقارن ذلك بما كانت عليه قبل حكمهم ، كما يتحدث عن ولاية دار الضرب ، وضرورة أن تكون بأيد أمينة ومخلصة كى تقوم بعملها المطلوب فى تصنيع العملات وعدم تزييفها أو إنقاص أوزانها ، أو عدم ضبط عيارها مما يترتب عليه فساد فى الأوضاع النقدية والاقتصادية فى الدولة ، ولا شك فى أن سياسة السلاطين تجاه دور الضرب لها تأثيرها الكبير والفاعل فى إنتاجيتها لا من حيث الكم فقط بل من حيث النوعية والجودة ، وما تحدث عنه المقريزى يوضح لنا نوعية تلك السياسة لسلاطين المماليك ، ولكى نرى تطبيق تلك السياسة التى أشار اليها المقريزى أسوق حادثتين وقعتا فى الدولة بعهديها ـ أمثلة فقط ـ لتوضيح سياسة الدولة ، ولتأكيد ما ذهب اليه المقريزى من أن أوضاع دار الضرب خلال دولة المماليك البحرية كانت أكثر استقراراً وأداءً لوظيفتها مما كانت عليه خلال دولة المماليك الجراكسة .

ففى سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٢٩ م حدث أن اختل عيار الذهب الذى أصدرته احدى دور الضرب فى الدولة مما أدى الى تضرر الناس فى أموالهم ، فكان

---

(١) الخطط ، جـ ١ ، ص ١١٠ ، الأوزان والأكيال الشرعية ، ص ٤٧ - ٤٨ .

موقف الدولة شديداً تجاه موظفى وعمال دار الضرب ، فتمت معاقبتهم وتغريمهم مبلغ خمسمائة ألف درهم نتيجة إهمالهم وتهاونهم فى ضبط عيار الدنانير الذهبية الى أصدرتها الدار [١] .

وفى سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م كانت دار الضرب بالقاهرة من السوء بحيث أصبح خلط الذهب والفضة بالمعادن الأخرى كالرصاص والحديد شيئاً مألوفاً وطبيعياً ، ويضيف ابن اياس [٢] الذى أورد قائلاً :

«وقد سلم ـ السلطان ـ دار الضرب الى شخص يسمى جمال الدين ، فلعب فى أموال المسلمين وأتلف المعاملة .. فلما شنق جمال الدين قرر فى دار الضرب المعلم يعقوب اليهودى ، فمشى على طريقة جمال الدين ، وقد استباح اموال المسلمين» .

فمن خلال هذين الحدثين يتبين لنا تأثير سياسة الدولة على الوظيفة التى تقوم بها دار الضرب ، وقدرتها على الوفاء بها ، ولا شك فى أنها وظيفة هامة وخطيرة فى اقتصاديات الدولة ، وفى أوضاعها بصفة خاصة .

لقد زاد عدد دور الضرب خلال العهد المملوكى البحرى وزيادة ملحوظة عما كانت عليه قبل ذلك ، وهذه الزيادة لها دلالتها على ضخامة المهمة التى اضطلعت بها دور الضرب ، كما ان التوسع فى اعداد تلك الدور ما حدث الا رغبة فى مجاراة النشاط الاقتصادى بصفة عامة ، وحركة التجارة الدولية بصفة

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٢٠ .

(٢) بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ٧٩ . فضلاً أنظر ابن طولون شمس الدين محمد ، مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان ، أنظر أيضاً القسم الأول ، ص ٣٦٩ ، نتائج دراسة القيم النقدية، تحقيق محمد مصطفى ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .

خاصة ، ولا شك فى أنه بتلك الزيادة تكون دور الضرب فى الدولة قد أدت وظيفتها ومهامها كاملة فى إنتاج مختلف أنواع العملات الذهبية والفضية والنحاسية . فإنتاج دار الضرب يتأثر كثيراً بالأوضاع الاقتصادية والسياسية ، وبالعلاقات التجارية بين الدولة والقوى التجارية الأخرى ، حيث يزداد أو يضعف - حسب نوعية تلك الأوضاع أو العلاقات - تمويل دار الضرب باحتياجاتها من المعادن وبالتالى يقل أو يزداد إنتاجها من النقود .

وفى العهد المملوكى الجركسى ، وبالذات فى الفترة الأخيرة منه لم تكن دور ضرب النقود بنفس المستوى ، فإلى جانب انخفاض عددها كانت أيضاً شبه عاجزة عن القيام بالوظيفة المطلوبة منها إما بسبب سوء السياسة النقدية للدولة وكثرة الفساد والتلاعب الذى داخل النقود ، أو بسبب نقص إمدادت دار الضرب من المعادن المستخدمة فى تصنيع العملات ، وعدم انتظام وصول الكميات اللازمة منها الأمر الذى يؤدى الى تعطيل دور الضرب ، وتوقفها عن العمل [١] ، وتحدد الدولة مدة هذا التوقف حسب مقتضى الحال ، والظروف التى تمر بها مثل ما حدث لدار ضرب الاسكندرية التى توقفت عن العمل فى تاريخ مجهول ، ثم أعيد العمل بها سنة ٧٩٤ هـ / ١٣٩١ م لتقوم بإصدار العملات النحاسية فقط [٢] . وكذلك نرى هذين العاملين وقد أثرا فى إنتاجية دار الضرب سنة ٨٩٢ هـ / ١٤٨٦ م الأمر الذى أدى الى اقفالهـا . يقول السخاوى [٣] الذى أورد ذلك :

(١) فضلاً أنظر ملحق رقم (٤) .
(٢) ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، مج ٩ ، جـ ٢ ، ص ٢١٣ ، القلقشندى ، صبح جـ ٧ ، ص ٢١٣ ، المقريزى ، النقود ، ص ٦٩ ، محمد الصغير عبد اللطيف ، العلاقات التجارية بين مصر وأوربا الجنوبية ، ص ٤٩ ، ص ٥٥ - ٥٦ رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر ، كلية أصول الدين رقم ١٤٢ .
(٣) الذيل التام على دول الاسلام ، ص ٣٥٢ ، تحقيق أحمد عبد الله الحسو رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، رقم ١٣٤١٦ .

«فى أحد الربيعين أقفلت دار الضرب بعد انتشار البلاء بارتفاع الأسعار فى كل شئ من أجل ما حدث على الفلوس كل يوم ، وكثرت جداً بحيث عز وجود الفضة ، وقل الصرف منها للمستضعفين ، وارتقى الدينار لأزيد من نصفه ، وكان ما يطول شرحه» .

ويشير المقريزى الى انخفاض إنتاج دار الضرب فى زمانه أثناء حكم المماليك الجراكسة ـ فيقول [1] :

«كانت دار الضرب يتحصل منها للسلطان بأموال كثيرة قلت زماننا لقلة الأموال» .

ومن هنا نجد أن مهمة أو وظيفة دار ضرب النقود فى العصر المملوكى تأثرت كثيراً بأحوال الدولة الداخلية من سياسية وادارية واقتصادية كما تأثرت بالعلاقات الاقتصادية للدولة مع القوى التجارية الأخرى ، وعند النظر فى تلك الأحوال والعلاقات نجد أنها خلال العهد المملوكى البحرى كانت أكثر استقراراً ووفاء لاحتياجات الدولة والمتعاملين عما كانت عليه فى العهد المملوكى الجركسى .

أما عن إنتاجية دار الضرب من العملات سواء كانت ذهبية أم فضية أم نحاسية فلا تسعفنا المصادر التاريخية بإحصاءات ـ ولو لم تكن دقيقة ـ عن أعداد العملات التى تنتجها دور الضرب ، أو أى دار للضرب فى الدولة . ولعلنا أمام ذلك نوضح بعض الاتجاهات التى كانت عليها دور الضرب فى الدولة فيما يتصل باصداراتها من العملات .

---

(١) الأوزان ، ص ٤٨ .

ففى العهد المملوكى البحرى كانت إصدارات دور الضرب من الدراهم الفضية أكثر من الدنانير الذهبية أو الفلوس النحاسية لأنها كانت العملات التى تتم بها عمليات الدفع المختلفة ، والعملات التى يتم تداولها بكثرة بين المتعاملين ، فى الوقت نفسه كانت الدنانير الذهبية تمثل احتياطياً للدولة يتم بها أو عن طريقها تقويم المبيعات وتقدير المرتبات ونحو ذلك [١] ، أما الفلوس النحاسية فلم يكن لها وجود واسع ومنتشر فى الدولة بل فى نطاق ضيق تمثل فى استخدامها لتسهيل العمليات التجارية ، وأداة دفع فى الصفقات التجارية البسيطة التى لا يصل مبلغها الى قيمة الدرهم الفضى .

وكان إنتاج الدنانير الذهبية متوازنا مع احتياجات الدولة وكونها غطاء واحتياطياً لميزان مدفوعاتها ، الأمر الذى يؤدى بالدولة الى تقدير الأعداد الصادرة من تلك الدنانير بكل دقة ، حسب ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والنقدية .

أما الفلوس النحاسية فلم تكن نقوداً رئيسية فى الدولة ومن هنا ، كان إنتاجها متوقفاً على مدى الحاجة اليها ، ويمكن القول أنه فى بداية عهد الدولة لم يكن للفلوس النحاسية أى ذكر يدل على أهميتها ، وبمرور الزمن أخذت الحاجة لها تزداد ، فكثر الحديث عنها خلال حكم الناصر محمد بن قلاوون واستمرت أهميتها فى تصاعد مضطرد حتى أخذت مكانة رئيسية وصفة شرعية مع بداية حكم المماليك الجراكسة ، حيث أصبحت أداة الدفع والتقويم فى النظام النقدى المملوكى .

---

(١) سامح عبد الرحمن فهمى ، الوحدات النقدية المملوكية ، ص ٢٧ ، ٣٠ ، الطبعة الأولى ، تهامة للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

أما فى العصر المملوكى الجركسى فاذا عكسنا ما قيل عن المماليك البحرية وجدناه ينطبق على إنتاج دور الضرب المملوكية من العملات .

فقد قل إنتاج دور الضرب من الدراهم الفضية بل توقف فى كثير من الأحيان ، وكثر انتاج الفلوس النحاسية بشكل أفسد النظام النقدى ، وآذن بتدهوره وانهياره ، هذا ما يتعلق بإنتاج الدراهم الفضية والفلوس النحاسية .

أما الدنانير الذهبية ففى بداية عهد الجراكسة حافظت على نفس مستوى الإنتاج الذى كانت عليه ، ولكن يلحظ على هذا المستوى الانخفاض التدريجى الذى يعود بالدرجة الأولى الى انخفاض الكميات الواصلة الى الدولة من معدن الذهب ، الأمر الذى أدى الى حدوث أزمات نقدية نتيجة لذلك .

هذا ويظهر لنا فى دراسة القيم النقدية والقوة الشرائية مزيد من الوضوح لمجمل الأوضاع التى مرت بها الإصدارات المملوكية من العملات .

وقبل أن أختتم الحديث عن هذه الجزئية أحب الاشارة الى استفادة الدولة المملوكية من دور الضرب التى تعد جهة من جهات الايراد المالى لخزينة الدولة [1] .

فالمصادر التاريخية الخاصة بدولة المماليك لا تمدنا بمعلومات كافية عن

---

(١) ابن عبد الظاهر : محى الدين أبو الفضل عبد الله ، الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر ، ص ٢٧٨ ، تحقيق عبد العزيز الخويطر (ط الأولى ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م الرياض ، ابن ايبك : أبو بكر عبد الله بن أيبك الدوادار ، كنز الدرر وجامع الغرر جـ ٨ ، الدرة الزكية فى أخبار الدولة التركية ، ص ١٢٢ ، تحقيق اولرخ هارمان ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ ، ابن شاهين ، زبدة كشف الممالك ، ص ١٠٨ .

ايرادات دار الضرب فى الدولة ، ، أو الطريقة التى اتبعت لتحصيل تلك الايرادات ، ومقدار الضريبة أو الرسم المقرر ، وقد ورد فى بعض المصادر السابقة لدولة المماليك بعض الايضاحات التى يمكن الاعتماد عليها بهذا الشأن نظراً للتشابه الكبير فى الظروف بين الدولتين الأيوبية والمملوكية ، ولعدم وجود خلاف كبير فى النظم التى عمل بها فى الدولتين ، خصوصاً وأن دولة المماليك تعد امتداداً للدولة الأيوبية من الناحيتين الزمانية والمكانية .

لقد أورد كل من المخزومى [١] وابن مماتى [٢] مقدار الرسم المأخوذ عن سك النقود وأوضحا أن الرسم لم يكن ثابتاً بمبلغ محدد بل يختلف من فترة لأخرى ، فكان قبل سنة ٥٨٥ هـ / ١١٨٩ م عن كل ألف دينار تسعة وثلاثين ديناراً يدخل فيها أجرة الصناع والإشراف وأجرة الحطب والحراسة . أما الدراهم الفضية ، فعن كل ألف درهم نصف دينار (أى حوالى ١٣ - ١٥ درهم) .

أما فى سنة ٥٨٥ هـ / ١٨٩ م فكان الرسم على الدنانير الذهبية حوالى خمسة وثلاثين ديناراً عن كل ألف دينار ، والدراهم عشرة دراهم عن كل ألف درهم [٣] .

وفى أواخر سنة ٥٨٦ هـ / ١١٩١ م كان الرسم المحدد على الدنانير الذهبية أربعة وثلاثين ديناراً وربع الدينار عن كل ألف دينار يتم تصنيعها بدار الضرب

---

(١) أبى الحسن على بن عثمان ، كتاب المنهاج فى علم خراج مصر ، ص ٣٠ - ٣١ ، تحقيق كلود كاهن من مطبوعات المعهد الفرنسى للآثار الشرقية . القاهرة ، ١٩٨٦ م .
Cahen, cl. Makhzumitat Eiudes sur L'histoire Economiquee et Fnanciele L'Egypte Medievalc. Brill. Leiden, 1977 .

(٢) ابن مماتى ، قوانين ، ص ٣٣١ ، ٣٣٣ .

(٣) المخزومى ، المنهاج ، ص ٣٠ - ٣١ .

، أما الدراهم الفضية فمقدار رسم إصدار ألف منها حددت بأربعة عشر درهماً ونصف الدرهم داخل فيها رسم الإشراف وأجرة العمال وغير ذلك [١] .

أما بعد ذلك التاريخ ، فيذكر ابن مماتى [٢] أنه تم تخفيض تلك النسبة المحددة لكل من الدنانير والدراهم لتصل تقريباً الى ثلاثة دنانير عن كل مائة دينار ، ودرهم واحد عن كل مائة درهم .

وعن مقدار تلك الرسوم على عهد المماليك فالمرجح أنها لم تزد كثيراً عما كانت عليه زمن الأيوبيين هذا فى حالة الزيادة أما فى حالة النقص فهذا أمر ضعيف نظراً لحرص المماليك على زيادة موارد دولتهم المالية ، وزيادة متحصلات جهات الايراد ، ولو أنه حدث مثل هذا لذكره المؤرخون ، خصوصاً المقريزى الذى تعرض لهذه الجزئية بقوله [٣] :

«فلما انقرضوا ـ الأيوبيين ـ وقامت دولة الأتراك من بعدهم أبقوا سائر شعائرهم ، واقتدوا بهم فى جميع أحوالهم» .

وكان المقريزى يتحدث عن دور الضرب وأحوال النقود فى مصر أثناء حكم المماليك البحرية ، ولكن ما لم يذكره المقريزى هو التطور الذى حدث فى الطريقة التى يتم بها جمع متحصلات هذه الجهة المالية ، وهو من المتغيرات التى حدثت عليها ، حيث استخدم المماليك نظام التضمين [٤] ، حرصاً على الايرادات ، وعدم التلاعب بها ونحو ذلك ، ويبدو أن نظام التضمين قد استخدم قبل قيام

---

(١) ابن مماتى ، قوانين ، ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٢) نفسه ، ص ٣٣٣ .

(٣) النقود ، ص ١٥ .

(٤) التضمين ـ هو الالتزام بأداء ما ضمن .

دولة المماليك البحرية حيث تذكر المصادر التاريخية ذلك فى وقت مبكر من قيام الدولة ، فقد أوردت بعض المصادر التاريخية أنه فى سنة ٦٦٢ هـ / ١٢٦٣ م كانت دار الضرب* مضمنة لعدة أشخاص بمبلغ مائتين وخمسين ألف درهم يدفعونها للدولة ، ويبدو أن هؤلاء قد استكثروا المبلغ ، فرفعوا الى الملك الظاهر بيبرس الذى خفض المبلغ الى مائتى ألف درهم فى العام الواحد [١] ، كما أوقف جزء من متحصلات دار الضرب لبعض جهات البر فى الدولة للصرف عليها من تلك الايرادات بصفة دائمة [٢] .

وخلال العهد المملوكى الجركسى أخذ عدد من رجال الدولة المعروفين ضمان دور الضرب نظراً لما يتحقق لهم عن طريقها من المكاسب والأرباح المادية ، وكان ذلك من أوجه الفساد التى عانى منها النظام النقدى المملوكى [٣] ، وقد بلغ ضمانها سنة ٨٩١ هـ / ١٤٨٦ م فى اليوم الواحد مائة دينار [٤] ، أى ثلاثة آلاف دينار فى الشهر الواحد وهو مبلغ كبير بمقاييس تلك الفترة .

---

* والضامن ، جمعه ضمن أو ضمناء أو ضمان ، وهم الملتزمون الذين يتولون لحسابهم جمع ضريبة من الضرائب ، أو رسماً مقرراً مالياً أو جهة من جهات الايراد ، ويضمنون مقابل ذلك مبلغاً معيناً للدولة يتم الاتفاق عليه ، ويدفع الى الجهة المختصة فى أوقـات منتظمة كـل عام .

(محمد مصطفى زيادة ، هامش (١) من كتاب السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٥٣) .

(١) محى الدين عبد الظاهر ، الروض الزاهر ، ١٩٠ . المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٠٦ .

(٢) ابن عبد الظاهر ، نفسه ، ص ٢٧٨ ، ابن أيبك ، كنز الدرر ، جـ ٨ ، (الدرة الزكية) ص ١٢٢ .

(٣) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٤٠ ، المقريزى ، إغاثة ، ص ٧١ .

(٤) السخاوى ، الذيل التام ، ص ٣٣٦ .

٢ - الإشراف والادارة على دور الضرب

أولاً: الإشراف

لقد سبق القول بأن دور الضرب قد تمتعت خلال عهود معظم سلاطين دولة المماليك البحرية وعدد من سلاطين دولة المماليك الجراكسة بالاهتمام والرعاية ، ونلمس ذلك الاهتمام وتلك الرعاية من السياسة التى انتهجوها ، والتى كانت تقوم فى بعض الأحيان بالإشراف المباشر على تلك الدور ، والنظر فى أمورها المختلفة كى تؤدى مهمتها على أكمل وجه [١] ، وفى أحيان أخرى تقوم على تكليف أحد أمـراء الدولـة من نـواب الأقاليم فى القيـام بمهمة الإشـراف والمراقبة [٢].

ومن ضمن اهتمام الدولة بدار الضرب وتقديرها لأهمية وظيفتها إسنادها مهمة الإشراف على أعمالها ، وعلى العاملين بها الى شخصية هامة فى الدولة ذات منصب دينى كبير هو قاضى القضاة [٣] ، وتعد توليته نظر دار الضرب

---

(١) ابن عبد الظاهر ، الروض الزاهر ، ص ١٩٠ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٥٠٨ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٢٠ .

(٣) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٢ ، المقريزى ، الخطط ، جـ ١ ، ص ١١٠ ، طاهر راغب حسين ، دار السكة الأيوبية والمرينية نموذجان لدور السكة المصرية والمغربية ، ص ٣٣٢ ندوة التاريخ الاسلامى ، المجلد الثالث ، القاهرة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ٢٨٩ ، ٣٦٤ .

وقاضى القضاة وظيفة ذات مركز كبير تعد أكبر الوظائف الدينية فى الدولة مشتقة من وظيفة القاضى ، وتعنى رئيس القضاة وكبيرهم ، الذى يقوم بتعيينهم فى سائر الأقاليم ، وله حق الإشراف عليهم ومراقبتهم ، وكان لصاحبها حق الجلوس مع السلطان بدار العدل ، وكان يسند اليه الى جانب مهامه الاعتيادية الفصل بين الخصوم وتعيين النواب ، والنظر فى مال الأيتام وأموال الأوقاف والتحدث فيها ، والنظر فى جهات مالية هامة مثل دار الضرب وغيرها (القلقشندى ، ضوء الصبح ، جـ ٣ ، ص ٢٤٩ ، جـ ٣٤ ، ٣٦ ، جـ ١١ ، ص ١٢٤ - ١٧٥ ، حسن الباشا ، الفنون الاسلامية والوظائف ، جـ ٢ ، ص ٨٣٣) .

استمراراً لما كان عليه الوضع قبل دولة المماليك بزمن طويل [١] .

والواقع أن اختيار قاضى القضاة لتولى أمر دار الضرب ما هو الا بيان لمدى الأهمية التى كانت تتمتع بها دار الضرب بوصفها جهة رئيسية وهامة من جهات الدولة ، وتكمن هذه الأهمية فى وظيفتها السياسية والاقتصادية فى الدولة ، وارتباطها المباشر بمعايش الناس ، ومعاملاتهم المالية المختلفة ، وبما أن تلك الوظيفة تتصل بمعاملات الناس وكذلك بمعاملات الدولة المالية ، فإن هذا يعنى اتصالها بأمور شرعية ، وهذه الأمور ترتبط بأوزان النقود ، أو العملات التى تصدرها ، ومدى موافقة أوزان النقود وضبط عيارها ، ونسب المعادن التى تشكلها مع ما تدعو اليه الشريعة الاسلامية ، والقيام بذلك بكل أمانة ونزاهة وصدق .

ويعد مركز قاضى القضاة ، والمكانة الدينية التى يتمتع بها خير ما يؤهله لتولى هذا المنصب الهام ، وما من شك فى أن قاضى القضاة سيقوم بمهمة الإشراف على أعمال دار الضرب ، وعلى القائمين عليها على أكمل وجه ، فهو خير من يقوم بهذه المهمة مقارنة بمن عداه من أصحاب المناصب الأخرى ، ولكن نظراً لكثرة التزامات قاضى القضاة ، وما يعهد اليه من مهام أخرى ، فإنه عادة ما كان ينيب أحد رجاله ليقوم بالإشراف على دار الضرب أو الإشراف على جانب من الجوانب التى تضطلع بها [٢] .

---

(١) المقريزى ، الخطط ، جـ ١ ، ص ٤٤٥ ، عبد الرحمن فهمى ، مقدمة كتاب كشف الأسرار العلمية ، ص ٣٣ .

(٢) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٢ ، طاهر راغب حسين ، دار السكة الأيوبية والمرينة ، ص ٣٣١ .

هذا ولم تحدد المصادر التاريخية متى انتهى دور قاضى القضاة النسبة للإشراف على دار الضرب ، ولكن المرجح أن ذلك حدث مصاحباً للتطورات الادارية التى أحدثها السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، ومن تلك التطورات إحداث وظيفة ناظر الخاص [1] الذى أصبح مشرفاً على دار الضرب لتضاف الى اختصاصاته ومهامه المتعددة ، وفى ذلك يقول القلقشندى [2] :

«أما فى زماننا فنظرها (أى النظر فى دار الضرب) موكول لناظر الخاص الذى استحدثه الملك الناصر محمد بن قلاوون عند تعطيله الوزارة» .

ومن المؤكد أن تولى ناضر الخاص الإشراف على دار الضرب لم يستمر اذ حدث فى تاريخ لاحق مجهول أن أسندت مهمة نظر دار الضرب الى المحتسب بدلاً من ناظر الخاص [3] ، والمرجح أن حدوث ذلك كان مرافقاً لضعف ناظر

---

(١) عن الناظر فضلاً أنظر هامش (٢) ، ص ٥٦ ، أما الخاص فهو ما يتصل بالسلطان من جهات مالية ومتحصلات وما يتصل بأموال السلطان وخزائنه ونحو ذلك ، وناظر الخاص من الوظائف الديوانية الهامة أنشأها السلطان الناصر محمد بن قلاوون عند ابطاله الوزارة ووزع مهامها على ثلاث وظائف (ناظر الخاص ، ناظر المال ، كاتب السر) ، وناظر الخاص أهمها وأرفعها مكانة ومركز فى الدولة . كان لناظر الخاص حق تدبير الشئون المالية فى الدولة وتعيين المباشرين ، وهو من خواص السلطان ومن المقربين اليه ، هذا ومع بداية عهد المماليك الجراكسة ضعف مركز ناظر الخاص بسبب بروز وظيفة الاستادار وعلو مكانتها ، وأصبح متوليها مدبراً لشئون الدولة وأمورها ، وأصبحت وظيفة ناظر الخاص من الوظائف الديوانية المرتبطة بالاستادار .

(العمرى : شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله ، التعريف بالمصطلح الشريف ص ٧٥ ، مطبعة العاصمة بمصر ١٣١٢ هـ ، القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٨ ، ص ٤٥ ، حسن الباشا ، الفنون الاسلامية والوظائف ، جـ ٣ ، ص ١٢٠٧ .

(٢) صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٢ .

(٣) القلقشندى ، نفسه ، جـ ١١ ، ص ٢١٤ ، ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٢٢٦ .

الخاص مع بداية عهد المماليك الجراكسة ، وتدنى مركزه الاجتماعى والسياسى فى الدولة ، وقد عاد ناظر الخاص الى تولى مهمة الإشراف على دار الضرب سنة ٨٤٤ هـ / ١٤٤٠ م حيث يقول المقريزى [١] :

«وفيه أضيف نظر دار الضرب الى ناظر الخاص كما هى العادة القديمة» .

أما عن تولى المحتسب وظيفة الإشراف على دور الضرب فقد ذكر ذلك القلقشندى [٢] حيث أشار الى أن محتسب الاسكندرية قد اختص بها كان يختص به قاضيها وهو النظر بأمر دار الضرب ، وكانت وظيفته عرض النقود المضروبة على المحك ليظهر المزيف منها ، ويراقب ما يسبك من الذهب المكسور ، وعليه أن يعين مراقبين من جهته .

ومهما كانت المسميات لمتولى دار الضرب والمشرف عليها ، فإن المهام اللتى يقوم بها من توكل اليه مهمة الإشراف واحدة لا تختلف باختلاف الأشخاص أو المسميات ، وقد أجمل على بن يوسف الحكيم [٣] هذه المهام بما يلى :

١ - الإشراف على وزن المعادن الواصلة الى دار الضرب ، ووزنها فى مراحلها التى تمر بها من تصفية وضبط عيار وسك عملات ونحوها .

٢ - اختبـار المعادن ومدى نقائها ، وجوازها للسك بتحرير عيارها وضبط ذلـك .

---

(١) السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٢١٩ .

(٢) صبح ، جـ ١١ ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٣) أبو الحسن على بن يوسف الحكيم من علماء المغرب فى النصف الثانى من القرن الثامن الهجرى ، الدوحة المشتبكة بضوابط دار السكة ، تحقيق حسين مؤنس ، منشورات معهد الدراسات الاسلامية فى مدريد ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .

٣ - التدقيق فى النسب المختلفة من المعادن الداخلة فى تصنيع العملات ، ومراقبة خلط تلك المعادن ومراقبة دقيقة حسب النسب المحددة .

٤ - مراقبة سك العملات ومراجعتها ، والتأكد من دقة الأختام عليها ، وعدم انحراف تلك الأختام ، ومدى وضوح الكتابات والنقوش التى تحملها .

٥ - اختبار العمال والموظفين العاملين بدار الضرب ، واختبار قدراتهم على أداء الأعمال بكل مهارة ودقة ، وتحليهم بالأمانة والنزاهة .

وبشكل عام فإنه يمكن القول إن مهام القائم على دار الضرب ، سواء أكان قاضياً أم ناظراً أم خلاف ذلك ، تقوم على الإشراف العام ومراقبة مراحل العمل التى تمر بها العملات حتى تكون جاهزة للتداول .

وقد ذكر على بن يوسف الحكيم [1] فصلاً عن الشروط والأوصاف المطلوبة فى ناظر الضرب ، وما يجب أن يكون عليه من أمانة ونزاهة وصدق واخلاص ومعرفة بأصول الصناعة ، كما أن لديه القدرة على التمييز بين النقود بمعادنها المختلفة جيدها ورديئها ، وطرق التزييف والغش التى كثيراً ما تحدث فى صناعة العملات ، فضلاً عن معرفته بأنواع الخطوط والكتابات وغيرها من النواحى الفنية المتصلة بالعملة .

ثانياً: الادارة

تضم دور ضرب النقود فى الدولة عدداً من الاداريين (الموظفين) الذين يديرون المهام والأعمال المختلفة بدار الضرب ، ويتم اختيارهم من قبل المشرف على دار الضرب ، وتكون مهمتهم إدارة ومباشرة الأعمال فى مختلف

---

(١) الدوحة المشتبكة ، ص ٥٠ .

أقسامها ، كل موظف لقسم من الأقسام يكون مسئولاً مباشراً عن ذلك القسم بعماله التابعين له ، وأعماله التى يقوم بها [(١)] .

وقد ذكرت المصادر التاريخية وبصفة خاصة ما ذكره كل من منصور بن بعرة الذهبى [(٢)] وعلى بن يوسف الحكيم [(٣)] معلومات قيمة عن اختصاصات أولئك الموظفين ، والمهام المنوطة بهم ، وما يضطلعون به من أعمال ادارية ، وهذه الوظائف هى :

النائب فى الحكم

وهو من ينوب عن المشرف أو متولى الإشراف بدار الضرب والمتحدث عنها فى أثناء غياب المشرف عليها ، فينوب عنه بمهمة الإشراف والمراقبة [(٤)] ، ويذكر ابن مماتى [(٥)] أن النايب فى الحكم هو الذى يجيز أوزان النقود ، ويشرف عليها وعلى ضبطها ، والأصل فى هذه الوظيفة النيابة عن القاضى فى إصدار الأحكام بين المتخاصمين ، وبما أن قاضى القضاة ،، كان ممن أوكلت اليه مهمة الإشراف على دار الضرب ، فقد أطلق على من ينوب عن القاضى (نائب الحكم) بحكم

---

(١) عبد الرحمن فهمى ، مقدمة كتاب كشف الأسرار العلمية ، ص ٣٣ .

(٢) منصور بن بعرة الذهبى الكاملى ، نسبة الى السلطان الكامل الأيوبى (٦٢٥ / ٦٣٥ هـ / ١٢١٨ - ١٢٣٨ م) يبدو أنه كان من موظفى دار السكة الأيوبية فى مصر فى عهد الكامل ، نظراً لمعرفته واطلاعه بصنعة سك النقود وما يتصل بدار الضرب من شئون ، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، ص ٩٠ ، ٩٣ حققه عبد الرحمن فهمى محمد ، لجنة احياء التراث الاسلامى ، الكتاب الثامن ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .

(٣) الدوحة المشتبكة ، ص ١٣٤ ، ١٣٧ .

(٤) ابن مماتى ، قوانين ، ص ٣٠٤ ، حسن الاباشا ، الفنون ، جـ ٣ ، ص ١١١٩ ، ١١٢١

(٥) قوانين ، ص ٣٣٢ .

طبيعة عمله .

المتولي، متولي دار الضرب

وقد أطلق عليه عدة مسميات كالمشارف أو الناظر ، أو المتحدث [١] ، وهو المسئول عن إعداد البيانات المتصلة بدار الضرب من أعمال وإنتاج وإيراد ونحو ذلك ، كما كان من مهامه حفظ الحواصل من الفضة والذهب وآلات وصنع وعدد وغير ذلك [٢] .

وفي بعض الأحيان يقوم بتعيين مساعد له يتولى بعض الأعمال والمهام المناطة به [٣] .

الشاهد أو المعدل

ووظيفته مراقبة محتويات دار الضرب ، وما يدخل اليها ، وما يخرج منها ، ومراقبة جميع العاملين بدار الضرب [٤] ، ومن مهامه أيضاً إعداد كشوف أو تقارير تتضمن سير العمل من إنتاج ونحو ذلك [٥] ، كما كان من مهامه حفظ

---

(١) ابن مماتي ، قوانين ، ص ٩٨ ، ابن قاضي ، شهبة : تقي الدين أبو بكر أحمد الأسدي الدمشقي ، تاريخ ابن قاضي شهبة ، ص ٦٥٩ ، تحقيق عدنان درويش ، دمشق ١٩٧٧ ، ابن الفرات و تاريخه ، مج ٩ ، جـ ٢ ، ص ٤١٠ ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢٠٦ ، ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، جـ ١٥ ، ص ٨٣ تحقيق ابراهيم طرخان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م ، السخاوي ، التبر المسبوك في ذيل السلوك ، ص ٣٦٨ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، (ب ـ ت) .

(٢) ابن بعرة ، كشف الأسرار العلمية ، ص ٩٠ ، ابن مماتي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ ، النويري ، نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٣٠٤ ، البقلي ، التعريف ، ص ٣١٧ .

(٣) الصيرفي ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٤٣٣ .

(٤) ابن الفرات ، المصدر السابق مج ٩ جـ ٢ ، ص ٤٤٩ ، المقريزي و السلوك ، جـ ٣ ، ص ٨٣٩ ، الصيرفي ، نفسه ، جـ ١ ، ص ٤١٢ .

(٥) ابن بعرة ، المصدر السابق ص ٩٠ ، على بن يوسف ، الدوحة المشتبكة ، ص ٥١ .

المفاتيح الخاصة بمخازن أدوات تصنيع العملات وأدوات ضبط العيار وأوزان النقود من صنج ونحوها ، كما يقوم بمراجعة ما يطبعه السكاكون على الدنانير والدراهم من كتابات ونقوش ، لضمان جودتها وإتقانها [1] .

وقد جرت العادة على أن يكون هناك شاهدان اثنان يعملان معاً بدار الضرب ، لأهمية الأعمال التى يقومان بها ، ويفضل تغييرهما شهرياً حتى لا يكون هناك مجال للتلاعب وما شابهه ، بل يكون ذلك من دواعى الحيطة والحذر ، وحرصاً على دقة الأعمال وضبطها [2] .

وتعد شهادة دار الضرب من الوظائف الديوانية [3] ، ويجب على من يتولاها أن يكون متصفاً بالأمانة والعدل والنزاهة ، وتتم توليتها بمرسوم سلطانى [4] .

هذا وقد أوردت بعض المصادر التاريخية بعضاً من الوظائف الادارية المتصلة بدار الضرب ، وذلك عند ذكر أشخاص تولوا هذه الوظائف .

---

(١) ابن مماتى ، المصدر السابق ص ٣٠٤ ، القلقشندى ، صبح ، جـ ١٢ ، ص ٤٧٨ ، طاهر حسين ، السكة ، ص ٣٢٤ .

(٢) على بن يوسف الحكيم ، الدوحة ، ص ٥١ ، ص ١١٣ - ١١٤ .

(٣) كان من تولى شهادة دار الضضرب الحسن بن عمر بن حبيب مؤلف كتابى تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه ، ودرة الأسلاك فى دولة الاتراك ، وذلك سنة ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م ، وقد قال عند توليه شعراً :

يا أهـل دار الضـرب سبحـان ... من أشقـاكم فى هـذه الـدار

مـا أتعـب الأبـدان منكـم ... وما أصبـركم فيهـا على النـار

(٤) القلقشندى ، صبح ، جـ ١٢ ، ص ٤٧٨ ، البقلى ، التعريف ، ص ٢٠٦ (فضلاً أنظر الملحق رقم (٣) .

فيذكر كل من المقريزى [١] وابن حجر العسقلانى [٢] ، وظيفة مدولب دار الضرب ، ولم تذكر المصادر شيئاً عن هذه الوظيفة بوضح طبيعتها ومهام توليتها ، وقد أطلقت هذه الوظيفة نسبة الى الدولاب أو العجلة المستخدمة فى بعض الآلات ، ويطلق عليها أحياناً لفظ (الدولبة) .

ويذكر خليل بن شاهين [٣] وظيفة الشد [٤] بأن يكون لدار الضرب شاد ، ولا يتولاها الا أحد أمراء المماليك ممن يحملون رتبة أمير عشيرة [٥] ، وعلى من يتولاها أن يكون عالماً بقوانين المعاملة والسكة والنقوش ، كما يكون عالماً

---

(١) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٨٣٤ .

(٢) شهاب الدين أحمد بن على بن حجر ، إنباء الغمر بأنباء العمر ، جـ ١ ، ص ٥٢٠ ، تحقيق د. حسن حبشى ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

(٣) زبدة كشف الممالك ، ص ١١٥ .

(٤) الشد أو المشد أو الشاد هو المفتش أو المساعد على جباية المقررات المالية فى العادة ، ولكن يمكن اطلاقها على من يقوم بأعمال المراقبة والتوجيه ، أو الرشراف على ناحية وتدبير أمورها ، وكثيراً ما أضيف لفظ الشد على الجهة التى تتبعها كشاد دور الضرب أو شاد الأوقاف أو شاد الأسواق .

(القلقشندى ، صبح ، جـ ٤ ، ص ٢٢ ، جـ ١١ ، ص ٤٨ ، جـ ١٢ ، ص ٤٥٦ - ٤٥٧ ، حسن الباشا ، الفنون الاسلامية ، جـ ٢ ، ص ٦٠٤) .

(٥) أمير عشرة : من مراتب أرباب السيوف فى الدولة ، ويقوم بخدم الأمير فى هذه المرتبة عشرة مماليك ، وأحياناً يزيدون فى عددهم ليصلوا الى عشرين مملوكاً ، فيقال له أمير عشرين ، ولا تتغير مرتبته فى هذه الحالة بل كما هى أمير عشرة ، ويتولون ما يسند اليهم من وظائف ومناصب بمرسوم سلطانى ، وأكثر ما يوكل اليهم من أعمال تتصل بالمراقبة والتفتيش أو تلك التى تتطلب سرعة فى إنجازها .

(ابن شاهين ، زبدة كشف الممالك ، ص ١١٣ ، ابراهيم طرخان ،و النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، ص ١٦١ - ١٦٢ ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٣٨ هـ / ١٩٦٨ م .

بالحسبة والعيار مانعاً للغش وإفساد النقود [١] .

كما يلزم دار الضرب تعيين حراس يتناوبون العمل بها ليلاً ونهاراً للقيام بمهمة حراسة دار الضرب ، ومحتوياتها من أموال وأدوات وغير ذلك [٢] ، كما يتولى مراقبة الداخلين والخارجين من دار الضرب [٣] .

ثالثاً: العمال والفنيون بدار الضرب

الناحية الفنية من الجوانب الهامة جداً فى الأعمال التى تقوم بها دور ضرب النقود فى الدولة ، فأهمية النواحى الفنية فى صناعة العملات كأهمية ما تحمله هذه العملات من كتابات ، ونقوش وما شابه ذلك ، وهذه الأعمال الفنية الدقيقة تحتاج الى مهارة عالية ودقة وحذاقة فى القيام بها ، لهذا تضمنت دور الضرب فنيين متعددين يقومون بمختلف الأعمال الفنية التى تحتاجها العملات أو النقود عند ضربها .

وفيما يلى توضيح لأهم الفنيين القائمين بتلك الأعمال :

المقدم

وهو فى مقدمة الفنيين بدار الضرب ، ويعد أهم شخصية فنية بها ، ختص فى المقام الأول بعمل عيارات السبائك المعدنية ، ومراجعة أوزانها باستمرار حتى وهى فى مرحلة التصفية ، ويختص بالمحافظة على السبائك المعدنية لضمان عدم استبدالها بأخرى أقل جودة ونقاء .. كما يختص بحفظ الأتون [٤] ،

(١) القلقشندى ، صبح ، جـ ١٢ ، ص ٤٥٦ - ٤٥٧ . (فضلاً رقم (٢) .

(٢) على بن يوسف الحكيم ، الدوحة ، ص ٦٤ .

(٣) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٢٦ .

(٤) فضلاً أنظر هامش رقم (٤) ، ص ١٤٦ .

ومراقبته وصيانته ليقوم بوظيفته باستمرار [١] .

شيخ دار الضرب أو معلم دار الضرب

وهى الوظيفة الفنية الثانية بدار الضرب ، وقد أطلقت على رئيس طائفة الحرفيين والمهنيين ، ويختار لهذه الوظيفة من يشهد له بالأمانة والخبرة والكفاية والمعرفة بدقائق المهنة ، ولا شك فى أن متوليها كان على دراية ومعرفة تامة بالأعمال الفنية التى تقوم بها دار الضرب ، ويكون تحت امرته مجموعة الفنيين بدار الضرب من طباعين ونقاشين ونحوهم ، ويكون لديه الاستعداد التام لتعليم غيره ما يتقنه من أعمال ترتبط بسك النقود وصناعتها [٢] .

النقاش

وهو من يقوم بعمل الكتابات والنقوش وغيرها مما تحمله القطع النقدية على وجهيها ، ويطلق عليه أحياناً مصطلح (الفتاح) وهو مأخوذ من الفتح أو البداية حيث تكون مهمة النقاش أو الفتاح وضع التصميم أو الرسم الذى ستكون عليه العملة بعد صدورها بما تحمله من كتابات ونقوش ورسوم .

يقول منصور بن بعرة [٣] عن النقاش ووظيفته :

---

(١) ابن بعرة ، كشف الأسرار ، ص ٩١ - ٩٢ ، حسن الباشا ، الفنون الاسلامية جـ ٣ ، ص ١١٢١ - ١١٢٢ .

ومن الملاحظ أنه لم يأت ذكر لهذه الوظيفة أو ما يقابلها عند على بن يوسف الحكيم فى كتابه الدوحة المشتبكة كغيرها من الوظائف الأخرى .

(٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٤٨١ ، حسن الباشا ، الفنون الاسلامية ، جـ ٢ ، ص ٤٧٨ ، ص ٦٣٠ ، رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك الجراكسة ، ص ١٠ .

(٣) كشف الأسرار ، ص ٩١ .

«والذى يلزم النقاش إن لم يكن أميناً أن يختم على يده كجارى العادة ، ومن لوازمه أن لا يشتغل بشئ سوى نقش السكة ، ليتمهر فيها بكثرة إدمانه ، فلا تحكيه الزغليون» .

أما على بن يوسف [١] فيركز على حسن الخط لدى الفتاح ، وتمييزه للخطوط المستعملة ؛ وأيضاً عليه ألا يخالط أو يصاحب الأشخاص القريبين من صناعةِ الحلى أو الكيمائيين ، أو أولئك الذين يعملون على إفساد النقود وتزييف العملة .

الضراب أو الطباع

وهو من يقوم بالخطرة الأخيرة من خطوات تصنيع العملة وهى عملية الختم أو الطبع على السبيكة المعدنية (الدنانير ، الدراهم ، الفلوس) .

ويشترط فى متولى هذه الوظيفة الأمانة والمهارة ، فالمهمة التى يقوم بها تستوجب الدقة والحرص الشديدين ، وبذلك تخرج العملة التى يتم الضرب عليها مضبوطـة الختم ظاهـرة الأحـرف والنقوش غير مطموسة أو منحرفة أو نحو ذلك [٢] .

ويقسم على بن يوسف الحكيم [٣] مراتب هذه الوظيفة الى ثلاث درجات : معلمون (الرؤساء) ، وعمال (مساعدون) ، ومتعلمون (الصبية أو الخدم) ، وبهذا التقسيم تتوسع المهام التى يقوم بها مجموعة الضرابين أو الطباعين ،

---

(١) الدوحة المشتبكة ، ص ١١٥ .

(٢) ابن بعرة ، كشف الأسرار ، ص ٩٣ ، طاهر حسين ، السكة ، ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٥ ، ٥٨ ، ص ١١٧ .

لتشمل صهر المعادن ، وتحويلها الى قضبان ، والطرق عليها لتمديدها ، وتليينها ثم تغطيتها ، وختمها بالسكة الرسمية للدولة [١] .

السباك

وتقوم مهمته الأساسية على تحضير معدنى الدراهم الفضية ، وهما النحاس والفضة ، وتحديد النسبة التى يجب الأخذ بها من كل معدن ووزنها وضبط عيارهما ، وهو المسئول عن ذلك ، ومتى حدث أى خطأ فى مهمته فهو مأخوذ به ومتحمل نتائجه [٢] .

*****

٣ - المعادن المستخدمة لسك العملات ومصادرها

لقد استخدمت دور الضرب فى الدولة المملوكية ثلاثة معادن لإصدار العملات النقدية هى : الذهب ، والفضة ، والنحاس .

وهذه المعادن توصل اليها الانسان فى وقت مبكر [٣] حيث لوحظت اثارها فى الرواسب الرملية وما شابهها ، عند رواسب الأنهار والمنحدرات ، فاتخذها الانسان بمرور الزمن وسيلة للتبادل ، وللحصول على حاجاته الأساسية ، وتعد

---

(١) عبد الرحمن فهمى ، مقدمة كتاب كشف الأسرار ، ص ٣٧ ، طاهر حسين ، المرجع السابق ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٢) ابن بعرة ، كشف الأسرار ، ص ٩٣ .

(٣) يبدو أن النحاس كان أول المعادن التى استخدمت أداة للتبادل التجارى ، ولحقت به الفضة بين الأعوام ٢٧٠٠ - ٢٥٠٠ ق . م . وكان وقتها الذهب مايزال نادراً ، وغير متوفر لذا لم يستخدم الا فيما بعد . (صلاح يحياوى ، الذهب ، ص ٩٢ ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م الطبعة الأولى) .

هذه الوسيلة مرحلة متطورة من المراحل التى عاشتها الانسانية لتقويم احتياجاتها بدلاً من الأساليب المتبعة فى عملية التبادل كالمقايضة ، أو الاعتماد على الأصداف وبقايا الحيوانات فى تبادل المصالح المشتركة بين الأطراف .

لقد شجعت الصفات (الفيزيائية) لهذه المعادن على التوسع فى استخدامها لأغراض شتى ، والذى يهمنا من هذه الأغراض هو استخدامها كأداة للتعامل الاقتصادى ، وبصفة خاصة التبادل التجارى ، فانتشار هذه المعادن ، وتوفرها فى مناطق عديدة ، إضافة الى سهولة نقلها وتداولها ، وأيضاً قابليتها للتجزئة جعل منها أداة طيعة ليتحكم الانسان بها وفى استغلالها أينما كان وحيثما شاء ، لهذا أدت هذه المعادن وظيفة هامة فى الاقتصاد المحلى والعالمى ، وتطوره ، ومازالت ـ وخصوصاً الذهب ـ تقوم بهذه الوظيفة فى الاقتصاد العاليم ونظام النقد الدولى .

ولقد أظهرت هذه المعادن ـ وبخاصة الذهب والفضة ـ الصفات الضرورية لاتخاذها نقداً متداولاً ، ولتشكل فيما بعد القاعدة الأساسية لأى نظام نقدى ، وفى أى دولة مهما اختلفت طريقة استغلالها وتصنيعها لتسخيرها وتهيئتها لخدمة الانسانية .

وتوفر الشروط الرئيسية فى هذه المعادن جعلها مقبولة فى كل مكان ، ومؤدية لوظيفتها وللغرض منها بكل اقتدار ، وهذه الشروط هى [١] :

أولاً : أن لا تكون سريعة التلف ، وأن لا تكون قابلة للتغيير .

ثانياً : أن تقبل التجزئة مع حفظ قيمة الأجزاء .

---

(١) أبو بكر الصديق عمر متولى ، شوقى شحاتة ، اقتصاديات النقود ، ص ٥٠ ، ٥٤ .

ثالثاً : أن تقبل النقل والتداول .

رابعاً : أن تكون قيمتها متناسبة مع وزنها .

خامساً : أن تكون مقبولة من الجميع .

هذه أهم الصفات أو الشروط الواجب توافرها فى أداة التعامل أو التبادل ، لتصبح صالحة لتحقيق طموحات الانسان نحو اقتصاد أفضل ، ولتختفى معها تلك الصعوبات والمتاعب التى صادفت الانسان عند رغبته الحصول على حاجاته الضرورية ، وليتمكن من البيع والشراء بكل يسر وبسهولة دون أن يلجأ الى طريقة المقايضة أو المبادلة ، أو استخدام وسائل بدائية لا يتحقق معها طموحات الانسان وسعيه نحو التطور .

رغم تأخر اكتشاف الذهب فإنه أصبح المعدن الأكثر رغبة فى استخدامه عملة نقدية نتيجة لخواصه التى ينفرد بها ، فإلى جانب جماله وندرته ، فهو أيضاً سهل السحب وسهل الطرق ، فبالامكان عمل رقائق منه على درجة كبيرة من الرقة ، كانت بداية لاستخدامه على هيئة سبائك ، ولأنه سهل السحب فلابد معه من إضافة معدن آخر يكسبه درجة أعلى من الصلابة ، فكان معدن الفضة أو معدن النحاس [١] .

وعلى العموم فإن إكتشاف الانسان أو توصله الى هذه المعادن ، واستخدامها نقداً متداولاً يدل على أنها أفضل البدائل لما تتمتع به من خصائص وصفات تنفرد بها عن غيرها من المعادن الأخرى ، ولما تنفرد به من قيم تبادلية ، الأمر الذى ساعد على انتشارها وتوفرها واستخدامها فى الأغراض النقدية ، التى بدأت دون شك بصورة بدائية تطورت بمرور الزمن حتى أصبحت تلك الأغراض لا

---

(١) صلاح يحياوى ، الذهب ، ص ٧٣ ، ٧٦ .

تقوم بمهمتها أو الغرض منها الا بتصنيع تلك المعادن ، وصبها على هيئة قوالب مضبوطة الوزن والعيار ، ثم سكها أو ضربها على شكل عملات معدنية شبه دائرية أو مربعة الشكل أو نحو ذلك ليسهل استخدامها والاستفادة منها ، فأنشئت لذلك دور الضرب الرسمية التى تتولى مهمة إصدار النقود ، فإرتفع مستوى تصنيع تلك العملات من جميع النواحى الفنية والادارية .

هذا ولا ينبغى الاسترسال فى الحديث عن التطور التاريخى لاستخدام المعادن أو تصنيع العملات ، فهذه الدراسة ليست موضعا لمثل ذلك ، وسأكتفى بالحديث عن مصادر تلك المعادن لدار الضرب المملوكية ، والطرق التى كانت متبعة لاستغلالها ، وتصنيعها فى شكل عملات نقدية .

مصادر الذهب

فى الفترة السابقة لدولة المماليك ، وبالتحديد فى العهد الفاطمى كان المصدر الرئيسى للذهب بلاد البجة ، وبالذات فى منطقة أطلق عليها اسم (العلاقى) أو (وادى العلاقى) [١] التى اشتهرت بإنتاجها الوفير من معدن الذهب ، ولكن حدث أن مناجم هذه المنطقة بدأت بالانخفاض فى إنتاجها حتى توقفت عن الإنتاج فى العهد الأيوبى ، وقد أدى ذلك الى قلة كميات الذهب الموجودة وندرتها ، وبالاضافة الى ذلك المصدر هناك مصدر آخر استغلته الدولة الفاطمية ومن بعدها الأيوبية مصدراً من مصادر الذهب هو الدفائن والكنوز التى خلفها الفراعنة فى مقابرهم ، وما تحويه من كميات ضخمة من الذهب والفضة والجواهر وغيرها ، حتى آل أمرها الى النضوب والانتهاء [٢] .

---

(١) فضلاً : أنظر هامش رقم (١) ، ص ٤٠ .

(٢) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٣٤٧ - ٣٤٨ ، عبد الرحمن فهمى ، فجر السكة العربية ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

وقد ساعد على قلة الذهب وندرته فى الدولة ، تسربه من البلاد عن طريق الصليبيين الذين استغلوا وجودهم فى منطقة الشرق الاسلامى ، ليقوموا بتهريب كميات كبيرة من الذهب الى مختلف المناطق الأوربية ، بالاضافة الى أسباب أخرى [١] أدت الى أزمة نقدية قال عنها القاضى الفاضل [٢] :

«عمت بلوى الضائقة بأهل مصر ، لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا ، وعدما فلم يوجدا ، ولهج الناس بما غمهم من ذلك ، صاروا اذا قيل دينار أحمر فكأنما ذكرت حرمة الغيور له وإن حصل فى يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له» .

والى جانب هذين المصدرين كان هناك بعض المصادر الخارجية التى وفرت بعضاً من احتياجات الدولة من تلك المعادن .

أما فى العصر المملوكى وبعد قيام دولة المماليك البحرية وما بذله سلاطينها من جهود لتنشيط حركة التجارة [٣] ـ وبالذات الخارجية منها ـ وما حققته تلك الجهود من نتائج ايجابية على الدولة واقتصادياتها ، والى جانب الأهداف التى

(١) عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٧١ ، حسنين ربيع ، النظم المالية فى مصر ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(٢) نقلاً عن المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٦٧ .

(٣) كان للسلطانين الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون جهود كبيرة فى تنشيط حركة التجار من مصر واليها ، سواء كانت مختلف أقاليم الدولة ، أو مع الدول الأخرى ، فكان من تلك الجهود حماية الطرق التجارية القادمة الى مصر من الجنوب أو عبر البحر الأحمر أو غيرها ، وما قام به المنصور من تنبيه نوابه الى أهمية معاملة التجار وطوائفهم بالتودد والعدل ، والملاطفة والرفق بهم ، كما أرسل الى تجار العالم يدعوهم الى القدوم والمتاجرة مع الدولة مرحباً بهم وبتجارتهم .

(القلشندى ، صبح ، جـ ١١ ، ص ٤١ - ٤٢ ، جـ ١٣ ، ص ٣٤٠ ، المقريزى ، السلوك جـ ١ ، ص ٥٠٦) .

سعى لتحقيقها سلاطين الدولة من خلال تلك الجهود كانت عملية الحصول على الذهب وتدفقه هدفاً أساسياً لتعويض النقص الحاصل فى احتياجات الدولة ودور الضرب بها ، وفعلاً تمكنت الدولة من الحصول على كميات جيدة من الذهب تصل الى حد تحقيق كافة احتياجاتها منه مما عوضها كثيراً النقص الخطير فى هذا المعدن ، رغم حدوث بعض الأزمات النقدية التى مرت بها الدولة فى السنوات الأولى لقيامها .

* * * * *

لقد اعتمد المماليك فى تأمين احتياجاتهم من المعادن ـ وخصوصاً الذهب ـ على مصادر داخلية ومصادر خارجية ، وهذه تتم عبر طريق واحد هو التجارة أو التبادل التجارى بين الدولة وبين القوى التجارية ، وقد حققت الدولة من هذا الطريق معظم تلك الاحتياجات بل كان هو المصدر الرئيسى لها فى تأمين الخامات اللازمة لسك النقود ، أما المصادر الداخلية فهى ليست ذات قيمة فعلية للدولة أولاً ، وثانياً : لعدم إمكانية الاعتماد عليها نظراً لظروفها الطارئة ، وفى التفصيل التالى ألقى الضوء على تلك المصادر ، ودرجة استفادة الدولة منها مبتدئاً الحديث عن المصادر الخارجية ، ومتناولاً مصادر كل معدن على حدة نظراً لاختلاف تلك المصادر وتنوعها ، ثم التحدث عن المصادر الداخلية التى استفادت منها الدولة فى تأمين جزء من احتياجاتها النقدية والمعدنية ، وسأتحدث عن تلك المصادر جميعها فى جزئية واحدة خوف تكرارها ولتشابه المادة العلمية .

* * * * *

كانت بلاد التكرور (بلاد السوادان الغربى) [١] فى تلك الفترة من أهم مناطق إنتاج الذهب فى العالم ، وكانت تمثل المصدر الأساسى لامدادات دولة

---

(١) التكرور خليط من أجناس عدة تكون من خلالها شعب حمل هذا الاسم ، وسكن أحد أقاليم بلاد السودان الغربى ، وقد اختلف فى أصل اشتقاقه على عدة أقوال ، وهذا الاسم كغيره من أسماء أخرى أطلق على بلاد السودان الغربى الواقعة بين المحيط الأطلسى غرباً وبحيرة تشاد شرقاً وجنوبى الصحراء الكبرى (اقليم السافانا) شمالاً والغابات الاستوائية جنوباً . وقد جرى المؤرخون والرحالة العرب بإطلاق هذا الاسم على تلك البلاد ، والتى قامت فيها عدة امبرطوريات وممالك ، كامبراطورية البرنو ، وامبرطورية غانة وامبرطورية مالى ، ومملكة سنغاى ، ومملكة التكرور ، ومملكة الهوسا ، ومملكة كانجابا وغيرها . وقد عاصرت الدولة المملوكية ـ بعهديها ـ امبراطورية مالى التى تأسست على يد شعب الماندنجو ، وقد قامت على أنقاض امبراطورية غانا ، وتوسعت فى أقاليمها بدءاً من سنة ٦٣٣ هـ / ١٢٣٥ م ، واتخذت من مدينة نيامى على نهر النيجر عاصمة لها ، وبلغت أقصى ازدهارها فى عهد السلطان كنكن موسى (٧١٢ - ٧٣٨ هـ / ١٣١٢ - ١٣٣٧ م) ، وسيطرت على أقالم ومساحات شاسعة من بلاد السودان الغربى ، وامتدت من بلاد التكرور غرباً عند شواطئ المحيط الأطلسى حتى شرقى شمالاً عند دندى ومناجم النحاس فى تككدة مركز القوافل ، ومن مناجم الملح فى تغازة شمالاً الى فولتا جالون ومناجم الذهب فى ونقارة جنوباً حتى اذا ما أصابها الضعف انفصلت عنها عدة اقاليم مكونة ممالك جديدة ، كمملكة الهوسا ، ومملكة التكرور ، ومملكة كانجابا ، ولم يأت منتصف القرن الحادى عشر الهجرى / منتصف القرن السابع عشر الميلادى حتى اندثرت وانتهت بقاياها التى كانت تحمل اسمها .

(محمد محمد أمين ، تطور العلاقات العربية الافريقية فى العصور الوسطى ، ص ٧٢ ، بحث فى كتاب العلاقات العربية ، دار الطباعة الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ م ، جوان جوزيف ، الاسلام فى ممالك وامبرطوريات افريقيا السوداء ، ص ٦٦ ، ص ٧٧ ، ترجمة مختار السويفى ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ط الأولى ، ١٤٠٤ هـ) .

ولمزيد من التفاصيل عن بلاد السودان الغربى بممالكه وامبرطورياته فضلاً أنظر :

(ابن خلدون ، تاريخه ، جـ ٦ ، ص ١٩٨ ، وما بعدها ، الحسن الوزان ، وصف زفريقيا ، ص ٥٣٣ ، ترجمة عبد الرحمن حميدة نشر جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، ١٣٩٩ هـ ، ابراهيم طرخان ، امبراطورية البرنو الاسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ ، مجموعة مؤلفين تجارة القوافل ودورها الحضارى حتى نهاية القرن التاسع عشر عن معهد الدراسات العربية ، بغداد ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م) .

المماليك من الذهب ، والذى كان وصولـه عن طريق التبـادل التجـارى بين الجانبين ، والعلاقات الاقتصاديـة النشطـة بينهـما ، والتى قـامت فيها طـائفة التجـار الكارمية [1] بالنشاط الهام والفاعل فى عملية التبادل التجارى ، وايصال معدن الذهب الى الدولة المملوكية .

---

(١) التجار الكارمية : جمع كارمى وهم فئة من التجار اشتغلت بتجارة التوابل بين بلاد الشرق ومصر ، واشتهر عنهم احتكارهم لتجارة التوابل والبهار ، لقد بدأ نشاطهم منذ القرن الخامس الهجرى حوالى ٤٥٦ هـ / ١٠٦٣ - ١٠٦٤ م ، وكانوا على جانب كبير من الثراء مكنهم فى كثير من الأحيان من اقراض الدولة أو دول أخرى أو أحد التجار مبالغ مالية ضخمة . عملوا بالصرافة بسبب ثرائهم الكبير واشتهرت منهم عائلات توارثت هذه المهنة قام بعضهم بعدد من المهام الرسمية بتكليف من الدولة مندوبين أو سفراء أو وسطاء عنها .

لمزيد من التفاصيل عن هذه الطائفة فضلاً أنظر :

- سنين محمد ربيع ، وثائق الجيزة وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادى لموانئ الحجاز واليمن فى العصور الوسطى ، من أبحاث الندوة العالمية الأولى لمصادر تاريخ الجزيرة العربية ، الرياض ، ١٣٩٧ هـ ، جـ ٢ ، ص ١٣١ ، ١٤٤ .
- صبحى لبيب ، التجارة الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى ، المجلة التاريخية المصرية ، مج ٤ ، العدد الثانى مايو ١٩٥٢ م ، ص ١٥ ، ٦٣ .
- عطية القوصى ، أضواء جديدة على تجارة الكارم ، المجلة التاريخية المصرية ، مج ٢٢ عام ١٩٧٥ م ، ص ١٧ ، ٤٠ .
- شوقى عبد القوى عثمان حبيب ، العلاقات التجارية بين مصر والدول الافريقية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، رقم ٢٠٦٠ ، ص ٥٤ ، ٦٢ .
- أحمد عبد الحميد خفاجى ، طبقة التجار فى مصر المملوكية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ١٤٠٣ هـ ، ص ٦٣ ، ٧٦ .
- الشاطر بصيلى عبد الجليل ، الكارمية ، الملجة التاريخية المصرية ، المجلد ١٣ ، عام ١٩٦٧ م ، ص ٢١٧ ، ٢٢١ .
- FISHEL, "W. J. The Spice trade in Mamluk Egypte" J.E.S.H.O. 1958. pp. 157 - 174.

يقول القلقشندى [١] عند حديثه عن الذهب الواصل الى الدولة من بلاد التكرور وغيرها :

«وأصله مما يجلب الى الديار المصرية من التبر من بلاد التكرور ، وغيرها مما يجتمع اليه من الذهب» .

وتقع مناجم الذهب فى منطقة أطلق عليها اسم ونقارة فى حوض السنغال فى اقليم بمبوك بين نهر السنغال وروافده فاليمى ، وكذلك فى منطقة البور قرب التقاء نهر التنكيسو بنهر النيجر ، وأيضاً فى منطقة لوبى عند أعـالى نهر فولتا ، ومنطقة أشانتى داخل جمهورية غانا الحديثة [٢] ، وقد تحول إنتاج تلك المناجم عبر التبادل التجارى عن طريق مملكة مالى الى أماكن استيراده ، ومن بينها الدولة المملوكية التى وصلتها كميات الذهب عبر الطرق التجارية (طرق القوافل) القائمة بين الجانبين ، وهناك طريقان يربطان مناجم الذهب بمصر وهما :

الأول : من مدينة تادمكة ثم ورقلة حتى سواحل البحر المتوسط شمالاً ، ومنها الى مصر شرقاً .

الثانى : من تاكوة باتجاه الشرق الى منطقة الواحات الداخلة والخارجة ـ من أقاليم البلاد المصرية ، ومنها الى مصر ، وهذا الطريق يربط طريق القوافل جنوبى الصحراء الكبرى عبر بلاد كانم وبحيرة تشاد بالديار

---

(١) صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦١ .

(٢) توفيق الطيبى ، النقود العربية ، ص ٣٠٤ ، الياهو اشتور ، التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الاوسط فى العصور الوسطى ، ص ٩٧ ، ترجمة عبد الهادى علبة ، دار قتيبة ، دمشق ١٩٨٥ م .

المصرية (١) ويعد طريقاً قديماً قل سلوكه وأهمل بسبب انعدام الأمن ، وعدم استقرار المناطق التى يمر بها فى بلاد النوبة والصعيد ، لذا أصبح الطريق الرئيسى لتجارة الذهب هو الطريق الشمالى عبر مراكز التجارة فى تمبكتو وتكرور الى ممالك السنغال والنيجر ، ثم شمالاً الى سواحل البحر المتوسط الى تونس ، ثم الى طرابلس ثم الى الاسكندرية أو الى القاهرة (٢) .

لم تسيطر مملكة مالى على المنابع الرئيسية للذهب ، الا أنها تحكمت فى الطرق الموصلة اليه ، واستخدمت رعاياها من الوثنيين (الزنوج) فى أعمال الحفر والتنقيب وقد اشتهر ذهب هذه المناطق بكثرته وقربه من سطح الأرض ، وسهولة استخراجه (٣) . فكان إنتاج الذهب مصدر ثراء وربح كبير للامبرطوريات التى قامت فى بلاد السودان الغربى ، وتم استغلال الذهب فى الحصول على احتياجات الدولة من السلع الضرورية عن طريق التبادل التجارى ، فبادلت

(١) دريد عبد القادر نورى ، تاريخ الاسلام فى افريقيا جنوب الصحراء ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ . مطابع جامعة الموصل ١٩٨٥ م ، الشيخ الامين عوض الله ، تجارة القوافل بين المغرب والسودان الغربى وآثارها الحضارية حتى القرن السادس عشر الميلادى ، ضمن كتاب تجارة القوافل ودورها الحضارى حتى نهاية القرن التاسع عشر ، معهد الدرسات والبحوث والدراسات العربية ، ص ٦٦ ، أحمد الياس حسين ، الطرق التجارية عبر الصحراء الكبرى حتى مستهل القرن السادس عشر كما عرفها الجغرافيون العرب ، ص ١٨٥ وما بعدها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، رقم ١٩٧٧ عام ١٩٧٦ م .

(٢) محمد انور توفيق أبو على ، دولة سنغاى الاسلامية وتطورها الاقتصادى ، ص ٩٢ ، ص ٩٧ - ٩٨ و رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ،، رقم ٢٣٠٣ ، عام ١٩٧٧ م .

(٣) طرخان ، امبراطورية غانة ، ص ٦٧ ، محمد توفيق ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

الذهب بالملح ، وهو أهم سلعة تجارية تحتاجها بلاد السودان الغربى ، وقد بلغ سعر الحمل الواحد من الملح فى مناطق الحدود والمراكز التجارية المتطرفة عشرة مثاقيل من الذهب ، أما فى مدينة مالى فيصل سعره الى ثلاثين مثقالاً ، وربما وصل الى أربعين [١] .

وأورد العمرى [٢] أن أحد أمراء الدولة المملوكية سأل سلطان مالى عند قدومه الى الديار المصرية عن معادن الذهب عندهم ـ فقال : «توجد على نوعين : نوع فى زمان الربيع ينبت فى الصحراء [٣] له ورق شبيه بالنخيل أصوله التبر . والثانى يوجد فى أماكن معروفة على ضفاف مجارى النيل [٤] ، تحفر هناك حفائر ، فيوجد فيها الذهب كالحجارة والحصى فيؤخذ» وأورد القلقشندى [٥] استكمالاً للحديث السابق حيث يقول :

«قال وكلاهما ـ أى النوعين ـ هو المسمى بالتبر ، ثم قال : والأول أفحل فى

---

(١) ابن بطوطة ، الرحلة ، جـ ٢ ، ص ٧٧٣ ، محمد محمد أمين ، علاقات دولة مالى وسنغاى بمصر فى عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧ م) ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ . مجلة الدراسات الافريقية ، العدد الرابع ، ١٩٧٥ م ، ص ٢٧٣ ، ٣١١ .

(٢) ابن فضل الله العمرى ، مسالك الأبصار ، جـ ٢٧ ، القسم الرابع ، ورقة ١١٦ أ صورة عن نسخة بودليان اكسفورد ، رقم (BPB. 1690) مكتبة عمادة البحث العلمى جامعة الامام .

(٣) هذا القول ينافى الحقيقة اذ ليس من المقبول كون معدن الذهب نباتاً ينبت فى الصحراء ، ولكن الجهل بأسباب ظهور معدن الذهب فوق سطح الأرض أدى الى هذا القول ، والواقع ان ما يحدث هو فيضان النهر النيجر فيتبعه انحسار لمياهه ، فيظهر فى المساحات التى انحسر عنها ما جلبه عند فيضانه وما اظهره من معادن بسبب عامل التعرية الذى تحدثه مياه النهر على الأرض عند فيضانها وانحسارها .

(٤) المقصود بالنيل هنا هو نهر النيجر .

(٥) صبح الأعشى ، جـ ٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

العيار وأفضل فى القيمة» وينسب الى السلطان منسا موسى «أنه يحفر فى معادن الذهب كل حفرة عمق قامة أو ما يعادلها ، فيؤخذ الذهب فى جنباتها ، وربما يوجد مجتمعاً فى أسفل الحفيرة ، وأن فى مملكته أمماً من الكفار لا يأخذ منهم الجزية إنما يستعملهم فى اخراج الذهب من معادنه» وليس أدل على وفرة كميات الذهب فى هذه المملكة ما حدث سنة ٧٢٤ هـ / ١٣٢٣ م عندما قدم سلطانها المسمى منسا موسى [١] ـ الذى أشارت اليه المصادر التاريخية بـ (ملك التكرور) الذى أشارت اليه المصادر التاريخية بـ (ملك التكرور) ـ الى مصر فى طريقه الى مكة المكرمة [٢] ، فتذكر المصادر التاريخية أرقاماً ـ وإن كانت مبالغاً فيها ـ تدل على مدى الثراء الذى تنعم به هذه المملكة ، وضخامة كميات الذهب الموجودة فى خزائنها ، فتذكر المصادر أنه قدم للخزانة المملوكية حملاً من

(١) السلطان أو الملك أبو بكر موسى بن مارى بن جاطة بن منسا نقا بن منسا موسى ، ومنسا بمعنى السلطان أو الملك على لغة الماندنجو ، من أعظم سلاطين امبراطورية مالى ، تولى أمرها بعد وفاة والده سنة ٧١٢ هـ / ١٣١٢ م ، وبلغت الدولة فى عهده قمة ازدهارها واتساعها وقوتها ، كما ازدهرت علاقاتها الخارجية بشكل كبير خصوصاً مع الدول الاسلامية المعاصرة لها . كان عاقلاً عادلاً عفيفاً متديناً مالكى المذهب توفى سنة ٧٣٨ هـ / ١٣٣٧ بعد أن مكث فى حكم الدولة خمساً وعشرين سنة .

(ابن بطوطة ، الرحلة ، جـ ٢ ، ص ٣٨١ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ١ ، ص ٣٤٦ ، الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، جـ ٥ ، ص ١٥٤ - ١٥٥ ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م . محمد محمد أمين ، تطور العلاقات العربية الافريقية ، ص ٧٢ - ٧٣) .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذه الحجة لملك مالى ، فضلاً أنظر : ابن خلدون ، تاريخه ، جـ ٥ ، ص ٤٣٣ - ٤٣٤ ، محمد محمد امين ، علاقات دولتى مالى وسنغاى بمصر فى عصر سلاطين المماليك ، سر الختم عثمان على ، العلاقات بن مصر والسودان فى العصور الوسطى بين القرنين ١٢ ، ١٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، رقم ٧٢٢) إضافة الى المصادر والمراجع المشار اليها فى الهوامش .

التبر (خام الذهب) ، كما قدم خمسة آلاف مثقال هدية للسلطان ، وأنه ـ أي الملك ـ لم يترك أميراً ولا رب وظيفة سلطانية الا ويعث اليه الذهب [١] ، وأنه كان يمتطى جواداً يتقدمه خمسمائة رقيق كل منهم يحمل كتلة من الذهب تزن خمسمائة مثقال ، وكان يحمل من الذهب حوالى مائة حمل كل حمل منها يقدر بثلاثة قناطير من الذهب أى ثلاثمائة رطل من الذهب لكل حمل ، ولم يكن توزيعه الذهب فى الديار المصرية فقط ، بل كان يوزعه أينما سار أو نزل [٢] وقد أدت تلك الزيارة الى ازدياد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين كل من الدولة المملوكية وامبراطورية مالى فكثرت طوائف التجار المترددين بين الدولتين الذين حملوا الى مصر مزيداً من كميات الذهب الخام التى تحتاجها الدولة [٣] .

---

(١) ابن ايبك ، كنز الدرر ، جـ ٩ ، الدر الفاخر فى سيرة الملك الناصر ، ص ٣١٦ - ٣١٧ ، تحقيق هانس روبرت رويمر ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م ، ابن كثير الحافظ عماد الدين اسماعيل بن عمر ، البداية والنهاية ، جـ ١٤ ، ص ١١٢ ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧ هـ ، القلقشندى ، صبح ، جـ ٥ ص ٢٩٥ ، ابن بطوطة ، الرحلة ، جـ ٢ ، ص ٧٨١ ، ٧٩٤ ، الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب ، تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه ، جـ ٢ ، ص ١٤٢ - ١٤٣ ، تحقيق محمد محمد أمين ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٦ م .

(٢) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٥ ، ص ١٥٥ ، ابن بهادر ، محمد بن محمد ، فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر ، ورقة ٢٥١ ، نسخة مصورة بجامعة القاهرة رقم ٢٦١٦٦ ، الذهبى ، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد ، دول الاسلام ، جـ ٢ ، ص ٢٣٢ ، تحقيق فهيم شلتوت ، محمد مصطفى ابراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ م ، العبر فى خبر من غبر ، جـ ٤ ، ص ٦٩ ، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، أ. و . بوفيل ، الممالك الاسلامية فى غرب افريقيا وأثرها فى تجارة الذهب عبر الصحراء الكبرى ، ص ١١٧ - ١١٨ ، ترجمة زاهر رياض ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

(٣) محمد محمد أمين ، تطور العلاقات العربية الافريقية ، ص ٧٣ .

وكان لتوزيع تلك الكميات من الذهب فى الدولة أثره الكبير والعميق على اقتصاديات الدولة وخصوصاً الجانب النقدى ، اذ تذكر المصادر التاريخية انه بسبب تلك الكميات وكثرتها ، انخفضت اسعار صرف الدينار الذهبى فى الدولة ، واستمر هذا الانخفاض مدة طويلة زادت عن عشر سنوات .

يقول ابن فضل الله العمرى [١] عن هذا التأثير :

«وحدثنى خلق من تجار مصر والقاهرة عما حصل لهم من المكاسب والربح عليهم ، فإن الرجل منهم كان يشترى القميص أو الثوب والأزار وغير ذلك بخمسة دنانير ، وهو لا يساوى دينار واحدا ....

قلت : ولقد كان الذهب مرتفع السعر بمصر الى أن جاء اليها فى تلك السنة ، كان المثقال لا ينزل عن خمسة وعشرين درهماً ، وما زاد عليها فى الغالب ، فمن يومئذ نزلت قيمته ورخص سعره ، واستمر على الرخص الى الآن لا يتعدى المثقال اثنين وعشرين درهماً وما دونها ، هذا من مدة تقارب اثنتى عشر سنة الى اليوم لكثرة ما جلبوا من الذهب الى مصر وانفقوه بها» .

ويذكر أحد الباحثين المحدثين [٢] قيام أحد ملوك مملكة سنغاى [٣] ـ التى قامت على أنقاض امبراطورية مالى ـ وهو الأسكيا محمد الى الحج سنة ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م حيث أنفق فى رحلته هذه مبلغ ثلاثمائة ألف قطعة ذهبية .

---

(١) مسالك الأمصار ، جـ ٢٧ ، القسم الرابع ، ورقة ٨٨ أ .

(٢) محمد محمد أمين ، تطور العلاقات العربية الأفريقية ، ص ٧٤ .

(٣) عن مملكة سنغاى الاسلامية فضلاً أنظر : محمد أنور توفيق أبو على ، دولة سنغاى الاسلامية ، محمد محمد أمين علاقات دولتى مالى وسنغاى بمصر فى عصر سلاطين المماليك

وإن كانت تلك الرحلات التى قامت من بلاد السودان الغربى ـ سواء كانت وجهتها الى بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج أم كانت وجهتها الى مصر ـ قد أوجدت للدولة المملوكية مصدراً من مصادر ذهب بلاد السودان الغربى ، فإن المصدر الأساسى الذى اعتمدته الدولة فى تأمين احتياجاتها هو العلاقات التجارية بين الجانبين ، التى تمثلت بالقوافل التجارية التى كانت تتردد لكل جانب محملة بما تشتهر به كل دولة .

لا تورد المصادر التاريخية أى إحصاءات عن الكميات التى ترد الى الدولة ، ويبقى جهلنا بتقدير تلك الكميات الى أن يتم العثور على حقائق جديدة يمكن الاعتماد عليها .

ولكن الثابت أن القوافل التجارية بين الجانبين لم تنقطع على الأقل حتى سنة ٨٤٢ هـ / ١٤٣٩ م حيث يذكر المقريزى [١] أنه فى ذلك العام وصلت قافلة من بلاد التكرور محملة بالتبر ، وكانت القوافل التجارية بين الدولتين تسير بمعدل قافلتين سنوياً ، ولا شك فى أن العلاقات النشيطة بين الجانبين ، وخصوصاً بعد زيارة امبراطور مالى الى مصر اثناء حكم السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون قد أدت الى زيادة حجم المبادلات التجارية وتنشيطها الأمر الذى أدى الى زيادة الكميات الواصلة الى مصر من معدن الذهب ، اذ تعد تلك الفترة فترة ازدهار فى العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين [٢] ، ولم تشهد العلاقات بينهما فترة ازدهار أخرى كتلك ، لذا فمن الطبيعى أن تكون امدادات الذهب السودانى الى مصر فى تلك الفترة أكثر من امداداتها فى الفترات الأخرى السابقة أو اللاحقة لها .

---

(١) السلوك ، جـ ٤ ، ص ١١٣٥ .

(٢) محمد محمد أمين ، تطور العلاقات العربية الأفريقية ، ٧٣ .

والثابت تاريخياً أن تلك الكميات بدأت تقل مع مطلع القرن التاسع الهجرى الخامس عشر الميلادى عندما تحولت معظم امدادات الدولة المملوكية من المعادن الى الشمال الأفريقى ومنها الى أوربا ، وبالذات الى الجمهوريات الايطالية للاستفادة من الذهب فى تصنيع العملات الذهبية الايطالية تحقيقاً للسيطرة والسيادة النقدية [١] ، ولم يأت النصف الثانى من ذلك القرن حتى انقطعت تلك الكميات عن مصر ، وعن أوربا أيضاً بسبب ظهور البرتغاليين فى مناطق إنتاج الذهب فى المرحلة الأولى من نشاطهم الاستعمارى وكشوفهم الجغرافية [٢] . وبهذا فقدت الدولة المملوكية مصدراً هاماً من مصادر احتياجاتها المعدنية ، وخصوصاً معدن الذهب مما كان له تأثير بعيد المدى على الأوضاع الاقتصادية فى الدولة ، وبالذات النقدية منها .

هذا ويمكن تلخيص الظروف التى أدت الى نقص كميات الذهب ، ثم انقطاعها بالأسباب التالية :

١ - فساد السياسة الاقتصادية لمعظم السلاطين الجراكسة ، وما ساروا عليه من احتكار البضائع والسلع ، وقيامهم بالمتاجرة وجمع الثروة ، وما شرعوه -

---

(١) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك ، ص ٢٣١ ، VICTORION.M.
L'Economic de L'Empire Bortugals Aux Xve et Vic Siecles. Paris. 1969. p. 122.

(٢) لمزيد من التفصيلات عن هذا الموضوع فضلاً أنظر :
فرنان بردول ، من ذهب السودان الى فضة أمريكا ، ترجمة توفيق اسكندر فى كتاب دراسات وبحوث فى التاريخ الاقتصادى ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١ م ، ص ٧٩ ، ١٠٠ ، عبد الرحمن فهمى ، من فضة الأبربيين الى نحاس المماليك ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، المجلد السابع العدد الثالث ١٩٦٤ م ، ص ٥٧ ، ٦٦ ؛
ASHTOR, E. Les Metaux Petaux Precieux et la Balance Dees Payements du proche Orient ala Basse Epoque. Paris. 1971.

أيضاً ـ من نظم تجارية كان لها أثرها السئ على التجارة ، وعلى مركز مصر فى التجارة الدولية الأمر الذى أدى الى تدهور مركز (طائفة الكارمية) ، وهم الذين اكتسبوا شهرتهم لنشاطهم التجارى مع بلاد السودان الغربى ، وخصوصاً متاجرتهم بالذهب [١] .

٢ - الفساد النقدى فى الدولة الذى أدى الى اضعاف مركز النقود الذهبية ، وصعود مركز النقود النحاسية الأمر الذى أدى الى تضخم حاجة الدولة ، ومن ثم طلباتها على النحاس ، وتدنى الكميات التى تستوردها من معدن الذهب ، وطبع النحاس العصر بطابعه مما حدا بالبعض الى إطلاق (عصر النحاس) على العهد المملوكى الجركسى [٢] .

٣ - تحول تجارة الذهب الى الشمال الافريقى ومنها الى أوربا ، حيث اعتمدت الجمهوريات الايطالية على الذهب الوارد اليها عن طريق بلاد السودان الغربى اعتماداً كبيراً بالإضافة الى بروز الذهب عنصراً هاماً فى اقتصاديات دول المغرب الاسلامى [٣] .

---

(١) توفيق اسكندر ، نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العصر الوسيط ، ص ٣٩ ، بحث فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس ١٩٥٧ م ، ص ٣٧ ، ٤٦ ، نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ص ٣٦١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م ، أحمد صادق سعد ، تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى ، ص ٤٢٧ ، دار ابن خلدون ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .

(٢) عبد الرحمن فهمى ، من فضة الأيوبيين الى نحاس المماليك ، ص ٥٧ ؛
BOUARD, M. L'Evolution Monetaire de L'Egypte Medievale. Cairo. 1939. p. 427.

(٣) فرنان بردول ، من ذهب السودان الى فضة أمريكا ، ص ٨٣ .
SHINNIE, M. Ancient African Kingdoms. London. 1961. p. 45. Ashtor, E. op. cit. pp. 20 - 22.

٤ - استهلاك المعادن وخاصة الذهب والفضة فى صناعة الحوايص والسروج والآنية والحلى ، وغيرها من الصناعات التى تعتمد بصفة أساسية على هذه المعادن ، وهى ما عرف بـ (التكفيت) [١] .

كانت هناك مناطق أخرى لإنتاج الذهب فى العالم ، ومن المرجح أن المماليك استفادوا من تلك المناطق فى الحصول على بعض حاجاتهم ، وتم ذلك عن طريق التجارة ، وتردد طوائف التجار بين موانئ الدولة وتلك المناطق ، وتورد بعض المصادر الجغرافية العديد من مناطق الإنتاج ، فإبن بطوطة [٢] يشير الى توافر الذهب بكميات كبيرة فى عدد من أقاليم الصين ، ويشير ابن فضل الله

---

(١) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٥ ، عبد الرحمن فهمى ، النقود العربى ، ص ٦٣ . والتكفيت هو تطعيم المعدن بمادة أقيم وأثمن كتطعيم النحاس بالذهب أو الفضة بالذهب ، وهذه الصناعة انتشرت فى مصر زمن المماليك بشكل واضح ، فكثرت صناعة الأوانى المكفتة ، وغيرها من الحلى والأدوات المستعملة ، وأكثروا من تزيينها بالنقوش والكتابات التى يستخدم فيها المعدن الثمين ، وقد خصص لهذه الصناعة سوق بالقاهرة أطلق عليه سوق الكفتيين .

(المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٠٥ ، حسين عبد الرحيم عليوة ، دراسة لبعض الصناع والفنانين بمصر فى عصر المماليك ، ص ٩٦ ، ٩٨ ، مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة ، العدد الأول ، ١٩٧٩ م ، ص ٨٩ ، ١٢٣) .

فضلاً أنظر ما ذكره المقريزى عن هذا السوق ، هامش رقم ٣ ، ص .

(٢) الرحلة ، جـ ٢ ، ص ٧١٧ ، وأشار الى ذلك أيضاً الرحالة البندقى (ماركوبولو) فى رحلته حول العالم التى بدأها سنة ١٢٧١ م ، وانتهت سنة ١٢٩٥ م . (رحلات ماركو بولو ، ترجمها عن الانجليزية عبد العزيز جاويد ، ونشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٧ م . القاهرة) .

العمرى [١] الى ـ جزيرة سيلان [٢] ـ ويوضح أن بها معادن الذهب بكميات كبيرة ، ولكثرته أصبحت تصنع منه سلاسل وأطواق للحيوانات ، كما يشير أيضاً [٣] الى مدينة اشبونة [٤] فى جزيرة الأندلس ، ويذكر أن بها حصن المعدن حيث يستخرج أهلها معدن الذهب بكثرة وأن بجزيرة الأندلس عدداً من المدن التى تشتهر بإنتاج معادن كثيرة يحمل الى كثير من الأقطار [٥] ، وهناك أيضاً (جزائر الرامى) [٦] فى المحيط الهندى فى جبالها معادن الذهب

---

(١) مسالك الأبصار ، جـ ٢٧ ، ق ٤ ، ورقة ١١٨ أ ، وذكر ذلك أيضاً النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ١ ، ص ٢٣٤ .

(٢) جزيرة سيلان وقديماً سرنديب وهى سيرلانكا الحالية ، كانت مركزاً تجارياً هاماً وعلى علاقات وطيدة مع الدولة المملوكية خصوصاً فى عهد المماليك البحرية اذ قامت بين الطرفين اتصالات عمقت من هذه العلاقات .

كانت مصدراً رئيسياً للذهب والتوابل تتردد قوافلها حتى ميناء عدن جنوب البحر الأحمر ، ويصلها التجار المسلمون ، ولهم مركزهم التجارى فيها .

(ابن فضل الله العمرى ، مسالك ، جـ ٢٧ ، ورقة ١١٨ أ ، عادل محى الدين الألوسى ، تجارة العراق البحرية مع أندونيسيا حتى أواخر القرن السابع الهجرى / أواخر القرن الثالث عشر الميلادى ، ص ٢٥٢ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م) .

(٣) مسالك الأبصار ، جـ ٢٧ ق ٤ ، ورقة ١٤٨ ، ويذكر ذلك أيضاً ابن الوردى ، خريدة العجائب ، ص ٢٤ .

(٤) أشبونة هى العاصمة البرتغالية الحالية (لشبونة) غربى مدينة قرطبة ، وقريبة من البحر المحيط تقع على نهر شنترين ، وتشتهر بذهبها وعسلها وأقمشتها الجيدة .

(زكريا بن محمد بن محمود القزوينى ، آثار البلاد وأخبار العباد ، ص ٥٥٥ ، دار صادر ، بيروت ، (ب ـ ت) ، ياقوت معجم البلدان ، مج ١ ، ص ١٩٥) .

(٥) العمرى ، مسالك الأبصار ، جـ ٢٧ ق ٤ ، ورقة ١٥٢ أ .

(٦) الرامى أو الرامنى أو لامبرى هى جزيرجة سومطرة فى أندونيسيا ، ورامى اسم محرف من لامنو ، وهو مكان يقع على بعد ٦٠ كم من عاصمة جزيرة اتشيه الحالية كورتاراجا .

(عادل الألوسى تجارة العراق البحرية ، ص ٢٥٢) .

والرصاص [١] .

ويشير ابن سعيد المغربى [٢] الى انكلترا [٣] إحدى مناطق إنتاج الذهب وغيره من المعادن ، ويذكر أنه كان يصدر الى فرنسا ، ومنها الى مناطق أخرى فى العالم ، ومن بينها جمهورية جنوة الايطالية حيث يصهر هناك .

ويذكر ابن الوردى [٤] أن أرض التيم غربى بلاد فرغانة [٥] المجاورة لأرض التبت فيها معادن الذهب ، كما يذكر [٦] أنه بجبل أسبرة بناحية الشاش مما وراء النهر [٧] معدن الذهب . ومن مناطق الذهب أيضاً جبل صقلية [٨] حيث يقول

---

(١) العمرى ، مسالك ، جـ ٢ ق ٢ ، ورقة ١٢٨ ، ب ، من نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٦٠ معارف عامة ، ويشير الى ذلك أيضاً النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ١ ، ص ٢٣٩ .

(٢) أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربى ، كتاب الجغرافيا ، ص ١٦٩ ، ص ٢٠٠ ، الطبعة الأولى حققه اسماعيل العربى ، بيروت ، ١٩٧٠ م ، المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع .

(٣) إحدى الجزر البريطانية صاحبها الانكتار الذى لعب دوراً فى الحروب الصليبية ، وبالذات حروب عكا ، وقاعدة انكلترا مدينة لندرس (لندن الحالية) . وفيها مدن كبيرة كثيرة العمائر . (ابن سعيد ، الجغرافيا ، ص ١٩٩ - ٢٠٠) .

(٤) خريدة العجائب ، ص ٥٥ .

(٥) أرض التيم قرب سمرقند ، وأرض فرغانة أرض واسعة ذات كور وأقاليم ومدن وقرى وضياع ، وهى من بلاد ما وراء النهر متاخمة لحدود تركستان بينها وبين سمرقند خمسون فرسخاً ، ومدينة فرغانة قاعدتها ، وبها أمم عظيمة وأسواق وخيرات . (ياقوت ، معجم البلدان ، مج ٢ ، ص ٦٧ ، مج ٤ ، ص ٢٥٣ ، ابن الوردى ، خريدة العجائب ، ص ٥٥) .

(٦) خريدة العجائب ، ص ١٦٨ .

(٧) أسبرة : عند ياقوت أسبار (معدن الذهب) قرية مدينة أصبهان . ويقول عن الشاش أنها متاخمة لبلاد الترك ، وهى أكبر ثغر هناك ذات مساحات واسعة وأودية خضراء ، واديها الرئيسى يقع على بحر خوارزم ، وبين أرض الشاش ،ومعدن الذهب سبعة فراسخ .
(ياقوت ، معجم البلدان ، مج ١ ، ص ١٧١ ، مج ٢ ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ ، زكريا بن محمد ابن محمود القزوينى ، اثار البلاد ، ص ٥٣٨) .

(٨) صقلية من جزائر البحر المتوسط مقابل أفريقية (تاونس بينها وبين الساحل الافريقى =

فيه ابن الوردى [١] «وفيه معدن الذهب وتسميه أهل الروم جزيرة الذهب» .

ومن جزائر البحر المتوسط يشير النويرى [٢] الى جزيرة أقريطش (كريت) [٣] ، وأنه يوجد فيها معدن الذهب ، ويوجد أيضاً فى منطقة الجبال العالية فى سيكينان فى ولاية بالاشان [٤] (أفغانستان الحالية) مناجم كبيرة للذهب ، ويملك تلك المناجم الملك الذى يقوم بتصديرهـا خارج الولايـة ، ويقوم بتقديم كميات منها هدايا للملوك وغيرهم [٥] ، وتوجد أيضاً مناجم للذهب فى بعض جهات ألمانيا ، وإنتاجها بكميات تجارية يتم تصديره الى بعض مناطق أوربا [٦] ، وأخيراً تشير بعض المراجع الحديثة الى تلال بوهميا فى أوربا ، ومنطقة كييف فى روسيا بأنها من مناطق إنتاج الذهب بكميات تجارية يتم تصديرها فى المبادلات التجارية التى تقوم بها تلك الجهات [٧] ، كما استفاد

= مائة وأربعون ميلاً وهى خصيبة كثيرة البلدان والقرى والأمصار ، وفيها معادن الذهب ، فى كل مكان ، وغيره معادن كثيرة ، وتوجد فى جبل النار المطل على البحر لذا سمى بجبل الذهب (ياقوت ، معجم ، مج ٣ ، ص ٤١٦ - ٤١٨) .

(١) خريدة العجائب ، ص ١٧٦ .

(٢) نهاية الأرب ، جـ ١ ، ص ٢٣٥ .

(٣) أقريطش من جزائر البحر المتوسط فيها مدن وقرى ، تقع غربى جزيرة قبرص وجزيرة ردوس ، وهى جزيرة كريت الحالية . (ياقوت ، معجم ، جـ ١ ، ص ٢٣٦ ، ابن سعيد ، الجغرافيا ، ص ١٧٠) .

(٤) سيدكيان وليست سيكنيان وتنطق الآن سينكيانج . وهى المنطقة الجبلية الواقعة شمالى تركستان الشرقية وتتصل بهضبجة البامير الواقعة فى الشمال الشرقى من افغانستان والداخلة فى ولايتها الشمالية الشرقية ولاية بدخشان وهى المقصودة بولاية بالاشان والتى حرف رسمها كثيراً عن شكله الأصلى (على الغمراوى مشافهة) .

(٥) ماركو بولو ، رحلاته ، ص ٧٢ .

(٦) بيروطافور ، رحلة طافور فى عالم القرن الخامس عشر الميلادى ، ص ١٩٦ - ١٩٧ ، ترجمة د. حسن حبشى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ م .

(٧) أمين مصطفى عفيفى ، أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ أوربا الاقتصادى ، ص ٣٨٩ - ٣٩٠ ، ص ٤٠٤ ، الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .

المماليك من الإنتاج المعدنى لبلاد الحبشة ، وخصوصاً الذهب حيث تشتهر بمناجمها المعدنية [١] بالاضافة الى تلك الجهات المنتجة لخامات الذهب ، فهنالك جهات أخرى كان لها نصيب فى إنتاج الذهب فى تلك الفترة ، ولا شك فى أن جزءاً من إنتاج تلك المناطق ـ على الأقل ـ قد وصل الى الدولة المملوكية لما كان لها من علاقات سياسية واقتصادية ، ومبادلات تجارية مع عدد كبير من الدول المعاصرة .

هذا وسنتحدث عن الناحية التجارية ـ بصفتها الطريق الذى أدى الى وصول تلك المعادن الى الدولة ـ بعد الحديث عن مصادر كل من الفضة والنحاس للدولة المملوكية .

مصادر الفضة *

لم يكن هناك مصدر رئيسى للدولة المملوكية تحصل منه على احتياجاتها من معدن الفضة ، لذا فقد حصلت على امداداتها من الفضة من عدة مصادر خارجية عن طريق الجهات التى تنتج خامات الفضة ، أو تلك التى تتاجر فيها

---

(١) سعيد عاشور ، أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة فى العصور الوسطى ، ص ٣٠ ، بحث فى المجلة التاريخية المصرية مج ١٤ / ١٩٦٨ م ، ١ ، ٤٣ .

* الفضة عنصر فلزى ورمزه ف ، أبيض تقريباً لامع رخو ، قابل للطرق والسحب وموصل للحرارة والكهرباء ، غير نشيط كيمائياً يتحد فى درجات حرارة عادية مع الكبريت ، وتستعمل نترات الفضة فى الطب ، ومركباته تستعمل فى التصوير الضوئى كما تستخدم فى الأحبار التى لا تزال ، ولتفضيض المرايا ، يوجد معدن الفضة منفرداً مع خاماته ، وتنتج أكبر كمية منه عند تصفيته من الرصاص والنحاس ، له العديد من الاستعمالات المعروفة . وزنه الذرى ١٠٧,٨٨ ، ورقمه الذرى ٤٧ ودرجة انصهاره ٩٠٦,٥ م ودرجة غليانه ١٩٥٠ وكثافته (١) ، (الموسوعة العربية الميسرة ، مادة فضة ، ص ١٢٤٣ ، ص ١٣٠٢) .

مكونة حلقة وصل بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك .

لقد أشارت بعض المصادر المملوكية الى جهات خارجية تقوم بامداد الدولة باحتياجات دور الضرب فيها من معدن الفضة ، فيشير القلقشندى [١] الى أوربا ، أو ما أطلق بلاد الفرنج بأنها أحد تلك المصادر وإن لم يكن أهمها ، مع أن القلقشندى لم يوضح أى الجهات من بلاد الفرنج ، الا أن المرجح هو أن تكون تلك الجهة هى الجمهوريات الايطالية ـ جمهورية البندقية ، وجمهورية جنوة ، وجمهورية بيزا ـ التى كانت على علاقات اقتصادية وثيقة مع الدول المملوكية ، ولم تشر المصادر ـ وخصوصاً الجغرافية التى تحدثت عن البلدان والأقاليم ـ الى ان ايطاليا منتجة لمعادن الفضة ، وقد اتخذت تلك الصفة لكونها وسيطاً بين الدولة المملوكية ومناطق انتاج الفضة فى بعض مناطق أوربا وغيرها ، وتوقف ذلك النشاط منذ بداية القرن التاسع الهجرى ـ الخامس عشر الميلادى كما يشير الى ذلك القلقشندى دون أن يذكر الأسباب التى أدت الى هذا التوقف رغم استمرارية التبادل التجارى بين الجانبين ، ومن المرجح أن ذلك يعود الى حاجة الجمهورية الايطالية لمعدن الفضة فى إصدار عملاتها الفضية ، وأيضاً الى النزاع العثمانى البندقى ـ فى تلك الفترة ـ الذى قضى على المصالح الاقتصادية فى الشرق لجمهورية البندقية ـ كبرى الجمهوريات الايطالية ، وأكبر شريك تجارى للمماليك ـ والتى كانت تحصل على الفضة من بعض مناطق الإنتاج فى آسيا وأوربا [٢] .

---

(١) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٦٣ .

(٢) كانت التجار البنادقة بصفة خاصة هم المصدرين الأساسيين لمعادن أوربا وغيرها (الذهب والفضة) الى الدولة المملوكية ، ولذلك أطلق عليهم (ملوك الذهب فى العالم المسيحى) .
أنظر ، توفيق اسكندر ، نظام المقايضة ، ص ٤٣ - ٣٣ .
BACHARCH, J. "Circassian Monetary Policy" : Silver. pp. 270 - 272 .
N. C, v, II. 1971. pp. 276 - 281.

ومهما كانت الحال فالذى حدث أن واردات هذا المصدر من الفضة قد انخفضت بشكل واضح مع بداية عهد المماليك الجراكسة ، وهذا هو أهم سبب من الأسباب التى جعلت الدولة المملوكية تخفض من إصدار الدراهم الفضية بشكل تأثرت معه الأوضاع النقدية فى الدولة ، والمهم أن الجمهوريات الايطالية خلال العهد المملوكى البحرى قد أصبحت ـ بما صدرته للدولة المملوكية من خامات الفضة ـ أهم مصدر من المصادر التى اعتمدت عليها دولة المماليك فى تأمين جزء كبير من احتياجات دور الضرب فيها لمعدن الفضة .

ومن مناطق إنتــاج الفضــة فى تلك الفتـرة ما يذكره على بن يوسف الحكيم [1] عن بعض مناطق الأندلس والمغرب واشتهارها بإنتاج خامات الفضة ، حيث يقول :

«والفضة فى أماكن من المغرب كجبال جندر ، وما والاها من أرض سوسو ، وبمعدن عرام ، وأنشرمس [2] وكثيراً ما تجلب اليه من مدينة سردانية [3] ،

(١) الدوحة المشتبكة ، ص ٨٥ .

(٢) لم أجد لتلك المواضع تعريفات فى المصادر الجغرافية المتداولة ، ويبدو أنها قد حرفت تحريفاً شديداً .

(٣) سردانية : هى جزيرة سردينيا الواقعة فى غرب البحر المتوسط مقابل سواحل أسبانيا وجنوبى جزيرة كورسيكا التابعة لفرنسا .

فتحها المسلمون سنة ٩٢ هـ عند فتحهم الأندلس .

وهى ليست مدينة كما ذكر ذلك بن يوسف كما أنها لا تقع مقابل سواحل الشام كما ذكر ذلك كل من ياقوت فى معجمه والحميرى فى روضه وأيضاً ليس أهلها من الروم فى الغالب ولم يترتبط بها ما ذكراه من أساطيل يونانية قديمة .

(ياقوت ، معجم ، مج ٣ ، ص ٢٠٩ ، محمد عبد المنعم الحميرى ، الروض المعطار فى خبر الأقطار ، ص ٣١٤ ، تحقيق احسان عباس ، مكتبة لبنان ، بيروت . ط ٢ . ١٩٨٤ م ، د. على الغمراوى مشافهة) .

وقليلاً من أرض البيرة وجهة اشبيلية [١] وكبرتين من عمل قرطبة [٢] وجبال مرسية وبجانة [٣] .

---

(١) أرض البيرة كورة كبيرة من الأندلس ذات مساحات وقرى وضياع وأشجار ، بينها وبين قرطبة تسعون ميلاً فيها عدة مدن منها غرناطة ، قسطيلية وغيرهما . كثيرة المعادن تشتهر بعمل الكتان والحرير المنسوب اليها .
(ياقوت ، معجكم ، مج ١ ، ص ٢٤٤) .
واشبيلية بينها وبين قرطبة ثمانون ميلاً قريبة من البحر المتوسط ، وهي من أمصار الأندلس الجليلة والكبيرة كثيرة المنافع والفوائد ، وهي قديمة وعامرة ذات أسواق وتجارات وخيرات ، وذات أسوار حصينة ، أكثر تجاراتها بزيت الزيتون الذي يصدر الى مناطق عديدة ، أصبحت قاعدة لبلاد الأندلس وعاصمة له بعد خراب قرطبة .
(ياقوت ، معجم ، مج ١ ، ص ١٩٥ ، الحميري ، الروض ، ص ٥٩ - ٦٠) .
(٢) كبرتين لم أعثر لها على تعريف في المصادر المتداولة يقول المحقق (د. حسين مؤنس) الاسم كبرفيق أو قبرفيق على مقربة من رنده ، أما قرطبة فهي معروفة اذ هي قاعدة الأندلس وأشهر مدينة وأعضمها مشهورة بمآثرها الاسلامية الخالدة .
(٣) مرسية : مدينة بالاندلس من زعمال تدمير اختطها عبد الرحمن بن الحكم بن هشام الأموي ، وسماها تدمير تقع على النهر الأبيض ذات أسواق عامرة وأسعار رخيصة ، وخيرات كثيرة بها حصون وقلاع ، اشتهرت بمعادنها الفضية الغزيرة . بينها وبين قرطبة حوالى مائة ميل .
(معجم ، ياقوت ، مج ٥ ، ١٠٧ ، الحميري ، الروض ، ص ٥٣٩ - ٥٤٠) .
وبجانة : من مدن الأندلس قرب مدينة المرية أول من بناها بنو سراج القضاعيون عند نزولهم فيها بعد دخول عبد الرحمن الداخل الى الأندلس وتأسيس دولته الأموية ، وبنيت على نمط قرطبة وتنظيمها ، ذات أرباض كثيرة وتجارات ، وتعد مصحة يقصدها أهل الاسقام والعاهات لطيب مائها وعذوبته ونقاء هوائها ، بشرقيها وعلى بعد ثلاثة أميال منها جبل شامخ فيه معادن كثيرة وغريبة .
(القزويني ، آثار البلاد ، ص ٥٠٩ ، الحميري ، الروض ، ص ٧٩ - ٨٠) .

ويذكر ابن فضل الله العمرى [١] ، أن أرض الخزر [٢] بها جبل يعترضها من الشمال الى الجنوب (سلسلة جبال) فيها معادن الفضة ، كما يذكر ابن سعيد المغربى [٣] أن بعض أقاليم الصين تنتج الفضة بكميات كبيرة ، ويذكر أيضاً أن بعض أقاليم الصين تنتج الفضة بكميات كبيرة [٤] ويذكر أيضاً أنه فى آسيا الصغرى (أرمينية) وبالتحديد فى منطقة (قونية) [٥] توجد الفضة بكميات

---

(١) مسالك الأبصار ، الجزء الثانى ، القسم الأول ، ورقة ٨٦ - ٨٧ ، نسخة دار الكتب المصرية .

(٢) الخزر شعب من الترك يمتازون بقوتهم وعنفهم و، وبهذا سيطروا على من حولهم ، وهم على أديان شتى ، ففيهم المسلمون واليهود والنصارى ، وفيهم من يعبدون الأوثان وغير ذلك ، وأرض الخزر اقليم واسع يبدأ من بلاد تفليس (أرمينية) غرباً الى حدود الصين شرقاً ، وتنقسم الى قسمين يفصلهما نهر اتل الذى يصب فى بحر الخزر فى روسيا ، وللك قسم عبارة عن مدينة بأسوارها وأبوابها فيها أسواق ومساجد وغير ذلك .

(القزوينى ، آثار البلاد ، ص ٥٨٤ ، الحميرى ، الروض المعطار ، ص ٢١٨ - ٢١٩) .

(٣) كتاب الجغرافيا ، ص ١٦٤ ، وذكر ذلك أيضاً ماركوبولو فى رحلاته ، ص ١٢٠ ، أنه فى ولاية تندوك الصينية ، وفى منطقة جبلية تسمى أيدينا توجد مناجم ضخمة لانتاج الفضة .

(٤) الجغرافيا ، ص ١٨٦ .

(٥) آسيا الصغرى أو بلاد سلاجقة الروم المعروفة قديماً بقلقيلية بين تركستان واقليم اذربيجان وجنوبى بحر الخزر شرقاً حتى البحر المتوسط غرباً ، ومن الشمال اقليم جبال القوقاز والبحر الأسود ، ومن الجنوب جبال طوروس ، ذات تاريخ قديم وحافل أصبحت بلاداً اسلامية مع نهاية القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، قاعدتها قونية التى تحيط بها الجبال من كافة الاتجاهات مشكلة حواجز طبيعية لذا اتخذت قاعدة وعاصمة للبلاد ومقراً لملوكها ، تشتهر بمعادنها التى منها الفضجة ، كما تشتهر بمنسوجاتها ، كانت فى الفترة المعاصرة لقيام دولة المماليك مملكة مسيحية لم تلبث ان سقطت أمام القوة المملوكية وأصبحت منطقة نفوذ اسلامية ، ثم قامت عدة امارات اسلامية تركمانية الى ان استولى عليها العثمانيون .

(ابن سعيد ، الجغرافيا ، ص ١٨٦ ، ياقوت ، معجم ، مج ٤ ، ص ٤١٥ ، كى لسترنج بلدان الخلافة الشرقية ، ص ١٥٩) .. ترجمة بشير فرنسيس ، وكوركيس عواد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

جيدة .

كما يذكر كل من ابن فضل الله العمرى والنويرى [١] أن جزيرة سردانية فى البحر المتوسط تشتهر بإنتاج الفضة ، ويذكر ابن الوردى [٢] أن جبل أسبرة بناحية بلاد الشاس مما وراء النهر فيه معدن الفضة ، وياقوت فى معجمه الجغرافى [٣] يطلق على ذلك الجبل ايسم (معدن الفضة) ، كما يشير [٤] الى أن جزيرة صقلية من المناطق التى اشتهرت بانتاج الفضة ، ويذكر ابن فضل الله العمرى [٥] أيضاً أن مدينة قشتالة [٦] تشتهر بما تنتجه من معادن الفضة ، وأن

---

(١) مسالك الأبصار ، الجزء الثانى القم الأول ، ص ١٥٤ أ ، نسخة دار الكتاب المصرية ، نهاية الارب ، جـ ١ ، ص ٢٣٤ ، فضلاً أنظر أيضاً ، النويرى الاسكندرانى : محمد بن القاسم بن محمد ، الالمام بالاعلام بما جرت به الأحكام والأمور المقضية فى وقعة الاسكندرية ، جـ ٢ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ، تحقيق اتين كومب ، عزيز سوريال عطية ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م ، والذى يذكر أن فضة جزيرة سردانية من الفضة الخالصة التى كانت تصدر الى عدة جهات .

(٢) خريدة العجائب ، ص ١٦٨ .

(٣) معجم البلدان ، مج ٣ ، ص ٣٠٩ .

(٤) نفسه ، مج ٣ ، ص ٤١٧ .

(٥) مسالك الأبصار ، الجزء الثانى ، القسم الأول ، ورقة ١٥٤ أ .

(٦) قشتالة : اقليم من اقاليم بلاد الاندلس قاعدته مدينة طليطلة ، ذو طبيعة جبلية فيه كثير من المدن ، كان من الثغور الاسلامية زمن الدولة الاسلامية فى الاندلس ، وبعد ضعفها وانقسامها كان نقطة البداية للقضاء على ذلك الضعف والانقسام المتمثل بملوك الطوائف قامت فيه مملكة قشتالة التى تحالفت مع مملكة أراغون للقضاء على الوجود الاسلامى فى بلاد الاندلس .

(ابن سعيد ، الجغرافيا ، ص ١٨٠ - ١٨١ ، ياقوت ، معجم ، مج ٤ ، ص ٣٥٢) .

مدينة غرباس فى أقليم أذربيجان [١] بها معدن الفضة بكميات كبيرة ، ولكثرتها فإن رطلاً واحداً من ترابها يخرج منه ربع رطل من الفضة الخالصة [٢] ، وأيضاً فى مدينة نوقان من بلاد خراسان [٣] ، جبل تكثر فيه الفضة [٤] ، كما توجد الفضة فى بلاد غانة وأرض كوار من بلاد السودان الغربى [٥] ، ويذكر ابن بطوطة [٦] ان بمدينة كمش من بلاد العراق [٧] معادن الفضة على

---

(١) لم أجد مدينة بهذا الاسم ، وقد تكون تصحيفاً لسلماى التى ذكرها ياقوت واحدة من مدن أذربيجان ، والذى هو اقليم واسع ـ يشمل مساحات من شمال غربى ايران وجنوب غربى روسيا ، كانت قاعدته مدنية المراغة فخربها التتار أثناء غزواتهم ، فأصبحت تبريز قاعدة لها ـ أرضه جبلية فى معظمها تتخللها بعض السهول والمسطحات المائي . كان فى الفترة المعاصرة للماليك احدى الولايات المغولية .

(ابن سعيد ، الجغرافيا ، ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ياقوت ، معجم ، مج ١ ، ص ١٢٨) .

(٢) ابن فضل الله ، مسالك ، الجزء الثانى القسم الأول ، ورقة ١٦٧ ب .

(٣) نوقان فى اقليم نيسابور على مرحلتين من مدينة نيسابور ، ويقال لها طوس الكبرى ، مدينة كبيرة حسنة المبانى كثيرة الأسواق والأرزاق ، وبها معادن كثيرة منها الفضة ، واسم خراسان يطلق على جميع الأقاليم الاسلامية شرق بلاد فارس (ايران الحالية) ، وكان يضم بلاد ما وراء النهر من الشمال الشرقى حتى حدود الصين فى الشرق والجنوب الشرقى ، وجبال هند كوش من ناحية الجنوب ، ومفازة الغزية وأقاليم جرجان غرباً ، وينقسم الى أربعة أقاليم أطلق على كل اقيلم اسم قاعدته هى نيسابور ، ومرو وهراة وبلخ ، ويكون مع اقليم فارس بلاداً واحدة .

(ياقوت ، معجم ، مج ٢ ، ص ٣٥١ ، الحميرى ، الروض ، ص ٢١٤ - ٢١٥ ، ص ٣٩٨ ، كى لاسترنج ، بلدان الخلافة ، ص ٤٢٣ - ٤٢٤) .

(٤) العمرى ، مسالك الأبصار ، جـ ٢٧ ، ق ٤ ، ورقة ١٤٤ م أ ، نسخة بودليان .

(٥) نفسه ، ورقة ١١٩ ب ، ورقة ١٢٠ أ ، نسخة بودليان .

(٦) الرحلة ، جـ ١ ، ص ٣٢٦ .

(٧) لم أعثر لها على تعريف ، وهناك جزيرة كيش لكنها لم تشتهر بمعدن الفضة ، ولم يكن حولها منطقة جبلية اشتهرت بذلك ، ويبدو ان الاسم قد حرف تحريفاً شديداً .

مسيرة يومين منها فى جبال شامخة وعرة ، ويذكر الرحالة بيرو طافور [١] أن بعض جهات ألمانيا تنتج الفضة بكميات تجارية ، وقد أطلق على مدينة ستراسبورج (مدينة الفضة) ، كما يذكر أن مدينة برسلاو فى ألمانيا تشتهر بإنتاج الفضة [٢] .

وتذكر بعض المراجع الحديثة مناطق اشتهرت بإنتاج الفضة مثل بلدة مجانة على الحدود بين تونس والجزائر فى الشمال الأفريقى ، حيث اشتهرت بمناجم الفضة وبعض المعادن الأخرى [٣] ، وهناك مناجم الفضة فى أرز جبرج أو التيرول ، وخاصة مناجم شواتز [٤] ، والتى زاد من إنتاجها اكتشاف طريقة جديدة لصهر المعادن تسهل عملية فصل معدن الفضة عن المعادن الأخرى [٥] .

كما تذكر بعض المراجع أن وسط اسيا كان من أهم مناطق إنتاج الفضة اذ حازت مناجم الفضة على شهرة تجارية واسعة ، وحصلت الدولة المملوكية على كثير من احتياجاتها المعدنية من تلك المناطق وغيرها [٦] .

---

(١) الرحلة ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) نفسه ، ص ٢٣٤ .

(٣) عبد الرحمن زكى ، صناعة السيوف الاسلامية فى الشرق الأدنى فى العصور الاسلامية ، ص ٧٦ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الخامس سنة ١٩٥٦ م ، ص ٧٣ ، ٩١ .

(٤) جميعها فى مقاطعة أوجزبورج فى ألمانيا ، والتى كانت على جانب كبير من الثراء بسبب مركزها التجارى وسط القارة وعلاقاتها الاقتصادية مع مختلف مناطق أوربا ، وخصوصاً الجمهوريات الايطالية .

(فرنان بردول ، من ذهب السوادن الى فضة أمريكا ، ص ٨١) .

(٥) فرنان بردول ، نفسه ، ص ٨١ .

(٦) آشتور ، التاريخ الاقتصادى ، ص ٢٨٧ ، ص ٣٣٢ ، ص ٤١٦ ، انطوان خليل ضومط ، الدولة المملوكية (التاريخ السياسى والاقتصادى والعسكرى) ، ص ٢٣٠ - ٢٣١ ، دار الحداثة ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٠ .

هذه هى أهم مناطق إنتاج الفضة - إن لم تكن جميعها - والتى استفادت منها الدولة المملوكية فى تأمين جزء من احتياجات دور الضرب بها لإصدار الدراهم الفضية ، والملاحظ على تطورات الأوضاع النقدية فى الدولة ، والمتصلة بالنقود الفضية أن الدولة المملوكية لم تحصل بصفة مستمرة على احتياجاتها الفعلية من الفضة من مصادرها الخارجية لذا ، فقد اصبحت ازمة النقود الفضية ظاهرة مستمرة فى الدولة بسبب نقص الدراهم ، وعدم توفر أعداد كافية منها للمعاملات المالية ، والمتتبع للأحداث والتطورات النقدية فى العهد المملوكى الجركسى يلمس هذه الظاهرة بكل وضوح ، وهذا ما يعطى تفسيراً لتوقف الدولة عن ضرب الدراهم الفضية ، وإحلال النقود النحاسية محلها فى محاولة منها للتغلب على ما تعيشه البلاد من أزمة نقص معدن الفضة .

هذا وسأناقش التأثيرات النقدية لنقص كميات الفضة ، والفترات التى حدث خلالها ذلك النقص عند الحديث عن القوة الشرائية والقيمة النقدية للنقود المملوكية ، ولكن لابد هنا من الحديث عن الأسباب المؤدية لتناقص امدادات الدولة ووارداتها من الفضة عن طريق المصادر الخارجية لها ، ويمكن إجمال تلك الأسباب بالنقاط الثلاث التالية :

أولاً : سبق القول أن الجمهوريات الايطالية - وخاصة البندقية - تكاد تكون المورد الرئيسى للدولة المملوكية فى احتياجاتها من الفضة ، وقد توقفت تلك الامدادات بسبب حاجة أوربا الى الفضة لتصنيعها نقوداً فضية ، حيث أدت الظروف السياسية الى انخفاض واردات الجمهوريات الايطالية من الفضة من مناطق الإنتاج فى اسيا ، وهى الواردات التى كانت تقوم بتصديرها للفائدة التجارية الى الدولة المملوكية ، ولم تكن الكميات الواصلة من مناطق الانتاج فى أوربا تزيد عن حاجتها بحيث تقوم

بتصديرها ، بل تفيد بعض المراجع التأريخية [١] أن تلك الكميات انخفضت لانخفاض انتاج مناجم وسط أوربا من الفضة خصوصاً فى الفترة ٧٥١ - ٨٥٤ هـ / ١٣٥٠ - ١٤٥٠ م .

ثانياً : أدى تناقص كميات الفضة الواردة الى الجمهوريات الايطالية الى حدوث ظاهرة فى الاتجاه المعاكس ، وهى تصدير الفضة ـ ان لم يكن تهريبها ـ الى دور السك الأوربية ـ الايطالية ـ والتى استعاضت عن ضرب العملة الذهبية بالاكثار من النقود الفضية لترويجها بدلاً من الذهب فى المراكز التجارية المملوكية ، حيث عجزت كميات النقود فيها عن سد حاجة المعاملات التجارية ، وقد قام بذلك التجار الفرنج الذين يترددون على موانئ الدولة ومراكزها التجارية فى كل من مصر وبلاد الشام ، فسحبوا الكثير من الدراهم الفضية ، ومن ثم تحويلها الى أوربا وبشكل خاص الى البندقية وإعادة صهرها وسكها نقوداً فضية إيطالية ـ أو إستخدامها فى صناعاتٍ أخرى غير نقدية [٢] .

ثالثاً : ظاهرة الإكتناز التى تمثلت بتحويل معدن الفضة الى أوان أو حلى ، أو غير ذلك من المصنوعات كالأسلحة ـ السيوف والخناجر والسروج والحوايص أو المناطق ـ جمع منطقة ـ وغيرها ، وقد كان مرد هذه الظاهرة حرص الناس على الاحتفاظ بالفضة الخالصة النقية بعد أن كثر فسادها

---

(١) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك الجراكسة ، ص ٢٩٦ ،

Ashter, op. cit. pp. 27 - 28.

(٢) المقريزى ، إغاثة ، ص ٧١ ، عبد الرحمن فهمى ، من فضة الأيوبيين الى نحاس المماليك ، ص ٦٣ .

فسادها وغشها وخلطها بمعادن رديئة كالحديد والرصاص والقصدير [١] ، كما دخلت الفضة فى عملية التكفيت [٢] ، ففقدت الأسواق نتيجة ذلك كميات وأعداداً كبيرة من الدراهم الفضية التى صهرت وحولت الى تلك المصنوعات .

وبالاضافة الى النقاط السابقة فإنه لابد من وجود عوامل أخرى ـ داخلية ـ مسؤولة أيضاً عن تناقص كميات الفضة فى الدولة وستتم مناقشتها فيما يلى .

* * * * *

مصادر النحاس

ما قيل عن المصادر الخارجية للفضة يمكن قوله عن المصادر الخارجية للنحاس ، فمعظم المناطق التى كانت تنتج الفضة ، كانت أيضاً تنتج النحاس ، وذلك عبر الطريق الرئيسى لامدادات النحاس الى الدولة المملوكية وهو أوروبا ، التى قامت بدور الوسيط بين مناجم النحاس فى كل من آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وبين الدولة المملوكية التى اعتمدت على ما يصلها من كميات النحاس مع التجار الفرنج ، القادمين من أوروبا أو المراكز التجارية الأخرى .

---

(١) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٥ ، المقريزى ، إغاثة ، ص ٧١ ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٩ ، رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك الجراكسة ، ص ٢٩٨ .

(٢) يقول المقريزى ، (الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٠٥) عن سوق الكفتيين بمدينة القاهرة : «هذا السوق يسلك اليه من البندقانيين .. ويشتمل على عدة حوانيت لعمل الكفت ، وهو ما تطعم به أوانى النحاس من الذهب والفضة ، وكان لهذا الصنف من الأعمال بديار مصر رواج عظيم ، وللناس فى النحاس المكفت رغبة عظيمة أدركنا من ذلك شئ لا يبلغ وصف واصف لكثرته ، فلا تكاد تخلو بالقاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت» .

فضلاً أنظر هامش رقم   ، ص   .

كانت احتياجات الدولة المملوكية البحرية من النحاس قليلة بسبب قلة الاهتمام بالعملة النحاسية ، وعدم استخدامه فى هذا المجال بصورة موسعة ، فكانت دور ضرب العملة فى الدولة تحتاج لكميات قليلة من النحاس لإصدار أعداد قليلة من الفلوس النحاسية ، فيتحقق الهدف من إصدارها ، أما فى العهد المملوكى الجركسى ، فقد حدث العكس حيث زادت احتياجات الدولة بسبب تزايد الاهتمام بالنقود النحاسية ، والتوسع فى استخدامها فى الوقت الذى انخفضت فيه كميات المعادن الأخرى (الذهب والفضة) ، وقلت اصدارات الدولة منها ، وأصبح النحاس بناء على ذلك فى العهد المملوكى الجركسى من أهم السلع ، وأكثرها ضرورة حتى أطلق على الفترة التى حكم فيها المماليك الجراكسة (عصر النحاس) ، ويكفى أن نعلم أن الدولة فى بعض الفترات قد قامت بتصدير الفضة ، وهى التى تعانى من نقص فى امداداتها لتستورد النحاس بالكميات التى تتطلبها وتحتاج اليها .

لقد ذكرت بعض المصادر التاريخية والجغرافية العديد من مناطق إنتاج النحاس فى تلك الفترة ، فيذكر ابن فضل الله العمرى [١] أنه فى مملكة مالى ومضافاتها يوجد معدن النحاس ، وأنه ليس بموجود فى بلاد السودان الا عندهم ، ويقول القلقشندى نقلاً عنه فى إنتاج مملكة مالى من النحاس :

«قال السلطان منسى موسى أى أن عنده فى مدينة اسمها تكوا (تكدا) [٣]

---

(١) مسالك الأبصار ، جـ ٢٧ ، ق ٤ ، ورقة ١١٨ ب ، نسخة بودليان .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ٥ ، ص ٢٩١ .

(٣) مدينة تكدا تقع شرق النيجر بين مدينتى غاوآير فى أقصى شرقى دولة مالى ، كانت من المراكز التجارية فى بلاد السودان الغربى .

(الشيخ الأمين عوض الله ، تجارة القوافل بين المغرب والسودان الغربى ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، دريد النورى ، تاريخ الاسلام فى افريقيا ،، ص ٢٤٠) .

معدن نحاس أحمر يجلب منه قضبان الى مدينة بنبى (نيانى ، ينى) قاعدة مالى فيبعث منه الى بلاد السودان الكفار ، فيباع وزن مثقال بثلثى وزنه من الذهب ، يباع كل مائة مثقال من هذا النحاس بستة وستين مثقالاً وثلثى مثقال من الذهب» .

ويزيد ابن بطوطة [١] الأمر توضيحاً ، وهو ممن زار تلك المنطقة فيقول :

«وهو بخارجها يحفرون عليه الأرض ، ويأتون الى البلد فيسبكون فى دورهم ، يفعل ذلك عبيدهم وخدمهم ، فاذا سبكوه نحاساً أحمر صنعوا منه قضباناً بطول شبر ونصف ، بعضها رقاق وبعضها غلاظ ، فتباع الغلاظ منها بحساب أربعمائة قضيب بمثقال ذهب ، والرقاق بحساب ستمائة وسبعمائة بمثقال ذهب ، وهى صرفهم يشترون برقاقها الذهب واللحم والحطب ، وبغلاظها العبيد والخدم والحبوب ، ويحمل منها الى مدينة كوبر من بلاد الكفار ، والى زغازى ، والى بلاد برنو وغيرها» .

وكان إنتاج تلك المنطقة يصدر الى عدد من الأقاليم ، ومعظمه الى الدولة المملوكية فى مصر التى كانت على علاقات تجارية نشطة معها [٢] .

ومما ذكره ابن بطوطه [٣] من مناطق انتاج النحاس مدينة ارزنجان [٤] ،

---

(١) الرحلة ، جـ ٢ ، ص ٧٩٨ - ٧٩٩ .

(٢) طرخان ، امبراطورية غانة الاسلامية ، ص ٦٧ ، دريد نورى ، المرجع السابق ، ص ٢٤ ، سر الختم عثمان على ، العلاقات بين مصر والسودان ، ص ٩٣ - ٩٤ ، الشيخ الأمين عوض الله ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٣) الرحلة ، جـ ١ ، ص ٣٢٦ .

(٤) آرزنجان ، مدينة كبيرة عامرة أكثر سكانها من الأرمن كثيرة الخيرات من بلاد أرمينية -

ويرجح انها المقصودة عند المقريزى [١] عندما ذكر أنه ببلدة معدن بأرمينية قرب نهر دجلة توجد مناجم النحاس ، وأن تلك المنطقة كانت تصدر إنتاجها من النحاس الى الخارج ، كذلك ذكر ابن تغرى بردى [٢] أن من أرمينية كورة من النحاس التى انفردت به على سائر الممالك .

ويذكر النويرى [٣] أن جزيرة قبرص كانت تنتج معدن النحاس ، كما ذكر ابن سعيد المغربى [٤] أن جزيرة أرلنده [٥] كان بها معدن النحاس ، ويذكر ابن الوردى [٦] أن مدينة المرية [٧] من مدن الأندلس كان بها معدن النحاس ، ويذكر ابن فضل الله العمرى [٨] أن من مدن بلاد سحرت ـ شرق بلاد البلغار ـ مدينة

= الصغرى ، قريبة من مدينة أرض روم شمال بلاد الشام .

(القزوينى ، آثار البلاد ، ص ٤٩٣ ، ياقوت ، معجم ، جـ ١ ، ص ١٥٠ ، ابن بطوطة ، الرحلة ، جـ ١ ، ص ٣٢٦) .

(١) السلوك ، جـ ١ ، ص ٦٩٠ .

(٢) حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٣) نهاية الارب ، جـ ١ ، ص ٢٣٥ .

(٤) الجغرافيا ، ص ٢٠٠ .

(٥) جزيرة ايرلنده شمالى جزيرة انجلترا ، وهى فى الشمال الغربى من الاقليم السادس مساحتها ألف ميل (ابن سعيد ، الجغرافيا ، ص ٢٠٠ ، القزوينى ، آثار البلاد ، ص ٥٧٧) .

(٦) خريدة العجائب ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٧) مدينة المرية ، مدينة كبيرة من كورة البيرة من أعمال الأندلس أمر ببنائها الخليفة الأموى الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد سنة ٣٤٤ هـ ، وبنى عليها سور حصين ، كانت ميناء تجارياً هاماً قبالة سواحل المغرب ، اشتهرت بصناعة النسيج والأقمشة ، وبعدد من الصناعات الأخرى المتصلة بالتجارة ، لذا كان أهلها على جانب من الثراء والغنى .

(ياقوت ، المعجم ، مج ٥ ، ص ١١٩ - ١٢٠ ، الحميرى ، الروض المعطار ، ص ٥٣٨) .

(٨) مسالك الأبصار ، جـ ٢ ق ١ ، ورقة ١٧٦ ب ، نسخة دار الكتب المصرية .

يمحان [١] حيث بشرقيها جبل يكثر فيه معدن النحاس ، ويذكر أيضاً [٢] من مناطق إنتاج النحاس في تلك الفترة مدينة طليطلة [٣] في الأندلس ، كما يشير الحسن الوزان [٤] الى منطقة جزولة [٥] في مملكة مراكش (المغرب الأقصى) ، وأنها كانت تنتج كميات غزيرة من النحاس .

لقد سبق القول إن أوربا ـ الجمهوريات الايطالية كانت أهم مصادر النحاس

---

(١) بلاد سحرت ومدينة ويمحان يظهر أنهما حرفا عن رسمهما الصحيح اذ لم أعثر على تعريف لهما في المصادر الجغرافية المتداولة ، ولكن يذكر ابن فضل الله أن يمحان من جهة المشرق ، وهي صغيرة متحضرة يملكها رجل من الأتراك ، وهي على نهر يسمى سوقان ، ويشرقيها جبل أرحيتا الذي يحتوى على معادن النحاس الذي يستخرجه أكثر من ألف رجل ، ويستخرج منه الكثير ، ويتم تصديره الى أقاليم المنطقة وما جاورها .

(٢) نفسه ، جـ ١ ، ق ١ ، ١٥٠ أ ، نسخة دار الكتب المصرية .

(٣) طليطلة : مدينة كبيرة من أجل مدن الأندلس يطلق عليها مدينة الملوك لجمالها وطيب هوائها وكثرة خيراتها ، تقع على نهر طليطلة وهو نهر كبير شمال شرق الأندلس ، وهي قاعدة للبلاد نظراً لمناعتها وتضاريسها الجبلية و تتصل بوادى الحجارة شرقى قرطبة . فتحها المسلمون سنة ثلاث وتسعين وتخلوا عنها سنة ٤٧٧ هـ عندما استولى عليها الصليبيون من أحد املوك الطوائف هو القادر بالله يحى بن ذى النون .

(القزوينى ، آثار البلاد ، ص ٥٤٥ ، ابن سعيد ، الجغرافيا ، ص ١٧٩ ، ياقوت ، معجم ، مج ٤ ، ص ٣٩ - ٤٠) .

(٤) كتاب وصف أفريقيا ، ص ١٥٦ .

(٥) منطقة جزولة ، اقليم مأهول يحاذى اقليم مراكش من الشرق ، ويفصل بينهما جبال الأطلس في الشمال الافريقى ، ومنطقة مناجم النحاس تقع في كورة (أغادين تيسنت) كان يقام فيها سوق المولد ـ مولد النبى محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ لمدة شهرين كل عام لتأمين احتياجات السكان من السلع والمتاجر الضرورية ، يمتاز أهله بالخشونة ، وغالبيتهم يمتهنون حرفة الرعى .

(الحسن الوزان (ليو الأفريقى) ، وصف أفريقيا ، ص ١٥٦ - ١٥٧) .

للدولة المملوكية لقيامها بدور الوسيط التجارى بين مناطق الانتاج ومناطق الإستهلاك [١] ، وقد حصلت الدولة المملوكية على احتياجاتها استثناء بعض الفترات التى عانت خلالها الدولة من نقص الامدادات ، حيث لم تكن تلك المصادر توفر باستمرار الكميات التى تحتاجها دور الضرب ـ خصوصاً فى عهد دولة المماليك الجراكسة التى زادت خلالها تلك الاحتياجات ـ مما أدى الى تعرض الدولة وأوضاعها الاقتصادية الى أزمات نقدية عنيفة ، كتلك التى حدثت فى الفترة الثانية من حكم السلطات الظاهر برقوق (٧٩٢ - ٨٠١ هـ / ١٣٨٩ - ١٣٩٨ م) مما اضطر السلطان الى ارسال أحد كبار أمرائه ، وهو الأمير محمود بن على الاستادار [٢] الى بلاد الفرنجة لجلب النحاس الأحمر [٣] ، وكذلك حدث سنة ٨١٤ هـ / ١٤١١ م حيث واجهت خزائن الدولة نقصاً كبيراً فى النحاس

---

(١) أشتور ، التاريخ الاقتصادى ، ص ٣٣٢ ، ص ٤١٨ ، محمد الصغير عبد اللطيف ، العلاقات التجارية بين مصر وأوربا الجنوبية ، ص ٤٩ ، قاسم عبده قاسم ، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص٦٩ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .

(٢) الأمير جمال الدين محمود بن على بن أصفر الطازى كان فى حلب ثم قدم الى مصر ، وعمل شاداً (محصلاً مالياً) عند أحد أمراء الدولة ، ثم انتقل وعمل فى الدولة ـ فى عهد الظاهر برقوق ، فبلغ منزلة ومكانة رفيعتين ، يذكر عنه عسفه وظلمه وتشدده فى تحصيل الأموال . صودر كثيراً وعوقب وعذب حتى قيل أنه توفى فى السجن تحت العقوبة يوم الأحد تاسع رجب سنة ٧٩٩ هـ / ١٣٩٦ م ، ودفن بمدرسته التى أنشأها فى القاهرة خارج باب زويلة ، وأوقف عليها أموالاً طائلة .

(ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٥ ، ص ٩٧ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٤٥٤ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى على المنهل الصافى ، جـ ٢ ، ص ٣٢٧ ، تحقيق فهيم شلتوت ، نشر مركز البحث العلمى والتراث الاسلامى بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م) .

(٣) المقريزى ، إغاثة ، ص ٧١ - ٧٢ .

والفلوس النحاسية مما ترتب عليه قيام الدولة بالاستيلاء على الفلوس الموجودة فى حوزة التجار وأصحاب الأموال فى القاهرة وإعطاء أصحابها الدنانير الذهبية [1]. وأيضاً حدث سنة ٨٢٠ هـ / ١٤١٧ م أن نقصت كميات النحاس بدور الضرب فى الدولة ، مما دعا السلطان المؤيد شيخ المحمودى الى إخراج مبلغ مائة ألف دينار من خزائن الدولة لشراء النحاس ، وضربه فلوساً نحاسية بدور الضرب [2] .

والأمثلة عديدة لتلك الأزمات التى تعرضت لها دولة المماليك الجراكسة بسبب نقص النحاس [3] ، ويمكن إرجاع ذلك النقص الذى عانت منه الدولة الى ثلاثة أسباب رئيسية هى :

الأول : قلة واردات الدولة من النحاس من المناطق المصدرة له ـ خصوصاً أوروبا ـ التى شهدت انخفاضاً كبيراً فى إنتاج النحاس ، وفى الحصول عليه من مصادر إنتاجه منذ منتصف القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى ، وحتى ما يقارب منتصف القرن التاسع الهجرى / منتصف القرن الخامس عشر الميلادى [4] .

والثانى : يعود الى ظاهرة الاكتناز ، وبروز صناعة التكفيت وتحويل الفلوس

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٨٣ .

(٢) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٣٤ .

(٣) لمزيد من الأمثلة على ذلك فضلاً أنظر المقريزى ، المصدر السابق جـ ٤ ، ص ٤٢٧ ، ص ٤٣٦ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ٤٩٣ ، جـ ٣ ، ص ١٤٣ ، الصيرفى ، نزهة جـ ٢ ، ص ٤٠٠ ، جـ ٣ ، ص ٤٢١ .

(٤) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك الجراكسة ، ص ٣٣٦ ؛
Ashtor, op. cit. p. 30.

النحاسية بعد صهرها الى أوان ومشغولات نحاسية مختلفة ، وبيعها لارتفاع أثمانها ، وكثرة الطلب عليها خصوصاً بعد أن كثر الفساد والغش فى الفلوس النحاسية ، وخلطها بمواد أخرى كالرصاص والحديد ونحو ذلك .

أما الثالث : فهو بروز ظاهرة تهريب النحاس خارج الدولة ، فبعد إرتفاع أسعار النحاس حرص التجار وأصحاب الأموال على الربح المادى ، فقاموا بالمتاجرة بالنحاس غير المسكوك ـ الخام ـ وتصديره خارج الدولة لما فى ذلك من مردود اقتصادى جيد ، وأرباح مالية عالية ، وقد نشطت هذه التجارة فى كل من الحجاز واليمن وبلاد المغرب والهند بسبب ارتفاع سعر النحاس فى تلك الأقاليم [١] .

وقد شجع على بروز تلك الظاهرة السياسة النقدية التى انتهجتها الدولة فيما يتصل بالقيمة النقدية للفلوس النحاسية ، فمع نقص أوزانها الى الثلث تقريباً فإن قيمتها النقدية قد ارتفعت خصوصاً عند قيام الدولة بضرب فلوس نحاسية جديدة فى الوقت الذى ينادى على التى قبلها (الفلوس العتق) بسعر منخفض ، فتشترى لدار الضرب ، وتضرب فلوساً نحاسية جديدة يتم إنزالها الى الأسواق بالسعر المرتفع ، وفى هذا خسارة أكيدة للمتعاملين ، وأصحاب الأموال الذين وجدوا أن تحويل تلك الفلوس الى سبائك ، أو أوان أو غيرها من المشغولات النحاسية ، ثم تصديرها الى أسواق تمتاز بارتفاع أسعار النحاس بها فيه محافظة على أموالهم ، إضافة الى ما يحصلون عليه من أرباح مضمونة من جراء تلك

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٤١ - ٦٤٢ ، عبد الرحمن فهمى ، من فضة الأيوبيين الى نحاس المماليك ، ص ٦٥ .

العملية .

كان وصول تلك المعادن الى الدولـة يتم عن طريق التبـادل التجارى ، والحديث عن التبادل التجارى هو حديث عن العلاقات التجارية بين دولتى المماليك والقوى التجارية الأخرى ، وهذا الموضوع سبق وأن نوقش فى عدد كبير من الدراسات والأبحاث [١] ، وما يجب الإشارة اليه أن المعادن بأنواعها كانت من أهم السلع التى وصلت الى المراكز التجارية على يد مختلف طوائف التجار ، وبصفة خاصة تجار الفرنج ـ أى التجار الايطاليون ـ وهؤلاء بدورهم كانوا يقومون ببيعها إما على الدولة عن طريق المتجر السلطانى [٢] أو الديوان

(١) عن ذلك فضلاً أنظر :

ـ عادل زيتون ، العلاقات بن الشرق والغرب فى العصور الوسطى .

ـ نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب .

ـ شوقى عثمان حبيب ، العلاقات التجارية بين مصر والدول الافريقية فى عصر سلاطين المماليك .

ـ توفيق اسكندر ، نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العصر الوسط .

ـ سعيد عاشور ، أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة فى العصور الوسطى .

ـ صبحى لبيب ، التجارة الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى .

ـ محمد محمد أمين ، علاقات دولتى مالى وسنغاى بمصر فى عصر السلاطين المماليك .

- HEYD, W. Histoire du Commerce du levant au moyen Age. Vols, 2. leipzig. 1923.

- ATIYA, A, S, Egypt and Aragon Embassies & Diplomatic Correspondence between 1300, A. D. Leipzig. 1938.

هذا بالإضافة الى عدد من المراجع العربية والافرنجية الرسائل الجامعية والمقالات .

(٢) من جهات الدولة التى تتبع السـلطان مباشرة ، ويقوم عليه أحد كبار رجال الدولة ممن يعينهم السلطان ، ومهمته شراء أنواع معينة من البضائع والسلع تتصف بضرورتها وأهميتها كالغلال والتوابل والأقمشة والمعادن ، ثم طرحها للبيع فى ظروف معينة وفق أسعار محددة تفرض على التجار الذى يلزمون بشرائها ، وقد كان الهدف منه الحصول على موارد مالية =

الخاص [١] ـ الذى يتبعه موظفون مهمتهم المتاجرة بالأموال السلطانية ، أو على التجار وأصحاب الأموال ، ثم يتم بعد ذلك توجيه تلك المعادن الى دور الضرب ، لسكها وإصدارها نقوداً ذهبية أو فضية أو نحاسية ، بعد دفع الرسوم المقررة عليها ، ثم تأخذ طريقها الى الأسواق فى عمليات التبادل المختلفة .

هذا وقد عملت الدولة من أجل تنظيم عملية المتاجرة بهذه المعادن بحيث تتحقق استفادة خزينة الدولة ففرضت رسوماً مالية على التجار الأجانب الموردين لهذه المعادن ، تمثلت بتقديم كمية محددة من المعادن الى دار سك النقود [٢] ، وهذه الكمية ضريبة السماح للمتاجرة بهذا النوع من السلع فى مراكز الدولة التجارية ، كما يقوم أولئك التجار فى بعض الأحيان ، بدفع ضريبة مقدارها اثنان فى المائة من مجموع ما يحمله التاجر من عملات نقدية من الذهب أو

= للسلطان ، يتم الصرف منها على نفقاته ومصروفاته المختلفة .

(ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٢٢٧ ، ابن شاهين ، زبدة كشف الممالك ، ص ٩٧ ، محمد مصطفى زيادة ، هامش رقم (١) ص ٤٨٦ ، كتاب السلوك جـ ٢) .

(١) الديوان الخاص الجهة التى تقع عليها مسئولية الإشراف على أموال السلطان ، والتحدث فيها وفى جهاتها المالية المخصصة للايرادات المقررة للسلطان ، التى تحمل الى خزانه الخاص ، وقد أحدثه السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، ويقوم بالإشراف عليه ناظر الخاص السلطانى ..

(القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٥٢ ، ابن شاهين ، زبدة كشف الممالك ، ص ١٠٧ ، ١٠٩ ، البقلى ، التعريف ، ص ١٤٦) .

(١) البند الخامس والثلاثون من الاتفاقية المعقودة بين السلطان المعز أيبك ودوق جمهورية البندقية رينو زينو Rinier Zeno (١٢٥٣ - ١٢٦٨ م) ، والتى عقدت بين الطرفين سنة ٦٥٢ هـ / ١٢٥٤ م .

وقد قامت بنشر هذه الاتفاقية عفاف صبرة فى كتابها العلاقات بين الشرق والغرب ص ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .

الفضة [١] ، كما يلزم التاجر الأجنبى فى بعض الفترات بضرب كميات من الذهب والفضة التى يحملها الى دور الضرب التابعة للدولة ، فيتعامل بتلك النقود المضروبة فى معاملاته التجارية فى أثناء وجوده فى أسواق الدولة [٢] ، وقد نظمت المعاهدات المعقودة بين سلاطين الدولة المملوكية وعدد من القوى التجارية المعاصرة تلك الضرائب أو الرسوم المقررة [٣] ، ويلحظ على تلك الضرائب أن مقاديرها اختلفت من وقت لآخر ، اذ لم يكن هناك قواعد ثابتة تحكمها ، بل ترك تقديرها لسياسة السلاطين ، ومدى العلاقات التى تربطهم بالقوى ذات الصلات التجارية معهم فسياسة السلاطين فى فرض هذه الضرائب أو تحديد مقاديرها تأثرت بقوة هذه العلاقة أو ضعفها ، ففى حالة قوة هذه العلاقة يحصل التجار على إعفاءات وامتيازات تجارية ، أما فى حالة ضعف

---

(١) البند السادس من الاتفاقية المعقودة بين السلطان الناصر بن محمد بن قلاوون ودوق جمهورية البندقية بطرس جرادنجو Pietro Gradenig (١٢٨٩ - ١٣١١ م) والتى عقدت فى التاسع عشر من شهر ذى القعدة سنة ٧٠١ هـ / ١٣٠٢ م . وقد نشرتها عفاف صبرة فى كتابها العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ٢٨٥ ، ٢٩١ .

والبند الأول والرابع والخامس من المعاهدة التجارية والمعقودة بين السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون ودوق جمهورية البندقية جيوفانى جرادنجو Giovanni Gradinigo (١٣٥٥ - ١٣٥٦ م) ، والتى عقدت سنة ٧٥٦ هـ / ١٣٥٥ م . وقد نشرتها أيضاً عفاف صبرة فى كتابها العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٩ .

(٢) صبحى لبيب ، سياسة مصر ، ص ١٤١ ،

BACHARACH, J. "The Dinar versus The Ducat". p. 79. I.J.M.E.S, 4. 1973. pp. 77 - 96.

(٣) عادل زيتون ، العلاقات الاقتصادية ، ص ٢٣٥ ، نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ، ص ٤١٣ ، ص ٤١٦ ، ص ٤٢٣ ، ص ٤٢٦ ، ص ٤٦٨ ، آشتور ، التاريخ الاقتصادى ، ص ٢٩٤ ك

Heyd, op. cit., vol, II. p. 429.

تلك العلاقات وتوترها ، فإن الدولة تحرص من جانبها على تحصيل الضرائب المقررة بالكامل دون أى إمتيازات أو تسهيلات [١] .

وقد تبوأت البندقية مركز الصدارة فى إمداد الدولة بالكثير من احتياجاتها المعدنية ، فكانت الوسيط بين الدولة المملوكية ومناطق إنتاج المعادن فى أوروبا وآسيا [٢] ، كما أن ازدياد حجم النشاط التجارى بين الطرفين قد أدى الى تدفق النقود والعملات البندقيـة (الدوكـات) الى الدولـة ، ومن ثم الى دور السك بها [٣] ، وللدلالة على ضخامة الأرقام التى كانت تصل الى الدولة نتيجة لذلك يمكن الإشارة إلى المبالغ التى قام التجار البنادقة بصرفها فى أسواق الدولة ، فبين سنتى ٨١٧ - ٨٢٧ هـ / ١٤١٤ - ١٤٢٣ م كان مجموع تلك المبالغ حوالى ثلاثمائة ألف قطعة ذهبية .دوكات) ، وفى عام ٨٣٧ هـ / ١٤٣٣ م وصل الرقم الى أربعمائة وستين ألف قطعة ، ومع انخفاض الازدهار التجارى بين الجانبين أواخر القرن التاسع الهجرى . الخامس عشر الميلادى وصل مجموع المبالغ المنصرفة ثلاثمائة ألف دوكات [٤] .

هذا وقد نظم العلاقات التجارية بين الطرفين عدد من المعاهدات التجارية

---

(١) عادل زيتون ، العلاقات الاقتصادية ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٨ ؛

Heyd, op. cit., p. 450.

(٢) انطوان خليل ضومط ، الدولة المملوكية ، ص ٢٣٠ - ٢٣١ ، فرنان بردول ، من ذهب السودان الى فضة أمريكا ، ص ٨١ ؛

Heyd, op. cit., p. 490.

(٣) Bacharach. op. cit., p. 79

(٤) أشتور ، التاريخ الاقتصادى ، ص ٤٢٠ ؛

VAN GENNEP, A. R. "Le Ducat venition en Egypte" p. 494. RN, 1897. pp. 373 - 381. and 494 - 500.

المعقودة بينهما ، حيث ركزت تلك المعاهدات على حصول سلاطين المماليك على احتياجاتهم المعدنية من التجار البنادقة وفق ضوابط محددة ، وعند الاخلال بتلك الضوابط تقوم الدولة بالتنبيه الى ذلك ، وتدعو الى الالتزام بما نصت عليه الاتفاقيات المعقودة .

وحدث ان حذر السلطان المملوكى قايتباى فى خطاب بعثه فى العاشر من شعبان سنة ٨٧٧ هـ / ١٤٧٢ م الى دوق جمهورية البندقية نيكولو ترون (Nicolo Tron) (١٤٧١ - ١٤٧٣) من قيام التجار البنادقة بتصدير كميات مغشوشة من الذهب والفضة الى الدولة [١] .

ولقد أثار تناقص كميات الذهب والفضة الواصلة الى الدولة السلطان الغورى، وأوضح قلقه من هذا الانخفاض فى الاتفاقية التى عقدها سنة ٩١٧ هـ / ١٥١١ مع دوق جمهورية البندقية ليوناردو لوريدانو Leonardo Loredano (١٥٠١ - ١٥٢١ م) وطلب منه توضيحاً لأسباب هذا التناقص الذى وصل الى أربعة وعشرين ألف قطعة معدنية من مختلف الأنواع بعد أن كان يزيد على ثلاثمائة ألف قطعة [٢] .

---

(١) نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ، ص ٣٧٥ ، حسين عبد الرحيم عليوة ، دراسة لبعض الصناع والفنانين بمصر فى عصر المماليك ، ص ٩٦ ، أدوارد بروى ، تاريخ الحضارات العام ، ص ٥٠٩ - ٥١٠ ، ترجمة يوسف أسعد ، فريد داغر ، منشورات عويدات ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٢ م

Heyd, op. cit., vol. 2. p. 493.
Bacharach. op. cti., pp. 79 - 80.

(فضلاً أنظر ملحق رقم ٧)

(٢) نعيم زكى فهمى ، نفسه ، ص ٤١٤ .

لقد استفادت الدولة فى عهد المماليك الجراكسة من تلك العملات الأجنبية مصدر هام لمعدن الذهب فى الدولة ، وقد قامت الدولة أثناء محاولات الإصلاح النقدى التى قام بها بعض السلاطين بتحويل تلك العملات الى دور الضرب لصهرها وإعادة سكها عملات ذهبية مملوكية [١] .

ومن خلال العلاقة القوية التى قامت بين دولة المماليك وجمهورية البندقية نجد أن دور الضرب المملوكية حصلت على معظم احتياجاتها من المعادن سواء كانت مواد خام يتم تصديرها سلعاً ، أو مبالغ نقدية يتم تحويلها الى علمات مملوكية من خلال العمليات التجارية التى يقوم بها التجار البنادقة فى أسواق الدولة [٢] ، وإضافة اليهم فقد كان للتجار الأوربيين ـ وبالذات من جمهورية جنوة وجمهورية بيزا ـ أهميتهم فى إمداد الدولـة ببعـض من احتياجاتها المعدنية ، حيث استفادت منهم الدولة المملوكية أكثر من غيرهم من طوائف التجار الآخرين .

وقد دفع التجار البيازنة والجنوية عشرة بالمائة على ما يحملونه من ذهب وفضة ، نظراً لعدم وجود امتيازات لهم فى أسواق الدولة ، وكانوا يدفعون أربعة ونصفاً بالمائة على ما يحملونه من قطع نقدية من الذهب أو الفضة .

وقد دفع الجنوية فى بعض الفترات أكثر من ستة مثاقيل من الذهب عن كل مائة مثقال ، كما دفعوا أكثر من أربعة مثاقيل عن كل مائة مثقال من الفضة الخام [٣] .

(١) لمزيد من التفاصيل فضلاً أنظر الفصل الخامس ، ص ٥١٢ .
(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ، توفيق اسكندر ، نظام المقايضة ، ص ٤٣ - ٤٤.
(٣) عادل زيتون ، العلاقات الاقتصادية ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .
Heyd., op. cit. p. 45.

أما عن الطوائف الأخرى من التجار ، فمعلوماتنا ناقصة عن مقدار ما كانوا يدفعونه من ضرائب على ما يحملونه من خامات المعادن ، أو على النقود الذهبية والفضية التى يتاجرون بها ، فلم تورد المصادر التاريخية ما يفيد مقدار تلك الضريبة وظروفها ، ولكن الثابت أن المماليك قد استفادوا من أولئك جزاء ولو يسيراً من احتياجاتهم المعدنية ، أضافوها الى ما كان يصلهم مع التجار الأوربيين من خامات أو نقود [١] .

وهكذا وصلت المعادن من مصادرها الخارجية الى خزائن الدولة المملوكية وأسواقها ، وحققت من خلالها بعض احتياجات دور الضرب فيها لاتمام العملية الاقتصادية ، ومع أن تلك المصادر الخارجية لم تحقق للدولة جميع احتياجاتها فإنها قدمت لها جزءاً كبيراً من تلك الاحتياجات ، وهذا ما وجه الدولة للبحث عن مصادر أخرى لاستكمال الكميات اللازمة لها ، فقامت باستغلال مصادر داخلية للمعادن نتحدث عنها فيما يلى :

المصادر الداخلية للمعادن

لقد استغل المماليك مجالات عدة داخل الدولة لتكون مصادر معدنية أمكنهم عن طريقها تأمين كميات ولو يسيرة من تلك المعادن ، بل إن لتلك المصادر الداخلية أهمية خاصة فى كونها ملجأ للدولة فى معالجة ما تتعرض له من أزمات نقدية بسبب نقص امدادات المعادن الخارجية ، وعلى هذا فإن استفادة الدولة من تلك المصادر - باستثناء بعضها - قد تمت بطريق غير مباشر ، اذ أنها لم تصبح مصدراً الا بسبب ما تمر به الدولة من أزمات ، أو بسبب ظروف محيطة

---

(١) عادل زيتون ، نفسه ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ، محمد الصغير عبد اللطيف ، العلاقات التجارية ، ص ٤٧ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

جعلت الدولة تستغله مصدراً من المصادر المعدنية .

لقد تنوعت تلك المصادر ، فشملت الى جانب المصدر الطبيعي للمعادن ، وهو الأرض مصادر تكونت تحت ظروف اقتصادية أو سياسية ، وأبدأ حديثي عن هذا لتنوع بالحديث عن مناطق الإنتاج المعدني في الدولة المملوكية ، وهي المصدر الطبيعي للإنتاج .

تعد صحراء سيناء [١] من المناطق الغنية بالمعادن ، وقد استغلها المماليك في الحصول على المعادن المستخدمة في سك العملات ، وخصوصاً معدن النحاس الذي كان موجوداً في وادي النصب الغربية «في مناجم اشتهرت بإنتاجها الكثيف ، كما يوجد في وادي السمرا على مسيرة أربع ساعات من ميناء نويبع ، وأيضاً في بعض الجهات الأخرى قليلة الإنتاج [٢] .

كما اشتهرت صحراء سيناء بإنتاج معدن الفضة حيث وفرت مناجمها جزءاً لا بأس به من خامات الفضة التي تحتاجها دور الضرب لسك الدراهم الفضية [٣] .

كما كان من ضمن مناطق الإنتاج المعدني مناجم بلاد النوبة التي أنتجت كميات معقولة من النحاس استغلتها الدولة في إصدار الفلوس النحاسية [٤] .

---

(١) صحراء سيناء الوصلة البرية بين اسيا وافريقيا ، أو قنطرة النيل الى بلاد الشام ، يحدها شمالاً البحر المتوسط وغرباً خليج السويس وجنوباً البحر الأحمر وشرقاً خليج العقبة ، ولها أسماء عديدة منها جزيرة طور سيناء ، أو جزيرة سيناء وتعني معاني عدة منها الجبال الكثيرة أو القمر أو أرض الجدب وغير ذلك .

(نعوم بك شقير ، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها ، ص ٩ - ١٠ ، المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٦ م) .

(٢) نعوم بك شقير ، تاريخ سيناء ، ص ٨١ .

(٣) رأفت النبراوي ، مسكوكات لمماليك الجراكسة ، ص ٢٩٦ .

(٤) نفسه ، ص ٣٣٤ .

أما المصادر التى تكونت تحت ظروف اقتصادية فهى الضرائب التجارية ، أو الرسوم أو المقررات المالية [1] التى فرضها المماليك على جهات عديدة فى الدولة وحصلوا منها على موارد مالية نقدية (ذهبية وفضية ونحاسية) كانت مصدراً هاماً من مصادر النقد ـ المعادن ـ فى الدولة [2] . ويكفى أن نعلم أن غالبية الايرادات المالية لبيت المال فى العصر المملوكى كانت من هذا الجانب ، اذ استغل سلاطين المماليك النواحى التجارية بأنشطتها المختلفة أفضل استغلال ، فتحصلوا على ايرادات ضخمة من عدد كبير من الضرائب المفروضة على التجارة بفرعيها الداخلى والخارجى ، وبالنظر الى الازدهار الذى عاشته الدولة فى عهد دولة المماليك البحرية ، ورواج تجارتها مع الشرق والغرب معاً ، والتبادل التجارى الكبير بين اسيا وأوروبا عن طريق مصر ، وما ترتب على ذلك من مرور السفن التجارية المحملة بالبضائع بثغور الدولة وموانئها ، وما تبعه من جباية للضرائب والرسوم على هذه المتاجر والبضائع ، أو تلك الصادرة من الدولة الى المراكز التجارية فى أوربا وأفريقيا واسيا ، فقد أدى جميع ذلك الى ازدياد ثروات الدولة بشكل كبير الأمر الذى أدى الى توفر احتياطات ضخمة من العملات فى خزائن الدولة أصبحت مصدراً لدور الضرب عند رغبتها إصدار عملات ذهبية أو فضية أو نحاسية .

---

(١) من المعروف أن لكل من الضرائب والرسوم والمقررات المالية تعريفات خاصة بها ، ولكن لم تكن دولة المماليك تهتم بهذه التسميات بقدر اهتمامها بما يتحصل منها ، وهذه المصطلحات كان لها عدة تسميات خلال تاريخ الدولة منها الخمس ، والحقوق ، والموجب ، وواجب الديوان ، والمقرر ، والجهة ، والمفرد ، والمشاهرة وغير ذلك .

(٢) نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ ، آشتور ، التاريخ الاقتصادى ، ص ٣٨١ .

وعن المصادر التى تكونت تحت ظروف سياسية فقد تنوعت على النحو التالى :

المصادرات

جمع مصادرة ، وهى الاستيلاء على أموال الغير من قبل سلطات الدولة وقد اشتهر العصر المملوكى بهذه الظاهرة نظراً للتنافس الشديد بين كبار أمراء المماليك عند تعارض مصالحهم وطموحاتهم ، وأكثر ما حدثت هذه الظاهرة عند اعتلاء سلطان جديد لسلطنة الدولة ، فيكون ناقماً على عدد من الأمراء المماليك ، أو كبار رجال الدولة أو أصحاب المال فيها ، أو تكون عند حدوث المنازعات بين السلطان وكبار الأمراء ، أو عند حدوث تنافس بين كبار الأمراء ، فيحاول بعضهم النيل من البعض الآخر بالتقرب الى السلطان ، والتأثير عليه ليأمر بمصادرة أحدهم إو معاقبته ، كما تكون تلك المصادرات عند تقصير أو فساد أحد الأمراء ، أو أحد كبار موظفى الدولة ، فيأمر السلطان بمصادرة أمواله وأملاكه ، أو يأمر معاقبته بتغريمه مبالغ مالية يلتزم خطياً بأدائها لخزينة الدولة .

لقد كثرت تلك المصادرات فى العصر المملوكى بشكل ملفت للنظر اذ لم يخل عهد من عهود سلاطينها دون حدوث مصادرة لأمير أو لموظف كبير أو لأحد التجار .

ومهما كانت الظروف والمسببات لتلك المصادرات ، فالثابت أنها كانت مصدراً نقدياً هاماً لخزينة الدولة أو لخزينة السلطان أوجدت مورداً نقدياً للعملات استغلته الدولة فى تنمية احتياطيها من تلك النقود ، كما استخدمته فى دفع ما عليها من التزامات مالية مختلفة ، والواقع أنه من الصعوبة بمكان حصر هذه

المصادرات التى حدثت فى العصر المملوكى ، وسأكتفى ببعض الأمثلة عليها .

فقد حدث فى عهد السلطان الأشرف خليل بن المنصور قلاوون سنة ٦٨٩ هـ / ١٢٩٠ م أن صودر الأمير حسام طرنطاى الكبير (الأمير الكبير) [١] ، وقد بلغ مجموع الأموال التى صودرت منه ما يقارب من ألف ألف دينار [٢] ، مع ضخامة هذا الرقم ، فإنه يوضح جانباً من ضخامة الأموال التى كانت تجنبها الدولة من هذه المصادرات ، وتذكر بعض المصادر [٣] أن المبالغ النقدية فقط كانت ستمائة ألف دينار من الذهب العين ، ومن الدراهم سبعة عشر ألف رطل ومائة رطل عدا الأملاك الأخرى .

---

(١) الأمير طرنطاى بن عبد الله المنصورى حسام الدين أبو سعيد الأمير الكبير ، من مماليك المنصور قلاوون ، وأكبر أمرائه وأعظمهم شأناً وقوة ، وكان نائب السلطنة فى عهد المنصور قلاوون الذى أوكل اليه العديد من المهام فى الدولة ، كان على عداء شديد مع الأشرف خليل ابن قلاوون بسبب ميل طرنطاى الى الصالح على بن قلاوون وترشيحه لولاية العهد فى عهد والده ، واستمرت تلك العداوة حتى بعد تولية الأشرف خليل سلطنة الدولة ، فقبض عليه وقتله بعد تعذيبه يوم الخميس الثامن عشر من ذى القعدة سنة ٦٨٩ هـ / ١٢٨٩ م .
(ابن حبيب : الحسن بن عمر ، درة الأسلاك فى دولة الأتراك ، جـ ١ ، ورقة ١٠٢ ، مخطوط بجامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦١ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٧٥٧ - ٧٥٨ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ١ ، ص ٣٦١) .

(٢) الكتبى : ابن شاكر محمد بن أحمد ، عيون التواريخ ، جـ ٢٢ ، ورقة ١١أ ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ١٤٩٧ تاريخ ، العينى : بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد ، عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ، جـ ٢٣ ، ص ١٧ ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ١٥٨٤ تاريخ ، ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، مج ٨ ، ص ١٠١ .

(٣) ابن عبد الظاهر ، تشريف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور ، ص ٢٨٦ ، تحقيق مراد كامل ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٣١٨ ، محمد بن قاسم النويرى الاسكندرانى ، الالمام بالأعلام ، جـ ٤ ، ص ٩٩ .

كما حدث فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون ـ الذى اشتهر عهده بكثرة المصادرات ـ ، وذلك سنة ٧٤٠ هـ / ١٣٣٩ م مصادرة الأمير سيف الدين تنكز [١] ، وقد بلغت جملة المبالغ النقدية التى صودرت منه أكثر من ثمانمائة ألف دينار غير الأملاك والجواهر [٢] .

ولا أدل على أهميـة هذه المصـادرات فى كونها مصدراً من مصادر الذهب فى الدولة ما حدث سنة ٧٤٢ هـ / ١٣٤١ م أن عندما صودر الأمير الدين قوصون [٣] ، فقد أخذت منه مبالغ ضخمة ، وسمح للعامة بنهب ممتلكاته التى

---

(١) الأمير تنكز بن عبد الله الحسامى الناصرى سيف الدين أبو سعيد ، كان من مماليك الأشرف خليل ، ثم انتقل الى حسام الدين لاجين ، ثم الى الناصر محمد بن قلاوون ، تدرج فى الرتب والمناصب حتى وصل الى نيابة الشام ، واستمر فى نيابتها ثمانية وعشرين عاماً ، كان له جهاد وحروب وإصلاحات عديدة . قبض عليه الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤٠ م لخلاف بينهما ، وسجنه فى الاسكندرية ، واستمر الى أن قتل فى نفس العام ، صودرت أمواله وأملاكه ، وقد خلف ثروة مالية ضخمة .

(ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٢ ، ص ٥٥ ، ٦٣ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ١ ، ص ٢٢٨) .

(٢) شمس الدين الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحى وأولاده ، ص ٨٨ ، تحقيق بربارة شيفر ، دار النشر فرانز شتاينر ، فيسبادن ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٧ م ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٠٦ ، ابن تغرى بردى ، مورد اللطافة فيمن ولي لسلطنة والخلافة ، ص ٦١ ، نشر ، ج . د . كارليل ١٧٩٢ م .

(٣) الأمير قوصون بن عبد الله الناصرى الساقى سيف الدين قدم من بلاد الترك ، فاشتراه الملك الناصر محمد بثمانية آلاف درهم ، فجعله ساقياً ثم رقاه وجعله أمير عشرة ، ثم أمير مائة ومقدم ألف حتى عظم عنده وأصبح من خواصه ومدبرى دولته ، وبلغ من المنزلة والمكانة أن زوجه ابنته ، حتى اذا مات الناصر محمد بن قلاوون وقع له حوادث ومحن انتهت القبض عليه ، فحبس بسجن الاسكندرية حتى قتل خنقاً أواخر شهر شوال سنة ٧٤٢ هـ . كان كريماً خيراً شجاعاً ، له عدة منشآت ومساجد .

(الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ص ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ٢ ، ص ٥٥١ ، النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ٤٦ ، ٤٨) .

كان من بينها كميات كبيرة من الذهب ، ولكثرة ما وقع بأيدى الناس منه انخفض سعره فى أسواق الدولة ، فوصلت قيمة الدينار الواحد أحد عشر درهماً بعد أن كان عشرين درهماً [١] .

كما حدث سنة ٧٩٩ هـ / ١٣٩٦ م أن صودرت أموال الأمير جمال الدين محمود بن على الاستادار [٢] ، فكانت جملتها ـ كما تذكر المصادر ـ من الذهب العين ألف ألف ومائتى ألف دينـار ، ومن الفضـة ألف ألف وخمسمائة ألف درهم [٣] .

هذه أمثلة على تلك المصادرات وضخامة الأموال المصادرة [٤] ، ومع ما يبدو فيها من مبالغة ، فإنها تدل على ما تحصلت عليه الدولة عن طريقها من علمات نقدية من الضرورى استغلالها فى التخفيـف من وقـع الأزمـات التى تعرضت لها ، وسد العجز فى نفقاتها بسبب نقص احتياطيها من تلك العملات ، أو بسبب نقص امداداتها من المعادن .

ومن المصادر التى تكونت تحت ظروف سياسية ، وما كانت تستولى عليه الدولة من غنائم بعد المعارك والحروب التى تقع مع القوى الأخرى ، ويدخل فيها

---

(١) المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٧٢ - ٧٣ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٣ ، ص ٣٤٣ - ٣٤٤ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٤٥ ، ابن دقماق ، صارم الدين ابراهيم بن محمد بن ايدمر ، الجوهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين ، جـ ٢ ، ص ١٧٦ ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، عالم الكتب ، بيروت .

(٢) فضلاً أنظر ترجمته ، ص ١١٨ ، هامش رقم (٢) .

(٣) ابن حجر ، انباء ، جـ ١ ، ص ٥٢٢ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٤٥٤ .

(٤) تحوى المصادر التاريخية المملوكية أمثلة لا حصر لها عن هذه المصادرات .

الأتاوات ، أو ما تفرضه الدولة على تلك القوىٰ من مبالغ مالية تقوم بتأديتها سنوياً .

وتشير المصادر التاريخية الى أمثلة عديدة لهذه الغنائم وضخامتها [١] ، وهى بلا شك قد مكنت الدولة من استغلالها مصدراً من مصادرها المعدنية أو النقدية ، ومن الأمثلة على هذه الغنائم ما فرضه السلطان الملك المنصور قلاوون سنة ٦٨٤ هـ / ١٢٨٥ م على صاحب سيس (مملكة أرمينية) بعد أن طلب الصلح مع الدولة ، فقرر عليه وزن خمسمائة ألف درهم من الفضة الخام يحملها الى الدولة [٢] ، وكان المنصور على علم بشهرة مملكة أرمينية فى إنتاج الفضة، فرأى تلبية دور الضرب من معدن الفضة بما فرضه عليها من كميات ، كما قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بفرض جزية سنوية عليها مقدارها ألف ألف ومائتا ألف درهم من الفضة ، ويشير ابن بهادر [٣] أنه فى سنة ٧٢٣ هـ / ١٣٢٣ م قدم رسل الأرمن وهم يحملون القطيعة المفروضة عليهم ، ومن الأمثلة أيضاً ما فرضه السلطان الأشرف برسباى على جزيرة قبرص بعد غزوة لها سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٥ م من جزية سنوية مقدارها خمسون ألف دينار ذهبية [٤] ، وكان من بين الغنائم التى استفادتها الدولة من تلك الغزوة الفدية التى قدمها

(١) ابن عبد الظاهر ، الروض الزاهر ، ص ٣٢٤ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٢٥٢ ، الذهبى ، العبر ، جـ ٣ ، ص ٢٥٩ ، ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٢٥٠ ، الكتبى ، عيون التواريخ ، جـ ٢٠ ، ص ٣٢٠ ، تحقيق ف . فيصل السامر ، نبيلة عبد المنعم داود ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ م .

(٢) ابن عبد الظاهر ، تشريف الأيام والعصور ، ص ٩٣ .

(٣) فتوح النصر ، ورقة ٢٥٠ .

(٤) ابن حجر ، انباء ، جـ ٣ ، ص ٣٧٠ ، ص ٣٩٧ .

ملك قبرص عن نفسه بعد أسـره ، وكان مقدارهـا ثلاثمائـة ألـف دوكات ذهبية [١] .

ولا شك في أن تلك الأموال التي استولت عليها الدولة أو فرضتها على أعدائها قد أعانتها في تعويـض بعض من احتياجـات دور الضرب بهـا من المعادن . فكانت مصدراً من مصادر الدولة في الحصول على المعادن ، أو النقود أضافته الى مصادرها الأخرى .

ومن مصادر الدولة في الحصول على جزء من احتياجاتها النقدية ما كان يصل الى الدولة ـ ممثلة بسلطانها ـ من هدايا خارجية من الدول الأخرى ، وداخلية من الأمراء المماليك أطلق عليها مصطلح تقادم [٢] ، وتورد المصادر التاريخية [٣] أمثلة عدية لهذه الهدايا التي تضمنت مبالغ نقدية ، أو معادن من الذهب والفضة يتم تحويلها الى دور الضرب ليمكن الاستفادة منها في سك العملات النقدية ، أو تودع في خزائن الدولة لتصبح احتياطياً نقدياً يساعدها في تخطي ما قد تتعرض له من أزمات نقدية .

هذه هي المصادر التي أمنت لدولة المماليك متطلبات دور الضرب من المعادن

---

(١) بيروطافور ، الرحلة ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(٢) التقادم : جمع تقدمة ، وهي الهدية التي تقدم للسلطان بمناسبة من المناسبات كتوليه سلطنة الدولة ، أو قدومه من سفر ، أو زواجه ، أو زواج أحد أبنائه أو بناته ، وغير ذلك من المناسبات الكثيرة التي اشتهرت بها العادات والتقاليد المملوكية .

(٣) ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٢٧٢ ، ابن الفات ، تاريخه ، مج ٩ ، جـ ٢ ، ص ٤٥٨ - ٤٥٩ ، المقريزي و السلوك ، جـ ١ ، ص ٢٧٣ ، ص ٥٥٧ ، ص ٧٣٥ ، جـ ٢ ، ص ٤٤٧ ، جـ ٤ ، ص ٧٠٩ ، ص ٧٦٥ ، ابن خلدون ، تاريخه ، جـ ٥ الفرات ، ص ٤٤١ ، الصيرفي ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٥٠٣ ، جـ ٢ ق ٢ ، ص ٣٧٩ ، جـ ٢ ، ص ١١٧.

، أو ما أمنته الدولة فى بعض الأحيان من عُملات نقدية ، ومع وجود تلك المصادر ، فإن الدولة عاشت أزمات اقتصادية فى امداداتها من المعادن ، وقد سبق الحديث عن أسباب انخفاض تلك الامدادات المرتبطة بكل معدن ، أو بالظروف المحيطة به سواء الداخلية أو الخارجية [١] ، ولابد من الحديث عن الإجراءات التى تتخذها الدولة لمواجهة الأزمات النقدية الطارئة التى تتعرض لها بسبب انخفاض أو نقص كميات المعادن ، أو النقود فى الدولة .

*****

قام المماليك بإجراءات عدة لمواجهة نقص احتياجاتها من المعادن فى محاولاتها الهادفة الى عدم تعرضها لأزمة نقدية أو اقتصادية ، ويلحظ على تلك الإجراءات أنها كانت حلولاً مؤقتة لمعالجة ذلك النقص ، أو افتقار خزينة الدولة الى العملات ، فنجد أن تلك الإجراءات لم تكن لتنهى الأزمة على المدى الطويل ، بل إنها تؤجل تفاقم الوضع وتؤخره قليلاً ، وهذا يبين خطأ السياسة التى سار عليها معظم سلاطين دولة المماليك خصوصاً فى عهد المماليك

---

(١) كان للسياسة المالية التى سار عليها معظم سلاطين دولة المماليك أثرها البعيد فى تأثر ونقص احتياطات الدولة من تلك المعادن أو النقود ، وذلك من خلال سياسة الإسراف والتبذير التى اتبعها أولئك السلاطين ، واشتهروا بها بشكل عام ، ففى كثير من الأحيان لم يكن لهذا الإسراف أو التبذير ما يبرره ، لعدم وجود مصلحة تدعو لذلك ، فيتم إهدار أموال الدولة فى مجالات لا يكون أثرها ايجابياً على الوضع العام فى الدولة ، وقد تسابق سلاطين المماليك فى الإسراف والبذخ إما على احتفالاتهم وأسمطتهم أو مآدبهم التى يقيمونها ، وإما على شراء المماليك وتربيتهم ، وجمع أعداد كبيرة منهم ، أو فى تشييد الأبنية والقصور على سبيل التفاخر والتعاظم .

وعموماً فقد أهدر السلاطين على تلك المجالات أموالاً طائلة ، وغالباً ما أصابوا البلاد بأزمات اقتصادية خانقة نتيجة افتقار خزائن الدولة من احتياطيها النقدى ، وعدم وجود المعادن الكافية التى تتمكن عن طريقها من سبك ما تحتاجه من نقود .

الجراكسة الذى شهد مزيداً من النقص ، ومزيداً من الأزمات النقدية التى لم تجد حلولاً أساسية لها أدت فى النهاية الى انهيار الدولة وسقوطها .

لقد اختلفت تلك الإجراءات التى اتبعتها الدولة ، من ذلك قيامها بسحب كميات المعدن الذى تحتاجه من الأسواق ، أو تعويض أصحابه بما يتوفر لديها من نقود [١] ، فقد حدث سنة ٨١٤ هـ / ١٤١١ م أن قامت الدولة بأخذ موجودات التجار من الفلوس النحاسية عندما نقصت كميات النحاس بدور الضرب ، وعوضتهم عنها بدنانير ذهبية ، وقد حصلت الدولة من وراء ذلك على حوالى خمسمائة قفة ، بكل قفة ستمائة فلس نحاسى [٢] ، وفى بعض الأحيان قامت الدولة بشراء النحاس من أسواق الدولة ، سواء كان معدناً خاماً أو مصنعاً ، ومثل ذلك حدث سنة ٨٢٠ هـ / ١٤١٧ م عندما دعا السلطان المؤيد شيخ الى اخراج مبلغ مائة ألف دينار ذهبية من خزينة الدولة لشراء النحاس [٣] ، وفى أحيان أخرى قامت الدولة بالاستيلاء على ما لدى التجار والحوانيت والمخازن والفنادق ، وغيرها من المنشآت التجارية أو الجهات الحكومية [٤] ، وتتبع سياسة متشددة للحصول على المعدن المطلوب ، ومن يخالف أمر الدولة فإنه سيتعرض للعقوبة والتنكيل ، وقد حدث مثل ذلك سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م عندما كانت الدولة تعانى نقصاً فى احتياطاتها النقدية [٥] .

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٤٥ ، جـ ٤ ، ص ٣ ، ص ٤٢٧ ، ص ٤٣٦ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ٢ ، ص ٤٩٣ ، جـ ٣ ، ص ١٤٣ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٤٠٠ ، جـ ٣ ، ص ٤٢١ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ١٨٣ .

(٣) نفسه ، جـ ٤ ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٣٤ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٩٣ ، ص ٤١٣ ، ص ٤٦٤ ، جـ ٤ ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٥) المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٩٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٢ ، ص ٢٤٨

ومن إجراءات الدولة نظام طرح البضائع لمواجهة متاعبها المالية ، وما تعانيه من نقص في النقود ، اذ تقوم بالزام التجار بشراء ما تعرضه عليهم من سلع ومتاجر بأثمان تحددها لهم ، وعليهم دفعها مباشرة ، وتحوى المصادر الخاصة بالعصر المملوكى على أمثلة عديدة لمثل هذه السياسة التى اتبعتها دولة المماليك خصوصاً فى عهد المماليك البحرية وفى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالذات . ففى أحيان كثيرة يعمد السلاطين الى احتكار بعض السلع أو المواد الضرورية ، ويقومون بطرحها على التجار بأسعار تفرض عليهم ، فيرغم التاجر على شرائها بتلك الأسعار المقررة ، أو يقوم بكتابة أوراق تثبت ما عليه للدولة عند عدم اكتمال المبلغ المطلوب منه [١] .

كما لجأ سلاطين المماليك الى الحصول على النقود من التجار الأجانب عن طريق فرض قدر معين من التوابل التى تبيعها الدولة بواسطة المتجر السلطانى على التجار الأجانب مقابل عملات نقدية ذهبية ، كما فرض عليهم فى بعض الأحيان قدراً معيناً من معدن الفضة يورد سنوياً الى دور السك بالدولة ، ففى سنة ٨٨٠ هـ / ١٤٧٥ م كان مقدار ما يجب أن يقدمه تجار البنادقة الى دار السك أربعمائة درهم سنوياً عن كل تاجر [٢] ، ولكى يقوم التجار بهذا المبلغ

---

(١) فضلاً أنظر اليوسفى : موسى بن محمد بن يحى ، نزهة الناظر فى سيرة الملك الناصر ، ص ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٥٠ - ١٥١ . تحقيق أحمد حطيط . الطبعة الأولى ، عالم الكتب بيروت ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، الصفحات : ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٤٠٨ ، ٤٣٩ ، ٤٦٠ ، إغاثة ، ص ٣٨ ، نزهة ، جـ ١ ، ص ١٤٣ ، قاسم عبده قاسم ، دراسات ، ص ٦٤ .

(٢) أحمد محمد عدوان ، اوضع الاقتصادى فى مصر فى عصر الدولة المملوكية الأولى ، ص ٤٤٥ ، رسالة دكتوراه لم تنشر ـ كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ، رقم ١٣٦٤١ ؛ LABIDUS, I. S. "The Grein Economy of Mamluk Egypt". pp. 1 - 3. JESHO. 12. 1969. pp. 1 - 15.

فرضت عليه الدولة غرامة قدرها ثلاث دوكات ذهبية عن كل درهم ينقص من المبلغ المقرر [١] .

ومن إجراءات الدولة أيضاً لمعالجة نقص احتياطيها من العملات والمعادن الثمينة أقدامها على فرض مزيد من الضرائب والمقررات المالية على جهات الدولة ، وتوضح المصادر المملوكية [٢] أمثلة عديدة لاتخاذ مثل هذا الاجراء .

كما كان من إجراءات الدولة للحصول على احتياجاتها النقدية الاقتراض من بعض جهات الدولة كأموال الأوقاف [٣] ، وأموال المواريث الحشرية [٤] وغيرهما

---

(١) توفيق اسكندر ، نظام المقايضة ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٢) فضلاً أنظر النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٢٩ ، ورقة ١٢٠ ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٤٩ معارف عامة ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٤٥ ، ص ٦٢٨ - ٦٢٩ ، ص ٦٦٥ ، ص ٦٧١ ، ص ٦٧٩ ، جـ ٣ ، ص ١٠٥٣ ، ص ١١٤٥ ، جـ ٤ ، ص ٢٩٠ ، ٣٨٥ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٣ ، ورقة ٤٠١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ٧ ، ص ٢٣ ، مرعى بن يوسف الكرملى ، نزهة الناظرين فيمن ولى مصر من الخلفاء والسلاطين ، ورقة ٢٨ ب ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٠٣٣ تاريخ .

(٣) أموال الأوقاف هى المتحصلات المالية ، أو الايرادات التى يتم تحصيلها من الأماكن الموقوفة . التى أوقفها أصحابها على جهات البر كالمساجد والمدارس والمستشفيات ، وغيرها من المؤسسات الدينية والتعليمية والصحية ، هذا وقد انتشر نظام الوقف فى عصر المماليك بشكل ملفت للنظر نظراً للأوضاع السياسية والاجتماعية فى الدولة ، فأوقفت أعداداً كبيرة من الدور والحوانيت والبساتين والحمامات والقياسر حتى أصبحت معظم أراضى مصر ودورها وقصورها موقوفة على أوجه مختلفة ، فكانت بناء على ذلك ـ ذات متحصلات ضخمة ركن اليها سلاطين الدولة عندما تتعرضهم أزمة نقدية طارئة .

لمزيد من التفاصيل فضلاً أنظر :

محمد محمد أمين ، الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ، ط الأولى ، دار النهضة العربية ، لقاهرة ، ١٩٨٠ م .

(٤) المواريث الحشرية عرفها القلقشندى (صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٠) بقوله :

، أو الاقتراض من أصحاب الأموال والتجار فى الدولة ، وبالذات من طائفة التجار الكارمية ذات الثراء الواسع .

وقد أوردت المصادر التاريخية [١] الكثير من الأمثلة لاقتراض الدولة من تلك الجهات التى استفادت منها دولة المماليك عند مرورها بضائقة مالية ونقص فى احتياطاتها النقدية .

ومن ضمن الإجراءات التى تتخذها الدولة لمواجهة نقص كميات المعادن قيامها بإصدار أوامرها لمنع ضرب الأوانى المصنعة من المعادن المستخدمة فى سك العملات ، وخصوصاً الفضة والنحاس ، وكثيراً ما اضطرت الدولة الى منع تصنيع تلك المعادن فى أقاليمها ، وتحويل ما يملكه الناس الى دور الضرب لتعويض النقص الحاصل فى العملات [٢] . كما يقوم السلطان فى بعض

= «وهى مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة أو نكاح أو ولاء ، أو الباقى بعد الفرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال ولا عاصب له» . كانت تلك الأموال توضع فى (مودع الأيتام) الذى أنشأه السلطان المملوكى حسام الدين لاجين لحفظ أموال الأيتام ، وما يتبقى من الشركات التى يخلفها الأموات . وكانت تلك الأموال من الضخامة بحيث أصبحت هدفاً لمعظم سلاطين المماليك عند الحاجة الى الأموال .

لمزيد من التفاصيل فضلاً أنظر :

(ابن مماتى ، قوانين ، ص ٣١٩ ، المقريزى ، الخطط ، جـ ١ ، ص ١١١ ، السلوك ، جـ ١ ص ٨٤٤) .

(١) ابن ايبك الدوادار ، كنز الدرر ، جـ ٩ ، الدر الفاخر ، ص ١٤٨ ، الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر ، ص ٢١ ، ٣٩ ، ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٨ ، ص ١١٨ ، مج ٩ ، جـ ١ ، ص ١٦٧ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦١٨ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ١ ، ص ٣٧٧ ، ص ٤٦٩ - ٤٧٠ ، ص ٤٧٥ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ ، ص ٢٧٢ ، ص ٣٨٦ ، صبحى لبيب ، التجارة الكارمية ، وتجارة مصر فى العصور الوسطى ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) المقريزى نفسه ، جـ ٤ ، ص ٩٧٧ ، الصيرفى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٣٥٠ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ١٧٠ .

الأحيان بتحويل ما فى خزائن الدولة من أدوات يستخدمها السلطان وأمراؤه ومماليكه فى حروبهم وركوبهم ، كالسروج والأربطة والحوائص والكنابيش ، وغيرها من الأدوات المستخدمة فى الفروسية أو عند المعارك ونحو ذلك [١] .

وأخيراً فلمعالجة مشكلة أو أمة نقص المعادن فى الدولة ، وبالتالى نقص احتياطيها من العملات ، فقد اتجهت دولة المماليك لاتباع نظام المقايضة فى معاملاتها المالية الناشئة عن التبادل التجارى ، وذلك عند اشتداد الأزمة الاقتصادية أواخر عصر المماليك فى عهد المماليك الجراكسة ، وبالتحديد أواخر القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى .

ولم يكن اتجاه دولة المماليك الجراكسة لنظام المقايضة بسبب نقص احتياطيات الدولة النقدية فقط ، بل كانت الظروف والعوامل المحيطة مساعداً لهذا التوجه ، والتى كان منها :

- ازدياد حجم التبادل التجارى بين دولة المماليك والقوى التجارية الأخرى .
- نقص كميات الذهب الواردة مع التجار الفرنج لنقص امداداتهم من الشمال الأفريقى مما أدى الى عجز الذهب فى تلبية حاجة المعاملات التجارية المختلفة .
- عدم قدرة الدراهم الفضية التى تصدر عن الجمهوريات الايطالية القيام بالمهمة النقدية التى كان يقوم بها الذهب بسبب عدم قبولها فى أسواق دولة المماليك .

---

(١) المقريزى ، نفسه ، جـ ١ ، ص ٢٧٣ ، ص ٧٣٥ ، جـ ٤ ، ص ٩٧٧ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ق ١ ، ص ٥٠٣ .

ـ بروز ظاهرة القرصنة البحرية فى البحر المتوسط قلل من ورود السفن وتحركها عبر المراكز التجارية .

ـ ساعدت الأنظمة التجارية المتبعة فى الجمهوريات الايطالية على اتباع نظام المقايضة فى المعاملات التجارية ، فقد منعت تلك الأنظمة قيام التجار بالاستدانة أو الإقراض أو المشاركة أو الشراء والبيع بالأجل [١] .

ومهما كانت الظروف والعوامل التى أدت الى بروز نظام المقايضة ، فإنه عالج مشكلة نقص معادن الدولة واحتياطيها النقدى المتصلة بالجانب التجارى فقط ، وأدى الى استمرارية حركة التبادل التجارى ـ وإن لم تكن بنفس السهولة والنشاط التى كانت عليها قبل ذلك ـ علاوة على ما نتج عن نظام المقايضة من اثار اقتصادية ـ وبشكل خاص النقدية منها [٢] .

تلك كانت هى الإجراءات التى واجهت بها دولـة المماليك مشكلـة نقص المعادن ، واحتياطاتها من العملات النقدية ـ وكما سبق القول ـ فقد كانت تلك الإجراءات محاولة من الدولة لعلاج أية أزمة تنشأ عن نقص المعدن فى دور الضرب ، أو نقص النقود فى بيت المال ، وفى الغالب لم تكن تلك المحاولات علاجاً جذرياً لما تعرضت له الدولة من أزمات ، بل سرعان ما تعود الأزمة بمجرد توقف الدولة عن متابعة العلاج أو أن الأزمة تشتد أكثر بحيث لا تفيد معها ما اتخذته الدولة من اجراءات للقضاء عليها ، ولتزداد أوضاع الدولة سوءاً بعد ذلك

---

(١) توفيق اسكندر ، نظام المقايضة ، ص ٣٩ - ٤٠ ، فرنان برودل ، من ذهب السودان الى فضة أمريكا ، ص ٨٧ ، عبد الرحمن فهمى ، من فضة الأيوبيين الى نحاس المماليك ، ص ٦١ - ٦٢ ، نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة ، ص ٣٦١ .

(٢) توفيق اسكندر ، نفسه ، ص ٤٣ .

حتى يكون إصلاحها أمر صعب الحدوث فى ظل ظروف الدولة وامكاناتها المتواضعة .

* * * * *

٤ - مراحل سك العملة

إن مراحل سك العملة فى دورر ضرب النقود لا تختلف باختلاف الدول ، اذ أن الأسس والنظم التى تعمل بها تلك الدور وتسير عليها واحدة لم تتغير ولم تتبدل ، وإن حدث ذلك فليس بالتغير الجذرى الذى ينظر اليه ، أو يؤخذ فى الحسبان ، ويكفى أن نعلم أن الجوانب الكيمائية فى تصنيع العملات قد أتبعها الشرقيون والغربيون على حد سواء دون أى تغيير حتى النصف الثانى من القرن العاشر الهجرى ، منتصف القرن السادس عشر الميلادى [١] .

والملاحظ عند الحديث عن دور الضرب من الناحيتين الفنية والادارية فى الفترة موضوع الدراسة الافتقار الى المصادر التاريخية المتخصصة التى تتحدث عن أهمية دار الضرب ومهامها ، وما يرتبط بها من جوانب فنية وادارية ، حتى المصادر العامة ، وهى كثيرة ومتخصصة فى التاريخ المملوكى لم تتطرق الى هذا الجانب ، ولهذا يجد الباحثون مشقة فى احتواء وجمع المادة العلمية اللازمة ، بل مما يزيد الموضوع صعوبة وورود معلومات مقتضبة لا تفى ولا تشبع نهم الباحث ، إضافة الى تناثرها وتنشئتها بمختلف المصادر والمراجع ، علماً أن موضوع صناعة النقود وسكها من الموضوعات الجديدة والجديرة بالبحث حيث لم تحز على اهتمام الباحثين والمتخصصين حتى أولئك الذين كتبوا

---

(١) عبد الرحمن فهمى ، مقدمة كتاب كشف الأسرار العلمية ، ص ١٥ .

عن النقود (١) اذ أهملوا الحديث عن دور الضرب ، وما يتصل بها من نواح فنية وادارية .

ولكن مما يعوض عن هذا الافتقار وجود مصدرين تار يخيين يمكن الاعتماد عليهما فى هذا الجانب ، ألف أحدهما فى الفترة السابقة لعهد دولة المماليك ، والآخر فى نفس الفترة ، ولكن فى دولة أخرى ، فالأول كتاب (كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية) ومؤلفه منصور بن بعرة الذهبى الكاملى المعاصر للملك الكامل الأيوبى جمادى الثانية ٦١٥ هـ ـ رجب ٦٣٥ هـ / ١٢١٨ - ١٢٣٨ م) ، وهو معلم وأستاذ فى صناعة النقود ، وأحد المشتغلين بدار الضرب فى الدولة الأيوبية فى الفترة المشار اليها .

أما المصدر الثانى فهو كتاب (الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة) لأبى الحسن على بن يوسف الحكيم الذى عاش فى القرن الثامن الهجرى الرابع عشر الميلادى ، والمعاصر للسلطان أبى عنان فارس المتوكل بن أبى الحسن على المرينى (٧٤٩ - ٧٥٩ هـ / ١٣٦٥ - ١٣٧٥ م) .

وهذان المؤلفان وإن لم يكتبا فى الدولة المملوكية فإن صناعة سك النقود ، ونظم دور الضرب ـ كما ذكر سابقاً ـ لا تختلف باختلاف الدول والعصور ، وإن إختلفت فى بعض الجزئيات ، فلا يؤثر ذلك فى أهمية المعلومات وقيمتها العلمية ، حيث اشتملت على ما يتصل بدار سك النقود وصناعتها ، وأبرزت الجوانب الفنية المتعلقة بتهيئة المعادن ، والخطوات التى تمر بها النقود أو العملات حتى تكون جاهزة للتداول ، كما شملت تلك النظم النواحى الادارية

---

(١) تفتقر المكتبة العربية لهذا النوع من الدراسات حتى فى معظم المؤلفات التى تحدثت عن النقود ، كالتى ألفها البلاذرى ، وابن الرفعة ، والقلقشندى ، والمقريزى ، والمناوى ، وغيرهم .

بدار الضرب والعاملين بها سواء منهم الفنيون أو غيرهم .

ويجدر التنويه بكتاب ابن بعرة الذهبى الذى تحدث عن أوضاع دار الضرب المصرية فى العهد الأيوبى ، وقد ورث المماليك دولتهم ونظمهم المختلفة ، ومنها النظم المتعلقة بدار الضرب [١] ، كما أن مؤلفه ممن عمل بدار الضرب ، ومن أقرب الناس اليها ، حيث اطلع على مختلف أوجه النشاط فيها ، والوظائف المتعلقة بها مما يعطى المعلومات التى أوردها الثقة والأهمية فى إبراز كافة الجوانب المتصلة بدار الضرب .

وبجانب هذين المصدرين استفدت من عدد من المصادر والمراجع التاريخية لاستكمال جوانب النقص التى تتطلبها بعض جزئيات هذا الفصل من معلومات ، وإن كانت قليلة ومتناثرة فإنها ضرورية وهامة تدعو الى الاهتمام بها وابرازها .

فمن خلال المعلومات التى يقدمها المصدران المذكوران بصفة خاصة ، وغيرهما من المصادر والمراجع بصفة عامة عن صناعة السكة يتبين لنا أن ضرب العملات يمر بعدد من الخطوات أو المراحل التى تجعلها صالحة للتداول ، مقبولة ومستوفية للشروط التى يجب أن تتوفر فى كل عملة رسمية قبل تداولها فى الأسواق ، وجعلها الوسيط الرسمى فى العمليات التجارية والمالية وغيرها ، وأهم هذه الشروط نقاء المعدن الذى تسك منه العملة ، وخلوصه من أية شوائب ، وصحة عيار العملة ، وجوازها للسك ، وكذلك ختم هذه العملات

---

(١) يقول المقريزى (النقود ، ص ٦٠) :

«فلما انقرضوا ـ الأيوبيين ـ وقامت دولة الأتراك من بعدهم أبقوا سائر شعارهم ، واقتدوا بهم فى جميع أحوالهم ، وأقروا نقدهم على حاله» .

بالسكة الرسمية للدولة بما تحمله من عبارات ونقوش ونحو ذلك ، وفيما يلي نلقى مزيداً من الضوء على هذه الخطوات التى كانت تمر بها صناعة العملة فى الدولة المملوكية .

أولا: تصفية المعادن وتنقيتها

المعروف أن المعادن التى كانت مستخدمة فى سك العملات هى الذهب والفضة والنحاس ، وعادة ما تكون هذه المعادن مختلطة بمعادن أو شوائب أخرى ، فعند وصولها الى دور الضرب يقوم فريق من العاملين باستخلاص هذه المعادن وتنقيتها ، وبالتالى ضبط عيار السبائك المقرر ختمها بالسكة الرسمية للدولة .

لقد اتبعت عدة طرق [١] لإجراء عملية استخلاص المعدن الواحد ، وكان من أهم هذه الطرق طريقة التجفين أو الطريقة الجافة [٢] والتى عبر عنها ابن بعرة بـ (التعليق) [٣] ، وهى صهر الذهب المخلوط بالفضة وغيرها من المعادن عدة مرات ، وملخص ما ذكره ابن بعرة عن ذلك ، هو أن يؤتى بالخليط المؤلف من الذهب والمعادن الأخرى ويوضع فى أقداح ، ثم توضع الأقداح داخل الأتون [٤] ،

---

(١) أورد على بن يوسف الحكيم فى كتابه (الدوحة المشتبكة ، ص ٩٥) ، ما كان متبعاً فى دار الضرب المرينية من طرق ، وأشار الى وجود طريقتين متبعتين : هما استعمال الأحجار ، واستعمال الأمزاج ـ المركبات الكيمائية ـ لاحداث عملية الفصل .

(٢) عبد الرحمن فهمى ، مقدمة كتاب كشف الأسرار العلمية ، ص ١٧ .

(٣) كشف الأسرار العلمية ، ص ٥٢ - ٥٣ .

(٤) الأتون : بناء صغير مربع الشكل داخله دائرى الشكل على هيئة إناء بنى بالطين والملح ، وداخله ناعم الملمس ، وهو أكثر شبهاً بالفرن ، وفى أعلى هذا البناء اسطوانة دائرية صنعت من الفخار .

لمزيد من التفصيل فضلاً أنظر ابن بعرة ، المصدر السابق ، ص ٦٤ - ٦٥ .

ويوقد عليه النار ليوم كامل ، ثم تخرج الأقداح ليتم تصفية الذهب المنفصل عن المعادن الأخرى عن طريق الغربلة ، ثم يؤخذ ما يتبقى من الخليط ، ويوقد عليه مرة أخرى ليوم كامل ، ثم يصفى الذهب ، وهكذا حتى يصبح الذهب نقياً صافياً خالياً من الشوائب [١] . ويتم الكشف أو اختبار مقدار النقاء فى ذلك الذهب بوزنه ، ثم بمقارنة نقائه بنقاء ذهب سبيكة أخرى معروفة العيار عن طريق محك خاص [٢] .

ثم تأتى الخطوة الثانية لتحرير الذهب وتحديد عياره ليصبح الذهب أو المعدن جائزاً للسبك ، بعمل خليط من الذهب الذى جرى تنقيته على هيئة قطع صغيرة بوزن معين ، مع جزء من الطوب الأحمر الهش الناعم ، ونصف وزن الطوب ملح ، ويضاف اليه قليل من الماء . يوضع هذا الخليط فى قدح فخار أحمر مختوم وسط الأتون ، وتوقد النار من حوله لمدة يوم ، ثم يفتح الأتون ، ويفك ختم القدح ، ويغربل ما فيه ويوزن الذهب لمعرفة ما نقص منه ، ويتم مطابقته مع الذهب الجائز ، فإن ماثله لوناً والا أعيد الذهب الى التعليق مرة أخرى حتى يجوز ، ويكون عياره مضبوطاً .

ويذكر ابن مماتى [٣] طريقة مشابهة لطريقة ضبط عيار الذهب وهى كما

---

(١) طريقة التجفين هى التى يتم بها التأكد من عيار الذهب وجوازه للسك ، ويتم اتباعها حديثاً ، بأن يؤخذ مقدار نصف جرام من الذهب المصفى ، ويضاف اليه ستة جرامات من الرصاص ، ونصف جرام من الفضة ، وتوضع فى فرن خاص لامتصاص المواد الغريبة ، فيتبقى الذهب والفضة ، ثم يتم فصل الفضة عن الذهب بواسطة حامض الأزوتيك ليتبقى الذهب النقى وبوزنه يمكن معرفة نسبة عيار الذهب .

عبد الرحمن فهمى ، مقدمة كتاب كشف الأسرار ، ص ١٧ ، هامش (٣) .

(٢) نفسه ، ص ١٨ .

(٣) قوانين الدواوين ، ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

قال :

«أن يسبك ما يحمل اليها ـ الى دار الضرب ـ من الذهب المختلف حتى يصير ما ماً واحداً جارياً ، ويقلب قضباناً ، وتقطع من أطرافها بمباشرة النايب فى الحكم ما يحرر عليه الوزن ، ويصير سبيكة واحدة ، ثم يؤخذ من جملتها أربعة مثاقيل ، ويضاف اليها من الذهب الحار المسبوك بدار الضرب أربعة مثاقيل ، ويعمل كل منها أربع ورقات (قطع) ، وتجمع الثمان ورقات فى قدح فخار بعد تحرير وزنها ، ويوقد عليها الأتون ليلة ، ثم تخرج الأوراق (القطع) وتمسح ، ويعبر الفرع على الأصل ، فإن تساوى الوزن وأجازه النايب فى الحكم ضرب دنانير ، وإن نقص أعيد الى أن يتساوى ويصح بالتعليق» .

أما عن الفضة فيورد ابن بعرة صفـة استخلاص الفضـة من الذهب [١] ، كذلك تصفية الفضة من الرصـاص ، استخلاصـهـا ما يخالطهـا من المعـادن والشوائب [٢] .

وجميع الطرق المستخدمة فى ذلك لا تختلف كثيراً عن طريقة التعليق الآنفة الذكر ، فهى المتبعة فى عملية فصل المعادن عن بعضها ، وبشكل عام كانت هذه الطريقة تعتمد على عملية الصهر التى يتم من خلالها فصل المعادن عن بعضها وفق درجة حرارة معينة ، اذ المعروف أن لكل معدن من المعادن درجة حرارة ينصهر معها ذلك المعدن ، فالفضة تنصهر فى درجة حرارة أقل من درجة انصهار الذهب وهكذا .

وهناك عمليات كيمائية أخرى تستخدم فى عملية فصل المعادن وتنقيتها ،

---

(١) كشف الأسرار ، ص ٥٧ .

(٢) نفسه ، ص ٧٣ - ٧٤ .

فيذكر ابن يوسف [١] أن هناك طريقتين لاتمام عملية الفصل ، الأولى بالأحجار حيث يؤخذ الذهب الممزوج بالفضة ، فيرقق حتى يكون على هيئة صفائح رقيقة ، وتفرش له فرشة من رقاق الآجر وحجر الجير ، ثم يضاف الى هذا المخلوط نفس مقداره من الملح ، ويوقد عليه فى فرن (الأتون) ، فتصير الفضة فى جوف ذلك التراب ، وتبقى الصفائح ذهباً خالصاً ، أما الفضة فيتم فصلها بإضافة الزئبق اليها فى طريقة أطلق عليها (الطريقة الملغمة) ، وتكون نتيجتها استخلاص الفضة من الشوائب العالقة بها [٢] .

أما الطريقة الثانية فهى مزج مواد أخرى الى مخلوط الذهب والفضة ، وعادة ما يتم إضافة مادة النحاس والكبريت الى هذا الخليط ، لينتج بعد التفاعل الكيميائى بين هذه المواد فصل النحاس والفضة كل على حدة ، مع اختلاطهما بالكبريتات المضافة ، أما الذهب فينفصل دون امتزاجه بأية مواد أخرى .

هذا ويضيف على بن يوسف فى كتابه ، العديد من الخطوات التى يتم خلالها فصل المعادن التى تحتاجها دور الضرب مما يشوبها من أخلاط وشوائب ، فيذكر فصل الفضة عن الرصاص ، وفصل الفضة عن النحاس [٣] ، وفصل الفضة عن الشوائب الأخرى التى تعلق بها [٤] ، وكذلك فصل الذهب عن الرصاص [٥] .

---

(١) الدوحة المشتبكة ، ص ٩٥ .

(٢) عرفت هذه الطريقة أيضاً فى مصر ، وقد ذكرها منصور بن بعرة فى كتابه كشف الأسرار ، وذلك عند حديثه عن استخلاص الفضة مما يعلق بها من شوائب ، ص ٥٧ .

(٣) الدوحة المشتبكة ، ص ٩٤ .

(٤) نفسه ، ص ٩٣ - ٩٤ .

(٥) نفسه ، ص ٩٥ .

إن مرحلة تصفية المعادن وتنقيتها من المراحل الهامة التى تحتاج الى دراية ممن يقوم بها ، اذ يعتمد على هذه المرحلة فى مدى درجة نقاوة المعدن وصفائه ، وهذا من الأمور الهامة التى تؤثر فى وضع العملة والوضع النقدى للدولة ، وبشكل خاص فى قوة مركزها الاقتصادى .

وقد لاحظ على بن يوسف هذه الأهمية لمرحلة تصفية المعادن فى صناعة العملات وأهمية المشتغلين فيها حيث قال [١] :

«وليكن المشتغل بهذه الوجوه صاحب حذاق ومهارة بها ومعرفة وتجربة ، وليباشر ذلك بالمعاينة لما يعمل فيه ، فإن غيرها من الأشغال قد يسترد الغلط فيها الا هذا ، فإنه إن غلط فى تشحير الذهب ـ تصفيته ـ وأنزله من فرن الطبخ ، الأتون ـ ، وهو ناقص العيار جاء عليه فى إعادته ـ إعادة تصفية الذهب بواسطة الصهر ـ خسارة ونقص ، فإن غفل عنه وتناهى فى التشحير فوق حده كان فيه النقص الكثير ، وكذلك تخليص الفضة اذا أسيلت ، إن لم يكن متولى النظر فيها عارفاً بأحوالها ومميزاً بين صفاتها ، وهو غفل ما يعلم أنها قد أخذت حقها من السبك ، فينزلها على الفور والا كان فيها النقص كثير» .

ثانياً: اختبار المعادن وضبط عيارها

بعد مرحلة تصفية المعادن وتنقيتها ، يتم قياس المعادن المستخدمة فى سك العملات لاختيار أنقى هذه المعادن وأصفاها ، ليتم بعد ذلك ضبط عيارها ثم سكها ، وينبه على بن يوسف الى ضرورة نقاء وصفاء المعدن المراد سبكه حيث يقول [٢] :

---

(١) الدوحة المشتبكة ، ص ٩٦ - ٩٧ .
(٢) الدوحة المشتبكة ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

«فليختبره الناظر ، فإن كان على وجه السبيكة تمويج لاتكريش فيه وعروسها ـ لونها ـ أحمر ناصعاً لا دهومة ـ سواد ـ فيه ، فلينقر بها على زبرة حديد تكون بين يديه ، فإن كانت صماء فذلك من جدتها ، والصوت دليل تنحيسها ، ثم تعبر بالميلق ـ حجر أسود ـ وهو أن تحك فيه حكاً محكماً الى أن يطلع لونها فيه طلوعاً بيناً» .

أما عن الفضة وأهمية نقائها وصفائها فيقول [١] :

«وتختبر بأن يكون وجهها صافياً كالمرآة لاتكريش فيه ، ـ الخشونة ـ ، وأسفلها مخسفاً أى مثقباً ثقباً نقية وضيئة و وبهذا الاختبار تختبر النقود كلها» .

وينبه أيضاً منصور بن بعرة على أهمية هذا الاختبار فى معرفة نقاء المعدن وصفائه فيقول [٢] :

«فإذا وقع لك ذهب مجهول تحكه على جانب العيارات .. ، فيظهر لك من لونه ولون شبهه من العيارات مبلغ قيمته الى الوضع الصحيح المحرر بعد الحمى ، فإنه ربما كان فى جسمه نحاس ، فيكون لونه على المحك أحمر غال ، وهو ناقص العيار ، وهو اذا حمى تغير لونه ، وركبه سواد ، وغيره على قدر ما فيه من نحاس من الكثر والقلة فأفهم ذلك ، وأعمل عليه تصب إن شاء الله تعالى» .

واختبار المعادن ما هو الا لضبط عيار السبيكة المراد سكها ، فالعيار هو النسبة القانونية بين وزن المعدن الموجود فى السبيكة ووزنها الكلى ، ويحدد

---

(١) الدوحة المشتبكة ، ص ١٣٣ .

(٢) كشف الأسرار ، ص ٦٣

هذا العيار بالنسبة للعدد ألف أو العــدد أربعــة وعشريـن الذى يمثل الوزن الكلى [١] ، ولأهمية ضبط عيار السبيكة يقوم الناظر بمراقبة ذلك ، والإشراف عليه ، والنظر فى دقة وزن السبيكة ، فمتى ما كان وزنها أو عيارها جائزاً للضرب دفعت فى المرحلة النهائية الى السكاكين لختمها بالسكة ، وإن نقص العيار أو الوزن أعيدت لضبطها مرة أخرى .

هذا ولضبط عيار السبيكة المعدنية استخدم العديد من الطرق لاتمام ذلك ، وقد ذكر كل من منصور بن بعرة [٢] ، وعلى بن يوسف [٣] عدة طرق الغرض منها ضبط عيار السبيكة ، واعتمادها ليتم ختمها بالختم الرسمى .

ومهما تعددت طرق تحديد عيار السبيكة المراد سكها ، وتشابهت فى المعادن المستخدمة فإن عملية عيار السبائك لم تكن أمراً تقديرياً بل كان تحديد العيار يعتمد الى حد كبير على عملية الوزن التى تبقى خاتمة المطاف فى عملية ضبط العيار ، ويستخدم لذلك ميزان حساس [٤] يتم بموجبه الوزن المطلوب ذهباً كان أم فضة .

وقد لخص ابن مماتى [٥] الطرق التى يتم بها ضبط عيار السكة ، ونبه الى

---

(١) محمد أمين صالح ، التنظيمات الحكومية لتجارة مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، ص ١٨٧ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، رقم ١٧١٢٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٤ ، ص ٦٩ .

(٣) الدوحة المشتبكة ، ص ٤٢ .. ٤٣ ، ص ٥٩ ، ص ٦٩ .

(٤) فضلاً أنظر وصفاً مفصلاً عن الميزان المستخدم لهذا الغرض فى كتاب الدوحة المشتبكة ، ص ٦١ .

(٥) قوانين الدواوين ، ص ٣٣١ - ٣٣٢ ، وقد نقل القلقشندى ، (صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦١) ما أورده ابن مماتى عن طريقة ضبط العيار .

أهمية الوزن واعتماده فى تحديد عيار السبيكة .

ويمكن تلخيص مرحلة ضبط عيار السبائك الذهبية وإجازتها بما يلى :

١ - يصهر ما يجتمع لدى دار الضرب من الذهب ، ويصب على هيئة قضبان .

٢ - تقطع أطراف هذه القضبان لتكون عينات ، وتصهر من جديد ليؤخذ منها ما زنته أربعة مثاقيل .

٣ - يؤخذ من الذهب صحيح العيار الموجود لدى دار الضرب ما زنته أربعة مثاقيل عينة تقاس بها المثاقيل الأربعة السابقة ، والمأخوذة من الذهب الواصل حديثاً الى دار الضرب ، وتوضع المثاقيل الثمانية فى القرن (الأتون) .

٤ - تقاس المثاقيل الحديثة فإن تساوت مع القديمـــة دل ذلك على تشـابه الذهبين ، وأن عيارها متساو ، وجائز ليسك ويختم بالسكة .

أما عن السبائك الفضية ، فتختلف طريقة عيارها اختلافاً بسيطاً على النحو التالى :

١ - يؤخذ من الفضة ما مقداره ثلاثمائة درهم ، يضاف اليها ما مقداره سبعمائة درهم من النحاس ، ويصهر الخليط حتى يصبح ما ءاً واحداً .

٢ - يصب الخليط بعد الصهر على هيئة قضبان تقطع من أطرافها قطعاً مماثلة للدراهم التى تقوم بضربها دور الضرب .

٣ - تؤخذ هذه القطع على مجموعات ، كل مجموعة عددها خمسة عشر درهماً ، وتصهر مرة أخرى ، فإن خلص من كل مجموعة ما مقداره أربعة

دراهم ونصف حساباً عن كل عشرة دراهم ، والا أعيده الى أن يضبط عيارها .

ونلاحظ مراعاة زيادة نسبة تلك القطع وزناً ، أى أن كل قطعة تزن أكثر من درهم ، فالقضيب الذى وزنه عشرون درهماً يقطع خمس عشرة قطعة لمراعاة نسبة الزيادة ، وهذه يتم استخلاص أربعة دراهم ونصف منها [١] ، وعلى هذا الأساس يتم ضبط عيار الدراهم الفضية ثم بعد ذلك تختم بالسكة الرسمية [٢] .

ثالثاً: اعداد السبائك للختم

لا تمدنا المصادر التى بين أيدينا بمعلومات وافية ومتكاملة عن الطريقة التى كانت متبعة فى إعداد السبائك المعدنية ، وتجهيزها لتختم بالسكة الرسمية للدولة ، ولكن مما يعوض النقص فى هذا الجانب تلك الدراسة التى قام بها الدكتور عبد الرحمن فهمى محمد ، والتى استقاها من السكة نفسها ، حيث استكمل من دراسته لها جوانب النقص فى المعلومات الخاصة بطريقة إعداد السبائك المعدنية ، فيذكر الدكتور فهمى [٣] إن إعداد السبيكة المراد ختمها بخاتم لم يخرج عن وسيلتين هما :

الأولى : السبائك المطروقة ، وذلك بأن تكون السبيكة مقصوصة من القضبان المطروقة طرقاً جيداً ، وهى مستديرة الشكل ، ثم تختم بواسطة قالب الختم على وجهيها .

---

(١) ابن بعرة ، كشف الأسرار ، ص ٧٥ ، ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٣٣ .

(٢) طاهر راغب حسين ، دار السكة ، ص ٣١٨ .

(٣) فضلاً أنظر مقدمة كتاب كشف الأسرار العلمية ، ص ٢١ ، وما بعدها .

الثانية : السبائك المصبوبة ، وذلك بوضع قالب أصلى للسبيكة يكون أنموذجاً (أماما) للسبائك الأخرى ، فيؤتى بمعدن السبيكة منصهراً نقياً جائز العيار ، فيصب فى ذلك القالب ، فيأخذ شكله بما فيه من كتابات ونقوش على أحد وجهيه ، ثم يختم وجهه الآخر بقالب الختم المخصص لذلك .

والوسيلة الأولى وهى السبائك المطروقة : تتم بصهر المعدن بعد إجراء عمليات التصفية وضبط العيار ، ويشكل على هيئة قضبان طويلة اسطوانية ، وتطرق طرقاً جيداً لتأخذ الشكل الدائرى ليسهل تقطيع القضيب الى قطع دائرية صغيرة ، ويؤيد هذه الطريقة فى إعداد السبائك المعدنية النص الذى أورده ابن مماتى [١] ، ونقله عنه القلقشندى [٢] كما ان سهولة هذه الطريقة وملاءمتها مع سمك السبيكة واستدارتها بشكل متتابع مدعاة لاستخدامها فى إعداد السبائك [٣] .

ويشير الدكتور فهمى الى أن مصلحة السكة المصرية لازالت تستخدم هذه الطريقة فى إعداد السبائك المعدنية حتى وقتنا الحاضر [٤] .

أما السبائك المصبوبة فهى بلا شك طريقة أسهل ، وأقل تكلفة وجهداً ، فأهم ما فيها هو القالب الأصلى الذى يتخذ أنموذجاً للسبائك الأخرى ، كما أن هذه

---

(١) قوانين الدواوين ، ص ٣٣١ .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٦١ .

(٣) يؤخذ على هذه الطريقة حاجة القضبان الى التسخين من وقت لآخر لتعود اليها ليونتها ، فيسهل طرقها وتقطيعها حسب السمك المطلوب ، والاستدارة المطلوبة ، وكل هذا يحتاج الى مزيد من الوقت والجهد .

(٤) مقدمة كتاب كشف الأسرار العلمية ، ص ٢١ ، هامش (٢)

الطريقة تمتاز بسرعة الأداء مما ينتج عنه إصدار أكبر عدد ممكن من تلك السبائك .

ويذكر أحد الباحثين [١] أنه فى العصر المملوكى استخدمت الطريقتان معاً فى إعداد السبائك المعدنية ، ولكنهم استخدموا بكثرة طريقة السبائك المطروقة ، ويدل على ذلك كثرة القطع النقدية التى عثر عليها ، واستخدمت هذه الطريقة فى اعدادها .

رابعاً: قوالب السك (الأختام)

المقصود بقوالب السك ، الأختام أو السكة التى تختم بها المسكوكات ، أو العملات المعدنية ، لابراز ما كتب على تلك القوالب أو الأختام من كتابات مركزية وهامشية ، وما يتصل بالناحية الفنية من نقوش وما شابه ذلك .

لقد كان تصنيع تلك القوالب على نوعين :

القوالب المحفورة : بأن يحفر بها الرسم ، أو التصميم المطلوب لكل من وجهى العملة المراد سكها معكوساً ، ويكون الحفر الخاص بكل من وجهى العملة على الشكل المحدد لذلك الوجه ، وبعمق معين ، بحيث تكون الأجزاء البارزة فى العملة من الكتابات ونحوها مجوفة وغائرة فى كل وجه من وجهى القالب ، ويقوم بهذه المهمة عمال مهرة يملكون من الدقة والمهارة ما يؤهلهم لاتمام عملية الحفر على أكمل وجه وأدقه .

هذا وقد جرت العادة على تصنيع تلك القوالب من الحديد أو البرونز ، وهما

---

(١) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك الجراكسة ، ص ٦ - ٧ ، ص ٢٢٢ ، ص ٢٢٥ ، ص ٢٢٨ .

من المعادن الصلبة التى تتحمل الضغط والختم والطرق ، وإن حدث تلف لهذه القوالب لكثرة استعمالها ، وطول مدة ذلك ، فإنه يتم تغييرها كلما تلفت ، أو تلف بعض أجزائها بسبب الضغط أو الضرب على المسكوكات ، ولكن يؤخذ على هذه القوالب أنها وسيلة بطيئة ، كما أن السك بها يحتاج الى نسخ كثيرة منها تتناسب مع إنتاج دور السك من العملات فهى لا تقاوم الضرب المستمر لمدة طويلة دون أن تتعرض للتشقق أو النحت والتآكل ، بشكل لا تظهر معه النقروش والكتابات التى يحملها القالب [١] .

وللقضاء على تلك السلبيات تم تصنيع قوالب من معدن الرصاص (القوالب المصبوبة) ، فاستخدم قالب محفور من الرصاص لكونه من المعادن المرنة واللينة ، ومن السهولة الحفر عليه ، وتشكيله حسب الحاجة ، حتى وإن حدث أى خطأ فى عملية الحفر أو التشكيل ، فمن السهولة إعادة صهره مرة أخرى ، وبالتالى إجراء عملية الحفر أو النقش المطلوب .

وفى الغالب يعمل قالب أصلى من معدن الرصاص ، ليكون نموذجا لتلك القوالب المصنوعة من معدنى الحديد والبرونز (المحفورة) ، ليمكن إنتاج عدد كبير منها نظراً للحاجة الى ذلك ، فيسهل استبدالها أو تغييرها عند تلفها ، أو تلف بعض أجزائها لتواكب حاجة الدولة فى إنتاج أعداد كثيرة من العملات المعدنية .

هذا ويصف أحد الباحثين المحدثين [٢] قالباً لضرب الدراهم الفضية خاصاً

---

(١) عبد الرحمن فهمى ، فجر السكة ، ص ٢٠٩ .

(٢) سامح عبد الرحمن فهمى ، قالب لضرب الدراهم ، إضافة جديدة فى سكة الظاهر بيبرس ، ص ٢٣٧ ، مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة أم القرى ، العدد الخامس ، ١٤٠١ هـ مكة المكرمة ، ص ٢٣٥ ، ٢٤٤ .

بالسلطان الظاهر بيبرس ، ومنه يتبين لنا أن القالب يتكون من جزئين :

أحدهما : يمثل وجه الدرهم ـ أو أى قطعة نقد أخرى كالدينار أو الفلس .

والثانى : يمثل ظهر الدرهم ، ويحوى الكتابات والنقوش المراد طبعها أو ختمها.

الوجه عبارة عن اسطوانة من البرونز قطرها ٣٠ مم ، وارتفاعها ٣٩ مم ، وتضيق هذه الاسطوانة عند وسطها الى الداخل ليسهل قبضها وتثبيتها بقاعدة ثابتة تمثل الجزء الثابت من قالب الضرب ، والظهر أيضاً اسطوانى الشكل قطره ٣٠ مم وارتفاعه ٢٤ مم ، ويضيق أيضاً من وسطه الى الداخل للغرض السابق .

والواضح أن اسطوانة الوجه أكثر ارتفاعاً من اسطوانة الظهر بحوالى ١٥ مم ، وذلك تمييزاً للوجه عن الظهر ، لمن يقوم بعملية الطبع أو الختم ، كما أن هذا الارتفاع يقلل من حركة القالب ويثبته أكثر على القاعدة التى لا تتحرك أثناء الضرب .

وبتلك القوالب يتم الختم على السبائك المعدنية المراد إصدارها نقوداً ، وتختم من الوجهين لتحمل السبيكة بوجهيها تلك العبارات والنقوش التى تدل على شرعيتها ورسميتها ، فتأخذ طريقها للتداول والتبادل النقدى فى الأسواق (١) .

هذا وقبل أن أختتم حديثى عن الطرق الفنية لصناعة العملات أشير الى ما أوضحه منصور بن بعرة (٢) من ضرورة جلاء السبائك المعدنية سواء كانت دنانير

---

(١) على بن يوسف ، الدوحة المشتبكة ، ص ٧٣ وما بعدها ، طاهر راغب حسين ، دار السكة ، ص ٣١٨ .

(٢) كشف الأسرار ، ص ٧٠ ، ص ٧٦ .

ذهبية أم دراهم فضية وذلك بإحمائها على النار بإضافة كمية من الملح والماء النقى ، فإذا ذاب الملح أخرجت السبائك (القطع المعدنية) ، وغسلت بالماء البارد ، وقليل من الليمون والرمل الناعم لتأخذ لونها الطبيعى .

* * * * *

هذا ما يتصل بدار الضرب فى العصر المملوكى من حيث أهميتها ومراكزها ، وإنتاجيتها ، ونواحيها الفنية والإدارية ، وما يتصل بذلك من أمور ، بالإضافة الى ما تستخدمه تلك الدور من معادن وجهات إنتاجها ، وطرق استفادة الدولة من تلك الجهات .

ومن جميع ما سبق يتبين لنا مالدور ضرب العملة من أهمية كبيرة على مستوى الدولة والأفراد ، ومقدار اسهامها فى تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة ومواطنيها .

الفصل الثانى
النقود المملوكية
أنواعها . أوزانها . وعياراتها . إصداراتها

١ - أنواعها:

أ - النقود المعدنية (الدنانير الذهبية ، الدراهم الفضية ، الفلوس النحاسية) .

ب - النقود الحسابية (الدينار الجيشى ، الدينار الاسطولى ، الدراهم السوداء ، الدراهم الفلوس) .

٢ - أوزان وعيارات النقود المملوكية .

٣ - الإصدارات النقدية المملوكية .

أ - عوامل ضرب العملة فى دولة المماليك .

ب - النقود المتداولة فى بداية عهد الدولة .

جـ - مسح تاريخى لضرب العملة المملوكية .

د - المجالات التى استخدمت فيها العملات المملوكية .

لقد تحدثت فى الفصل السابق عن دور الضرب ، والمراحل الفنية التى تمر بها النقود حتى تكون جاهزة للتداول .

وفى هذا الفصل أتحدث عن أنواع تلك النقود وأوزانها وعياراتها ، والإصدارات المملوكية منها ، وما مرت به تلك النقود من أوضاع وظروف .

إن الحديث فى النقود المملوكية (الذهبية والفضة والنحاسية) لا يختلف كثيراً عن الحديث فى النقود الاسلامية من حيث نوعيتها ، فقد كثر الحديث عن الدينار والدرهم ، ووزنيهما وعياريهما فى العديد من المصادر التاريخية ، والمصادر المتصلة بالنواحى الفقهية ، أو بالنظم الاسلامية ، إضافة الى الدراسات ، والبحوث التى تعرضت للدينار والدرهم من خلال الموضوعات الفقهية أو الإقتصادية والحضارية .

لذا فمن الواجب عدم تكرار ما ذكرته المصادر والمراجع عن النقود بأنواعها ، وسأكتفى بالإيجاز ، وايراد ما عساه يكون مكملاً المعلومات التى تم جمعها عن النقود المملوكية .

لقد تعرضت النقود فى تاريخها لمراحل تطورية متعددة كان الهدف الأساسى منها تسهيل إجراءات استخدامها لخدمة التنمية الاقتصادية فى الدولة ، ولازالت حتى الآن تتطور بتطور النظم الاقتصادية ، وما يتم خلالها من معاملات مالية مختلفة ، ومن أمثلة هذا التطور أن كل دولة من الدول اتخذت لها وحدة نقدية تجعلها أساساً لتقوم الأشياء والجهود وتقاس بها ، وتقوم الدولة بسك هذه الوحدة على شكل معين وطراز خاص بها بوزن وعيار محددين ثابتين ، وقد درجت الدول على جعل هذه الوحدة القياسية من الأشياء التى لها قيمة فى ذاتها فاتخذت معدنى الذهب والفضة مقياساً للأشياء ، فسكوا منهما قطعاً نقدية فى

أشكال مختلفة وطرز رسمية خاصة .

فالوحدات النقدية تعد قاعدة أساسية فى النظام النقدى بصفة خاصة ، والنظام الاقتصادى على وجه العموم ، اذ أن هذه النقود هى التى توجه حركة النشاط الاقتصادى ، وبالذات حركة المعاملات المالية بمختلف أشكالها ، وبواسطتها تتحقق المطالب الاستهلاكية للمجتمع ، وأساسه الفرد بحاجاته ورغباته ، وبواسطتها أيضاً تتحقق المطالب الاستهلاكية للمجتمع ، وأساسه الفرد بحاجاته ورغباته .

وتنقسم هذه الوحدة النقدية الأساسية الى عملات رسمية ، تتباين تبايناً ملحوظاً فى مختلف الدول ، فكل دولة تختار لها وحدات نقدية بأسماء وأشكال معدنية ، وقد تمتعت هذه الوحدات بأهمية خاصة فى الدولة ، اذ تعدها دلالة على استمرارية الحكم فيها ، بل إن هذه الوحدات عدت وظيفة ضرورية للملك [1] يختمها بخاتمه الرسمى تمييزاً لها عن غيرها ، لذا أصبحت وثائق هامة للحقائق التاريخية تلقى مزيداً من الأضواء على مختلف الأحداث السياسية والاقتصادية ، التى تمر بها الدول فى مختلف مراحلها .

١ - أنواع النقود المملوكية

فى البدء تجدر الإشارة الى أن المماليك لم يأتوا بجديد فيما يتصل بأنواع النقود وأوزانها وعياراتها ، بل ورثوا جميع ذلك بمسمياته وطرقه ، وأبقوا عليه دون إحداث أى تغيير أو تبديل ، بإستثناء ما تعرضت له أوزان النقود المملوكية وعياراتها من تقلبات وتغيرات أوجدتها السياسة النقدية السيئة لمعظم

---

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٢٣٢ .

سلاطين المماليك .

وبناء على ذلك لم تورد المصادر والمراجع التاريخية ـ الخاصة بالتاريخ المملوكى ـ معلومات وافية ترتبط بهذا الجانب ، ومجرد ما ذكر لا يعدو كونه إشارات حاول الباحث قدر استطاعته الاستفادة منها وإبرازها فى شكل متكامل .

فمن خلال تلك الإشارات يمكن تقسيم النقود المملوكية الى نوعين :

نقود معدنية ، ونقود حسابية أو اعتبارية .

النقود المعدنية هى النقود المعروفة)(الدنانير ، الدراهم ، الفلوس) وهى ما أوضحه فى التفصيل التالى :

النقود الذهبية (الدنانير)

الدينار وحدة من الوحدات النقدية الذهبية ، استخدم ، عملة رئيسية منذ أمد طويل حتى جاء الاسلام ، وأقر استخدامه وتداوله فى الدولة لاسلامية وأقاليمها المختلفة .

كان اشتقاقه اللفظى ـ كما تقول المراجع الحديث ـ عن اللفظ اللاتينى ديناريوس واليونانى نوموس [١] ـ لانوميوس كما تورد ذلك مراجع عديدة ـ .

---

(١) الدينار الذى سكه الرومان من الفضة لم يصفوه بالصفة اللاتينية أرجنتيوس أى الفضى من كلمة أرجنتوم التى هى الفضة فلم يقولوا ديناريوس أرجنتيوس وانما استعاروا اللفظة اليونانية نوموس لتدل على هذه الصفة فقالوا ديناريوس نوموس .

و (Denarius-Numus) عملة من الفضة اشتق اسمها من اللفظ الرومانى دينى (Deni) أى عشرة ، وصدرت أول مرة عام ٢٦٨ ق. م . عندما تحدد وزن الآبس بأوقيتين ، وتحددت قيمة =

(ديناريوس نوميوس ديناريوس آريوس) ، وظل استخدام هذا اللفظ ليكون دلالة على عملة رسمية استخدمت فى مختلف الدول الاسلامية المتعاقبة بدءاً من عهد الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وإنتهاء بدولة المماليك حين بدأت بعض المصطلحات المستخدمة تحل محل لفظ دينار دلالة على الوحدة النقدية الذهبية [١] ، وبالتحديد سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٥ م فى أثناء حكم السلطان المملوكى الجركسى الأشرف برسباى عندما أطلق على العملة الذهبية المضروبة فى الدولة اسم الأشرفى بدلاً من لفظ الدينار الذى كان مستخدماً قبل هذه الفترة حتى وإن جاء معرفاً أو مضافاً الى أحد سلاطين الدولة تمييزاً للدنانير التى يقوم السلاطين بإصدارها . كالدينار الناصرى نسبة الى السلطان الناصر فرج بن برقوق ، الدينار المؤيدى نسبة الى السلطان المؤيد شيخ المحمودى ، ومما تجدر الإشارة اليه أنه خلال العصر المملوكى كثيراً ما استبدل

= الديناريوس بعشرة آيسات ، وقد نقش على وجه الديناريوس من الفضة صورة الآله اليونانية عشرة آيسات ، وقد نقش على وجه الديناريوس من الفضة صورة الآلهة اليونانية (منيرفا) والرقم X أى عشرة آيسات بينما سجل على ظهر القطعة مكان الضرب روما ، وفى سنة ٢١٧ ق . م . تحددت قيمة الديناريوس بستة عشر آيسا ، وأشير الى هذه القيمة بالرقم XVI .

وفى عصر القيصر نيرون ضربت عملة ذهبية أطلق عليها (Denarius - Aurius) كانت تعادل أربعة جرمات وخمسة وعشرين فى المائة من الجرام (٤,٢٥ جم) من الذهب الخالص ، وجاء القيصر قسطنطين ، فوسع من انتشار هذه العملة الذهبية ، فانتشرت فى مناطق عديدة ، كبلاد العرب وبلاد الشام ومصر وشمال أفريقيا .

(محمد أحمد اسماعيل الخاروف ، هامش رقم (٨) ص ٤٨ من كتاب الايضاح ، الموسوعة العربية الميسرة ، مادة ديناريوس ، ص ٨٣٩ ، على الغمراوى مشافهة) .

(١) يذكر الأستاذ نصر النقشبندى أن لفظ دينار اختفى منذ سنة ٧٤٧ - ٧٤٨ هـ فى مصر فى أثناء حكم السلطان سيف الدين حاجى ، ويؤكد أنه لم ينقش على النقود الذهبية المصرية كلمة دينار الا بعد التاريخ المشار اليه .

لفظ دينار بلفظ آخر هو المثقال دلالة على الدينار ، ويقول المقريزى [١] عن ذلك :

«المثقال اسم لما له ثقل سواء كبر أو صغر ، وغلب عرفه على الصغير ، وصار فى عرف الناس اسماً للدينار» .

ومع إطلاق لفظ المثقال على الدينار ، وتعارف الناس على ذلك ، فإنه لا يمكننا إغفال المعنى الحقيق للمثقال إذ أن معنى مثقال هو الوزن ، ومثقال الشئ وزنه ، وهناك مثقال الذهب ومثقال الفضة ومثقال العنبر ومثقال المسك وغير ذلك [٢] .

ويذكر المقريزى [٣] أيضاً أن كلاً من الدينار والدرهم يطلق عليهما مثقال ، وذلك فى حالة كون وزنهما مساوياً لوزن المثقال الذى هو أساس للأوزان ، وبمعرفته تسهل معرفة أوزان الدراهم والدنانير وأجزائهما ، وعلى هذا فهناك دنانير وزنها مثقال ، أو نصف مثقال ، أو ربعه ، أو مثقال ونصف ، أو مثقالان ، أو أكثر ، وهناك أيضاً دراهم على النحو السابق .

وإذا كان الدينار يزيد أكثر من مثقال واحد ، فهل يمكن إطلاق لفظ مثقال عليه أم لا ؟ هذا ما يجعلنا أكثر حذراً من استعمال لفظ المثقال تعبيراً عن الدينار حتى مع شيوع ذلك بين الناس وتعارفهم عليه .

ومهما كانت الحال فالدينار المملوكى لم يزد فى وزنه فى تاريخه الطويل عن وزن المثقال البالغ أربعة جرامات وخمسة وعشرين فى المائة من الجرام (٤,٢٥

---

(١) الأوزان والمكاييل ، ص ٢١ .

(٢) محمد اسماعيل الخاروف ، هامش (٨) ص ٤٨ من كتاب الايضاح .

(٣) إغاثة الأمة ، ص ٤٨ - ٤٩ .

جم) ، وهذا ما أدى الى اطلاق لفظ المثقال على الدينار ، وورد فى معظم مصادر الفترة تعبيراً عن حال العصر ، وما تعارف عليه أهله ، حتى اذا اقتربت الدولة من نهايتها حمل الدينار مصطلحاً نقدياً حديثاً ، وذلك بالنسبة الى أحد سلاطين المماليك الذين يقومون بضرب أو سك دنانير جديدة خلال عهودهم .

والى جانب الدينار أو المثقال ، تم التعامل خلال العصر المملوكى وخصوصاً العهد الجركسى بعملة من الذهب الهرجة أطلق عليها فى بعض الأحيان الدينار الهرجة ، أو الدينار المصرى ، أو الدينار المختوم وهو ما عرفه المقريزى [١] بقوله :

«وهذا الصنف هو الذهب الاسلامى الخالص من الغش ، وهو مستدير الشكل على أحد وجهيه شهادة أن لا اله الا الله ، وأن محمد رسول الله ، وعلى الوجه الآخر اسم السلطان وتاريخ ضربه ، واسم المدينة التى ضرب بها ، وهى إما القاهرة أو دمشق أو الاسكندرية ، وكل سبعة مثاقيل زنتها عشرة دراهم» .

هذا ولم يوضح المقريزى فى معرض حديثه التطورات التى مر بها الدينار الهرجة ، وكذلك القلقشندى [٢] لم يضف جديداً عند حديثه عن الدنانير الهرجة سوى ما ذكره من أنه لم تكثر أعداده ، ولم يشتهر التعامل به مثل الدنانير الأخرى المتداولة فى الدولة .

ولا شك فى أن الغموض يحيط بالتطورات التى تعرض لها هذا النوع يحيط بالتطورات التى تعرض لها هذا النوع من النقود اذ لا تمدنا المصادر التاريخية .

---

(١) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ١ ، ص ٤٣٦ - ٤٣٧

وحتى المراجع ، بأى معلومات توضح ظروف إصداره أو وزنه ونحو ذلك ، ولكن المرجح أن إصدار هذا النوع من النقود الذهبية قد جاء فى فترة لاحقة فى العصر المملوكى ، وبالذات فى الوقت الذى تعرض فيه الدينار ، وهو العملة الذهبية الرسمية للدولة للتلاعب والغش وإنقاص وزنه ، مما أدى الى إصدار قطعة ذهبية خالصة تحمل ختم الدولة يتم تداولها كلما دعت الحاجة الى ذلك .

ويوضح القلقشندى [١] بعض الغموض فى هذه النقطة عندما ذكر أن السلطان المملوكى الأشرف شعبان بن حسين (٧٦٤ - ٧٧٨ هـ / ١٣٦٢ - ١٣٧٦ م) قد أصدر دنانير زنة كل منها مثقال ، كما قام الناصر فرج بن برقوق (٨٠١ - ٨١٥ هـ / ١٣٩٨ - ١٤١٢ م) بإصدار مثل تلك الدنانير على أوزان مختلفة فمنها ما زنته مثقال ، ومنا ما زنته مثقالان ونحو ذلك ، ولكن يغلب على تلك الدنانير عدم دقة أوزانها وعدم ضبط عيارها ، وفى ذلك مخالفة لما يجب أن تكون عليه من الدقة والضبط ، وهذا ما أدى الى عدم اشتهارها والتعامل بها فى أسواق الدولة .

وعموماً فإن العادة خلال العصر المملوكى قد جرت بتداول أكثر من نوع من النقود الذهبية ، منها ما هو صادر عن الدولة ، ومنها ما هو صادر عن دول أخرى ، ولم تكن الدولة وكذلك المتعاملون يرغبون عن ذلك ، فحدث فى كثير من الأحيان أن قدرت الدولة نفقاتها ومصروفاتها بنوعين أو ثلاثة من تلك النقود الذهبية ، كما عقدت الكثير من الصفقات التجارية مقدرة بمثل ذلك .

ومما ينبغى الإشارة اليه هو أن دولة المماليك قد اتخذت من تلك النقود الذهبية قاعدة النقد فى البلاد ، وغطاء هاماً لميزانية الدولة ، وأسندت مهمة

---

(١) صبح الأعشى ، جـ ١ ، ص ٤٣٦ - ٤٣٧

الدفع الى النقود الفضية خلال العهد البحرى ؛ والى الفلوس النحاسية خلال العهد الجركسى .

ومما لا شك فيه أن سلاطين المماليك قد استخدموا النقود الذهبية فى عمليات دفع محدودة ، خصوصاً فيما يتصل بالتجارة الدولية ، والعلاقات التجارية للدولة مع القوى الأخرى [١] .

وتشير الوثائق [٢] والمصادر [٣] المملوكية الى تلك السياسة النقدية التى سارت عليها دولة المماليك تجاه النقود الذهبية .

---

(١) سيدة كاشف ، دراسات عن النقود الاسلامية ، ص ٨٧ ، سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ٢٧ ، ٣٠ .

(٢) من تلك الوثائق :

١ - وثيقة وقف الناصر حسن بن محمد بن قلاوون ، ص ٣٩٥ ، ٤١٣ ، ص ٤٢٩ ، ص ٤٤٢ ، نشرها د محمد أمين ملحقة بكتاب تذكرة التنبيه ، جـ ٣ ، ص ٣٤٩ ، ٤٤٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

٢ - وثيقة وقف الأمير يلبغا ، ص ٤٣٠ - ٤٣١ ، نشرها د. محمد أمين فى كتاب فهرس وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك ، ص ٤٢٣ ، ٤٣٩ ، نشر المعهدالفرنسى للاثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨١ م .

٣ - حجة وقف الأشرف برسباى ، ص ٢ ، ص ٢٩ ، نشرها د. أحمد دراج ، المعهد العلمى الفرنسى للاثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .

٤ - وثيقة وقف الأشرف قايتباى ، ص ٣٥٩ ، وما بعدها ، نشرها د. محمد أمين فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٢ سنة ١٩٧٥ ، ص ٣١٣ ، ٣٩٠ .

٥ - وثيقة بيع من القرن العاشر الهجرى ، أواخر القرن الخامس عشر الميلادى ، ص ٢٤٢ ، نشرها د. محمد أمين فى كتاب فهرس وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك ، ص ٣٣٣ ، ٣٥٢ .

(٣) من تلك المصادر :

ابن فضل الله العمرى ، مسالك الأبصار ، الجزء الثانى ، القسم الثالث ، ورقة ٣٧٦ ، نسخة دار الكتب المصرية ، الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر وأولاده ، ص ١٤٢ - ١٤٣ ، ـ

النقود الفضية (الدراهم)

الدرهم : المقصود به هنا وحدة من الوحدات النقدية الفضية الاسلامية [١] ، والدولة المملوكية بوصفها دولة اسلامية استخدمت الدرهم وحدة نقدية فضية فى عمليات التداول المالية .

أطلق لفظ درهم اشتقاقاً من اللغة الفارسية عن لفظة درم (Direm) [٢] ، وجاء استعماله عن طريق الفرس حيث كان الدرهم الوحدة النقدية الرئيسية للامبراطورية الفارسية ، وجاء الاسلام ليقر استخدام الدرهم وحدة نقدية فضية الى جانب الدينار الذهبى فى عمليات التداول المختلفة ، واستمرت الدولة المملوكية بعد قيامها فى استخدام الدرهم وحدة نقدية رئيسية فى النظام المملوكى ، وقد أضيف الى لفظ الدرهم بعض المصطلحات التوضيحية للتفريق بين ما يتم ضربه من دراهم خلال عهود السلاطين ، كالدرهم الظاهرى ، والدرهم المؤيدى والدرهم الأشرفى ، وقبل ذلك ـ أى قبل العصر المملوكى ـ أضيف

= الصيرفى نزهة ، جـ ١ ، ص ١٩٤ ، المؤلف المجهول ، حوليات دمشقية ، ص ٥٤ - ٥٥ ، تحقيق د. حسن حبشى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ م ، السخاوى ، الذيل التام ، ص ٢٣٤ .

(١) للدرهم معنى آخر ، وهو كونه وحدة أساسية للوزن أو كيل السوائل ، فهو بهذا وحدة قياسية تستعمل فى عمليات الوزن البالغة الدقة التى ترتبط بها السلع الثمينة كالحلى واللآلئ والعقاقير ونحوها ، والدرهم بهذا يشبه المثقال المستعمل وحدة للقياس والوزن ، الا ان المثقال ارتبط بوزن الدينار حتى غلب عليه ، وعرف عند الناس به ، فالمثقال وحدة قياسية ثابتة ومحددة قبل أن يكون علماً على الدينار ، أما الدرهم فالى جانب كونه وحدة قياسية فهو أيضاً وحدة نقدية فضية وزنها مثقال من الفضة ، ويتضح من هذا التحديد أن المثقال أقدم من الدرهم كوحدة قياسية توزن بها الأشياء (المقريزى ، النقود الاسلامية ، ص ٢٥ ، الخاروف ، هامش رقم ٨ ص ٢٥ من الايضاح) .

(٢) ناصر الدين النقشبندى ، مهاب درويش البكرى ، الدرهم الأموى المعرب ، ص ٩ .

الى الدرهم مصطلح فنى أصبح علماً على الدزاهم الفضية ، وبدونه لا يمكن تمييزها ، وأعنى بهذا المصطلح لفظ (النقرة) الدرهم النقرة أو الدراهم النقرة ـ بضم النون ـ ، وقد استعمل هذا المصطلح فى أواخر العصر الأيوبى ، وبالتحديد فى عهد الكامل الأيوبى خلال إصلاحاته النقدية التى اقم بها ، ولذلك أطلق عليه فى بعض فترات العصر المملوكى (الدرهم الكاملى) تمييزاً له عن الدرهم النقرة الذى أصدره السلطان الظاهر بيبرس بنفس مواصفات الدرهم الكاملى تقريباً من حيث الوزن والعيار [١] .

هذا وقد بدأ هذا المصطلح بالاختفاء منذ بداية عهد المماليك الجراكسة ، ويوضح ابن فضل الله العمرى [٢] أن قاعدة العيار الصحيح للدراهم النقرة هو أن يكون ثلثاها من فضة والثلث من نحاس ولقد تم مراعاة هذه النسبة بكل دقة زمن السلطان الظاهر بيبرس ولكن اختلف الأمر بعد ذلك حيث زادت كمية النحاس عن اللنسبة المقررة .

يقول القلشندى عن تلك الدراهم [٣] :

«وأصل موضوعها أن يكون ثلثاها من فضة ، وثلثها من نحاس» .

ويوضح ابن مماتى [٤] السابق على القلقشندى مفهوم الدراهم النقرة بقوله :

«والفضة يؤخذ منها ثلاثمائة درهم تضاف الى سبع ماية درهم من النحاس ،

---

(١) المقريزى ، كشف الغمة ، ص ٦٦ .

(٢) مسالك الأبصار ، (ممالك مصر والشام واليمن والحجاز) ، ص ١٤ ، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، نشر المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨٥ م .

(٣) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٣٩ .

(٤) قوانين الدواوين ، ص ٣٣٣ .

ويسبك ذلك حتى اذا صار ماء واحداً ، قلب قضباناً وقطع من اطرافها خمسة عشر درهماً تسبك ، فإن خلص منها أربعة دراهم ونصف درهم (من الفضة الخالصة) حساباً عن كل عشرة دراهم ، والا اعيدت الى ان تصح وتختم» .

كما يوضح على بن يوسف الحكيم معنى النقرة بقوله [1] :

«فلينقر بها - السبيكة - على زبرة (قطعة) حديد تكون بين يديه ، فإن كانت صماء فذلك من حدتها - صفائها - والصوت دليل تنحيسها - كثرة النحاس فيها» .

ويورد القلقشندى نحو ذلك وهو يتحدث عن الدراهم النقرة فيقول [2] :

«وربما زاد عيار النحاس عن الثلث فى زماننا شيئاً يسيراً بحيث يظهره النقر» .

ويورد البعض [3] فى معنى النقرة أنها القطعة المذابة من الذهب والفضة ، أو من الفضة والنحاس ، وهى السبيكة تسبك من معدنين .

فالنقر معروف وإطلاقه يعنى أن هذه الدراهم صحيحة العيار مضبوطة السبك ، فلو نقرتها لإختبارها لتبين من النقر مدى جودتها .

هذا ولم تحافظ الدراهم النقرة على تلك الجودة ، بل فسدت مع مرور الأيام وساء عيارها ، وفقدت ما يدل على حسن شكلها وجودتها ، وذلك عند فساده

---

(١) الدوحة المشتبكة ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٦٣ .

(٣) رجاء السامرائى ، هامش رقم ٤٧٣ ، ص ١٠٨ من كتاب النقود والمكاييل للمناوى .

الأوضاع النقدية ، وتدهور النقود الفضية خلال العهد المملوكى الجركسى ، ويحدد المقريزى [١] تاريخاً لهذا الفساد ، وهو سنة ٧٨١ هـ / ١٣٧٩ م عندما انتشرت فى أسواق الدولة دراهم فضية ردئية جداً [٢] ، فكثر تعنت الناس منها ، وتضرروا ضرراً كبيراً من التعامل بها الأمر الذى أدى الى فساد الدراهم النقرة ، فكثر الغش والتلاعب بها لدرجة أن مقدار الفضة فى الدرهم الواحد قد بلغ عشر وزنه فقط وتسعة أعشاره من النحاس ، حتى اذا كانت سنة ٨١٦ هـ / ١٤١٣ م قام السلطان المؤيد شيخ (٨١٥ - ٨٢٤ هـ / ١٤١٢ - ١٤٢١ م) بإبطال التعامل بالدراهم النقرة ، وحل محلها الدراهم المؤيدية التى أصدرها المؤيد لمعالجة الأزمة النقدية الناشئة من ذلك الفساد .

لقد وجدت الى جانب تلك الدراهم الفضية دراهم أخرى يتم تداولها والتعامل بها ، وقد أصدرها سلاطين المماليك خلال تعاقبهم على الحكم ، وتلك الدراهم حملت فى الغالب ألقاب من أصدرها من السلاطين كالدراهم الظاهرية ، والدراهم المؤيدية ، والدراهم الأشرفية ، أو أسماء بعض أمراء الدولة ممن أشرف على إصدارها كالدراهم المحمودية ـ نسبة الى الأمير محمود بن على الاستادار [٣] ـ أو الدراهم النوروزية ـ نسبة الى الأمير نوروز الحافظى [١] ـ اضافة الى تداول

---

(١) النقود ، ص ٦٠ فضلاً أنظر أيضاً السيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ابن محمد حسن ، المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة ، جـ ٢ ، ص ٣٠٨ ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٦٧ م ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ١٠ .

(٢) أطلق على تلك الدراهم (الحموية) وقد ضربت فى تاريخ مجهول خلال العصر المملوكى البحرى فى مدينة حماة من بلاد الشام ، ولم يراع فى ضربها الشروط الواجب توفرها بالسكة الصحيحة .

(المقريزى ، النقود ، ص ٦٠ ، المناوى ، النقود ، ص ١٠٤ - ١٠٥) .

(٣) فضلاً أنظر ترجمته ، هامش رقم (٣) ص ١١٨ .

عدد من الدراهم الفضية الصادرة عن دول أخرى ، تم التعامل بها فى أسواق الدولة ووجدت رواجاً فيها . فهناك الدراهم البندقية ، والدراهم القرمانية ، والدراهم المغربية ، والدراهم التكرورية ، والدراهم العثمانية [٢] .

هذا وفى تطور لاحق حمل الدرهم الفضى الى جانب اسمه المتعارف عليه مصطلحاً جديداً هو لفظ (النصف) ، وقد اشتق هذا اللفظ من الوزن الذى كان عليه الدرهم ، وهو نصف درهم (وزناً) من الفضة الخالصة وجاءت هذه التسمية تمييزاً له عن الدراهم الأخرى المتداولة حتى إنه فى بعض الفترات حمل مصطلح (الدرهم الصغير) تمييزاً له عن تلك الدراهم التى حملت فى الوقت نفسه مصطلح الدرهم الكبير أو الدرهم الكامل [٣] ، وقد اشتهر هذا المصطلح فى النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى / النصف الثانى من القرن الخامس عشر الميلادى ، على الرغم من أن الأصل فى هذه التسمية يعود الى فترة حكم السلطان المؤيد شيخ ، وبالتحديد سنة ٨١٥ / ١٤١٢ م على يد الأمير نوروز الحافظى الذى أصدر دراهمه النوروزية على أساس أن الدرهم الفضى الواحد منها يساوى نصف درهم وزناً . واستحسن هذا الوزن ، ورغبة الناس [٤] وبعد ذلك قام عدد من سلاطين الدولة بإصدار دراهمهم الفضية على نمطه ، الأمر الذى أكسبه هذه التسمية .

---

(١) فضلاً أنظر ترجمته . هامش رقم (١) ، ص ٢٣٥.

(٢) فضلاً أنظر الفصل الخامس ، ص ٤٨٩ .

(٣) ابن حجر ، انباء ، جـ ٣ ، ص ٥٤ .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٣٢ ، الأسدى : محمد بن محمد بن خليل ، التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار ، ص ١٢٧ ، تحقيق عبد القادر أحمد طليمات ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

وقد وردت هذه التسمية فى بعض الوثائق [١] والمصادر المملوكية [٢] دليلاً على اعتمادها والأخذ بها .

النقود النحاسية (الفلوس)

جمع فلس - ثلاثية الفاء - أصلها أفلس بضمات ثلاث خففت وجمعت على وزن أفعل كأنسر وأعبد ، ولكون مفرد أفعل فى معظم الأحيان فعلاً قالوا : فلس ، ويجمع على فعول أيضاً دلالة على الكثرة كفلوس ، أما أفعل كأفلس فدلالة على القلة [٣] .

أما عن أصل اشتقاقها ، فيرد فى بعض المصادر العربية ما يلى :

«كل حلية فى اللجام من فضة أو حديد مستدير ، فهى الفلوس ، وإن كانت مستطيلة أو مربعة ، فهى التفارض ، ووحدات تفرض» .

كما يرد فى بعض المراجع العربية ان اشتقاقها من الرومية (Follium) التى تعنى قطعة نقدية تساوى ربع أوقية ، أو من اللاتينية (Follis) ، وتعنى كيس النقود [٤] .

---

(١) من الوثائق ، وثيقة بيع من القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى ، ص ٣٥٩ ، نشرها د. محمد محمد أمين فى كتاب فهرس وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك ، من ص ٣٥٣ ، ٣٦٣ .

(٢) من المصادر المملوكية : الأسدى ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٢٨٣ ، ص ٣٤٤ ، جـ ٣ ، ص ٥٥ ، ص ٨٩ ، ص ٢٠٧ ، ص ٢٢٨ ، ص ٢٣٧ ، ص ٣١٨ ، ص ٣٣١ .

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، جـ ٨ ، ص ٤٦ (مادة فلس) ، الفيروز آبادى ، القاموس المحيط ، جـ ٢ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ (مادة فلس) .

(٤) انستاس الكرملى ، النقود العربية ، هامش (٢) ، ص ٦٧ - ٦٨ .

ويذكر البعض أن الفلوس تعنى قشور السمك على نحو مجازى للدلالة على الشئ المستدير البالغ الدقة [١] .

وبالنظر الى تلك الاشتقاقات ، فليس بالضرورة أن تطلق هذه الكلمة على القطعة النقدية المضروبة من النحاس رغم استعمالها فى هذا المجال منذ أمد طويل [٢] ، وهو المجال الذى اشتهرت به كونها عملات مساعدة ، تم استخدامها لتسهيل العمليات التجارية البسيطة [٣] .

يقول المقريزى عن ذلك [٤] :

«إنه لما كانت فى المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم ، أو بجزء منه احتاج الناس من أجل هذا فى القديم والحديث من الزمان الى شئ سوى الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقرات ، ولم يسم أبداً ذلك الشئ الذى جعل للمحقرات نقداً البتة فيما عرف من أخبار الخليقة ، ولا أقيم قط بمنزلة أحد

(١) صمويل برنارد ، النقود العربية ، ص ٦٨ ، المجلد السادس من موسوعة وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، ط الأولى ، ١٩٨٠ م ، الناشر مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .

(٢) عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ١١ ، محمد المش ، مصر والقاهرة على النقود العربية الاسلامية ، ص ٩٢٧ .

(٣) يذكر المقريزى (اغاثة ، ص ٦٧) فى سبب ضرب الفلوس النحاسية ، وأول من ضربها فى مصر حدثاً طريفاً ، حيث يقول :

«إنه فى أيام الكامل الأيوبى ، تعرضت امرأة لخطيب الجامع بمصر تستفتيه أيحل شرب الماء أم لا ؟ فقال : يا أمة الله وما يمنع من شرب الماء ، فقالت : ان السلطان ضرب هذه الدراهم وانى اشترى القربة بنصف درهم منها ومعى درهم ، فيرد السقاء على بنصف درهم ورقاً ، فكأنى اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم ، فأنكر ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلم معه فى ذلك فأمر بضرب الفلوس» .

(٤) النقود ، ص ٦٦ - ٦٧ .

النقدين ، واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بإزاء تلك المحقرات ، ولم يزل بمصر والشام .. يجعلون بإزاء هذه المحقرات نحاساً يضربون منه قطعاً تسمى فلوساً» .

وفى موضع آخر يقول المقريزى [١] :

«إن تلك الفلوس لم يكن يشترى بها شئ من الأمور الجليلة ، وإنما هى لنفقات البيوت ، ولأغراض ما يحتاج اليه من الخضر والبقول ونحوها» .

حتى اذا كان عهد السلطان الظاهر برقوق ـ أول سلاطين الجراكسة ـ وعلى يد استاداره محمود بن على أخذت أهمية ومكانة تلك الفلوس تزداد ، عندما زادت أعدادها بشكل ملحوظ فى الوقت الذى يقابل فيه هذه الزيادة نقص كبير فى أعداد العملات النقدية الأخرى ـ الذهبية والفضية ـ المطروحة للتداول فى أسواق الدولة ، فكثرت الفلوس بأيدى الناس كثرة بالغة ، وراجت رواجاً صارت من أجله هى النقد الغالب فى البلد» [٢] .

المهم أن الفلوس النحاسية أصبحت خلال العهد المملوكى الجركسى هى النقود الرسمية للدولة ، مما يعنى أنها أخذت طريقها الى ذلك قبل هذا العهد ، فاذا نظرنا الى التطور الذى مرت به النقود النحاسية حتى وصلت اليه نجد أن بداية استخدامها كانت قبل قيام دولة المماليك ، وذلك بهدف تسهيل العمليات التجارية البسيطة التى تحتاج الى نقود موازنة لها بالبساطة ، واستمر استخدامها لذلك الهدف معظم سنوات حكم المماليك البحرية لتبدأ مزاحمتها للنقود الرئيسية فى أواخر العهد البحرى ، ولتبسط نفوذها ومكانتها على

---

(١) اغاثة الأمة ، ص ٧٠ .

(٢) المقريزى ، اغاثة ، ص ٧١ .

الأوضاع النقدية فى العهد المملوكى الجركسى .

كانت الفلوس التى استخدمت فى بداية عهد الدولة المملوكية على نوعين :

النوع الأول : فلوس مطبوعة بالسكة السلطانية (الختم الرسمى لدار الضرب) ، وهى التى أطلق عليها الفلوس (الصغار) لصغر حجمها وخفة وزنها ، ويتم تداولها فى الغالب عن طريق العدد ، كل ثمانية وأربعين فلساً بدرهم فضى واحد ، واستمر التعامل بتلك الفلوس ، حتى سنة ٧٥٩ هـ / ١٣٥٧ م فى الفترة الثانية من حكم السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (٧٥٥ - ٧٦٢ هـ / ١٣٥٤ - ١٣٦٠ م) حيث أصدرت الدولة فلوساً جديدة اشتهرت بالفلوس (الجدد) ، كل درهم بأربعة وعشرين فلساً منها ، وامتازت بثقل وزنها وكبر حجمها ، فاستحسنها الناس ، وأقبلوا على التعامل بها ، وأخذ كل سلطان يصدر على نمطها حتى نهاية عصر الدولة .

النوع الثانى : فلوس غير مطبوعة بالسكة السلطانية ، وأطلق عليها الفلوس (العتق) أى القديمة ، وهى عبارة عن خليط من النحاس الأحمر والأصفر ، خفيفة الوزن ، كان التعامل بها يتم عن طريق الوزن الى جانب الفلوس المطبوعة ، ثم أخذت فى النفاذ شيئاً فشيئاً الى أن عدمت تماماً [١] .

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح العتق تحول بعد ذلك الى الفلوس ذات الاصدار القديم وذلك عند اصدار فلوس نحاسية جديدة (جدد) ، فأصبح من

---

(١) ابن الهايم ، أبو العباس أحمد بن محمد ، نزهة النفوس فى حكم التعامل بالفلوس ، ورقة ١ ، القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٣٩ - ٤٤٠ ، ص ٤٦٣ ، المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣١٧ ، مرعى بن يوسف ، نزهة الناظرين ، ورقة ٣٧ أ .

المتعارف عليه أن يطلق على أى فلوس ذات إصدار حديث (فلوس جدد) أما ذات الإصدار القديم ، فيطلق عليها (فلوس عتق) ، وعلى هذا كان الوضع حتى نهاية عصر الدولة .

النقود الحسابية (الاعتبارية)

وهى نقود غير محسوسة ، وليست متداولة جرى استخدامها فى عمليات تقديرية فقط ، وفى نطاق محدود لمعرفة المبالغ الاجمالية لجهة من جهات الإنتاج فى الدولة ، هذا هو الأصل فى تلك النقود ، ومع وجود نقود حسابية حافظت على هذا الأصل ، فإن هناك نقوداً حسابية جرى استخدامها فى الدولة لغير الغرض السابق ، فالظروف التى اضطرت الدولة الى ايجاد نقود حسابية جديدة ، اضطرتها أيضاً لاستخدام تلك النقود فى أغراض ومجالات أخرى .

وفى التفصيل التالى ألقى الضوء على تلك النقود الحسابية والظروف التى مرت بها :

الدينار الجيشى والدينار الاسطولى

أطلق عليهما ذلك نسبة الى الجيش والأسطول حيث تقدر بهما عبر الاقطاعات [1] الخاصة بأفراد الجيش والأسطول فى دولة المماليك ، وقد استعملا

---

(١) العبرة : مقدار المساحة ، وهى فى الاصطلاح المالى القديم المربوط من الخراج ، أو الأموال على كل اقطاع من الأرض ، وما يتحصل عن كل جهة من عين أو غلة ، والاقطاع ما يقتطعه ولى الأمر نفسه ، أو يمنحه لغيره من أرض زراعية أو جهة من جهات الايراد فى الدولة ، وبمعنى آخر ، ما يتحصل من غلة أو عين من أرض زراعية أو جهة من الجهات المالية ، ويعرف عند الفقهاء باقطاع الاستغلال .

فقط في المجالات الرسمية عند تحديد ما يستحقه كل فرد من الأفراد - من أمراء وجنودهم ونحوهم - من الاقطاعات المخصصة لهم نظير قيامهم بالخدمة العسكرية .

يقول القلقشندى [1] عن الدينار الجيشى :

« أما الدينار الجيشى ، فمسمى لا حقيقة ، وإنما يستعمله أهل ديوان الجيش فى عبرة الاقطاعات ، بأن يجعلوا لكل اقطاع عبرة دنانير معينة من قليل أو كثير » .

وما ذكره القلقشندى ينطبق أيضاً على الدينار الأسطولى .

أما عن القيمة النقدية لهما ، فلم تكن ثابتة اذ تراوحت سنة ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م بين سبعة وعشرة دراهم ، ثم ارتفعت الى ثلاثة عشر درهماً سنة ٧٧٦ هـ / ١٣٧٥ م ، وبعد هذا التاريخ فقدا قيمتهما النقدية ، وأصبحت عملية التقدير تتم تخميناً [2] .

---

* لمزيد من التفاصيل فضلاً أنظر : ابن فضل الله العمرى ، مسالك الأبصار ، (دولة المماليك الأولى) ص ١٠٨ ، تحقيق دوروتيا كرافولسكى ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ، المركز الاسلامى للبحوث ، بيروت ، القلقشندى ، ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر ، ص ٢٥٨ ، وما بعدها ، مطبعة الواعظ ، القاهرة ، ١٩٠٦ م ، المقريزى الخطط ، جـ ١ ، ص ٨١ - ٨٧ ، جـ ٢ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، ابراهيم طرخان ، النظم الاقطاعية .
Cahen, Cl. "Lergime des impots dans le Fayyum Ayyubde" Arabica, III, 1956. pp. 12- 13.

(١) صبح . جـ ٣ ، ص ٤٣٨

(٢) المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، انطوان ضومط ، الدولة المملوكية ، ص ١١٣ .

هذا وقد اتفق كل من العمرى (١) ، والقلقشندى (٢) ، وابن الجيعان (٣) ، والسيوطى (٤) ، على أن قيمة الدينار الجيشى كانت ثلاثة عشر درهماً وثلث الدرهم .

أما الأسدى (٥) فيذكر أن القيمة النقدية للدينار زمن الناصر محمد بن قلاوون كانت بين اثنى عشر درهماً ، وعشرة دراهم ، ويصل فى بعض الأحيان الى ثمانية دراهم فضية .

والواقع أن القيمة النقدية تأثــرت برتبة صـاحب الاقطـاع ، فتزيد بعلو مرتبته ، وتقل تدريجياً كلما قلت الرتبة (٦) ، كما تختلف القيمة النقدية باختلاف أجناس الأفراد (٧) ، وتختلف أيضاً باختلاف موقع الاقطاع ودرجة انتاجه ، وقربه أو بعده من المناطق المأهولة ، هذا ولم تخضع تلك القيمة النقدية للتقلبات الاقتصادية المحيطة ، بل ظلت شبه ثابتة دون أى تغيير ، وان حدث تغيير ، فمرد ذلك ما يطرأ على الاقطاعات من تغيرات ، أو تنظيمات سواء كانت طبيعية أو من قبل الدولة (٨) .

---

(١) مسالك الأبصار ، (ممالك الشام واليمن والحجاز) ص ٧٤ .

(٢) صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٣٨ .

(٣) التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، ص ٣ ، نشر موريتز ، القاهرة ١٣٦٦ هـ / ١٨٩٨ م .

(٤) حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٣٣٦ .

(٥) التيسير والاعتبار ، ص ٧٦ .

(٦) العمرى ، مسالك الأبصار ، (دولة المماليك الأولى) ، ص ٩٤ ، المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢١٨ ، الأسدى ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

(٧) ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٦٩ .

(٨) القلقشندى ، ضوء الصبح المسفر ، ص ٢٥٨ .

الدراهم السود (السوداء)

يقول عنها ابن فضل الله العمرى [١] :

«ولا يوجد بالديار المصرية من الدراهم السواد الا المسميات لا الأعيان ، فأما بالاسكندرية فإنها توجد بها ، وهى كل اثنين بدرهم» .

ويقول فى موضع آخر [٢] :

«وبالاسكندرية معاملة الدرهم السواد حقيقة مقصوراً عليها لا يخرج فى سواها ، ولا يتعدى حاضرة أسوارها ، وهو فيها كل درهمين سوداوين بدرهم واحد من نقد الدرهم المصرى ، يوجد بها الدرهم السود حقيقة اسم على مسمى ، وأما فى بقية الديار المصرية فكما قدمنا ، يوجد اسماً لا مسمى كل ثلاثة دراهم سود بدرهم واحد من الدراهم المصرية» [٣] .

وأوردت بعض المصادر التاريخية [٤] ما يفيد استخدام الدراهم السود فى المعاملات المالية ، والصفقات التجارية البسيطة ، وذلك فى مدينة الاسكندرية . كما يذكر المقريزى [٥] أن سبب تسميتها بذلك الاسم يعود الى

(١) مسالك الأبصار ، (دولة المماليك الأولى) ، ص ٨١ .

(٢) نفسه ، ص ١٥١ ، وينقل القلقشندى ذلك فى صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٣٨ -٤٣٩

(٣) نلحظ فرق سعر الصرف بين الاسكندرية وبقية أقاليم الديار المصرية ولعله أضيف درهم فى سعر الصرف خارج الاسكندرية مراعاة لكونها عملة حسابية (اعتبارية) غير محسوسة ، فكأنه استعيض عن محسوسيتها بزيادة درهم سواد واحد لسعر صرف الدرهم الفضى .

(٤) اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ٣٤٧ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٥٠٨ .

(٥) نفسه ، ص ١٢٤ ، اغاثة ، ص ٦٥ .

غلبة النحاس عليها ، وأن إصدارها كان قبل قيام الدولة الأيوبية ، وقد استمر التعامل بها بعد أن أبطلت لفترة مؤقتة أواخر الدولة الأيوبية ، وأخذت خلال العصر المملوكى الى جانب اسمها المعروف اسماً جديداً هو (الدراهم الورق) [١] .

هذا ولا تمدنا المصادر التاريخية بأية معلومات أو تطورات أخرى تعرضت له تلك الدراهم ، ولكن المؤكد أن استخدامها قد توقف سواء فى المعاملات التجارية أو فى غيرها ، وأن ذلك حدث فى تاريخ مجهول يغلب أن يكون بعد فترة تولى السلطان الناصر محمد ابن قلاوون حيث لم يرد فى المصادر المملوكية بعد تلك الفترة ، وحتى نهاية العصر المملوكى ما يشير الى وجود تلك الدراهم .

الدراهم الفلوس

لم تورد المصادر التاريخية أى معلومات عن الدراهم الفلوس ، واستخدامها عملة حسابية ، واكتفت بالإشارة اليها فى سياق الحديث عن القوة الشرائية ، أو القيمة النقدية للعملات المملوكية فقط .

ولكشف الغموض عنها ، وعن الظروف التى مرت بها فقد استفدت من دراستى لتطورات الأوضاع النقدية التى تعرضت لها العملات ، وخصوصاً الدراهم الفضية والفلوس النحاسية ، فمن خلال تلك التطورات أمكن تبين بعض المعلومات المتعلقة بالدراهم الفلوس ، بوصفها عملة حسابية مملوكية .

ففى العهد المملوكى الجركسى حدثت تطورات نقدية هامة أثرت تأثيراً كبيراً

---

(١) ابراهيم طرخان ، النظم الاقطاعية ، ص ٥٢٥ ؛

Rabie op. cit., p. 22., p. 184.

على الأوضاع النقدية فى الدولة ، وكان من أهمها استخدام عملة حسابية جديدة هى الدراهم الفلوس ، ويقصد بها تقدير قيمة المدفوعات بالدراهم الفضية ، والدفع يكون بالفلوس النحاسية [١] ، ولا شك فى أن وراء هذا التطور ظروفاً نقدية تمثلت بنقص امدادات الدولة من معدن الفضة اللازم لإصدار الدراهم الفضية ، فنقصت أعدادها بشكل كبير ، ولم تتمكن من القيام بالمهمة النقدية لها ، وهى تغطية عمليات التبادل المالى والتجارى فى الدولة ، وزادت الأزمة بتوقف إصدار تلك الدراهم ، ومع هذه الظروف لابد من وجود البديل النقدى للقيام بالمهمة الاقتصادية ، وتمثل ذلك البديل بالفلوس النحاسية التى برز مركزها وتصاعد لتصبح العملة الرسمية للدولة ، وأداة الدفع الرئيسية فيها

وأمام نقص معدن الفضة (الدراهم) ، وتوفر معدن النحاس (الفلوس) عالجت الدولة ذلك النقص من خلال توفر النحاس ، فأوجدت عملة حسابية يتم

---

(١) يذكر محمد أمين صالح فى التنظمات التجارية فى عهد المماليك الجراكسة ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، معتمداً على بعض المراجع الأجنبية أن الدرهم الفلوس له مدلولان : الأول قطعة النحاس ذاتها . والثانى وزن هذه القطعة أى أن وزنها درهم واحد ، وبمعنى آخر أن العملة النحاسية يطلق على كل فلس منها لفظ درهم ، وهذا يعنى فى الوقت نفسه وزنها .
ويمكن الرد على هذا القول أن كتالوجات السكة المملوكية خلت من عملات نحاسية أطلق عليها درهم فلوس ، وأن ما عثر عليه من المسكوكات المملوكية ليس بينها أى فلوس نحاسية تزن درهماً واحداً . فضلاً أنظر :

سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية .

- رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك .

- JUNGFLEISCH, M. Monnaies ou Poids ou "Monnaies - Poids" De Sultan Mamelouk Haggy II Bulletin de L'Institut D'Egypte, 31 1948 - 1949 pp. 34 47

Pool Balog, "The coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria" A. N. S. 16. 1970. pp 113 - 171

التقدير خلالها بالدراهم الفضية غير المتوفرة ، والدفع بالفلوس النحاسية المتوفرة .

وأول إشارة غير صريحة الى تلك الدراهم أوردها الصيرفى [١] ضمن حوادث شهر رمضان سنة ٧٩٣ هـ / أغسطس سنة ١٣٩١ م ، ويذكر فيها أن مائة وستين ألف درهم تعادل سبعين ألف درهم فضة ، ولم يحدد الصيرفى نوع الدراهم اذ لا يوجد فى الدولة دراهم رسمية سوى الدراهم الفضية ، ولو كان المقصود بها دراهم غير مملوكية كالدراهم البندقية أو القرمانية أو غيرهما لأشار الى ذلك ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تلك المعادلة تعنى أن الدرهم الفضى الواحد يعادل درهمين وثلثا تقريباً من تلك الدراهم ، وهذا ما كان عليه الوضع فى السنوات التالية عند معادلة الدراهم الفلوس بالدراهم الفضية [٢] .

إما أول اشارة صريحة لتلك الدراهم ، فقد أوردها المقريزى [٣] ضمن حوادث شهر رمضان سنة ٨٠٣ هـ / مايو ١٤٠١ م ، فى سياق حديثه عن القيم النقدية للعملات فى الدولة ، ثم تتوالى ذلك الإشارات اليها عند الحديث عن الأوضاع النقدية ، وخصوصاً ما يتعلق بالدراهم الفضية والفلوس النحاسية .

ومن خلال تلك الإشارات يلاحظ أن ايراد تلك الدراهم مقترن بالفلوس النحاسية الجديدة (الجدد) ، وهذا يعنى أن الدفع لم يكن يتم الا بالفلوس حديثة الإصدار حيث التعامل بها يكون عن طريق العدد ، أما الفلوس القديمة (العتق) فاستعمالها عن طريق الوزن ينفى الدقة فى عملية التقدير والدفع ،

(١) نزهة ، جـ ١ ، ص ٣٢٣ .

(٢) فضلاً أنظر الفصل التالى ، القيمة النقدية .

(٣) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٥٩ .

وغالباً ما يتم تحديد القيمة النقدية للفلوس العتق بتلك الدراهم الفلوس ، وعلى هذا فإنه لا يمكن الدفع بواسطتها سوى بالفلوس الجدد فقط .

وقد أكد ذلك ابن الهايم [١] عندما ذكر أن المقصود بالدرهم الفلوس هو قيمة الدرهم الفضى مدفوعة بالفلوس النحاسية الجدد التى يتم التعامل بها عدداً .

ومن الطريف أن الفضة الخام التى عرفت خلال العصر المملوكى بالفضة (الحجر) ، تم تحددى ثمنها بواسطة تلك الدراهم الفلوس ، وتراوحت قيمة الدرهم الواحد منها بين درهمين وثلاثة من العشرة من الدرهم الفلوس ، ودرهمين من الفلوس ، ودرهمين الا ربعا ودرهم ونصف فلوس [٢] .

هذا ما أمكنى العثور عليه من معلومات ارتبطت بالدرهم الفلوس من خلال المصادر المملوكية آمل أن يكون فيها بعض الايضاح لتلك العملة الحسابية التى بدئ باستخدامها فى العهد المملوكى الجركسى .

وهكذا يتبين لنا أنواع النقود المملوكية المعدنية والحسابية ، وما مرت به من ظروف نقدية خلال العصر المملوكى ، وبالنظر الى تلك الأنواع نجد أن السياسة النقدية لسلاطين المماليك لم تحدث أية تغييرات عما كان عليه الوضع قبل حكمهم ، ويمكن اشتثناء العملة الحسابية الدرهم الفلوس لكونها عملة حسابية جديدة ، مع أن استحداثها راجع الى الأزمة النقدية التى تعرضت لها الدولة ، وليس الى سياستها النقدية .

---

(١) نزهة النفوس ، ورقة ٣٣ - ٣٤ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١١١ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٣٧٧ فضلاً أنظر مزيداً من التفصيل عن القيمة النقدية للدرهم الفلوس فى الفصل التالى (قيمة الدرهم النقدية ، قيمة الفلوس النقدية) .

٢ - أوزان النقود المملوكية *

لقد سبق أن تحدثت بإيجاز عند التمهيد لهذه الدراسة ، عن وزن النقود الاسلامية وعيارها ، وما دعت اليه الشريعة الاسلامية بهذا الخصوص ، وما ذكرته ينطبق على دولة المماليك لكونها أولاً دولة اسلامية تطبق ما تدعو اليه الشريعة الاسلامية من تعاليم ونظم ، وثانياً لأنها وارثة لتراث حضاري ضخم ، ونظم متعددة في جميع نواحي الحياة ، ومن بينها النظام النقدي ، وبالذات ما يتعلق بأوزان النقود وعياراتها ، الطرق المتبعة لتطبيق الأوزان والعيارات الشرعية على النقود ، وسبل التحقق من ذلك ، ومراقبته والإشراف عليه .

والحديث عن ذلك يضطرنا الى عدم تكرار ما سبق ذكره ، أو ما تحدثت عنه المصادر والمراجع وسأكتفي بالحديث عن سياسة السلاطين تجاه أوزان النقود وعياراتها ، والطريقة المتبعة للتحقق من أوزان وعيارات النقود ، وعلاقة دار العيار بالنقد ، وما أمكن معرفتــه من أوزان النقود التي أصدرها سلاطين الدولة .

فعن أوزان النقود المملوكية ، أو سياسة السلاطين في ذلك ، ومدى توافقها مع الوزن الشرعي للنقود ، أقول : إن سلاطين العهد المملوكي البحري كانوا أكثر اهتماماً وعناية بأوزان النقود ،و سلاطين العهد المملوكي الجركسي رغم عدم خلو العهدين من استثناءات ، اذ عانت الدولة المملوكية خلال السنوات

---

* المقصود بوزن النقود هو وزن القطعة النقدية بمعدنها سواء كانا فضة ونحاساً أم ذهباً وفضة أما العيار فله عدة معان والمقصود به هنا هو مدى نقاء المعدن الذي تتكون منه القطعة النقدية مقارنة بما يضاف اليه من معدن آخر . (أنستاس الكرملي ، النقود ، ص ٤٤ هامش رقم (١٢) .

العشر الأولى لقيامها من اضطراب نقدى شديد شمل أوزان النقود وعياراتها ، ولم تستقر الأوضاع النقدية حتى قام الظاهر بيبرس بأعماله الإصلاحية فى النظام النقدى ، حيث ركز جهوده فى إصلاح أوزان النقود وعياراتها ، وتشدد فى ذلك ، وأشرف عليه بنفسه ، ولقد وضع بهذا منهجاً لخلفائه الذين واصلوا الاهتمام والعناية بأمر النقود وإن تم ذلك بدرجة أقل ، ولا يمكن اغفال جهود السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى هذا المجال ، وحرصه من خلال سياسته النقدية التى سار عليها على ضبط أوزان النقود ، وما يتصل بها ، ولم يواصل خلفاء الناصر محمد ذلك الحرص وتلك السياسة ، وضعف أمر العناية بوزن النقود ، وانصرف اهتمام سلاطين الدولة عن ذلك ، حتى إذا جاء العهد المملوكى الجركسى بدأت أوضاع الدولة النقدية تتجه نحو التدهور رغم تلك المحاولات الإصلاحية التى قام بها عدد من السلاطين كالمؤيد شيخ ، والأشرف برسباى ، والأشرف قايتباى [١] .

واذا أردنا الحكم على أوزان النقود المملوكية وتطابقها مع الوزن الشرعى للنقود ، اعتماداً على ما أوردته المصادر والمراجع التاريخية ، فإنه يمكن القول بعدم التزام السلاطين بالوزن الشرعى ، والاعتماد عليه باستثناء ما أوردته بعض المصادر التاريخية [٢] عن السلطانين الظاهر بيبرس ، والمؤيد شيخ من التزامها بالوزن الشرعى للنقود ، والاهتمام بذلك والتشدد فيه .

وعند تطبيق الوزن على ما أصدره سلاطين المماليك من نقود ذهبية - تم

---

(١) فضلاً أنظر فصل الفساد النقدى فى الدولة ص ٥٥٨ ، ٥٦٣ .

(٢) ابن الهايم ، نزهة النفوس ، ورقة ٢٩ ، ٣١ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٢٩ - ٦٣٠ ، الخطط ، جـ ١ ، ص ١١٠ ، الأسدى ، التيسير والاعتبار ، ص ١٢٨ .

العثور عليها ـ نجد أن الدقة فى ذلك الوزن غيرْ متوفرة بشكل كبير قدم تلك النقود ، وما تعرضت له من نقص اما بفعل الأفراد أو بفعل الطبيعة .

وعلى العموم ، فالملاحظ على أوزان النقود التى سجلت ضمن المجموعات النقدية المملوكية وجود دنانير على الوزن الشرعى أربعة جرامات وخمسة وعشرين بالمائة من الجرام (٤,٢٥ جم) وهو وزن المثقال ، وبعض تلك الدنانير تزن أقل من وزن المثقال ، ويعنى هذا عدم مطابقتها للوزن الشرعى ، والبعض منها يزن أكثر من وزن المثقال بمعنى أن يكون وزن الدينار مثقال وربع ، أو مثقال ونصف ، أو مثقالان ، أو أكثر من ذلك ، وتلك الدنانير يمكن وصفها من حيث الوزن بعدم الدقة ، وعدم مطابقتها للوزن الحقيق الذى يجب أن تكون عليه [(١)] ، وبالنظر الى الأوزان التى أوردتها المصادر والمراجع التاريخية ، والخاصة بالدنانير التى صدرت عن سلاطين دولة المماليك يتبين لنا ما يلى :

أولاً : إن متوسط أوزان الدنانير الصادرة قبل عهد السلطان الظاهر بيبرس كان بين ثلاثة جرامات ونصف الجرام ، وأربعة جرامات مما يعنى نقص تلك الأوزان عن الوزن الشرعى [(٢)] .

ثانياً : متوسط أوزان الدنانير الصادرة من فترة الظاهر بيبرس ، حتى نهاية فترة الناصر محمد كان مرتفعاً عن الفترة السابقة ، فقد بلغ أربعة جرامات تقريباً يزيد قليلاً فى بعض الأحيان ، وينقص مثل ذلك فى

---

(١) عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٩٢ ، ٩٤ ، رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك ، ص ١٣ وما بعدها ، ص ٢١٤ - ٢١٥ ،

Van Gemnep. op. cit., p. 372.

(٢) سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ٣١ ، ٤٨ .

أحيان أخرى [١] .

ثالثاً : كان متوسط وزن الدينار فى الفترة بعد الناصر محمد وحتى نهاية عهد الدولة ، فوق ثلاثة جرامات ونصف الجرام ، تقترب فى بعض الأحيان من أربعة جرمات [١] .

رابعاً : لم يسجل من إصدارات سلاطين الجراكسة من دنانير ذهبية على الوزن الشرعى سوى تلك التى أصدرها السلطان الناصر فرج بهدف الوقوف ضد منافسة العملة الايطالية ، والتى أطلق عليها الدنانير السالمية [٢] ، وبلغ وزن الدينار الواحد منها مثقالاً ، وصدر منهـا ما زنته مثقـال ونصف ، ومثقالان ، وثلاثة مثاقيل [٣] .

خامساً : كان متوسط وزن الدنانير التى أصدرها الظاهر برقوق ، فوق ثلاثة جرامات ونصف الجرام ، وأقل من أربعة جرمات [٤] .

سادساً : بلغ متوسط وزن الدنانير المملوكية التى أصدرها سلاطين المماليك الجراكسة بين ثلاثة جرامات ، وثلاثة جرامات ونصف الجرام ، ومن ضمن تلك الدنانير ما أصدره كل من السلطان المؤيد شيخ ، والسلطان الأشرف برسباى ، والسلطان الأشرف قايتباى فى أثناء محاولاتهم الإصلاحية لتحسين الوضع النقدى فى الدولة [٥] .

---

(١) سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ١٤٥ ، ٣٣٤ .
(٢) فضلاً أنظر الفصل الخامس ، العلاقة النقدية ص ٥٠٨ .
(٣) المقريزى ، النقود ، ص ٧١ ، رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك ، ص ٣٥ - ٣٦ .
(٤) ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، مج ٩ ، جـ ١ ، ص ٦ - ٧ ، سامح عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، رأفت النبرواى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .
(٥) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٢٢٢ ، أبو الفرج العش ، مصر ، القاهرة ، على النقود العربية الاسلامية ، ص ٩٦١ ، محمد محمد أمين ، فهرس وثائق القاهرة ، ص ٣٤٢ هامش (٥) ص ٣٩١ هامش (٣) ، محمد أمين صالح ، التنظيمات =

ومما سبق يتبين لنا أن جميع سلاطين المماليك ـ ومنهم أولئك الذين عرف عنهم سياستهم المتشددة فى الأمور النقدية ـ لم يلتزموا بالوزن الشرعى للدنانير الذهبية ، ويظهر أن سلاطين المماليك البحرية كانوا الأقرب الى الالتزام من سلاطين الجراكسة ، وهذا ما يفسر استقرار الوضع النقدى للدولة خلال العهد البحرى ، بعكس ما كان عليه الوضع فى العهد الجركسى حيث شهد العديد من الأزمات النقدية التى كان لها آثار سيئة ، وكانت سبباً فى تدهور النظام النقدى فى الدولة وانهياره .

أما أوزان النقود الفضية ، فلم تكن تختلف عما كانت عليه أوزان النقود الذهبية ، وما مرت به من ظروف خلال عهدى المماليك .

فالدرهم الشرعى الذى يزن جرامين وسبعة وتسعين فى المائة من الجرام (٢,٩٧ جم) لم يأخذ به أى سلطان من سلاطين دولة المماليك ، وكانت أقرب الإصدارات الفضية الى ذلك الوزن هى إصدارات السلطانين : الظاهر بيبرس ، حيث بلغ متوسط وزن الدراهم الفضية التى أصدرها بين جرامين وخمسة وثمانين فى المائة من الجرام (٢,٨٥ جم) ، وجرامين وتسعين فى المائة من الجرام (٢,٩٠ جم) [١] ، وكذلك الناصر محمد ، وبلغ متوسط وزن دراهمه جرامين وثلاثة وتسعين فى المائة من الجرام (٢,٩٣ جم) [٢] . هذا وقد بلغ متوسط وزن الدراهم الفضية التى أصدرها بقية سلاطين المماليك البحرية بين جرامين وستين فى المائة (٢,٦٠ جم) ، وجرامين وسبعين فى المائة من الجرام (٢,٧٠ جم) [٣] .

= التجارية ص ١٩٦ ، زبيدة محمد هنا ، وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى ، ص ٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، رقم ٢٢٣٦ سنة ١٩٧٧ م

(١) سامح فهمى ، الوحدات ، ص ٦٣ ، ٨٤ .

(٢) اشتور ، التاريخ الاقتصادى ، ص ٢٨٢ .

(٣) نفسه ٢٨١ ، ٢٨٣ ، سامح فهمى ، المرجع السابق ، ص ٣٤ وما بعدها .

وعن متوســط وزن الدراهــم الفضيــة التى أصدرهـا سلاطين المماليك الجراكسة ، فقد بلغ بين جرام واحد ونصف الجرام (١,٥ جم) ، وجرامين (٢,٠٠ جم) [١].

ونلمس الفارق الكبير فى أوزان الدراهم بين العهدين مع عدم توافقها مع الوزن الشرعى للدرهم الفضى ، وإن كان الفارق لصالح المماليك البحرية الأمر الذي انعكس على استقرار الوضع النقدى ، فإنه لم يكن فى صالح المماليك الجراكسة حيث عاش النظام النقدى أزمات متكررة نتيجة نقص أوزان النقود .

ولا شك فى أن سبب ذلك النقص الذى حدث فى أوزان الدراهم الفضية فى دولة المماليك ، يعود الى نقص امدادات الدولة من معدن الفضة ، وتفاوت النقص بين العهدين المملوكي والجركسي .

وعن أوزان الفلوس النحاسية التى كانت عليها الإصدارات النحاسية المملوكية ، فمن المعروف أنه لم يكن للفلوس وزن شرعى ، لأنها تدخل فى النصاب الشرعى للنقود [٢] ، ولكونها ليست من النقود الشرعية التى أقر وزنها الاسلام ، لذا تفاوتت أوزانها بشكل ملحوظ ، وهذا ما جعلها هدفاً للفساد النقدى الذى كان ظاهرة اتسم بها العصر المملوكى بعهديه البحرى والجركسى .

وبشكل عـام يبدو أن الفلوس النحاسيــة خلال عصــر المماليــك كانت، على وزنين :

---

(١) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك ، ص ١٤٧ ، ١٨٦ ؛

Bacharach, Circassian Monceetary Policy. p. 268.

(٢) عباس العزاوى ، تاريخ النقود العراقية ، ص ٢٢ .

الوزن الأول بين جرامين ونصف الجرام (٢,٥ جم) ، وثلاثة جرامات (٣ جم) ، وهذا الوزن عملت به الدولة منذ قيامها حتى سنة ٧٥٩ هـ / ١٣٥٧ م عندما أصدرت الدولة فى ذلك العام فلوساً نحاسية كانت ثقيلة الوزن [١]، بلغ متوسط وزنها أربعة جرامات من النحاس المخلوط بمعادن أخرى ، وهو الوزن الثانى ، واستمرت الأوزان حول ذلك المتوسط تقل أحياناً ، وتزيد فى أحيان أخرى [٢].

عيارات النقود المملوكية *

المقصود بعيار النقود ما فيها من المعدن الخالص بنسبة محدودة تتوافق مع وزن القطعة المعدنية [٣] ، وذلك الوزن يشمل المعدن الخالص ومعدناً آخر يخلط به ليكسبه صلابة ، أو محافظة على القيمة النقدية للقطعة المعدنية [٤] ، ومن المعروف أن لكل من النقود الذهبية والفضية مقادير خالصة من معادنها بنسب ثابتة ومعينة ، وتحديد تلك المقادير هو ما اصطلح على تسميته بالعيار .

ونظراً لما تشكله النقود من أهمية قصوى فى حياة الناس ، واقتصاديات الدول ، لم يكتف بالأوزان وحدها ، بل كان من الضرورى مراعاة عيار النقود

---

(١) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٣٩ - ٤٤٠ ، المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣١٧ ، مرعى بن يوسف ، نزهة الناظرين ، ورقة ٣٧ أ .

(٢) سامح فهمى ، الوحدات النقدية ، ص ٨٥ وما بعدها ، رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك ، ص ١٩٢ ، ٢٢١ .

* ورد العيار عند العرب بعدة معان ، يقال عير الدنانير تعييراً وزنها واحداً بعد واحد وقالوا عاور المكاييل وعورها أى قدرها وعاير بينها معايرة وعياراً : قدرهما ونظر ما بينهما (أنستاس الكرملى ، النقود العربية ، ص ٤٤ ، هامش رقم (٢) .

(٣) البقلى ، التعريف ، ص ٢٥٣ .

(٤) محمد أمين صالح ، التنظيمات التجارية ، ص ١٨٧ .

لاثبات شرعيتها وصحتها للتداول ، ومعرفة عيار السبائك المعدنية لمعدنى الذهب والفضة لم يكن أمراً تقديرياً بل كان مقدار النقاء فى المعدن يتم الوزن أولاً ثم بمقارنة السبيكة بأخرى تكون معروفة بنقاء معدنها (جائزة العيار) [١].

إن تحديد عيار السبيكة يتم بالنسبة للعدد (١٠٠٠) ، أو للعدد (٢٤) الذى يمثل الوزن الكلى [٢] ، وكان العيار الصحيح للذهب أن لا يقل وزن الدينار عن درهم ونصف [٣] (درهم وزن) ، وتكون نسبة الذهب فيه حوالى تسعين فى المائة (٩٠ ٪) ذهباً خالصاً [٤] . أما الفضة فكان عيار دراهمها أن يكون ثلثا الدرهم الفضى من الفضة الخالصة ، والثلث من النحاس [٥] ، أى بنسبة ستة وسبعين وستة وعشرين فى المائة من المائة (٢٦ , ٧٦ ٪) ، ويكون بهذا العيار أجود أنواع الدراهم ، وأكثرها دقة فى عيارها .

لقد حرص سلاطين المماليك البحرية على عيار النقود ، وأتبعوا سياسة تقوم على ضبطه ، وعدم التساهل فيه بقدر ما ساعدتهم طرق التصفية المتبعة بدور الضرب ، ومعظـــم سلاطين البحريـــة لم يتهـاونوا فى هذا الجانب ، بل تشددوا ضد أى تلاعب فى عيار النقود سواء كان مصدره داخل دار الضرب ، أو خارجها [٦] ، وإن نجحت هذه السياسة فى بعض الأحيان الا أنها فى أحيان

---

(١) عبد الرحمن فهمى ، فجر السكة العربية ، ص ٢١٨ .

(٢) محمد أمين صالح ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٣) الأسدى ، التيسير والاعتبار ، ص ١٢٩ .

(٤) المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٩٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢٨١

(٥) العمرى ، مسالك الأبصار ، (ممالك مصر والشام واليمن والحجاز) ، ص ١٤ ، القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٤٣ ، ص ٤٦٢ .

(٦) الذهبى ، دول الاسلام ، جـ ٢ ، ص ٢٤٠ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٢٧٦ ، المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٢٠ .

أخرى لم يكتب لها النجاح ، فمرت النقود ـ وخصوصاً الذهبية منها ـ بمرحلة من عدم الثبات فى عياراتها ، ومدى صفاء معادنها ونقاوتها [(١)] . أما فى عهد سلاطين الجراكسة ، فلم يكن عيار النقود أحسن حالاً من أوزانها ، حيث تعرضت النقود المملوكية بمختلف أنواعها الى عدم ضبط عياراتها ، واهماله وعدم مراعاته والاهتمام به ، وقد شهد العهد المملوكى الجركسى حوادث عديدة توضح ذلك ، ويكفى من الاهمال أن بعض السلاطين اتخذوا من نقص العيار تجارة لهم يحققون منها أرباحاً مالية كبيرة [(٢)] .

وتتضح السياسة التى سار عليها سلاطين المماليك بشأن عيار النقود بقول المقريزى [(٣)] :

«وكان يجتهد فى خلاص الذهب وتحرير عياره الى أن أفسد الناصر فرج ذلك بعمل الدنانير الناصرية فجاءت غير خالصة» .

المهم أن سلاطين الجراكسة لم يلتزموا بالعيار الصحيح للنقود ، التى ساءت كثيراً وفسدت ، وكثر التلاعب بها الأمر الذى أدى بالتالى الى زيادة الأزمة النقدية ، واضطراب الوضع النقدى فى الدولة بصورة عامة [(٤)] ، وقد شهدت الفلوس النحاسية فى العصر المملوكى الجركسى دون غيرها من النقود الأخرى تلاعباً وفساداً لم تشهده طوال العصر المملوكى ، وأصبحت مجالاً للتلاعب سواء من قبل رجال الدولة ، أو من قبل المتخصصين فى إفساد النقود من الزغليين وأعوانهم ، فخلط النحاس بالحديد والرصاص وغيرهما رغبة فى الاستفادة

---

(١) عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٩١ .
(٢) فضلاً أنظر الفصل السادس ، الفساد النقدى فى الدولة ، ص ٥٤٩ ، ٥٥١ .
(٣) المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ١١٠ .
(٤) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٢ ، عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٩٧

والربح المادى .

لقد كان عيـار الدراهـم الفضيـة فى العهد البحرى مرتفعاً كالدنانير الذهبية [١] ، وخصوصاً بعد الإصلاحات النقدية التى قام بها السلطان الظاهر بيبرس والتى أدت الى رفع نسبة عيار سبيكة الدراهم الفضية الى ستة وسبعين فى المائة (٧٦ ٪) من الفضة الخالصة ، بعد أن كانت ستة وستين وستة وعشرين فى المائة من المائة (٦٦,٢٦ ٪) [٢] .

أما أفضل عيار سجل عن الدراهم الفضية الجركسية ، فقد كانت دراهم السلطان الظاهر برقوق الذى عرف عنه سياسته النقدية المتشددة ، والإشراف الدقيق والمراقبة الدائمة على دار الضرب والعاملين بها ، وقد بلغ عيار الدراهم التى أصدرها بين سبعة وخمسين فى المائة (٥٧ ٪) ، وواحد وستين فى المائة (٦١ ٪) ، وهذا يعنى أن بقية سلاطين الجراكسة قد أصدروا نقوداً أقل عياراً مما أصدره الظاهر برقوق [٣] .

وللتحقق من أوزان النقود وعياراتها بكل دقة وضبط فقد استخدمت (السنجات أو الصنجات) [٤] ، وهى الطريقة المعتادة منذ زمن طويل ، وورثها

---

(١) Balog, op. cit., pp. 165 - 166.

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٥٠٨ ، سامح فهمى ، القيم النقدية فى الوثائق المملوكية ، ص ٢٤٢ ، المكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

(٣) رأفت النبرواى ، مسكوكات ، ص ٢٩٥ ؛
Bacharach, and A. Qordus, "Studies on the Fineness of Silver Coins" pp. 315 - 316.
JESHO, II, 1968. pp. 298 - 317.

(٤) جمع سنجة أو صنجة ، وأصلها سنك ترازو ، وتعنى حجر الميزان ، وهى من الفارسية ويراد بها الاصطلاح (العيار) .

المماليك ، واستخدموها فى أوزان وعيارات نقودهم ، دون أن يدخلوا عليها أى تغييرات أو تعديلات ، وخصصت لوزن النقود وضبط عيارها ، ووزن الأحجار الكريمة ، وقد تم تصنيعها فى العصر المملوكى من الزجاج ، الذى وجد أنه أحسن مادة لضبط الوزن ، حيث لا يتأثر بالعوامل الطبيعية ، وتظهر عليه أى تغيرات قد تتعرض لها تلك الصنجات [١] .

ودار العيار هى الجهة الحكومية المسئولة عن تصنيع تلك الصنجات ، وتعير فيها جميع الموازين والمكاييل والمقاييس المستعملة فى الدولة [٢] .

= - ابن الرفعة ، أبو العباس أحمد ، الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان .
- عبد الرحمن فهمى ، صنج السكة العربية ، جـ ١ .
- عبد الرحمن فهمى ، صنج السكة فى فجر الاسلام ، جـ ٢ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ م .
- على مبارك ، الميزان والأقيسة والأوزان ، ص ٢٧ .
- عباس العزاوى ، تاريخ النقود العراقية ، ص ٢٢ ، ٢٥ .
- سامح عبد الرحمن فهمى ، المكاييل فى صدر الاسلام ، ص ٥٦ ، ٧١ ، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

(١) وثيقة الأشرف قايتباى ، ص ٤١٠ ، نشرها د. عبد اللطيف ابراهيم ، ضمن أبحاث المؤتمر الثالث للآثار فى البلاد العربية ، نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، ص ٣٨٩ ، ٤٦٠ ، ناصر النقشبندى ومهاب البكرى ، الدرهم الأموى المعرب ، ص ١٧ .

(٢) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٤٢ ، المقريزى ، الخطط ، جـ ١ ، ص ٤٦٣ - ٤٦٤ .

٣ - الإصدارات النقدية المملوكية

إن دولة المماليك كغيرها من الدول الاسلامية قد اتخذت لها وحدات نقدية معينة سكت عليها أسماء سلاطينها وألقابهم ، ودر الضرب وتاريخ الضرب ، وغير ذلك من الكتابات والنقوس التى تختم بها العملات النقدية ، قبل طرحها للتداول الرسمى فى أسواق الدولة ، ولكن اتسمت تلك الوحدات بما امتازت به الدولة من أوضاع سياسية واقتصادية ، فالمعروف أن النقود عادة ما ترتبط بالسلطان ، ومدى قوته وضعفه ، وما يترتب على ذلك من بقائها وانتشارها ، داخليا وخارجياً ، فما دام السلطان على رأس السلطة السياسية فى الدولة ، كان تأثير ذلك على الأوضاع النقدية فيها ملموساً وظاهراً ، حيث تكتسب مسكوكاته النقدية الثقة والقبول من المتعاملين بها ، أما اذا اختلف الوضع لأمر ما ، فسرعان ما يختلف الوضع النقدى تبعاً لذلك .

وبناء عليه فإن من الممكن تقرير ظاهرة اتسمت بها نقود المماليك ، وهى أن تلك النقود كانت على درجة كبيرة من الحساسية والتأثر بالأوضاع السياسية التى عاشتها الدولة ، تلك الأوضاع التى اتسمت فى معظم فتراتها بالاضطراب السياسى الذى حفل بكثير من الفتن والمنازعات ، وأثرت على مجمل الأوضاع فى الدولة سياسية واقتصادية واجتماعية ويمكن استثناء فترتى الاستقرار السياسى اللتين عاشتهما الدولة فى عهدها البحرى ، وذلك خلال حكم كل من السلطان الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ / ١٢٥٩ - ١٢٧٧ م) ، والسلطان الناصر محمد بن قلاوون فى فترة حكمه الثالثة (٧٠٩ - ٧٤١ هـ / ١٣٠٩ - ١٣٤٠ م) حيث كانت الأوضاع فى الدولة بشكل عام مستقرة من كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذى أدى الى استقرار الأوضاع النقدية ، وتقوية مركز النقود المملوكية ، وسيادتها على العملات المعاصرة لها.

وفيما يلى سأعرض للإصدارات المملوكية خلال الأوضاع التى مرت بها الدولة موضحاً أهم العوامل المؤدية الى تعدد الإصدارات النقدية وتغييرها ، وسأعمد الى ايراد لمحة موجزة عن النقود التى كانت موجودة عند قيام الدولة ، والتى كان التعامل النقدى قائماً على أساسها ، بالاضافة الى تطور الإصدارات النقدية لسلاطين المماليك وتعددها .

عوامل ضرب النقود فى الدولة

تنوعت العوامل والأسباب التى تدعو الدولة الى ضرب عملات جديدة ، فإضافة الى العوامل السياسية ـ وهى عادة ما تؤدى الى تغيير العملة ، واستحداث أو إصدار عملات جديدة ـ هناك أيضاً عوامل اقتصادية كان لها أثر هام ، ورئيسى فى قيام الدولة فى كثير من الأحيان بإصدار عملات بديلة عن عملات رأت تغييرها لسبب أو لآخر .

وفى التفصيل التالى نلقى الضوء على تلك العوامل وتأثيراتها :

العوامل السياسية

من الأمور الطبيعية لكل حاكم أو سلطان أن يقوم عند ارتقائه سلطة الدولة بضرب نقود تحمل اسمه ولقبه للدلالة الرسمية على حكمه وتوليه شئون الدولة ، ومن المؤرخين من عد ضرب النقود وظيفة ضرورية للملك ، فهى من مهـــام الحاكم ، وضروريات حكمه نظراً لما يتحقق بها من تنظيم لمختلف أنواع المعاملات الاقتصادية والمالية ، ولما فى ذلك أيضاً من المحافظة على مصالح الرعية ، وسبل عيشها من أن يتطرق اليها الفساد والظلم . ومن العوامل السياسية التى تدعو الدولة الى ضرب نقود خاصة بها ، ورغبتها وحرصها على وحدة أجزائها وصبغها بصبغة اسلامية ، والابتعاد عن المؤثرات الخارجية التى

تكون مخالفة لمبادئ الدولة وتقاليدها ، وتوجهاتها المختلفة فى كافة الميادين ، كما أن هذا الابتعاد يدعو الدولة الى الاستقلال وعدم الارتباط بالقوى الخارجية ، وخصوصاً تلك القوى التى تسعى للنيل من قوة الدولة الاسلامية ، والتأثير على أوضاعها الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، واستقلالية تلك النواحى مدعاة للمحافظة عليها ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة التى تحقق الأهداف العليا للدولة وتخدم مصالح شعوبها .

ويضاف الى العوامل السياسية الداعية الى ضرب النقود ، عامل الأحداث السياسية التى تمر بها الدولة ، ويكون لها تأثير كبير فى تكوينها ومسيرتها ، وتدعو تلك الأحداث ، أو المناسبات الدولة الى ضرب نقود خاصة بها ، يعم تداولها عملات رسمية فى بعض الأحيان ، وفى أحيان أخرى ينظر اليها بمثابة نقود تذكارية تحكى تلك الأحداث ، ومع أن الدولة المملوكية لم تقم بسك مثل تلك النقود ، فإنها سكت فى بعض فتراتها نقوداً بمناسبة بعض الأحداث التى مرت بها الدولة كالنقود التى قام بضربها السلطان المظفر قطز سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م وتحكى الانتصار التاريخى الذى حققته جيوش الدولة المملوكية فى عين جالوت ضد جحافل المغول الغازية للعالم الاسلامى .

وكذلك ما قام به الظاهر بيبرس سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦٠ م من ضرب نقود سجل عليها حدثاً هاماً فى التاريخ الاسلامى ، هو انتقال الخلافة العباسية الى القاهرة بعد سقوطها فى بغداد ، وقد حملت تلك النقود لقب الخليفة العباسى[١]

---

(١) أبو القاسم أحمد ابن الظاهر بالله محمد بن الناصر لدين الله ، بويع له بالخلافة فى شهر رجب سنة ثمان وخمسين وستمائة ، يونيو سنة ١٢٦٠ م ، وقام ببيعته السلطان الظاهر بيبرس .

قدم من بغداد بعد سقوطها فى يد التتار فى المحرم سنة ٦٥٦ هـ / يناير سنة ١٢٥٨ م مع =

المستنصر بالله [١] مصحوباً بلقب قسيم أمير المؤمنين ، وهو اللقب الذى اتخذه الظاهر بيبرس بهذه المناسبة [١] . هذا ما يتصل بالعوامل السياسية التى كانت لها أثرها فى تعدد الاصدرات النقدية ، أما عن العوامل الاقتصادية ، فقد كان لها تأثير كبير ، وفعال فى قيام الدولة المملوكية فى كثير من الفترات بضرب مجموعات مختلفة من النقود الذهبية والفضية والنحاسية .

فأول هذه العوامل هو الفساد النقدى الذى تتعرض له النقود من غش وتزييف ، وما يلحق ذلك من مظاهر مصاحبة للفساد النقدى الذى أصبح ظاهرة خطيرة لازمت الأوضاع النقدية فى دولــة المماليـك خصوصاً فى عهدهـا الجركسى ، وقد اضطرت الدولة الى مواجهة هذا الفساد بقيامها بسك نقود بديلة عن تلك التى أصابها الفساد .

وقد حفل التاريخ المملوكى بأمثلة عديدة لضرب النقـود بسبب الفسـاد النقدى ، ومما يلاحظ أن ذلك الفساد خلال العهد المملوكى البحرى كان من عمل

جماعة من العرب شهدوا على أنه ابن الظاهر بالله العباسى ، فأثبت القضاة شهادتهم وبويع بالخلافة .

فى أواخر سنة ٦٥٨ نوفمبر ١٢٦٠ م عاد الى بغداد بجيش كبير جهزه الظاهر بيبرس لاستعادة بغداد ، ولكنه قتل عند وصوله حيث خرج اليه التتار وقاتلوه حتى قتل مع غالب جنده .

(ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٢٣١ ، ٢٣٣ ، اليونينى ، قطب الدين موسى ابن محمد بن أحمد ، ذيل مرآة الزمان جـ ٢ ، ص ١٦٣ ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م ، الطبعة الأولى ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م ، القلقشندى ، مآثر الانافة فى معالم الخلافة ، جـ ٢ ، ص ١١١ ، ١١٤ ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٦٤ م) .

(١) اليونينى ، ذيل مرآة الزمان ، جـ ٢ ، ص ١٢٤ ، القلقشندى ، مآثر الانافة ، جـ ٢ ، ص ١١٣ .

الزغليين وأعوانهم فقط ، أما فى العهد المملوكى الجركسى ، فبالإضافة الى ما كان يقوم به الزغليون من افساد للنقود ، فقد كان لبعض سلاطين الدولة ، وأعوانهم من كبار الأمراء وأصحاب المناصب دور فى الفساد النقدى الذى استشرى فى ذلك العهد .

ويرتبط بهذا العامل عامل آخر ـ وهو من نتائج الفساد الذى أصاب العملة ـ هو التعامل بالنقود عن طريق الوزن ، وكما هومعروف فإن التداول النقدى عن طريق العدد أدق وأسهل ، كما أن العد مطلب للمتعاملين وأصحاب الأموال من صيارفة وغيرهم ، فتضطر الدولة عند التعامل بالنقود وزناً الى إصدار عملات جديدة يتم التعامل بها عدداً (معاددة) بدلاً من تلك التى دخلها الفساد .

ومن العوامل الاقتصادية الربح المادى الذى تجنيه الدولة ، ويجنيه السلاطين وكبار رجال الدولة من إصدار العملات .

اذ أن دولة المماليك كانت تستفيد من ضرب النقود فى الحصول على بعض ايراداتها المالية ، لقاء تحويل خامات الذهب والفضة والنحاس التى يملكها التجار وأصحاب الأموال الى عملات معدنية ، بالإضافة الى ما يقدم لدار الضرب من عملات أو خامات معدنية على هيئة ضرائب ورسوم مالية من تجار الدولة ، وغيرهم من طوائف التجار الأجانب ، وتلك الظروف قد أدت الى حصول دور الضرب فى الدولة على جزء من احتياجاتها من المعادن ، وأوجدت مصدراً شبه دائم لتغطية جزء ولو يسير من مستلزمات دار الضرب .

وإذا كان ما تحصل عليه الدولة من ربح مادى فيما سبق هو عن طريق مشروع ، فإن هناك طريقاً آخر غير مشروع استغله بعض سلاطين دولة المماليك الجراكسة للحصول على ربح مادى لقاء ضرب النقود ، حيث برزت ظاهرة قيام

بعض السلاطين ، أو بعض كبار رجال الدولة والأمراء وأصحاب المناصب فيها باستغلال مراكزهم ، والعمل من أجل تحقيق مصالحهم وأطماعهم الشخصية عن طريق ضرب النقود .

فقد كان السلطان أو غيره يقوم بضرب نقود جديدة غير خالصة العيار ، وليست ثابتة الوزن (مغشوشة) ، أى أن معدنها مخلوط بمعادن أخرى كالرصاص والحديد والنحاس ، وغيرها من المعادن الأخرى ، فيتم تداولها والتعامل بها بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية ، فيتحقق من وراء ذلك ربح مادى كبير بهذه الطريقة ، كما أن هناك طريقة أخرى لتحقيق الربح المادى غير المشروع ، اذ يقوم بعض السلاطين ، أو من توكل اليهم مهمة ادارة دار الضرب والإشراف عليها من كبار الأمراء وأصحاب المناصب بشراء النقود القديمة (العتق) من أسواق الدولة بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية ، فيعاد ضربها ثم عرضها بأسعار أعلى دون حدوث ما يدعو فى الحقيقة الى ارتفاع قيمتها ، كضبط عيارها أو زيادة وزنها ونحو ذلك .

وقد زادت تلك الأطماع المادية لتلك الفئة من الإصدارات النقدية خلال عهد المماليك الجراكسة فى الوقت الذى ازداد فيه فساد النقود ، الأمر الذى أدى الى تدهور الوضع النقدى فى الدولة ، وبالتالى تدهور أوضاعها الاقتصادية .

ومن العوامل الاقتصادية أيضاً اضطرار الدولة إلى إصدار المزيد من العملات لمواجهة ازدياد الحركة التجارية ونشاطها ، الأمر الذى يدعو الى ضرورة توفر كميات كافية من تلك العملات للقيام بالمهمة الاقتصادية لها خلال المعاملات المالية المختلفة .

ونلاحظ هذا التوجه من الدولة بقيام بعض نواب الأقاليم فيها نيابة عن

السلطان بإصدار الدراهم الفضية والفلوس النحاسية لتأمين احتياجات أقاليمهم من تلك العملات [١] .

كما كان من ضمن العوامل الاقتصادية رغبة بعض سلاطين الدولة إصدار مجموعة من العملات النقدية يكون لها القوة والمركز اللذان تتمتع بهما نقود غيره من السلاطين السابقين فيحرص بعضهم على إصدار النقود ، وتوسيع دائرة التعامل بها وتداولها ، ومنع ما عداها من إصدارات سابقة ، وحين لا تجد هذه الخطوة القبول من المتعاملين يعاود السلطان محاولته بإصدار جديد من النقود علها تلقى القبول . وهكذا يكرر بعض سلاطين الدولة إصداراتهم النقدية رغبة فى إحلالها فى عملية التداول محل غيرها من العملات التى تلقى القبول من المتعاملين .

وأخيراً فإن التنافس الاقتصادى والنقدى بين العملات المملوكية والعملات الأخرى المعاصرة لها قد أوجد ظروفاً ساعدت على قيام الدولة بضرب إصدارات عديدة من العملات فى بعض فترات تاريخها .

وأشير هنا بصفة خاصة الى التنافس النقدى بين الدينار الذهبى المملوكى وبين الدينار الذهبى الايطالى الذى سيطر على عمليات التداول النقدى فى أسواق الدولة فى بعض الفترات ، اضطر سلاطين الدولة الى ضرب إصدارات ذهبية جيدة الوزن والعيار والسك ، بحيث تقوى على مواجهة الدينار الايطالى ، وتحوز على ثقة المتعاملين ورضاهم .

لقد قام سلاطين المماليك الجراكسة بعدة محاولات من هذا القبيل بدءاً من

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٣ ، ص ٢٣٢ ، ابن حجر ، أنباء ، جـ ٢ ، ص ٥١٣ .

عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق وانتهاء بعهد السلطان الأشرف برسباى ، ومع نجاح بعض تلك المحاولات فى الوقوف أمام انتشار الدوكة ، وسيطرتها على أسواق الدولة ، فإنها ظلت منافساً قوياً للدينار الاسلامى وسيادته .

النقود المتداولة عند قيام الدولة

من المعروف أن دولة المماليك قد ورثت الدولة الأيوبية بنظمها المختلفة ، ومن بينها النظام النقدى بوحداته النقدية التى تتكون من العملة الذهبية (الدينار) ، والعملة الفضية (الدرهم) ، والعملة النحاسية (الفلس) .

ففى سنة ٥٧٠ هـ / ١١٧٤ م قام صلاح الدين الأيوبى بضرب عملة ذهبية ، وإضافة الى ضرب اسمه على السكة ضرب اسم الخليفة العباسى (المستضئ بأمر الله) [١] ، ثم ضرب عملة ذهبية أخرى سنة ٥٧٦ هـ / ١١٨٠ م ونقش عليها اسمه ، واسم الخليفة العباسى (الناصر لدين الله) [٢] وفى سنة

---

(١) هو أبو محمد الحسن بن المستنجد بالله أبو المظفر يوسف بن المقتضى لأمر الله أبو عبد الله محمد بن المستظهر بالله ، وهو الخليفة الثالث والثلاثون من خلفاء بنى العباس بالعراق ، ولد سنة ٥٣٦ هـ / ١١٤١ م ، بويع بالخلافة بعد موت أبيه فى تاسع ربيع الآخر سنة ٥٦٦ هـ / ١١٧٠ م ، وكان عادلاً حسن السيرة ، اشتهر بسياسته المالية العادلة وشدته فى الحق ، وبعد توليه بسنة واحدة قطع صلاح الدين الخطبة فى مصر للعاضد الفاطمى وأقامها له ، واستمر فى خلافته حتى توفى فى شهر ذى القعدة سنة ٥٧٥ هـ / ١١٧٩ م .
(القلقشندى ، مآثر الانافة ، جـ ٢ ، ٥٠ - ٥١ ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٤٤٤ - ٤٤٥ ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م) .

(٢) هو أبو العباس أحمد المستضئ بأمر الله ولد سنة ٥٥٣ هـ / ١١٥٨ م ، وبويع له بالخلافة بعد موت أبيه فى شهر ذى القعدة فى شهر ذى القعدة سنة ٥٧٥ هـ / ١١٧٩ م ، تعد فترة خلافته من أطول الفترات اذ وليها سبعاً وأربعين سنة ، اشتهر بحزمه وشدته ، وامتازت مدة خلافته بالاستقرار ورعاية مصالح المسلمين ، توفى أول شوال سنة ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥ م .

٥٧٦ هـ / ١٨٨٨ م ساءت أوضاع العملة الذهبية التى أصدرها السلطان صلاح الدين ، وذلك بسبب نقص كميات الذهب فى الدولة ، ونقص احتياطيها منه ، ولمنافسة الدنانير الصورية [1] للدينار الاسلامى ، وانتشارها فى المعاملات المالية ، واكتسابها ثقة المتعاملين فى المراكز التجارية ، ونتيجة لذلك أمر صلاح الدين بضرب عملة ذهبية جديدة ، تحوز على ثقة ورضاء المتعاملين تكون من الذهب الخالص ، وكما أمر بضرب عملة فضية حملت لقبه ، وأطلق عليها (الدراهم الناصرية) [2] .

وعلى الرغم من فساد تلك الدراهم حيث كانت من الفضة والنحاس مناصفة ، وعدم اكتسابها ثقة المتعاملين فإنها استمرت مدة طويلة حتى بعد سنة ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥ م ، عندما أمر السلطان الكامل الأيوبى بإبطالها ، وضرب دراهم جديدة ، وضرب دراهم جديدة مستديرة الشكل ، تتكون من الفضة بمقدار الثلثين ، والنحاس بمقدار الثلث ، وقد أطلق على هذه الدراهم اسم (الدراهم الكاملية) [3] ، وأمر الكامل بعدم التعامل بالدراهم الناصرية التى أطلق عليها اسم (الدراهم العتق) ، أو (الدراهم الورق) ، ولكن تشير بعض المصادر

- (شهاب الدين أبى محمد عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسى : أبو شامة ، الذيل على الروضتين ، ص ١٤٥ ، دار الجيل ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٧٤ م ، القلقشندى ، مآثر الاناقة ، جـ ٢ ، ص ٥٦ - ٥٧ ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ص ٤٤٨) .

(١) الدينار الصورى ، ضرب فى مدينة صور فى بلاد الشام ، واستخدمه أهل الشام والعراق فى معاملاتهم منذ أيام الفاطميين ، ولم يبطل ضربها الا بعد وفاة الخليفة الآمر بالله الفاطمى ، غير أنها ظلت متداولة مدة طويلة .

عطية القوصى ، تجارة مصر ، ص ٢٤٧ ، حسنين ربيع ، النظم المالية زمن الأيوبيين ، ص ٩٨ . (فضلاً أنظر هامش رقم (١) ص ٤٨٤ .

(٢) المقريزى ، النقود ، ص ٦٠ .

(٣) نفسه ، ص ٦٠ ، إغاثة الأمة ، ص ٦٥ - ٦٦ .

التاريخية الى استمرارية تداولها وعـدم منعهـا ، والتعـامل بها على ما بها فساد ، وصلت معه نسبة الفضة الى النصف [١] .

وفى العام الذى أصدر فيه الكامل الأيوبى تلك الدراهم ، أصدر أيضاً فلوساً نحاسية ، تم استخدامها فى المعاملات التجارية البسيطة ، وهذه الفلوس هى أول ما ضرب فى الدولة الأيوبية من العملات النحاسية [٢] .

هذا وقد أصبحت تلك الدراهم الفضية العملة الرئيسية للدولة ، وهى النقد المتداول الى جانب الفلوس النحاسية ، وذلك بسبب ما عانته الدولة بصفة مستمرة من تناقص كميات الذهب ، حيث أدى هذا التناقص الى وقوع أزمات حادة ، تأثرت منها أوضاعها الاقتصادية [٣] .

وبعد انتهاء الدولة الأيوبية ، وقيام دولة المماليك بعدها ، استمر التعامل النقدى بتلك العملات التى ضربها الكامل الأيوبى من دراهم فضية وفلوس نحاسية .

يقول المقريزى [٤] عن ذلك :

«فلما انقرضوا ، وقامت الأتراك من بعدهم أبقوا سائر شعائرهم ، واقتدوا فى جميع أحوالهم ، وأقروا نقدهم على حاله ، من أجل أنهم يفتخرون بالانتماء اليهم» .

---

(١) أبو شامة ، الذيل ، ص ٢١١ .

(٢) المقريزى ، اغاثة الأمة ، ص ٧٠ ك

Rabie, op. cit., pp. 179 - 184.

(٣) المقريزى ، اغاثة ، ص ٦١ ، النقود ، ص ٥٩ .

(٤) النقود ، ص ٦٠ .

فالمقريزى يذكر باستمرار ذلك النوع من الدراهم الفضية والفلوس النحاسية وأن التعامل بها كان مقبولاً فى نواحى دولة المماليك ، وقد استمر هذا القبول فى المعاملات المالية مدة طويلة ، خلال تاريخ المماليك [١] ، الى جانب بعض العملات الأيوبية التى لم يستمر التعامل بها مدة طويلة ، والتى أبطل تداولها بها بعد قيام الدولة .

هذا ويمكن تلخيص النقود الأيوبية المتداولة عند قيام دولة المماليك بما يلى :

١ - الدنانير الذهبية ، وكانت أعدادها قليلة جداً بسبب تناقص كميات الذهب ، وبسبب ضخامة المصروفات الأيوبية على القطاع العسكرى لحروبها الكثيرة مع الصليبين .

٢ - الدراهم الفضية ، وهى على ثلاثة أنواع :

أ - الدراهم النقرة ، وهى الدراهم الفضية الكاملية ، وتحتوى على ما نسبته ثلثين من الفضة وثلث من نحاس [٤] .

ب - دراهم تساوى نسبة الفضة فيها الثلث تقريباً من وزنها ، والباقى من النحاس ، وهذه الدراهم كانت الثلاثة منها تساوى درهماً فضياً من الدراهم النقرة ، وهى التى عُرفت بالدراهم السود أو الورق [٥] .

---

(١) المقريزى ، إغاثة ، ص ٦١ ، النقود ، ص ٥٩ .

(٢) النقود ، ص ٦٠ .

(٣) عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٧٣ .

(٤) المقريزى ، إغاثة ، ص ٦٥ ، النقود ، ص ٦٠ ،

Ashtor, op. cit. p. 39.

(٥) المقريزى ، السلوك ، جـ١ ، ص ٥١٤ ، سامح عبد الرحمن فهمى ، القيم النقدية فى الوثائق المملوكية ، ص ٤٨ ،

Ashtor, op. cit., p. 120.

جـ - دراهم تحتوى على نسبة ضئيلة من الفضة ، وكان التعامل بها محدوداً ، وينقسم الدرهم الى أجزاء كل جزء يسمى خروبة ، وتساوى ١/١٦ الى ١/٢٠ من الدرهم [١] .

٣ - الفلوس النحاسية التى أصدرها الكامل الأيوبى ، ومن جاء بعده من الأيوبيين ، والتى كانت أعدادها قليلة مقارنة بالدراهم الفضية [٢] .

والى جانب النقود الأيوبية ، كانت هناك نقود أخرى أصدرها الصليبيون بعد استيلائهم على أجزاء من بلاد الشام بهدف التعامل بها داخل اماراتهم التى أسسوها ، وفى علاقاتهم التجارية مع المسلمين ، وقد شملت تلك الدنانير الذهبية ، والدراهم الفضية التى كانت تقليداً للنقود الاسلامية ، وقد اتسمت تلك النقود بفسادها الشديد .

وكان من بين تلك النقود الصليبية الدراهم اليافية التى أكثر الصليبيون من ضربها كثرة بالغة ، وكانت من الفساد بدرجة لو تم استخلاص الفضة التى تحويها مائة درهم منها لأصبحت خمسة دراهم فضية فقط ، والبقية من النحاس المخلوط بمعادن رخيصة الثمن [٣] .

هذا ما ذكرته المصادر التاريخية من نقود متداولة عند قيام دولة المماليك ، ومن المرجح أن ظروف قيام دولة المماليك ، وما صاحبها من أوضاع لم تتح لسلاطين الدولة ـ خلال العشر سنوات الأولى ـ إبطال تلك النقود ، أو القيام بإصلاح نقدى يخدم استقلالية الدولة من الناحية النقدية ، الأمر الذى أدى الى

---

(١) عطية القوصى ، تجارة مصر فى البحر الأحمر ، ص ٢٤٠ .

(٢) Rabie, op. cit., p. 176.

(٣) أبو شامة ، الذيل ، ص ٢١١ .

استمرار تداولها مع ما أصدره سلاطين المماليك من نقود مملوكية على الطراز الأيوبى [١] ، ولم تتحقق تلك الاستقلالية الا بعد الإصلاحات النقدية التى قام بها السلطان المملوكى الظاهر بيبرس ، وأوجدت نقوداً مملوكية ذات طرز مستقلة ومواصفات أكثر جودة من سابقتها .

مسح تاريخى لإصدرت النقود المملوكية

لقد اعتمدت فى دراستى عن تطور ضرب النقود ، أو المسح العام للإصدارات النقدية لسلاطين المماليك ، على ما أوردته المصادر التاريخية من معلومات عن هذه الإصدارات ، وقد استكملت جوانب النقص ـ التى لم ترد بطبيعة الحال فى تلك المصادر ـ بالدراسات الأثرية التى قام بها عدد من الباحثين المحدثين .

ونظراً لأن دراستى لهذا الموضوع بعيدة عن الجانب الأثرى ، فقد ابتعدت عن دراسة تلك المسكوكات دراسة أثرية ، تعتمد على معرفة معادنها وأوزانها ونقوشها الكتابية ، وأقطارها وما يتصل بها من جوانب وصفية للعملة ذاتها ، وقد اكتفيت بالتعريف الموجز عن إصدارات للعملة ذاتها ، وقد اكتفيت بالتعريف الموجز عن إصدارات كل سلطان من المسكوكات بأنواعها المختلفة وكمياتها ، وتاريخ الإصدار ، وغير ذلك من المعلومات المتصلة بالجوانب التاريخية ، أو الاقتصادية فى ضوء ما احتوته المصادر والمراجع من معلومات.،

تعتبر شجرة الدر [٢] من الناحية الزمنية أول سلاطين دولة المماليك (٦٤٨ هـ

---

(١) Rabie, op. cit., p. 184.

(٢) فضلاً أنظر ترجمتها فى : الذهبى العبر فى خبر من غبر ، جـ ٣ ، ص ٢٧٦ ، ذيل مرآة الزمان ، جـ ١ ، ص ٦١ ، . ابن كثير البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ١٩٩ ، المقريزى

/ ١٢٥٠ م) ، وهى أول من ضرب سكة مملوكية [١] ، وكان ذلك سنة ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م حيث ضربت نقوداً ذهبية وفضية ونحاسية فى دارى ضرب النقود فى القاهرة ودمشق ، ونقشت لقبها على تلك النقود ، وهو (المستعصمية الصالحية ملكة المسلمين والدة الملك المنصور خليل) [٢] ، كما نقشت مع اسمها ولقبها ، اسم لقب الخليفة العباسى المستعصم بالله [٣] ، وعلى الوجه الآخر عبارة (لا اله الا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) وهى العبارة التى حملتها جميع الإصدارات النقدية المملوكية فيما بعد بمختلف مراحلها التاريخية ، وتسبقها أحياناً عبارة (وما النصر الا من عند الله) ، وذلك على مسكوكات بعض السلاطين [٤] ، ولكن لم يكتب لهذه النقود

، السلوك ، جـ ١ ، ص ٣٦١ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ١ ، ص ٣٤٢ ، ابو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، جـ ١ ، ص ٢٦٨ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، (ب ـ ت) .

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٣٦٢ ، ٣٧٠ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٣٧ .

(٢) العمرى ، مسالك الأبصار ، جـ ٢٧ ، القسم الثالث ، ورقة ٦٥ ، عن نسخة بودليان ، ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٧٣ .

(٣) هو أبو محمد عبد الله المستنصر بالله ابى جعفر منصور بن الظاهر بأمر الله ، آخر خلفاء بنى العباس بالعراق ، ولد سنة ٦٠٩ هـ / ١٢١٢ م ، وبويع له بالخلافة فى جمادى الأولى سنة ٦٤٠ هـ / ١٢٤٢ م ، وكان من خلفاء بنى العباس المشهود لهم بحسن السياسة والتدبير ، اشتهر بعدله وكثرة صدقاته واكرامه للعلماء ، يؤخذ عليه لينه وعدم تيقظه وحزمه كما أخذ عليه حبه للمال وجمعه ، قتله التتار عند دخولهم بغداد فى يوم الاربعاء الرابع عشر من شهر صفر سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م .

(الذهبى ، العبر ، جـ ٣ ، ص ٢٨٠ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، القلقشندى ، مآثر الانافة ، جـ ٢ ص ٨٩ ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٤٦٤)

(٤) سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ١١٦ ، ١٣٠ وما بعدها .

الاستمرار ، اذ استبدلت بإصدار جديد على يد المعز أيبك التركمانى [١] (٦٤٨ - ٦٥٤ هـ / ١٢٥١ - ١٢٥٦ م) الذى تولى سلطنة الدولة بدلاً من شجرة الدر ، فقام بضرب عملة فضية سنة ٦٥٢ هـ / ١٢٥٤ م [٢] ، وقد أضاف مع اسمه على العملة كلاً من اسم ولقب الخليفة العباسى المستعصم بالله ، والملك الصالح نجم الدين أيوب [٣] ، ثم ضرب عملات فضية أخرى فى السنوات ٦٥٣ هـ / ١٢٥٥ م - ٦٥٤ هـ / ١٢٥٦ م ، ٦٥٥ هـ / ١٢٥٧ [٤] .

أما عن العملات الذهبية (الدنانير) ، فقد قام المعز أيبك التركمانى بضرب دنانير جديدة سنة ٦٥٤ هـ / ١٢٥٦ م ، بدارى ضرب النقود فى القاهرة والاسكندرية على الطراز الذى ضرب به دراهمه الفضية ، حيث حملت الى جانب اسمه اسم الخليفة العباسى المستعصم بالله ، والملك الصالح نجم الدين أيوب ، وما ذلك الا حرصاً من المعز أيبك على إضفاء الطابع الشرعى على توليه سلطنة الدولة ، واستمراراً لما كان متبعاً فى الدولة الأيوبية من طبع اسم الخليفة على الإصدارات النقدية ، وأيضاً وفاء وتقديراً لسيده الملك الصالح نجم الدين أيوب [٥] .

---

(١) فضلاً أنظر ترجمته فى : اليونينى ، ذيل مرآة الزمان ، جـ ١ ، ص ٥٤ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ١٩٨ - ١٩٩ ، الذهبى ، العبر فى خبر من غبر ، جـ ٣ ، ص ٢٧٥ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٣٦٨ ، ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، جـ ١ ، ص ٥ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .

(٢) عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٨٧ .

(٣) محمد العش ، مصر ، القاهرة ، على النقود العربية الاسلامية ، ص ٩٦٠ ؛
Balog, op. cit., p. 115.

(٤) سامح عبد الرحمن فهمى ، الوحدات النقدية ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(٥) عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٨٧ .

أما السلطان الملك المنصور نور الدين على بن المعز أيبك [١] (٦٥٥ - ٦٥٦ هـ / ١٢٥٦ - ١٢٥٨ م) ، فقد أمر بضرب مسكوكاته النقدية فور توليه سلطنة الدولة سنة ٦٥٥ هـ / ١٢٥٨ م ، وقد حملت هذه النقود اسمه مصحوباً كذلك باسم الخليفة العباسى المستعصم بالله ، وكانت تلك النقود من العملات الذهبية (الدنانير) ، والفضية (الدراهم) ، وكذلك أنصاف الدراهم ، وقد تم ضرب هذه العملات فى القاهرة والاسكندرية ، كما أضاف السلطان المنصور على بن أيبك الى إصداره السابق إصدارين آخرين من النقود خلال سنتى ٦٥٦ هـ / ١٢٥٩ م ، و ٦٥٧ / ١٢٥٩ م [٢] .

وفى عهد السلطان المظفر قطز [٣] الذى تولى سلطنة الدولة بعد خلع المنصور نور الدين على بن أيبك (٦٥٧ - ٦٥٨ هـ / ١٢٥٨ - ١٢٥٩ م) ، فقد تم إصدار عملات جديدة فى الدولة شملت الدنانير الذهبيــة والدراهـم الفضية ، والفلوس النحاسية ، حيث أمر المظفر قطز بإصدار عملات فضية (دراهم) فور توليه سلطنة الدولة ، وذلك فى دار الضرب بالقاهرة ، وفى سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م أمر المظفر قطز بإصدار عملات ذهبية وفضية ونحاسية من دارى الضرب بالقاهرة والاسكندرية ، هذا ولم تحمل إصدارات المظفر قطز النقدية اسم الخليفة العباسى كغيرها من الإصدارات المملوكية السابقة بل حملت اسمه

---

(١) فضلاً أنظر ترجمته فى : ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ٥٧ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٤٠٥ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ١ ، ص ٤٥١ .

(٢) سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٣) عن ترجمة السلطان المظفر قطز فضلاً أنظر : الذهبى ، العبر ، جـ ٣ ، ص ٢٩١ ، ابن كثير ، والبداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٢٢٥ ، أبو شامة ، الذيل على الروضتين ، ص ٢١٠ ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ٥٩ .

ولقبه فقط [١] ، ومن المعروف أنه فى هذه الفترة كان قد تم الاجتياح المغولى لمركز الخلافة الاسلامية فى بغداد مما ترتب عليه سقوط الخلافة العباسية ، وبالتالى عدم وجود خليفة يكتب اسمه على السكة المملوكية .

لقد أعاد السلطان الظاهر بيبرس [٢] الخلافة الاسلامية بعد سقوطها ، حيث قام بإحياء الخلافة العباسية فى مصر ، بعد توليه سلطنة دولة المماليك (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ / ١٢٥٩ - ١٢٧٧ م) .

ومهما كانت الأسباب التى دعت الظاهر بيبرس الى اتخاذ هذه الخطوة [٣] ، فإن اسم الخليفة العباسى ولقبه قد طبعا على السكة المملوكية مع الإصدارات النقدية التى أمر بضربها السلطان الظاهر بيبرس عند توليه سلطنة الدولة [٤] ،

---

(١) سامح عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٤٥ ، ٤٨ ؛

Balog, op. cit., p. 116.

(٢) لترجمة الظاهر بيبرس فضلاً أنظر ، محمد بن شاكر الكتبى ، عيون التواريخ ، جـ ٢١ ، ص ١٣٥ ، ١٤٥ ، ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٧ ، ص ٨١ ، ٩٢ ، أبو الفداء عماد الدين اسماعيل ، المختصر فى أخبار البشر ، جـ ٤ ، ص ١٠ ، دار المعرفة ، بيروت (ب ـ ت) ، الصقاعى ، فضل الله بن أبى الفخر ، تالى كتاب وفيات الأعيان ، ص ٤٩ ، تحقيق جاكلين سويله ، المعهد الفرنسى بدمشق ١٩٧٤ م ، وغيرها من مصادر عديدة .

(٣) العمرى ، مسالك الأبصار ، جـ ٢٧ ، ق ٤ ، ورقة ٦ (نسخة بودليان) ، النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٢٨ ، ورقة ٢٠ .

(٤) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ، فضلاً أنظر ابن شاكر الكتبى ، عيون التواريخ ، جـ ٢٠ ، ص ٢٥٠ ، وما بعدها ، تحقيق فيصل السامر ، نبيلة داود ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٤ م ، عبد العزيز الخويطر ، الظاهر بيبرس ، ص ٣٧ ، ٣٩ ، دار الأصفهانى وشركاه الطبعة الأولى ، جدة ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م ، حامد زيان غانم ، صفحات من تاريخ الخلافة العباسية فى ظل دولة المماليك ، ص ١٨ ، ٢٦ ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .

وقد صدرت فى كل من القاهرة والاسكندرية ودمشق وحماة [١] ، وقد حملت تلك الإصدارات اسم السلطان الظاهر بيبرس ولقبه ، وكذلك اسم الخليفة العباسى أحمد بن المنصور الظاهر بأمر الله ، ولقبه الامام المستنصر بالله أبو القاسم [٢] ، أما الاصدارات التالية لسنة ٦٦٠ هـ / ١٢٦٢ م ، فقد تضمنت فقط اسم السلطان الظاهر بيبرس ولقبه دون اسم ولقب الخليفة القائم فى تلك الفترة ، وهو أبو العباس أحمد بن الحسن الامام الحاكم بأمر الله [٣] ، وقد شملت هذه

---

(١) أبو شامة ، الذيل على الروضتين ، ص ٢١٣ ، ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ١٠١ ، محمد باقر الحسينى ، الكنى والألقاب على نقود المماليك البحرية والبرجية فى مصر والشام ، ص ٧٢ ، مجلة المورد ، مج ٤ ، العدد الأول ، سنة ١٩٧٥ م ، ص ٥٥ ، ١٠٤ .

(٢) هو أبو القاسم أحمد بن الظاهر بالله محمد بن الناصر لدين الله بويع له بالخلافة فى شهر رجب سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م ، وقام ببيعته السلطان الظاهر بيبرس .

قدم من بغداد بعد سقوطها فى يد المغول مع جماعة من العرب شهدوا على أنه ابن الظاهر بالله ، فأثبت القضاة شهادتهم ، وبويع له بالخلافة أواخر سنة ٦٥٨ هـ / ١٥٦٠ م ، وفى رمضان من العام نفسه قدم مع الظاهر بيبرس من دمشق ، ثم جهزه بجيش الى بغداد لاستعادتها من المغول ، ولكن عند وصوله اليها خرج اليه المغول ، فقاتلوه حتى قتل مع غالب جنوده .

(ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٢٣١ ، ٢٣٣ ، أبو الفداء ، المختصر ، جـ ٣ ، ص ٢١٣ ، اليونينى ، ذيل مرآة الزمان ، جـ ٢ ، ص ١٦٣ ، القلقشندى ، مآثر الانافة ، جـ ٢ ، ص ١١١ ، ١١٤ ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٤٧٧) .

(٣) هو أبو العباس أحمد بن الحسين أو الحسن بن أبى بكر بن أبى على القبى بن الأمير حسن بن الراشد بالله أبى جعفر المنصور ، بويع له بالخلافة يوم الخميس أواخر ذى الحجة سنة ٦٦٠ هـ / ١٢٦٢ م ، بعد مقتل الخليفة المستنصر بالله أواخر سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م ، وبعد أن مكثت الخلافة شاغرة مدة سنتين تقريباً ، بقى فى الخلافة حتى توفى سنة ٧٠١ هـ / ١٣٠١ م بعد أن مكث بها أربعين سنة .

(ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ابن شاكر الكتبى ، عيون التواريخ ، جـ ٢٠ ، ص ٢٨٧ ، القلقشندى ، مآثر الإنافة ، جـ ٢ ، ص ١١٦ ، ١١٨ ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٤٧٨ ، ٤٨٣) .

المسكوكات عملات ذهبية وفضية ونحاسية ، بالإضافة الى ما تم إصداره من أنصاف الدراهم الفضية بغرض تحقيق المرونة فى التبادل التجارى ، والمعاملات المالية المختلفة فى أسواق الدولة [١] .

وكما سبق القول ـ فإنه يلحظ على المسكوكات التى أصدرها الظاهر بيبرس بعد سنة ٦٦١ هـ / ١٢٦٣ م أنها لم تحمل لقب الخليفة العباسى (الحاكم بأمر الله) ، ومن المرجح أن اهمال ذلك مرجعه الى اعتقاد السلطة المملوكية أن أوضاع الدولة قد استقرت ، وأن النفوذ المملوكى ـ الذى كان مهدداً عند قيامها ـ فى مختلف الأقاليم لا يواجه بمنافسين أو مناوئين يهددون هذا النفوذ ، وبناء عليه فإنه لا حاجة الى السند الشرعى الذى يمثله الخليفة ، كما أنه لا حاجة الى منحهم السلطة الشرعية التى يقفون بها أمام منافسيهم بعد أن تم القضاء على ما يتهدد الدولة من أخطار .

كما أن بعض المصادر التاريخية [٢] تذكر أن السلطان الظاهر بيبرس قد خاف عاقبة مبايعته للخليفة العباسى ، وما فيه من تهديد لسلطاته لذا قام بالحجر عليه فى القلعة ، مع الاغداق عليه بما يحتاجه من نفقات ومرتبات ، كما

---

(١) ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ١٠٥ ، القلقشندى ، مآثر الانافة ، جـ ٢ ، ص ١١٨ ، سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ٨١ ؛ ،

Balog, op. cit., pp. 117 - 120 .

ويذكر بعض الباحثين المحدثين أن اسم الخليفة العباسى الحاكم بأمر الله ولقبه أضيفا الى السكة المملوكية فى الفترة المشار اليها ، وشملت جميع الإصدارات ، ومن المرجح أن هذا القول ينطبق على العملات المملوكية الصادرة فى بلاد الشام ، لمزيد من التفاصيل فضلاً أنظر : محمد باقر الحسينى ، الكنى والألقاب ، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢) السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٦١ .

منع اجتماعه بالأمراء وأصحاب المناصب فى الدولة ، بينما ترك له الحرية فى مقابلة العلماء ونحوهم .

هذا ومما يشد الانتباه الى تلك النقود التى أمر بضربها الظاهر بيبرس تلك الدراهم الفضية التى استقلت عن التبعية النقدية للدولة الأيوبية ، وحملت طرزاً مملوكية خاصة ، وأطلق عليها الدراهم (الظاهرية) نسبة اليه ، وقد أصدر منها خمسة طرز مختلفة لكل طراز ظروفه التاريخية التى أملت على دار الضرب الالتزام بنقوش ونصوص معينة [١] .

لقد كانت تلك الدراهم ذات وزن وعيار مختلفين عن الدراهم الكاملية ـ سابقة الذكر ـ ونظراً لدقة عيارها ، فقد استمر التعامل بها طيلة فترات سلاطين المماليك البحرية ، وحازت على ثقة المتعاملين حتى دخلها الفساد النقدى كغيرها من العملات النقدية فى نهايات العهد البحرى ، وبالتحديد سنة ٧٨١ هـ / ١٣٧٩ م [٢] .

أما عن مسكوكات السلطان السعيد ناصر الدين بركة [٣] بن الظاهر بيبرس (٦٧٦ - ٦٧٨ هـ / ١٢٧٧ - ١٢٧٩ م) ، فقد سارعلى نهج والده ، واتبع نفس طرز النقود التى أصدرها ، حتى رنك (شعار) الظاهر بيبرس ، والمتمثل

---

(١) سامح عبد الرحمن ، قالب لضرب الدراهم ، إضافة جديدة لسكة الظاهر بيبرس ، ص ٢٣٩.

(٢) المقريزى ، النقود ، ص ٦٠ - ٦١ .

(٣) لترجمة السلطان السعيد بركة فضلاً أنظر : ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٧ ، ص ١٤٠ ز ، ١٤٧ ، الذهبى ، العبر ، جـ ٣ ، ص ٣٣٩ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٢٩٠ ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ٨٥ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

بصورة الأسد قد أمر السعيد بركة بطبعه على مسكوكاته المختلفة [١] .

وقد بدأ إصدار تلك المسكوكات سنة ٦٧٦ هـ / ١٢٧٧ م ، وشملت عملات ذهبية وفضية ، أصدرت فى كل من القاهرة والاسكندرية ودمشق ، وقد حملت الى جانب اسم السلطان بركة اسم والده ولقبه [٢] .

وفى الفترة القصيرة لحكم السلطان العادل بدر الدين سلامش [٣] بن الظاهر بيبرس ـ٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م) التى لم تتجاوز ثلاثة أشهر ، فقد تم إصدار عملات فضية فقط فى كل من دمشق والقاهرة ، وحملت اسمه ولقبه ، واسم والده ولقبه أيضاً [٤] .

وتذكر بعض المصادر التاريخية [٥] أن السكة التى ضربت على عهد السلطان سلامش قد حملت على أحد وجهى العملة اسم مدبر السلطنة الأمير سيف الدين قلاوون ، وكان وصياً على العادل سلامش الذى لم يكن يتجاوز

---

(١) سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ٨٨ .

(٢) محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٧٥ .

(٣) لترجمة السلطان العادل سلامش فضلاً أنظر : الذهبى ، العبر ، جـ ٣ ، ص ٣٧٢ ، ابن دقماق ، الجوه الثمين ، جـ ٢ ، ص ٩٠ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ١ ، ص ٣١٥ .

(٤) المؤلف المجهول ، الزهر السنية فى الخلفاء والملوك المصرية ، ورقة ٧٢ ، مخطوط رقم ١٢٨ ، تاريخ دار الكتب المصرية ، سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ٩٢ ، محمد باقر الكنى والألقاب ، ص ٧٥ .

(٥) العمرى ، مسالك الأبصار ، جـ ٢٧ ، القسم الرابع ، ورقة ٣١ ، (نسخة بودليان) ، المؤلف المجهول ، الزهر السنية ، ورقة ٧٢ ، الكتبى ، عيون التواريخ ، جـ ٢١ ، ص ٢٢٢ ، ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى ، جـ ٣ ، ورقة ٣٧ ، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

السابعة من عمره [١] .

وسرعان ما استولى الأتابك قلاوون على السلطة لتبدأ فترة حكمه (٦٧٨ - ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ - ١٢٩٠ م) ، وتلقب بالسلطان المنصور قلاوون [٢] ، وضرب اسمه ولقبه على ما أصدره من مسكوكات نقدية ، اشتملت على عملات ذهبية وفضية ونحاسية ، وكذلك أجزاء العملات الفضية ، وتم ضربها فى كل من القاهرة والاسكندرية ودمشق وحماة [٣] ، وكان ضرب الدراهم الفضية على الطرازين الأيوبى - الذى ابتدأه السلطان الكامل الأيوبى عندما ضرب الدراهم الكاملية سنة ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥ م - والطراز المملوكى الذى ابتدأه السلطان الظاهر بيبرس عندما ضرب الدراهم الظاهرية سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م [٤] .

وسار السلطان المنصور قلاوون على نفس سياسة الظاهر بيبرس فى اهمال اسم الخليفة العباس ولقبه ، وعدم طبعها على السكة المملوكية .

وقد استمر هذا الاهمال على عهد السلطان الأشرف خليل بن قلاوون [٥]

---

(١) الذهبى ، العبر ، جـ ٣ ، ص ٣٣٧ ، ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ٧ ، ص ٢٧٠ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ١٠٦ .

(٢) لترجمة السلطان المنصور قلاوون فضلاً أنظر : محمد بن شاكر الكتبى ، فوات الوفيات ، جـ ٣ ، ص ٢٠٣ ، تحقيق احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ابن كثير البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٣١٧ ، الذهبى ، دول الاسلام ، جـ ٢ ، ص ١٨٨ ، ١٨٩ ، ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٨ ، ص ٩٤ ، ٩٨ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، جـ ٥ ، ص ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٣) محمد باقر ، المرجع السابق ، ص ٧٥ - ٧٦ .

(٤) سامح عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٦ ؛

Balog, op. cit. pp. 120 - 124.

(٥) لترجمة السلطان الأشرف خليل فضلاً أنظر : الذهبى ، دول الاسلام ، جـ ٢ ، ص ١٩٥ ، الصقاعى ، تالى كتاب وفيات الأعيان ، ص ٧٠ - ٧١ ، الكتبى ، فوات الوفيات ، جـ ١ ، ص ٤٠٦ ، ٤١٥ ، ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٨ ، ص ١٦٥ ، ١٦٨ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٣ ، ورقة ١٤٩ .

(٦٨٩ - ٦٩٣ هـ / ١٢٩٠ - ١٢٩٣ م) حيث خلت إصداراته النقدية من اسم الخليفة العباسى الحاكم بأمر الله ولقبه .

لقد أصدرت دور الضرب فى الدولة المملوكية على عهد الأشرف خليل عملات ذهبية وفضية ونحاسية ، وذلك فى كل من القاهرة والاسكندرية ودمشق ، على الطرازين الأيوبى والمملوكى [١] .

وبنفس الطرازين أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون [٢] فى فترة حكمه الأولى التى لم تتجاوز العام الواحد (٦٩٣ - ٦٩٤ هـ / ١٢٩٣ - ١٢٩٤ م) إصدارات نقدية من العملات الذهبية والفضية فقط ، وصدرت عن دار ضرب القاهرة فقط ، وحملت اسم السلطان الناصر محمد بن قلاوون ولقبه ، وكذلك اسم والده المنصور قلاوون ولقبه [٣] .

وفى عهد السلطان العادل زين الدين كتبغا [٤] (٦٩٤ - ٦٩٦ هـ / ١٢٩٤ - ١٢٩٦ م) ، تم إصدار عملات ذهبية وفضية ونحاسية فى دور ضرب

---

(١) سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ١١٠ ، ١١٥ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(٢) لترجمة السلطان الناصر محمد بن قلاوون فضلاً أنظر : الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر وأولاده ، ص ١٠١ ، ١١٩ ، الكتبى ، فوات الوفيات ، جـ ٤ ، ص ٣٥ - ٣٦ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٤ ، ورقة ٤٤ ، ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى ، جـ ٣ ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٩ .

(٣) محمد باقر ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٤) لترجمة السلطان العادل كتبغا فضلاً أنظر الكتبى ، فوات الوفيات ، جـ ٣ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، الذهبى ، العبر ، جـ ٣ ، ص ٣٨١ ، ٣٨٦ ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ١١٨ .

القاهرة والاسكندريــة ودمشق ، وحملت تلك العملات اسم السلطان العادل ولقبه [١] ، ومما يلفت الانتباه الى الإصدارات النقدية فى عهد السلطان الملك العادل كتبغا أنها اشتملت على كميات ضخمة من النقود النحاسية (الفلوس) خفيفة الوزن [٢] ، حيث دخلها فساد نقدى كبير أدى الى أن تقرر الدولة ، ولأول مرة فى تاريخها التعامل بتلك الفلوس النحاسية عن طريق الوزن لا العدد [٣] .

واستمر ذلك الفساد النقدى ـ أيضاً ـ فى العملات النحاسية خلال عهد السلطان المنصور حسام الدين لاجين [٤] (٦٩٦ - ٦٩٨ هـ / ١٢٩٦ - ١٢٩٩ م) دون اتخاذ أى تدابير لمواجهة هذا الخلل فى الوضع النقدى للدولة .

لقد أصدر السلطان حسام الدين لاجين ، إضافة الى الفلوس النحاسية عملات ذهبية وفضية ، حملت اسمه ولقبه ، وتم ضربها فى عدد من دوراً ضرب النقود فى الدولة ، وخصوصاً فى القاهرة ودمشق [٥] .

أما عن السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى فترة حكمه الثانية (٦٩٨ - ٧٠٨ هـ / ١٢٩٩ - ١٣٠٩ م) ، فقد استمر فى إصدار مختلف أنواع

---

(١) سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ١١٦ .

(٢) النويرى ، نهاية الارب ، جـ ٢٩ ، ورقة ٣٢٣ ، المقريزى ، إغاثة ، ص ٧٠ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٣٩٧ ، عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ١٠٥ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٧٠ - ٧١ .

(٤) لترجمة السلطان حسام الدين لاجين فضلاً أنظر : الصقاعى ، تالى كتاب وفيات الأعيان ، ص ١٣٢ ، ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٨ ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٣ ورقة ٣٠١ .

(٥) محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٦٢ ، ٧٩ .

العملات بالدولة ، وبصفة خاصة النحاسية منها ، حيث لوحظ انتشار التعامل بها ، وتفضيلها على العملات الذهبية والفضية التى قل ضرب الدولة لها ، بسبب ما كانت تعانيه من نقص فى معدنى الذهب والفضة ، وقد كانت انتشار النقود النحاسية ، والاهتمام بها مقدمة للتحولات النقدية التى تعرضت لها العملات فى أثناء حكم سلاطين الجراكسة ، والتى كانت نتيجتها اعتماد الفلوس النحاسية عملة رسمية للدولة ، فى حين تراجع مركز العملات الذهبية والفضية ، وأصبحت أسعارها تقدر على أساس الفلوس النحاسية .

لقد أصدر الناصر محمد نقوده على نفس الطرز التى صدرت بها نقوده خلال فترة حكمه الأولى ، وقد حملت تلك النقود اسمه ولقبه ، إضافة الى اسم ولقب والده الملك المنصور قلاوون [١] ، وفى إصدارات نقدية ذات طرز مختلفة حملت اسم ولقب السلطان الناصر محمد بن قلاوون إضافة الى اسم ولقب الخليفة العباسى المستكفى بالله أبى الربيع سليمان بن الحاكم بأمر الله [٢] ـ ولم تذكر الدراسات التى أجريت على السكة المملوكية ذلك ، ولكن أورده أكثر من مصدر تاريخى [٣] مما يؤيد قيام السلطان الناصر محمد بإعادة اسم ولقب الخليفة

(١) سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ١٢٤ - ١٢٥ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٧٧ - ٧٨ ؛

Palog, op. cit., pp. 130 - 135.

(٢) ولد فى المحرم سنة ٦٨٤ هـ - ١٢٨٥ م ، وبويع بالخلافة ، جمادى الأولى سنة ٧٠١ هـ / ١٣٠٢ م ، واستمر فيها حتى خلع فى شهر شوال سنة ٧٤٠ هـ / ١٣٤٠ م ، ونفاه السلطان محمد بن قلاوون الى قوص لخلاف وقع بينهما ، فتوفى هناك فى العام نفسه ، وتولى الخلافة بعده ابنه أبو العباس أحمد الحاكم . كان كريماً محباً للعلم .

(القلقشندى ، مآثر الانافة ، جـ ٣ ، ص ١٣٢ - ١٣٣ ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ص ٤٨٤) .

(٣) المؤلف المجهول ، تاريخ سلاطين المماليك ، ص ١٠٧ ، تحقيق زترشين ، ليدن ، ١٩١٩ =

العباسى ، وختمها على السكة المملوكية من دنانير ودراهم .

لقد أصدر السلطان الناصر نقوده الذهبية والفضية بدارى ضرب القاهرة ودمشق [١] ، أما النحاسية منها فقد صدرت كميات كبيرة منها فى حلب وحماة وطرابلس [٢] .

وفى عهد السلطان المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير [٣] (٧٠٨ - ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ - ١٣١٠ م) ضربت عملات مختلفة ، الا أنها بكميات قليلة نظراً لقصر فترة حكمه ، التى لم تتجاوز عاماً واحداً ، وقد أصدرت تلك العملات بدارى ضرب القاهرة وطرابلس ، وهما الداران الوحيدتان اللتان ضربت فيهما إصدارات السلطان المظفر بيبرس الجاشنكير من النقود المتداولة [٤] .

وفى الفترة الثالثة من حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون (٧٠٩ - ٧٤١ هـ / ١٣١٠ - ١٣٤١ م) والتى امتدت لأكثر من ثلاثين عاماً ، وهى أطول فترة يحكم فيها سلطان مملوكى ، فقد شهدت تلك الفترة انتاج كميات ضخمة جداً من المسكوكات النقدية على اختلاف أنواعها الذهبية والفضية

= ، الكتبى ، عيون التواريخ ، جـ ٢٠ ، ص ٢٨٨ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٦٧ .

(١) سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ١٢٤ - ١٢٥ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٧٧ - ٧٨ ؛

Balog, op. cit., pp. 134 - 135.

(٢) سامح عبد الرحمن ، نفسه ، ص ١٣٧ ، هامش رقم (٢) .

(٣) لترجمة السلطان المظفر بيبرس الجاشنكير فضلاً أنظر : الذهبى ، العبر ، جـ ٤ ، ص ٢٠ ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ١٣٩ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٢ ، ص ٣٦ ، ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى ، جـ ٣ ، ص ٣٦٧ ، ٤٧٣ .

(٤) سامح عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

وقد تم ضرب هذه الكميات فى نواح مختلفة من مناطق الدولة فى مصر والشام ، حيث تقع دور الضرب الرئيسية فى القاهرة ودمشق والاسكندرية وحلب ، بالإضافة الى دور الضرب الأخرى فى المدن المملوكية وقد كان الهدف من إنتاج تلك الكميات من العملات النقدية ، مواكبة حركة النشاط الاقتصادى التى بلغت فى تلك الفترة أوج ازدهارها وقوتها .

ولم تكتف الدولة المملوكية بتلك الإصدارات النقدية ، بل عملت من خلال السياسة المالية ـ خاصة النقدية ـ التى سار عليها السلطان الناصر محمد على إجراء إصلاحات نقدية للقضاء على الفساد النقدى الذى تعرضت له العملات ـ وبصفة خاصة النحاسية منها ـ منذ عهد السلطان العادل زين الدين كتبغا ، وفى هذا الصدد قام الناصر محمد بإصدار فلوس نحاسية جديدة (جدد) تختلف عن الفلوس القديمة (العتق) ، وأولى أوزانها وعياراتها وشكلها العام عناية خاصة ، وعندما لم تحز هذه الإصدارات الجديدة على ثقة المتعاملين ، قام الناصر محمد بمحاولات أخرى لتحقيق تلك تلك الثقة ، والقضاء على التلاعب بالعملة وافسادها ، وخلال تلك المحاولات أصدر أربعة طرز من العملات النحاسية فى سنوات مختلفة [1] ، ورغم أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح فإنها أوجدت علاجاً مؤقتاً للأزمة النقدية حتى نهاية عهد الناصر محمد .

والى جانب تلك الإصدارات النحاسية ، كانت هناك إصدارات أخرى من العملات الذهبية والفضية ، وهى العملات الرسمية والقانونية فى الدولة ، وكما هى العادة عند سك العملات النقدية ، فقد حملت تلك الراصدارات اسم السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وألقابه المختلفة ، بالإضافة الى العبارة التى حملتها

(١) عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ١٠٦ .

النقود المملوكية عامة ، وهى عبارة (لا اله الا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) .

وعن المرحلة التالية لفترة حكم الناصر محمد بن قلاوون ـ التى حكم فيها ثلاثة عشر من أبنائه وأحفاده على فترات مختلفة امدت حتى سنة ٧٩٢ هـ / ١٣٩٠ م [١] ـ فقد ضربت مسكوكات نقدية متنوعة من العملات الذهبية والفضية والنحاسية ، وذلك أنصاف الدراهم الفضية وأرباعها ، وقد تم ذلك فى عدد من دور ضرب النقود فى أنحاء الدولة مثل القاهرة ودمشق والاسكندرية وطرابلس وحماة وحلب ، وغيرها من مدن دور الضرب [٢] .

ونجد لبعض سلاطين الدولة خلال هذه المرحلة عدة طرز من المسكوكات النقدية لعملة واحدة ، مثلما فعل السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون [٣] فى فترة حكمه الثانية (٧٥٥ - ٧٦٢ هـ / ١٣٥٤ - ١٣٦١ م) ، حيث أمر بضرب عدة طرز من الدنانير الذهبية .

وكذلك العملات النحاسية التى أمر بضربها السلطان الأشرف شعبان بن حسين [٤] (٧٦٤ - ٧٧٨ هـ / ١٣٩٣ - ١٣٧٧ م) ، والعملات الذهبية

---

(١) فضلاً أنظر الملحق رقم (١) .

(٢) سامح عبد الرحمن ، الوحدات النقدية ، ص ١٧٠ - ١٧١ ، ص ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ص ٢١٦ ، ٢١٨ .

(٣) لترجمة السلطان الناصر حسن فضلاً أنظر : ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ١٩٥ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٢ ، ص ١٢٤ ، ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى ، جـ ٢ ، ورقة ٣٤ أ ، ٣٦ أ ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ١١١٣ تاريخ ، ابن العماد ، شذرات الذهب ، جـ ٦ ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٤) لترجمة السلطان الأشرف شعبان بن حسين فضلاً أنظر : المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٢ ، ص ٢٨٨ ، ابن تغرى ، الدليل الشافى جـ ١ ، ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

التى أصدرها السلطان المنصور على بن شعبان [1] (٧٧٨ - ٧٨٣ هـ / ١٣٧٧ - ١٣٨١ م) ، وتلك التى أمر بضربها السلطان الصالح حاجى الثانى بن شعبان [2] فى فترة حكمه الأولى [3] (٧٨٣ - ٧٨٤ هـ / ١٣٨١ - ١٣٨٢ م) ، وبالإضافة الى ما سبق ، فقد قام سلاطين المماليك فى تلك الفترة بإصدار كافة أنواع العملات من ذهبية ، وفضية ، ونحاسية [4] .

والملاحظ على تلك الإصدارات أنها اشتملت على كميات كبيرة من العملات النحاسية (الفلوس) فى الوقت الذى قلت فيه الكميات المتداولة من العملات الأخرى ، وخصوصاً الذهبية نظراً لعدم توفر معدنها بالكميات التى تكفى لاحتياجات الدولة ، ومختلف المعاملات المالية فيها ، وقد انعكس هذا النقص بوضوح على اتجاه السياسة النقدية للدولة نحو العملات النحاسية ، وسك إصدارات عديدة منها .

* * * * *

(١) لترجمة السلطان المنصور على بن شعبان فضلاً أنظر : المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٨٤ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ١ ، ص ٤٥٧ .

(٢) لترجمة السلطان الصالح حاجى الثانى فضلاً أنظر : ابن دقاق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، جـ ٣ ، ص ٨٧ ، محمد بن على ، الشوكانى ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، جـ ١ ، ص ١٨٦ - ١٨٧ ، مطبعة لسعادة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٤٨ هـ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٤٥٣ ، ابن حجر ، أنباء الغمر ، جـ ١ ، ص ٢٣٤ .

(٤) ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ٢٠٩ ، المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٣٩ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣١٧ ، الخالدى ، المقصد الرفيع ، ورقة ٧٦ أ .

وما إن أتى عهد السلطان الظاهر برقوق (١) أول سلاطين الجراكسة ـ فى فترتى حكمه الأولى (٧٨٤ - ٧٩١ هـ / ١٣٨٢ ١٣٨٨ م) ، والثانية (٧٩٢ - ٨٠١ هـ / ١٣٨٩ - ١٣٩٨ م) ـ حتى زاد الاعتماد على الفلوس النحاسية ، وبالتالى زادت الكميات الصادرة منها فى الوقت الذى تتعرض فيه الى المزيد من الاضطراب والفساد والتلاعب بأوزانها وأحجامها .

لقد قام الظاهر برقوق بضرب مسكوكاته النقدية من العملات الذهبية (الدنانير) ، فأصدر ثلاثة طرز من الدنانير فى فترة حكمه الأولى ، ومثلها فى فترة حكمه الثانية ، وقد حملت تلك النقود اسمه ولقبه إضافة الى عبارة (وما النصر الا من عند الله) ، وعبارة (لا اله الا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) ، كغيرها من النقود المملوكية التى حملت العبارة نفسها (٢) .

أما عن العملات الفضية (الدراهم) التى أصدرها السلطان الظاهر برقوق فى فترتى حكمه ، فقد تأثرت الكميات المسكوكة منها بما كانت تعانية الدولة من نقص معدن الفضة الواصل الى دور الضرب فيها ، وترتب على ذلك قلة الإصدارات من العملات الفضية ، وقد بدأ أول إصدار منها بعد خمس سنوات من تولى السلطان الظاهر برقوق سلطنة الدولة إذ يذكر اصدار منها بعد خمس

---

(١) لترجمة السلطان الظاهر برقوق فضلاً أنظر : ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى ، جـ ٣ ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، جـ ٣ ، ص ١٠ ، ١٢ ، الشوكانى ، البدر الطالع ، جـ ١ ، ص ١٦٢ ، ١٦٤ .

(٢) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك ، ص ١٣ ، ١٥ ، ص ١٨ - ١٩ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٦٥ ، ص ٨٧ ، ٨٩ ؛

Balog, op. cit., pp. 145 - 150.

سنوات من تولى السلطان الظاهر برقوق سلطنة الدولة اذ يذكر ابن الفرات فى تاريخه [١] ضمن حوادث سنة ٧٨٩ هـ ، أنه فى يوم الأربعاء السادس من ربيع الثانى / السادس من مايو سنة ١٣٨٧ م أمر الظاهر برقوق كبير أمرائه الأمير جركس الخليلى [٢] بضرب نقود فضية جديدة ، يتم التعامل بها ، الى جانب ما كان متداولاً من دراهم فضية ، صدرت فى الفترة السابقة ـ الدراهم الكاملية والدراهم الظاهرية التى سبق الحديث عنها ـ هذا ولم يرد ما يفيد قيام الظاهر برقوق بإصدار مزيد من الدراهم الفضية فى السنوات اللاحقة لحكمه ، مما يرجع قلة إصدارات الدولة منها ، بسبب نقص كميات الفضة فى دور الضرب .

وعن الفلوس النحاسية ، فقد صدر منها عدد كبير من الطرز النقدية ، حيث أكثرت الدولة من إصدارها لتعويض قلة أعداد الدراهم ، ففى أولى سنوات حكم الظاهر برقوق ٧٨٤ هـ / ١٣٨٢ م ضرب طرازاً من الفلوس النحاسية [٣]، ثم فى سنة ٧٨٦ هـ / ١٣٨٤ م أصدر طرازاً جديداً من تلك الفلوس [٤] ، كذلك سنة ٧٨٩ هـ / ١٣٨٧ م [٥] ، وهناك طراز رابع تم إصداره لم تحدد المصادر

---

(١) مج ٩ ، جـ ١ ، ص ٦ ، أنظر أيضاً الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ١٥٢ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٣٠٧ .

(٢) الأمير جركس الخليلى سيف الدين القاسمى الظاهرى نسبة الى الظاهر برقوق لأنه أحد مماليكه وأحد خواصه ، ترقى ووصل الى مرتبة كبيرة فى الدولة ، وأصبح مستشاراً للظاهر برقوق ، تولى نيابة حلب فى عهد الناصر فرج بن برقوق ، ولم يستمر بها أكثر من شهر ، حيث وقع خلاف بينه وبين الناصر فرج انتهى بمقتله فى معركة وقعت قرب بعلبك بينه وبين نائب الشام نوروز الحافظ ، وذلك فى شهر جمادى الأولى سنة ٨١٠ هـ / ١٤٠٧ م .
(ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٣٩ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، جـ ٣ ، ص ٦٧) .

(٣) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك ، ص ١٩٢ ، ١٩٦ .

(٤) ابن قاضى شهبه ، تاريخه ، ص ١٣٦ .

(٥) ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٣٥

التاريخية سنة إصداره ، فهذه أربعة طرز من الفلوس النحاسية صدرت فى الفترة الأولى من حكم السلطان الظاهر بوقوق .

أما فى فترة حكمه الثانية ، فقد صدر منها خمسة طرز كان منها طراز صدر سنة ٧٩٤ هـ / ١٣٩١ م [١] ، وآخر صدر سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٣ م ، وثالث صدر سنة ٧٩٨ هـ / ١٣٩٥ م [٢] ، أما الطرازان الآخران فلم تذكر المصادر التاريخية تاريخ إصدارها ، وبهذا تصبح مجموعة الطرز التى صدرت فى عهد الظاهر بوقوق من العملات النحاسية تسعة طرز فى سنوات حكمه المختلفة بفترتيها الأولى والثانية [٣] .

ومع كثرة الإصدارات النحاسية للظاهر برقوق ، فإن الدولة كانت تعانى فى الوقت نفسه من قلة الكميات الواردة اليها من معدن النحاس ، وقد واجهت ذلك بتأمين حاجتها من النحاس بشكل فورى عن طريق المراكز التجارية التى اشتهرت بتجارة المعادن [٤] .

استمر نقص الفضة فى عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق [٥] (٨٠١ -

---

(١) ابن حجر ، إنباء ، جـ ١ ، ص ٤٣٩ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٣٥٠ .

(٢) ابن قاضى شهبة ، تاريخه ، ص ٥١٤ ، ص ٦٠٣ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٥٦٢ ، رأفت النبرواى ، مسكوكات المماليك ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٩ ؛ Balog, op. cit., p. 150.

(٤) المقريزى ، النقود ، ص ٦٩ ، المناوى ، النقود ، ص ١٠٥ .

(٥) لترجمة السلطان الناصر فرج بن برقوق فضلاً أنظر :

(العينى ، عقد الجمان ، (حوادث سنة ٨١٥ هـ) ص ١٥٨ - ١٥٩ ، تحقيق د. عبد الرازق الطنطاوى القرموط ، مطبعة علاء ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٥ م ، السخاوى ، الضوء ، مج ٣ ، جـ ٦ ، ص ١٦٨ ، ابن العماد ، شذرات الذهب ، جـ ٧ ، ص ١١٢) .

٨١٥ هـ / ١٣٩٩ - ١٤١٢ م) ، وكذلك زاد نقص النحاس ، لتزيد الأزمة النقدية شدة بما صاحبها من زيادة فى إفساد النقود والتلاعب بها رغبة الاستفادة والربح المادى ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أصبح ضرب الفلوس وإصدارها ، يتم خارج دور الضرب ، وهى الجهة الرسمية الوحيدة التى يحق لها إصدار العملات النقدية ، ولم يكن عدم قانونية تلك الفلوس الصادرة خارج دور الضرب ماثلاً أمام التعامل بها وتداولها ، مثلها مثل العملات الرسمية [١] .

لقد أصدر الناصر فرج بن برقوق ثلاثة طرز من الفلوس النحاسية الأول صدر منها سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م ، والثانى سنة ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م ، وقد صدرا عن دار ضرب الاسكندرية [٢] والثالث سنة ٨١١ هـ / ١٤٠٨ م عن دار ضرب دمشق [٣] .

أما الإصدارات الفضية من الدراهم ، فهى قليلة إن لم تكن نادرة ، حيث أصبحت بسبب قلة الفضة ، وزيادة الاعتماد على الفلوس النحاسية شبه معدومة ، ويصف المقريزى ذلك بقوله [٤] :

«كأنها من جملة العروض تباع بحراج حراج فى النداء ، كل درهم من الكاملية بكذا وكذا من الفلوس» .

لذا فلا غرابة أن تعد فترة حكم الناصر فرج ، وبالتحديد سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م ، بداية تدهور مركز الدرهم الفضى المملوكى [٥] الأمر الذى ادى الى توقف الدولة عن إصدار الدراهم الفضية ، لعدم توفر معدنها بكميات تسمح

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٩٤١ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٣١٦ .
(٢) رأفت النبرواى ، مسكوكات ، ص ٢١٠ .
(٣) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٨٣ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٣٩٨ .
(٤) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١١٣٣ .
(٥) المؤلف المجهول ، الزهر السنية ، ورقة ٧٩ - ٨٠ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ٢٠٢ .

بإصدار الأعداد الكافية منها [١] .

لقد قام الناصر فرج بإصدار ثلاثة طرز من النقود الفضية ، وقد ضربت تلك الطرز فى كل من القاهرة ودمشق وحلب [٢] .

أما عن إصداراته الذهبية ، فقد تم إصدار أعداد ليست قليلة منها على طرز مختلفة ، وقد ارتبط صدور تلك الطرز بالمنافسة القائمة بين النقود الذهبية المملوكية ، والذهبية البندقية [٣] ، فمما يجدر ذكره أن الدينار المملوكى كان يواجه منافسة حادة من النقود الذهبية الايطالية ، وخصوصاً الدوكات البندقية التى انتشرت فى أسواق الدولة ، عملات متداولة اكتسبت ثقة المتعاملين ، وكان بالتالى حرص السلطان المملوكى فرج على مواجهة هذا التنافس بإصدار ذهبية متنوعة ، حيث أصدر بعد توليه سلطنة الدولة ، النوع الأول من الدنانير الذهبية ، وكان وزن الواحد منها أكثر من المثقال الذى هو الدينار الشرعى ، الذى يزن أربعة جرامات وخمسة وعشرين فى المائة من الجرام (٤,٢٥ جم) ، وقد صدر من هذا النوع خمسة طرز مختلفة خلال سنوات حكم الناصر فرج [٤].

وفى جمادى الأولى سنة ٨٠٣ هـ / ديسمبر سنة ١٤٠٠ م أمر السلطان الناصر فرج بإصدار دنانير يزن الواحد منها زنـة الدينـار الشرعـى وأجزائـه المختلفة [١] ، حيث صدر منها ما وزنه مثقالان ونصف ونصف مثقال وربع

---

(١) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٤٣ ، المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢٩ .

(٢) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ١٤٩ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٦٥ ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٣) فضلاً أنظر الفصل الخامس (العلاقة النقدية) .

(٤) رأفت النبرواى ، المرجع السابق ، ص ٢٤ وما بعدها ؛

Balog, op. cit., pp. 150 - 151.

مثقال وقد عرف هذا النوع بالدنانير السالمية نسبة الى الأمير يلبغا السالمى [٢] الذى تولى الإشراف عليها فى مراحل تصنيعها ، حتى صدرت ، وتم تداولها ، فصدر من هذا النوع خمسة طرز كانت أعدادها قليلة حيث بلغت ثلاثة آلاف دينار فى الفترة من جمادى الأولى ، وحتى بداية شهر رجب من العام نفسه [٣] وفى سنة ٨١١ هـ / ١٤٠٨ م صدر النوع الثالث من النقود الذهبية وهو الذى أطلق عليه اسم الدينار الناصرى [٤] (نسبة الى السلطان الناصر فرج) ، وكان وزنه ثلاثة جرامات وخمسون فى المائة من الجرام (٣,٥٠ جم) ، وهو الوزن الذى كانت عليه الدوكات البندقية ، وقد تم إصدار أربعة طرز من هذا النوع فى السنوات الأخيرة لحكم الناصر فرج ، ونقش على وجه الدينار الناصرى تاريخ الضرب ، واسم السلطان ولقبه ، (السلطان الملك الناصر أبو السعادات فرج بن الشهيد الملك الظاهر أبو سعيد برقوق) ، ونقش على ظهره عبارة (لا اله الا الله

---

(١) المقريزى ، النقود ، ص ٧١ ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٢٧ .

(٢) الأمير سيف الدين يلبغا بن عبد الله السالمى الظاهرى أبو المعالى الفقيه الحنفى من مماليك الظاهر برقوق ، وأحد خواصه يذكر أنه قدم من سمرقند مع تاجر اسمه سالم فنسب اليه ، ترقى فى عهده حتى وصل الى الاستادارية أو الوزارة ، فهو مدبر الدولة ومشيرها . جمع بين أعمال الخير والظلم والشدة والعسف كان له أعمال جليلة فى الدولة كما كان محباً للعلم مشتغلاً فيه الى جانب ما حدث منه من سوء استغلال للسلطة توفى مخنوقاً فى الاسكندرية فى شهر جمادى الآخرة ، وقيل فى رمضان سنة ٨١١ هـ / نوفمبر سنة ١٤٠٨ م .

(ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ٢ ، ص ٧٩٤ - ٧٩٥ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٥ ، جـ ١٠ ، ص ٢٨٩ - ٢٩٠ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، جـ ٧ ، ص ٩٥) .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٥٥ ، ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ١٢ ، ص ٢٥٠ .

(٤) العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٢٣ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ١٢ ، ، ص ٤٠٣ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) ، وصدر عن طريق دور الضرب فى كـل من القـاهرة والاسكندريـة ودمشـق وحمـاة وحلب وطرابلس [١] .

وخلال الفترة القصيرة التى حكم فيها الخليفة العباسى المستعين بالله أبو الفضل العباس بن المتوكل على الله [٢] (٨١٥ هـ / ١٤١٢ م) ، التى لم تتجاوز سبعة أشهر ، تأثرت الإصدارات النقدية من العملات بقصر تلك الفترة وبما صاحبها من اضطراب ، وعدم استقرار .

ونلمس هذا التأثر فى قلة المسكوكات النقدية التى صدرت سواء ذهبية أو فضية أو نحاسية ، فمن العملات الذهبية لم يصدر سوى طراز واحد فقط من

---

(١) ابراهيم طرخان ، النظم الاقطاعية ، ص ٥٣٤ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ص ٦٥ .

(٢) أبو الفضل العباسى بن المتوكل على الله أبى عبد الله محمد بن المعتضد بالله أبى بكر ابن المستكفى بالله سليمان بن الحاكم بأمر الله أبى العباس أحمد بن الحسن . بويع بالخلافة بعهد من أبيه فى رجب سنة ٨٠٨ هـ / يناير ١٤٠٦ م ، وفى ظروف الخلاف بين الناصر فرج والمؤيد شيخ المحمودى ، ومقتل الناصر فرج بعد ذلك ، لعدم وجود سلطان للدولة بويع بالسلطنة إضافة الى خلافته ، وذلك فى المحرم سنة ٨١٥ هـ / ابريل ١٤١٢ م ، وأصبح المؤيد شيخ مدبراً لأمر الدولة ، وعند تعارض سلطات كل منهما تمكن المؤيد شيخ من اقصائه عن السلطنة ثم خلعه من الخلافة ليتولاها أخوه المعتضد بالله أبو الفتح داود ، وقد أرسل المستعين بعد خلعه الى الاسكندرية مسجوناً ، وظل كذلك حتى تولى سلطنة الدولة الظاهر ططر سنة ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م ، عندما أفرج عنه ، وسكن الاسكندرية ، وعاش بها يتكسب بالتجارة ، حتى جمع من وراء ذلك أموالاً جمة الى أن توفى بالطاعون سنة ٨٣٣ هـ / ١٤٣٠ م .

(القلقشندى ، مآثر الانافة ، جـ ٢ ، ص ٢٠٢ ، السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، ص ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، السخاوى ، الضوء اللامعه ، مج ٢ ، جـ ٤ ، ص ١٩ - ٢٠ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، جـ ٧ ، ص ٢٠٣) .

الدنانير ، وكانت على وزن الدنانير الناصرية ـ السابقة الذكر ـ وصدر عن دار ضرب القاهرة فقط .

أما العملات الفضية ، فقد صدر طرازان من الدراهم الفضية فى دار ضرب دمشق على يد الأمير نوروز الحافظى [١] نائب الشام ، ففى شهر ربيع الأول سنة ٨١٥ هـ / يونيو ـ يوليو سنة ١٤١٢ م تقدم الأمير نوروز بضرب دراهم جديدة نصفها من الفضة غير الخالصة ، والنصف الآخر من النحاس ، ونظراً لما فيها من فساد وغش ، فقد أبطل التعامل بها ، وألغى ضربها ، واستبدلت بدراهم من فضة خالصة ليس فيها غش ، فضربت دراهم تامة الوزن مضبوطة العيار ، نالت ثقة المتعاملين ورضاهم [٢] . وقد أطلق عليها (الدراهم النوروزية) نسبة الى الأمير نوروز ، الذى أشرف على ضربها وإصدارها [١] .

---

(١) الأمير سيف الدين نوروز بن عبد الله الحافظى الظاهرى من مماليك الظاهر برقوق ، وقد ترقى فى خدمته ، ولكنه قبض عليه لمشاركته فى محاولة الخروج عليه ، سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م ، وسجن فى الاسكندرية ، ثم نقل الى دمياط ، وأفرج عنه فى العام التالى ، وخدم الناصر فرج ، ووصل الى رتبة رأس نوبة كبير ، كان رفيقاً للمؤيد شيخ فى خلافة مع الناصر فرج ، وبعد تسلطن المؤيد شيخ أصبح نائباً السلطنة فى بلاد الشام ، فكان ذلك سبباً فى الخلاف الذى وقع بينهما ، وانتهى بالقبض عليه ، ثم مقتله فى شهر ربيع الآخر سنة ٨١٧ هـ / يوليو ١٤١٤ م .

كان رئيساً عنيفاً من أكابر الأمراء المماليك ، وأكثرهم جاهاً وثراء وتسلطا ، يؤخذ عليه أنه كان متكبراً متعاظماً سفاكاً للدماء ظالماً .

(ابن حجر ، أنباء ، جـ ٣ ، ص ٥٠ - ٥١ ، العينى ، السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى ، تحقيق فهيم شلتوت ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ٢ ، ص ٧٦٢ - ٧٦٣ . السخاوى الضوء اللامع ، مج ٥ ، جـ ٩ ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥) .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٣٢ ، ص ٢٤٥

وعن العملات النحاسية (الفلوس) ، فلم تذكر المصادر التاريخية أو المراجع ما يفيد صدور عملات نحاسية فى فترة حكم الخليفة العباسى المستعين بالله [٢] ، وليس بعيداً أن يحدث ذلك خلال تلك الفترة القصيرة علاوة على ما كانت تعانيه الدولة من نقص فى إمداداتها من معدن النحاس ، وكان أثر ذلك واضحاً وملموساً على الأوضاع النقدية فى الدولة .

وامتدادا لتلك الفترة تأثرت بدايات الفترة التى حكم فيها السلطان المملوكى المؤيد أبو النصر شيخ المحمودى [٣] (٨١٥ - ٨٢٤ هـ / ١٤١٢ - ١٤٢١ م) ، ولعل فى السياسة النقدية التى سار عليها المؤيد شيخ أثراً فى التخفيف من الأزمة النقدية التى عانتها الدولة وأوجدت حلولا مؤقتة لنقص إمداداتها من المعادن [٤] .

لقد أصدر شيخ نقوده الذهبية على نوعين : الأول على أساس وزن الدوكات البندقية ، وهو ثلاثة جرامات وخمسون فى المائة من الجرام (٣,٥٠ جم) ، وصدر منه طرازان ، والثانى على أساس وزن الدينار الشرعى ، وهو أربعة جرامات وخمسة وعشرون فى المائة من الجرام (٤,٢٥ جم) ، وصدر من هذا النوع أيضاً طرازان ، وكان مصدر تلك الطرز دور الضرب فى كل من القاهرة

---

(١) نفسه ، ص ٢٨٧ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٥١٣ .

(٢) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ٤٨ ، ص ١٥٢ ، ص ٢١١ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٩١ .

(٣) لترجمة السلطان المؤيد شيخ فضلا انظر ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ ، العينى ، السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ، ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى ، جـ ١ ، ص ٥٩ ، وما بعدها ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، جـ ٣ ، ص ٣٠٨ ، ٣١١ .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٢٧ .

ودمشق والاسكندرية وحلب [١] .

وقد أطلق على هذا النوع من النقود الذهبية (الدنانير المؤيدية) نسبة الى المؤيد شيخ ، وحازت على ثقة المتعاملين ورضاهم ، واستمر تداولها مدة طويلة .

ومثل الدنانير المؤيدية هناك الدراهم المؤيدية التى أصدرها المؤيد شيخ فى شهر شوال سنة ٨١٧ هـ / ديسمبر سنة ١٤٥٣ م ، وذلك بعد إبطاله الدراهم النقرة (الكاملية) ، القديمة التى داخلها الفساد والتزييف ، وقد ضرب المؤيد جزئى الدرهم المؤيدى النصف والربع ، وقد استمر تداول تلك الدراهم لفترة طويلة [٢] ، حيث اعتبرها المقريزى من أفضل الدراهم الفضية التى ضربها سلاطين المماليك منذ قيام دولتهم [٣] ، ولكن لم يلبث الفساد أن أصاب تلك الدراهم ، كغيرها من النقود المملوكية ، فأصبح تداولها ، والتعامل بها عن طريق الوزن بعد أن كان عن طريق العدد [٤] .

وما يتصل بالعملات النحاسية (الفلوس) [٥] ، فلم يسجل للسلطان المؤيد شيخ أى فلوس جديدة تدل على قيامه بضربها خلال فترة حكمه ، ولكن هناك

---

(١) المؤلف المجهول ، الزهر السنية ، ورقة ٨٢ ، رزقت النبرواى ، مسكوكات ، ص ٥٤ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٦٦ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٨٨ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٥٤ ، المعنى، السيف المهند ، ص ٣٣٢ .

(٣) النقود الاسلامية ، ص ٦٤ ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٩٤٣ .

(٤) الأسدى ، التيسير والاعتبار ، ص ٢٧ .

(٥) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ٢١١ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٩١ - ٩٢ .

نص أورده المقريزى يفيد بضرب فلوس جديدة ـ وهو المرجح ـ دون تحديد للتاريخ الذى ضربت فيه ، ويورد المقريزى ذلك بعد حديثه عن أوضاع العملات الفضية (الدراهم) فى الأيام الأولى لتولى السلطان المؤيد شيخ سلطنة الدولة ، ويركز حديثه عن الدراهم النوروزية ـ التى سبق الحديث عنها . يقول المقريزى [١] عن إصدار تلك الفلوس :

"وفى رابعه ـ شعبان سنة ٨١٥ هـ ـ نادى الأمير نوروز بدمشق أن لا يتعامل أحد بالدراهم المغشوشة ، وأن تكون المعاملة بالدراهم الخالصة ـ الدراهم النوروزية ـ التى استجد ضربها ، وكانوا بدمشق يتعاملون بها جميعا ، الى أن ضربت فلوس جدد زنة الفلس منها مثقال".

وعلى هذا فإنه يمكن تقرير قيام السلطان المؤيد شيخ بضرب فلوس جدد خلال فترة حكمه ومما يرجع ذلك قيامه بضرب عملات ذهبية وفضية ، ضمن خطواته التنظيمية ، والإصلاحية للأوضاع النقدية فى الدولة .

وإذا علمنا ما كانت تتمتع به الفلوس النحاسية من أهمية ومركز فى مختلف المعاملات المالية فى تلك الفترة ، فاقت بهما العملات الأخرى ، فانه من الطبيعى أن يشملها التنظيم قبل غيرها ، ومن خطوات ذلك التنظيم إصدار فلوس نحاسية جديدة خالية من الفساد والتلاعب ، ومقبولة من المتعاملين .

وفى الفترة التالية لحكم السلطان المويد شيخ حكم ابنه المظفر أبو السعادات شهاب الدين أحمد [٢] (٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م) ، وقد كان قصر فترة حكمه سبباً فى قلة إصداراته النقدية حيث اكتفى بإصدار عملات ذهبية ونحاسية فقط

---

(١) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٤٥ .

(٢) لترجمة السلطان المظفر شهاب الدين أبى السعادات أحمد بن المؤيد فضلا . انظر :

أصدر المظفر طرازاين من الدنانير الذهبية التى ضربت فى كل من القاهرة ودمشق وحماة ، وتحمل اسمه ولقبه ، ولقب والده الشيخ المؤيد شيخ [١] ، وصدر عن دار ضرب دمشق إصدار من الفلوس النحاسية ، اتسمت بقلة أعدادها ، حيث لم يساعد قصر الفترة فى إصدار عدة طرز من النقود الذهبية أو النحاسية أو الفضية التى لم يصدر منها أى طراز نقدى [٢] .

وأقل من تلك الأعداد التى صدرت بها نقود المظفر أحمد ، صدرت نقود كل من السلطان الظاهر سيف الدين أبو الفتح ططر [٣] (٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م) ، وابنه السلطان الصالح ناصر الدين محمد [٤] (٨٢٤ هـ/٨٢٥ هـ / ١٤٢٢ م) فكلاهما لم يُسجل لهما إصدار نقود ذهبية أو نحاسية [٥] ، ولم تذكر المصادر التاريخية المعاصرة ما يفيد قيامهما بضرب أى دنانير ، أو فلوس خلال فترتى حكم كل منهما ، ولعل قصر فترتى حكمهما كانت سبباً فى حدوث ذلك ، فالأول لم تتجاوز فترة حكمه ثلاثة أشهر ، والثانى زاد عليه بشهر واحد وعدة أيام .

= المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٤٢ ، ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى ، جـ ١ ، ص ٢٩٧ ، ٢٩٩ . الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢٠٧ .

(١) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ٥٨ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٦٦ .

(٢) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٦٧ ، محمد باقر ، نفسه ، ص ٩٢ .

(٣) لترجمة السلطان الظاهر سيف الدين أبى الفتح ططر فضلا انظر : ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ١ ، ص ٣٦٣ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، جـ ٤ ، ص ٨٠٧ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، جـ ٧ ، ١٦٥ ، الشوكانى ، البدر الطالع ، جـ ١ ، ص ٢٠٣ .

(٤) لترجمة السلطان الصالح ناصر الدين محمد بن ططر فضلا انظر : المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٥٩٠ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ٢ ، ص ٦٣٠ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٤ ، جـ ٧ ، ص ٢٧٤ .

(٥) رأفت النبراوى ، المرجع السابق ص ٥٩ ، ص ٢١١ .

وقد صدر عنهما مجموعة من العملات الفضية (الدراهم) التى ضربت فى كل من القاهرة وحلب [١] .

أما فى عهد السلطان الأشرف أبى النصر سيف الدين برسباى [٢] (٨٢٥ - ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٨ م) ، فقد صدر عن عدد من دور ضرب العملة فى الدولة مجموعة من الإصدارات النقدية ، التى اشتملت على عملات ذهبية وفضية ونحاسية ، وقد قام السلطان الأشرف برسباى بضرب كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية ، وتعد النقود النحاسية ذات كميات قليلة بالنظر الى فترة حكمه الطويلة التى تجاوزت ستة عشر عاماً .

لقد قام السلطان أبو النصر برسباى بضرب نقوده الذهبية على طرازين مختلفين ، وذلك عند بداية توليه سلطنة الدولة ، ثم ضرب طرازاً آخر أطلق عليه اسم (الدنانير الأشرفية) نسبة إليه ، وقد ضربت هذه النقود فى صفر سنة ٨٢٩ هـ / ديسمبر سنة ١٤٢٥ م ، عندما أبطل السلطان الأشرف برسباى التعامل بالنقود الذهبية البندقية ، وأمر بصهر الكميات الموجودة منها فى أسواق الدولة ، وتحويلها الى نقود ذهبية مملوكية ، تحمل الوزن الذى كانت عليه الدوكات ، وهو ثلاثة جرامات وخمسون فى المائة من الجرام (٣,٥٠ جم) [٣] .

---

(١) محمد باقر ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٢) لترجمة السلطان الأشرف أبى النصر سيف الدين برسباى فضلا انظر : المقريزى ، جـ ٤ ، ص ٦٠٧ ، ص ١٠٦٥ ، ١٠٦٧ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ١ ، ص ١٨٦ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، جـ ٤ ، ص ٨ ، ١٠ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، جـ ٧ ، ص ٢٣٨ ، ٢٤٠ .

(٣) المقرزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٠٩ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٣٦٤ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، الزاهرة ، جـ ١٤ ، ص ٢٨٣ .

ولقد حققت تلك النقود شهرة كبيرة ، وانتشر التعامل بها ، وحازت على ثقة المتعاملين ، ورضاهم بعد أن عدمت الثقة بالعملة المحلية مدة طويلة ، وتمكنت من الوقوف فى وجه الدوكات الذهبية ، التى انتشر التعامل بها ، والاعتماد عليها فى عملية التبادل ، دون غيرها من العملات الأخرى .

استمر ضرب الدنانير الأشرفية طوال السنوات المتبقية من حكم السلطان الأشرف برسباى ، وذلك فى عدد من دور ضرب النقود فى القاهرة ودمشق وحماة وحلب وطرابلس [١] . وفيما يتصل بالعملات الفضية (الدراهم) ، فعلى الرغم من عدم توفر معدن الفضة بكميات كافية تغطى احتياجات الدولة ، فإن السلطان الأشرف برسباى حرص على ضرب دراهم فضية جديدة ، الى جانب ما ضربه من دنانير ذهبية ، وقد حملت تلك الدراهم نفس الاسم الذى حملته الدنانير الذهبية حيث أطلق عليها (الدراهم الأشرفية) [٢] . ولأجل انتشار التعامل بهذه الدراهم الجدد ، فقد أمر بمنع التعامل بالدراهم الموجودة فى الدولة ، كالدراهم النوروزية والدراهم المؤيدية والدراهم البندقية وغيرها [٣] .

ولم يضرب من الدراهم الأشرفية سوى طراز واحد فقط ، إضافة الى ما ضرب من أنصاف الدراهم وأرباعها .

وعن العملات النحاسية (الفلوس) ، فقد قام السلطان الأشرف برسباى سنة ٨٣٨ هـ / ١٤٣٥ م بضرب فلوس جدد ، طرحها للتداول بدلاً من الفلوس

---

(١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ١١٧ ، محمد باقر الكنى والألقاب ، ص ٦٦ ، ص ٩٤ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٩٤٣ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٥ ، ورقة ٥٤١ .

(٣) فضلاً أنظر الفصل الخامس عن العلاقة النقدية بين العملات

العتق التى أمر بجمعها من الأسواق ، وتحويلها الى دور ضرب النقود ، ليتم صهرها واعادة سبكها من جديد على هيئة فلوس جدد [١] .

وعن الإصدارات النقدية للسلطان عبد العزيز جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن برسباى [٢] (٨٤١ - ٨٤٢ هـ / ١٤٣٨ م) ، فبالنظر الى فترة حكمه القصيرة نجده مثل باقى السلاطين المماليك الذين حكموا فى فترات قصار واتسمت إصداراتهم النقدية بقلة كمياتها وأعدادها ، إضافة الى أن أغلب الفترات التى اتصفت بتلك الصفة ، لا تقوم الدولة بإصدار بعض أنواع العملات حيث لا تتمكن ـ بسبب قصر الفترة ـ من اصدار جميع أنواع الإصدارات النقدية من دنانير ذهبية ودراهم فضية وفلوس نحاسية ، وهذا ما حدث بالفعل للسلطان العزيز يوسف بن برسباى ، حيث تركزت إصداراته النقدية على العملات الذهبية فى كميات لا بأس بها ، متبعاً نفس الأسلوب الذى سار عليه والده فى إعادة صهر الأنواع الموجودة من العملات الذهبية ، وعلى رأسها عملة البندقية (الدوكات) ، فأصدر نتيجة لذلك أربعة طرز من الدنانير الذهبية التى حملت اسمه ، واسم والده الأشرف برسباى [٣] .

وعن إصداراته الفضية ، فقد أصدر عدداً محدوداً منها ، بنفس الطراز الذى كانت عليه دراهم والده ، ولعل ندرة معدن الفضة ، وعدم توفره لدى دور لضرب

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٩٤٤ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٥٤٥ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ٦٥٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٣١٦ .

(٢) لترجمة لسلطان يوسف بن برسباى فضلاً أنظر : ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ٢ ، ص ٧٩٩ - ٨٠٠ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٥ ، جـ ١٠ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٣) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ٧١ ، ٧٥ ؛

Balog, op. cit., P. 157

قد أدى الى حدوث ذلك النقـص فى إصـدارات الدولـة من العملات الفضية [١].

أما العملات النحاسية ، فلم تذكر المصادر والمراجع التاريخية ما يفيد قيام السلطان العزيز يوسف بإصدار شئ منها ف عهد السلطان الظاهر أبى سعيد جقمق [٢] (٨٤٢ - ٨٥٧ هـ / ١٤٣٨ - ١٤٥٣ م) تم اصدار مختلف أنواع العملات النقدية من دنانير ودراهم وفلوس ، ففى بداية عهده قام بضرب دنانير ذهبية جديدة فأطلق عليها (الدنانير الظاهرية) ، وتم تداولها والتعامل بها الى جانب الدنانير الأشرفية ، التى انتشر التعامل بها فى أسواق الدولة المختلفة ، وضرب من هذه الدنانير ثلاثة طرز حملت اسم السلطان الظاهر جقمق ولقبه ، وصدرت عن دور الضرب فى القاهرة ودمشق وحماة وحلب وطرابلس [٣] ، وفى شهر ذى الحجة من سنة ٨٤٣ هـ / مايو سنة ١٤٤٠ م أمر الظاهر جقمق بإصدار عملات فضية جديدة حملت اسمه (الدراهم الظاهرية) ، بنفس مواصفات الدراهم الأشرفية (برسباى) ، وعلى الوزن والعيار اللذين كانت عليهما [٤] ، وقد ضرب من هذه الدراهم ثلاثة طرز ، كما ضرب منها أنصاف الدراهم وأرباعها [٥]

وعن العملات النحاسية (الفلوس) ، فقد قام السلطان الظاهر جقمق بضرب فلوس نحاسية جديدة (جدد) ، وطرحت للتداول بعد أن تم إبطال التعامل

---

(١) عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(٢) لترجمة السلطان الظاهر جقمق فضلاً أنظر : المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٠٨٦ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى ، جـ ١ ، ص ٢٤٦ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٢ ، جـ ٣ ، ص ٧١ ، ٧٤ .

(٣) محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٩٤ .

(٤) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١١٩ .

(٥) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ١٦٤ ، ١٦٧ .

بالفلوس القديمة (العتق) [١] ، ولم يصدر من هذه الفلوس سوى طراز واحد ، ضرب فى كل من القاهرة وحلب وطرابلس [٢] .

وفى عهد السلطان المنصور فخر الدين أبى السعادات عثمان بن جقمق [٣] (٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م) ، أصدرت الدولة دنانير ذهبية ، أطلق عليها اسم (المناصرة) ، أو (الدينار المنصورى) [٤] ، وكان وزن الدينار الواحد درهماً واحداً من الذهب [٥] ، أى جرامين وسبعة وتسعين فى المائة من الجرام (٢,٩٧ جم) .

وقد ضرب من هذه الدنانير طراز واحد فقط ، صدر فى كل من القاهرة ودمشق ، وحملت اسم السلطان المنصور عثمان ولقبه ، وكذلك اسم والده ولقبه [٦] .

أما عن إصدارات السلطان المنصور عثمان من الدراهم الفضية والفلوس النحاسية ، فلم يرد فى المصادر والمراجع التاريخية ما يفيد قيام الدولة بإصدار تلك العملات .

---

(١) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٠٧ .

(٢) رأفت النبراوى ، المسكوكات ، ص ٢١٣ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٩٤ ؛ *Balog. op. cit. pp. 158 - 161.*

(٣) لترجمة السلطان المنصور عثمان بن جقمق ، فضلاً : أنظر السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٣ ، جـ ٥ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٣٠١ - ٣١٠ ، جـ ٣ ، ص ٢٣٧ .

(٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٣٨١ ، على مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ ١ ، ص ١٢٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

(٥) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ١٨٦ .

(٦) رأفت النبراوى ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ، محمد باقر ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

وفى عهد السلطان المملوكى الأشرف أبى النصر إينال [١] (٨٥٧ - ٨٦٥ هـ / ١٤٥٣ - ١٤٦١ م) ، فقد تنوعت الإصدارات النقدية لتشمل الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والفلوس النحاسية ، وتعد المسكوكات الذهبية التى صدرت فى عهد السلطان إينال ، ذات كميات أكثر من غيرها من المسكوكات الأخرى ، بدليل وجود أحد عشر طرازاً من العملات الذهبية ، ضربت فى مختلف دور الضرب فى الدولة ، ومجموعتة هذه الطرز تعد من أكثر المجموعات التى صدرت لسلطان من سلاطين دولة المماليك ، ومعظم تلك الطرز صدرت فى السنة الأولى من حكم السلطان الأشرف إينال ، بينما حملت بقية الطرز الأخرى تواريخ سنوات حكمه الأخرى .

هذا وبرغم كثرة تلك الإصدارات من النقود الذهبية ، فإنها لم تحز على مركز لها بين العملات الذهبية الأخرى المتداولة فى أسواق الدولة ، وخصوصاً الدنانير الأشرفية (برسباى) ، أو الدوكات البندقية ، ويمكن تفسير ذلك بكثرة ما داخلها من الفساد والغش ، واضطراب الوضع النقدى فى الدولة بدليل كثرة الإصدارات منها .

ولم يكن حال النقود الفضية (الدراهم) ، أحسن حالاً من النقود الذهبية ، فبرغم قلة الأعـداد الصـادرة من تلك العمـلات ، فإنها تعرضت للتغيير والتبديل ، حيث صدر منها مجموعة من الطرز بلغ عددها ستة [٢] .

(١) لترجمة السلطان الأشرف أبى النصر إينال ، فضلاً أنظر : ابن تغرى بردى حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٥٥٨ ، ٥٦٣ ، الدليل الشافى ، جـ ١ ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ ، السخاوى الضوء اللامع ، مج ١ ، جـ ٢ ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ ، السيوطى ، نظم العقيان فى أعيان الأعيان ، ص ٩٣ ، ، نشر فيليب حتى ، نيويورك ، ١٩٢٧ م ابن العماد ، شذرات الذهب ، جـ ٧ ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٢) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ١٧١ ، ١٧٧ .

Balog, op. cit., pp. 161 - 162 .

ففى بداية عهد السلطان الأشرف إينال ضربت دراهم فضية جديدة ، وسرعان ما أبطل التعامل بها ، نظراً لما كانت عليه من الفساد والتزييف ، وبدلاً منها ضربت فى شهر ربيع الأول سنة ٨٦٢ هـ / يناير سنة ١٤٥٨ م دراهم جديدة خالصة من الغش [١] ، وصدر مع تلك الدراهم أجزاء الدراهم من أنصاف وأرباع.

وكانت النقود النحاسية التى صدرت فى عهد الأشرف إينال قليلة اذا ما قورنت بما أصدرته الدولة من نقود ذهبية أو فضية ، فقد ضرب منها طرازين فقط ، صدر أحد هذين الطرازن فى شهر جمادى الأول من سنة ٨٦٣ هـ / مارس سنة ١٤٥٩ م ، حيث ضربت فلوس نحاسية جديدة تم تداولها بعد أن أبطلت الفلوس القديمة (العتق) [٢] .

وخلال الفترة القصيرة التى حكم فيها السلطان المؤيد أبو الفتح أحمد بن إينال [٣] (٨٦٥ هـ / ١٤٦١ م) ، كانت كمية الإصدارات النقدية قليلة من النقود الذهبية والفضية ، أما النحاسية ، فلم تذكر المصادر والمراجع التاريخية قيام الدولة بإصدارها .

وقد أصدرت الدولة طرازين من الدنانير الذهبية ، وكذلك طرازين من الدراهم الفضية عن عدد من دور الضرب بها [٤] .

---

(١) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ١٠٢ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٣٤٤ .

(٢) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٣٢٢ .

(٣) لترجمة السلطان المؤيد أحمد بن إينال فضلاً أنظر : ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ١ ، جـ ١ ، ص ٢٤٦ ، لسيوطى ، نظم العقيان ، ص ٤٠ .

(٤) ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٣٨١ ، رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ١٧٨ .

وفى عهد السلطان الظاهر أبى سعيد خوشقدم [١] (٨٦٥ - ٨٧٢ هـ / ١٤٦٢ - ١٤٦٧ م) أصدرت الدولة عدة إصدارات من عملاتها المختلفة ، فقد قام السلطان الظاهر عند توليه سلطنة الدولة بإصدار دنانير ذهبية على عدة طرز ، فى عدد من دور ضرب النقود ، فى القاهرة ودمشق وحلب [٢] .كما ضربت دراهم فضية سنة ٨٦٦ هـ / ١٤٦٣ م ، وصدر من تلك الدراهم طرازان ، تم ضربهما فى كل من القاهرة وحلب وشملت الإصدارات الفضية مجموعة من أنصاف الدراهم وأرباعها [٣] .

وضربت أيضاً فلوس نحاسية ، ولكنها اتسمت بالقلة والاضطراب ، بسبب كثرة فسادها والتلاعب بها [٤] ، ففى شهر جمادى الأولى سنة ٨٦٣ هـ / مارس ١٤٥٩ م أصدرت الدولة عملتها النحاسية الجديدة ، ودعت الى التعامل بها ، وإبطال ما عداها من فلوس (عتق) قديمة ، ولكن لم تتحقق دعوة الدولة ، فقد استمرت القديمة الى جانب الجديدة ، شأنها فى ذلك شأن مختلف الإصدارات النقدية المملوكية [٥] .

---

(١) لترجمة السلطان الظاهر أبى سعيد خوشقدم ، فضلاً أنظر : ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٦٥٧ ، ٦٦٠ ، الدليل ، جـ ١ ، ص ٢٨٦ ، السخاوى ، الضوء ، مج ٢ ، جـ ٣ ، ص ١٧ - ١٧٦ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات ، جـ ٧ ، ص ٣١٥ ، الشوكانى ، البدر الطالع ، جـ ١ ، ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٢) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ١٠٣ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٣) رأفت النبرواى ، نفسه ، ص ٣١٩ .

(٤) نفسه ، ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٥) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٣٢٢ .

أما فى الفترة التى حكم فيها السلطان الظاهر سيف الدين يلباى [١] (٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م) ، وحكم خلالها مدة سبعة وخمسين يوماً ، وكذلك الفترة التى حكم فيها السلطان الظاهر أبو سعيد تمربغا [٢] (٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م) ، وتولى فيها سلطنة الدولة مدة ثمانية وخمسين يوماً ، ففى هاتين الفترتين لم تقم الدولة بضرب أى عملات فضية أو نحاسية ، إذ لم يسجل لهذين السلطانين أى دراهم أو فلوس ، كما أن المصادر التاريخية لم تذكر قيامها بإصدار تلك العملات خلال فترتى حكميهما ، وقد سجل لكل منهما نقود ذهبية ضربت فى عهديهما ، فسجل للسلطان الظاهر يلباى طراز واحد ، بينما سجل للسلطان الظاهر تمربغا ثلاثة طرز من تلك النقود ، ضربت جميعها فى تلك الفترة القصيرة من حكمه [٣] .

وبعس الفترتين السابقتين نجد الفترة التى تسلطن فيها السلطان الأشرف أبو النصر قايتباى [٤] (٨٧٢ - ٩٠١ هـ / ١٤٦٧ - ١٤٩٦ م) ، فبالنظر الى طول الفترة التى حكم فيها يتبين لنا أن الدولة خلالها أصدرت مجموعات

---

(١) لترجمة السلطان الظاهر سيف الدين يلباى ، فضلاً أنظر : ابن تغرى بردى ، حوداث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٦٠٢ ، ص ٦١٠ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٥ ، جـ ١٠ ، ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، السيوطى ، نظم العقيان ، ص ١٧٨ .

(٢) لترجمة السلطان الظاهر أبى سعيد تمربغا ، فضلاً أنظر : ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٦١٥ ، السخاوى الضوء ، مج ٢ ، جـ ٣ ، ص ٤٠ - ٤١ ، السيوطى ، نظم العقيان ، ص ١٠٢ .

(٣) رأفت النبراوى ،مسكوكات ، ص ١٠٩ - ١١٠ ، ص ١٨١ - ١٨٢ ، ص ٢١٧ .

(٤) لترجمة السلطان الأشرف أبى النصر قايتباى ، فضلاً أنظر : ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٦١٧ ، السخاوى ، الضوء ، مج ٣ ، جـ ٦ ، ص ٢٠١ ، ٢١١ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، جـ ٨ ، ٦ ، ٩ ، الشوكانى ، البدر الطالع ، جـ ٢ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

كثيرة من الإصدارات النقدية المتنوعة التى اشتملت على مسكوكات ذهبية وفضية ونحاسية .

لقد قام السلطان الأشرف قايتباى فى بداية توليه سلطنة الدولة بضرب مسكوكاته النقدية ، مع أن المصادر التاريخية لم تذكر ذلك الا فى وقت متأخر ، إضافة الى أن ما سجل للسلطان قايتباى من نقود لا تحمل تاريخاً لسنوات حكمه الأولى ، وأقدم قطعة نقدية تعود الى سنة ٨٧٩ هـ / ١٤٧٤ م ، وعليه فليس من المقبول أن تمضى سبع سنوات من حكم الأشرف قايتباى دون أن يقوم بإصدار أى من العملات النقدية ، خصوصاً وأن الوضع النقدى فى الدولة كان على قدر من الاضطراب والفساد ، يتحتم معه القيام بإصلاح نقدى فيها ، وعلى هذا فإن قيام السلطان الأشرف قايتباى بضرب مسكوكاته فى بداية فترة حكمه أمر ضرورى فى مثل تلك الظروف .

أصدر قايتباى نقوده الذهبية خلال اثنى عشر طرازاً نقدياً ، جعلته السلطان المملوكى الوحيد الذى يصدر هذا العدد الضخم من الطرز ، وقد حملت تلك الطرز بأشكالها المختلفة اسم السلطان ولقبه ، وضربت فى كل من القاهرة ودمشق وحلب وحماة [١] .

وأصدر نقوده الفضية على طرز عديدة أيضاً ، وقد ركز فى تلك الإصدارات الفضية على أجزاء الدراهم ، وبالذات أنصاف الدراهم .

وصدر أحد تلك الطرز من الدراهم فى شهر شعبان سنة ٨٨٥ هـ / أكتوبر سنة ١٤٨٠ م وطرحت للتداول فى سبيل نشر التعامل بها ورواجها وتدعيماً

(١) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ١١٣ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٩٧

لذلك منع التعامل بالدراهم التى لا تنتمى لفترة الأشرف قايتباى ، حيث أصابها لفساد والغش ، وأصبحت مجالاً للتلاعب والتزييف [١] .

أما النقود النحاسية ، فقد ضرب السلطان الأشرف قايتباى مجموعة إصدارات نقدية ، فى تاريخ مجهول فى السنوات الأولى من حكمه ، ثم صدرت مجموعة أخرى كانت على طرز مختلفة . صدر أحدهما فى ذى الحجة سنة ٨٧٩ هـ / مايو سنة ١٤٧٤ م ، وصدر آخر فى شهر رمضان من سنة ٨٨٦ هـ / أكتوبر ـ نوفمبر ١٤٨٤١ م ، وكان الغرض منها أن يتم التعامل بتلك الفلوس عدداً ، وما عداها يتم التعامل به وزناً ، نظراً لما كانت عليه من تلاعب واضطراب [٢] .

هذا ومما تجدر الاشارة اليه أن سوء الأوضاع النقدية فى الدولة المملوكية استمر على ما هو عليه من فساد وغش ، بل يمكن القول إن غش النقود وفسادها قد زاد فى عهد السلطان الأشرف قايتباى ، ومن خلفه من سلاطين المماليك الجراكسة ، حيث نقصت أوزان العملات السلطان الناصر أبى السعادات محمد بن قايتباى [٣] (٩٠١ - ٩٠٤ هـ / ١٤٩٦ - ١٤٩٨ م) أصدرت الدولة مجموعة من الإصدارات النقدية ، فصدر من العملات الذهبية مجموعة من الطرز حملت اسم السلطان واسم والده ولقبيهما ، كما صدرت عملات فضية تمثلت بأنصاف الدراهم فقط ، التى ضربت بأعداد كبيرة [٤] ، مما يوحى باكتفاء

---

(١) الصيرفى ، إنباء الهصر بأبناء العصر ، ص ٥٠٧ ، تحقيق حسن حبشى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٠ م ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ١٦٧ ، ص ١٨٩ .

(٢) ابن اياس ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١٠٥ ، ص ١٨٩ .

(٣) لترجمة السلطان الناصر محمد بن قايتباى ، فضلاً أنظر : ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، جـ ٨ ، ص ٢٢ .

(٤) ابن اياس ، المصدر السابق ، ص ٣٥٥ ، رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ٣٢٣ .

الدولة من تلك الإصدارات الفضية ، بدلاً من الدراهم التى كان إصدارها يمثل عبئاً عليها ، بسبب عدم توفر معدن الفضة بكميات كافية ، وللتقليل أيضاً من حجم الخسائر التى تتعرض لها الدولة ، وعامة الناس من جراء ما تتعرض له الدراهم من غش وتزييف .

وأصدرت الدولة أيضاً عملات نحاسية فى السنة الثانية من حكم الناصر محمد بن قايتباى ، وقد كثرت أعداد تلك الفلوس بشكل ملحوظ ، خصوصاً فى السنة التالية لضربها أى فى سنة ٩٠٣ هـ / ١٤٩٨ م ، وقد أدت هذه الكثرة الى انخفاض أسعار صرف تلك العملات [١] .

أما عن الإصدارات النقدية فى عهود كل من السلطان الظاهر أبى سعيد قانصوه [٢] (٩٠٤ - ٩٠٥ هـ / ١٤٩٨ - ١٥٠٠ م) ، والسلطان الأشرف أبى النصر جان بلاط [٣] (٩٠٥ - ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ - ١٥٠١ م) ، والسلطان العادل أبى النصر طومان باى [٤] ـ الأول (٩٠٦ هـ / ١٥٠١ م) ، فقد اتسمت مسكوكاتهم النقدية بالقلة ، إضافة الى اشتراكهم جميعاً فى عدم إصدار عملات نحاسية خلال فترات حكمهم ، إذ لم تذكر المصادر التاريخية ، أو المراجع قيام أى منهم بضرب فلوس نحاسية ، كما اشترك كل من السلطان الأشرف جان بلاط والسلطان العادل طومان باى فى عدم إصدارهما دراهم

---

(١) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٤ ، ص ٢٤ .

(٢) لترجمة السلطان الظاهر قانصوة ، فضلا انظر : ابن إياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٤٠٤ ، ص ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، الشوكانى ، البدر الطالع ، ج ٢ ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٣) لترجمة السلطان الأشرف جان بلاط ، فضلا انظر : ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٤٣٨ ، ص ٤٦٢ - ٤٦٣ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، جـ ٨ ، ص ٢٨ .

(٤) لترجمة السلطان العادل طومان باى ، فضلا انظر : ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٤٦٣ ، ص ٤٧٧ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، جـ ٨ ، ص ٢٧ .

فضية ، أو أجزائها ، ويشتركون جميعاً فى إصدار دنانير ذهبية ، ولكن بأعداد قليلة ، وينفرد السلطان الظاهر قانصوة بإصدار دراهم فضية خلال فترة حكمه .

ومن الواضح أن قصر فترات حكمهم ، واضطرابها أيضاً قد أدى الى عدم تمكنهم من إصدار مزيد من العملات النقدية ، وقد ساعد على ذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية فى الدولة ، وبصفة خاصة النقدية منها ، وما يعانيه هذا الجانب من فساد واضطراب .

لقد بلغ التدهور النقدى المملوكى ذروته فى أثناء الفترة التى حكم فيها السلطان الأشرف قانصوة الغورى [١] (٩٠٦ - ٩٢٢ هـ / ١٥٠١ - ١٥١٦ م) ، وكان تأثير ذلك التدهور ملحوظاً على كافة جوانب الحياة فى الدولة ، فقد وصف لنا المؤرخ المعاصر للفترة ابن اياس المصرى مجمل الأوضاع ـ ومنها الأوضاع النقدية ـ التى كانت تعيشها دولة المماليك [٢] .

لقد ضرب السلطان قانصوة الغورى مسكوكاته الذهبية على عدة طرز مختلفة ، حملت اسمه ولقبه ، وتم ضربها فى عدد من دور ضرب النقود فى الدولة [٣] .

كما أصدر السلطان الغورى مسكوكاته الفضية وأجزاءها ، وقد اتسمت بانخفاض أوزانها ، مع ارتفاع أسعار صرفها ، نتيجة الغش الذى وقع عليها ،

---

(١) لترجمة السلطان الأشرف قانصوة الغورى ، فضلا انظر : ابن اياس ، بدائع ، جـ ٤ ، ص ٢ ، ٥ ، جـ ٥ ، ص ٧١ ، ص ٨٧ ، ١٠٢ . ابن العماد الحنبلى شذرات الذهب ، جـ ٨ ، ص ١١٣ ، ١١٥ . الشوكانى ، البدر الطالع ، جـ ٢ ، ص ٥٥ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن ذلك فضلا انظر الفصل السادس .

(٣) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ١٣٧ ، محمد باقر ، الكنى والألقاب ، ص ٩٨ .

وكثرة ما داخلها من الزغل والتزييف .

أما الفلوس النحاسية ، فقد شهدت اضطرابا لم تشهده من قبل ، حتى أن اهتمامات السلطـان الغـورى بالشئـون النقدية انصرف الى الفلوس والإكثار منها ، فصدر منها مجموعة كثيرة من الطرز المختلفة .

ففى السنة الأولى من حكمه ، وبالتحديد فى شهر صفر من سنة ٩٠٧ هـ / أغسطس ـ سبتمبر سنة ١٥٠١ م ضرب نقوداً نحاسية [١] ، ثم بعد خمسة أشهر أى فى شهر رجب / يناير ـ فبراير سنة ١٥٠٢ م ضرب أيضاً فلوسا نحاسية جديدة ، نظراً لفساد الفلوس التى صدرت قبلها ، وما نتج عن ذلك من خسارة الناس ، وأصحاب الأموال تضررهم [٢] .

وصدرت أيضاً فى شهر ذى الحجة سنة ٩١٧ هـ / مارس ١٥١١ م فلوس نحاسية جديدة ونودى بالتعامل بها ، وبغيرها من الفلوس السابقة لها على أساس الوزن ، وهذا دليل على الفساد والغش الذى صاحبها [٣] ، وبعد حوالى عام ، أى فى شهر ذى الحجة من العام التالى / فبراير عام ١٥١٣ م أصدرت دور الضرب فلوسا نحاسية جديدة ، أمر الناس بالتعامل بها وزناً [٤] ، ثم صدرت فى العام التالى فلوس نحاسية جديدة تم تداولها وزناً [٥] ، وكذلك فى شهر جمادى الأولى سنة ٩٢٢ هـ / يولية سنة ١٥١٦ م ضربت فلوس نحاسية جديدة ، وطرحت للتداول بعد إبطال ما عداها من فلوس ، بسبب ازدياد نسبة

---

(١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٢٠ .
(٢) نفسه ، ص ٢٤ .
(٣) نفسه ، ص ٢٥١ .
(٤) نفسه ، ص ٢٩٥ .
(٥) نفسه ، ص ٣٣٨ .

فسادها ، وعدم صلاحيتها للتداول [١] .

وأخيراً جاءت خاتمة المطاف فى الإصدارات النقدية المملوكية ، بما أصدره السلطان الأشرف أبو النصر طومان باى [٢] ـ الثانى ـ (٩٢٢ هـ / ١٥١٦ - ١٥١٧ م) من عملات ذهبية ونحاسية ، بكميات قليلة حملت اسم آخر سلاطين المماليك ، كما حملت سنة ضربها ، وهى سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٧ م ، وآخر سنوات الحكم المملوكى ، وانتهت بها الإصدارات النقدية المملوكية .

وبهذا أكون قد استعرضت فى الصفحات السابقة الإصدارات النقدية لدولة المماليك ، بما كانت عليه من تنوع ، وما مرت به من ظروف .

* * * * *

وبعد هذا المسح التاريخى ، يجدر بى أن أوضح أهم الملاحظات التى تم استنتاجها من هذا المسح ، وهى كالتالى :

أولى تلك الملاحظات هى : أن إصدار المسكوكات النقدية المملوكية قد صاحبه الاضطراب ، وعدم الاستقرار بسبب ظروف العصر السياسية ، إذ من المعروف أن إصدار النقود من الحقوق الشخصية التى ترتبط ارتباطا قويا بالسلطان المملوكى ، وتتأثر بقوته وضعفه ، وتستمد منه البقاء والتداول ، فهى مقبولة وموضع ثقة المتعاملين مادام السلطان ممسكاً بالسلطة ، قائماً بها بكل قوة ، أما إذا حدث العكس ، أو آل الأمر ال سلطان آخر ، فان تلك النقود أو

---

(١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ٥٢ .

(٢) لترجمة السلطان الأشرف طومان باى الثانى ، فضلا انظر : ابن اياس ، بدائع ، جـ ٥ ، ص ١٠٣ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، جـ ٨ ، ص ١١٥ .

المسكوكات سرعان ما تتغير وتتبدل ، حاملة اسم السلطان الجديد .

وتبعاً لذلك ، فقد تأثر إصدار النقود تأثراً كبيراً بالمدة التى يقضيها هذا السلطان ، أو ذاك فى الحكم ، ونلمس هذا التأثر فى فترات حكم بعض سلاطين الدولة ، ممن اتصفت فترات حكمهم بقصرها ، إذ يظهر لنا من المسح السابق أو أولئك السلاطين أصدروا كميات قليلة من النقود ، أو أصدروا نوعاً أو نوعين دون أن تتاح لهم الفرصة فى إصدار مختلف الأنواع النقدية بل أن هناك بعض السلاطين ممن تولوا فترات قصيرة جداً لم يتمكنوا من إصدار أى عملات نقدية .

الملاحظة الثانية : هى أن توفر المواد الخام اللازمة لسك النقود ، كان له تأثيره الكبير فى كمية الإصدارات النقدية ، فعدم وجود معدن الذهب ، أو عدم وصوله الى الدولة من مصادره ، يعنى وقوع أزمة فى الدولة ، ينتج عنها عدم ضرب عملات ذهبية ، أو على الأقل ضرب أعداد قليلة منها ، فيترتب على ذلك تأثر الأوضاع النقدية فى الدولة بصفة خاصة ، وأوضاعها الاقتصادية بصفة عامة .

وقد عاشت دولة المماليك ، خلال تاريخها الطويل ، أزمات نقدية نتيجة لنقص كمية أحد المعادن المستخدمة فى سك العملات ، وبنظرة على المسح السابق ، يظهر لنا ذلك بوضوح ، ويمكننا أن نلمس ذلك النقص عندما تقوم الدولة بتداول نقود ، أو إصدارات نقدية لسلاطين سابقين ، الى جانب النقود التى يصدرها السلطان ، فى أثناء فترة حكمه ، فما يصدر من نقود فى فترة حكم سلطان من السلاطين ـ لم يكن يكفى فى العادة لتسيير مختلف أنواع العمليات التجارية والمالية فى الدولة ، فتضطر الدولة الى استخدام الإصدارات

النقدية السابقة لتحقيق حاجة المعاملات المالية الى النقود بأنواعها المختلفة [١].

والملاحظة الثالثة : هى أنه بسبب نقص احتياجات الدولة من المعادن المستخدمة فى سك العملات ، وبسبب اضطراب الأوضاع السياسية فى دولة المماليك ، وخصوصاً فى عهد المماليك الجراكسة ، أصيب العملات النقدية المملوكية بالفساد والتزييف ، إما بسبب سوء تصرف بعض سلاطين الدولة ، أو بسبب ما كانت تتعرض له النقود من قص وهرش وزغل ، من قبل الزغلية وغيرهم من عامة الناس .

وكان من نتائج هذا الفساد حدوث نقص فى أوزان العملات ، وخلل فى عيارها ، وأحجامها وأشكالها ، إضافة الى تذبذب أسعار صرفها ، وما نتج عن ذلك من فقدان الثقة بها ، والبحث عن عملات أخرى تحوز الثقة .

وتظهر هذه الملاحظة بوضوح فى إصدارات الدولة من النقود الفضية خلال العهد الجركسى ، إذ اتسمت تلك الإصدارات بعدم انتظامها ، كما أن عملية سكها لم تكن بالجودة المطلوبة ، ولم تكن أيضاً وفق مواصفات جيدة من الوزن والعيار والشكل ـ حسبما يذكر أحد المتخصصين [٢] الذى يضيف أن معظم تلك الإصدارات لا تظهر عليها المأثورات التى تحملها ، ويعود ذلك الى ضرب قطع معدنية صغيرة فى سكة كبيرة ، أو الى قرض أجزاء من القطعة النقدية للاستفادة والربح المادى .

---

(١) تفصيلا انظر وثيقة السلطان قايتباى ص ٤٣٠ وما بعدها ، ابن العماد ، شذرات الذهب ، جـ ٧ ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٢) محمد العش ، مصر ، القاهرة على النقود العربية الاسلامية ، ص ٩٦٧ .

أما الملاحظة الرابعة والأخيرة ، فهى أن زيادة الإصدارات النقدية ، والإكثار من سك العملات من الأمور الهامة للدولة التى يمثلها السلطان ، إذ من الأهمية بمكان بالنسبة للسلطان أن يتقوّى مركزه الداخلى ، وينتشر أيضاً نفوذه داخل الدولة وخارجها ، ومتى حدث ذلك ، فإنه ينعكس على جوانب الحياة فى الدولة ، ومن بينها النقود التى ستتمتع بالقوة والانتشار ، وهما الصفتان اللتان تحتاجهما النقود لبقائها وتقوية مركزها ، وفى الوقت نفسه يتحقق بانتشارها رواج وانتشار لاسم السلطان ، وبالتالى تثبيت لحكمه ، وإثراء لدولته بتنشيط العمليات التجارية فيها .

ومن جانب آخر فإن الإصدارات النقدية تؤمن للدولة جزءً من إيراداتها المالية ، وذلك بحصولها على مبالغ مالية من التجار ، وأصحاب الأموال لقاء ما يضربونه من الدنانير والدراهم لحسابهم الخاص بدور ضرب النقود فى الدولة .

وفيما سبق نجد أنه تحقق للدولة فائدتان هامتان : أولاهما ـ تثبيت حكم الدولة ، وتقويةمركزها ، ونشر نفوذها [١] ، والثانية ـ هى الفائدة المالية التى جنتها الدولة المملوكية من الإيرادات المالية التى تتحصل عليها دور الضرب لقاء

---

(١) يحفل التاريخ المملوكى بأمثلة عديدة على قوة الدولة ، وبسط نفوذها على عدد من القوى الأخرى ، وكان من مظاهر ذلك التبعية النقدية من قبل تلك القوى للدولة المملوكية ، التى اكتفت من السيطرة وبسط النفوذ بالدعاء للسلطان المملوكى ، وختم اسمه ولقبه على السكة .

فضلا أنظر : الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر ، ص ٩٩ . أبو الفداء ، المختصر ، جـ ٤ ، ص ١٣٤ . ابن الفرات تاريخه ، مج ٩ ، جـ ١ ، ص ٣٦ . المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٧٨٨ . ابن حجر ، أنباء ، جـ ١ ، ص ٣٥٠ ، جـ ٢ ، ص ٥٣٩ ، جـ ٣ ، ص ٥٣٩ . الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٣٨٦ . ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٢٧٥ . عباس العزاوى ، تاريخ النقود العراقية ، ص ٧ .

سك العملات .

هذا ما يتصل بالمسح التاريخى للإصدارات النقدية به فى دولة المماليك ، وأهم الملاحظات على تلك الإصدارات .

د - المجالات التى استخدمت فيها العملات المملوكية

أما عن المجالات التى استخدمت فيها العملات المملوكية ، فالمعروف أن النقود المملوكية مثل غيرها من النقود الاسلامية ، تألفت من النقود الذهبية (الدنانير) ، والنقود الفضية (الدراهم) ، والنقود النحاسية (الفلوس) ، ومنذ بداية العصر المملوكى الذى يُعد امتدادا زمنياً ومكانياً للدولة الأيوبية ، فقد استمرات النقود الذهبية تمثل القاعدة النقدية الرئيسية للنظام النقدى المملوكى ، وعلى أساسها قدّرت القيم النقدية وأسعار صرف النقود الأخرى .

ومع امتداد الحكم المملوكى وما حفل به من تطورات سياسية واقتصادية قلّ الاعتماد على النقود الذهبية ، وأضيفت إليها النقود الفضية ، لتشكل معها ثنائياً نقدياً أصبح قاعدة نقدية للدولة ـ وهو ما يعرف بنظام المعدنين بدلا من نظام المعدن الواحد ـ وما أن وصلت دولة المماليك الى نهايتها حتى كانت النقود النحاسية هى قاعدة النقد الرئيسية للدولة ، واحتلت ما كان للنقود الذهبية والفضية من مركز نقدى ، وأصبحت هى النقود القانونية التى تقوّم بها المبيعات والأجور .

لقد مثّلت النقود الذهبية أساس المعاملات النقدية التى يتم من خلالها تقدير قيم الأشياء ، وتحقيق المبادلات المختلفة داخل الدولة وخارجها ، حتى فى حالة عدم الدفع بتلك النقود فى كثير من الأحيان ، فعن طريق النقود الذهبية ، تم تحديد ماعداها من نقود ، كما استخدمت النقود الذهبية غطاءً هاماً

لميزانية الدولة ، يعتمد عليها فى تدعيم اقتصادياتها ، وما ينتج من وراء ذلك الدعم من تأثيرات على كافة أوجه الحياة فى الدولة .

ومع أن النقود الذهبية استخدمت أحياناً فى بعض الأغراض كدفع المرتبات والنفقات ، لأمراء الدولة وأجنادها وموظفيها ، فإن تداولها لم يكن بشكل واسع ، ولعل السبب الرئيسى فى ذلك عائد الى أن إصدارات الدولة من تلك النقود لم يكن بكميات كافية للتداول الأمر الذى أدى الى قلتها ، وبالتالى الى اكتنازها والاحتفاظ بها ، وقد زاد هذا من ندرتها ، مما استوجب البحث عن نقود مساعدة تقوم بالوظيفة المطلوبة فى العملية الاقتصادية .

وتحقيقاً لهذا الهدف أصبحت النقود الفضية (الدراهم) وسيلة العامل النقدى فى الدولة ، فى مختلف أنواع العمليات الاقتصادية ، كدفع المرتبات لمختلف أصحاب الأجور من أمراء ومماليك وموظفين وغيرهم ، كما استخدمت فى الإنفاق على كافة المرافق ، والخدمات العامة سواء ما تشرف عليه الدولة ويقع تحت إدارتها ، أو ما يقع تحت إشراف أصحاب الأموال ، أو أى جهة أخرى من جهات المال فى الدولة ، كتلك التى تقع ضمن أموال الأوقاف . يقول المقريزى [١] :

«وراجت هذه الدراهم فى بقية دولة بنى أيوب ، ثم فى أيام مواليهم الأتراك بمصر والشام ، رواجاً حتى قلّ الذهب بالنسبة إليها ، وصارت المبيعات الجليلة تُباع وتقوّم بها ، وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال ، وبها يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك» .

لقد قامت النقود الفضية بالمهمة خير قيام ، واستمر العمل بها لا ينافسها فى ذلك أنواع أخرى من النقود ، حتى نهاية العهد المملوكى الأول ، وبداية العهد

---

(١) إغاثة ، ص ٦٦

المملوكى الثانى ، الذى شهدت فى أثنائه النقود الفضية ، وكذلك النقود الذهبية منافسة حادة من النقود النحاسية ، انتهت بأن أصبحت الفلوس هى العملات القانونية التى تُنسب إليها أثمان الأياء وقيم الأجور ، ويتم بها مختلف أنواع المبادلات فى الدولة . حتى إن العملات الذهبية والفضية أصبحت أسعارها ، وقيمتها النقدية تقدّر على ضوء القيمة النقدية للعملات النحاسية .

وهكذا فبدلا من أن تكون الفلوس النحاسية نقوداً مساعدة للنقود الذهبية والفضية تستخدم فى المبادلات الصغيرة ، والمعاملات المالية البسيطة ، أصبحت هى الأساس النقدى فى الدولة يتم استخدامها فى جميع أنواع المبادلات المختلفة - جليلها وحقيرها - وفى دفع المرتبات والأجور ، وكافة مصروفات الدولة ونفقاتها .

يقول المقريزى [١] عن هذا التطور الهام :

"إن الذى استقر أمر الجمهور بإقليم مصر عليه فى النقد : الفلوس خاصة ، يجعلونها عوضاً عن المبيعات كلها ، من أصناف المأكولات وأنواع المشروبات ، وسائر المبيعات ، ويأخذونها فى خراج الأرضين ، وعشور أموال التجارة ، وعامة مجابى السلطان ، ويصيّرونها قيماً عن الأعمال جليلها وحقيرها ، لا نقد لهم سواها ، ولا مال إلا إيّاها" .

وفى موضع آخر [٢] يجعل المقريزى هذا التطور فى الأوضاع النقدية المملوكية من أهم الأسباب التى أدت الى تدهور أحوال الدولة حيث يقول :

"فمن نظر الى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت

---

(١) إغاثة الأمة ، ص ٧٦ .

(٢) إغاثة الأمة ، ص ٧٩ - ٨٠ .

إلا شيئاً يسيراً ، وإما باعتبار مادهى الناس من كثرة الفلوس ، فأمر لا أشنع من ذكره ، ولا أفظع من هوله ، فسدت به الأمور ،واختلت به الأحوال ، وآل أمر الناس بسببه الى العدم والزوال ، وأشرف من أجله الإقليم على الدمار والإضمحلال" .

وأخيراً فإن أغراض واستخدامات النقود لا تقف عند وظيفتها الاقتصادية والمالية ، بل تتعداها الى أهداف وغايات أخرى تعمل العملات أو المسكوكات النقدية بمختلف أشكالها وأنواعها على نشرها والتعريف بها .

ففى هذا المجال تُعدّ المسكوكات النقدية سجلا هاماً للأحداث التى تمر بها الدول فإضافة الى ما تسجله من تطور سياسى تمر به الدولة خلال فترات حكم سلاطينها أوملوكها فإنها تقوم بعمل إصدارات نقدية تذكارية تحمل أهم الأحداث أو المناسبات . كما أن العملات بما تحويه من نقوش وكتابات تدل على الوحدة السياسية ، أو التبعية السياسية بين دولة وأخرى ، أو بين عدة دول ، كما تعد النقود مجالا للتعريف بالألقاب والمسميات التى حملها السلاطين والحكام ، وأولياء العهود ، أو الولاة والنواب ، أو تكون دالة على الوظائف والرتب وما شابهها ، أو فى التعريف بالنطاق الجغرافى للدولة وعند ذكر مدن الضرب على العملات .

ومع أن المسكوكات المملوكية لم تتحقق فيها جميع تلك الاستخدامات أو الأغراض ، فانها استخدمت فى بعضها ، والأهم من ذلك كله أن النقود المملوكية قد أعطت صورة واضحة لما كانت عليه الأوضاع السياسة والاقتصادية فى الدولة وما مرت به تلك الأوضاع من ظروف ، وما تعرضت له من تطورات .

*****

الفصل الثالث
القيم النقدية للنقود المملوكية

١ - المقصود بالقيمة النقدية ومؤثراتها المختلفة .

٢ - متوسط القيمة النقدية للنقود .

٣ - القيمة النقدية للدينار .

أولا : في العهد المملوكي البحري .

ثانيا : في العهد المملوكي الجركسي .

٤ - القيمة النقدية للدرهم .

٥ - القيمة النقدية للفلوس .

٦ - نتائج دراسة القيم النقدية .

١ - المقصود بالقيمة النقدية ، ومؤثراتها المختلفة

المقصود بالقيمة النقدية هو قيمة ما تحتويه الوحدة النقدية من المعدن ، فالقيمة النقدية للدينار والدرهم مقدرة بما يساويانه وزناً من الذهب أو الفضة [١] ، وعليه فإن هذه القيمة لا شك ستتأثر بدرجة نقاء المعدن ، وخلوصه من أى أخلاط ، سواء كانت معادن رخيصة الثمن ، أو شوائب ، وهذا ما يعرف بعيار المعدن ، كما أنها ستتأثر بمدى توفر المعدن ، وكثرة المعروض منه .

واذا كان عامل وزن المعدن ونقائه ، وعامل توفره قد أثرا مباشرة وبشكل دائم على القيمة النقدية للنقود المملوكية [٢] ، فإن هناك عوامل أخرى تتأثر بها القيمة النقدية من حيث ثباتها ، أو تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض ، وهذه العوامل تتلخص فيما يلى :

أولاً : السياسة النقدية للسلاطين ، وتدخلهم فى تحديد القيم النقدية لأنواع النقود ، فمن خلال دراستنا التالية لأسعار المبادلة بين النقود المملوكية نجد أنه فى بعض الفترات ، وخصوصاً فى العهد المملوكى الجركسى ـ يتدخل السلطان فى تحديد القيمة النقدية للدينار أو الدرهم ، إما رغبة فى الحد من ارتفاعها وتنظيم عملية التبادل ، وهذا لا يتأتى الا بمعالجة السبب المباشر فى الارتفاع ، وإما رغبة فى الربح المادى برفع القيمة

---

(١) أبو بكر الصديق عمر مترلى ، شوقى اسماعيل شحاته ، اقتصاديات النقود فى إطار الفكر الإسلامى ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) تأثرت أسعار المبادلة بين أنواع النقود المملوكية ـ طوال العصر المملوكى بهذين العاملين بصفة رئيسية حتى أن العوامل الأخرى كانت نتيجة لهذين العاملين ، وقد سبق مناقشة أوزان النقود المملوكية وعياراتها ، وقبل ذلك تمت مناقشة المعادن المستخدمة فى سك النقود المملوكية والنتائج المترتبة على نقصها .

النقدية أكثر مما تستحق ، وإجبار الناس على التعامل بها [١] .

ثانياً : الأحوال الاقتصادية فى الدولة ، حيث تتأثر قيمة النقود بمدى قوة اقتصاد الدولة ، وما تتعرض له من أزمات مختلفة ، فنظراً لتأثيرها المباشر على القوة الشرائية - كما سنرى فى الفصل القادم - فإن هذا التأثير يؤدى الى نتيجة عكسية على القيمة النقدية اذ المعروف أن ارتفاع أثمان المبيعات يؤدى الى انخفاض القيمةالنقدية ، وارتفاع القيمة النقدية عائد الى انخفاض الأسعار ، ومن هنا نرى التأثير البالغ لأوضاع الدولة الاقتصادية على أسعار المبادلة بين النقود المملوكية .

ثالثاً : الفساد النقدى فى الدولة ، وعلى رأس ذلك الفساد انتشار التعامل بالفلوس النحاسية حتى أصبحت النقود الرئيسية فى الدولة ، وهذا ما يعرف عند الاقتصاديين بقانون جريشام (GRESHAM) الذى عاش فى القرن العاشر الهجرى / السادس الميلادى ونصه : «إذا وجدت أنواع مختلفة من العملة لا يتفق المعدل القانونى فيما بينها ، مع المعدل التجارى فإن النوع الذى تقل قيمته التجارية عن قيمته القانونية يدفع الأنواع الأخرى بعيداً عن ساحة التداول ، بحيث تختفى النقودة الجيدة ، وتبقى النقود الرديئة وحدها فى التداول ، وبهذا تطرد النقود الضعيفة النقود القوية [٢] .

---

(١) لمزيد من التفصيلات عن السياسة النقدية للسلاطين ، فضلاً أنظر الفصل السادس ، الفساد النقدى ، ص ٥٤٩ .

(٢) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك الجراكسة ، ص ٢٤٤ ، ويذكر أن القانون من اختراع الاقتصادى الانجليزى هنرى ماكلود فى القرن التاسع عشر ، وليس من اختراع سير توماس جريشام .

والواقع أن المقريزى قد سبق جريشام الى هذه القاعدة ، وقد ذكرها ضمن مبادئه الاقتصادية التى نادى بها من خلال مؤلفاته الاقتصادية القيمة ، والتى صرح من خلالها بأن ما يتعرض له النظام النقدى المملوكى من فساد راجع الى تداول تلك الفلوس .

المهم أن تداول الفلوس النحاسية قد أثر كثيراً فى القيمة النقدية للنقود المملوكية ففى الوقت الذى عانت فيه من تذبذب ، وعدم استقرار فى أسعار مبادلتها ، فقد شهدت أيضاً ارتفاعاً فى قيمها النقدية نتيجة اختفاء النقود الذهبية والفضية ، مما زاد من فرص افسادها عن طريق إنقاص أوازنها ، وبالتحديد إنقاص معدنى الذهب والفضة فيهما ، وعدم ضبط عيارهما ، بخلطها بمعادن رخيصة الثمن .

هذه بإيجاز العوامل المؤثرة على القيمة النقدية المملوكية ، وسيتضح لنا من خلال دراسة أسعار المبادلة فى العصر المملوكى تأثير تلك العوامل على تلك الأسعار ، والتقلبات التى عانت منها .

٢ - متوسط القيمة النقدية

لعل من المفيد أن أبدأ حديثى عن متوسط القيمة النقدية المملوكية بما ذكره المقريزى من تحديد لمتوسط القيمة النقدية لكل من الدينار والدرهم .

= وللحق ، فإن الواجب نسبة القانون الى المقريزى لا الى هنرى ماكلود أو جريشام ، اذ من المؤكد أن دورهما لا يعدو عن ربط هذه النظرية بعلم الاقتصاد كعلم حديث ، ولأن أول من قال بهذه القاعدة النقدية هو المقريزى عندما طبقها على الدراهم الفضية والفلوس النحاسية التى كثر استخدامها وزاد تداولها والتعامل بها ، فطردت الدراهم الفضية من استخدامها فى عمليات التعامل المختلفة .

يقول المقريزى [١] :

«إن الفضة الخالصة التى لم تضرب ، ولم تغش سعر كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب فى ثمن نحاس ومكس للسلطان ، وثمن حطب ، وأجرة صناع ونحو ذلك بحكم سعر هذا الوقت الى ربع دينار ، فتصير بهذا العمل تزن مائة وخمسين درهماً معاملة عنها من الذهب .. ـ خمسة مثاقيل وربع مثقال ، فحكم ذلك يكون صرف كل مثقال من الذهب المختوم بأربعة وعشرين درهماً من الفضة المعاملة» .

هذا هو المتوسط الدقيق للقيمـة النقديـة لكل من الدينار والدرهم ، ولكن هل تم تطبيق ذلك خلال العصر المملوكى ؟ ! هذا ما يجيب عليه القلقشندى بقوله [٢] :

« ثم صرف الذهب بالدينار المصرية لا يثبت على حاله بل يعلو تارة ، ويهبط أخرى بحسب ما تقتضيه الحال» .

فالقلقشندى يصور لنا ما كان عليه الدينار الذهبى من تقلب وعدم ثبات فى قميته النقدية ، إذ أن ذلك مرتبط بشكل بأوضاع الدولة وظروفها ، وهو ما عر عنه بقوله : ما تقتضيه الحال» ، وهذا الوضع ينطبق دون شك على الأنواع الأخرى للنقود المملوكية .

فأسعار المبادلة لم تثبت على قيمة محددة يمكن من خلالها استعراض متوسط للقيمة النقدية لأى نوع من الأنواع ، حيث تأثرت بظروف العرض

---

(١) إغاثة الأمة ، ص ٨٠ .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٣٨ .

والطلب الذى كانت عليه تلك النقود ، وهذه القاعدة ـ العرض والطلب ـ هى التى وجهت فى معظم فترات العصر المملوكى السعر التبادلى للنقود ، سواء كان التعامل بها قد تم عن طريق العدد أو عن طريق الوزن [١] .

هذا وقد ذكر عدد من الباحثين [٢] أن متوسط القيمة النقدية للدينار المملوكى فى العهد المملوكى البحرى ، والسنوات الأولى من العهد المملوكى الجركسى كانت عشرين درهماً ، تزيد فى بعض الأحيان الى خمسة وعشرين درهماً ، والى ثمانية وعشرين درهماً .

والواقع أنه فى ظل عدم ثبات القيمة النقدية للدينار أو الدرهم ، فإن استخلاص متوسط للقيمة النقدية أمر غير دقيق من الناحية العلمية ، صحيح أن أسعار المبادلة قد مرت بفترات استقرار ، وثبات معظم سنوات العهد المملوكى البحرى ، ولكن هذا لا يتيح لنا تحديد متوسط عام يشمل فترة الدراسة جميعها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن القيمة النقدية للنقود المملوكية حتى فى فترات الثبات قد اختلفت من اقليم لآخر [٣] الأمر الذى يصعب معه وضع

---

(١) عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٩٢ ، محمد أمين صالح ، التنظيمات التجارية ، ص ١٨٧ .

(٢) محمد أمين صالح ، نفسه ، ص ٢٩٢ ، رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك الجراكسة ، ص ٢٣٤ ؛

- DAVID AYALON, "The System of Payment in Maumluk Militury Society", pp. 47 - 48. J.E.S.H.O. vol. I, 1957. pp. 37 - 65, and RABIE. op. cit., p. 185.

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩١٦ ، المؤلف المجهول ، تاريخ سلاطين المماليك ، ص ٢٢٤ ، تحقيق زترشتين .

متوسط دقيق لتلك القيمة .

وعلى أية حال ، ففى التفصيل التالى سأتتبع أسعار المبادلة ، أو القيمة النقدية لمختلف النقود المملوكية ، والتطورات التى مرت بها ، متحدثاً عن كل نوع على حده ، وموضحاً ما أمكن المؤثرات والظروف التى كانت تمر بها الدولة ، وارتباطها بتذبذب أسعار مبادلة النقود ، وتأثرها بتلك الظروف .

٣ - القيمة النقدية للدينار

أولا: فى العهد المملوكى البحرى

سبق القول أن الأوضاع النقدية خلال السنوات العشر الأولى من العصر المملوكى لم تكن مستقرة ، بسبب ما صاحب قيام الدولة من اضطرابات ، وعدم استقرار للحالة السياسية ، وهذا ما دعا السلطان الظاهر بيبرس عند توليه سلطنة الدولة سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م للقيام بإصلاحات نقدية شملت أوزان النقود الذهبية والفضية ، وعياراتها وقيمها النقدية ، وتثبيت أسعار المبادلة بها [١] .

كان أول ذكر لقيمة لقيمة الدينار النقدية ما ذكره كل من القلقشندى والمقريزى من أنها بلغت ثمانية وعشرين درهماً ونصفاً فى أواخر سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م [٢] ، ومن الواضح أن هذه القيمة تعد مرتفعة اذا ما قورنت بالقيمة الحقيقية التى يجب أن يكون عليها الدينار أو بما كانت عليه فى معظم فترات العهد المملوكى البحرى ، ولكن يبدو أن الأوضاع السياسية ، وظروف الغزو

---

(٢) ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٢٧٦ .

(٣) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٣٨ ، الخطط ، جـ ١ ، ص ، ٣٤٥ - ٣٤٦ .

المغولى ، وما تلا ذلك من أحداث كان لها أثرها فى ارتفاع قيمة الذهب بدليل أنه بعد اتجاه الأوضاع الى الهدوء ، وفى أثناء العالم التالى ٦٥٩ هـ / ١٢٦١ م أصبحت القيمة النقدية للدينار ستة عشر درهماً فضياً ، أو تزيد قليلاً [١] ، ثم تنخفض أكثر فى سنتى ٦٨١ - ٦٨٢ هـ / ١٢٨٢ - ١٢٨٣ م لتصل الى ثلاثة عشر درهماً فضياً وثلث درهم [٢] ، وفى بعض المصادر التاريخية الى اثنى عشر درهماً فضياً [٣] ، ومن المرجح أن الوضع الاقتصادى ، وبالذات التجارى الذى بدأ نشاطاً واسعاً خلال الفترة [٤] ، قد مكن الدولة من الحصول على كميات وفيرة من الذهب ، فكثر عرضه ، وبالتالى انخفضت قيمته النقدية فى الأسواق ، ولكن هذه القيمة ارتفعت تدريجياً مع أوائل سنة ٦٩٩ هـ / ١٢٩٩ م لتصل الى سبعة عشر درهماً فضياً [٥] ، ثم الى ثمانية عشر درهماً فضياً [٦] ، ثم الى عشرين درهماً فضياً [٧] ، لترتفع بشكل كبير جداً الى خمسة وعشرين درهماً فضياً ونصف درهم ، وذلك فى أواخر سنة ٦٩٩ هـ / ١٢٩٩ م ، وبداية العام التالى ٧٠٠ هـ / ١٣٠٠ م ، ويرجع المقريزى هذا

---

(١) النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٢٩ ، ، ورقة ١٢ .

(٢) نفسه ، جـ ٢٩ ، ورقة ٢٦ ، ابن الفرات ، مج ٧ ، ص ٢٧٢ .

(٣) المؤلف المجهول ، تاريخ سلاطين المماليك ، ص ٣٩ .

(٤) القلقشندى ، صبح ، جـ ١١ ، ص ٤١ - ٤٢ ، جـ ٣ ، ص ٣٤٠ ، عبد العزيز الخويطر ، الظاهر بيبرس ، ص ١٤٠ - ١٤١ ، شوقى عثمان ، العلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية ، ص ٥٧ ؛

Labidus, op. cit., pp. 1 - 2.

(٥) المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٩٩ .

(٦) ابن أيبك الدوادار ، كنز الدرر ، جـ ٩ ، (الدر الفاخر) ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(٧) المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٩٤ .

الارتفاع المفاجئ فى القيمة النقدية للدينار الى ما كانت تمر به الدولة من ظروف سياسية حربية ، واستعدادات عسكرية لمواجهـة الهجـوم المغولى على بلاد الشـام ، وما أقدمت عليه من إجراءات تمثلت بفرض عدد من المقررات المالية ، والضرائب لتجهيز الجيش المملوكى . يقول المقريزى [١] :

«واجتمع من ذلك مال عظيم ، وصر لكل فارس أربعون ديناراً ، وبعثوا الى كل مقدم ألف نفقة وضافية ، والى كل من نواب الشام نفقة عسكرية» .

فتوفر للدولة من جراء ذلك مبالغ مالية ضخمة أنفقته على أفراد الجيش ، وهؤلاء بالتالى أنفقوه للتجهيز ، وشراء ما يلزمهم من العتاد الحربى ، مما نتج عنه توفر النقود الذهبية فى الأسواق ، بشكل تسبب فى انخفاض القيمة النقدية لها ، نتيجة كثرة عرضها وقلة الطلب عليها ، وما أن زالت الظروف العسكرية السابقة حتى تدنت قيمة الدينـار النقديـة ، فوصلت الى سبعة عشـر درهماً فضياً [٢] .

وخوفاً من استمرار تدهور قيمة الدينار ، ورغبة فى وقف انخفاضه ، تدخلت الدولة لتحديد سعر تبادلى للدينار ، فنادت الدولة [٣] بأن يكون سعر الدينار عشرين درهماً [٤] .

---

(١) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٩٩ .

(٢) النويـرى ، نهـاية الارب ، جـ ٢٩ ، ورقة ١١٢ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٩٩ .

(٣) جرت العادة فى العصر المملوكى عند صدور مرسوم ، أو اتخاذ قرار له علاقة بتنظيمات اقتصادية أو اجتماعية ، ونحو ذلك أن ينادى فى أسواق الدولة على ذلك المرسوم ، أو القرار ليكون معلوماً لدى الناس ، وليتسنى تطبيقه والعمل به بعد ذلك .

(٤) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٩٠٠ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ،

هذا وقد استمرت القيمة النقدية للدينار المملوكي على هذا الأساس فترة من الزمن حيث تورد بعض المصادر والمراجع التاريخية أن سعر مبادلة الدينار سنة ٧٠٩ هـ/١٣٠٩ م كان عشرين درهماً [١] ، وكذلك سنة ٧١٠ هـ/ ١٣١٠م [٢] ، وسنة ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م [٣] ، وسنة ٧١٦ هـ / ١٣١٦ م [٤] ، وسنة ٧١٧ هـ / ١٣١٧ م [٥] ولا تمدنا المصادر التاريخية حتى سنة ٧٢٤ هـ / ١٣٢٤ م بأى معلومات عن القيمة النقدية للدينار ، والاحتمال كبير فى أنها لم تختلف عن معدلها السابق على الأقل حتى سنة ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠ م ، اذ لم تشهد البلاد قبل هذا التاريخ أى مؤثرات يمكنها إحداث تغيير فى أسعار مبادلة النقود ولكن فى السنة المذكورة ، والفترة التالية لها ، حدث فى الدولة أزمة نقدية نجمت عن الفلوس النحاسية ، وما داخلها من تلاعب وفساد [٦] ، وتلك الأزمة النقدية لا شك فى أنها أحدثت تغييراً على القيم النقدية للنقود ، ويدل على ذلك أن سعر مبادلة الدينار قد تغيرت نحو الارتفاع قبل شهر رجب من سنة ٧٢٤ هـ / يوليو سنة ١٣٢٤ م ، حيث وصل الى خمسة وعشرين درهماً فضياً للدينار الواحد ، ويفهم ذلك من إشارة المقريزى [٧] ، ويذكر فيها أن القيمة النقدية للدينار ، قد فقدت بين درهمين وستة دراهم بعد أن كانت بخمسة

(١) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ ٢ ، ص ١٣٩ .

(٢) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٩٧ .

(٣) المقريزى ، الخطط ، جـ ١ ، ص ٢٢٦ ، جـ ٢ ، ص ٣٠٦ .

(٤) ابن بهادر ، فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر ، ورقة ٢٣٩ ، على مبارك ، المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٩ .

(٥) ابن بهادر ، المصدر السابق ، ورقة ٢٣٩ .

(٦) النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٣٠ ، ورقة ٤٧٤ ، جـ ٣١ ، ورقة ٢ ، ورقة ١٥ .

(٧) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٥٥ .

وعشرين درهماً ، وقد تسبب فى هذا الانخفاض توفر كميات من الذهب فى أسواق الدولة ، مما جلبه معه ملك التكرور (منسا موسى) (١) عند زيارته للقاهرة فى طريقه الى مكة المكرمة ، وكان بصحبته عشرون ألفاً من أبناء مملكته الى اشتهرت بإنتاج معدن الذهب ، وأنفقوا كميات من الذهب لشراء ما يحتاجونه من سلع القاهرة ، وبضائعها التى اشتهرت بها (٢) .

كان انخفاض قيمة الدينار مؤقتاً ، فقد عادت الى مستواها السابق ، وهو خمسة وعشرون درهماً بعد وقت قصير ، وبشكل مؤقت أيضاً اذ سرعان ما شهدت البلاد ظروفاً شبيهة بالظروف السابقة أدت الى عودة الانخفاض فى قيمة الدينار لتصل الى عشرين درهماً ، ففى العام التالى ٧٢٥ هـ / ١٣٢٥ م أدت الى وفرة كميات الذهب ، والنقود الذهبية التى صرفها أمراء ، وجنود احدى الحملات العسكرية التى أعدتها الدولة على تجهيزاتهم ، الى انخفاض سعر الدينار بمقدار خمسة دراهم (٣) .

وما ان زالت تلك الظروف حتى عادت القيمة النقدية الى ما كانت عليه ، وذلك فى العام التالى ٧٢٦ هـ /١٣٢٦ م ، فيذكر ابن بطوطة (٤) أن خمسة وعشرين ألف درهم فضى كان صرفها من دنانير الذهب ألف دينار ، فتكون قيمة الدينار خمسة وعشرين درهماً فضياً .

---

(١) فضلاً أنظر الفصل الأول ص ٩٣ .

(٢) النويرى ، المصدر السابق ، جـ ٣١ ، ورقة ١٧ ، الذهبى ، العبر ، جـ ٤ ، ص ٦٩ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٤ ، اليافعى ، مرآة الجنان ، جـ ٤ ، ص ٢٧١ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٦١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ٩ ، ص ٧٩ .

(٤) الرحلة ، جـ ١ ، ص ٤٤ .

أما فى سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٣٠ م ، فقد حدث للقيمة النقدية انخفاض تراوح بين خمسة وستة دراهم فضية ، وقد كان مرد هذا الانخفاض ما حدث للدنانير الذهبية من فساد فى عيار معدنها من قبل العاملين بدار الضرب ، نتج عن ذلك تضرر مصالح الناس ، وخسارتهم جملة من أموالهم ، وأمام ذلك اضطرت الدولة الى إصدار دنانير جديدة مضبوطة العيار ، وحددت سعر المبادلة بها بخمسة وعشرين درهماً لكل دينار بينما قررت قيمة للدينار الناقص مقدارها واحد وعشرون درهماً [١] .

وبهذا الاجراء أصبح للدينار المملوكى سعران استخدما فى عملية التبادل النقدى فى أسواق الدولة ، وهو ما حدث لأول مرة فى تاريخ دولة المماليك [٢] ، وبمرور الوقت قضى على تلك الدنانير الناقصة ، واستمرت اسعار المبادلة على ما رسمته الدولة بواقع خمسة وعشرين درهماً للدينار الواحد .

ففى سنة ٧٣٦ هـ / ١٣٣٦ م يذكر المقريزى ، أن الدولة قامت بسحب كميات الذهب الموجودة فى الأسواق سواء أكانت على هيئة نقود ذهبية (دنانير) أم كانت مصوغات وحلياً ونحوها ، وقد تولى هذه المهمة أبرز رجالات الدولة فى تلك الفترة ، وهو النشو [٣] (ناظر الخاص) .

---

(١) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٢٠ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٢ ، ص ٣٠٥ .

(٢) لقد اتخذت الدولة مضطرة هذا الاجراء ، لمواجهة الاضطراب الطارئ فى أوزان الدنانير الذهبية وعياراتها للتخفيف من الضرر الذى وقع على المتبادلين ، وأصحاب المصالح فأوجدت سعراً محدداً روعى فيه ذلك النقص ، بينما حدد سعر آخر لتلك الدنانير الجيدة التى سكتها الدولة ليتم التبادل بها بدلاً من تلك المضطربة .

(٣) عبد الوهاب فضل الله الرئيسى شرف الدين النشو ناظر الخاص من مسالمة القبط . كان والده بخدمة الأمير بكتمر الحاجب ، ثم انتقل لخدمة الناصر محمد بن قلاوون الذى عينه =

يقول المقريزى عن ذلك [1] :

«وفيها أشتدت وطأة النشو على الناس ، وابتكر مظلمة لم يسبق اليها ، وهى أنه ألزم أهل الصاغة ودار الضرب ألا يبتاع أحد منهم ذهباً بل يحمله جميعه الى دار الضرب ليصك بصكة السلطان ، ويضرب دنانير هرجة ، ثم تصرف بالدراهم ، فجمع من ذلك مالاً كثيراً للديوان ، ثم تتبع النشو الذهب المضروب فى دار الضرب فأخذ منه ما كان للتجار والعامة ، وعوضهم عنه بضائع ، وحمل ذلك كله للسلطان ، وانحصر ذهب مصر بأجمعه فى دار الضرب ، فلم يجسر أحد على بيع شئ منه فى الصاغة ولا غيرها» .

فمن هذا النص وما يصوره من حدث يمكن إثارة تساؤل هام عن الأسباب التى دعت الدولة الى اتخاذ هذا الإجراء الطارئ ، والحقيقة أن الأحوال العامة فى البلاد كانت مستقرة إن لم تكن جيدة ، وبشكل خاص الأوضاع النقدية ، حيث لم أجد فى المصادر المملوكية ما يؤيد الدولة فى مسلكها الذى قامت به ، ولم أجد تعليلاً لذلك سوى السياسة الخاطئة التى سار عليها النشو ناظر الخاص الذى سلمت اليه مقاليد الدولة يتصرف فيها كيف يشاء ، فأساء وأفسد وظلم كثيراً ، والشواهد كثيرة فى المصادر المملوكية على فساد السياسة التى سار

= مستوفياً فى الجيزة ، فأظهر همة ونشاطاً وكفاية ، الى أن أصبح ناظراً للدولة سنة ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م ، وبعد أن أسلم وصل الى مركز كبير ، كان ظالماً غشوماً صادر وقتل الكثير من الناس ، كما كان سئ الأخلاق قبض عليه الناصر ، وصادره وعذبه حتى توفى تحت العقوبة نهار الأربعاء نهاية ربيع الأول سنة ٧٤٠ هـ ، ١٣٣٩ م .

(الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر ، ص ٦ ، ٦٥ ، اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ٤٥٢ ، ص ٩١ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٣ ، ص ٤٣ ، ابن تغرى بردى ، الدليل الشافى على المنهل الصافى ، جـ ٢ ، ص ٢٣٤ ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ١٦٧) .

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٩٣ .

عليها ذلك الرجل [١] .

وقد خلفت تلك السياسة آثار سيئة على الدولة واقتصادياتها ، ومن ذلك ما حدث سنة ٧٤٠ هـ / ١٣٣٩ عندما نودى على الدينار أن يكون سعر تبادله خمسة وعشرين درهماً ، وكان بعشرين درهماً [٢] .

ويعلل أحد المؤرخين المعاصرين للأحداث [٣] ، سبب تحديد الدولة لسعر تبادلى مرتفع للدينار ، بأنها بعد القبض على النشو عملت احصاءات بما عليها من التزامات مالية ، وديون لصالح التجار ، وأصحاب الأموال ، فوجدت أنها قد بلغت ألف ألف دينار ، فأوفت الدولة بعضاً من تلك الديون على أساس السعر الذى حددته للدينار ، وهو خمسة وعشرين درهماً ، فخسر أصحاب الأموال خسارة كبيرة ، وأدى ذلك الى توقف أحوال الناس ومصالحهم ، وتأثر المعاملات التجارية فى أسواق الدولة ، وقد نتج عن ارتفاع قيمة الدينار أزمة فى النقود الفضية التى اختفت من الأسواق ، وتمسك بها من عنده شئ منها ، وامتنع الصيارفة عن دفعها مقابل الذهب المرتفع ، وقد حاولت الدولة معالجة نقص الدراهم الفضية ، بأن أخرجت من خزائنها ألفى درهم فضة ـ كما ورد ـ وأخذت عنها الدنانير الذهبية ، ولكن هل يمكن لألفى درهم ـ اذا كان الرقم صحيحاً ـ

---

(١) فضلاً أنظر على سبيل المثال : الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر ، ص ١٣ ، ص ٣٥٠ ، ص ٣٥٥ ، اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ١١٩ ، ص ١٢٧ ، ١٢٩ ، ص ١٨٦ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٧ .

(٢) الشجاعى ، المصدر السابق ، ص ٦٦ - ٦٧ المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٨٨ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٤٣ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٣٠٢ .

(٣) الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر ، ٦٧ - ٦٨ ، ،وانظر كذلك : المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٨٨ .

معالجة أزمة نقص الدراهم الفضية ؟ يقول المقريزى جواباً لهذا التساؤل [١] :

«وفيها توقفت الأحوال بسبب صرف الذهب ، وعدم وجود الفضة من بين الناس فى الأسواق ، فأخرج السلطان من الخزانة ألفى درهم فضة [٢] ، فرقت لمدة شهر على الصيارف ، وأخذ عنها ذهب فمشت الأحوال قليلاً ثم توقفت» .

لقد بدأ الوضع يعود الى طبيعته ، حيث لم تمض سوى سنة حتى ألغى تحديد الدولة لسعر تبادل الدينار ، وجعله حراً تحدده الظروف النقدية فى الدولة ، فبعد تولى السلطان الملك المنصور أبو بكر بن الناصر محمد (٧٤١ - ٧٤٢ هـ / ١٣٤٠ - ١٣٤١ م) كان أول ما بدأه أن أبطل سعر الذهب ، وجعله يباع بسعر الله [٣] ، وقد لقيت هذه الخطوة القبول والرضا من التجار وأصحاب الأموال ، وغيرهم من المتعاملين فى الأسواق [٤] ، وأدت الى انخفاض قيمة الدينار الى عشرين درهماً [٥] . بعد عدة أشهر من اطلاق سعر الدينار ، وبالتحديد فى شهر رجب سنة ٧٤٢ هـ / ١٣٤٢ م انخفض سعر التبادل بدرجة

---

(١) نفسه ، جـ ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٢) هذا الرقم يدعو الى الشك ، والأقرب أنه ألفى ألف درهم (أى مليونى درهم فضى) ، ويبدو أنه حدث خطأ ما من الطابع أو الناسخ .

(٣) درج على استخدام هذا المصطلح فى الفترة موضوع الدراسة للدلالة على أن الدولة أبطلت التسعير ، وتركت تقدير السعر يتحدد وفقاً للظروف ، والأوضاع السائدة فى أسواق الدولة .

جاء على لسان العرب ، جـ ٥ ، ص ٣٠ ، ٣٢ - مادة سعر - «أنه قيل للنبى - صلى الله عليه وسلم - : سعر لنا فقال : إن الله هو المسعر أى أنه هو الذى يرخص الأشياء ويغليها ، فلا اعتراض لأحد عليه .

(٤) الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر ، ص ١٢٥ ، المؤلف المجهول ، تاريخ سلاطين المماليك ، ص ٢٢٤ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٥٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ٤ .

(٥) ابن تغرى بردى ، نفسه ، جـ ١٠ ، ص ٤٥ .

كبيرة انحط معها الى أحد عشر درهماً فضياً [١] ، وتذكر بعض المصادر التاريخية [٢] ، أن سبب هذا الانخفاض الملحوظ لقيمة الدينار يعود الى توفر الذهب والنقود الذهبية بكميات كبيرة فى أسواق الدولة ، وفى أيدى الناس ، ويعود ذلك الى الاستيلاء على ممتلكات الأمير قوصون الكبير [٣] أحد كبار الأمراء فى الدولة وتعرضها للنهب من قبل عامة المماليك ، والناس فى القاهرة ، وقد ذكرت المصادر التاريخية أرقاماً تكاد تكون خيالية لثروة الأمير التى نهبت ، ولكثرة ما وقع بأيدى الناس من الذهب أمرت الدولة بالقبض على كل من أحضر من العامة ذهباً الى تاجر أو صيرفى أو غيرهما ، فأدت هذه الخطوة الى مزيد من التدهور فى قيمة الدينار الذهبى ، فكان كل من معه شئ من الذهب يحاول التخلص منه بأى سعر يحصل عليه ، حتى تدنت قيمته الى أحد عشر درهماً ، وهو أقل مستوى تصل اليه منذ قيام الدولة المملوكية .

---

(١) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٩٢ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٧٣ ، ابن تغرى بردى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٤٥ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ١٠ ، ص ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ابن تغرى بردى ، نفسه ، جـ ١٠ ، ص ٤٤ ، ٤٧ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٣ ، ص ٣١٢ - ٣٤٣ .

(٣) الأمير قوصون الساق الناصرى من بلاد القفجاق قدم الى القاهرة سنة ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠ م ، وأصبح من مماليك السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، ومن خواصه ، حتى أنه زوجه ابنته ، كان أول أمره ساقياً ، ثم رقاه الناصر حتى جعله أمير مائة ومقدم ألفاً ، ومدبراً للدولة وبعد وفاة الناصر محمد كان من المؤيدين لسلطنة المنصور ابن أبى بكر بن الناصر ، فتنازع بعد ذلك مع عدد من أمراء الدولة الذى لا يرغبون فى سلطنته ، حتى تم له الأمر بتولية السلطان المنصور ، ولكن هذا لم ينه تنافس الأمراء المماليك ، وتنازعهم حول سلطنة الدولة ، وكان من نتائجه أن قبض على الأمير قوصون ، وأودع سجن الاسكندرية حتى قتل فيه أواخر شوال سنة ٧٤٢ هـ / ١٣٤٢ م كان خيراً كريماً شجاعاً .

(الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر ، ص ١٥٩ ، ١٦١ ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٤٦ ، ٤٨ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٣ ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣)

وقد ساعد فى اضعاف قيمة الدينار ، ما كانت تعانيه الدولة من عدم استقرار فى أوضاعها الداخلية ، عقب وفاة السلطان الناصر محمد ، وكان من نتيجة الفتن والمنازعات التى وقعت بين كبار أمراء الدولة مصادرة ممتلكات عدد كبير من أولئك الأمراء ، وغيرهم من كبار الموظفين وأصحاب الأموال ، أو القبض عليهم والاستيلاء على ممتلكاتهم واطلاق يد العامة فى تلك الممتلكات التى اتسمت بالضخامة ـ لنهبها والاستيلاء عليها ، فأوجد ذلك وفرة فى النقود المتداولة ، فكثر عرضها مقابل قلة الطلب عليها ، فتدنت أقيامها الى مستويات منخفضة .

فى سنة ٧٤٥ هـ / ١٣٤٥ م كانت القيمة النقدية للدينار فى وضع أفضل ، حيث كان سعر التبادل عشرين درهماً فضياً لكل دينار اذ يورد المقريزى [١] أحد الأمثلة على ذلك ، فيذكر أن ستمائة ألف درهم عنها ثلاثون ألف دينار .

وفى سنة ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م انخفضت القيمة النقدية للدينار ، ووصلت الى خمسة عشر درهماً بعد أن كان بعشرين درهماً [٢] ، ويعود هذا الانخفاض الى ما تعرضت له الدولة من وباء عم مختلف أقاليمها ، والذى أطلق عليه (الفناء الكبير) ، أو (الوباء الأسود) [٣] ، فكان تأثيره كبيراً على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فكثرت أعداد الموتى بشكل ملحوظ ،

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٣١ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٨٦ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٢١٠ .

(٣) عن ذلك الوباء فضلاً أنظر : المقريزى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٧٧٢ ، ٧٩١ ، ابن تغرى بردى ، نفسه ، جـ ١٠ ، ص ١٩٥ ، ٢١٣ ، قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ص ٦٤ - ٦٦ ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، حامد زيان غانم ، الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر عصر سلاطين المماليك ، ص ٤٣ ، ٤٧ ، المكتبة العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .

وقل اقبال الناس على الشراء ، برغم انخفاض مستوى الأسعار ، وضعفت المعاملات التجارية والمالية ، وانصرف الناس الى ما أصابهم من وباء ، ومجاعة أشغلتهم عن حوائجهم ومتطلباتهم ، وقد عانت الدولة من ركود اقتصادى ضعفت معه قيمة العملات النقدية فى الدولة ، ومنها الدينار الذهبى .

ومع استمرار الآثار التى خلفها ذلك الوباء فترة من الزمن بعد انحساره ، فقد عاد الدينار الى معدل تبادله السابق ، وهو عشرون درهماً فضياً ، اذ يذكر المقريزى [١] فى أحد نصوصه أن ثلاثمائة ألف درهم عنها من الذهب خمسة عشر ألف دينار ، وذلك سنة ٧٥١ هـ / ١٣٥٠ م .

ويبدو أن سعر تبادل الدينار بشكل عام قد استمر بنفس مستواه السابق فترة طويلة اذ تورد المصادر التاريخية أنه فى سنوات ٧٥٧ هـ / ١٣٥٦ م [٢] ، ٧٦١ هـ / ١٣٥٩ م [٣] ، ٧٦٦ هـ / ١٣٦٤ م [٤] ، ٧٧٦ هـ / ١٣٧٤ [٥] ، ٧٧٨ هـ / ١٣٧٦ م [٦] ، ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م [٧] ، حافظت القيمة النقدية للدينار على معدلها السابق ، وهو عشرون درهماً فضياً .

ولا يعنى هذا ان تلك القيمة لم تتغير طوال تلك الفترة ، فالظروف

---

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٦١ .

(٢) نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣١٦ .

(٣) نفسه ، جـ ٢ ، ص ٢١٢ .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩٨ .

(٥) ابن حجر ، إنباء ، جـ ١ ، ص ٧١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٦٦ .

(٦) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٩٥ ابن [illegible] ، جـ ١ ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٧) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٣٣٠

السياسية والطبيعية التى تعرضت لها الدولة كفيلة بإحداث تأثيرها على سعر تبادل الدينار وتكفى الإشارة الى ما تهديه الدولة من نزاع سياسى على السلطة فى معظم سنوات تلك الفترة ، وكذلك ما تعرضت له من وباء كبير سنة ٧٦٩ هـ / ١٣٦٧ م ، وأزمة اقتصادية سنة ٧٧٥ هـ / ١٣٣٣ م كان من آثارها أن انخفضت قيمة الدينار الى سبعة عشر درهماً فضياً ونصف درهم [١] ، ولا شك فى أنه كان لتلك الظروف أثرها على الوضع النقدى ، كغيره من الأوضاع الأخرى .

فى سنة ٧٨٢ هـ / ١٣٨٠ م تدنت قيمة الدينار بشكل ملحوظ ، فوصلت الى ما يقارب الستة عشر درهماً [٢] ، ومن المرجح أن للحالة السياسية فى البلاد علاقة بهذا الانخفاض ، فقد كان النزاع محتدماً بين أمراء المماليك حول السلطة مما أوجد حالة من الاضطراب ، وعدم الاستقرار ، وبالتالى تأثر الوضع الاقتصادى ، وبصفة خاصة النقدى منها .

ومع ما شهدته الدولة خلال عام ٧٨٣ هـ / ١٣٨١ م من شبه استقرار ، فقد ارتفعت القيمة النقدية للدينار الى المستوى الذى كانت عليه قبل ذلك ، وهو عشرون درهماً [٣] ، ولكن هل استمرت على معدلها فى الفترة التالية ؟ هذا ما لم توضحه المصادر التاريخية ، ففى العام التالى عادت الحالة السياسية فى البلاد الى التدهور نتيجة استمرار التنافس ، والنزاع بين كبار الأمراء ، وطوائف المماليك حول السلطة ، وقد كانت نتيجته القضاء على حكم أبناء السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وطائفة المماليك البحرية ، ليحل محلهم فى حكم

---

(١) ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٦٠ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٧٨ .

(٣) ابن حجر ، انباء ، جـ ١ ، ص ٢٤٤ .

الدولة السلطان الظاهر برقوق ، وطائفة المماليك الجراكسة ، وذلك فى اليوم الثامن عشر من شهر رمضان سنة ٧٨٤ هـ الخامس والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٣٨٢ م .

ثانيا: فى العهد المملوكى الجركسى

أول اشارة لقيمة الدينار النقدية فى العهد المملوكى الجركسى ، أوردها ابن حجر العسقلانى [١] سنة ٧٨٧ هـ / ١٣٨٥ م ، وذكر فيها أن قيمة الدينار كانت عشرين درهماً فضياً ، ويبدو أن حالة الاستقرار التى شهدتها الدولة ، مع تولى السلطان الظاهر برقوق كان لها تأثيرها على الوضع النقدى ، حيث عادت القيمة النقدية للدينار الى مستوى العشرين درهماً بعد الانخفاض الذى شهدته قبل ذلك ، ولكن هذه العودة صاحبها ارتفاع فى سعر تبادل الدينار فى العام التالى ٣٨٨ هـ / ١٣٨٦ م ، حيث وصل الى ثلاثة وعشرين درهماً وربع الدرهم ، ولم يوضح المقريزى [٢] ـ الذى أورد ذلك ـ أسباب هذا الارتفاع ، ولكن من المحتمل ارجاعه الى الظروف الطبيعية التى شهدتها الدولة فى تلك الأثناء ، والمتمثلة بانتشار الأوبئة والأمراض ، وبشكل خاص وباء الطاعون الذى قضى على عدد كبير من الأفراد ، وصاحبه ندوة فى السلع الضرورية ، وارتفاع فى أثمانها [٣] ، ومع ضعف النشاط الاقتصادى ، والحركة التجارية فى أسواق الدولة ، تناقصت كميات الذهب المتداولة ، وقل المعروض من الدنانير فى عمليات التداول المحدودة .

(١) إنباء ، جـ ٢ ، ص ٣٠٢ .

(٢) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٥٥٣ ، فضلاً أنظر أيضاً الصيرفى ، نزهة جـ ١ ، ص ١٤٣ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٥٧٥ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢٦٦ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢٥١ .

هذا ولا يمكن إغفال ظاهرة الاكتناز بوصفها مؤثراً فى ارتفاع قيمة الدينار ، اذ بدأت تلك الظاهرة تأخذ طريقها فى الانتشار حفاظاً على الذهب الخالص ، مع بروز مركز الفلوس النحاسية ، وانتشار تداولها والاهتمام بها ، وقد كان ذلك البروز ، وهذا الانتشار على حساب كميات الدنانير الذهبية ، والدراهم الفضية التى نقصت أعدادها بشكل ملحوظ أدى الى ارتفاع قيمتها النقدية [١] .

ويظهر تأثير تلك الظاهرة فى ارتفاع قيمة الدينار سنة ٧٨٩ هـ / ١٣٨٧ م الى ما يقارب خمسة وعشرين درهماً [٢] ، وقد شهد ذلك الارتفاع فى العام التالى ٧٩٠ هـ / ١٣٨٩ م توقفاً ، ثم انخفاضاً مؤقتاً فى قيمة تبادل الدينار ، وصلت معه الى عشرين درهماً فضياً ، حتى أوائل سنة ٧٩١ هـ / ١٣٨٩ م [٣] ، ثم تعود مع نهاية العام الى المستوى الذى كانت عليه قبل انخفاضها ، وهو خمسة وعشرين درهماً فضياً للدينار الواحد [٤] .

وتعود تلك التقلبات المفاجئة فى أسعار تبادل الدينار الى الأزمة السياسية التى شهدتها البلاد ، اثر النزاع بين كبار الأمراء على السلطة ، والى الأزمة الاقتصادية التى عانت منها الدولة لانتشار الوباء فيها [٥] ، هذا ولم يرد فى المصادر المملوكية ما يفيد انخفاض قيمة الدينار بعد ذلك ، وما تذكره بعض

---

(١) المقريزى ، إغاثة ، ص ٧١ - ٧٢ ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٥١٤ ، ص ٦٦١ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٥٦٦ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ١ ، ص ٣٣٧ .

(٣) ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٩ ، جـ ٢ ، ص ١٤٢ ، القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٣٨ ، المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٥٩٣ .

(٤) المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤١٩ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٦٦.

(٥) ابن الفرات ، المصدر السابق ، ص ٥٧ ، ص ٦٦ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٦٠٣ - ٦١٥ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٢٠٢ ، ٢١١ .

المصادر التاريخية [١] أن تلك القيمة ، قد ارتفعت الى مستوى لم تبلغه من قبل ، وذلك فى شهر ربيع الآخر سنة ٧٩٦ هـ / فبراير ١٣٩٤ م ، حيث وصلت الى ما يقارب الثلاثين درهماً فضياً لكل دينار ، ثم تستمر على هذا المستوى حتى أواخر سنة ٧٩٧ هـ / ١٣٩٥ م ، عندما انخفضت الى سبعة وعشرين درهماً ، لتواصل انخفاضها فى العام التالى ، فتصل الى خمسة وعشرين درهماً فضياً للدينار الواحد [٢] .

هذا ولم تكن الأسباب المؤدية لتلك التقلبات واضحة فى المصادر التاريخية ، ولا أعتقد أن انخفاض منسوب مياه النيل فى تلك الفترة مسئول عن تلك التقلبات ، بقدر مسئولية الدولة نفسها ، وما كان لسياستها من تأثير على ذلك ، فتلك السياسة السيئة التى سارت عليها الدولة ونفذها بعض رجالاتها لرفع أسعار التبادل النقدى طلباً للفائدة المادية ، وتحقيقاً لمصالح شخصية ، وقد تضمنت بعض المصادر التاريخية إشارات واضحة لهذا الاتجاه ، وفى مقدمة تلك المصادر مؤلفات المقريزى عن الدولة المملوكية التى ضمنها نصوصاً كثيرة عن تلك السياسة ، واتجاهات بعض رجال الدولة فى هذا المجال ، وأعقبها بنقده الصريح لذلك الوضع .

فعن أحد رجال الدولة من كان لهم أثر فى إفساد أوضاع الدولة ، ومن بينها النظام النقدى يوضح المقريزى [٣] ما قام به سعد الدين ابراهيم بن غراب [١] حيث يقول :

---

(١) ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٢) ابن حجر ، إنباء ، جـ ١ ، ص ٤٩٥ .

(٣) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤١٩ .

«وهو أحد من قام بتخريب اقليم مصر ، فإنه مازال يرفع سعر الذهب حتى بلغ كل دينار الى مائتى درهم وخمسين درهماً من الفلوس ، بعدما كان بنحو خمسة وعشرين درهماً ، ففسدت بذلك معاملة الاقليم ، وقلت أمواله ، وغلت أسعار المبيعات ، وساءت أحوال الناس» .

كما يحدثنا المقريزى فى موضع آخر [٢] ، عن الأمير يلبغا السالمى [٣] الذى كان له أثر كبير فى إفساد الأوضاع النقدية فى الدولة ، فيذكر أنه فى ظروف مرض السلطان الظاهر برقوق ، وعند توزيع النفقة السلطانية [٤] على المماليك ، تم حساب الدينار لهم على أساس أربعة وعشرين درهماً ، فلما انتهت عملية

---

(١) ابن غراب القاضى ، الأمير سعد الدين ابراهيم بن عبد الرازق الاسكندرانى ، ناظر الخاص ، وناظر الجيوس ، واستادار السلطان ، كان جده غراب أول من أسلم من اباته فى الاسكندرية ، تقلب فى المناصب والوظائف حتى عظم أمره وعلت مكانته ، كان ممن أعان السلطان الناصر فرج على الهرب بعد فترة حكمه الأولى ، وكان أيضاً ممن أعانه فى العودة الى السلطة فى فترة حكمه الثانية الأمر الذى جعل الناصر يقربه اليه ويقلده أمور الدولة ، كان محباً للسياسة والسلطة كريماً ، توفى بعلة القولنج فى العشرين من رمضان سنة ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م ، ولم يبلغ من العمر ثلاثين سنة .

(المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤١٩ ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٨٣٩ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ١ ، ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى ، جـ ١ ، ص ٨٥ ، ٩٣) .

(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٩٢ ، فضلاً أنظر السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٥ جـ ١٠ ، ص ٢٨٩ .

(٣) فضلاً أنظر ترجمته ص هامش رقم ( ) .

(٤) النفقة المقصود بها المرتب الشهرى للمماليك ، ويعطونها مبالغ نقدية اضافة الى ما كانوا يحصلون عليه من إضافات كالجامكية والجراية ، وغيرها من الهبات والاقطاعات التى يقدمها عادة السلاطين لمماليكهم ، ولم تكن تلك النفقة ثابتة لكل مملوك ، فقد اختلفت حسب فئاتهم ومراتبهم ، وفى غالب الأحيان يحكمها الوضع المالى للدولة ، ومقدار احتياطيها =

التوزيع نودى فى الدولة أن يكون سعر الدينار ثلاثين درهماً ، وهدد من امتنع بنهب ماله ، ومعاقبته ، فحصل للناس من جراء ذلك ضرر كبير [1] .

فهذا لأسلوب ، أو تلك السياسة توضح تلاعب المسئولين فى الدولة بأسعار تبادل العملات تحقيقاً لمصالحهم وأطماعهم ، حتى إنهم يستخدمون القوة تنفيذا لتلك السياسة دون النظر الى ما يلحق العامة والمتعاملين من ضرر .

والواقع أنه كان لتلك السياسة أثرها المباشر فى ارتفاع أسعار مبادلة الدينار خلال الفترة التالية من حكم سلاطين المماليك ، حتى نهاية عصر الدولة ، وسنرى فى استعراضنا لما تبقى من تطورات القيم النقدية تأثير هذه السياسة فى تقلبات أسعار التبادل للنقود المملوكية .

فى شهر المحرم من سنة ٨٠١ هـ / سبتمبر ـ أكتوبر سنة ١٣٩٨ م ، كانت القيمة النقدية للدينار واحداً وثلاثين ، أو اثنين وثلاثين درهماً فضياً [1] ،

= الشهرى من النقود ، ويقوم أحد بيوت الحواصل بترتيب أمر هذه النفقات وما يرتبط بها ، وهو بيت الحوائج خانه ، الذى يرتبط بالوزير مباشرة .
(المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨١٧ ، انطوان ضومط ، الدولة المملوكية ، ص ٣١ ، ٨٢) .

لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع فضلاً أنظر :
- ابراهيم طرخان ، النظم الاقطاعية .
- الباز العرينى ، المماليك ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ م .
- David, Ayalon : The System of Payment in the Mamulk Military Socity.

(١) يذكر ابن حجر (إنباء ، جـ ٢ ، ص ٥١ - ٥٢) أنه قبل قبض المماليك لنفقتهم كان سعر تبادل الدينار ثلاثين درهماً ، وعندما أرادت الدولة دفعها لهم نادت بأن يكون السعر ستة وثلاثين درهماً ، وبعد انتهائها من التوزيع نودى بأن يكون السعر ثلاثين درهماً ، ويبدو أن ما ذكره ابن حجر خاص بنفقة شهر آخر غير الشهر الذى حدث فيه ما ذكره المقريزى من تلاعب فى سعر التبادل .

واستمرت على ذلك حتى شهر شوال من العام نفسه / يونيو ١٣٩٩ م [٢] ، ثم بعد ذلك انخفضت بمقدار درهمين [٣] ، وتستمر فى الانخفاض حتى تصل الى مستوى متدن ، وهو ثلاثة وعشرون درهماً للدينار الواحد [٤] ، وذلك بعد موت السلطان الظاهر برقوق فى شهر شوال سنة ٨٠١ هـ / يونيو - يوليو سنة ١٣٩٩ م . وقد كان وراء هذا الانخفاض فى أسعار الذهب ، والدنانير الذهبية - بالاضافة الى ظروف وفاة السلطان الظاهر برقوق - وفرة كميات الذهب ، والقطع الذهبية فى أسواق الدولة ، وفى أيدى المتعاملين والعامة لكثرة ما أنفقه الظاهر برقوق من الذهب ، ما صرفه على الفقراء والمحتاجين فى أثناء مرضه الذى توفى فيه [٥] ، وتذكر بعض المصادر [٦] أن مجموع ما أنفقه السلطان الظاهر بلغ مائتين وخمسين ألف مثقال (دينار) من الذهب ، كما تذكر بعض المصادر التاريخية [٧] أن الظاهر برقوق ، قد خلف جملة كبيرة من الذهب ، قدرت بألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار من الذهب العين ، ومن الطبيعى أن يؤدى توفر تلك الكميات من الذهب فى أسواق الدولة ، وفى أيدى الناس الى كثرة المعروض منه ، وبالتالى هبوط أسعار تبادله .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩١٦ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ٢ ، ص ٣٧ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ٥٣ ، الصيرفى ، جـ ١ ، ص ٤٨٨ .

(٢) الصيرفى ، نفسه ، جـ ١ ، ص ٤٩٣ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٢ ، ص ١٧٥

(٣) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٩٦٤ ، الصيرفى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ١٤ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٩٦٧ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٥٤٠ .

(٥) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٩١٩ ، اغاثة ، ص ٧١ - ٧٢ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٥٣١ ، ص ٦٩٥ .

(٦) ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٠ .

(٧) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٩٣٨ .

لقد سارعت الدولة ، أو المسئولون فيها - وهم الذين عملوا على رفع أسعار الذهب حرصاً على مصالحهم - الى العمل على وقف انخفاضه ، فنودى فى الدولة أن يكون سعر الدينار ثلاثين درهماً فضياً ، ولكن كان لهذا الاعلان رد فعل لدى الناس ، والمتعاملين الذين توقعوا هبوط أسعار التبادل لموت السلطان الظاهر ، ولتوفر كميات كبيرة من الذهب والدنانير الذهبية .

ويوضح المقريزى تلك الظروف بقوله [١] :

«ونودى أن يكون سعر الدينار ثلاثين درهماً ، فإن الناس كانوا قد توقفوا فى الذهب بعد موت السلطان ، وانحط من ثلاثين الى ثلاثة وعشرين درهماً للدينار ، فشق ذلك على الناس ، وخافوا الخسارة لما كانوا يظنونه من انحطاط سعر الذهب ، فجاء الأمر بخلاف ما فى ظنونهم ، ولم يزل يرتفع حتى بلغ ما لم يكن فى بال أحد قط» .

استمر تجاهل الناس والمتعاملين لإعلان الدولة تحديد سعر تبادل الدينار ، وكان التعامل به يتم على أساس خمسة وعشرين درهماً للدينار ، فقامت الدولة بالمناداة مرة ثانية ، فى شهر ذى القعدة سنة ٨٠١ هـ / يوليو - أغسطس سنة ١٣٩٩ م على ما نادت به سابقاً ، بتحديد سعر التبادل بثلاثين درهماً ، فشق ذلك على الناس ، وتوقفت أحوالهم ، وامتنع الصيارفة عن القيام بأعمالهم ، اعتراضاً على ذلك لما سيتعرضون له من خسارة فى حالة تعاملهم بالسعر الذى حددته الدولة .

ولمواجهة هذه المعارضة نادت الدولة للمرة الثالثة ، لتأكيد ما حددته لسعر

---

(١) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩٦٤ .

التبادل ، وهددت وتوعدت المخالفين بالعقوبة [١] ، وأمام ضغط الدولة تقبل المتعاملون ذلك خوفاً على أنفسهم وأموالهم ، واستقر سعر تبادل الدينار على ما حددته الدولة ، وهو ثلاثون درهماً لكل دينار ، ويدل على ذلك ما أوردته بعض المصادر التاريخية [٢] ، من أن سعر مبادلة الدينار كان ثلاثين درهماً فى مستهل شهر المحرم سنة ٨٠٢ هـ / يناير - فبراير سنة ١٤٠١ م ، فبعد هذا التاريخ ارتفعت القيمة النقدية للدينار الى تسعة وثلاثين درهماً فضياً ، وتذكر المصادر [٣] التى أوردت ذلك ، أن الأسباب تعود الى نقص كميات الذهب المتوفرة فى الدولة وندرتها ، وأقول ان سبب ذلك النقص عائد الى عاملين : أولهما تناقص واردات الدولة من الذهب [٤] ، حيث أخذ هذا التناقص يمثل ظاهرة بدأت تظهر بتأثيراتها السلبية على الدولة عموماً ، وعلى نظامها النقدى بشكل خاص ، وثانيهما سحب الدولة كميات من الذهب والنقود الذهبية الموجودة فى أسواقها ، بهدف إصدارها دنانير ذهبية جديدة [٥] ، فى محاولة منها لتحسين مركز الدينار المملوكى أمام المنافسة الحادة التى كان يواجهها من قبل الدنانير الايطالية ، التى أصبحت العملات الرئيسية للمتعاملين فى أسواق الدولة [٦] .

ولا يمكن تجاهل الحالة السياسية داخل الدولة ، بما كانت تعانيه من نزاع

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩٦٧ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٥٤٣ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٩٧٧ ، ص ١٠٢٧ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ١١٣ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٥٥١ ، ص ٥٩١ .

(٣) ابن حجر ، انباء ، جـ ٢ ، ص ١٤٥ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٩٣ .

(٤) فضلاً أنظر الفصل الأول (مصادر الذهب) .

(٥) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١٠٢٧ ، ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٠٦ .

(٦) فضلاً أنظر الفصل الخامس ، ص ٥٠٨ .

داخلى بين أمراء المماليك ، وخارجياً بما كانت تواجهه من ظروف الغزو التيمورى لبعض أجزائها الشمالية الشرقية [١] ، واستيلاء التتار على كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية ، حتى قيل إنه لم يبق مع أهل دمشق درهم ولا دينار من كثرة ما أخذ التتار منهم [٢] ، كما لا يمكن تجاهل الظروف الطبيعية التى شهدتها الدولة ، والمتمثلة بنقص مياه النيل ، وما حدث نتيجة ذلك من مجاعة ، أعقبها انتشار للأوبئة والأمراض ، قضت على عدد كبير من السكان [٣] .

بعد عدة أشهر من التاريخ السابق ، وبالتحديد فى شهر رمضان سنة ٨٠٣ هـ / ابريل ـ مايو ١٤٠١ م انخفض سعر تبادل الدينار ديناراً واحداً ، ليصبح بثمانية وثلاثين درهماً ، وكان وراء هذا الإنخفاض إشاعة مفادها أن الدولة ستقوم بطرح أعداداً إضافية من الدنانير الجديدة على الصيارف [٤] .

وبعد ثلاثة أشهر عادت قيمة الدينار الى الارتفاع ، حيث وصلت الى أربعين درهماً فضياً [٥] ، ولكن سرعان ما انخفض الى ستة وثلاثين درهماً فى شهر المحرم من سنة ٨٠٤ هـ / أغسطس ـ سبتمبر من سنة ١٤٠١ م [٦] ، ولم تحدد المصادر التاريخية الفترة التى استمر فيها سعر تبادل الدينار بمستواه السابق ،

---

(١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦١٣ - ٦١٤ ، محمد امين صالح ، التنظيمات التجارية ، ص ١٩٤ ، اشتور ، التاريخ الاقتصادى ، ص ٣٩٢ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٩٤ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١٠٠٣ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ١ ، ص ٥٠١ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٥ ورقة ١٠٠ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١٠٤٩ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٢ ، ص ٢٥٠

(٥) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١٠٧١٠ .

(٦) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١٠٧٦ ، العينى ، المصدر السابق ، جـ ٢٥ ، ورقة ١٧٧ ، ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٦٣٨ .

وما ذكرته هو ارتفاعه فى شهر المحرم سنة ٨٠٥ هـ / أغسطس سنة ١٤٠٢ م الى خمسين درهماً [١] ، ثم يوالى ارتفاعه ليصل فى شهر جمادى الأولى الى سبعة وستين درهماً ، لينخفض فى الشهر التالى الى خمسة وستين درهماً [٢] للدينار الواحد [٣] .

وتشير بعض المصادر التاريخية [٤] الى أن أسباب ذلك الارتفاع تعود الى الفساد النقدى فى الدولة والمتمثل فى التلاعب بأسعار النحاس ، والفلوس النحاسية وأوزانها ، وارتفاع سعرها بما نسبته خمسة وستون فى المائة ، والتى كانت آنذاك النقود الرئيسية فى الدولة .

ويوضح ذلك الوضع السياسة السيئة التى انتهجتها الدولة المملوكية فى تلك الفترة ، وتأثيرها على فساد أحوال الدولة ، دون النظر الى ما كان يعانيه عامة الناس من أزمات اقتصادية واجتماعية ، وتوقف أحوالهم ومصالحهم [٥] .

لقد ظل سعر تبادل الدينار على مستوى خمسة وستين درهماً ، حتى شهر شوال من السنة نفسها / ابريل سنة ١٤٠٣ م ، عندما نودى بتخفيض خمسة

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٩١ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ١٨٥ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٥٩ .

(٢) ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، ورقة ١٨٨ ، مخطوط رقم ٢٠٨ بمعهد احياء المخطوطات العربية القاهرة .

(٣) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١٠٩٨ ، العينى ، المصدر السابق ، جـ ٢٥ ، ورقة ١٩٣ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٢ ، ص ٢٩٧ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ١٥٨ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١٠٩٨ ، العينى ، نفسه ، جـ ٢٥ ، ورقة ١٩٨ ، ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٦٥ .

(٥) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١٠٩٨ ، العينى ، نفسه ، جـ ٢٥ ، ورقة ١٩٨

دراهم من قيمة الدينار ، لتصبح ستين درهماً [١] ، ثم يستمر على ذلك حتى شهر صفر من السنة التالية ٨٠٦ هـ / أغسطس سنة ١٤٠٣ م ليرتفع الى أربعة وستين درهماً فلوساً [٢] (حوالي ستة وثلاثين درهماً فضياً) [٣] والى سبعين درهماً فلوساً (أربعين درهماً فضياً) فى شهر ربيع الأول سنة ٨٠٦ هـ /

---

(١) ابن دقماق ، المصدر السابق ، ورقة ١٩٠ ، المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١١٠٥ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٢٣٢ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٦٦ ، ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٧١ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٥ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ٢٠١ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٧٨ .

(٣) سبق القول أن الدولة المملوكية قد اتخذت اسلوب جديد فى مواجهة الأزمات النقدية ـ وأهمها ظاهرة التضخم ـ التى تعرضت لها ، والتى نتجت عن نقص المعادن المستخدمة فى سك النقود ، وتمثل هذا الأسلوب ، باستعمال نقود حسابية أو اعتبارية ، يتم عن طريقها تقدير قيمة النقود التى لا تتوفر بكميات تدعو الى استخدامها بقيمة النقود التى تتوفر أعدادها ، ويمكن استخدامها فى عمليات الدفع .

ونظراً للارتفاع المتواصل فى قيمة الدينار ، ووصولها الى مستويات عالية ، فإن تلك القيمة لا يمكن مبادلتها بالدراهم الفضية ، فالفضة ليست متوفرة ، وأسعارها مرتفعة أيضاً ، وتكاد تتساوى مع الذهب فى نسبة الارتفاع ، لذا لا يمكن تطابق ذلك مع تلك الأرقام الأمر الذى يدعو الى القول أن القيمة هى مقابل الدراهم الفلوس ، فمعها يمكن قبول تلك الأرقام .

وقد اتخذت سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م بداية لتلك التطورات النقدية ، نظراً لأنها شهدت ارتفاعات متوالية وشديدة فى أسعار تبادل الدينار ، الى جانب كونها من أصعب السنوات التى عانت فيها الدولة من أزمات وضائقات متنوعة ، حتى عدها بعض المؤرخين بداية تدهور أوضاع الدولة وفساد أحوالها ، حتى أذنت شمسها بالمغيب ونجمها بالأفول .

لقد عادلت الدراهم الفلوس التى أوردتها المصادر التاريخية فى أسعار تبادل الدينار بالدراهم الفضية قد حاولت ما أمكن تتبع القيمة النقدية ، فيما بين الدراهم الفضية والدراهم الفلوس لضبط تلك المعادلة حرصاً على دقة الأرقام ما أمكنتى ذلك .

سبتمبر سنة ١٤٠٣ م [١] ، ثم الى اثنين وسبعين درهماً فلوساً (أكثر قليلاً من واحد وأربعين درهماً فضياً) فى شهر ربيع الآخر / أكتوبر [٢] ، والى ثلاثة وسبعين درهماً فلوساً فى شهر جمادى الأول / نوفمبر [٣] ، والى ثمانين درهماً فلوساً (حوالى ستة وأربعين درهماً فضياً) فى شهر شعبان / فبراير سنة ١٤٠٤ م [٤] ، ثم الى تسعين درهماً فلوساً حوالى واحد وخمسين درهماً فضياً ونصف درهم) فى شهر رمضان / مارس [٥] ، والى مائة درهم فلوس (أكثر قليلاً من سبعة وخمسين درهماً فضياً) فى شهر شوال / ابريل [٦] .

لا شك فى أن التقلبات السريعة ، والمتجهة نحو الارتفاع فى سعر تبادل الدينار ، تدعو الى التعجب والتساؤل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك ، فأقول إن عوامل ذلك هى نفس العوامل التى سبق الحديث عنها فى سنتى ٨٠٢ - ٨٠٣ هـ / ١٣٩٩ - ١٤٠١ م من فساد سياسة الدولة ، وتلاعب مسئوليها ، الى نقص امدادات الذهب ، ونقص مياه النيل ، وحدوث المجاعة ، وانتشار الأوبئة ، وإفساد النقود والمعاملات المالية ، والتلاعب بأسعار تبادل العملات وقيمها النقدية ، وقد ركزت المصادر التاريخية [٧] على نقص مياه النيل ،

(١) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١١١٦ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٨٠ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٨٢ .

(٢) الصيرفى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ١٨٢ .

(٣) نفسه ، ص ١٨٣ .

(٤) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١١٢٢ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٢٦١.

(٥) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٢٢ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ٢٠٢ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٨٦ .

(٦) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١١٢٣ .

(٧) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١١١٦ ، ١١١٩ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٧٨ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٧٨ .

وعدم وصولها الى المستوى الذى تستفيد منه الأراضى الزراعية ، فأثر ذلك النقص على الأوضاع الاقتصادية ، فارتفعت الأسعار ارتفاعاً فاحشاً ، وأعقب ذلك حدوث مجاعة كانت نتيجتها انتشار الأوبئة والأمراض ، التى أهلكت كثيراً من الناس ، مما زاد من سوء الأحوال وتدهورها ، وظهر ذلك بوضوح فى التقلبات الحادة لقيمة النقود والقوة الشرائية لها .

وأضيف الى نقص معدن الذهب فى تلك الفترة نقص كميات الفضة الواصلة الى الدولة ، فقلت بدرجة كبيرة حتى كادت الدراهم الفضية أن تنعدم فى تلك الأثناء ، ومن المعروف أن سعر تبادل الدينار ، يتم تحديده ودفع قيمته بالدراهم الفضية ، وأمام ذلك النقص فى كميات الفضة أصبحت عملية التبادل من لصعوبة بحيث اضطرت الدولة الى اتخاذ نظام حسابى جديد تمثل فى تحديد قيمة الدينار ، وغيره بالدراهم الفضية بينما يكون الدفع بالفلوس النحاسية [١]، ويلاحظ هذا التطور واستخدام هذا النظام المحاسبى من خلال كتابات المؤرخين المعاصرين ـ دون إشارة منهم اليه ـ الذين دأبوا ابتداء من سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م على ذكره عند حديثهم عن الأسعار والقيم النقدية .

لقد كانت سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ - ١٤٠٤ م من أصعب السنوات التى مرت على الدولة يقول المقريزى عن ذلك [٢] :

«وهى أول سنى الحوادث ، والمحن التى خربت فيها ديار مصر ، وفنى معظم أهلها واتضعت بها الأحوال ، واختلت الأمور ، خللاً آذن بدمار اقليم مصر» .

---

(١) فضلاً أنظر الفصل الثانى (النقود الحسابية ، الدراهم الفلوس) ص ١٨٤ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١١٢٧ .

ويقول فى موضع آخر (١) :

«وطرق ديار مصر الغلاء من سنة ست وثمانمائة ، فبذل أمراء دولته ـ الناصر فرج ـ ومدبروها جهدهم فى ارتفاع الأسعار بخزنهم الغلال ، وبيعها بالسعر الكبير ، ثم زيادة أجرة أطيان أراضى مصر ، حتى عظمت كلفة ما تخرجه الأرض ، وأفسدوا مع ذلك النقود بإبطال السكة الاسلامية من الذهب ، والمعاملة بالدنانير المشخصة ، التى هى من ضرب النصارى ، ورفعوا سعر الذهب حتى بلغ الى مائتين وأربعين لكل مثقال ، بعدما كان بعشرين درهماً» .

ويستمر فى حديثه الى أن يقول :

«لا جرم أن خرب اقليم مصر ، وزالت نعم أهله ، وقلت أموالهم ، وصار الغلاء بينهم كأنه طبيعى لا يرجى زواله» .

لقد استمرت قيمة الدينار فى الارتفاع مقابل الدراهم الفلوس رغم انخفاضها الطفيف فى شهر المحرم سنة ٨٠٧ هـ / يوليو سنة ١٤٠٤ م الى تسعين درهماً فلوساً (٢) (حوالى ثلاثين درهماً فضياً) (٣) ، فوصلت فى شهر صفر / أغسطس الى مائة وعشرة دراهم فلوس (حوالى ستة وثلاثين درهماً فضياً

---

(١) نفسه ، جـ ٤ ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٣١ - ١١٣٢ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ٢١٠ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٩٤ .

(٣) نلاحظ أن قيمة الدينار فى مقابل الدراهم الفضية قد انخفضت كثيراً ، ويعود ذلك الى ارتفاع قيمة الفضة والدراهم الفضية لندرتها ، وعدم وجودها ، حيث وصل سعر الدرهم الفضى المضروب ثلاثة دراهم فلوس ، بينما سعر الدرهم الفضى الخام أربعة دراهم فلوس ، فضلاً أنظر ما يلى : القيم النقدية للدرهم الفضى .

ونصف درهم) ، وترجع بعض المصادر التاريخية [١] ذلك الى ما تعرضت له الفلوس النحاسية فى أوزانها وسعر مبادلتها ، خصوصاً وأنها العملات الرئيسية للدولة ، والتى أصبح يتم بها تقويم كافة المبيعات والأجور والأثمان ، وأمام هذا الارتفاع نادت الدولة بتحديد سعر الصرف بمائة درهم من الفلوس .

لم يفد تحديد الدولة لسعر تبادل الدينار بل لقى معارضة من المتعاملين ، تمثلت باستمرار ارتفاع القيمة النقدية للدينار فى شهر ربيع الآخر / أكتوبر ، وتراوحت قيمته بين مائة وعشرين ، وخمسة وعشرين درهماً فلوساً [٢] (حوالى واحد وأربعين درهماً فضياً ونصف درهم) ، وقامت الدولة مرة ثانية فى الشهر التالى بالمناداه على السعر الذى حددته للدينار ، واستمرت المعارضة برفض الناس والمتعاملين لذلك السعر ، نظراً لما سيسفر عنه من خسارة فى أموالهم ، وضرر فى مصالحهم ، فامتنع التجار والصيارفة عن أخذ الدنانير الذهبية الا بالسعر المتداول ، فكثرت كميات الذهب فى الأيدى ، وتوقفت أحوال الناس بعد تغيب الصيارفة ، والامتناع عن أخذ الدنانير فى ثمن المبيعات ، وأمام هذا الضغط رضخت الدولة لرغبات الناس ، فنودى على الدينار أن يكون سعره بمائة وعشرين درهماً فلوساً [٣] (أى بأربعين درهماً فضياً) .

ويستمر ارتفاع سعر تبادل الدينار ، فيصل فى شهر جمادى الآخرة/ ديسمبر

---

(١) ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٢ ، ص ٣٠٩ .

(٢) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٣١٨ ، العينى ، المصدر السابق ، جـ ٢٥ ، رقة ٢١٠ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٩٥ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٣٤ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٩٧ .

الى مائة وثلاثين درهماً فلوساً [١] أأكثر من ثلاثة وأربعين درهماً فضياً) ، ثم يرتفع عشرة دراهم فلوس (أكثر من ثلاثة دراهم فضية) ، وقد صاحب هذا الارتفاع ، ارتفاع كبير فى الأسعار ، الأمر الذى أقلق الناس ، وخوفهم من عاقبة ذلك على أموالهم ومعاشاتهم ، فارتحل عدد كبير منهم الى خارج مصر اتقاء من هذا الغلاء [٢] .

لم يستمر تقدم الدينار بل تراجع سعر تبادله بعد فترة قصيرة ، فانخفض الى مائة وثلاثين درهماً فلوساً (أكثر من ثلاثة وأربعين درهماً فضياً) ، ثم الى مائة درهم فلوس (أكثر قليلاً وثلاثين درهماً فضياً) فى شهر شوال / ابريل ، وقد استغلت الدولة هذا الانخفاض ، فقامت بتحديد قيمة الدينار على أساسه [٣] ، ولكن لم يستمر هذا التحديد أكثر من شهر ، حيث عاد سعر الدينار الى الارتفاع مرة أخرى ، ليصل فى شهر ذى الحجة / يونيو الى مائة وثلاثين درهماً (أكثر من ثلاثة وأربعين درهماً فضياً) ، وحاولت الدولة التدخل لوقف ارتفاع قيمة الدينار ، فقامت - ممثلة بالأمير يلبغا السالمى - بتحديد سعر تبادلى للدينار مقداره ثمانون درهماً فلوساً (حوالى سبعة وثلاثين درهماً فضياً) [٤] .

وتضرر الناس لقاء هذا التسعير ، وقلقوا قلقاً عظيماً لما فيه من ظلم وخسارة لهم ، فتدخل بعض رجال الدولة لوقف العمل به ، واستغلاله للإيقاع

---

(١) ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، ورقة ٢٠٧ ، المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١١٤٥ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٠٥ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١١٤٥ - ١١٤٦ ، ابن حجر ، أنباء ، جـ ٢ ، ص ٨٩ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٠٥ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٥٥ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧١٥

(٤) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١١٦١ ، ابن اياس ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٧٢٠ .

بالأمير يلبغا السالمى ، ومعاقبته بسبب فساد سياسته فى الدولة ، وتم الغاء التحديد ، فنودى بعدم التعامل به ، واعتماد سعره السابق الذى حددته الدولة ، وهو مائة درهم فلوس لكل دينار واحد [١] .

فى شهر المحرم سنة ٨٠٨ هـ / يوليو سنة ١٤٠٥ م كان سعر تهادل الدينار مائة وأربعين درهماً فلوساً [٢] (ستة وأربعين درهماً فضياً ونصف درهم) ، وفى أوائل شهر صفر / أغسطس زاد عشرة دراهم فلوس ، ولكنه لم يلبث أن عاد لسعره السابق بسبب توقف الناس فى أمر الفلوس النحاسية ، وانخفاض قيمتها النقدية ، فأمسك التجار والصيارفة عن اخراجها ، والتعامل بها ، مما أدى الى كثرة الذهب وتداوله فى الأيدى ، وبالتالى قلت رغبة المتعاملين فى أخذه فانخفضت قيمته النقدية [٣] .

لم يستمر هذا الانخفاض لأكثر من شهر واحد ، فخلال شهر ربيع الآخر/ أكتوبر عادت قيمة الدينار الى مستواها قبل انخفاضه السابق ، وهو مائة وخمسون درهماً ، ويدل على ذلك النصان اللذان أوردهما كل من المقريزى [٤] وابن تغرى بردى [٥] ، وذكرا فيهما أن خمسمائة ألف درهم فلوساً ، عنها ثلاثة آلاف دينار وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون مثقالاً وثلث مثقال (دينار) ، ثم تزيد القيمة بعد ذلك لتصل الى قريب من مائة وخمسة وستين درهماً فلوساً (خمسة وخمسين درهماً فضياً) ، وتذكر المصادر التاريخية أن حدوث ذلك الارتفاع كان

---

(١) ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، ورقة ٢١٠ ، المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١١٦٣ .
(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١١٧٠ .
(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣ ابن إياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٨٣٧ .
(٤) نفسه ، ص ٥ .
(٥) النجوم ، جـ ١٢ ، ص ٤٣.

فى ظل أوضاع سياسية مستقرة ، وأحوال اقتصادية متدهورة .

وفى أواخر العام كانت القيمة النقدية منخفضة عما كانت عليه ، حيث بلغت مائة وثلاثين درهماً من الفلوس (أى ستة وعشرين درهماً فضياً) ، ويدل على ذلك أيضاً النصان اللذان أوردهما كل من المقريزى [١] وابن اياس [٢] ، وفيهما أن مائة مثقال من الذهب عنها من الفلوس ثلاثة عشر ألف درهم فلوس ، هذا ولم يرد فى المصدرين المذكورين سبب ذلك الانخفاض ، ولكن من المرجح تعليله بما كانت عليه الفلوس النحاسية من اضطراب فى أوزانها ، وقيمها النقدية ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه القيمة النقدية للدراهم الفضية بدرجة كبيرة .

فى شهر المحرم من السنة التالية ٨٠٩ هـ / يونيو سنة ١٤٠٦ م زادت قيمة الدينار النقدية خمسة دراهم لتصبح مائة وخمسة وثلاثين درهماً فلوساً [٣] (أى سبعة وعشرين درهماً فضياً) ، ولكن هذه الزيادة لم ترض الدولة ، فنادت فى الشهر نفسه ، بأن يكون سعر تبادل الدينار بمائة وخمسين درهماً فلوساً (أى ثلاثين درهماً فضياً) ، ولا شك فى أن هذه زيادة كبيرة لن يستطيع الناس ، والمتعاملون تحملها ، الأمر الذى أدى الى ضرر فى مصالحهم وخسارة فى أموالهم [٤] ، خصوصاً من كان منهم يملك كميات من الفلوس النحاسية التى انخفضت قيمتها مقابل الذهب والفضة .

قامت الدولة فى شهر شعبان / يناير ١٤٠٧ م بتخفيض قيمة الدينار ،

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٩ .

(٢) المصدر السابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٥١ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٧ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٥٧ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ٣٠ .

عندما نادت عليه أن يكون سعر تبادله خمسة بمائة وعشرين درهماً فلوساً (أربعة وعشرين درهماً فضيا) ، فأدت هذه الخطوة من الدولة الى اضطراب الأوضاع الاقتصادية وتوقفها [١] ، ومن الطبيعى أن تحدث تلك التقلبات السريعة فى قيمة الدينار النقدية بين الانخفاض والارتفاع أثرها السيئ على أحوال الناس ومصالحهم وأموالهم ، اضافة الى عدم استقرار اقتصاديات الدولة ، مما يعنى مزيداً من الفساد والتدهور فيها .

وقد ظهر الضرر من خطوة الدولة فى عدم امتثال الناس لها والتعامل بها ، الأمر الذى جعل قيمة الدينار النقدية تقفز الى مائة وأربعين درهماً فلوساً (ثمانية وعشرين درهماً فضياً) ، وذلك خلال شهر المحرم سنة ٨١٠ هـ / يونيو سنة ١٤٠٧ م [٢] .

لقد استقرت قيمة الدينار بعد ذلك لمدة أشهر دون حدوث تغيير فيها ، ويدل على ذلك عدم ذكر المصادر التاريخية لأى مؤشرات تفيد ارتفاعها ، ولكنها بدأت تأخذ فى الارتفاع التدريجى حتى وصلت فى رمضان من سنة ٨١١ هـ / يناير من سنة ١٤٠٩ م الى مائة وسبعين درهماً فلوساً (أربعة وثلاثين درهماً فضياً) ، مما أدى الى توقف أحوال اناس ، وتوقف المبيعات التى شملها الارتفاع بشكل مباشر ، فغلت الأسعار مما اضطر الدولة الى التدخل ، فمنعت التعامل بالذهب منعاً باتاً وهدد من يتعامل به بالعقوبة ، ووصل الأمر بالدولة الى أن، عملت على حصر كميات الذهب لدى التجار والصيارفة وغيرهم من المتعاملين ، وعمل قسائم بتلك الكميات التى لا يتمكن أحدهم من التصرف بها ، كما أنها

---

(١) نفسه ، جـ ٤ ، ص ٤٠ . ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٦٧ .

(٢) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٣٩٥ .

منعت الصاغة وغيرهم من تصنيع الذهب وتحويله الى حلى ومصاغ ونحوه ، وقد لحق بالناس من جراء ذلك ضرر عظيم [١] .

لقد كان ارتفاع سعر الذهب والدنانير الذهبية راجعاً الى قلة المتوفر منها فى أسواق الدولة ، وفى أيدى المتعاملين ، حتى أن خزائن الدولة قد واجهت نقصاً خطيراً فى تلك الكميات ، مما دعاها الى اتخاذ تلك الخطوة ، محافظة منها على كميات الذهب واستمرار حركة الاقتصاد فى الدولة .

لقد ختمت الدولة إجراءاتها بالمناداة على سعر تبادل جديد للدينار مقداره مائة وعشرين درهماً فلوساً (أربعة وعشرين درهماً فضياً) وإن كان هدف الدولة من هذا التخفيض الحد من التعامل بالذهب والدنانير الذهبية ، فقد تحقق لها ذلك عندما شح الناس فى إخراج الذهب والتعامل فيه ، الأمر الذى أثر سلبياً على أسعار المبيعات والقوة الشرائية للنقود التى ارتفعت بشكل ملحوظ .

فى الشهر التالى شوال / فبراير ، خفضت الدولة قيمة الدينار بمقدار عشرين درهماً فلوساً ليكون مائة درهم فلوساً للدينار الواحد (عشرين درهماً فضياً) ، وأكدت هذه القيمة الجديدة مرة ثانية فى الشهر التالى ، ذى القعدة / مارس ، فزاد هذا التخفيض من ضرر الناس وسوء احوالهم ، مما ادى الى لجوء اصحاب الاموال فى الدولة من تجار وصيارفة وغيرهم الى تهريب الذهب خارج الدولة ، للحصول على سعر أفضل .

وفى مواجهة ذلك منعت الدولة خروج الذهب منها ، فلم يتمكن أحد من تهريب شئ من الذهب ، فاشتد الأمر على الناس [٢] وألحقت الدولة تلك الخطوة بخطوة أخرى هى رفع قيمة الدينار ، ليصبح مائة وعشرين درهماً فلوساً [١]

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٢ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ٢ ، ص ٤٠١ .
(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٤ .

(أربعة وعشرين درهماً فضياً) .

فى المحرم سنة ٨١٢ هـ / مايو سنة ١٤٠٩ م ارتفع سعر تبادل الدينار ، فبلغت قيمته مائة وستين درهماً فلوساً [٢] (اثنين وثلاثين درهماً فضياً) ثم واصل ارتفاعه في شهر جمادى الآخرة / نوفمبر حيث بلغ مائتى درهم فلوساً [٣] (أكثر من ثلاثة وثلاثين درهماً فضياً) ، كان ذلك الارتفاع بسبب اضطراب الفلوس النحاسية وفسادها ، اضافة الى ارتفاع سعر الدراهم الفضية مقابلها ، بعد ان قلت اعدادها بدرجة كبيرة ، ويستمر الدينار فى تقلباته صعوداً وهبوطاً عندما انخفض فى شهر المحرم من العام الثانى ٨١٣ هـ / مايو ١٤١٠ م بمقدار عشرين درهماً فلوساً ليصبح بمائة وثمانين درهماً فلوساً [٤] (خمسة عشر درهماً فضياً) ، ثم يرتفع فى الشهر التالى ، ليبلغ مائتى درهماً فلوساً (أكثر من ستة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، والى مائتى وعشرين درهماً فلوساً [٥] (أكثر من ثمانية عشر درهماً فضياً وربع درهم) ، ويعود سبب هذا الارتفاع

---

(١) نفسه ، جـ ٤ ، ص ٨٥ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٤٠١ .
ونلاحظ أنه فى تلك الأثناء تم تداول نوعين من الدنانير المملوكية هما الدينار الهرجة الخالص العيار ، والدينار الناصرى الذى ضربه الناصر فرج ، وقد استخدمت القيمة النقدية المتصلة بالدينار الهرجة لهذه الفترة بالذات نظراً لكونه الدينار الرسمى فى الدولة ، ولعدم قبول المتعاملين والناس للدنانير الناصرية ، كما ان التعامل بتلك الدنانير لم يستمر فى الدولة مدة طويلة مما يصعب معه تبع قيمته النقدية .
لمزيد من التفاصيل فضلاً أنظر : المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٥ ، ص ٣٠٤ ، وما بعدها .
(٢) نفسه جـ ٤ ، ص ٩١ .
(٣) العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٠٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٦٠ .
(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٣١ .
(٥) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٤٦٣ .

الذى تسبب فى اغلاق الاسواق ، وتعطل مصالح الناس الى ارتفاع قيمة الفلوس النحاسية ، التى كان التعامل بها عن طريق الوزن ، كل رطل منها ستة دراهم ، فنودى فى الدولة بأن يكون الرطل منها باثنى عشر درهم [١] ، هذا وقد استمرت قيمة الدينـار بنفس معدلهـا السابق حتى نهاية العام اذ تذكر بعض المصادر التاريخية [٢] ان سعر تبادل الدينار فى شهر ذى الحجة . ابريل ١٤١١ م كان مائتى وعشرين درهماً فلوساً (أكثر من ثمانية عشر درهماً فضياً وربع درهم) .

وفى بداية العام التالى فى شهر المحرم سنة ٨١٤ هـ / مايو ١٤١١ م انخفضت قيمة الدينار النقدية خمسة دراهم فلوس ، لتصبح مائتين وخمسة عشر درهماً فلوساً [٣] (حوالى ثمانية عشر درهماً فضياً) ، ولكن تعاود إرتفاعها فى الشهر نفسه ، وتعوض ما فقدته من قيمة ، لتصل الى مائتين وعشرين درهماً فلوساً [٤] (أكثر من ثمانية عشر درهماً فضياً وربع درهم) ، ثم الى مائتين وخمسة وعشرين درهماً فلوساً (تسعة عشر درهماً فضياً الا ربعاً) فى شهر رجب/أكتوبر من العام نفسه ، ثم فى شوال/يناير سنة ١٤١٢ م ترتفع الى مائتين وثلاثين درهماً للدينار الواحد [٥] (أكثر من تسعة عشر درهماً فضياً .

---

(١) فضلاً أنظر ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٢) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٥ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٧٦ .

(٣) المقريزى السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٧٣ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ورقة ٣٣٦ .

(٤) الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٨٤ .

(٥) المقريزى ، المصدذر السابق ، ص ١٩٣ ، العينى ، المصدر السابق ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٣٧ ، الصيرفى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٢٨٩ .

فضياً) وفى شهر ذى الحجة / ابريل الى مائتين وأربعين درهماً فلوساً [١] (أى عشرين درهماً فضياً) .

ومع بداية العام الجديد ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م تراوحت قيمة الدينار بين مائتين وأربعين درهماً ، ومائتين وخمسين درهماً فلوساً [٢] (قريب من واحد وعشرين درهماً فضياً) ، وقد أدى الى هذا التذبذب فى قيمة الدينار ، الطريقة التى بدأ التجار وأصحاب الاموال والباعة اتباعها فى إحتساب قيمته ، فعندما يتم دفع الدينار فى ثمن بعض السلع أو المبيعات أو الأجور يزيد فى قيمته خمسة أو عشرة دراهم ، أما إذا دفع ، وطلب عوضاً عنه فلوساً نحاسية ، فإن قيمته تنقص بنفس المقدار السابق [٣] ، ولاشك فى أن هذه الطريقة قد اتبعها المتعاملون ، حفاظاً على ما لديهم من فلوس نحاسية ، حيث أخذت أعدادها بالتناقص شيئاً فشيئاً ، مما دعا الدولة لسحبها من الأسواق طلباً لها [٤] ، حتى أنها فى بعض الاحيان كانت تأخذ عنوة ، وتدفع لاصحابها عن كل دينار مائتى درهم فى الوقت الذى كان سعرها لا يتجاوز مائة وتسعين درهماً فلوساً ونحوها [٥] .

فى المحرم سنة ٨١٦ هـ / أبريل سنة ١٤١٣ م كانت قيمة الدينار النقدية نحو معدلها السابق ، مع ارتفاع طفيف [٦] ، واستمرت على هذا النحو مدة

---

(١) الصيرفى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٢٩٤ .

(٢) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢٠٤ ، العينى ، المصدر السابق ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٧٠ ، الصيرفى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣١٩ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ١٧٣ ، ١١٦ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٧٢ .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٨٣ .

(٥) نفسه .

(٦) نفسه ، ص ٢٥٦ ، العينى ، عقد ، ١٨٤ ، (تحقيق القرموطى) .

تزيد عن السنتين حيث تذكر بعض المصادر التأريخية المعاصرة [١] أن قيمة الدينار لم تزد عن مائتين وخمسين درهماً فلوساً (نحو ثمانية عشر درهماً فضياً) .

لقد كان لتولى السلطان المؤيد شيخ سلطة الدولة أثره فى اتجاه الوضع النقدى نحو الاستقرار ، حيث امتاز بسياسة نقدية تهدف الى إصلاح الفساد النقدى ، ومعالجة الازمات النقدية التى تعانى منها الدولة ، ولعل ثبات سعر تبادل الدينار فى الفترة السابقة كان من تأثير تلك السياسة ، وذلك التوجه للسلطان المؤيد شيخ [٢] .

فى يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر صفر سنة ٨١٨ هـ / مايو سنة ١٤١٥ م عقد إجتماع ضم السلطان والقضاة والصيارفة ، لمناقشة الاوضاع النقدية ، وقد تقرر فى الاجتماع تثبيت قيمة الدينار على ما هى عليه ، وهى مائتان وخمسون درهماً فلوساً (أربعة عشر درهماً فضياً تقريباً) ، ونودى بذلك فى الدولة [٣] ، ولكن هذا التثبيت لم يدم طويلاً فقد تزايدت قيمة الدينار فى شهر رجب / سبتمبر الى مائتين وستين درهماً من الفلوس [٤] (أربعة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) [٥] ، ثم فى بداية شهر ذى القعدة / يناير ١٤١٦ م

---

(١) المقريزى ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ٢٥٦ ، ص ٢٨٠ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ ، العينى ، نفسه ، ص ٢١٠ ، ص ٢٢١ ، ص ٢٤٤ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٢٦ .

(٢) فضلاً أنظر ما يلى : (القيمة النقدية) ، والفصل السادس (الفساد النقدى)

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ ، العينى ، عقد ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ .

(٤) ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٤٠ .

(٥) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٣٥ ، العينى ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

أصبحت مائتين وسبعين درهماً فلوساً [١] (أى خمسة عشر درهماً فضياً) ، ثم فى نهاية الشهر ارتفعت الى مائتين وثمانين درهماً فلوساً للدينار الواحد [٢] (خمسة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) . ويذكر أحد مؤرخى الفترة أن الاسباب وراء الارتفاع الكبير فى سعر الدينار مقابل الفلوس النحاسية ، أو (الدراهم الفلوس) ، إنما جاء نتيجة للنقص الواضح فى الذهب والدنانير الذهبية ، بل لانعدامها فى أسواق الدولة ، وفى حركة التداول ، ويضيف ذلك المصدر أن سبب ذلك النقص يعود الى تصديره الى أوربا (ايطاليا) مع التجار الفرنج ، كى يحول هناك نقوداً ذهبية إيطالية (دوكات بندقية) .

وبالاضافة الى ذلك السبب المباشر ، فقد كان للظروف السياسة والطبيعية أثرها على إرتفاع سعر الذهب والدنانير الذهبية ، ففى تلك الفترة كانت الدولة تعانى من أزمة اقتصادية حادة ، تمثلت بالغلاء الفاحش الذى نتج عن نقص مياه نهر النيل وعدم وفائه ، وما اعقب ذلك من مجاعة ووباء [٣] ، كما شهدت الدولة نزاعاً سياسياً على السلطة واضطرابات فى أنحاء متفرقة [٤] .

لقد سارعت الدولة لوقف الارتفاع الحاصل فى سعر تبادل الدينار ، فرسمت فى شهر ذى الحجة / فبراير أن تكون قيمة الدينار النقدية مائتين وخمسين

---

(١) المقريزى ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ٣٣٨ ، العينى ، نفسه ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٧١ .

(٢) العينى ، نفسه ، ص ٢١٠ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٠١ ، العينى ، عقد ، ص ١٦٥ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٤) اورد المقريزى تفصيلات هذه الظروف والمنازعات ، وما احدثته من تأثيرات على نواح الحياة فى الدولة ، فضلاً أنظر (السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٤٧ وما بعدها) .

درهماً فلوساً [١] (اربعة عشر درهماً فضياً تقريراً) ، ولكن تلك الظروف أو الازمات كانت أقوى من الإجراءات التى أقدمت عليها الدولة ، فأدت عند إشتدادها الى إرتفاع اسعار الذهب وقيمة الدنانير الذهبية ، التى بلغت فى شهر صفر سنة ٨١٩ هـ / ابريل سنة ١٤١٦ م مائتين وسبعين درهماً فلوساً للدينار الواحد [٢] (خمسة عشر درهماً فضياً) ، ومائتين وثمانين درهماً فلوساً [٣] (خمسة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) فى شهر ربيع الآخر / يونيو

كان للدولة موقف عنيف مع التجار والصيارفة وأصحاب الاموال ، لعدم تعاملهم بما رسمت به ، فقبضت على عدد منهم ، وسجنوا ليرى السلطان رأيه فيهم ، فيما أسواق الدولة ومعاملاتها متوقفة بسبب التوقف عن أخذ الذهب لارتفاع سعره ، وفرض عليهم أن يتعاملوا بالسعر الذى حددته الدولة ، ومن لم يمتثل ، أو يعترض فسيلقى عقاباً رادعاً [٤] .

فى الوقت نفسه أراد السلطان المؤيد شيخ إعادة أسعار الذهب والفضة الى ما كانت عليه زمن السلطان الظاهر برقوق ، فأمر بتنزيل قيمة الذهب الى أن انحط سعره من ما نتين وثمانين الى مائتين وثلاثين درهماً فلوساً [٥] (ثلاثة عشر درهماً فضياً إلا ربع درهم) ، وتبعاً لذلك قام بتغيير الفلوس النحاسية

---

(١) المقريزى ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ٣٣٨ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٧٢ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ٢٤٤ ، ص ٣٤٩ .

(٣) نفسه ، جـ ٤ ، ص ٣٥٤ .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٥٦ .

(٥) العينى ، عقد ، ص ٢٦٧ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٩١ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٦٨ .

والمعاملة بها ، وضرب فلوساً نحاسية جديدة ، تدعيماً لخطته فى تخفيض أسعار الذهب ، وقام أيضاً بإصدار دراهم فضية جديدة ، وإحلالها بالمعاملة (التداول) محل الفلوس النحاسية فى أثناء المبادلات النقدية .

والواقع أن الخطوات التى اقدم عليها السلطان المملوكى لم تؤد الى انخفاض قيمة الذهب ، وهو الهدف من تلك الخطوات ، فلم تتأثر أسعار المبادلات ، واستمرت على ما هى عليه من الارتفاع .

فى شهر جمادى الآخرة سنة ٨١٩ هـ / أغسطس سنة ١٤١٦ م كانت القيمة النقدية للدينـار مائتين وسبعين درهماً فلوساً ، وتعادل ثلاثين نصفاً من الفضة [١] (خمسة عشر درهماً فضياً) ، ونادت الدولة فى شهر رجب / سبتمبر بتخفيض سعر الدينار ، فتقررت قيمة بـ مائتين وخمسين درهماً فلوساً (حوالى أربعة عشر درهماً فضياً) الأمر الذى أدى الى خسارة المتعاملين ، ووقوع الضرر عليهم [٢] ، كما لحقتهم خسارة اضافية خلال شهرى شعبان ورمضان / أكتوبر ونوفمبر ، كان مبعثها ثبات أسعار المبيعات ، والأجور على ما هى عليه فى الوقت الذى خفضت فيه أسعار تبادل العملات ، ولا شك أن الذين كانوا

---

(١) كان من اصلاحات السلطان المؤيد شيخ النقدية إصدار عملات فضية على نوعين ، نوع وزنه نصف درهم من الفضة أطلق عليه الدرهم النصف ، أو الدرهم الصغير ، والنوع الثانى وزنه درهم فضى أطلق عليه الدرهم الكامل ، أو الدرهم الكبير ، وقد استحسن الناس والمتعاملون الدرهم النصف ، وحرصوا على التعامل به ولكثرة تداوله واشتهاره حمل مصطلح النصف ، وقد استمر التعامل به حتى نهاية عصر الدولة ، وعلى نمطه أصدر السلاطين المماليك عملاتهم الفضية .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٢٨ .

يملكون نقوداً ذهبية قد لحقتهم خسارة أكبر من غيرهم ، وزادت خسارة بعضهم لكثرة نقودهم الذهبية [(١)] ، وقد زادت الخسارة أيضاً عندما انخفضت قيمة الدينار فى شهر صفر من العام التالى ٨٢٠ هـ / يناير ١٤١٧ م ، وبلغ سعر تبادله مائتين وثلاثين درهماً فلوساً ، (ثلاثة عشر درهماً فضياً الا ربع درهم ، منخفضاً عن السعر الذى حددته الدولة بمقدار عشرن درهماً فلوساً) [(٢)] .

لقد تحسنت قيمة الدينار بعد فترة وجيزة ، فوصل سعر تبادله الى مائتين وأربعين درهماً فلوساً (ثلاثة عشر درهماً فضياً وثلث درهم) ، ثم الى مائتين وستين درهماً فلوساً (أربعة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) فى شهر ربيع الآخر [(٣)] / مايو ، ثم الى مائتين وثمانين درهماً فلوساً (خمسة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) فى شهر جمادى الأولى / يونيو [(٤)] ، ويعود ذلك الإرتفاع المتواصل فى قيمة الدينار الى ما اتخذته الدولة من اجراءات للحصول عل ما يسد نقص خزينتها من الذهب ، فقد قررت عند حصولها على ايراداتها المالية من جهاتها المختلفة أن تأخذ الذهب فقط دون ما عداه من نقود أخرى ، وقد أدى ذلك الى زيادة الطلب على الذهب والدنانير الذهبية ، وبالتالى الى ارتفاع القيمة النقدية للدنانير الذهبية [(٥)] .

فى شهر جمادى الأولى سنة ٨٢٠ هـ / يونيو - يوليو سنة ١٤١٣ م نودى

---

(١) المقريزى ، نفسه ، ص ٣٦٤ .

(٢) نفسه ، جـ ٤ ، ص ٣٨٥ ، العنينى ، السيف المهند ، ص ٢٦٦ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٦٨ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٩٢ .

(٤) نفسه ، ص ٣٩٦ - ٣٩٧ ، العينى ، عقد ، ص ٢٧٠ .

(٥) المقريزى ، نفسه ، ص ٣٨٥ ، الصيرفى ، نزهة ، ص ٣٨٣ .

بتخفيض سعر الدينار الى مائتين وخمسين درهماً من الفلوس (حوالى أربعة عشر درهماً فضياً) ، وقد أدى ذلك الى خسارة عدد كبير من الناس ، وتوقف أحوالهم ، وكساد الأسواق ، وحركة التعامل [١] ، فقامت الدولة فى نهاية شهر ذى القعدة / يناير سنة ١٤١٨ م بإطلاق سعر الدينـار وقيمتـه النقدية دون تحديد ، وترك ذلك لظروف السوق ، وما يحيط بها من مؤثرات ، فعادت قيمة الدينار النقدية الى ما كانت عليه قبل تحددى الدولة أى مائتين وثمانين درهماً فلوساً [٢] (خمسة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، ولكن لم تستمر الدولة فى مواقفها الداعى لاطلاق سعر تبادل الدينار ، فتدخلت فى خطوة منها للحد من ارتفاع قيمة الذهب والدنانير الذهبية ، وحددت فى شهر صفر سنة ٨٢١ هـ / مارس سنة ١٤١٨ م مائتين وخمسين درهماً فلوساً لكل دينار (أى ستة عشر درهماً فضاً ونصف درهم) ، ومع هذا التخفيض المفاجئ فى قيمة الدينار لم تحفل الدولة بما أصاب الناس من خسارة كبيرة ، بل إن تلك الخسارة زادت بعد أن ألزم التجار ، وأصحاب الأموال بتخفيض أسعار المبيعات بنفس نسبة انخفاض الدينار [٣] .

لم يمتثل معظم التجار والمتعاملين لما قررته الدولة ، فاتخذت مع هؤلاء موقفاً متشدداً ، وأنكرت عليهم مخالفتهم لما رسمت به من خفض الذهب والمبيعات ، وبالغت فى التهديد والوعيد ، وكثرت الشائعات فى مصيرهم ،

(١) المقريزى ، نفسـه ، ص ٣٩٧ ، الصيرفى ، نفسـه .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ٤٣٧ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ١٥٦ ، العينى ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٤١٠ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٤٣٧ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ١٥٦ ، العينى ، عقد ، ص ٣١٤ .

فتوقفت أحوال الناس ومصالحهم ، وقلت السلع المعروضة فى الأسواق .

لقد كان سبب تلك التطورات ، وما نتج عنها من ظروف ، هو واقع الفلوس النحاسية ، وما عانته من فساد أدى الى ندرة أعدادها ، بدرجة اختلت معها القاعدة النقدية للدولة ، وهى التى تعتمد على تلك النقود أساساً لعملاتها الأخرى ، وأداة لدفع الأثمان والأجور وغيرهما من المعاملات المالية المختلفة ، فأصبحت مطلباً للمتعاملين ، وهدفاً يسعون للحصول عليه ، فقل الطلب على العملات الأخرى ، وبالذات النقود الذهبية حتى هبطت قيمتها النقدية الى مائة وسبعين درهماً فلوساً [١] (أكثر قليلاً من اثنى عشر درهماً فضياً) .

* * * * *

لقد أحدثت الأزمة النقدية السابقة تطوراً له دلالة فى الدولة ، اذط أصبحت النقود الفضية (الدراهم) هى العملة الرئيسية ، وعلى أساسها كان تقويم العملات الأخرى ، وبها تدفع الأجور وأثمان المبيعات ، وقد تقرر ذلك فى شهر صفر سنة ٨٢١ هـ / مارس سنة ١٤١٨ م بعد اجتماع ضم ممثلين عن الدولة والتجار وأصحاب الأموال فيها [٢] .

لقد أثرت تلك الظروف ـ كما سبق القول ـ على القيمة النقدية للدينار ، فانخفضت الى مستوى متدن ، مما اضطر الدولة الى التدخل لوقف ذلك ، والعمل على رفعة قيمته ، فنادت فى شهر شعبان / سبتمبر ، بأن يكون سعر تبادل الدينار مائتين وثلاثين درهماً من الفلوس [١] (ستة عشر درهماً فضياً

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٤٣٩ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ١٥٧ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٤١٠ .

وصف درهم) ..

وخلال العام التالى ٨٢٢ هـ / ١٤١٩ م لا تورد المصادر التاريخية معلومات عن القيمة النقدية للدينار ، وقد أورد العينى [٢] أن قيمة الدينار خلال سنة ٨٢٣ هـ / ١٤٢٠ م كانت بنفس معدلها السابق ، وهو مائتين وثلاثين درهماً فلوساً (حوالى ستة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، ويورد ابن حجر [٣] ضمن حوادث شهر شوال / أكتوبر - نوفمبر أن الدينار الذهبى كانت قيمته ثلاثين نصفاً (خمسة عشر درهماً فضياً) ، وتعادل مائتين وعشرة دراهم من الفلوس ، ويبدو أن ما أورده العينى أكثر دقة بدليل أن سعر تبادل الدينار فى المحرم من العام التالى ٨٢٤ هـ / يناير سنة ١٤٢١ م ، كان مائتين وثلاثين درهماً فلوساً [٤] (حوال ستة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، كما أن المقريزى ، وهو عمدة مؤرخى الفترة لم يورد أى تغيير فى قيمة الدينار ، ولو حدث ذلك لما فاته ذكره .

ومما ينبغى الاشارة اليه هو تناقص كميات الذهب والدنانير الذهبية بشكل ملحوظ فى الفترة السابقة ، حتى أصبح وجوده نادراً ، أو كما تذكر بعض المصادر [١] «إنه عزيز الوجود» وقد أدى هذا النقص الى ارتفاع قيمة الدنانير

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٤٥٥ .

(٢) العقد ، ص ٣٨٨ ، وأورد ذلك أيضاً الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٨١ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٢٥ .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٥٤٨ ، العينى ، عقد الجمان ، (حوادث سنة ٨٢٤ - ٨٥٠ هـ) ، ص ٧٧ - ٧٨ ، تحقيق ، عبد الرازق الطنطاوى القرموط ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، رقم ٢٢١٢ سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ ، الصيرفى ، نزهة ، ج ٢ ، ص ٥٢٠ .

الذهبية خلال الفترة التالية ، ومع أن المصادر التاريخية لم تذكر للدينار سعراً تبادلياً خلال سنة ٨٢٥ هـ / ١٤٢١ - ١٤٢٢ م ، فإنها تذكر ذلك في سنة ٨٢٦ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٢٣ م ، وأن قيمته كانت مائتين وأربعين درهماً من الفلوس عنها [٢] (اثنى عشر درهماً فضياً) ، ثم زادت بعد ذلك حيث بلغت سنة ٨٢٧ هـ / ١٤٢٣ - ١٤٢٤ م مائتين وخمسين درهماً فلوساً [٣] (اثنى عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، ووصلت الى مائتين وسبعين درهماً فلوساً [٤] (ثلاثة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) في سنة ٨٢٨ هـ / ١٤٢٤ - ١٤٢٥ م ، وكذلك في سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٥ - ١٤٢٦ م [٥] .

هذا وقد كانت نتيجة ذلك التناقص في أعداد الدنانير الذهبية ، وكميات الذهب أن اضطرت الدولة والتجار وغيرهم من المتعاملين لاتباع نظام المقايضة ، ونصف المقايضة لعقد الصفقات التجارية ، واتمام العمليات المالية ، خصوصاً في حركة التجارة الخارجية ، وذلك لمواجهة نقص النقود الذهبية ، أداة الدفع المقبولة في التبادل التجاري مع القوى التجارية .

ويقول المقريزي [١] عن تأثير هذا الوضع على أهل مصر :

---

(١) المقريزي ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٧٨ ، ص ٧٠٥ ، ص ٨٠٠ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٢٢٥ . العيني ، نفسه ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، الصيرفي ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٥٦ .

(٢) المقريزي ، نفسه ، ص ٦٣٤ .

(٣) العيني ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٦ ، الصيرفي ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٥٦ .

(٤) العيني ، نفسه ، ص ١٥٩ ، الصيرفي ، نفسه ، ص ٦٩ .

(٥) الصيرفي ، نفسه ، ص ١٠٦ .

«فمن شدة فقر أهله ، وفاقتهم وسوء أحوالهم لا يتابيعون الا بالفلال ، لعدم الذهب والفضة بعدما كانوا من الغنى والسعة فى غاية» .

وكان من نتيجة ذلك النقص أن قل التعامل بالدينار الذهبى إن لم يكن قد عدم ، بدليل ان المصادر التاريخية لا تورد أى معلومات عن القيمة النقدية للدينار حتى سنة ٨٣١ هـ / ١٤٢٧ - ١٤٢٨ م ، أى بعد الإصلاحات النقدية التى قام بها السلطان المملوكى الأشرف برسباى ، وكان من نتائجها أن حولت الدولة أعداداً كبيرة من النقود الذهبية الأجنبية (الدوكات البندقية) الى دنانير ذهبية مملوكية [٢] عالجت ولو مؤقتاً أزمة نقص الذهب التى عانت منها الدولة .

أدت تلك الخطوة الى انخفاض قيمة الدينار النقدية مؤقتاً عن مستواه السابق ، ليصبح فى شهر شوال سنة ٨٣١ هـ / يوليو سنة ١٤٢٨ م مائتين وخمسة وعشرين درهماً فلوساً [٣] (أحد عشر درهماً فضياً وربع الدرهم) .

وقد أدى انخفاض الذهب الى سحب كمياته ، وقطعه النقدية من الأسواق بشكل كثيف ، فعادت أزمة الذهب الى الظهور من جديد ، متمثلة فى ارتفاع سعر تبادل الدينار الذى وصل الى مائتين وخمسين درهماً فلوساً (اثنى عشر درهماً فضيا ونصف درهم) فى شهر جمادى الآخرة ورجب من سنة ٨٣٢ هـ / مارس ـ ابريل سنة ١٤٢٩ م [١] ، ولوقف هذا الارتفاع تدخلت الدولة فى خفض

(١) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٠٥ .

(٢) فضلاً أنظر الفصل الخامس ص ٥٠٩ (محاولات بعض السلاطين مجابهة منافسة العملات الأوربية للعملات المملوكية) ، وكذلك الفصل السادس ، ص ٥٥٦ (سياسة سلاطين المماليك النقدية) .

(٣) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٤٠٦ .

قيمة الدينار الى مائتين وثلاثين درهماً فلوساً (أحد عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، ونادت بذلك فى شهر شوال / يوليو [٢] ، ولكن هذا النداء لم يلق تجاوباً من العامة والمتعاملين ، فارتفعت قيمة الدينار أكثر من ذى قبل ، فوصلت الى مائتين وثمانتين درهماً من الفلوس (أربعة عشر درهماً فضياً) ، وذلك فى شهر صفر من سنة ٨٣٣ هـ / أكتوبر من سنة ١٤٢٩ م [٣] ، وتستمر على هذا المعدل حتى شهر صفر من العام التالى ٨٣٤ هـ / أكتوبر ـ نوفمبر سنة ١٤٣٠ [٤] ، عندما نادت الدولة بأن يكون سعر تبادل الدينار مائتين وثلاثين درهماً من الفلوس (أحد عشر درهماً فضياً ونصف درهم) فتضرر الناس كثيراً من هذا التخفيض ولحقتهم خسارة كبيرة ، الأمر الذى أدى الى مخالفة ما رسمت به الدولة ، وعدم تطبيق السعر الذى حددته ، فارتفعت قيمة الدينـار النقديـة ، حتى وصلت الى مائتين وثمانين درهمـاً فلوساً للدينار الواحد [٥] (أربعة عشر درهماً فضياً) ، وذلك فى شهر ربيع الأول / نوفمبر ـ ديسمبر ، فإضطرت الدولة الى التدخل لوقف ذلك ، فنادت فى الشهر التالى أن يكون تبادل الدينار بمائتين وثلاثين درهماً فلوساً (أحد عشر درهماً فضياً ونصف

---

(١) العينى ، عقد (حوادث سنة ٨٣٢ هـ) ، ص ٢٥٧ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ١٥٤ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٠٥ .

(٣) نفسه ، ص ٨١٩ ، العينى ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ص ٣٥٢ .

(٤) ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٥٥ ، العينى ، نفسه ، ص ٢٨٠ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١٩٥ ، ص ٢١٩ .

(٥) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٥١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ٦٤ ، ص ٣٥٢ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢١٨ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ١٣٧ .

درهم) ، وحذرت من يخالف ذلك ، فزاد تضــرر الناس وخسارة المتعاملين [١]
، ولكن تغير موقـف الدولـة في شهر رمضان / أبريل - مايو سنة ١٤٣٣ م
عندما رفعت سعر التبادل ، ليصبح مائتين وخمسين درهماً من الفلوس [٢]
(اثنى عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، ويتغير مرة أخرى فى شهر ذى القعدة
/ يونيو - يوليو عندما خفضته الى مائتين وخمسة وثلاثين درهماً فلوساً
(اثنى عشر درهماً فضياً الا ربع درهم) وحذرت الدولة أن من يخالف ذلك
سيعرض نفسه للعقوبة [٣] .

وقضى سنة ٨٣٥ هـ / ١٤٣١ - ١٤٣٢ م دون أن تذكر المصادر التاريخية
شيئاً عن أسعار تبادل الدينار ، والمرجح أنها كانت بين مائتين وخمسة وثلاثين
درهماً فلوساً ، وهو ما حددته الدولة لقيمة الدينار فى نهاية العام الماضى ،
ومائتين وستين درهماً من الفلوس (ثلاثة عشر درهماً فضياً) ، وهو ما كان
عليه سعر الدينار فى شهر المحرم سنة ٨٣٦ هـ / أغسطس سنة ١٤٣٢ م ،
مبتدئاً مرحلة جديدة من الارتفاع بسبب قلة الذهب فى الدولة ، وعدم توفر
الدنانير الذهبية ، بحيث كانت أعدادها قليلة جداً ، وصلت الى حد الندرة
والانعدام فى بعض الأحيان [٤] .

لقد ارتفعت قيمة الدينار نتيجة لذلك ، فوصلت الى مائتين وسبعين درهماً

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٥١ ، العينى ، عقد ، ص ٢٨٣ ، الصيرفى ،
نفسه ، ص ٢١٨ .

(٢) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٤٥٧ .

(٣) نفسه ، ص ٤٦١ .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٨٠ ، العينى ، عقد ، ص ٣٣١ ، لصيرفى ، نزهة
، جـ ٣ ، ص ٢٤٧ .

فلوساً [١] (ثلاثة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، ثم الى مائتين وثمانيين (أربعة عشر درهماً فضياً) فى شهرى جمادى الآخرة ورجب / يناير ـ فبراير سنة ١٤٣٣ م [٢] ، وفى أوائل السنة التالية ، ترتفع الى مائتين وخمسة وثمانين درهماً من الفلوس [٣] (أربعة عشر درهماً فضياً وربع درهم ، وفى هذه الأثناء ساعدت على ارتفاع قيمة الذهب شائعات سرت فى الدولة مفادها أن السلطان يعمل لإصدار نقود جديدة ، وسيبطل التعامل بالنقود المتداولة [٤] ، وقد أدى ذلك الى ارتفاع قيمة الذهب والدنانير الذهبية ، ليصل سعر تبادل الدينار الى رقم قياسى ، هو ثلاثمائة درهم فلوس (أى خمسة عشر درهماً فضياً) [٥] .

فى شهر صفر من السنة التالية ٨٣٨ هـ / سبتمبر سنة ١٤٣٤ م كانت قيمة الدينار النقديـة منخفضـة ، فقد وصلت الى مائتين وخمسين درهمـاً من الفلوس [٦] (اثنى عشر درهماً فضياً ، ولكن هذا المعدل ارتفع الى مائتين وخمسة وثمانين درهماً فلوساً (أربعة عشر درهماً فضياً وربع الدرهم) فى شهر شعبان / مارس سنة ١٤٣٥ م [٧] .

وتعفل المصادر التاريخية ايراد معلومات عن القيمة النقدية للدينار حتى

(١) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٤٩ .

(٢) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ٨٨٨ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٣٧١ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

(٣) الصيرفى ، نفسه ، ص ٢٧١ .

(٤) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ٩٠٢ ، ص ٩١٢ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٣٧١ .

(٥) ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٥٠١ .

(٦) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ٩٣١ .

(٧) المقريزى ، السلوك ، ص ٩٤٤ .

شهر ذى الحجة من سنة ٨٤٣ هـ / يوليو من سنة ١٤٤٠ م ، حيث كانت على معدلها السابق ، وهو مائتان وخمسة وثمانون درهماً من الفلوس [١] ، ولا أعتقد أن قيمة الدينار قد استقرت طوال تلك الفترة ، فظروف الدولة لا تحقق ذلك الاستقرار ، ولعله شبه استقرار عاشته قيمة الدينار النقدية ، فى الفترة المذكورة حول ذلك المعدل ، ولو حدثت تغييرات قوية لسارعت المصادر التاريخية لايرادها كعادتها عند حدوث ذلك ، ومما تجدر الاشارة اليه ان مصادر الفترة التالية ـ التى خلت من مؤلفات المقريزى ـ لا تمدنا بمعلومات عن التطورات النقدية فى الدولة بشكل متواصل ، فنلحظ بعد سنة ٨٤٣ هـ / ١٤٤٠ م ، وما بعدها حتى نهاية عصر الدولة ، وجود ثغرات عديدة فى تواصل المعلومات المتصلة بأسعار التبادل النقدى ، ويعود السبب الرئيسى فى ذلك الى عدم توفر مصادر تاريخية متعددة لهذه الفترة باستثناء المؤرخ ابن تغرى بردى ـ مع قصر فترته ـ الذى أمكن من خلال ما أورده من معلومات سد جانب نقص كبير فى معلومات الفترة المشار اليها .

المهم ان الظروف النقدية فى الفترة المتبقية من عصر الدولة لم تشهد أى تحسن ، بل انها زادت سوءاً وتدهوراً ، وعانى النظام النقدى خلالها من أزمات شديدة التأثير ، أدت الى انهيار ذلك النظام قبل انهيار الدولة ، ولم تشهد الدنانير الذهبية أى انخفاض فى قيمتها النقدية ، وما شهدته هو مزيد من الفساد فى أوزانها وعياراتها ، ومزيد من الارتفاع فى أسعار التبادل .

فى سنة ٨٤٧ هـ / ١٤٤٣ - ١٤٤٤ م كانت القيمة النقدية للدينار بنفس معدلها السابق من الدراهم الفلوس ، وهو مائتان وخمسة وثمانون [١] ، ولكنها

---

(١) المقريزى ، السلوك ، ص ١١٩٠ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٥ ، ص ٣٤٠ .

اختلفت بالدراهم الفضية ، حيث انخفضت الى اثنى عشر درهماً فضياً تقريباً [٢] ، وكانت كذلك فى السنة التالية ٨٤٨ هـ / ١٤٤٤ - ١٤٤٥ م [٣] وسنة ٨٤٩ هـ / ١٤٤٥ - ١٤٤٦ م أيضاً [٤] ، وكذلك سنتى ٨٥١ - ٨٥٢ هـ / ١٤٤٧ - ١٤٤٩ م [٥] .

فى شهر ربيع الأول سنة ٨٥٦ هـ / مارس سنة ١٤٥٢ نودى فى الدولة أن يكون سعر صرف الدينار مائتين وخمسة وثمانين درهماً من الفلوس (اثنى عشر درهماً فضياً تقريباً) ، وقد كثر فى الدنانير الذهبية الغش والفساد ، وقد هددت الدولة من يعمل على رفع السعر بالعقوبة والمجازاة [٦] .

وفى شهر ذى القعدة / نوفمبر ، ارتفع سعر تبادل الدينار بشكل لم يسبق له مثيل من قبل ، حيث وصل الى ثلاثمائة وعشرين درهماً من الفلوس [٧] (ثلاثة عشر درهماً فضياً وثلث درهم) ، ثم واصل ارتفاعه أوائل العام الثانى ، ليزيد عشرة دراهم من الفلوس عن السعر السابق ، فتضرر من جراء ذلك عدد كبير من الناس والمتعاملين ، مما اضطر الدولة الى التدخل والمناداة بتحديد سعر الدينار

---

(١) العينى ، عقد ، ص ٤٨٤ ، السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٧٦ .

(٢) كان سعر تبادل الدرهم الفضى فى السنة المذكورة أربعة وعشرين درهماً فلوساً ، (فضلاً أنظر : القيمة النقدية للدرهم) .

(٣) ابن تغرى بردى ، حوداث الدهور ، جـ ١ ، ص ١١ .

(٤) العينى ، المصدر السابق ، ص ٥١٢ ، السخاوى ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

(٥) السخاوى ، نفسه ، ص ١٨٧ .

(٦) ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٥ ، ص ٤٤٠ ، السخاوى ، نفسه ، ص ٣٨٢ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٢٩٧ .

(٧) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ١ ، ص ١٣٥ ، السخاوى ، نفسه ، ص ٣٨٢ .

الدينار بمائتين وخمسة وثمانين درهماً فلوساً (اثنى عشر درهماً فضياً تقريباً) ، وذلك فى شهر جمادى الأولى من العام نفسه ٨٥٧ هـ /مايو سنة ١٤٥٣ م [١].

فى شهر ذى القعدة من العام نفسه / نوفمبر ارتفعت قيمة الدينار الى مستوى عال ، فوصلت الى ثلاثمائة وخمسة وثلاثين درهماً فلوساً (أربعة عشر درهماً فضياً) ، ولا يمدنا ابن تغرى بردى [٢] الذى أورد ذلك بأسباب الارتفاع ، وما ذكره يتصل فقط بالأسعار والقيم النقدية للعملات فقط .

حاولت الدولة تخفيض قيمة الدينار عدة مرات ، وعن طريق عدةندا ءات لمستوى ثلاثمائة وعشرين درهماً فلوساً (ثلاثة عشر درهماً فضياً وثلث) ، ولكن موقـف النـاس والمتعاملين من تلك الندا ءات أوضحهـا ابن تغرى بردى بقوله [٣] :

«ولا أظنه الا أن يزيد أيضاً» .

وفعلاً فقد ارتفع سعر تبادل الدينار فى العام التالى ٨٥٨ هـ / ١٤٥٤ م ، فوصل الى أعلى مستوى له حتى ذلك التاريخ ، فبلغ ثلاثمائة وخمسين درهماً فلوساً (أكثر قليلاً من أربعة عشر درهماً فضياً ونصف الدرهم) ، فسارعت الدولة الى المنـاداة لتخفيض سعر التبادل ، فنودى فى شهر جمادى الآخرة / مايو ، بأن تكون قيمة الدينار ثلاثمائة وعشرين درهماً فلوساً [٤] (ثلاثة عشر درهماً فضياً وثلث درهم) ، ولكن مناداة الدولة لم تؤد الى تخفيض سعر الدينار

---

(١) ابن تغرى بردى ، حوادث ، ص ١٧٤ ، ص ١٨٦ .

(٢) نفسـه ، ١٩٦ .

(٣) نفسه ، ص ١٩٩ .

(٤) نفسه ، حوادث جـ ١ ، ص ٢٠٨ .

الذى حافظ على معدله السابق رغم تكرار مناداة الدولة [١] .

فى شهر المحرم من العام التالى ٨٥٩ هـ / ديسمبر سنة ١٤٥٤ م ، واصل سعر الدينار تقدمه ، فبلغ ثلاثمائة وسبعين درهماً فلوساً [٢] (حوالى خمسة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، ونظراً لهذا الارتفاع الكبير فى قيمة الدينار النقدية ، فقد قررت الدولة عقد اجتماع طارئ لمعالجة الوضع ، فى شهر ربيع الأول / فبراير سنة ١٤٥٥ من حضره القضاة ، وكبار الأمراء ، وبعد الاجتماع تم تفويض السلطان الأشرف إينال فى اتخاذ القرار المناسب ، فأصدر أوامره على الفور بتخفيض سعر تبادل الدينار ، ونودى فى الدولة بأن تكون قيمة الدينار النقدية ثلاثمائة درهم فلوس (اثنى عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، وقد تسبب هذا التخفيض الكبير فى سعر الدينار بخسارة الكثيرين من المتعاملين ، فى الوقت الذى هددت الدولة فيه من يخالف ذلك بأشد العقوبات [٣] ، وتوالت نداءات الدولة لتطبيق ما أمرت به ، ولكن جميع تلك النداءات لم تجد آذاناً صاغية من الناس والمتعاملين ، وأصحاب الأموال الذين لا يرغبون لأنفسهم الضرر والخسارة ، لذا فقد استمرت قيمة الدينار بنفس معدلها السابق دون تغيير [٤] ، ومما يدل على استمرارها ، بل واتجاها نحو الزيادة ، ما كان عليه سعر تبادل الدينار فى شهر رمضان سنة ٨٦٠ هـ / أغسطس سنة ١٤٥٦ م ، حيث بلغ ثلاثمائة وستين درهماً فلوساً [٥] (خمسة عشر درهماً فضياً) .

---

(١) ابن تغرى بردى ، حوادث ، ص ٢٠٩ .
(٢) نفسه ، ص ٢٢٢ .
(٣) نفسه ، ص ٢٢٥ .
(٤) نفسه ص ، ٢٤٥ ، السخاوى ، الذيل التام ، ص ٧٧ .
(٥) نفسه ، جـ ١ ، ص ٢٧٦ .

حاولت الدولة فى المحرم من العام التالى ٨٦١ هـ / ديسمبر سنة ١٤٥٦ م تخفيض قيمة الدينار الى ثلاثمائة درهم فلوس (اثنى عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، وخصوصاً بعد أن تجاوزت قيمته ثلاثمائة وخمسة وسبعين درهماً من الفلوس [١] (خمسة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، ولكن محاولة الدولة لم يتحقق لها النجاح ، بل إن قيمة الدينار تزايدت كثيراً ، فبلغت فى شهر ربيع الأول من السنة نفسها / فبراير من سنة ١٤٥٧ م أربعمائة درهم فلوساً لكل دينار واحد [٢] (سبعة عشر درهماً فضياً الا ثلث درهم) وفى نهاية الشهر وصل الى أربعمائة وعشرين درهماً فلوساً [٣] (سبعة عشر درهماً فضياً ونصف درهم) ، ثم فى شهر المحرم من العام التالى ٨٦٢ هـ / نوفمبر سنة ١٤٥٧ م ارتفع الى أربعمائة وخمسين درهماً من الفلوس [٤] (تسعة عشر درهماً فضياً الا ربع درهم) ، وفى شهر ربيع الأول /يناير سنة ١٤٥٨ م وصل الى أربعمائة وستين درهماً فلوساً (أكثر من تسعة عشر درهماً فضياً) . فسارعت الدولة لمواجهة هذا الارتفاع ، فأمرت بالمناداة فى الأسواق أن يكون سعر تبادل الدينار ثلاثمائة درهم فلوس فقط (اثنى عشر درهم فضياً ونصف) ، وتشددت الدولة بتطبيق السعر الجديد ، وعوقب عدد كبير من الباعة والمتعاملين ، وشهر بجماعة منهم فى الأسواق ، ولم تنظر الدولة الى ما قد يسببه هذا الاجراء من خسارة كبيرة لهم ، فخسروا معظم أموالهم [٥] .

---

(١) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٩١ ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ٩٩ .

(٢) نفسه ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ١٠٤ .

(٣) نفسه ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٩٦ .

(٤) نفسه ، ص ٣٠٩ .

(٥) ابن تغرى ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ١١٥ ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٣١٠ - ٣١١ ، السخاوى ، الذيل على رفع الأصر (بغية العلماء والرواة) ، ص ٩٧ ، تحقيق جودة هلال ، ـ

لقد كانت أسباب تلك الارتفاعات المتوالية فى قيمة الذهب ، والدنانير الذهبية تعود الى كثرة الطلب عليه ، بسبب ما كانت تعانيه الدراهم الفضية ، والفلوس النحاسية من فساد وغش ، وعدم استقرار فى التعامل بها ، وتردد شائعات فى الدولة عن إبطال التعامل بها ، واستبدالها بإصدارات جديدة [١] ، كما أن أحوال الدولة الداخلية ، سياسية واقتصادية لم تكن مستقرة ، بل كانت على درجة كبيرة من الاضطراب والنزاع السياسى ، والأزمات الاقتصادية مما كان له الأثر المباشر على سير أوضاع الدولة ومنها النقدية [٢] .

لقد فقدت الدولة السيطرة على تحديد سعر تبادل الدينار أمام معارضة العامة والمتعاملين ، فبعد عدة نداءات وجهتها الدولة لتحقيق ذلك الهدف ، لم يلتفت أحد لما تنادى به ، فأصبح السعر يتحدد من خلال ظروف الدولة ، وظروف أسواقها ، والعوامل المحيطة بتلك الظروف [٣] .

ولا تمدنا المصادر التاريخية بعد هذه الفترة ، وحتى سقوط الدولة بمعلومات ذات قيمة عن أسعار تبادل الدينار المملوكى ، باستثناء ما ذكره السخاوى [٤]

= ومحمد محمود صبح ، الدار المصرية للتأليف ، القاهرة ، (ب ـ ت) ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٣٤٤ .

(١) ابن تغرى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٣٠٩ .

(٢) تمثل الاضطراب والنزاع بما أحدثه المماليك الجلبان (الذين تم جلبهم الى الدولة) من قلاقل وحوادث فى أنحاء الدولة بين قتل رجال الدولة وكبار موظفيها ، وأصحاب المناصب بها ممن لا يوالونهم فى أهدافهم وتوجيهاتهم ، وبين سطو ونهب لأموال الناس ، وتعرض للتجار وبضائعهم ، والفساد لمنشآت الدولة ، وتخريبها وإشعال الحرائق بها . (فضلاً أنظر عن المماليك الأجلاب هامش ٢ ص ٤٤٥) ، (ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ١١٦ ، السخاوى ، الذيل التام ، ص ٧٦ ، ١١٦ ، حامد زيان ، الازمات الاقتصادية ، ص ١٠٨) .

(٣) ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ٣٥٢ .

(٤) الذيل التام ، ص ٣٣٦ .

ضمن حوادث سنة ٨٩١ هـ / ١٤٨٦ من أن قيمة الدينار قد زادت أكثر من ثلاثة دراهم فضية بسبب الفساد الذى تعرضت له الفلوس النحاسية ، وماذ كره أيضاً ضمن حوادث سنة ٨٩٢ هـ / ١٤٨٧ م [١] من أن قيمة الدينار ارتفعت أكثر من أربعمائة درهم فلوس ، وأن الغلاء عم البلاد ، وانعدام الفضة وعدم التعامل بها فى الأسواق ، وكذلك ما أورده ابن اياس [٢] من أن قيمة الدينار سنة ٩٠٣ هـ / ١٤٩٧ - ١٤٩٨ كانت بخمسة عشر درهماً فضياً ، وتعادل أربعمائة وعشرين درهماً من الفلوس النحاسية .

وقد دأبت المصادر فى الفترة المشار اليها على ذكر الفساد النقدى الذى وقع على العملات المملوكية ، وما عانته من اضطراب وتلاعب ، واهمال المسئولين فى الدولة لهذا التدهور دون تدخل منهم ، أو محاولة تحسين الأوضاع أملاً فى الحصول على فوائد ، ومصالح تتحقق لهم من خلال تلك الأوضاع .

٤- القيمة النقدية للدرهم *

شكلت النقود الفضية فى بداية العصر المملوكى مع الدنانير الذهبية القاعدة النقدية للعهد المملوكى البحرى ، أما فى العهد الجركسى ، فقد حلت الفلوس النحاسية محل الدراهم الفضية ، وانتشرت وتم استخدامها فى عمليات التداول ، وقل الطلب على النقود الفضية التى لم تستطع الوقوف أمام ذلك الانتشار الذى حققته الفلوس ، فقلت أعدادها بشكل كبير ، وأصبح من النادر عمل

(١) الذيل التام ، ص ٣٣٦ .

(٢) بدائع ، جـ ٣ ، ص ٣٩٥ .

* يمكن من خلال التفصيلات المتصلة بالقيمة النقدية للدرهم التعرف فى الوقت نفسه على القيمة النقدية للفلوس النحاسية .

إصدارات جديدة منها ، حتى مع المحاولات التى قام بها عدد من سلاطين المماليك لإعادة النقود الفضية لمركزها الطبيعى ، فإنه لم يكتب لتلك المحاولات النجاح ، بسبب عدة عوامل ، فإلى جانب المنافسة الحادة من قبل الفلوس النحاسية ، كانت هناك منافسة أخرى من قبل دراهم البندقية التى انتشر التعامل بها فى أسواق الدولة ، وحازت على ثقة المتعاملين نظراً لجودة سكها ، ودقة وزنها وعيارها [١] . فى الوقت الذى تعرضت فيه الدراهم المملوكية الى الفساد ، وظهور أنواع رديئة منها ، تزيد نسبة النحاس فيها عن نسبة الفضة ، حتى أصبح الدرهم لا يحتوى الا على ثلث وزنه من الفضة ، بينما ثلثاه من نحاس [٢] ، وهذا عكس القاعدة الشرعية ، وكان هذا الوضع نتيجة لنقص امدادات الدولة من معدن الفضة ، الذى أدى الى تناقص أعداد الدراهم ، وبالتالى ندرتها ، وفى بعض الأحيان الى توقف اصدارها .

فمع نهاية القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى قلت كميات الفضة فى الدولة ، ونشطت عملية تهريبها الى خارج البلاد ـ وخاصة الى أوربا ـ طمعاً فى الفائدة المادية ، ويتأسف المقريزى على ذلك قائلاً [٣] :

«والفرنج تأخذ ما بمصر من الدراهم الى بلادهم ، وأهل البلاد تسبكها طلباً للفائدة ، حتى عزت وكادت تفقد» .

كما يشير القلقشندى الى بعض مسببات ذلك النقص فيقول [٤] :

---

(١) فضلاً أنظر : الفصل الخامس (العلاقة بين الدراهم المملوكية والدراهم البندقية) .

(٢) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٣ ، المقريزى ، النقود ، ص ٦١ .

(٣) النقود ، ص ٦٩ .

(٤) صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٣ .

«أما بعد الثمانمائة فقد قلت الفضة ،، وبطل ضرب الدراهم بالديار المصرية ، الا فى القليل النادر ، لاستهلاكها فى السروج والآنية ونحوها ، وانقطاع واصلها الى الديار المصرية من بلاد الفرنج وغيرها ، ومن ثم عز وجود الدراهم فى المعاملة بل لم تكن توجد» .

ومهما قل عدد الدراهم الفضية المملوكية ، أو ندر سكها فإن إصداراتها لم تنقطع كلية ، فإضافة الى ما أصدره سلاطين المماليك البحرية ، قام سلاطين المماليك الجراكسة بإصدار أعداد ولو قليلة من تلك الدراهم - سبق التعرض لها - وفيما يلى نتتبع تطور القيم النقدية ، وأسعار التبادل التى مرت بها الدراهم الفضية المملوكية .

* * * * *

كان للدرهم الفضى فى الفترة الأولى من عصر دولة المماليك مركز هام فى التعامل النقدى ، ووظيفة رئيسية فى اقتصاديات الدولة ونظامها النقدى ، يوضح المقريزى ذلك المركز ، وتلك الوظيفة بقوله [١] :

«وراجت هذه الدراهم - الدراهم النقرة التى ضربها الكامل الأيوبى - فى بقية دولة بنى أيوب ، ثم فى أيام مواليهم الأتراك بمصر والشام رواجاً حتى قل الذهب بالنسبة اليها ، وصارت المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها ، واليها تنسب عامة أثمان المبيعات ، وقيم الأعمال ، وبها يؤخذ خراج الأرضين ، وأجرة المساكن وغير ذلك» .

فالنص السابق ينطبق تماماً على دولة المماليك البحرية ، حيث كانت الدراهم

---

(١) إغاثة الأمة ، ص ٦٥ .

الفضية تمثل الى جانب الدنانير الذهبية القاعدة النقدية للبلاد ، بل إن الدراهم الفضية هى أداة الدفع والتداول ، فحازت على ثقة المتعاملين ، والناس جميعاً نظراً لدقة وزنها وعيارها ، وحسن سكها ، ونتيجة ذلك احتفظت بقيمة شبه ثابتة طوال تلك الفترة ، ونلحظ ذلك من المعلومات التى أوردتها المصادر التاريخية للتطورات النقدية فى الدولة .

يفيدنا التفصيل السابق عن القيم النقدية للدينار فى التعرف على القيمة النقدية للدراهم الفضة مقابل الدنانير الذهبية ، أى سعر تهادل الدراهم بالدنانير الذهبية ، وهذه المعلومات التى توفرت لنا عن القيم النقدية للدينار ، تغطى جانباً من نقص المعلومات المتصلة بالقيم النقدية للدرهم الفضى ، التى نعرض لها فى هذا التفصيل ، الذى نتناول فيه سعر تبادل الدرهم الفضى مقابل الفلوس النحاسية .

كانت القيمة النقدية للدرهم النقرة ـ وهو الدرهم المتداول عند قيام دولة المماليك ـ ثمانية وأربعين فلساً عدداً ، واستمرت هذه القيمة بشكل شبه ثابت حتى سنة ٧٥٩ هـ / ١٢٥٧ م [١] .

والواقع أن القيمة النقدية للدراهم قد تأثرت فى بعض الأحيان ما تعرض له الدينار الذهبى من تقلبات فى الفترة المذكورة ، وأيضاً بما تعرضت له من تلاعب فى أوزانها وعيارها ، ويدل على ذلك ما ذكره المقريزى [٢] فى حوادث سنة ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦ - ١٣٣٧ م من أن الدراهم الفضية كان التعامل بها يتم عن طريق الوزن ، ومجرد التعامل النقدى بهذه الطريقة دلالة على فساد النقود

---

(١) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٣٩

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٢٠

المتعامل بها ، وعدم صلاحيتها للتعامل العددى [١] ، ومثل ذلك أيضاً ما حدث سنة ٧٤٠ هـ / ١٣٣٩ - ١٣٤٠ م من إبطال التعامل بالدراهم الفضية بسبب نقص أعدادها ، وانعدام الفضة ، حتى أن الباعة والتجار رفضوا أخذ الدنانير الذهبية ثمناً لبضائعهم ، فى محاولة منهم للحصول على الفضة ، وقد كان تصرف الدولة سلبياً عندما أخرجت الفضة من خزائنها ، ووزعتها فى الأسواق لسد الحاجة الى الدراهم الفضية ، وكان سبب هذه الأزمة راجعاً الى ارتفاع سعر تبادل الذهب مقابل الدراهم الفضية الأمر الذى أدى الى احتفاظ الناس ، وأصحاب الأموال بالدراهم الفضية ، وعدم التفريط بها [٢] .

ومن المرجح أن أسعار تبادل الدراهم قد عادت الى الاستقرار حتى سنة ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م عندما داهم الدولة الوباء الكبير الذى كانت له تأثيرات سلبية على نواحى الدولة ، وبالذات الاقتصادية والاجتماعية منها ، وتأثرت قيمة الدرهم الفضى بالغلاء المصاحب لذلك الوباء ، فارتفعت تبعاً لذلك [٣] .

ومهما كانت الحال فإنه يمكن القول أن القيمة النقدية للدراهم كانت ثابتة فى معظم سنوات الفترة ، حتى سنة ٧٥٩ هـ / ١٢٥٧ م باستثناء بعض التقلبات التى أحدثتها ظروف طارئة مرت بها الدولة . وقد بلغت تلك القيمة النقدية

---

(١) جرى اتباع قاعدة وزنية عند إستخدام طريقة الوزن فى تداول النقود ، وتقضىٰ باستخدام صنج خاصة بكل نوع من النقود ، للدنانير صنج خاصة بها ، وكذلك للدراهم والفلوس (حجة وقف السلطان الأشرف برسباى ، ص ١٩٢ ، ص ٢١٥ ، نشر جزء منها محمد كامل مراد ، فى سياسة الأشرف برسباى الداخلية وعلاقاته الخارجية ، رسالة دكتوراه لم تنشر ، كلية أصول الدين ، جامعة الأزهر ، رقم ١٤٦ عام ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م .

(٢) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٩٤ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٣٠٢ .

الثابتة ثمانية وأربعين فلساً نحاسياً للدرهم الفضي الواحد ، وعندما أصدرت الدولة فلوساً نحاسية جديدة ، تم تعديل قيمة الدرهم الفضي مقابلها ، فأصبحت أربعة وعشرين فلساً من الفلوس الجديدة (الجدد) ، والتي أصبح كل فلس منها لفلسين من الفلوس القديمة (العتق) ، وأصبح التعامل بها يتم عن طريق وزنها ، كل رطل منها بدرهم فضي ونصف درهم [١] .

لقد استمرت قيمة الدراهم النقدية على النحو السابق حتى حتى سنة ٧٨١ هـ / ١٣٧٩ م عندما داخلها الفساد ، وخلطت بدراهم ضربت في مدينة حماة من بلاد الشام أطلق عليها الدراهم الحموية ، ففسدت الدراهم الجيدة ، ونقصت أوزانها ، واختلت عياراتها [٢] ، مما حتم على الدولة المناداة بتداول الدراهم الفضية عن طريق الوزن [٣] .

وقد أتاح ذلك الفساد اضافة الى ما بدأت تشهده الدراهم الفضية من تناقص في كمياتها وأعدادها ، الفرصة للفلوس النحاسية بالظهور ، ومزاحمة الدراهم الفضية في مركزها ، وفي حيازتها لثقة المتعاملين ، فتحقق لها ذلك ، وتمتعت بمركز جيد كان بداية لتطور هام شهدته الدولة فيما بعد [٤] .

---

(١) المقريزي ـ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٨٦ ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٣٩ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣١٧ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٥٦٤ .

(٢) من مظاهر فسادها ونقص أوزانها أن وزن الدرهم قد وصل الى أن يكون نصفه فضة بدل ثلثيه ونصفه الآخر نحاساً بدل ثلثه ، ثم كان ربعها من فضة وثلاثة أرباعها من نحاس ، بل في بعض الأحيان أصبحت الفضة لا تتعدى العشر ، وتسعة أعشاره من النحاس .

(المقريزي ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٤٣٢ ، السيوطي ، حسن ، جـ ٢ ، ص ٣٠٨) .

(٣) المقريزي ، النقود ، ص ٦١ .

(٤) هناك في الواقع العديد من التطورات النقدية التي شهدتها الدولة من ذلك بروز ظاهرة التضخم النقدي نتيجة استخدام الفلوس النحاسية واستخدام الدولة عملة حسابية جديدة =

لقد استمر التعامل بالدراهم الفضية عن طريق الوزن مدة طويلة ، فتذكر بعض المصادر التاريخية أنه فى سنة ٧٩١ هـ / ١٣٨٨ - ١٣٨٩ م [١] ، وسنة ٧٩٣ هـ / ١٣٩٠ - ١٣٩١ م [٢] كان التعامل بالدراهم يتم عن طريق الوزن ، مع محافظة الدرهم على قيمته النقدية التى تقدر بأربعة وعشرين فلساً رغم كمياته القليلة فى أسواق الدولة [٣] ، ورغم تناقص وزنه عن الوزن الشرعى للدرهم ، والمحدد بجرامين وخمسة وتسعين فى المائة من الجرام (٢.٩٥ جم) .

= (الدرهم الفلوس) للربط بين الدراهم الفضية والفلوس النحاسية فى نظام محاسبى واحد ، وكذلك انتشار العملات الأوربية وغيرها ، ومزاحمتها للنقود المملوكية فى مختلف عمليات التداول فى أسواق الدولة .

(١) الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٢٧٠ .

(٢) نفسه ، ص ٣٣٣ .

(٣) يقول المقريزى (إغاثة ، ص ٧١) : «فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود أكثرها الفلوس ، وهى النقد الرائج الغالب . والثانى الذهب ، وهو أقل وجداناً من الفلوس ، وأما الفضة ، فقلت حتى بطل التعامل بها لعزتها» .

والواقع أن نقص الفضة كان تدريجياً ، بدأ مع نهايات العهد المملوكى البحرى ، وبمرور الوقت أصبح يمثل أزمة دائمة للدولة ، بلغت غايتها سنة ٧٩٤ هـ / ١٣٩١ - ١٣٩٢ م عندما توقفت دور الضرب فى الدولة عن إصدار الدراهم الفضية لعدم وجود خامات ، وأصبح إصدارها لا يتم الا فى القليل النادر حتى أنه من شدة الأزمة أن الدرهم الفضى قد تم تداوله عن طريق المزاد العلنى ، وهو ما عرف بـ (حراج) فمن يدفع قيمة أعلى يحصل عليه . هذا ويمكن تلخيص مجمل الأسباب التى أدت الى ذلك النقص بما يلى:

١ - قلة كميات الفضة المستخرجة من مناجم الدولة فى سيناء ، وأخيراً توقفها عن الإنتاج .

٢ - إنخفاض صادرات أوروبا من الفضة الى الدولة المملوكية ، وهى المصدر الرئيسى ثم انقطاع وصول الفضة نهائياً الى الدولة ، وبداية حركة معاكسة تمثلت فى تهريب الفضة الى أوروبا مع التجار الأوربيين .

٣ - المبالغ الكبيرة التى أنفقها السلطان الظاهر برقوق فى الهبات والأعطيات ، ونفقات المماليك حرم الدولة من احتياطى كبير من النقود الفضية .

فى سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ - ١٤٠١ م ، وفى ظل ظروف الغزو التيمورى لبلاد الشام كانت القيمة النقدية للدرهم الفضى مرتفعة جداً ، ولم يذكر ابن حجر (١) الذى أورد ذلك أى أرقام تمثل تلك القيمة المرتفعة ، ويعود ذلك الارتفاع الى أن الغزاة كانوا فى أثناء غزوهم لا يطلبون من الأموال سوى الدنانير الذهبية والدراهم الفضية مما رفع من أسعار تبادلها (٢) .

واستمرت الفضة على ارتفاعها فى سنة ٨٠٥ هـ / ١٤٠٢ - ١٤٠٣ م ، فيورد ابن دقماق (٣) أنه فى شهر جمادى الأولى / ديسمبر بلغت القيمة النقدية للدرهم الفضى وزناً درهمين وثلاثة بالعشرة من الدرهم الفلوس (خمسة وخمسين فلساً نحاسياً) (٤) ، وما أورده ابن دقماق يعد أول إشارة لقيمة الفضة مقابل الدراهم الفلوس ، ويبدو أن هذا هذا التطور فى النظام السعرى للنقود المملوكية جاء نتيجة النقص الكبير فى الدراهم الفضية ، والذى قابله زيادة كبيرة فى الفلوس النحاسية ، فكان ارتفاع قيمة الفضة ، وانخفاض قيمة النحاس انعكاساً لما عاشه الوضع النقدى فى الدولة من تغيرات .

= ٤ - بروز ظاهرة الاكتناز للنقود الفضية الجيدة ، بعد فساد الدراهم الفضية ، ومن ثم تناقص أوزانها .

(القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٣ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩٠٩ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٩٧ ، ٩٩ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ١٤٥ ، عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٩٢ ، ٩٤ ،و رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك ، ص ٢٩٨) .

(١) إنباء ، جـ ٢ ، ص ١٤٥ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٤٩ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦١٣ .

(٣) الجوهر الثمين ، ورقة ١٨٩ .

(٤) الدرهم الفلوس يساوى أربعة وعشرين فلساً اذ المعروف أنه تقدير الدرهم الفضى مدفوعة بالفلوس النحاسية . (المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١١١ ، كذلك ، جـ ٤ ، ص ٩٤٢) .

تراجعت قيمة الدرهم الفضى مقابل الفلوس النحاسية بشكل طفيف ومؤقت ، عندما وصلت فى المحرم من سنة ٨٠٦ هـ / يوليو من سنة ١٤٠٣ هـ الى درهمين الا ربعاً من الدراهم الفلوس [١] ، ويبدو أن ظروف الفلوس النحاسية فى تلك الأثناء قد أدت الى هذا الانخفاض ، فقد حدث إنقاص لوزن الفلوس النحاسية عند التبادل ، أدى الى ارتفاع أسعارها مقابل النقود المملوكية (الدنانير والدراهم) [٢] ، وما إن هدأت مشكلة الفلوس النحاسية ، حتى عادت الدراهم الى الارتفاع فى قيمتها ، حيث وصلت الى درهمين واثنين بالعشرة من الدرهم الفلوس [٣] ، وواصلت الفضة ارتفاعها فى شهر رمضان من العام نفسه / فبراير - مارس من سنة ١٤٠٤ م الى ثلاثة دراهم فلوساً للدراهم المضروبة (الدرهم النقرة ، والدرهم الكاملى) ، أما الفضة الحجر (الخام) [٤] ، فقد كان ثمن الدرهم منها أربعة دراهم من الفلوس [٥] .

ولم تذكر المصادر التاريخية التى أوردت تلك المؤشرات السعرية الأسباب وراء ارتفاع الفضة والدراهم الفضية ، والمرجح أن سبب ذلك راجع بالإضافة الى نقصها وقلة أعدادها المتداولة فى الأسواق ، الى عدم ضرب الدولة لدراهم فضية جديدة ، والى نشاط الناس فى صهر المتداول منها ، وتحويله الى حلى وأوان

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١١١ ، العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٠ ، ورقة ٢٠١ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٧٧ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ١٠٩٨ ، ابن اياس ، نفسه ، ص ٦٦٥ .

(٣) ابن دقماق ، المصدر السابق ، ورقة ١٩٣ - ١٩٤ .

(٤) حملت الفضة غير المصنعة فى تلك الفترة مصطلح (الفضة الحجر) تعبيراً عن عدم كونها دراهم مضروبة ، وقد امتازت بخلوص عيارها ، وعدم تعرضها للغش .

(٥) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٢٢ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٨٦ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٨٧ .

ونحو ذلك .

فى شهر ربيع الأول من سنة ٨٠٧ هـ / سبتمبر - أكتوبر من سنة ١٤٠٤ م واصلت الدراهم الفضية ارتفاعها ، فبلغ سعر تبادل الدرهم الواحد ثلاثة دراهم فلوساً وثلاثة بالعشرة من الدرهم الفلوس ، ثم بعد فترة قصيرة ، ارتفع الى أربعة دراهم فلوساً لكل درهم فضى واحد [١] ، وحافظ الدرهم على ذلك المستوى فى شهر المحرم سنة ٨٠٨ هـ / يونيو سنة ١٤٠٥ م [٢] ، وبعد عدة أشهر ، وبالتحديد فى شهر جمادى الأولى / أكتوبر - نوفمبر ، ارتفعت القيمة النقدية للدراهم بشكل واضح ، اذ وصلت الى أربعة وسبعة بالعشرة من الدرهم الفلوس [٣] ، وفى الشهر التالى بلغت مستوى الخمسة دراهم فلوساً لكل درهم فضى واحد ، من الدراهم النقرة أو الدراهم الكاملية ، وهو ما أطلق عليه المقريزى درهم معاملة ، ويتم التعامل به وزناً لا عدداً [٤] .

ويبين المقريزى [٥] أن أسباب تلك الارتفاعات المتوالية فى قيمة الفضة عائدة الى ما كان يخيم على الدولة من فساد ، وما سارت عليه الدولة ممثلة برجال سلطتها ، من فساد وتلاعب فى أوزان النقود ، وأسعار تبادلها تحقيقاً لأطماعهم المادية ، مستعينين بالفلوس النحاسية النحاسية للوصول لأهدافهم بالاكثار منها ، وبافسادها والتلاعب بأسعارها [٦] هذا بالاضافة الى ما سبق

---

(١) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١١٣٣ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٩٥ - ٦٩٦ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ١١٧٠ ، ١١٧٣ ، ابن اياس ، نفسه ، ص ٧٣٠ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ٥ ، ابن اياس ، نفسه ، ص ٧٣٨ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، ص ١١ ، إغاثة ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(٥) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٦) فضلاً أنظر : الفصل السادس (سياسة السلاطين النقدية) .

إيضاحه من أسباب ارتبطت بالدراهم الفضية .

لقد حل عام ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م على الدولة ، وهى تعانى من أزمة حادة فى احتياجاتها من الفضة والدراهم الفضية ، وإن ظهرت فيباع كل درهم مضروب بخمسة دراهم فلوس [١] ، وبنفس المعدل كانت قيمة الدرهم سنة ٨١٠ هـ / ١٤٠٧ م [٢] ، ولم تذكر المصادر التاريخية بعد هذا التاريخ ، وحتى شهر المحرم من سنة ٨١٣ هـ / مايو ١٤١٠ م أى تفصيلات عن القيمة النقدية ، أو أسعار تبادل الفضة والدراهم الفضية .

ففى الشهر المذكور ، ونتيجة للفساد النقدى الذى كانت تعانى منه الدولة بسبب الفلوس النحاسية ، وما أحدثه فسادها ، والتلاعب بأسعارها من عدم استقرار أسعار تبادل العملات فى الدولة ، ومنها الدراهم الفضية التى ارتفعت قيمتها النقدية مقابل الفلوس الى ستة أو سبعة دراهم من الفلوس لكل درهم فضى واحد [٣] .

ويعطى الصيرفى [٤] صورة أكثر وضوحاً ، عندما ذكر أن الفضة الخام عدمت نهائياً فى الأسواق ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع قيمتها الى رقم قياسى ، فبلغ ضعفى ما كانت عليه من قبل ، فوصل سعر الدرهم الواحد منها وزناً اثنى عشر درهماً فلوساً ، وهذا بدوره انعكس على الدراهم المسكوكة ، فارتفعت قيمتها الى مستوى ستة أو سبعة دراهم فلوس ، وظل هذا السعر ثابتاً لم يتغير

---

(١) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢٧ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٥٧ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ٥١ ، ابن اياس ، ص ٣٧٦ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ١٣١ .

(٤) نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٦٤ .

فى شهر جمادى الآخرة / أكتوبر [١] ، وكذلك استمر بنفس المعدل فى شهر ذى القعدة / مارس سنة ١٤١١ [٢] ، وفى شهر ذى الحجة / ابريل ترتفع الفضة الحجر الى ثلاثة عشر درهماً فلوساً ، لكل درهم موزون منها [٣] .

فى سنة ٨١٦ هـ / ١٤١٣ - ١٤١٤ م كان سعر الفضة (الحجر) بين أربعة عشر وخمسة عشر درهماً من الفلوس ، ولم يذكر العينى الذى أورد ذلك [٤] قيمة الدراهم الفضية المضروبة ، ومن المرجح مع ارتفاع سعر الفضة الخام أن تزيد قيمة الدرهم المضروب ، وأن يصل سعر تهادل الدرهم الواحد الى ثمانية أو تسعة دراهم من الفلوس تقريباً ، وفى سنة ٨١٧ هـ / ١٤١٤ - ١٤١٥ م ظلت قيمة الفضة الخام على ما هى عليه دون تغيير فيها [٥] .

*****

أما فى سنة ٨١٨ هـ / ١٤١٥ - ١٤١٦ م ، فقد حدث أن تغير الوضع النقدى تماماً مما أحدث تغييراً نقدياً كبيراً فى القيمة النقدية للدراهم الفضية ، فمن ضمن الإصلاحات النقدية التى قام بها السلطان المؤيد شيخ [٦] ، أن أصدر دراهمه المؤيدية ، والتى كانت على نوعين درهم صغير (النصف) ، ودرهم كبير (الكامل) بجزئيه النصف والربع ، وكان السلطان المؤيد قد عقد اجتماعاً مع القضاة والأمراء للتشاور فى الوضع النقدى للدولة ، وخلال ذلك الاجتماع ، تم

---

(١) العينى ، عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٠٨ .

(٢) الصيرفى ، المصدر السابق ، ٢٥٦ ، جـ ٢ ، ص ٢٧٣ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٦٦ .

(٤) العينى ، عقد ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، تحقيق القرموط .

(٥) نفسه ، ص ٢١٠ .

(٦) لمفضلاً أنظر الفصل السادس (سياسة سلاطين المماليك النقدية) .

تحديد أسعار جديدة للدراهم الفضية على النحو التالى :

كل درهم صغير بتسعة دراهم فلوس ، وكل درهم كبير بثمانية عشر درهماً فلوساً ، والربع درهم بأربعة دراهم فلوس ونصف درهم من الفلوس ، وكانت النتيجة ـ كما تقول بعض المصادر التاريخية [١] ـ أن حصل رفق عظيم للناس ، وصلحت معاملتهم ، وكثرت الدراهم الفضية فى أيديهم وانتفعوا بها .

لقد أصدرت الدولة مرسوماً فى شهر صفر سنة ٨١٨ هـ / مايو سنة ١٤١٥ م ينظم عملية تبادل الدراهم الفضية ، وتقرر منع التعامل بالفضة الحجر ، ولا تباع الا لدور الضرب فقط ، ليتم سكها دراهم فضية [٢] .

لقد استمر تحديد الدولة لأسعار تبادل الدراهم الفضية ، ففى شهر جمادى الآخرة سنة ٨١٩ هـ / أغسطس سنة ١٤١٦ م يذكر المقريزى [٣] أن الدينار الذى كان يصرف بثلاثين نصفاً (خمسة عشر درهماً فضياً) كان فى الوقت نفسه يصرف بمائتين وسبعين درهماً فلوساً ، فتكون قيمة النصف بالدراهم الفلوس تسعة دراهم ، أو ثمانية عشر درهماً من الفلوس للدرهم الكامل ،

---

(١) المقريزى ، النقود ، ص ٦٤ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ٣ ، ص ٥٤ ، العينى ، عقد ، ص ٢٢١ ، السيف المهند ، ص ٣٣٢ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٠٧ ، العينى ، عقد ، ص ٢٢٢ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٤٩ .

هذا وقد ساعد المؤيد شيخ فى إصدار تلك الدراهم ، وجود كميات جيدة من الفضة توفرت عن طريق تحويل الدول الأجنبية المنتشرة فى أسواق الدولة كالنقود الفضية البندقية (الجرسو) ، والنقود الفضية المغولية (اللنكية) وغيرهما ، فضلاً أنظر :

الفصل الخامس (العلاقة النقدية) ، ٤٨٥ .

(٣) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٦٠ .

ولكن فى الشهر التالى حدث انخفاض فى قيمة الدرهم الفضى ، وصلت معه قيمة النصف المؤيدى الى ثمانية دراهم فلوس ، ويرجع ابن حجر [١] هذا الانخفاض الى تخفيض الدولة لقيمة الدينار الذهبى ، اذ كثرت الدراهم نتيجة ذلك ، مما خفض من قيمتها النقدية . أما المقريزى [٢] ، فيذكر أنه بسبب تلك الخطوة ، ومع ثبات أسعار المبيعات خسر الناس كثيراً من أموالهم .

لقد نادت الدولة بذلك التخفيض ، وهددت من يخالف ما رسمت به ، ثم أكدت عليه ثانية فى شهر رمضان / نوفمبر [٣] لتستمر قيمة الدرهم على تحديد الدولة ، حتى شهر المحرم من سنة ٨٢٠ هـ / فبراير ١٤١٧ م [٤] ، عندما قامت الدولة بخطوة أخرى لتخفيض سعر تبادل الدرهم ، فنادت بأن يكون النصف من الفضة بسبعة دراهم فلوس ونصف ، أى كل درهم بخمسة عشر درهماً فلوساً ، وألزمت الدولة الصيارفة والمتعاملين بالعمل بهذا التحديد [٥] ، ولقد استمرت القيمة النقدية التى حددتها الدولة سعراً للدرهم الفضى حتى شهر ذى الحجة يناير سنة ١٤١٨ م ، عندما أمرت الدولة برفع قيمة الدرهم الى ما كان عليه من قبل خطوات التخفيض ، وهى ثمانية عشر درهماً لكل درهم فضى [٦] ، وما دعا الدولة الى هذا الاجراء هو محاولاتها تخفيف الضرر

---

(١) إنباء ، جـ ٣ ، ص ١٠٠ .

(٢) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٦٣ ، فضلاً أنظر أيضاً ، العينى ، عقد ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٣٦٦ .

(٤) نفسه ، ص ٣٨١ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ١٢٥ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٨٣ .

(٥) المقريزى ، نفسه ، ص ٣٩٢ .

(٦) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٤٢٧ .

والخسارة على الناس ، بعد تخفيض النقود ، وعندما فشل هذا الحل اضطرت الى رفع قيمة الفضة بعد أن زادت خسارة الناس ، وكثر تضررهم وتوقف مصالحهم .

فى شهر صفر من السنة التالية ٨٢١ هـ / مارس من سنة ١٤١٨ م ، عادت خطوات الدولة لتخفيض قيمة الدراهم الفضية ، فنادت بتحديد سعر تبادل جديد ، وهو سبعة دراهم فلوس لكل نصف مؤيدى ، أى أربعة عشر درهماً من الفلوس لكل درهم فضى كامل ، وأصابت الناس خسارة فى أموالهم ، حاولت الدولة معالجتها بتخفيض أثمان المبيعات ، وقيم الأشياء بقدر ما خفضته من قيمة النقود ، وتشددت فى تطبيق هذا الإجراء ، مما اضطر المتعاملين والتجار ، وأصحاب الأموال الى الامتثال لما رسمت به الدولة على كره منهم لذلك [1] .

لم توضح المصادر التاريخية الأسباب وراء تلك التخفيضات ، ولكن من المؤكد أن ذلك كان مصاحباً لجهود السلطان المؤيد شيخ ، ومحاولاته إرجاع أسعار تبادل العملات ، وقيمها النقدية الى ما كانت عليه زمن السلطان الظاهر برقوق ، ولا شك فى أن ذلك قد أحدث بعض الأزمات التى واجهتها الدولة ، وخصوصاً فى كميات النحاس والفلوس النحاسية ، التى اتجهت الى النقص ، وأحدثت ضائقة نقدية فى الدولة لمعالجتها ، بجمع أكبر قدر ممكن من النحاس ، والفلوس النحاسية ، ودفعت لبعض مسئوليها نقوداً ذهبية كثيرة ، لشراء النحاس والفلوس النحاسية من مختلف أقاليم الدولة ، كما هددت الدولة من

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ١٥٦ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٤١٠ .

يحاول إخفاءها ، أو تهريبها من الدولة بالعقوبة الشديدة [١] .

بعد عدة أشهر نادت الدولة مرة أخرى على القيمة التى حددتها ، سعراً لتبادل الدرهم الفضى ، واتخذت لمعالجة الخسارة التى ترتبت على هذا التخفيض إجراءً يتمثل بالإبقاء على الديون القديمة وأجرة الأملاك ونفقات المماليك ، على ما كانت عليه قبل المناداة ، أى على السعر السابق ، وهو ثمانية عشر درهماً فلوساً لكل درهم فضى [٢] .

فى شهر شعبان / سبتمبر كانت القيمة النقدية للنصف على ما كانت عليه ، وهى سبعة دراهم فلوس [٣] ، وكذلك فى سنة ٨٢٣ هـ / ١٤٢٠ م [٤] ، وأوائل سنة ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م [٥] ولكنها ارتفعت فى الأشهر الأخيرة منها الى خمسة عشر درهماً فلوساً لكل درهم فضى موزون [٦] .

لقد كان هذا الارتفاع فى قيمة الدرهم الفضى بداية لعدة ارتفاعات قادمة ، وقد كان سببه الفساد والتلاعب ، اللذان تعرضت لهما الدراهم الفضية ، فى

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٤٢٧ ، ٤٣٦ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ٣ ، ص ٩١ ، العينى ، عقد ، ص ٢٦٧ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٦٨ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، ابن حجر ، نفسه ، ص ١٥٦ ، العينى ، نفسه ، ٣١٤ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٤٥٥ .

(٤) العينى ، المصدر السابق ، ص ٣٨٨ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٨١.

(٥) العينى ، نفسه ، ص ٧٧ - ٧٨ ، تحقيق القرموط (رسالة دكتوراه) .

(٦) الصيرفى ، المصدر السابق ، ص ٥٢٠ ، (حدث ذلك بعد وفاة السلطان المؤيد شيخ المحمودى ، فى التاسع من المحرم سنة ٨٢٤ هـ / يناير سنة ١٤٢١ م) .

أوزانها وعياراتها من قبل الزغليين [١] والصيارفة وغيرهم ، ممن يسعون لإفساد النقود لمصالح مادية وقد صدر عن الزغليين دراهم من ضربهم مخلوطة بالنحاس مع فضة يسيرة ، ولا يكاد يمضى وقت قصير على تداولها حتى ينكشف زغلها ، ويظهر زيفها وفسادها [٢] .

لقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك الفساد أن أصبح التعامل بالدراهم الفضية يتم عن طريق الوزن ، وبلغت القيمة النقدية لكل درهم عشرين درهماً فلوساً [٣] ، وذلك فى شهر صفر من سنة ٨٢٥ هـ / فبراير سنة ١٤٢٢ م ، ويوضح المقريزى [٤] أن ما حدث ليس ارتفاعاً فى قيمة الفضة ، بل هو فى حقيقة الأمر انخفاض ، فكأن سعر النصف الواحد من الفضة قد أصبح بخمسة دراهم فلوس ، وأقل منها بعد أن كان بسبعة دراهم فلوس ، وما يقصده المقريزى هو أن النصف (الدرهم الصغير) أصبح بعد نقص وزنه ، عن طريق قص أطرافه يزن ربع درهم قيمته خمسة دراهم فلوس بالسعر الجديد ، بعد أن كان نصف درهم ، وقيمته سبعة دراهم فلوس بالسعر القديم .

لقد ظلت القيمة النقدية للدرهم الفضى الموزون ثابتة فى شهر رمضان / أكتوبر ويتضح ذلك من المثال الذى أورده المقريزى [٥] . ويذكر فيه أن أردب

---

(١) هم المتخصصون فى إفساد النقود وغشها ، وحملوا هذا المصطلح فى تلك الفترة وهو مأخوذ من الزغل ، أى الخلط (فضلاً أنظر الفصل السادس) .

(٢) المقريزى . السلوك ، جـ ٤ ، ص ٥٤٨ ، العينى ، عقد ، ص ٨٢ ، الصيرفى ، جـ ٢ ، ص ٥٢ .

(٣) حجة وقف السلطان الأشرف برسباى ، ص ٢١٥ .

(٤) المقريزى . المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٦٧

(٥) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٧

القمح بيع بمائة وخمسين درهماً من الفلوس ، عنها يومئذ سبعة دراهم ونصف فضية ، أى أن قيمة الدرهم الفضى كانت عشرين درهماً من الفلوس ، وكانت القيمة بنفس معدلها فى شهر المحرم سنة ٨٢٦ هـ / ديسمبر ١٤٢٢ م [١] ، وكذلك كانت فى شهر صفر / يناير سنة ١٤٢٣ م [٢] ، وشهر جمادى الأولى / ابريل [٣] ، وكانت كذلك فى سنة ٨٢٧ هـ / ١٤٢٣ - ١٤٢٤ م [٤] ، وسنة ٨٢٨ / ١٤٢٤ - ١٤٢٥ م [٥] وسنة ٨٣٠ هـ / ١٤٢٦ - ١٤٢٧ م [٦] .

لقد استمرت القيمة النقدية للدرهم الفضى على معدلها مدة طويلة حتى شهر ذى الحجة سنة ٨٤٣ هـ / مايو ـ يونيو سنة ١٤٣٩ م ، فيذكر المقريزى [٧] فى أثناء حديثه عن التطورات النقدية فى الدولة ، حتى التاريخ المذكور أن قيمة الدرهم الفضى موزوناً قد بلغت عشرين درهماً من الفلوس .

وتجدر الاشارة الى تلك التطورات التى تعرض لها الوضع النقدى فى الدولة والتى يوضحها المقريزى [٨] بقوله :

وأحوال الناس بديار مصر وبلاد الشام واقفة لقلة مكاسبهم ، وقد شمل اقليم مصر و مدنها وأريافها الخراب لا سيما الوجه القبلى ، فمن شدة فقر أهله ،

---

(١) السلوك ، ص ٦٢٩ - ٦٣٠ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٢٩٩ .
(٢) الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢٣ .
(٣) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ٦٣٤ .
(٤) الصيرفى ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .
(٥) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ٦٧٨ ، العينى ، عقد ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .
(٦) المقريزى ، نفسه ، ص ٧٤٤ .
(٧) نفسه ، ص ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ص ١١٩٠ ، ١١٩٢ .
(٨) نفسه ، ص ٧٠٥ .

وفاقتهم وسوء أحوالهم ، لا يتبايعون الا بالغلال لعدم الذهب والفضة ، بعدما كانوا من الغنى والسعة فى غاية» .

كانت الدولة تعانى نقصاً فى حاجتها من الفضة ، حيث نتج عن انخفاض قيمتها تهريبها الى خارج الدولة طمعاً فى الكسب المالى ، كما نتج عن فسادها صهرها ، ثم تحويلها الى حلى وأوانى منزلية ، خصوصاً مع ارتفاع أسعار الذهب ، وقد أدى افتقار دور الضرب فى الدولة من معدن الفضة ، الى أن يصدر السلطان الأشرف برسباى أوامره بعدم التبايع بالفضة الا مع دور الضرب ، ليعم سكها دراهم فضية [١] ، وقد مكنت تلك الخطوة الدولة من إصدار دراهم فضية جديدة (الدرهم الأشرفى) فى شهر ربيع الآخر سنة ٨٣٢ هـ / ديسمبر سنة ١٤٢٨ م [٢] ، وكغيرها من النقود المملوكية ، فقد فسدت تلك الدراهم ، ودخلها الغش الأمر الذى جعل الدولة تنادى بتداولها عن طريق الوزن [٣] .

وينبغى الإشارة أيضاً الى ذلك التطور الذى أدخله السلطان الأشرف برسباى على الفلوس النحاسية ، فقد قام بضرب فلوس نحاسية سنة ٨٣٨ هـ / ١٤٣٤ م ، امتازت بدقة وزنها وعيارها ، وتم تحديد القيم النقدية للنقود الذهبية والفضية بناء على هذا الإصدار ، فجعل الدرهم الفلوس ثمانية فلوس ، والدرهم الفضى عشرين درهماً من الفلوس ، أى مائة وستين فلساً للدرهم .

خلال تلك التطورات كانت القيمة النقدية للدرهم الفضى ثابتة حتى سنة

(١) المقريزى . السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٩٤ ، ٩٧٧ . الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٣٥٠.

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ٧٩٥ ، ٨٠٥ .

(٣) نفسه ، ص ٨٥١ - ٨٥٢ . ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٤٥٥ . الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢١٧ .

٨٤٣ هـ / ١٤٣٩ م ، عندما قام السلطان الظاهر جقمق بإبطال التعامل بالدراهم الأشرفية ، وأن يتم التعامل بالدراهم الظاهرية التى استجد ضربها ، وحدد قيمة الدرهم منها بأربعة وعشرين درهماً فلوساً ، مما يعنى ارتفاعاً فى القيمة النقدية للدرهم الفضى . ولكن منع التعامل بالدراهم غير الظاهرية لم يلق تجاوباً من المتعاملين والصيارفة وغيرهم . فاضطرت الدولة الى السماح للصيارفة فقط بقبولها بسعرها السابق ، وهو عشرون درهماً من الفلوس لكل درهم ، وكان الهدف من هذا السماح ، هو العمل على جمعها لدى الصيارفة ، ثم أخذها لدور الضرب ، كى يتم تحويلها الى دراهم ظاهرية [١] . هذا ولقد استمرت القيمة النقدية للدراهم الفضية على المعدل السابق حتى نهاية حكم السلطان الظاهر جقمق فى سنة ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م ، حيث تذكر المصادر التاريخية ذلك دون حدوث أى تغيير [٢] .

وخلال الفترة من ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م ، وحتى سنة ٨٦١ هـ / ١٤٥٦ - ١٤٥٧ م ، لا تسعفنا المصادر التاريخية بمعلومات وافية عن أسعار المبادلة ، أو القيم النقدية للدرهم مقابل الفلوس النحاسية ، ولكن الاحتمال قوى بأن القيمة النقدية قد ظلت على مستواها فى الفترة السابقة ، ولم تختلف كثيراً زيادة أو نقصاً ، ومما يقوى من ذلك أن قيمة الدراهم الفضية فى سنة ٨٦١ هـ / ١٤٥٧ م كانت أربعة وعشرون درهماً فلوساً للدرهم لفضى الواحد ، لا فرق فى ذلك بين

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ١١٩٠ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٥ ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٢) العينى ، عقد ، ص ٤٨٤ ، ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ١١ ، ص ١٦ ، ص ٧٥ - ٧٦ ، السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٧٧ ، ص ١٢٦ ، ص ١٨٧ ، ص ٢٣ .

(٣) ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ١٠٤ ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

الدراهم بأنواعها المختلفة التى أصدرتها الدولة من ظاهرية ، وأشرفية ، ومؤيدية [٣] ، وقد اتسمت تلك الأنواع جميعها بالفساد والغش ، الذى أفقدها نسبة كبيرة من قيمتها النقدية ، فكان التعامل بها يتم عن طريق الوزن ، وما زادت فيه نسبة الفساد والغش فقد حاولت الدولة منع التعامل به الا أن خسارة الناس وتضررهم ومعارضتهم ، اضطرها الى المناداة عليها باستمرار تداولها ، على أن يكون سعر تبادلها ثمانية عشر درهماً فلوساً لكل وزن درهم منها [١].

ومع استمرار الفساد النقدى فى الدراهم الفضية ، وكثرة الغش الذى داخلها ، فقد نادت الدولة فى شهر ربيع الأول سنة ٨٦٢ هـ / يناير سنة ١٤٥٨ م ، بتحديد سعر الدراهم الفضية جميعها ، تحت سعر تبادلى واحد ، هو ثمانية عشر درهماً من الفلوس لكل درهم فضى موزون [٢] ، ثم أكدت عليه مرة ثانية بمناداتها به ، وتهديد من يخالفه [٣] ، ولكن خطوة الدولة لم تلق تجاوباً من قبل المتعاملين والناس ، فعقدت مجلساً ضم الفقهاء والقضاة والأعيان ، لمناقشة الأوضاع المتردية للدراهم الفضية ، وكثرة ما داخلها من الغش والفساد ، وانفض الاجتماع بالنداء على أن يكون سعر تبادل الدراهم الفضية المغشوشة ستة عشر درهماً فلوساً لكل وزن درهم ، أما الدراهم الفضية التى ضربتها الدولة حديثاً ، فتكون قيمتها النقدية أربعة وعشرين درهماً من الفلوس لكل درهم منها ، وتنفيذ لإجراءات الدولة ، فقد اتخذت عقوبات متشددة لمواجهة المعارضين ، الذين ضرب عدد منهم ، وعوقب عدد آخر وشهر بهم ، حتى أذعنوا لأوامر

---

(١) نفسه ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ١٠٢ ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٣٣٧ .

(٢) ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ١١٥ .

(٣) السخاوى ، الذيل على رفع الأصر ، ص ٩٧ .

الدولة وإجزاءاتها ، ولم تلبث الدولة أن عدلت من إجراءاتها ، بأن تم إبطال الدراهم المغشوشة بأنواعها ، وأن من عنده شئ منها يتقدم به الى دار الضرب بواقع ستة عشر درهماً من الفلوس لكل درهم ، ويأخذ عنها دراهم فضية جديدة بواقع أربعة وعشرين فلوساً لكل درهم [1] .

لقد ظلت قيمة الدرهم الفضى على معدلها السابق مدة طويلة ، فتذكر بعض المصادر التاريخية أن قيمة الدرهم كانت أربعة وعشرين درهماً فلوساً لكل درهم فضى واحد ، فى كل من شهر ربيع الأول سنة ٨٧١ هـ / أكتوبر سنة ١٤٦٦ م [2] ، وسنة ٨٧٥ هـ / ١٤٧٠ - ١٤٧١ م [3] ، وكذلك فى شهر ربيع الأول من سنة ٨٧٧ هـ / سبتمبر من سنة ١٤٧٢ م [4] ، هذا ولا تمدنا المصادر التاريخية المعاصرة بأى معلومات عن قيمة الدرهم النقدية حتى رمضان من سنة ٨٨١ هـ / يناير من سنة ١٤٧٧ م عندما ذكر ابن اياس [5] أن الأوضاع النقدية فى الدولة سيئة للغاية ، وأن الفضة كانت فى فساد وغش جعلا التعامل بها يتم عن طريق الوزن ، وحدد لها سعر مبادلة جديد ، بلغ ستة وثلاثين درهماً فلوساً لكل درهم فضى موزون ، ويبدو أن الأمر قد التبس على المؤرخ ابن اياس فى قيمة الدرهم النقدية ، اذ المرجح أن مبلغ الستة وثلاثين درهماً فلوساً كان لسعر الرطل من الفلوس ـ وهو ما كان عليه فى تلك الفترة ـ [6] ومما يؤيد خطأ هذا الرقم ما ذكره السخاوى [7] ضمن حوادث سنة ٨٩٢ هـ / ١٤٨٦ -

---

(١) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٣٠٩ ، ٣١٢ .
(٢) نفسه ، جـ ٣ ، ص ٥٣٠ .
(٣) الصيرفى ، إنباء الهصر ، ص ١٨٧ .
(٤) نفسه ، ص ٤٨٢ .
(٥) بدائع ، جـ ٣ ، ص ١٢١ .
(٦) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ١٢١ .
(٧) الذيل التام ، ص ٣٥٢ .

١٤٨٧ م من أن الفضة الجديدة - أى الدرهم الفضى الجديد - كانت بأربعة وعشرين درهماً فلوساً ، مع أنها كانت عزيزة الوجود لا يكاد يوجد منها شئ فى الدولة ، الأمر الذى أدى الى توقف الضرب عن إصدارها .

هذا وقد واصلت الدراهم الفضية ارتفاعها مع استمرار تدهور النظام النقدى المملوكى ، وفساد العملات ، فبلغت قيمة الدرهم الفضية سنة ٩٠٣ هـ / ١٤٨٠ م ثمانية وعشرين درهماً من الفلوس [١] ، ثم زاد كثيراً فى سنة ٩١٨ هـ ١٥١٢ م ليصل سعر تبادل الدرهم الفضى الى أربعين من الفلوس [٢] ، ونظراً لهذا الارتفاع الكبير فى سعر تبادل الفضة تدخلت الدولة لتخفيض السعر وتحديده ، فنودى بأن يتم التعامل بواقع اثنين وثلاثين درهماً من الفلوس التى استجد ضربها السلطان ، لكل درهم فضى واحد ، وذلك سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م [٣] .

وهكذا يتبين لنا القيمة النقدية التى كانت عليه الفضة أو الدراهم الفضية فى العصر المملوكى .

٥ - القيمة النقدية للفلوس النحاسية

من خلال دراسة القيم النقدية للدراهم الفضية المملوكية يتبين لنا جانب كبير من القيم النقدية للفلوس النحاسية مقابل الدراهم ، وفى هذه الدراسة أكمل ما عساه أن يكون مكملاً لقيم الفلوس النقدية التى سبق عرضها من خلال الحديث

---

(١) ابن اياس . المصدر السابق . جـ ٣ ، ص ٣٩٥

(٢) نفسه ، جـ ٤ ، ص ٣٢٧

(٣) نفسه ، جـ ٥ ، ص ٥٢ .

عن القيم النقدية لكل من الدنانير والدراهم ، ولكن قبل الشروع فى هذه الدراسة ، وتوضيح التطورات المختلفة ، لأسعار تبادل الفلوس تجب الإشارة الى عدة ملاحظات تعد جزءاً من تلك التطورات ليمكن بعد عرضها من توضيح الصورة كاملة عن القيم النقدية للنقود النحاسية المملوكية ، وما تعارضت لـه من ظروف .

أولى تلك الملاحظات ما يقرره المقريزى [١] بذكره لحقيقة ثابتة هى أن الفلوس النحاسية قبل سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م لم تقم أبداً بمنزلة أحد النقدين (الذهب والفضة) ، ولم تستخدم الا للمحقرات من عمليات البيع والشراء (العمليات التجارية البسيطة) ، والتى تقل مبالغها عن درهم واحد ، أو أجزائه كالنصف والربع .

واذ كان ما ذهب اليه المقريزى ليس دقيقاً من حيث التحديد الزمنى لبروز الفلوس النحاسية ، فإنه دقيق بالنظر الى القيمة النقدية لتلك الفلوس ، فالفلوس النحاسية فى العهد المملوكى البحرى لم يكن لها أى قيمة نقدية تذكر [٢] ، بعكس العهد المملوكى الجركسى ، وبالذات منذ سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م ، حيث أصبحت الفلوس ذات قيمة نقدية تبنى على أساسها القيم النقدية للعملات الأخرى وقيم الأشياء .

أما ثانية تلك الملاحظات ، فقد سبق القـول أن الفلوس النحاسيـة على

---

(١) النقود ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٢) من الناحية الشرعية لم يكن هناك نسبة إبدال ثابتة ، أو قيمة نقدية للفلوس ، وقد أتاح ذلك إصدار فلوس نحاسية غير ثابتة الوزن والعيار طوال العصر المملوكى ، الأمر الذى أدى الى حدوث أزمات نقدية كثيرة بسبب ذلك .

نوعين : مطبوعة وغير مطبوعة ، وما أحب إضافته هنا هو أن الفلوس المطبوعة هى ما عبرت عنه المصادر التاريخية بالفلوس (الجدد) ، والتى تتحول بعد فترة الى الفلوس (العتق) ، وهى غير المطبوع ، فالفلوس فى بداية أمرها تكون حديثة الصدور واضحة المعالم ، وبالذات ختم الدولة الرسمى ، وبسبب رداءة ضربها وعدم نقاء معدنها ، وما داخلها من الغش والتزييف يمحى منها ختم الدولة ، فتصبح وكأنها من غير سكة ، فيطلق عليها عندئذ مصطلح (العتق) ، وقد جرت العادة فى الدولة المملوكية على أن الفلوس الجدد يتم التعامل بها عدداً ، وعندما تصبح فلوساً عتقاً ، فإنه يتم التعامل بها عن طريق الوزن ، لأن الوزن فى هذه الحالة يكون أكثر دقة فى تحديد القيمة النقدية للفلوس ، والعصر المملوكى بعهديه يزخر بأمثلة عديدة على استخدام الوزن طريقـة لتحديـد سعر تبـادل الفلوس النحاسيـة .

ومن الملاحظة الثالثة ، فهى أن القيمة النقدية للفلوس النحاسية كانت تختلف بين الجدد والعتق ، وعادة يكون هذا الاختلاف عند تداول إصدار جديد من الفلوس ، حيث تقوم الدولة بالمناداة على التى قبلها أن يتم التعامل بها بالوزن ، وتخفيض قيمتها النقدية ، هذا وقد أتاح عدم وجود قيمة إبدال ثابتة بين الدراهم ، والفلوس النحاسية ، الفرصة لبعض سلاطين الدولة ـ وخصوصاً فى عهدها الجركسى ـ فى تحديد نسب إبدال تحقق لهم أرباحاً طائلة دون النظر الى اتباع تنظيم يقوم على مراعاة البلاد والعباد ، وعدم الاضرار بهم .

أما عن أهم الملاحظات وآخرها ، فهى أيضاً عن القيمة النقدية للفلوس

---

(١) إغاثة ، ص ٨١ .

النحاسية ، فعن الأصل فى هذه القيمة يقول المقريزى [١] :

«إن المثقال يصرف بأربعة وعشرين درهماً من الفضة المعاملة ، ويؤخذ بالأربعة والعشرين درهماً من الفضة ثلاثة وعشرون رطلاً وثلث رطل من الفلوس ، التى تعد فى كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلساً» .

فالقيمة النقدية الصحيحة هى : أن كل أربعة وعشرين درهماً فضياً تعادل ثلاثة وعشرين رطلاً وثلث رطل من الفلوس ، هذا اذا كان التعامل بالفلوس يتم وزناً ، أما اذا كان يتم عدداً ، فإن كل درهم من الفضة نحو مائة وأربعين فلساً ، وكل رطل من الفلوس وزناً يعادل مائة وأربعة وأربعين فلساً وعشرين بالمائة من الفلس عدداً .

ولكن هل سارت الدولة المملوكية على هذه القيمة ؟ إن تطورات أسعار التبادل لا تشير الى الالتزام بذلك ، وإنما تشير الى أن الفلوس النحاسية عند إصدارها يتم تبادلها عدداً ، حتى إذا ما دخلها الفساد والغش تحول تبادلها الى الوزن بالرطل [١] ، وكان تقدير قيمة الرطل فى العهد المملوكى البحرى ، وأوائل

---

(١) الرطل بكسر الراء وفتحها استعمل كوحدة وزن للموزونات من الحبوب ونحوها ، شاع استعماله وحدة لوزن النقود النحاسية فى العصر المملوكى ، ويختلف مقداره من اقليم الى آخر ، وينظر اليه بشكل عام على أنه اثنتى عشرة أوقية ، وهو فى مصر مائة وأربعة وأربعون درهماً ، فكل أوقية اثنى عشر درهماً .

(انستاس الكرملى ، النقود ، هامش رقم (١) ص ٢٦ ، محمد أحمد الخاروف ، هامش رقم (٦) ص ٥٥ كتاب الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان لابن الرافعة الأنصارى) .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١١١ ، ص ٩٤٢ .

العهد المملوكى الجركسى بالدراهم الفضية ، ثم أصبح تقدير قيمته بواسطة الدراهم الفلوس ، حتى نهاية العصر المملوكى ، والدرهم الفلوس تم حسابه على على أساس أربعة وعشرين فلساً [٢] منذ بدئ باستخدامه حتى سنة ٨٣٨ هـ / ١٤٣٤ - ١٤٣٥ م ، حيث تغير حسابه الى ثمانية فلوس لكل درهم فلوس [١] ، ولقد استمر ذلك التقدير حتى شهر ذى الحجة من سنة ٨٧٩ هـ / أبريل - مايو من سنة ١٤٧٥ م ، عندما تغير الى أربعة فلوس فقط لكل درهم فلوس واحد [٣] .

أما تبادلها بالعدد ، فقد كان على أساس ثمانية وأربعين فلساً لكل درهم فضى حتى سنة ٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ - ١٢٩٦ م ، وفى بعض الفترات حتى سنة ٧٥٩ هـ / ١٣٥٧ م عدل سعر تبادلها مع الدرهم الفضى ليصبح أربعة وعشرين فلساً لكل درهم فضى ، وقد استمر هذا التقدير حتى أوائل العهد المملوكى الجركسى ، عندما بدأ العمل بحساب الدراهم الفلوس ، فى الوقت نفسه كثر التعامل بالفلوس النحاسية عن طريق الوزن .

وفى التفصيل التالى نلقى الضوء على جميع تلك التطورات التى حدثت للقيم النقدية للفلوس وزناً وعدداً ، وما مرت به من تغييرات مختلفة ، منذ قيام دولة المماليك كانت القيمة النقدية للفلوس النحاسية تقوم على أساس أن كل ثمانية وأربعين فلساً نحاسياً بدرهم واحد من الفضة [١] ، ولقد استمر ذلك حتى سنة ٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ - ١٢٩٦ م ، عندما كثر الفساد والاضطراب فى

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١١١ ، ص ٩٤٢ .

(٢) نفسه ، جـ ٤ ، ص ٩٤١ ، ص ١١٩٠ .

(٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

الفلوس النحاسية ، ورفضها المتعاملون والتجار بسبب ذلك ، مما اضطر الدولة الى المناداة بالتعامل بها وزناً ، كل رطل منها بثلاثة دراهم فضية [٢] ، وعندما كثر اعتراض المتعاملين على هذا التقدير ، عدل سعر الرطل الواحد منها الى درهمين فضيين [٣] .

ولكن الى متى استمر تبادل الفلوس النحاسية عن طريق الوزن ؟ للأسف ، فالمصادر المملوكية لا توضح لنا تطورات الأسعار أولاً بأول ، ولكن ما ذكرته هو إشارات عن التعامل بالفلوس عن طريق الوزن ، مع ذكر قيمة الرطل الواحد منها .

فتذكر بعض المصادر [٤] أنه فى سنة ٧٠٥ هـ / ١٣٥٥ - ١٣٠٦ أصدرت الدولة فلوساً نحاسية جديدة ، ورسمت بالتعامل بها وزناً كل رطل منها بدرهمين ونصف درهم فضى كما تذكر مصادر أخرى [٥] أنه فى سنة ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠م سامت الفلوس النحاسية كثيراً ، وكثر فيها الزغل وخفة الوزن ، فاضطربت أحوال

---

(١) النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٣ ، ورقة ٤٧٤ ، المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٩ ، الخطط ، جـ ٣ ، ص ٣٩ ، الخطط ، جـ ٣ ، ص ٣١٧ .

(٢) السيوطى ، حسن ، جـ ٢ ، ص ٢٩٧ ، المناوى ، النقود ، ص ١٠٨ .

(٣) المقريزى ، إغاثة ، ص ٣٧ ، ص ٧١ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٠ ، السيوطى ، نفسه ، المناوى ، نفسه .

(٤) المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٧ .

(٥) النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٣٠ ، ورقة ٤٧٤ ، المؤلف المجهول ، تاريخ سلاطين المماليك ، ص ١٣٢ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٧ .

أحوال الناس ، وتوقفت العمليات التجارية فى أسواق الدولة لاضطراب أسعار تبادل العملات وتقلباتها ، فأبطل التعامل بها عدداً ، وأصبح وزنا كل رطل منها بثلاثة دراهم فضية ، فى الوقت الذى قامت فيه الدولة بإصدار فلوس نحاسية جديدة خالية من الفساد والغش ، وطرحتها للتداول على أساس القيمة الثابتة للفلوس ، وهى كل ثمانية وأربعين فلساً بدرهم فضى ، وكان المتعاملون قد اعترضوا على ارتفاع قيمة الرطل من الفلوس ، وتوقفوا عن التعامل بها ، فاضطرت الدولة الى تخفيض القيمة الى درهمين ونصف درهم فضى لكل رطل من الفلوس ، وذلك فى المحرم سنة ٧٢١ هـ فبراير ١٣٢١ م [١] ، واستمرت المعارضة لتلك القيمة فأبطلت الدولة التعامل بالفلوس القديمة (العتق) ، مما زاد من معارضة الناس لخسارتهم واضطراب أحوالهم ، فبيع الرطل بدرهم ونصف من الفضة ، فنادت الدولة من كان عنده شئ منها ، فليحمله الى دار الضرب حساباً عن كل رطل درهمان ، ثم نادت الدولة ثانية بأن يتم التعامل بالفلوس العتق كل رطل بدرهمين .

ولكن لم يستمر الحال اذ سرعان ما فسدت الفلوس الجديدة (الجدد) ، فكثر قصها وخلطها ، فعادت أزمة الفلوس من جديد ، فنودى فى شهر رجب / أغسطس بتبادل الفلوس بنوعيها على أساس الرطل بدرهمين ونصف درهم فضى ، واستمر الوضع حتى سنة ٧٢٤ هـ / ١٣٢٣ م ، عندما أصدرت الدولة فلوساً نحاسية جديدة ، وتعامل الناس بها الى جانب الفلوس العتق التى أبطل التعامل بها فى شهر ربيع الأول / مارس ١٣٢٤ م ، واستقرت الأحوال بذلك [٢] .

---

(١) النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٣١ ، ورقة ٢ ، اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٠٥ .

(٢) النويرى ، نفسه ، ورقة ١٥ ، ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٢٤٧ - ٢٤٨ ، المناوى ، النقود ، ص ١٠٨ ، السيوطى ، حسن ، جـ ٢ ، ص ٣٠١ .

وفى سنة ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦ م كان التعامل بالفلوس النحاسية عن طريق الوزن ، ولم يذكر المقريزى [١] الذى أورد ذلك رقماً للقيمة النقدية التى كان عليها الرطل من الفلوس النحاسية .

وفى سنة ٧٤٠ هـ / ١٣٣٩ - ١٣٤٠ م تذكر بعض المصادر التاريخية [٢] أن وضع الفلوس النحاسية كان سيئاً ، اذ كانت تعانى من الاضطراب والفساد الذى أثر على أسعار تبادل العملات ، وعلى الوضع النقدى عموماً . كما تذكر بعض المصادر التاريخية [٣] أن تبادل الفلوس النحاسية قبل سنة ٧٥٩ هـ / ١٣٥٣ - ١٣٥٨ م كان عن طريق الوزن ، وكان كل رطل ونصف منها بدرهم فضى ، ويبدو أن أوضاع الفلوس النحاسية لم تتحسن منذ سنة ٧٤٠ هـ / ١٣٣٩ - ١٣٤٠ م ، وأن قامت به الدولة سنة ٧٥٩ هـ / ١٣٥٧ - ١٣٥٨ م من ضرب فلوس نحاسية جديدة ، وتغيير النظام لسعرى لتلك الفلوس بجعل كل أربعة وعشرين فلساً بدرهم فضى بدل الثمانية والأربعين التى كان التعامل بها قبل ذلك ، وجعل قيمة الفلوس العتق وزناً كل رطل منه بدرهم ونصف بعد أن كان بدرهمين ، لهو دلالة على إصلاح نقدى أجرته الدولة على تلك الفلوس بعد أن طالت أزمتها ، وتأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية [٤] .

المهم أن سعر تبادل الفلوس النحاسية قد استمر على أربعة وعشرين فلساً حتى سنة ٧٨٣ هـ / ١٣٨١ - ١٣٨٢ م ، عندما أصدرت الدولة ثلاثة أنواع

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٢٠ .

(٢) ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٢٨٩ .

(٣) مرعى يوسف ، نزهة الناظرين ، ورقة ٣٧ أ ، المناوى ، النقود ، ص ١٠٨ .

(٤) اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ٢٨٨ ، ابن بهادر ، المصدر السابق ، ورقة ٢٨٩ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٩١ ، ص ٧١٩ ، ص ٧٧١ .

من الفلوس : نوع كل أربعة فلوس بدرهم فضى ، ونوع كل ثمانية فلوس بدرهم ، ونوع كل ثمانية وأربعين فلساً بدرهم ، وبمعنى آخر أعيد سعر تبادل الفلوس السابق القائم على ثمانية وأربعين فلساً لكل درهم فضى ، ولكن يبدو أن هذا التعديل فى أنواع الفلوس وقيمتها النقدية لم يستمر أكثر من يوم واحد فقط ، حيث ألغى ذلك ، وعادت القيمة النقدية للفلوس على وضعها السابق ، أى أن كل أربعة وعشرين فلساً بدرهم فضى ، وقد استمر ذلك حتى تاريخ سابق لشهر جمادى الآخرة من سنة ٨٠٥ هـ / ديسمبر من سنة ١٤٠٢ م ، حيث تم التعامل بالفلوس عن طريق الوزن ، وارتفعت قيمتها فى التاريخ المذكور ليصل سعر الرطل الواحد منها الى ستة دراهم فلوس [١] ، (أى درهمين وستين بالمائة من الدرهم الفضى) ، وهذا يعنى ارتفاعاً فى قيمة الفلوس النقدية ، وقد أوضح المقريزى [٢] أن سبب ذلك يعود الى ما تعانيه الفلوس من تناقص مستمر فى أوزانها والتلاعب فى أسعارها من قبل الدولة لكان لذلك أثره فى ارتفاع أسعار تبادل النقود الأخرى (الذهبية والفضية) ، وارتفاع أثمان المبيعات ، وقد أدى هذا بالتالى الى ارتفاع قيمة الفلوس مجاراة لذلك الارتفاع

ومن الجدير بالذكر أن المصادر المملوكية لم تورد منذ سنة ٧٨٣ هـ / ١٣٨١ - ١٣٨٢ م ، وحتى نهاية عصر دولة المماليك أى موشر لأسعار تبادل الفلوس النحاسية عن طريق العدد ، وما دأبت على ذكره هو إيراد ذكر تلك الأسعار للفلوس الموزونة فقط ، ومن المؤكد أن التبادل بالعدد لم يتوقف منذ ذلك التاريخ ، اذ أن ذلك مرهون بإصدارات جديدة من الفلوس ، وتلك الإصدارات لم

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٤٥٣ - ٤٥٤ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ١ ، ص ٢٣٤.
(٢) السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٩٨ ، ص ١١٢٣ .

تنقطع طوال العصر المملوكى ، ولكن يبدو أن التعامل بالعدد لم يكن مرغوباً فيه ، لأن ما أصدره السلاطين فى تلك الفترة من فلوس لم يكن خالياً من الفساد بنقص أوزانها ، أو عدم ضبط عيارها ، إضافة الى سرعة ما يداخل تلك الفلوس الجديدة من فساد بمجرد تداولها لفترة قصيرة ، وكثيراً ما نجد الدولة تنادى بعد وقت قصير من إصدارها لفلوس نحاسية جديدة ، بتداولها عن طريق الوزن ، فهذا هو الأسلوب الوحيد لحل مشكلة نقص الفلوس عن أوزانها الأصلية .

ظل سعر الرطل من الفلوس فى سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ - ١٤٠٤ م على مستواه السابق ، وهو ستة دراهم فلوس [١] ، وبعد أكثر من عام ، وبالتحديد فى شهر ذى الحجة سنة ٨٠٧ هـ / يوليو سنة ١٤٠٥ م حاول الأمير يلبغا السالمى [٢] أن يخفض من سعر رطل النحاس درهمين ليصبح بأربعة دراهم فلوس ، ولكن محاولته رفضت فى حينها ، واعترض عليه سلطان الدولة الناصر فرج المدعوم من قبل بعض أمراء الدولة ، فاستمرت قيمة الفلوس على حالها السابق [٣] .

والواقع أن السالمى أراد تحدى السلطان ، ومن معه من الأمراء المعارضين له بتخفيض سعر الفلوس كى لا يجنـوا من المتاجرة بهـا ، والتلاعب بأسعارهـا أية أرباح مادية ، وهذا ما أدى الى معارضته بقوة ، وتهديده الذى انتهى

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١١٧ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٨٣
(٢) فضلاً أنظر ترجمته ص ٢٣٣ هامش رقم (١) .
(٣) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١١١٥ ، ص ١١٦١ ، ١١٦٣ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٢٩٧ .

باعتقاله ، ومن سجنه ثم موته [١] .

استمر سعر التبادل للفلوس الموزونة ثابتاً لم يتغير حتى شهر المحرم من سنة ٨١٣ هـ / مايو من سنة ١٤١٠ م [٢] ، ولكن فى الشهر التالى ، ولرغبات مادية بحتة ، ولطمع من جانب السلطان الناصر فرج ارتفع سعر رطل الفلوس بدرجة عالية ، وصل معها الى اثنى عشر درهماً فلوساً [٣] .

ويوضح المقريزى المصلحة الذاتية للسلطان فى رفع أسعار الفلوس بقوله [٤]

«وهو أن السلطان اشترى نعالاً للخيل ، وسك حديداً لأجل السفر ، فحسب ثمنها كل رطل باثنى عشر . فقال . هذا غبن أن يكون الحديد الأسود باثنى عشر درهماً للرطل ، والنحاس المصفى المسكوك كل رطل بستة دراهم ، ووجد عنده عشرة آلاف قفة من الفلوس ، زنة كل قفة مائة رطل منها ستمائة درهم قد حملت الى القلعة لتنفق فى المماليك عند السفر الى الشام ، فأراد أن يجعل الرطل الفلوس بخمسة عشر ليعطى القفة الفلوس التى حسبت عليه بستمائة فى الفضة بألف وخمسمائة ، وتخيل فى ذلك ربحاً عظيماً الى الغاية ، وخشى ألا يتمشى له هذا ، فرسم أن يكون الرطل باثنى عشر درهماً ، ثم رجع عنه الى

---

(١) يظهر لنا من هذا الحدث ما تعرضت له النقود من فساد على أيدى أمراء الدولة وبعض سلاطينها ، فضلاً أنظر الفصل السادس (الفساد النقدى) .

(٢) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٢٧ ، ص ٥١ ، ص ١٣١ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٩٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٦٤ ، ٢٧٧ ، ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٥٦ .

(٣) العينى ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٠٨ ، ابن حجر ، نفسه ، ص ٤٦١ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٢٦٤ .

(٤) السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .

تسعة ثم الى ستة . وسبب رجوعه تنمر المماليك عليه ، ليفطنهم بما أراده من الفائدة عليهم ، وحدثوه غير مرة فلم يجد بدأ من عود الأمر الى حاله خشية نفوزهم عنه وقت حاجته اليهم» .

وكما يذكر المقريزى ، فقد تراجع السلطان عن طمعه ، وأعاد سعر رطل الفلوس الى ما كان عليه ، وهو ستة دراهم فلوس ، واستمرت تلك القيمة ثابتة فى شهر جمادى الآخرة / أكتوبر [١] ، وكذلك فى شهر ذى الحجة / مارس - أبريل سنة ١٤١١ م ، وظلت كذلك فى شهر المحرم من سنة ٨١٤ هـ / ابريل من سنة ١٤١١ م [٢] ، واستمرت أيضاً فى شهر ربيع الآخر / يوليو ، ويذكر المقريزى [٣] أن الدولة فى هذه الفترة كانت تعانى نقصاً فى النحاس والفلوس النحاسية ، ولمعالجة ذلك قامت بإجراءات سيئة ضد التجار ، وأصحاب الأموال ممن تعتقد امتلاكهم لكميات من تلك الفلوس ، فهاجمت محلاتهم التجارية واستولت على ما فيها من فلوس رغماً عنهم ، حتى أنها قامت بشراء كميات من الفلوس ، وكانت تدفع عن كل دينار مائتى درهم فلوس بينما كان سعره مائة وتسعين درهماً فلوساً ، ولكن فى اعتقادى أن الأزمة لم تكن فى نقص الفضة بقدر ما هى فى سياسة الناصر فرج ، وحاشيته من الأمراء الذين يزينون له المتاجرة بأسعار النقود ، والتلاعب بها رغبة فى الربح المادى ، وجمع الثروة ، ويؤيد ذلك ارتفاع سعر الفلوس النحاسية بدرجة كبيرة فى شهر ذى القعدة / فبراير مارس ١٤١٢ م ، اذ وصل الى اثنى عشر درهماً فلوساً لكل رطل من

---

(١) العينى ، عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٠٨ .

(٢) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٦ ، ١٧٣ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٣) السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٨٣ .

الفلوس ، ونتيجة لذلك تأثر الوضع الاقتصادى فى الدولة ، وأغلقت المحلات التجارية من حوانيت وغيرها ، وقد جابهت الدولة هذه المعارضة بكل قسوة وشدة وغير مكترثة بما سببته من خسارة مالية كبيرة ، وضرر مبالغ للمتعاملين من التجار والعامة معاً [١] .

هذا وبعد أن حقق الناصر فرج وأعوانه أرباحهم المالية نودى فى شهر ذى الحجة / أبريل أن يعود سعر الفلوس كما كان عليه قبل الزيادة أى بستة دراهم فلوس كل رطل [٢] .

ولم يرد فى المصادر المملوكية حتى شهر جمادى الآخرة سنة ٨١٩ هـ / أغسطس سنة ١٤١٦ م ما يوضح القيمة النقدية التى كانت عليها الفلوس النحاسية ، ولكن المرجع أنها حافظت على قيمتها فى تلك الفترة من حكم السلطان المؤيد شيخ ، الذى امتاز بشبه استقرار للوضع النقدى ، نتيجة الإصلاحات النقدية التى قام بها ، كما لم يرد فى مصادر الفترة ما يفيد حدوث ذلك ، ويذكر بعضها [٣] أن القيمة كانت ستة دراهم فلوس لكل رطل ، عندما نادت الدولة على الفلوس أن يكون الرطل منها بخمسة دراهم فلوس ونصف ، واستمر ذلك حتى شهر المحرم من العام التالى ٨٢٠ هـ / فبراير سنة ١٤١٧ م ، عندما عادت الدولة عن تحديدها ، وأرجعت الرطل من الفلوس الى مستواه

---

(١) نفسه ، ص ١٩٥ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٤٨٧ - ٤٨٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٨٩ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ١٩٦ ، ابن حجر ، نفسه ، ص ٤٨٨ ، العينى ، عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٤١ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٢٩٢ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٦٣ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ١٠٠ ، العينى ، عقد ، ص ٢٨١ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٨٣ .

السابق ، والبالغ ستة دراهم فلوس لكل رطل . وقد خسر الناس والتجار كثيراً من أموالهم ، بسبب ذلك الانخفاض الذى أصاب العملات جميعاً ، ولقد استمر السعر السابق خلال شهر رمضان / أكتوبر ـ نوفمبر حيث أكدت الدولة للمرة الثانية تحديد سعر مبادلة الفلوس النحاسية وحرصها على تثبيت أسعار استبدال النقود (١) .

وتكرر تأكيد الدولة للقيمة السابقة فى شهر ذى القعدة / ديسمبر ـ يناير سنة ١٤١٨ م ، عندما نودى أن كل رطل ونصف من الفلوس بنصف درهم مؤيدى (٢) ـ كان النصف بتسعة دراهم من الفلوس ، فيكون الرطل بستة دراهم فلوس ـ ومما تجدر الاشارة اليه أن الدولة فى تلك الأثناء كانت تعانى من نقص كبير فى النحاس والفلوس النحاسية ، فعملت على شراء النحاس والفلوس النحاسية ، وخصصت لذلك مبلغ مائتى ألف دينار ، ونودى فى الدولة من كان عنده فلوس ، فليحملها الى خزينة الدولة ، ومن امتنع عن ذلك عوقب أشد عقاب (٣) .

ومع حدوث ذلك النقص ، فقد ظلت قيمة الرطل من الفلوس على معدلها السابق فى سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ - ١٤١٩ م ، وكان لموقف الدولة ، وتشددها

---

(١) المقريزى ، نفسه ، ص ٣٨١ ، ابن حجر ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ١٢٥ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٢٨ .

(٢) كان هذا التقدير بالدراهم الفضية من بين الإجراءات التى قام بها السلطان المؤيد شيخ لارجاع الأوضاع النقدية الى ما كانت عليه زمن السلطان الظاهر برقوق ، وإعادة التعامل بالدراهم الفضية ، وجعلها أداة التقدير والدفع .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ١٤٣ ، العينى ، عقد ، ص ٣٠٢ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٤ .

مع التجار الصيارفة أثره فى استقرار سعر الفلوس [١] . ولقد استمر سعر الرطل على النحو السابق ثابتاً عدة سنوات ، حيث تذكر بعض المصادر التاريخية [٢] ذلك خلال سنة ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م ، ولكن ارتفع السعر ارتفاعاً ملحوظاً سنة ٨٢٦ هـ / ١٤٢٢ م ، بسبب النقص الكبير فى الفلوس النحاسية ، إضافة الى فسادها ، وغشها مما اضطر الدولة الى تحديد سعرين متبادلين للفلوس النحاسية ، سعر للفلوس التى لم تخلط بقطع الحديد والرصاص ، وغيرهما من المعادن رخيصة الثمن ، ومبلغ هذا السعر سبعة دراهم فلوس لكل رطل ، أما السعر الآخر فهو للفلوس غير الخالصة ، والتى خلطت بتلك المعادن ، ومبلغه خمسة دراهم فلوس لكل رطل منها ، وكانت قبل ذلك بأربعة دراهم فلوس كل رطل .

هذا ويعود نقص الفلوس الجيدة الخالصة من الغش الى تهريبها خارج الدولة . نظراً لرخصها داخل الدولة ، وارتفاع أسعارها ، وأسعار النحاس فى الخارج ، ومن لم يتمكن من تهريبها خارج الدولة عمل على صهرها ، وتحويلها الى أوان منزلية حفاظاً على جودتها ، وطلباً لأسعار مرتفعة فيها [٣] .

وبعد أن زادت الأمة سوءاً بسبب نقص الفلوس النحاسية عدلت الدولة أسعار تبادلها فى شهر رمضان / أغسطس ـ سبتمبر سنة ١٤٢٣ م فرفعت من سعرها حرصاً على اخراجها وتكثيرها فى الأسواق ، فجعلت سعر الرطل للفلوس الجيدة

---

(١) المقريزى ، نفسه ، ص ٤٣٧ ، ص ٤٤١

(٢) نفسه ، ص ٥٤٨ ، العينى ، المصدر السابق ، ص ٥٦ - ٥٧ (القرموط ، رسالة) الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٥٢٠ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٦٢٩ - ٦٣٠ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٩٩ العينى ، نفسه ، ص ٨ ١ . الصيرفى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

تسعة دراهم فلوس ، وأبطلت الفلوس غير الجيدة ، وهددت من يخالف ذلك [١] ، واستمرت القيمة على معدلها لفترة امتدت نحو سنتين ، حيث كانت على السعر السابق ، فى شهر المحرم من سنة ٨٢٨ هـ / نوفمبر من سنة ١٤٢٤ م [٢] ، ولكن فى نهاية ذلك العام ، وبالتحديد فى شهر ذى القعدة / أكتوبر سنة ١٤٢٥ م ، نادت الدولة عليها بأن يكون الرطل باثنى عشر درهماً من الفلوس ، نظراً للنقص الخطير فى اعداد الفلوس النحاسية ، وعدم توفر النحاس فى الدولة [٣] ، وأضيف نقص الفلوس فى الدولة الى نقص الدنانير والدراهم ، ليحدث ذلك أثراً سلبياً فى اقتصاديات الدولة ، وأوضاعها الداخلية الأمر الذى حتم على الدولة ، المتعاملين اتباع نظام المقايضة ، ونصف المقايضة ، لعقد صفقاتهم التجارية ، وتنشيط الحالة التجارية التى اتجهت نحو الركود فى مختلف أسواق الدولة .

ظل سعر تبادل الفلوس ثابتاً على اثنى عشر درهماً فلوساً لكل رطل خلال شهر المحرم سنة ٨٢٩ هـ / نوفمبر سنة ١٤٢٥ م [٤] ، ولكن فى ظل ازدياد ازمة نقص النحاس ، وعدم فعالية الخطوات التى اتخذتها الدولة ارتفعت قيمة الرطل من الفلوس النحاسية فى شهر ربيع الآخر سنة ٨٣٢ هـ / ديسمبر سنة ١٤٢٨ م ، حيث نادت الدولة بأن يكون سعر الرطل من الفلوس الموزونة (العتق) بثمانية

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٤١ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٣٠٨ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ٦٧٨ ، العينى ، عقد ،و ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٦٩ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٦٩٨ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٤٨ ، العينى ، نفسه ، ص ١٥٩ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٦٩ - ٧٠ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، ص ٧٠٥ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ١٠٦ .

عشر درهماً فلوساً [١] ، ويستمر السعر بنفس معدله فى شهر المحرم سنة ٨٣٦ هـ / سبتمبر سنة ١٤٣٢ م [٢] ، وكذلك فى شهر شعبان سنة ٨٣٧ هـ / مارس ـ ابريل سنة ١٤٣٤ م [٣] ، وفى السنة التالية ٨٣٨ هـ / ١٤٣٤ - ١٤٣٥ م استمرت القيمة بنفس معدلها للفلوس العتق ، ولكن رفعت الدولة سعر الرطل من الفلوس التى استجدت ضربها ، فجعلت كل رطل منها بأربعة وعشرين درهماً من الفلوس ، ثم ارتفع السعر فى شهر شعبان / مارس ١٤٣٥ م الى شسبعة وعشرين درهماً فلوساً لكل رطل ، ويعود السبب فى هذا الارتفاع الى استمرار أزمة نقص النحاس ، واستمرار تهريبه خارج الدولة [٤] .

ونظراً لذلك اضطرت الدولة الى إجراء تعديل نقدى فى الفلوس النحاسية يقوم على ضرب فلوس نحاسية جديدة دقيقة الوزن والعيار ويتم تبادلها ، والتعامل بها عن طريق العدد لا الوزن ، وحددت الدولة سعر الفلوس على أساس أن كل درهم فلوس يعادل ثمانية فلوس جدد ، وعند الرغبة فى التعامل بها عن طريق الوزن ، قدر الرطل الواحد منها بسبعة وعشرين درهماً من الفلوس [٥] .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٩٤ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ٣ ، ص ٤١٩ ، العينى ، عقد (حوادث سنة ٨٣٢ هـ) ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ١٤٨.

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ٨٨٠ ، العينى ، نفسه ، ص ٣٣١ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٩١٢ .

(٤) نفسه ، ص ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٥٤٥ ، العينى ، المصدر السابق ، ص ٣٥٢ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣١٦ ، المؤلف المجهول ، حوليات دمشقية ، ص ١٣٦ .

(٥) المقريزى ، نفسه ، ص ٩٤٤ .

ويذكر المقريزى [١] أن ذلك استمر على الوضع السابق سنة ٨٤٣ هـ / ١٤٣٩ - ١٤٤٠ م فى حالة التعامل بالفلوس عدداً ، ولكن قيمتها فيما لو قدرت وزنا ارتفعت الى مستوى كبير ، حيث بلغت ستة وثلاثين درهما فلوسا لكل رطل ، هذا ولقد استمر التعامل بتلك الفلوس على النحو السابق حتى سنة ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ - ١٤٤٩ م [٢] ، عندما نودى على الفلوس بالتعامل بها وزناً ، كل رطل منها بستة وثلاثين درهماً فلوساً ، وذلك بعد أن زاد فسادها ، وكثر خلطها بالرصاص والحديد وغيرهما [٣] ، ولكن لم تستمر على ذلك بل ارتفعت قيمتها بعد ذلك ، فنادت الدولة بعد أن أصدرت فلوساً جديدة فى شهر ربيع الآخر سنة ٨٥٤ هـ / مايو ـ يونيو سنة ١٤٥٠ م ، بأن يكون سعر الرطل منها بستة وثلاثين درهماً من الفلوس بدلاً من اثنين واربعين درهماً فلوساً كان عليها سعر الرطل قبل ذلك [٤] ، وتكرر النداء مرة أخرى فى العام نفسه ، وبالتحديد فى شهر جمادى الأولى / يونيو ـ يوليو بأن يكون السعر كما هو دون تغيير ، وكذلك سعر الفلوس الجديدة ، والتى يتم التعامل بها عدداً على النحو السابق ، وهو كل درهم فلوس بثمانية فلوس [٥] ، ويتكرر النداء مرة ثالثة فى شهر ذى الحجة / يناير سنة ١٤٥١ م بما رسمت به الدولة [٦] .

فى شهر جمادى الأولى سنة ٨٦٣ هـ / مارس سنة ١٤٥٩ م أصدرت الدولة

---

(١) المقريزى ، ص ١١٩١ .

(٢) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ١ ، ص ١١ و السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٧٧ ، ص ١٢٦ ، ص ١٨٧ .

(٣) السخاوى ، نفسه ، ص ٢١٣ .

(٤) ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٦٨ ، السخاوى ، نفسه ، ص ٣٠٧ .

(٥) ابن تغرى بردى ، نفسه ، ص ٧٥ .

(٦) نفسه ، ص ٩٩ ، السخاوى ، المصدر السابق ، ص ٣٢٥ .

فلوساً نحاسية جديدة ، وقررت التعامل بها عن طريق العدد على ما كان متبعاً من قبل ، وهو أن كل درهم فلوس بثمانية فلوس [(١)] ، وقد تم إبطال التعامل بالفلوس العتق ، ولكن بعد أيام نودى باعادة التعامل بها ، على أن يكون الرطل الواحد منها بأربعة وعشرين درهماً فلوساً ، وتكرر النداء مرة ثانية فى شهر جمادى الثانية / ابريل بالتعامل بالفلوس النحاسية العتق بما رسمت به الدولة [(٢)] ، وزاد سعر الرطل من تلك الفلوس فى شهر شوال من سنة ٨٦٦ هـ / يوليو سنة ١٤٦٢ م ، ليصبح بخمسة وعشرين درهماً فلوساً [(٣)] ليرتفع أكثر فى شهر صفر سنة ٨٦٨ هـ / نوفمبر سنة ١٤٦٣ م ، ويصل الى ستة وثلاثين درهماً فلوساً لكل رطل [(٤)] ، وفى العام التالى ٨٦٩ هـ فى شهر ذى الحجة الى ستة وثلاثين درهماً فلوساً لكل رطل ، وفى العام التالى ٨٦٩ هـ فى شهر ذى الحجة أغسطس سنة ١٤٦٥ م أصدرت الدولة فلوساً نحاسية جديدة ، تم التعامل بها عن طريق العدد ، كل ثمانية أفلس بدرهم فلوس ، والفلوس القديمة (العتق) ، تم التعامل بها وزناً كل رطل منها بثلاثين درهماً من الفلوس ، ولم يلبث أن عاد سعر الفلوس العتق الى سعره السابق ، وأصبحت بستة وثلاثين درهماً من الفلوس [(٥)] ، ليظل هذا السعر ثابتاً خلال العام التالى ٨٧٠ هـ / ١٤٦٥ - ١٤٦٦ م فى الوقت الذى أبطلت فيه الدولة تداول الفلوس الجديدة بالعدد ، وجعلت تداولها وزناً على نحو الفلوس العتق [(٦)] .

فى سنة ٨٧٣ هـ / ١٤٦٨ - ١٤٦٩ م انخفضت قيمة الفلوس بشكل

---

(١) ابن تغرى بردى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٢٢ .
(٢) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٣٧ .
(٣) نفسه ، جـ ٣ ، ص ٤٢٩ .
(٤) نفسه ، ص ٤٤٥ .
(٥) نفسه ، ص ٥٠٣ ، ٥٠٨ .
(٦) نفسه ، ص ٥١٠ .

حاد ، عندما هبط سعر الرطل الى أربعة وعشرين درهماً فلوساً ، وتسبب ذلك فى خسارة الناس ، وتضررهم بهذا الانخفاض الذى أدى الى فقدانهم ثلث أموالهم [١] .

وفى نهاية سنة ٨٧٩ هـ / ابريل - مايو سنة ١٤٧٥ م أصدرت الدولة فلوساً نحاسية جديدة رسمت بالتعامل بها معاودة ، كل درهم فلوس بثمانية فلوس ، وعن طريق الوزن بلغ سعر الرطل منها بستة وثلاثين درهماً فلوساً ، أما الفلوس العتق ، فقررت التعامل بها وزناً كل رطل منها بأربعة وعشرين درهماً من الفلوس [٢] ، وفى شهر رمضان من سنة ٨٨١ هـ / يناير من سنة ١٤٧٧ م منع التعامل بالنقود جميعها عن طريق العدد دنانيرها ودراهمها وفلوسها ، وذلك بسبب الفساد الذى تعانى منه ، حيث خفت أوزانها ، ونقص عيارها ، ونودى على الفلوس النحاسية ، بأن كل رطل بستة وثلاثين درهماً فلوساً ، فخسر الناس والمتعاملون ثلث أموالهم بسبب هذا التخفيض الحاد لسعر الفلوس النحاسية [٣] ، وزادت خسارتهم عندما بلغ سعر الرطل اثنين وأربعين درهماً فلوساً ، ثم نادت الدولة فى سنة ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ - ١٤٨١ م بأن يكون سعر الرطل ستة وثلاثين درهماً فلوساً ، ويبطل التعامل بالفلوس التى استجدت الدولة ضربها عن طريق العدد ، ليتم ذلك عن طريق الوزن [٤] .

ويزداد ارتفاع القيمة النقدية للفلوس النحاسية ، فتصل الى ثمانية وأربعين

---

(١) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٣ ، ص ٦٧٥ .

(٢) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) نفسه ، ص ١٢١ .

(٤) الصيرفى ، إنباء الهصر ، ص ٥٠٦ - ٥٠٧ . ابن اياس ، نفسه ، ص ١٨٩ ، ابن طولون ، مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان ، القسم الأول ، ص ٢٤ ، ص ٢٩ - ٣٠ .

درهماً فلوساً لكل رطل ، وذلك فى شهر المحرم من سنة ٨٩٢ هـ / يناير من سنة ١٤٨٧ م [١] ، على الرغم من توفر النحاس ، وكثرة تداول الفلوس النحاسية فى الأسواق ، ولكن يبدو أن نقص كميات الفضة والدراهم الفضية فى الدولة ، والارتفاع الكبير الذى كان عليه سعر تبادل الدرهم ، قد أدى بدوره الى حدوث ارتفاع فى سعر تبادل الفلوس النحاسية [٢] ولكن كان ارتفاعاً مؤقتاً على ما يبدو ، فمع استمرار توفر الفلوس النحاسية ، وكثرتها فى الأيدى ، وزيادة العرض منها على الطلب عليها [٣] انخفضت قيمة الفلوس النحاسية بشكل كبير ، حيث أتاح توفرها أن قامت الدولة سنة ٩٠٣ هـ / ١٤٩٧ - ١٤٩٨ م بتحديد سعر تبادل الفلوس عن طريق العدد ، كل ثمانية وعشرين درهماً فلوساً بدرهم فضى واحد [٤] ، وفى سنة ٩٠٧ هـ / ١٥٠١ - ١٥٠٢ م أصدرت الدولة فلوساً نحاسية ، تم تداولها عدداً ، وقد أدى ذلك الى خسارة الناس فى أموالهم ، بمقدار الثلث وتضررهم كثيراً [٥] .

وفى شهر ذى الحجة من سنة ٩١٧ هـ / مارس من سنة ١٥١٢ م كانت

---

(١) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٢٣٧ .

(٢) السخاوى ، الذيل التام ، ص ٣٥٢ .

(٣) تعود وفرة النحاس فى الدولة الى وصول كميات كبيرة الى الدولة من أوروبا ، اذ تورد بعض المراجع أن كمية النحاس فى التى أصدرتها أوروبا الى الدولة المملوكية فى السنوات الأول من القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى قد زادت من ثلاث مرات كانت فى القرن الثامن الهجرى . الرابع عشر الميلادى الى عشرين مرة فى الفترة المذكورة .
رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ٣٥٣ .

(٤) ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٩٥ .

(٥) نفسه ، جـ ٤ ، ص ٢٠ .

القيمة النقدية للفلوس النحاسية منخفضة جداً ، فيذكر ابن اياس [١] ان الرطل من الفلوس (الجدد والعتق) بثمانية عشر درهماً فلوساً ، واستمرت فى انخفاضها فى شهر ذى الحجة من العام التالى ٩١٨ هـ / فبراير ـ مارس سنة ١٥١٣ م الأمر الذى أدى الى توقف أحوال الناس ، وخسارتهم بسبب رخص الفلوس ، وانحطاط قيمتها النقدية [٢] ، وتدخلت الدولة لمعالجة الوضع المتردى ، فنادت بأن يتم التعامل بالفلوس (الجدد العتق) وزناً على أساس الرطل الواحد بنصفين من الفضة (أى بدرهم فضى واحد) ، وكان سعر تبادل النصف فى تلك الفترة قد تراوح بين خمسة عشر ألف عشرين درهماً من الفلوس أى أن يكون سعر رطل الفلوس بين ثلاثين وأربعين درهماً فلوساً ، ومن المرجح أنه أربعون درهما فلوساً لأنه السعر الذى كانت عليه الفلوس فى أوائل العام التالى ٩١٩ هـ / مارس ـ ابريل سنة ١٥١٣ م [٣] .

ولكن بعد شهر جمادى الآخرة / يوليو ـ أغسطس ارتفع سعر الرطل ، ليصل الى ثلاثة أنصاف من الفضة (حوالى ستين درهماً فلوساً) ، فسارعت الدولة الى تحديد سعر الفلوس على ما كان عليه أوائل العام ، أى بنصفين من الفضة [٤] .

وفى جمادى الأولى سنة ٩٢٢ هـ / يونيو سنة ٥١٦ م نودى فى الدولة بأن يكون سعر الرطل من الفلوس (العتق) بنصفين من الفضة [٥] ، وأن يتم

---

(١) ابن اياس ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

(٢) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٤ ، ص ٢٩٥ .

(٣) نفسه ، ص ٣٢٧ .

(٤) نفسه ، ص ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٥) نفسه ، جـ ٥ ، ص ٥٢ .

التعامل بالفلوس (الجدد) معاددة ، عن كل درهم فضى اثنان وثلاثون درهماً من الفلوس ، وهو السعر الذى كانت عليه فى شهر رجب من السنة ذاتها / أغسطس [١] .

٦ - نتائج دراسة القيم النقدية

وهكذا يتبين لنا القيم النقدية التى كانت عليها الفلوس النحاسية فى دولة المماليك ، وهذا ما مرت به من تطورات ، ومن خلال هذا التفصيل ، وما سبقه من دراسة عن أسعار تبادل الدنانير الذهبية والدراهم الفضية ، تتضح لنا القيم النقدية التى كانت عليها النقود المملوكية طوال العصر المملوكى ، ومن خلال مؤشرات أسعار التبادل وما كانت عليه من ظروف . وما مرت به من تطورات يمكن استخلاص الآتى :

أولاً : بالنظر الى مستويات القيم النقدية للنقود المملوكية نجد أنها أكثر ثباتاً وتماسكاً فى العهد المملوكى البحرى ، مقارنة بما كانت عليه الحال فى العهد المملوكى الجركسى ، ولكن فى العهد المملوكى البحرى كانت القيمة النقدية للنقود أكثر ارتفاعاً منها فى العهد الجركسى باستثناء القيم النقدية للفلوس النحاسية ، فقد كانت فى العهد الجركسى أكثر ارتفاعاً منها فى العهد البحرى ، وتعليل ذلك هو اختلاف مركز النقود النحاسية فى كلا العهدين .

ثانياً : كان لأوضاع الدولة الداخلية ، وأحوالها الاقتصادية علاقة مباشرة فى اتجاه مؤشرات القيم النقدية ارتفاعاً أو هبوطاً ، ونلمس ذلك فى محافظة

---

(١) ابن اياس ، جـ ٥ ، ص ٦٠ .

القيم النقدية للنقود على مستوياتها فترات طويلة فى العهد المملوكى البحرى ، بخلاف العهد المملوكى الجركسى الذى شهد تقلبات سريعة ، وكبيرة فى تلك المستويات ، كما أن قوة اقتصاديات الدولة فى العهد البحرى أعطى النقود المملوكية قوة ودعماً فى مركزها ، بعكس العهد الجركسى الذى عانت فيه النقود المملوكية من تدهور وفساد مستمرين .

ثالثاً : كان للفساد النقدى الذى عاشته النقود المملوكية ، وبالذات فى العهد الجركسى أثره الكبير فى أسعار تبادل العملات تقلباتها ، وكان لذلك الفساد أثره أيضاً فى تدهور قيمة النقود المملوكية بشكل عام ، وفقدانها مركزها النقدى ، فسهلت منافستها من قبل العملات الأخرى ، وخصوصاً الأوربية التى غزت أسواق الدولة ، وحصلت على قيمة نقدية أكبر من قيمتها الحقيقية (التجارية) فى ظل تدهور القيمة النقدية للنقود المملوكية .

رابعاً : كان لسياسة سلاطين المماليك النقدية أثرها فى تحديد مستوى القيم النقدية للنقود ، فنجد أن لسياسة عدد منهم تأثيرها على استقرار القيم النقدية ، وأسعار المبادلة ضمن الحدود الطبيعية لها ، بينما نجد عدداً آخر منهم يتخذون سياسة تقوم على الاستفادة ـ قدر الامكان ـ من التقلبات السعرية للنقود بالتلاعب بها انخفاضاً وارتفاعاً ، إما للحصول على أرباح شخصية ومصالح ذاتية ، وإما لظروف طارئة كنقص احتياطات الدولة من النقود ، ومحاولات توفير كميات منها عن طريق فروق الأسعار .

ومن الملاحظ على سياسة الاستفادة ، أنها لم تضع فى حسبانها ما لحق

الناس من ضرر وخسارة عند ارتفاع أسعار التبادل ، ثم انخفاضها ، ويظهر ذلك من عدة أمثلة حدثت خلال العصر المملوكى .

خامساً : كانت مشكلة التضخم المالى فى العهد المملوكى الجركسى . تمثل المظهر الأكثر تأثيراً فى الأزمة الاقتصادية التى أوجدها اعتماد الدولة على الفلوس النحاسية ، والإكثار من إصدارها ، على حساب الدنانير الذهبية والدراهم الفضية ، فنقصت أعدادها ، وارتفعت قيمها النقدية ، ويظهر تأثير تلك المشكلة على الحياة العامة فى الدولة منذ سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ - ١٣٩٩ م عندما بدأت أخبار النقود ، وظروفها تأخذ طابع الأهمية والصدارة فى المصادرة التاريخية ، التى دأبت على ايراد معلومات مكثفة ، متصلة عن الوضع النقدى عموماً ، والتقلبات السعرية للعملات بوجه خاص .

سادساً : لم تؤثر جميع محاولات الاصلاح التى قام بها عدد من سلاطين الدولة للأوضاع النقدية غفى ثبات القيم النقدية أو انخفاضها ، بل أدت فى معظمها الى ارتفاع أسعار تبادل العملات ، كما أحدثت اضطراباً ، وتقلباً سريعاً لتلك الأسعار كان لها أثر سئ على أموال الناس ، وخسارتهم لمبالغ ضخمة منها أدى الى افتقارهم ، وتذبذب مستوياتهم الاجتماعية .

سابعاً : نلحظ اهتمام سلاطين المماليك بالاعلان أولاً بأول ، وبتكرار النداء مرة ومرتين عن سعر تبادل العملات ، وكان ذلك إما لتنظيم عملية التبادل النقدى ، والتعامل المالى فى أسواق الدولة ، وإما لتحقيق الربح المادى ، والمصالح الشخصية برفع سعر التبادل ، وإجبار المتعاملين على القيمة

التى حددتها الدولة ، أو بإعادة ضرب النقود الموجودة بعد استقطاع جزء من أوزانها أو عيارها ، وتداولها بنفس قيمتها السابقة ، أو بقيمة أرفع منها .

ثامناً : نرى من خلال الدراسة السابقة أن الدراهم الفضية كانت محور التبادلات النقدية فى العهد المملوكى البحرى ، بينما شكلت الفلوس النحاسية ذلك المحور فى العهد الجركسى ، وفى كلا العهدين حددت الكميات المتوفرة لدى الدولة ، وفى أسواقها من المعدنين القيم النقدية لهما ، وتأثرت أسعار التبادل بصورة مباشرة بقاعدة العرض والطلب .

أما الذهب أو الدنانير الذهبية ، فلم يحدث نقص أعدادها تأثيراً مباشراً مقارنة بتأثير نقص الدراهم أو الفلوس - على أسعار تبادل العملات ، وكذلك على حركة التعاملات التجارية والمالية فى الدولة .

تاسعاً : تأثرت القيم النقدية للنقود فى بعض الفترات بموقف المتعاملين المعارض حدوث أى تقلبات فى أسعار تبادل العملات ، وتشتد معارضتهم عندما يؤدى ارتفاع القيمة أو انخفاضها الى وقوع خسائر مالية لهم ، وكان موقف الدولة فى معظم الأحيان سلبياً ، وفى قليل من الحيان نجدها تقوم بتعديل أسعار التبادل أمام معارضة الناس والمتعاملين .

هذه بعض من النتائج التى يمكن استخلاصها من واقع دراسة القيم النقدية للنقود المملوكية ، والواقع أن النتائج كثيرة ومتعددة نلمسها من خلال التطورات والأوضاع التى مرت بها العملات ، ويمكن أيضاً الخروج بنتائج أخرى بالنظر الى الرسوم البيانية التى تمثل القيمة الشرائية للنقود المملوكية .

الفصل الرابع
القيمة الشرائية للنقود المملوكية

١ - المقصود بالقيمة الشرائية .

٢ - العوامل المؤثرة فى القيمة الشرائية للعملة المملوكية .

٣ - متوسط القيمة الشرائية للنقود المملوكية .

٤ - تطورات القيمة الشرائية للعملات (الأسعار) .

أولا : فى العهد المملوكى البحرى .

ثانيا : فى العهد المملوكى الجركسى .

٥ - نتائج دراسة القيمة الشرائية .

١ - المقصود بالقيمة الشرائية

عند ذكر مصطلح قيمة النقود ، فإن المقصود منه ينصرف الى القوة الشرائية على أساس السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها بالوحدة النقدية ، مع أنه يقصد منها فى بعض الأحيان القوة الشرائية بالنسبة للذهب ، والقيمة الخارجيــة أى مبــادلة العملــة الوطنية بغيرهـا من العملات غير الوطنيـة [١] .

والقوة الشرائية للوحدة النقدية المملوكية ، وما يمكن بها الحصول على السلع والخدمات و هى المقصودة فى بحثنا هذا ، وعليه فإن لفظ القيمة الشرائية تعبير عن قيمة النقود وفقاً للتغيرات فى أثمان السلع أى الأسعار ، ولكن قيمة النقود تكون عكس تغير الأسعار ، فارتفاع الأسعار يعنى انخفاض القيمة الشرائية ، وانخفاضها يعنى ارتفاع القيمة الشرائية [٢] . لذا كان من الوظائف الهامة التى تؤديها النقود ـ مهما كان نوعها ـ ، كونها مقياساً للقيمة ، لذا كان من الضرورى ثباتها نسبياً فى القيمة الشرائية ، كى يتسنى قيامها بالوظيفة المطلوبة على الوجه الأمثل ، والذى حدث على مدى الأزمنة التاريخية أن القيمة الشرائية للنقود لم تثبت عند نسبة معينة ، بل اختلفت وتذبذبت على مر العصور ، فالثبات المطلق فى القوة الشرائية أمر غير وارد ، وهذا يعنى ارتفاع الأسعار وانخفاضها فى أثناء ذلك التذبذب الذى تسببه عدة عوامل أهمها ما تتعرض له العملات من تقلبات مختلفة فى أقيامها النقدية ، وفساد يؤدى

---

(١) محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، ص ٨٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .

(٢) محمد زكى المسير ، اقتصاديات النقود ، ص ٦٥ ، القاهرة ، ١٩٨٥ م .

الى نقص أوزانها وعيارها وتزييفها ، والتعامل بها عدداً أو وزناً [١] ، وهذا ما عانته النقود المملوكية .

إن للنقود عدة أسعار ، وأهم وأقوى تلك الأسعار هي القوة الشرائية ، ففيها يكمن أساس قيمة النقود ، وفيها يكمن أيضاً أساس الرغبة في الطلب عليها ، والاحتفاظ بها ، فالنقود لها القدرة على جلب أو شراء السلع والخدمات ، وهذا هو المقصود بالقوة الشرائية عند اطلاقها ، لذا يمكن استعمال هذه القوة مقياساً لقيمة النقود أو سعر صرفها ، فكلما ارتفعت قدرتها على جلب أو شراء مقدار أكبر من السلع ارتفع سعرها أو قيمتها ، والعكس صحيح ، اذ كلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات ، انخفضت القوة الشرائية للنقود وقيمتها ، فالمعروف أن القيمة النقدية ما هي الا انعكاس للقيمة الشرائية ، أو لأثمان السلع ، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يعني انخفاض قيمة النقود ، وانخفاض الأسعار يعني ارتفاع قيمة النقود ، فبمقدار التغير في أثمان السلع يتحدد مقدار التغير في قيمة النقود ، فارتفاع الثمن الى الضعف يدل على انخفاض قيمة النقود الى النصف ، فمثلاً لو كان سعر اردب القمح ثمانين درهماً ، وانخفض الى أربعين درهماً أي بنسبة خمسين في المائة تكون قدرة الدرهم على الشراء قد زادت بنسبة مائة في المائة أي أن القيمة النقدية قد ارتفعت الى النصف .

وبمعنى مبسط (القيمة النقدية هي مقلوب مستوى الأسعار) .

وعند تطبيق هذه القاعدة على الرسوم البيانية الخاصة بالقيمة الشرائية

---

(١) أبو بكر الصديق متولى ، شوقى اسماعيل شحاته ، اقتصاديات النقود فى اطار الفكر الاسلامى ، ص ٥٢ ، محمود أبو السعود ، خطوط رئيسية فى الاقتصاد الاسلامى ، ص ٢٧ - ٢٨ .

يتضح لنا مقدار القيمة النقدية للنقود المملوكية فى مقابل تلك القيمة الشرائية .

لقد عاشت القيمة الشرائية للنقود المملوكية تلك الأوضاع جميعها خلال تاريخها الطويل الذى شارف على الثلاثة قرون ، حيث لم تحتفظ بمعدل ثابت من القيمة حتى فى ظروف التسعير الذى كانت تقوم به الدولة فى بعض الأحيان ، لمواجهة الارتفاع المفاجئ فى الأسعار ، الى حد تتضاءل معه القوة الشرائية للنقود المملوكية الى مستويات منخفضة جداً ، والملاحظ أن مستوى الأسعار فى العصر المملوكى فى تصاعد مستمر ، بحيث تحول معه الوضع إلى ما اصطلح على تسميته فى العصر الحديث بـ (التضخم) [١] ، ولكن فى ظل الارتفاع المفاجئ سرعان ما تعود الأسعار الى الانخفاض لتأخذ وضعاً شبه ثابت لترتفع مرة أخرى ، ثم تنخفض وهكذا ، ولا يعنى هذا النفى عدم حدوث حالات من الارتفاع الذى يستمر لفترة ليست قصيرة ، اذ ان التاريخ المملوكى قد شهد حوادث متعددة من هذا القبيل تأثرت خلالها الأوضاع الاقتصادية فى الدولة تأثراً ملحوظاً ، وتضرر الناس كثيراً حتى أصبح حصولهم على السلع الضرورية أمراً فيه مشقة وعناء ، وسنطالع فى التفصيل القادم أمثلة متعددة لذلك ، من خلال تتبع تطورات القوة الشرائية للنقود ، وارتفاع الأسعار وانخفاضها ، والعوامل المؤدية الى ذلك ، وما ينتج عنها من نتائج وآثار ، أو أى تفصيلات ،

---

(١) يعرف الاقتصاديون ظاهرة التضخم بأنها «الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقود» وتقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقود ، فى وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يشترى بهذه الوحدة من السلع والخدمات ، ومن ثم تسير القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية لوحدة النقود عكسياً مع ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وبالتالى يتمثل المظهر العام للتضخم فى الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار .

صبحى تادرس قريصة ، النقود والبنوك ، ص ٢٣١ .

أخرى ترتبط مباشرة بهذا الجانب ليمكن من خلال ذلك القاء الضوء على القيمة (القوة) الشرائية للنقود المملوكية والظروف المحيطة بها .

٢ - العوامل المؤثرة فى القيمة الشرائية

لقد اختلفت عوامل ومسببات ارتفاع الأسعار وانخفاضها ، (عدم ثبات القوة الشرائية للنقود) ، وذلك الاختلاف لن أتحدث عنه من وجهة نظر اقتصادية ، وما يحلق بها من نظريات الكمية الكلاسيكية والكنزية أو غيرها من النظريات التى جاء بها الاقتصاديون لتحليل الظروف والأوضاع التى تمر بها أية قوة شرائية ، ولكن سيكون حديثى عنها من خلال الأوضاع الاقتصادية التى مرت بها النقود فى العصر المملوكى ، وما تعرضت له تلك الأوضاع من ظروف طبيعية أو سياسية أو غيرها أدت الى ارتفاع القوة الشرائية ، أو انخفاضها فى الدولة ، وذلك من واقع المصادر والمراجع التاريخية التى تحدثت عنها ، فى سياق الحديث عن التطورات النقدية التى مرت بها دولة المماليك .

يمكن تقسيم تلك العوامل الى عوامل طبيعية ، عوامل سياسية ، عوامل اقتصادية ، وجميعها أثرت على الأسعار ارتفاعاً أو انخفاضاً ، وبالتالى تأثرت القيمة الشرائية للنقود المملوكية .

فعن العوامل الطبيعية يأتى فى مقدمتها نهر النيل ، وضرورة وفاء مائه عند منسوب محدد دون زيادة أو نقص [1] ، ليحدث رى الأراضى الزراعية ، وبالتالى إنتاج المحاصيل الضرورية للاستهلاك كالحبوب ونحوها ، وتوفرها فى الأسواق بكميات كافية ، وبأسعار متاحة للجميع ، وان حدث أن نقص ماء النيل

(١) كان هبوط مياه النهر عن حد الوفاء المحدد بستة عشر ذراعاً ، أو زيادتها عن ذلك تمثل خطراً كبيراً على الحياة العامة فى مصر ، الاجتماعية والاقتصادية (الزراعية بصفة خاصة) ، =

عن الوفاء ، فلم ترو الأراضى الزراعية ، أو حدث زيادة فى الماء عن المستوى المحدد ، فأحدثت فيضاناً فى مياه النهر يغمر الأراضى الزراعية جميعها ، ويحيلها الى أراضى غير صالحة ، مما ينتج عنه عدم زراعة الأرض ، وعدم انتاج المحاصيل الضرورية فيترتب على ذلك نقصها وارتفاع أسعارها ، ثم انعدامها لكثرة الطلب عليها ، واختفاؤها من الأسواق لتظهر المجاعة ، والفاقة بين الناس حتى تشتد وتزداد ، فيعقبها انتشار الأوبئة والأمراض الحادة بين الناس [1]

= وكارثة يخشى الجميع حدوثها ، وذلك أن النيل هو مصدر الرى الوحيد تقريباً ، فاذا قصر عن الوفاء فات أوان الرى ، واذا زاد عن الحد المقرر اغرق الحقول ، فجعلها غير صالحة للزراعة ، الأمر الذى ينتج عنه فى الحالتين حدوث نقص فى المحاصيل الزراعية ، وبالذات الحبوب ، وبالتالى حدوث مجاعة فى الدولة يعقبها انتشار الأوبئة والأمراض ، فتعانى الدولة فى أثناء ذلك من أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة ، ترتفع خلالها الأسعار بسبب نقص السلع لضرورية وكثرة الطلب عليها .

لقد تحدث عدد كبير من المصادر والمراجع والدراسات عن أنه النيل ، وأهميته لمصر ولمزيد من التفاصيل عن النيل (وفائه وزيادته ونقصه) والمجاعات ، والأوبئة ، والأزمات الاقتصادية التى حدثت بسببه) فضلاً أنظر من المصادر : النويرى ، الاسكندرانى ، الالمام بالاعلام ، جـ ٢ ، ص ٢٦٦ ، القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٢٩١ ، ابن دقماق ، الانتصار ، جـ ٤ ، ص ١١٤ - ١١٥ ، المقريزى ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، ابن شاهين ، كشف الممالك ، ورقة ٣٦ أ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٣٧٤ .

ومن المراجع : محمود رزق سليم ، تاريخ سلاطين المماليك ، جـ ٢ ، ص ١٨٣ ، النيل فى عصر المماليك ، على مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ ١٨ ، حامد زيان غانم ، الازمات الاقتصادية والاوبئة فى مصر عصر سلاطين المماليك ، قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصرى فى عهد سلاطين المماليك ، جابر سلامة المصرى ، الزراعة فى مصر فى عهد الايوبيين والمماليك ، ص ٤٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة القاهرة رقم ١٢٢٨ ، حياة الحجى أحوال العامة فى سلطنة الأشرف شعبان بن حسين ، ص ٢٠٥ ، مجلة عالم الفكر ، مج ١٤ ، العدد ٣ ، ١٩٨٣ م ، ص ١٦١ ، ٢٢٢ .

الى جانب عدد كبير من المصادر والمراجع .

، ثم يلى ذلك تناقص عدد السكـان بسبب موت وفناء عدد كبير منهم ، وما يترتب عليه من نقص الأيدى العاملة ، وتأثر نواحى الانتاج فى الدولة ، وارتفاع أسعار المواد ، والمحاصيل المنتجة ، والمحصلة النهائية لتلك المؤثرات ضعف فى القيمة الشرائية للعملات .

ومن العوامل الطبيعية أيضاً الأحوال الجوية من رياح وأمطار وحرارة وبرودة ، حيث كان لها أثرها فى الغالب على المحاصيل الزراعية ، فتتأثر إنتاجية الأرض الزراعية من تلك المحاصيل ، وتنقص كمياتها ، ويكثر الطلب عليها ، فترتفع أسعارها [٢] لتضعف بذلك القوة الشرائية للنقود .

فالعوامل الطبيعية التى تعرضت لها الدولة تكاد تكون المسببات الرئيسية فى ارتفاع الأسعار وتكرار حدوثها فى العصر المملوكى كان له أثره السئ على مجمل الأوضاع فى الدولة ، وبصفة خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها .

وعن العوامل الاقتصادية ، فقد تلت سابقتها فى الأهمية ، وكان لها تأثيراتها العميقة على الحياة العامة فى الدولة المملوكية .

وقد سبق التعرض لقلة الأيدى العاملة ، وما لها من تأثير على نواحى الإنتاج الزراعى والصناعى والتجارى ، وما يخلفه ذلك من ارتفاع أسعار المواد المنتجة ، وانعكاساته على القيمة الشرائية للعملات [١] ، وما يحسن الاشارة

---

(١) أنظر فيما يلى أمثلة عديدة على الأزمات التى حدثت فى الدولة ، والغلاء المصاحب لها من خلال الأسعار التى وصلت اليها أثمان السلع الضرورية فى ظل تلك الأمات .

(٢) بيبرس الدوادار : ركن الدين المنصورى ، التحفة الملوكية فى الدولة التركية ، ورقة ٨٧ ب ، نسخة مصورة بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٢٩ ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ١٣٧ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ١٣ ، ص ٤٠٦ ، العينى ، عقد ، ص ٢٣١ ، ٢٤٣ .

إليه أن عددا من سلاطين المماليك ـ وخصوصاً فى العهد المملوكى الجركسى ـ قد أهملوا تلك النواحى ، ولم يعملوا على تنميتها ودعمها ، وتجديد مرافقها ومنشآتها المختلفة ، من جسور وقنوات وفنادق وأسواق وغيرها ، وقد أدى ذلك الاهمال الى تضاؤل الإنتاج فى جميع قطاعات الدولة ، والى رداءته ، ففقدت تلك النواحى عوامل بقائها واستمراريتها ، الأمر الذى عجل فى تدهورها وانهيارها [٢] .

وكان للسياسة التجارية التى سار عليها عدد كبير من سلاطين المماليك أثر كبير فى ارتفاع الأسعار ، فما أقدم عليه أولئك السلاطين من احتكار تجارى لعدد من السلع الضرورية ، ومتاجرتهم ـ عن طريق المتجر السلطانى ـ بتلك السلع ، وما انتهجوه من أساليب فى تخزينها ، ثم بيعها ـ عن طريق نظام طرح البضائع ـ كان له نتائج سلبية على الأوضاع الاقتصادية ، وبشكل خاص على ارتفاع الأسعار [٣] .

كم كان للأوضاع النقدية فى الدولة ، وما عاشته النقود من عدم استقرار فى أسعار صرفها ، وما تعرضت له من نقص أوزانها وعياراتها ، وما عانته من

---

(١) آشتور ، التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، ص ٣٨٦ ، ٣٩١ .

(٢) المقريزى ، إغاثة الأمة ، ص ٤٣ ، ٤٧ ، محمد أمين صالح ، التنظيمات التجارية ، ص ٢١٥ ، ٢١٧ ، آشتور ، نفسه ، ص ٣٨٩ ، ص ٤٠٨ .

(٢) ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٩ ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ص ٣٦٧ ، ص ٣٨٤ ، ص ٣٩٢ ، جـ ٤ ، ص ٦٤٧ ، ص ٦٥٥ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ٢ ، ص ٤٤٤ ، جـ ٣ ، ص ٦٩ ، ٧١٤ ، العينى ، عقد ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، الاسدى و التيسير ولاعتبار ، ص ١٤٥ ، المؤلف المجهول ، حوليات ، ص ٧٩ ، ١٠٠ .

فساد وتلاعب جميع ذلك كان له أثره فى عدم احتفاظ العملة بقيمة شرائية ثابتة ، بل إن ذلك أدى الى ضعف مركزها وقوتها النقدية وعدم الثقة بها ، ففقدت بذلك قدراً كبيراً من قدرتها الشرائية [١] .

وكان للسياسة الضرائبية التى انتهجتها عدد من سلاطين المماليك أثرها فى ارتفاع الأسعار وانخفاضها ، فكلما اتجهت تلك السياسة نحو تقليص الضرائب ، وعدم اثقال العامة بها ، والعمل على إبطالها ، كانت النتيجة استقرار الأسعار واتجاها الى الانخفاض [٢] ، أما اذا كثفت الدولة من فرضها للضرائب ، والمقررات المالية على العامة ، وعلى السلع الضرورية لاستهلاكهم ، واستخدمت سياسة متشددة فى جمع أموال تلك الضرائب ، فإن نتيجة ذلك لا شك أنها كانت سلبية على الأسعار وعدم استقرارها [٣] .

وأخيراً فإن انعدام الرقابة الصارمة على الأسعار أتاح عدم استقراها ارتفاعها ، فلجأ التجار وغيرهم الى رفع أسعار السلع والبضائع طمعاً فى الكسب المادى ، ولا شك فى أن ذلك مسئولية الدولة ، وانصرافها عن الاهتمام بهذا الجانب قد هيأ الفرصة للمتلاعبين فى رفع الأسعار ، يضاف الى ذلك الفساد الذى تعرض له منصب المحتسب ، وهو المسئول من قبل الدولة عن مراقبة الأسعار ، وما كان عليه من انحراف عن الأهداف الرئيسية لوظيفة الحسبة ، وتلاعب رجال

---

(١) المقريزى ، إغاثة ، ص ٧٩ ، ٨٣ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢٩٧ .

(٢) ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ١٩١ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٦٦٤ ، الخطط ، جـ ١ ، ص ١٠٥ - ١٠٨ ، العينى ، عقد ، ورقة ٣٠٤ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ٦٠ ، جـ ٤ ، ص ٣٠٤ .

(٣) ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، ص ٣٤٨ ، المقريزى ، نفسه ، جـ ١ ، ص ٦٩٦ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ١٢٢ .

الحسبة ، وفسادهم وعدم اهتمامهم بالمصلحة العامة ، والقيام بما يصلح أحوال الناس ومعاشاتهم [١] .

وفيما يتعلق بالعوامل السياسية ، فقد تأثرت الأسعار صعوداً وهبوطاً بعدد من العوامل السياسية فى الدولة ، وأكثر تلك العوامل تأثيراً على اقتصاديات الدولة ، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالأسعار ما عانته دولة المماليك من أوضاع سياسية مضطربة ، وفتن داخلية وقعت بين طوائف المماليك وأمرائهم فى نزاع عرقى وسياسى ، وما حدث أيضاً من فتن ومنازعات بين القبائل العربية والسلطة المملوكية [٢] .

وقد ترتبت على تلك الأوضاع اشاعة الفوضى فى البلاد ، وقلة الأمن وكثرة اللصوص [٣] ، مما أوجد بيئة غير صالحة لمزاولة أى نشاط اقتصادى من زراعى أو تجارى أو صناعى ، فكان لذلك تأثيره على الأسعار بارتفاعها ، خصوصاً أسعار السلع الاستهلاكية .

ويرتبط بتلك الفتن والأحداث الداخلية ، النزاع السياسى بين زعماء المماليك حول سلطنة الدولة ،و وما شهده ذلك النزاع من صراع دموى حول عرش الدولة ، وقد كان لذلك اثار سلبية على مجمل أوضاعها ، وبالذات ما يتعلق بمعايش الناس وأرزاقهم [١] .

---

(١) اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٦ . المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٥٤ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ١ ، ص ٢٣٤ ، الاسدى ، التيسير ، ص ١٤٣ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ١ ، ص ٨٠٢ ، ٨٠٦ ، جـ ٤ ، ص ٥٤٦ ، ص ٥٦٦ . ابن حجر ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٦٩ ، ٧١ ، العينى ، عقد ، ص ٢٩٥ ، ابن حجر ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ١٣٢ ، ٢٥٨ ، الصيرفى ، انباء الهصر ، ص ٤٤ - ٤٥ .

وكان أيضاً للظروف العسكرية والحربية التى خاضتها الدولة ضد عدد من القوى المعاصرة أثره فى ارتفاع الأسعار ، فعند تهدد بعض مناطق الدولة ، واحتمال الهجوم عليها تنشأ حالة من القلق والخوف لما يترتب على ذلك ـ فى حالة حدوثه ـ من تأثير على اقتصاديات الدولة نتيجة تأثر الطرق التجارية ، وعدم انتظام وصول المواد الضرورية ، وتناقص كمياتها عن حاجة المستهلكين ، كما أن لاستعدادات الدولة ، وما تقوم به من إجراءات لتجهيز جيوشها فى مواجهة ما يتهددها من أخطار ، واضطرارها الى القيام بعمل عسكرى ضد أعدائها ، أثره على المستوى العام للأسعار فى الدولة ، فيكثر الطلب على السلع الاستهلاكية ، وغيرها مما تحتاجه الجيوش عند تجهيزها ، فيؤدى ذلك الى زيادة الأسعار ، التى ترتفع أكثر عند نقص تلك السلع ، وعدم توفرها بكميات متوازنة مع الطلب عليها (٢) .

تلك العوامل المؤثرة على الأسعار ، أو القيمة الشرائية للنقود المملوكية ، وسيتبين لنا بشكل أكثر وضوحاً تلك العوامل عند تطبيقها على الواقع الذى عاشته الأسعار ، فى أثناء الحكم المملوكى ، وما مرت به من ظروف وملابسات ، أدت الى تذبذبها ، من خلال الحديث عن القيمة الشرائية للنقود المملوكية .

(١) المقريزى ، ص ٦٢٠ ، ٦٢٣ ، ابن قاضى شهبة ، تاريخه ، جـ ٣ ، ص ٣٠ ، ص ٨٦ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٣٢٠ ، ابن اياس ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٢٧٥ ، ص ٩٠٣ ، ٩٠٧ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٤٠٩ ، ص ٣١٤ ، جـ ٣ ، ص ١٠٤٥ ، ١٠٥٣ ، جـ ٤ ، ص ٧١ ، ٨٢ ، ابن تغرى بردى ، نفسه ، جـ ١٢ ، ص ٢٤٦ .

٣ - متوسط القيمة الشرائية

فى ضوء انعدام الإحصاءات الدقيقة عن الأسعار فى الفترة موضوع الدراسة ، وكذلك عدم معرفة مدى نقاء المعدن المستخدم ووزنه ليمكن من خلاله تحديد القيمة النقدية ، بالاضافة الى ارتباط القيمة الشرائية بظاهرة التضخم التى عانت منها الدولة المملوكية ، على ضوء ذلك كله ، فإنه من الصعب تقدير القوة الشرائية للنقود فى تلك الفترة بالشكل المطلوب من الدقة ، خصوصاً وأن لغة الأرقام تتطلب مزيداً من العناية والضبط فى التعامل معها .

ولكن ـ وبصورة تقريبية ـ يمكن الاعتماد على ما أوردته المصادر التاريخية من نصوص تتحدث عن ارتفاع الأسعار لسبب أو لآخر ، ـ أى أن انخفاض القوة الشرائية ـ دون أن تتحدث عن انخفاض الأسعار ـ أى ارتفاع القوة الشرائية ـ الا نادراً .

لقد أشارت بعض تلك المصادر التاريخية الى متوسط القيمة الشرائية للنقود ، فيذكر ابن فضل الله العمرى [1] متوسط أسعار عدد من السلع حيث يقول :

«وأواسط الأسعار فى غالب أوقاتها : الأردب القمح بخمسة عشر درهماً ، والشعيرة بعشرة ، وبقية الحبوب على هذا الأنموذج .....» .

وينقل عنه القلقشندى [2] ذلك ويضيف اليه قوله :

«وهذه الأسعار التى ذكرها ـ ابن فضل الله ـ قد أدركنا غالبها ، وبقيت الى ما بعد الثمانين والسبعمائة ، فغلت الأسعار ، وتزايدت فى كل صنف من ذلك

---

(١) مسالك الأبصار ، (دولة المماليك الأولى) ، ص ٨٣ - ٨٣ .

(٢) صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٤٤ .

وغيره ، وصار المثل الى ثلاثة أمثاله ، أو أربعة أمثاله ، فلا حول ولا قوة الا بالله ذى المتن الجسيمة القادر على اعادة ذلك على ما كان عليه أو دونه» .

أما الأسدى وهو أحد رجال النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى ، فيقول [1] عن متوسط القيمة الشرائية :

ومن القواعد المعلومة فى الحسبة الشريفة اذا كان سعر الأردب فى الديار المصرية بدينار من الذهب يكون الرطل من الخبز المصرى بدرهم من الفلوس ، ويكون السعر وسطاً ، وإن كان بدينارين ، فيكون الرطل الخبز بدرهمين ، ويكون السعر غلاء ، وإن كان الأردب بزقل من دينار فبحسابه ، ويكون السعر رخاء» .

ومثل ذلك قال ابن حجر العسقلانى [2] المعاصر للأسدى ، حيث أوضح أن متوسط سعر القمح لكل أردب [3] وهو دينار واحد ، وما زاد عن ذلك فهو غلاء ، وما نقص عنه فهو رخص .

---

(١) التيسير والاعتبار ، ص ١٤٣ .

(٢) إنباء ، جـ ٣ ، ص ٣٠١ .

(٣) الأردب ، جمعه أرادب مكيال ضخم لأهل مصر له عدة أحجام ، فمنه الكبير ومنه الصغير ، والمتعارف عليه هو الأردب الشرعى الذى يعادل اثنين وخمسين كيلوجراماً ، وأربعة عشر فى المائة من الكيلو جرام (٥٢.١٤ كجم) ، وبعضهم ذكر أنه يعادل من تسعة وستين كيلو جراماً وستة فى العشرة من الكيلو جرام (٦٩.٦ كجم) من القمح أو ستة وخمسين كيلو جراماً من الشعير (٥٦ كجم) ، وهو فى العصر الحاضر يعادل مائة وخمسين كجم من القمح (١٥٠ كجم) ، أو مائة وعشرين كيلو جراماً (١٢٠ كجم) من الشعير ، أو مائة وأربعين كيلو جراماً (١٤٠ كجم) من الذرة ، أو مائة وخمسة وخمسين كيلو جراماً (١٥٥ كجم) من الفول ، أو مائة وسبعة وخمسين كيلو جراماً (١٥٧ كجم) من العد ، ويزيد بعض أنواعه عن ذلك ،وينقص حسب ما تعارفت عليه الأقاليم . (ابن فضل الله =

هذا ما ذكرته المصادر التاريخية عن متوسط القيمة الشرائية للنقود ، وبواسطة ذلك المتوسط يمكن الحكم على القيمة الشرائية للنقود هل هى فى انخفاض أم فى ارتفاع ؟ هل هى قوية أم ضعيفة ؟ ، هذا ويجب أن نلاحظ علاقة متوسط القيمة الشرائية بالتطورات النقدية التى تمر بها الدولة ، وتأثره بظاهرة التضخم ، وبارتفاع أسعار تبادل الدنانير الذهبية (قيمتها النقدية) فى مقابل الدراهم الفضية والفلوس النحاسية ، أو أسعار مبادلة الدراهم الفضية فى مقابل الفلوس النحاسية .

وهذا ما لم يفطن اليه القلقشندى عندما ذكر - فى نصه السابق - أن الأسعار فى زمنه ارتفعت الى ثلاثة أضعاف وأربعة أضعاف ، ولكن تنبه المقريزى الى تلك العلاقة والى ذلك التأثر عندما أشار بحس المؤرخ المطلع ونظرته الثاقبة حيث قال [(١)] :

«فمن نظر الى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت الا شيئاً يسيراً ، وأما باعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس ، فأمر لا أشنع من ذكره ، ولا أفظع من هوله ، فسدت به الأمور ، واختلت به الأحوال ، وآل أمر الناس الى العدم والزوال ، وأشرف من أجله الاقليم على الدمار والاضمحلال ، ولكن الله يفعل ما يشاء» .

= العمرى ، مسالك ، جـ٢٧ ، القسم الثالث ، ورقة ٣٧٦ - ٣٧٧ ، ابن الرفعة ، الايضاح ، ص ٧١ ، على مبارك ، الميزان ، ص ٨٨ - ٨٩ ، محمد الخاروف ، هامش رقم (١) ، ص ٧١ كتاب الايضاح) .

(١) إغاثة الأمة ، ص ٧٩ - ٨٠ .

ويقول فى موضع آخر [١] :

«فالأسعار اذا نسبت الى الدرهم والدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت ... الا أشياء معدودة سبب غلائها أحد أمرين : الأول فساد نظر من أسند اليه النظر فى ذلك ، وجهله بسياسة الأمور ، وهو الأكثر فى الغالب ، والثانى الجائحة التى أصابت ذلك الشئ حتى قل» .

وما ذكره المقريزى إشارة واضحة الى الوضع النقدى فى الدولة ، وما كان عليه من اضطراب وفساد ، والى ظهرة التضخم التى أوجدتها الفلوس النحاسية ، وما كان لها من تأثير كبير على ضعف القيمة الشرائية ، أو الارتفاع الكبير فى الأسعار .

وستتضح لنا جميع تلك الظروف من خلال الحديث عن تطورات الأسعار فى العصر المملوكى ، وما كانت عليه القيمة الشرائية للنقود المملوكية .

٤ - تطورات القيمة الشرائية (الأسعار)

قبل الحديث عن القوة الشرائية للنقود المملوكية تجدر الاشارة الى الوحدة النقدية التى كانت مستخدمة فى تحديد المدفوعات من أجور وأثمان وغير ذلك ، ففى العهد المملوكى البحرى ، وبضع سنوات من العهد المملوكى الجركسى ، وعلى وجه التقريب حتى سنة ٧٩٣ هـ / ١٣٩١ م كانت الوحدة المستخدمة فى عمليات الدفع هى الدراهم الفضية ، ومن ثم استخدمت الفلوس النحاسية فى عمليات الدفع مقدرة بالدراهم الفضية ، واصطلح على اطلاق مصطلح (درهم فلوس) لتحقيق عملية التقدير والدفع معاً [٢] .

(١) إغاثة الأمة ، ص ٨٣ .

(٢) فضلاً أنظر الفصل الثانى (ص ١٨٤ ، ١٨٧) .

هذا ولم تشر المصادر التاريخية صراحة الى هذا المصطلح فى القيمة الشرائية الا سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م ، وكانت قبل ذلك تذكر القيمة الشرائية بالدراهم فقط دون توضيح الدراهم المقصودة ، هى هى دراهم فضية أم دراهم فلوس ؟ ولا شك فى أن هذا يوقع الباحث فى إشكال تحديد القيمة الشرائية ، حتى ولو افترض أنها بالدراهم الفلوس ، فكيف يمكن تحديد القيمة النقدية لها فى مقابل الدراهم الفضية مع عدم وجود معلومات توضح تلك القيمة فى الفترة المشار اليها .

المهم أن تحديد القيمة الشرائية قد وردت بالدراهم ، وقد تم تسجيلها على هذا النحو مع مناقشة كافة الظروف والمتغيرات المصاحبة لكل قيمة شرائية .

وتنبغى الإشارة أيضاً الى أنه تم اختيار بعض السلع الضرورية لتطبيق القيمة الشرائية عليها ، وقد جاء التركيز على هذه السلع ، لكونها من المواد الغذائية الهامة لحياة الانسان ، ولكونها أيضاً من المواد الاستهلاكية الضرورية لجميع الفئات التى يتكون منها المجتمع المملوكى ، وقد دلت المصادر المملوكية على ذلك عند ذكرها بصفة دائمة مؤشرات أسعار تلك السلع ، وما تتعرض له من تقلبات دلالة على أهميتها الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذى أدى الى اختيار أسعار القمح والشعير والفول لمعرفة القوة الشرائية للوحدة النقدية المملوكية .

* * * * *

أولا: فى العهد المملوكى البحرى

فى ظروف قيام دولة المماليك البحرية سنة ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م كانت القوة الشرائية للنقود منخفضة حيث يقابلها ارتفاع كبير فى الأسعار ، وقد كان من الطبيعى أن يحدث ذلك فى ظل عدم الاستقرار الذى أحدثته تلك الظروف ، بالاضافة الى ظروف التهديدات المغولية بغزو بلاد الشام ، وقد كان نتيجة ذلك أن قلت الأقوات ، وانعدمت السلع الضرورية بالإضافة الى اضطراب أوضاع النقود ، وعدم وجود كميات كافية منها ، وبالذات الفلوس النحاسية [١] .

واستمرت تلك الظروف وازداد سؤها مع قيام المغول بغزو بلاد الشام ، وتوجههم الى الديار المصرية سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩ م الأمر الذى أدى الى ارتفاع الأسعار ، وبشكل خاص أسعار السلع الضرورية ، فى مؤشر على انخفاض القوة الشرائية للنقود المملوكية [٢] .

وفى ظروف طبيعية صعبة تعرضت لها الدولة سنة ٦٦٢ / ١٢٦٤ م ، وتمثلت فى انخفاض مياه النيل لم يتم رى الأراضى الزراعية ، مما يعنى انخفاض انتاجيتها من المحاصيل ، وأهمها الحبوب ، وقد أدى ذلك الى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية المملوكية ، حيث وصل سعر الأردب الواحد من القمح الى مائة درهم ، وأكثر من ذلك ، وبلغ سعر ارب الشعير سبعين درهما [٣] .

---

(١) النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٢٨ ، ورقة ٣٧ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٤٣٤ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، ص ٤٦٦ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ٧ ، ص ٢١٣ .

(٣) ابن عبد الظاهر ، الروض الزاهر ، ص ١٨٨ ، بيبرس الدوادار ، زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ، ص ٩٠ ، تحقيق زبيدة عطا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، رقم ١٠٢٤ ، الصقاعى ، تالى وفيات الأعيان ، ص ٤ ، الحسن ابن حبيب ، درة الأسلاك ، جـ ١ ، ورقة ٣٣ .

ومن أجل هذا الارتفاع الكبير فى الأسعار ، ورغبة فى عدم حدوث المزيد من التدهور فى القوة الشرائية ، سارعت الدولة الى تسعير الغلال [١] ، ورغم ذلك واصلت الأسعار ارتفاعها ، فتراجعت الدولة عن قرارها بالتسعير ، واتخذت عدداً من الخطوات لعلاج الموقف .، ففتحت الأهراء السلطانية [٢] لبيع الغلال لمنافسة تجار الغلال ، واستمر ذلك مدة حتى أخذت الأسعار فى الانخفاض ثم الاستقرار [٣] ، فانحطت حتى وصل سعر الاردب من القمح عشرين درهماً ، واستمرت فى انخفاضها بشكل محلوظ ، مع وصول كميات كبيرة من الغلال الى الأسواق [٤] .

---

(١) التسعير : لغة سعر النار أوقدها ، والسعر الذى يقوم عليه الثمن ، وأسعروا وسعروا تسعيراً أى اتفقوا على سعر ، والسعر مأخوذ من سعر النار اذا رفعها لأن السعر يوصف بالارتفاع ، واصطلاحاً قيام السلطان أو نائبه بتقدير سعر للناس واجبارهم الى التبايع بها يقدره ، وقد اتفق العلماء على تحريم التسعير واختلفوا فى حق الحاكم فى التسعير ، فمنهم من رأى تحريمه مطلقاً ، ومنهم من رأى استثناء المصلحة ، فلا يحرم اذا رأى الامام مصلحة فيه للرعية ، ومنهم من رأى وجوبه اذا كانت هناك ضرورة لذلك . (ابن القيم الجوزية ، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية ص ٢٣٣ - ٢٤٤ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ابن الأخوة معالم القربة فى أحكام الحسبة ، ص ١٢١ ، تحقيق محمد محمود شعبان وصديق أحمد المطيعى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ م ، قمحالن الدورى ، الاحتكار ,وآثاره فى الفقه الاسلامى ، ص ١٥٥ ، ١٦٤ ، مطبعة الأمة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

(٢) الأهراء السلطانية ، مخازن ومستودعات مخصصة لتخزين الغلال الخاصة بالسلطان ، ولا تفتح هذه الأهراء الا عند الضرورة كأوقات الأزمات (ابن شاهين ، زبدة كشف الممالك ، ص ١٢٢) .

(٣) بيبرس الدوادار ، زبدة الفكرة ، ص ٩٠ - ٩١ ، النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٢٨ ، ورقة ٩١ .

(٤) بيبرس الداودار ، التحفة الملوكية فى الدولة التركية ، ورقة ١٢ أ ، الحسن ابن عمر ، درة الأسلاك ، جـ ١ ، ورقة ٣٣ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٥٠٨ .

ولا تمدنا المصادر المملوكية بمعلومات عن الأسعار ، والقيمة الشرائية للنقود حتى سنة ٦٧٥ هـ / ١٢٣٦ م ، ولكن من المرجح أن عدم ذكر ذلك يعطى دلالة على استقرار الأسعار فى تلك الفترة ، وان حدث أن ارتفعت لذكرت المصادر التاريخية التى دأبت على ذكر أى ارتفاع يطرأ على الأسعار .

فى سنة ٦٧٥ هـ / ١٢٧٦ م كان مستوى الأسعار منخفضاً [1] مما يعنى ارتفاعاً فى القيمة الشرائية للنقد ، وقد واصلت ارتفاعها فى العام التالى ٦٧٦ هـ / ١٢٧٧ م ، عندما وصل سعر الاردب من القمح الى مستوى قياسى فى الانخفاض حيث كان بين خمسة وستة دراهم ، والشعير بين ثلاثة وأربعة دراهم ، وأنواع الحبوب الأخرى بدرهمين [2] .

وفى العام التالى واصلت الأسعار انخفاضها الى مستويات أقل لترتفع القيمة الشرائية للنقود الى مستوى أعلى [3] ، وتشير بعض المصادر [4] الى أن أسباب ذلك الانخفاض ، تعود الى وفاء ماء النيل الذى عم أرض مصر ، وكانت نتيجته ، أن جادت الأراضى الزراعية بمحاصيل وفيرة من الحبوب وغيرها .

وفى أوائل سنة ٦٨٢ هـ / ابريل سنة ١٢٨٣ م ضعفت القوة الشرائية ،

---

(١) ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ١٣٧ .

(٢) ابن ايبك الدوادار ، كنز الدرر ، جـ ٨ (الدرة الزكية) ، ص ٢٢٦ ، بيبرس الدوادار ، زبدة الفكرة ، ص ١٥٤ ،، الكتبى ، عيون التواريخ ، جـ ٢٠ ، ورقة ٢٣٥ ، المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٦٤٧ .

(٣) ابن أيبك الدوردادار ، كنز الدرر ، جـ ٨ ، (الدرة الزكية) ، ص ٢٢٦ .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٦٤٧ ، ص ٦٥٠ .

عندما تحركت الأسعار صعوداً ليصل سعر الأردب الواحد من القمح الى خمسة وثلاثين درهماً ، فسارعت الدولة لمواجهة ذلك بإخراج كميات كبيرة من الغلال للعمل على انحطاط الأسعار ، فانخفضت حتى وصل سعر الأردب من القمح خمسة وعشرين درهماً ، واستمر مواصلاً انخفاضه حتى وصل الى عشرين درهماً ، ثم الى ثمانية عشر درهماً ، واستمر على انخفاضه ، مع وصول كميات كبيرة من المحصول الزراعى الجديد [١] .

ويبدو أن القيمة الشرائية للنقود استمرت على معدلها السابق خلال السنوات العشر التالية اذ لم تذكر المصادر التاريخية أى موشر يدل على ارتفاع الأسعار حتى سنة ٦٩٣ هـ / ١٢٩٣ م ، عندما ذكر بعضها انخفاض القيمة الشرائية للنقود ، عند ارتفاع الأسعار بسبب نقص مياه النيل ، وعدم وفائه [٢] .

ولكن الوضع السيئ حدث أواخر سنة ٦٩٤ هـ ، وأوائل سنة ٦٩٥ هـ / نوفمبر سنة ١٢٩٤ م عندما تعرضت الدولة لأزمة اقتصادية خانقة بسبب القحط الذى أصابها ، وما أعقبه من مجاعة نتيجة انخفاض منسوب مياه النيل ، وكان لهذه الأزمة أثرها السيئ على الأوضاع فى الدولة ، وخصوصاً الاجتماعية منها [٣] ، وما يعنينا من تلك الأزمة هو تدنى مستوى القوة الشرائية للنقود بارتفاع الأسعار حيث وصل سعر الأردب من القمح الى ستين درهماً [١] ، ثم

---

(١) المقريزى ، السلوك ، ص ٧١٧ ، ٧١٨ .

(٢) النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٢٩ ، ورقة ٧٩ .

(٣) النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٢٩ ، ورقة ٨٣ - ٨٤ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٢ ، ص ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ابن حبيب ، تذكرة النبيه ، جـ ١ ، ص ١٧٨ ، ١٨٤ ، الخالدى ، المقصد الرفيع ، ورقة ٧٠ ب .

الى مائة درهم ، والشعير الى ستين والفول الى خمسين [٢] ، ثم يواصل ارتفاع الأسعار استمراره ليصل سعر القمح الى مائة وخمسين درهماً للأردب الواحد ، ثم يرتفع الى مائة وستين درهماً ، وبقية الحبوب الى مائة درهم [٣] .

ومع اشتداد الأزمة زاد ارتفاع الأسعار ، مؤدياً الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، فوصل سعر الأردب من القمح الى ما يقارب مائتى درهم ، والشعير الى مائة وعشرين درهماً ، والفول والعدس الى مائة وعشرة دراهم [٤] ، وقد شهدت الأقاليم الأخرى فى الدولة أوضاعاً أكثر سوءاً ، حيث وصلت الأسعار فيها الى مستويات عالية ، محققة انخفاضاً كبيراً فى القيمة الشرائية للنقود [٥] .

وفى العام التالى ٦٩٦ هـ / ١٢٩٦ - ١٢٩٧ م انخفضت الأسعار بشكل ملحوظ محققة للنقود المملوكية قدراً من القوة الشرائية التى فقدتها خلال تلك

---

(١) السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢٩٧ .

(٢) النويرى ، المصدر السابق ، جـ ٢٩ ، ورقة ٨٣ - ٨٤ ، المقريزى ، إغاثة الأمة ، ص ٣١ - ٣٧ ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٠٨ ، ٨١٥ .

(٣) بيبرس الداودار ، التحفة الملوكية ، ورقة ٦٠ أ ، الخالدى ، المصدر السابق ، ورقة ٧٠ ب .

(٤) المؤلف المجهول ، تاريخ سلاطين المماليك ، ٣٦ ، العمرى ، مسالك الأبصار ، جـ ٢٧ ، القسم الرابع ، ورقة ٦٢ ، بيبرس الدواداور ، المصدر السابق ، ورقة ٦٠ أ ، الحسن بن حبيب ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ١٧٨ ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ١١٨ - ١١٩ .

(٥) الحسن بن الحبيب ، درة الأسلاك ، جـ ١ ، ورقة ١٢٣ ، ابن بهادر ، فتوح ، ورقة ١٨٤ ، ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٨ ، ص ١٩٦ ، ١٩٩ ، ص ٢٠٨ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨١٠ ، الخالدى ، المقصد الرفيع ، ورقة ٧٠ ب ، السيوطى ، حسن ، جـ ٢ ، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

الأزمة ، فقد كان سعر الأردب الواحد من القمح أربعين درهماً ، ثم انخفض الى خمسة وثلاثين ، ثم الى خمسة وعشرين ، والشعير بثلاثين درهماً للأردب ، وواصلت الأسعار انخفاضها ، حيث بيع أردب القمح بعشرين درهماً ، والشعير بعشرة دراهم [١] ، ويبدو أن هذا الانخفاض فى الأسعار ، وارتفاع القوة الشرائية للنقود قد جاء نتيجة استقرار الأوضاع الداخلية فى الدولة ، بتولى السلطان حسام الدين لاجين ، إضافة الى ما قام به عند توليه سلطنة الدولة من إلغاء عدد من الضرائب والمقررات المالية فى الدولة ، ومع استقرار الأوضاع والسياسة المالية التى انتهجها السلطان لاجين ، فإن ظروف نهر النيل فى نهاية العام المذكور ، وتوقف مائه عن الزيادة ، وعدم وصولها الى المستوى المطلوب لرى الأراضى الزراعية تسببت فى ارتفاع أسعار الغلال ، والمحاصيل الأخرى [٢] .

وفى ظروف سياسية حربية سنة ٦٩٩ هـ / ١٢٩٩ م هاجم المغول أراضى الدولة ، واستولوا على دمشق ، وفرضوا الأموال على أهلها ، ونتيجة لذلك ارتفعت الأسعار فى الدولة ، ووصلت الى مستويات عالية مسببة انخفاضاً فى القوة الشرائية للنقود [٣] .

وفى ظل استعدادات الدولة لمواجهة الهجوم المغولى ، حدث فى الدولة بعض

---

(١) العمرى ، مسالك ، جـ ٢٧ ، ق ٤ ، ورقة ٦٣ - ٦٤ ، النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٢٨ ، ورقة ٨٤ ، ابن الفرات ، المصدر السابق ، مج ٨ ، ص ٢٣٢ .

(٢) ابن بهادر ، المصدر السابق ، ورقة ٣٨٤ ، المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٨٢٩ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٩٣ .

الاطمئنان ، وخفت حدة الخوف الذى أصاب الناس ، فانخفضت الأسعار الى النصف تقريباً ، حيث بلغ سعر الأردب من القمح مائة وخمسين درهماً [١] .

وكانت القوة الشرائية للنقود أكثر تماسكاً وارتفاعاً فى العام التالى ٧٠٠ هـ / ١٣٠٠ م ، عندما كان سعر الأردب من القمح عشرين درهماً ، انخفض بعدها الى خمسة عشر درهماً [٢] ، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً ، حيث عادت ظروف التهديدات المغولية ، ودخلت الدولة فى حرب مع المغول ، وذلك سنة ٧٠٢ هـ / ١٣٠٢ م لتسبب أزمة اقتصادية فى الدولة ، تمثلت بإغلاق الأسواق ، وارتفاع أسعار المواد الضرورية وعدم توفرها [٣] ، وفى العام التلى ٧٠٣ هـ / ١٣٠٣ م كان للظروف الطبيعية أثرها على الأسعار ، فقد توقفت مياه النيل عن الزيادة ، مما أدى الى ارتفاع الأسعار ليصل أردب القمح الى أربعين درهماً ، ولكن انخفض بعد فترة قصيرة الى خمسة وعشرين درهماً ، نظراً لتحسن مستوى مياه النيل ، ثم يواصل تحسنه ليبلغ حد الوفاء (ستة عشر ذراعاً) لتستمر الأسعار فى انخفاضها محققة ارتفاعاً فى القيمة الشرائية للنقود [٤] .

وعكس ذلك حدث سنة ٧٠٥ هـ / ١٣٠٥ م عندما انخفضت القيمة الشرائية بارتفاع أسعار المبيعات بتأثير الأزمة النقدية التى تعرضت لها الدولة ، نتيجة فساد الفلوس النحاسية ، فارتفعت الأسعار الى الضعف تقريباً ، حيث وصل سعر أردب القمح الى أربعين درهماً بعد أن كان بعشرين ، ورغم جهود الدولة فى معالجة الأزمة ، وإصلاح الوضع فإن الانخفاض فى القوة الشرائية لم يطرأ

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٠١ .

(٢) نفسه ، ص ٩٠٨ .

(٣) نفسه ، ص ٩٣٨ .

(٤) نفسه ، ص ٩٤٩ ، ص ٩٥٦ .

عليه أى تغيير [١] .

وفى سنة ٧٠٧ هـ / ١٣٠٧ م أثرت الظروف الطبيعية على الأسعار التى ارتفعت بسبب هبوب الرياح الحارة وقت حصاد المحاصيل الزراعية ، فأفسدت الزروع ، وقل محصول الغلال بشكل كبير ، فارتفعت أقيامها ليصل سعر الأردب من القمح الى خمسين درهماً ، وتنخفض بذلك القوة الشرائية للنقود [٢] .

وفى سنة ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ فقدت النقود بعض قيمتها الشرائية ، حيث انخفضت الى المستوى السابق بعد أن بيع أردب القمح بخمسين درهماً ، والفول والشعير بعشرين درهماً ، وقد كان وراء هذا الارتفاع ما كانت تعيشه الدولة من اضطراب فى أوضاعها الداخلية ، وتأثر الأسواق التجارية نتيجة ذلك ، فأثرت على توفر السلع الضرورية بصفة دائمة ، وإضافة الى ذلك تناقص مياه نهر النيل ، وتوقفها عن الزيادة [٣] .

فى سنة ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠ - ١٣٢١ م كانت الفلوس النحاسية على جانب كبير من الفساد الأمر الذى أدى الى انخفاض القوة الشرائية للنقود بارتفاع الأسعار [٤] ، وقد كان للخطوات الإصلاحية التى قامت بها الدولة نتائج ايجابية ، حيث انخفضت الأسعار بشكل ملحوظ ، ووصل سعر أردب القمح الى عشرة

---

(١) المقريزى ، جـ ٢ ، ص ١٧ .

(٢) بيبرس الدوادار ، التحفة الملوكية ، ورقة ٨٧ ب ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ١٣٧ .

(٣) ابن ايبك ، كنز الدرر ، جـ ٩ ، (الدر الفاخر) ، ص ١٦٣ ، النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٣ ، ورقة ٣٤٣ ، ورقة ٣٥٩ ، ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ٨ ، ص ٢٤٣ .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

دراهم [١] ، لترتفع القيمة الشرائية للنقود بصورة جيدة ، والواقع أن تحسن الوضع النقدى فى الدولة ، وارتفاع القوة الشرائية للنقود فى انخفاض الأسعار ، لم يكن نتيجة مباشرة لما قامت به الدولة من إصلاحات ، بل كان للاستقرار الاقتصادى الذى تمتعت به الدولة فى تلك الفترة أثره الكبير على مجمل الأوضاع فى الدولة ، ونلاحظ هذا التأثير فى سنة ٧٢٤ هـ / ١٣٢٣ م عندما أدى فساد الفلوس النحاسية الى ارتفاع الأسعار عن الفترة السابقة ليصل سعر الأردب من القمح الى سبعة عشر درهماً ، ثم سرعان ما يعود الى الانخفاض عند تدخل الدولة ، وهذه المرة كان الانخفاض فى الأسعهار كبيراً حيث وصل سعر اردب القمح الى خمسة دراهم فقط ، والشعير والفول الى ثلاثة دراهم [٢] ، ولقد استمرت الأسعار فى استقرارها ، والقوة الشرائية فى ارتفاعها عدة سنوات .

ففى سنة ٧٢٦ هـ / ١٣٢٥ م أوضحت بعض المصادر التاريخية انخفاض الأسعار على النحو السابق [٣] ، وفى سنة ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧ م ، ارتفعت الأسعار بشكل مؤقت وطفيف بسبب ما وقع للمحاصيل الزراعية من افات ونحوها ، مما ترتب عليها تلف كميات من المحاصيل ، فقلت كمية الإنتاج ، ونقص المعروض منها فى الأسواق ، ومع هذا فقد كانت نسبة ارتفاع السعر طفيفة اذ بلغ سعر الأردب من القمح الى ثلاثة عشر درهماً ، ثم الى عشرين درهماً لتنخفض سريعاً الى مستواها السابق [١] .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٥٩ .

(٢) نفسه ، ص ٢٧٨ ، الخالدى ، المقصد الرفيع ، ورقة ٥٧٣ .

(٣) ابن ايبك الدواوادار ، كنز الدرر ، جـ ٩ ، (الدر الفاخر) ، ص ٣٢٠ ، ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ١٦١ .

اختلف الوضع فى جمادى الآخرة من سنة ٧٣٦ هـ / يناير ١٣٣٦ م عندما حدثت فى البلاد أزمة اقتصادية أدت الى ارتفاع الأسعار ، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود ، واستمرت فى الانخفاض عندما وصل سعر الارادب من القمح الى سبعين درهماً ، والفول الى خمسين درهماً ، وتدخلت الدولة للحد من ارتفاع الأسعار ، فأمر السلطان الناصر محمد بفتح الأهراء السلطانية ، وأهراء الأمراء ، وتغطية احتياجات الناس منها ، بسعر محدد قدره ثلاثون درهماً ، ثم انخفضت الأسعار أكثر مع وصول كميات اضافية من المحاصيل الزراعية الجديدة ، ليصل سعر الأردب من القمح الى خمسة وعشرين درهماً [٢] .

ولا شك فى أنه كان لجهود الناصر محمد ، والخطوات التى اتخذها أثر كبير فى تخفيف الأزمة على العامة ، وعدم تأثرهم بها [٣] ، هذا ولم تذكر المصادر التاريخية الأسباب التى أدت لوقوع تلك الأزمة ، والثابت عدم وقوعها بسبب ظروف طبيعية مرت بها الدولة ، وخصوصاً ما يتعلق بنهر النيل ووفائه ، حيث أثبتت بعض المصادر التاريخية [٤] زيادة مياه النيل ، حتى تم له الوفاء ليتحقق معه النفع للأراضى الزراعية ، ولكن أشارت مصادر أخرى [٥] الى وجود فساد نقدى تعرضت له الفلوس النحاسية ، إضافة الى وجود نقص فى كميات الذهب التى كانت تحتاجها دور الضرب لسك الدنانير الذهبية ، والمرجح أن تلك الظروف النقدية كانت وراء الأزمة المذكورة ، حيث رفع التجار أسعار

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٠٠ .

(٢) اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ، ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٤ ، ص ١٧٤ ، المقريزى و إغاثة الأمة ، ص ٣٩ ، ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٢٦٩ .

(٣) المقريزى ، اللسوك ، جـ ٢ ، ص ٣٩٤ ، ٣٩٦ .

(٤) نفسه ، ص ٤٠٤ .

(٥) اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ٢٩٢ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٩٣ .

المواد الضرورية لمواجهة فساد الفلوس ، ونقص الدنانير الذهبية ، وتدخلت الدولة ، فباعت من مخزونها بسعر محدد لإرغام التجار على البيع بذلك السعر ، وكان لها ما أرادت عندما انخفضت الأسعار ، وزادت فى انخفاضها عندما كثر العرض بوصول كميات جديدة من الحبوب .

وطالما أن الفساد النقدى مستمر ، وهو سبب ذلك الارتفاع فى الأسعار والانخفاض فى القيمة الشرائية للنقود ، فقد أدى فى العام التالى ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦ - ١٣٣٧ م الى النتيجة نفسها عندما وصل سعر الاردب من القمح الى أربعين درهماً والفول الى اثنين وثلاثين ، والشعير الى ثمانية وعشرين [١] .

ويبدو ان الدولة عالجت الأزمة النقدية ـ فساد الفلوس ونقص الذهب ـ بدليل ارتفاع القيمة الشرائية للنقود ، وانخفاض أسعار الغلال ، حيث تدنت قيمة الأردب من القمح الى مستوى منخفض ، وصلت معه الى ثمانية دراهم ، والشعير الى ستة دراهم ، وكان لكثرة المعروض من الحبوب ، وقلة الطلب عليها أثره فى ذلك الانخفاض [٢] .

فى سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤٠ - ١٣٤١ م فقدت القيمة الشرائية بعضاً من قوتها عندما ارتفعت الأسعار ، ووصل سعر اردب القمح الى ثلاثين درهماً بعد أن كان بخمسة عشر درهماً ، ويعود سبب هذا الارتفاع الى القلق السياسى فى الدولة الذى صاحب مرض السلطان الناصر محمد ، ثم حالة عدم الاستقرار السياسى

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٤٢ .

(٢) نفسه ، ص ٤٤٤ .

السياسي الذي أعقب وفاته ، بتنافس كبار الأمراء للسيطرة على الأمور [١] ، ولم يكن تأثير ذلك على القيمة الشرائية فقط ، بل امتد أثره الى الأوضاع النقدية ، حيث ارتفعت أسعار صرف الدنانير الذهبية بشكل ملحوظ [٢] .

وفي سنة ٧٤٤ هـ / ١٣٤٤ م كانت القوة الشرائية مرتفعة عندما كان سعر الأردب من القمح بعشرة دراهم ، وانخفضت قليلاً عندما ارتفع السعر الى عشرين درهماً للأردب القمح بسبب فيضان النيل ، وزيادة مائه عن حد الوفاء ، مما أدى الى اتلاف كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية [٣] .

واستمر الانخفاض في العام التالي ، ولكن كان بسبب تدهور أوضاع الفلوس النحاسية الذي استمر بعد ذلك ، حيث تشير المصادر الى انخفاض القيمة الشرائية سنة ٧٤٧ هـ / ١٣٤٦ م ، عندما وصل سعر اردب القمح الى ثلاثين درهماً ، وزادت بعض المؤثرات الأخرى من ارتفاع الأسعار ، وانخفاض القوة الشرائية للنقود ، حيث وصل سعر الأردب من القمح الى خمسة وخمسين درهماً ثم إلى سعين درهم والشعير إلى إثنين وعشرين درهماً ثم إلى خمسة وعشرين درهماً الأردب ، والفول الى عشرين درهماً ، وزادت معظم أسعار الغلال أكثر من الثلث ، وتمثلت تلك المؤثرات في ظروف الدولة الداخلية ، وقلة إنتاج الأراضي الزراعية لتأخر وفاء النيل ، وعدم ري الأراضي الزراعية ، وسحب كميات كبيرة من الغلال لحاجة السلطان ، وتجهيزاً لسفره ، ولم تستمر الأسعار في ارتفاعها ، حيث أخذت في الانخفاض شيئاً فشيئاً حتى وصل سعر اردب القمح الى عشرين درهماً ، لترتفع القوة الشرائية للنقود المملوكية عما كانت

---

(١) الشجاعي ، تاريخ الملك الناصر ، ص ١٠٣ ،، المقريزي ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٢٢.

(٢) المقريزي ، نفسه ، ص ٥٢٠ .

(٣) نفسه ، ص ٦٥٧ - ٦٥٨ .

عليه قبل ذلك [١] .

وفى سنة ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ - ١٣٤٨ م أخذت الأسعار فى التصاعد التدريجى لتصل الى أربعين درهماً ، ثم الى خمسين درهماً لأردب القمح محققة انخفاضاً فى القيمة الشرائية للنقود ، وتستمر فى الانخفاض مع تواصل أنباء الوباء الذى أصاب عدداً من الدول ، ولم يمض زمن طويل حتى أصيبت الدولة كغيرها ، فأصبحت فريسة لهذا الوباء الذى أطلق عليه (الوباء الأسود) [٢] ، نظراً لخطورته ، وتأثيراته البالغة على الأوضاع فى الدولة ، ورغم تلك التأثيرات ، فإن القيمة الشرائية للنقود لم تتأثر كثيراً ، حيث كانت منخفضة عن ذى قبل ، ووصلت الأسعار الى مستويات منخفضة لانشغال الناس بدفن موتاهم لكثرة الموتى ، فلا تجد من يقبل على الشراء .

بعد تلك الأزمة وظروف الوباء الذى أصاب الدولة تذبذبت القيمة الشرائية للنقود بين القوة والضعف ، ومرت الأسعار بحالة من عدم الاستقرار والثبات ، فتذكر بعض المصادر التاريخية أن مستوى الأسعار بعد ذلك الوباء كان منخفضاً ، وعليه تكون القيمة الشرائية للنقود فى مستوى جيد ، فقد بلغ سعر أردب القمح عشرين درهماً [٣] ، ولكن هذا الانخفاض لم يدم طويلاً ، اذ

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٥٣ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذا الوباء فضلاً أنظر : الحسن بن عمر بن حبيب ، تذكرة النبيه ، جـ ٣ ، ص ١١٠ ، وما بعدها ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٧٢ ، ٧٩١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٩٥ ، ٢١٣ ، ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٢٩٥ ، الخالدى ، المقصد الرفيع ، ورقة ٧٥ أ ، ب ، السخاوى ، الذيل التام على دول الاسلام ، ورقة ١١ .

(٣) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ٨٥٢ .

ارتفعت الأسعار سنة ٧٥٢ هـ / ١٣٥١ م ، فانخفضت معها القيمة الشرائية ، ووصل سعر القمح الى سبعة وثلاثين درهماً للأردب الواحد [١] ، ثم ترتفع القيمة الشرائية لانخفاض الأسعار سنة ٧٥٤ هـ / ١٣٥٣ م ، فيباع الأردب من القمح بخمسة عشر درهماً ، ثم بعشرة دراهم [٢] .

وفى سنة ٧٥٥ هـ / ١٣٥٤ م انخفضت القيمة الشرائية لارتفاع الأسعار ، فوصل سعر اردب القمح الى ستة وثلاثين درهماً ، والشعير عشرين درهماً ، والفول الى ستة عشر درهماً ، وذلك بسبب نهر النيل ، وفيضان مائه مما ترتب عليه تلف كثير من المحاصيل الزراعية وفسادها [٣] .

ويبدو أن القوة الشرائية قد حققت تقدماً فى الفترة التالية ، اذ لم تورد المصادر التاريخية ، وحتى سنة ٧٦٥ هـ / ١٣٦٣ م ما يفيد وجود أى ارتفاع للأسعار فى أسواق الدولة خلال الفترة المشار اليها .

وقد ذكرت بعض المصادر أنه فى سنة ٧٦٥ هـ / ١٣٦٣ م ، انخفضت القيمة الشرائية بشكل ملحوظ بعد أن بلغ سعر أردب القمح الى أربعين درهماً [٤] ، ولم يورد المقريزى الذى ذكر ذلك أسباب ارتفاع الأسعار ، وفى سنة ٧٧١ هـ / ١٣٦٩ م ، كان الوباء الذى تعرضت له الدولة سبباً فى ارتفاع الأسعار ، وانخفاض القوة الشرائية للنقود المملوكية ، ولم تحدد المصادر [٥] التى أوردت

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٥٢ .

(٢) نفسه ، ص ٩٠٣ .

(٣) نفسه ، جـ ٣ ، ص ١٢ .

(٤) نفسه ، ص ٩١ .

(٥) الحسن بن عمر ، تذكرة النبيه ، جـ ٣ ، ص ٢٥٩ ، المقريزى ، نفسه ، ص ١٨٣ ،. ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٩٦ .

ذلك المستوى الذى وصلت اليه الأسعار فى ارتفاعها .

وفى سنة ٧٧٤ هـ / ١٣٧٢ م كان توقف ماء النيل عن الزيادة سبباً فى ارتفاع الأسعار ، ووصولها الى مستوى مرتفع ، وصل معه ارب القمح الى سبعين درهماً [١] ، ثم ينخفض السعر فى العام التالى ٧٧٥ هـ / ١٣٧٣ م ، وترتفع القيمة الشرائية بوصول أردب القمح الى سعر ستة وثلاثين درهماً ، ولكنها تنخفض قليلاً بوصوله الى أربعين درهماً ، ثم الى خمسين درهماً ، والشعير والفول كل أردب بخمسة وعشرين درهماً ، وجميع تلك التقلبات كانت بسبب النيل ، وعدم انتظام مياهه فى الزيادة ، ولكن بعد تحسن تلك الظروف ـ بشكل مؤقت ـ انخفضت الأسعار ، وتحسن وضع القيمة الشرائية لفترة قصيرة [٢] .

فمع نهاية عام ٧٧٥ هـ / ١٣٧٣ م ، وبداية عام ٧٧٦ هـ / ١٣٧٤ م ، ولظروف النيل ، وعدم وفائه شهدت البلاد غلاء فاحشاً استمر مدة تزيد عن السنتين ، وانخفضت معه القوة الشرائية للنقود الى كمستوى منخفض بعد أن ارتفعت أسعار المواد الضرورية وغيرها ، اذ وصل سعر الأردب من القمح خمسين درهماً ، والشعير والفول الى خمسة وعشرين درهماً ، ثم تتدرج الأسعار ارتفاعاً حتى وصل سعر الأردب من القمح مائة وخمسين درهماً ، والشعير الى مائة درهم ، والفول بأكثر من ثمانين درهماً الأردب ، وشمل الغلاء كافة الأصناف ، فعزت الأقوات ، وقل جودها ، فمات عدد كبير بسبب الجوع ،

---

(١) القلقشندى ، مآثر الانافة فى معالم الخلافة ، جـ ٢ ص ١٧١ .

(٢) النويرى الاسكندرانى ، الالمام بالاعلام ، جـ ٢ ، ص ٢٥٤ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢١٨ ، ٢٢٦ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ١ ، ص ٦٠ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

ومما زاد من سوء الأوضاع المجاعة التى حدثت نتيجة لظروف النيل ـ كما هى العادة ـ وما صاحبها من انتشار الأوبئة والأمراض [١] .

وكما أسلفت فقد استمرت تلك الأزمة مدة سنتين تحسنت الأوضاع بعدها تدريجياً ، حتى عم الرخاء والرخص سائر البلاد [٢] ، لترتفع القيمة الشرائية للنقود الى معدلات جيدة بعد ذلك الانخفاض .

ففى سنة ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م هبطت الأسعار الى مستويات منخفضة جداً ، ولم تذكر المصادر التاريخية [٣] التى أوردت ذلك أى أرقام توضح ذلك الهبوط ، ولكن يمكن تقدير ذلك من واقع ما أوردته بعض المصادر [٤] من أن الخبز بيع كل أربعة وعشرين رطلاً بدرهم ، فيكون سعر اردب القمح بناء عليه أقل من عشرة دراهم ، وتكون القيمة الشرائية على هذا النحو قد ارتفعت بشكل ملحوظ .

أما فى سنة ٧٨٣ هـ / ١٣٨١ م ، فقد كانت الفلوس النحاسية من الاضطراب والفساد بحيث أدت الى ارتفاع الأسعار ، وبالذات أسعار السلع الضرورية كالحبوب ونحوها ، فوصل سعر الأردب من القمح الى أربعين درهماً ، وتزايد حتى وصل الى ستين درهماً [٥] .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٢١ ، ابن حجر ، انباء ، ص ٧١ ، العينى ، عقد جـ ٤ ، ورقة ١٨٣ ، الخالدى ، المقصد الرفيع ، ورقة ٧٧ ب .

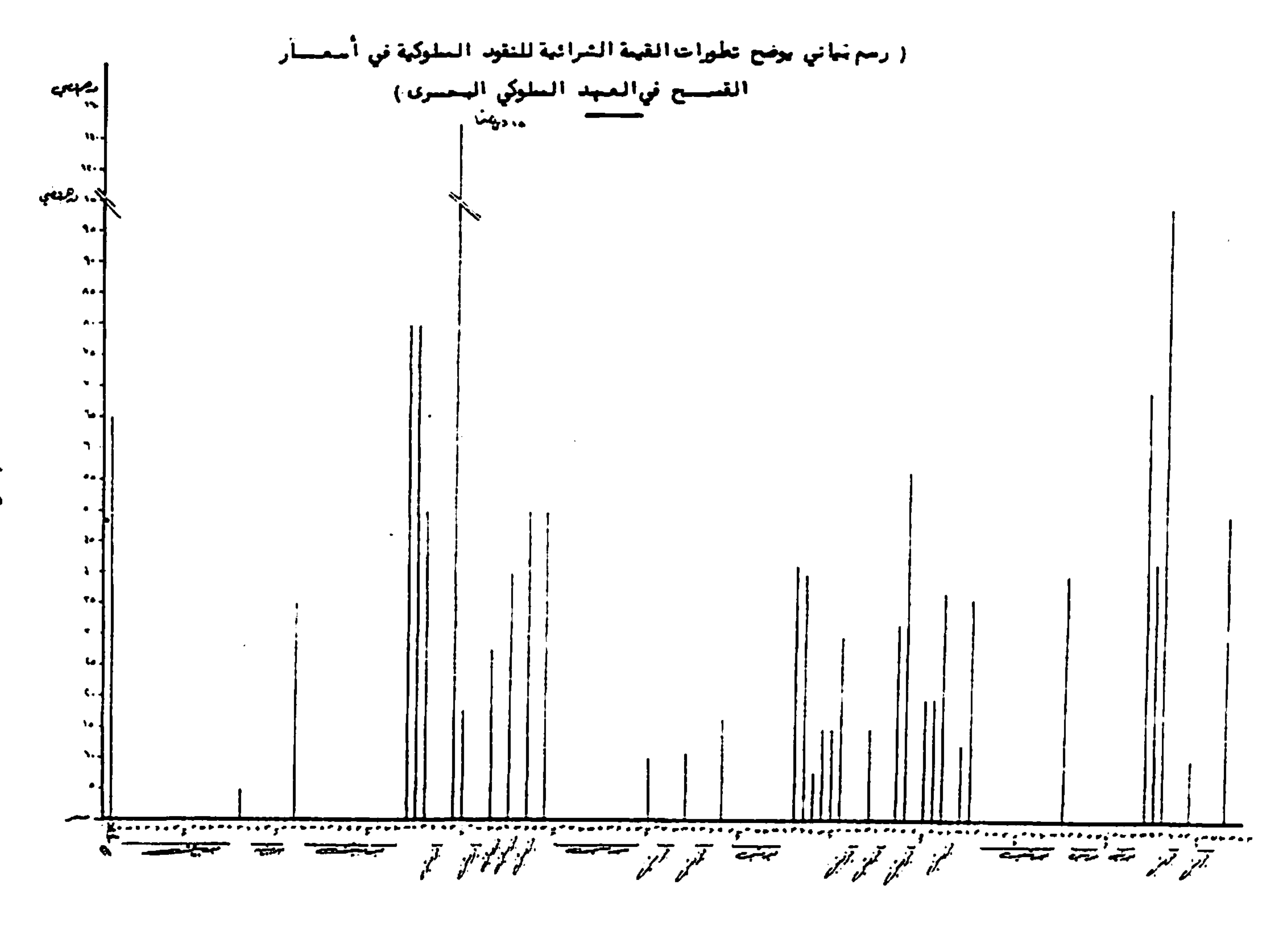
(٢) القلقشندى ، مآثر الانافة ، جـ ٢ ، ص ١٧٣ ، المقريزى ، نفسه ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ابن حجر ، نفسه ، ص ٧٢ ، ابن تغرى برد ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

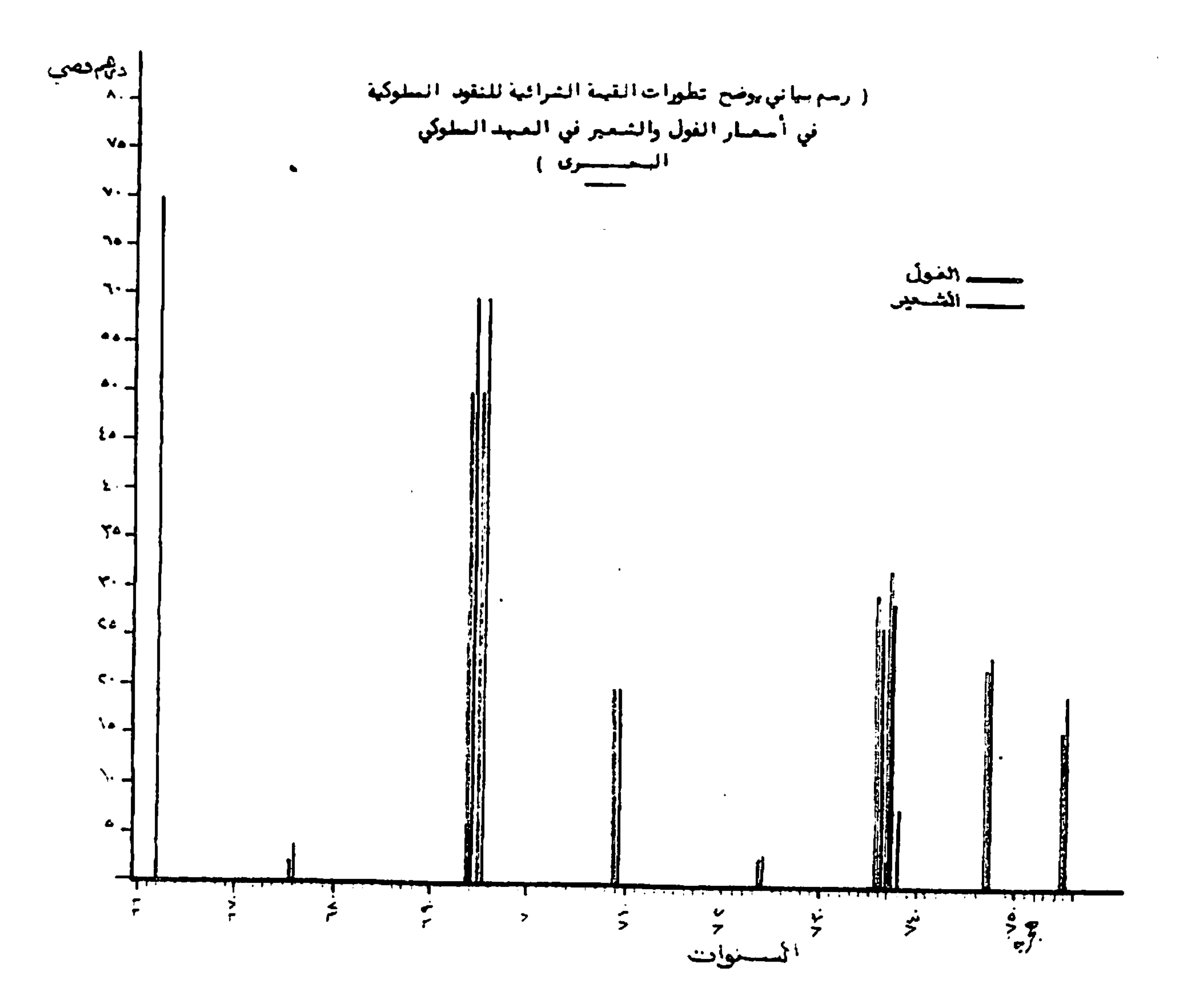
(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٣٢٢ ، ابن حجر ، نفسه ، جـ ١ ، ص ١٥٥ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٢٢٤ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، ص ٣٢٢ .

(٥) نفسه ، ص ٤٥٧ ، ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٢٩٨ .

(رسم بياني يوضح تطورات القيمة الشرائية للنقود المملوكية في أسعار القمح في العهد المملوكي البحري)




(رسم بياني يوضح تطورات القيمة الشرائية للنقود المملوكية
في أسعار الفول والشعير في العهد المملوكي
البحري)
الفول
الشعير
درهم فضي
٨٠
٧٥
٧٠
٦٥
٦٠
٥٥
٥٠
٤٥
٤٠
٣٥
٣٠
٢٥
٢٠
١٥
١٠
٥
السنوات

ثانيا: العهد المملوكى الجركسي

تزايدت الأسعار مع دخول العام التالى ٧٨٤ هـ / ١٣٨٢ م مما يعنى هبوطاً إضافياً للقيمة الشرائية للنقود حيث وصل سعر اردب القمح الى أكثر من مائة درهم ، واردب الشعير الى خمسين درهماً [١] .

وأخذت الأسعار تتجه نحو الانفراج اذ بدأت بالانخفاض التدريجى مع ارتفاع القوة الشرائية ، حتى اذا كانت سنة ٧٨٥ هـ / ١٣٨٣ م عم الرخاء والرخص فى الأسعار ، بحيث تراوح سعر اردب القمح بين ثمانية دراهم وخمسة عشر درهماً ، والشعير بين ستة وثمانية دراهم للأردب [٢] .

وبعد سنتين أى فى عام ٧٨٧ هـ / ١٣٨٥ م توقفت مياه النيل عن الزيادة ، ولم تبلغ حد الوفاء مما أدى الى ارتفاع الأسعار ، فبلغ سعر اردب القمح ثلاثين درهماً ، والشعير عشرين درهماً للأردب ، والفول بثمانية عشر درهماً ، ثم زادت الأسعار ليصل القمح الى خمسين درهماً للأردب الواحد مسجلاً انخفاضاً إضافياً للقيمة الشرائية للنقود المملوكية [٣] .

وبعكس ذلك كانت الأسعار سنة ٧٩٠ هـ / ١٣٨٨ م قد اتسمت بالانخفاض الكبير ، وتبعاً لذلك ارتفعت القوة الشرائية للنقود ، ، حيث بيع اردب القمح

---

(١) ابن دقماق ، الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ٢٦٠ . المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٤٦٦ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢١٠ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٣٠٢ .

(٢) ابن دقماق ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٢٦٢ ، المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٥٠٩ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ١ ، ص ٢٧٩ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٨٧ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٥٣٨ ، ابن حجر ، نفسه ، ص ٢٠٣ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ١٢٣ .

بثمانية دراهم [١] ، ويبدو أن هذا الانخفاض لم يستمر بسبب انتشار الوباء في الدولة [٢] حيث ترتب عليه ارتفاع الأسعار ، وبالتالى انخفاض القيمة الشرائية للنقود .

وفى سنة ٧٩٣ هـ / ١٣٩٠ م توقفت مياه النيل عن الزيادة ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع الأسعار [٣] ، وفى ظروف متشابهة أواخر سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٣ م ارتفعت الأسعار أيضاً ، فوصل سعر الأردب من لقمح الى أربعين درهماً ، والشعير والفول الى عشرين درهماً ، وتأثر الناس بهذا الارتفاع مما اضطر الدولة الى فتح أهرائها ، والأمر بفتح أهراء الأمراء والتجار لبيع ما فيها من حبوب ، وهددت من امتنع بنهب مخازنه [٤] .

وكان لهذا الإجراء أثره على الأسعار التى سجلت انخفاضاً لم يستمر ، حيث عاودت ارتفاعها مع بداية العام التالى ٧٩٧ هـ / ١٣٩٤ م ، محققة مزيداً من الانخفاض للقيمة الشرائية للنقود ، وذلك عندما وصل سعر أردب القمح الى سبعين درهماً ، والفول والشهعير الى أربعين درهماً ، ثم الى ثمانين درهماً لأردب القمح ، وأربعة وخمسين درهماً لأردب كل من الشعير والفول [٥] ، وقد

---

(١) ابن حجر ، انباء ، جـ ١ ، ص ٣٤٣ .

(٢) ابن قاضى ، شهبه ، تاريخه ، جـ ٣ ، ص ٢٣٩ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، جـ ١ ، ص ١٧٠ .

(٣) نفسه ، ص ٣٣٣ .

(٤) ابن الفرات ، مج ٩ ، ص ٣٨٧ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٨١٨ ، ابن قاضى شهبه ، المصدر السابق ، ص ٥٢١ - ٥٢٢ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٤٧٦ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٣٩١ .

(٥) ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٩ ، جـ ٢ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ص ٤١٦ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٨٢٦ ، ٨٤٢ ، ابن قاضى شهبه ، تاريخه ، جـ ٣ ، ص ٧٧ ، ابن حجر ، أنباء ، جـ ١ ، ص ٤٨٦ - ٤٨٧ ، ص ٤٩٥ .

ذكرت بعض المصادر [١] أن سبب ذلك الارتفاع هو اضطراب الأوضاع الداخلية فى الدولة ، وما عانته من فتن ومظالم بسبب نزاع المماليك وتنافسهم .

ومع بداية العام التالى ٧٩٨ هـ / ١٣٩٥ م انخفضت الأسعار عدة أيام ارتفعت بعدها لتنخفض القيمة الشرائية للنقود بعد أن وصل سعر اردب القمح الى مائة درهم [٢] ، وبعد فترة وجيزة ارتفع الى مائة وخمسة وسبعين ، ثم الى مائتين ، واستمرت الحال عدة أشهر عندما وصلت كميات اضافية من الغلال أدت الى انخفاض عشرة دراهم فى سعر اردب القمح [٣] ، ومع تدفق الكميات ، وتوالى وصولها استمر الانخفاض التدريجى فى الأسعار لتتحقق بعض المكاسب للقوة الشرائية حتى بلغ سعر الأردب من القمح خمسين درهماً ، والشعير والفول ثلاثين درهماً ، ولكن توقف ذلك الهبوط فى الأسعار عندما أخذت فى الارتفاع مع تناقص الكميات المعروضة من الحبوب ، وبعد أن طمع التجار فى الحصول على ربح أفضل لمبيعاتهم ، حتى وصل سعر القمح الى مائة وعشرين درهماً للأردب الواحد [٤] .

وفى أوائل المحرم سنة ٧٩٩ هـ / أكتوبر سنة ١٣٩٦ م انحطت أسعار

---

(١) الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٣٩٩ ، ص ٤٠٣ ، ٤١٤ ، ابن قاضى شهبة ، نفسه ، ص ٥٤٠ .

(٢) ابن الفرات ، المصدر السابق ، مج ٩ ، جـ ٢ ، ص ٤٣٥ ، المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٨٤٩ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٤٢١ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٨٥٦ ، ابن قاضى شهبة ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٥٧٧ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٤٢٧ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، ص ٨٥٩ ، ابن قاضى شهبه ، نفسه ، ص ٥٨١ - ٥٨٢ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٥٠٨ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٤٢٩ .

الحبوب عما كانت عليه ، فبيع أردب القمح بستين وخمسين درهماً للأردب ، والفول بخمسة وثلاثين ، والشعير بثلاثين درهماً للأردب [١] ، ويتوالى انخفاض الأسعار وارتفاع القيمة الشرائية للنقود المملوكية ، فيصل سعر اردب القمح بعد عدة أشهر الى ثلاثين درهماً ، ثم الى ثمانية وعشرين درهماً ، وقد استمرت القوة الشرائية فى ارتفاعها مع انخفاض الأسعار خلال عام ٨٠٠ هـ / ١٣٩٧ - ١٣٩٨ م عندما وصل سعر أردب القمح الى حوالى أربعة وعشرين درهماً [٢] ، وكذلك سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م حتى شهر شوال / يونيو ١٣٩٩ م عندما ارتفع سعر اردب القمح ، وأصبح بأربعين درهماً [٣] ، ويستمر على ذلك حتى شهر صفر من العام التالى ٨٠٢ هـ / أكتوبر ١٣٩٩ م حيث زادت قيمة الأردب عشرين درهماً ، لتصبح ستين درهماً للأردب الواحد ، ثم سبعين درهماً ، والشعير والفول بخمسة وثلاثين درهماً ، وقد ذكرت بعض المصادر المعاصرة [٤] أن سبب ذلك الارتفاع يعود الى ظروف وفاة السلطان الظاهر برقوق ، بالاضافة الى نهر النيل ، وعدم ثبات زيادة مائه ، واتجاهها نحو الهبوط ، وبالتالى عدم رى الأراضى الزراعية ، ولقد استمرت الأسعار فى مستوياتها السابقة من الارتفاع ، وان انخفضت قليلاً ليرتفع مع هذا مؤشر القيمة الشرائية للنقود عن مستواه السابق ، وذلك خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م ، فيباع أردب القمح بخمسين درهماً ، والشعير

(١) الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٤٣٩ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩٠٩ .

(٣) نفسه ، ص ٩٧٧ ، ٩٨٢ ، ابن حجر ، جـ ٢ ، ص ٩٣ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٥٥١ ، ٥٥٤ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، ص ٩٩٣ ، العينى ، عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٩٩ - ١٠٠ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٥ ، ابن اياس ، نفسه ، ص ٥٦٣ ، ص ٥٧٢ .

والفول كل أردب منهما بثلاثين درهماً [١] .

وتفيد بعض المصادر التاريخية [٢] أنه فى شهر جمادى الآخرة / يناير ١٤٠١ م ارتفعت الأسعار بنسبة عالية هبطت معها القوة الشرائية للنقود الى مستوى منخفض ، ويعود سبب ذلك الارتفاع المفاجئ فى الأسعار الى ظروف الغزو المغولى على بلاد الشام بقيادة تيمورلنك .

وبعد انحسار تلك الظروف عادت القيمة الشرائية للنقود الى مستواها السابق بتراجع الأسعار وانخفاضها ، حيث تأثرت فى أثناء سنة ٨٠٤ هـ / ١٤٠١ . ١٤٠٢ م بالوضع النقدى الذى كانت عليه الدولة من قلة الذهب والفضة ، وغلائها ، وفساد الفلوس النحاسية وللهبوط الشديد فى قيمتها النقدية ، ويحدثنا المقريزى [٣] عن ذلك بقوله :

«وزاد بالناس البلاء أن أصحاب تمر لنك لا يأخذون ، الا الدراهم والدنانير لا غير ، وردوا الفلوس ، فانحطت ، وصار ما كان بخمسة دراهم لا يحسب الناس فيما بينهم غير درهم واحد» .

هذا وقد بلغت قيمة أردب القمح فى ظل تلك الظروف خمسين درهماً والشعير والفول خمسة وعشرين درهماً لكل اردب منهما [٤] .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ . ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ٥٩١ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١٠٤٨ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ١٣٩ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٩٣ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ١ ، ق ٦١٣ .

(٣) المقريزى ، نفسه نفسه ، ص ١٠٤٩ ، وقد نقل ابن اياس ذلك النص عن المقريزى فى كتابه بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦١٣ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، ص ١٠٧٦ ، ابن اياس ، نفسه ، ص ٦٣٨ .

ويظهر أثر العامل النقدى فى ارتفاع الأسعار ، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود خلال سنة ٨٠٥ هـ / ١٤٠٢ - ١٤٠٣ م ، حيث أوضحت بعض المصادر التاريخية [١] تأثير الفلوس النحاسية وما تعرضت له من نقص أوزانها ، والتلاعب بقيمتها النقدية فى ارتفاع الأسعار عندما وصل سعر أردب القمح فى شهر رجب / فبراير ١٤٠٣ م الى سبعين درهماً ، وشمل الغلاء كل شئ من المأكل والمشارب والملابس [٢] ، وتزايدت الأسعار فى أواخر العام ، فأصبح سعر أردب القمح خمسة وتسعين درهماً ، والفول ثمانين درهماً ، والشعير ستين درهماً للأردب [٣] .

أما عن سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ - ١٤٠٤ م ، فتجمع المصادر التاريخية [٤] على أنها ليست كغيرها من سنوات الدولة الأخرى ، نظراً لما عانته الدولة خلالها من ظروف سيئة فى مجمل الأوضاع فيها ـ سياسية واقتصادية واجتماعية ، وما يهمنا هو الأوضاع النقدية ، وبصفة خاصة القيمة الشرائية للنقود المملوكية ، ويظهر لنا سوء الأوضاع التى كانت تعانيها الدولة من خلال الارتفاع التدريجى للأسعار ، فتذكر تلك المصادر التاريخية عن أسعار تلك السنة أن

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٠٤ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ١٠٩١ ، ١١٠١ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٢٣٥ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٦١ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٥٩ ، ٦٦٧.

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ١١٠٧ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ١٦٩ ، ابن اياس ، نفسه ، ص ٦٧٣ .

(٤) فضلاً أنظر المقريزى ، نفسه ، ص ١٠٣٥ ، اغاثة ، ص ٧٩ ، ٨٣ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٦١ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ١٧٨ ، ابن اياس ، نفسه ، ص ٦٧٨ .

سعر أردب القمح مائة درهم فلوس [١] (حوالى خمسين الى خمسة وخمسين درهماً فضياً) ، والشعير والفول بسبعين درهماً فلوساً (حوالى سبعة وثلاثين درهماً فضياً) [٢] ، ومع الاضطراب النقدى ، وعدم استقرار الأوضاع النقدية كان للظروف الطبيعية ، وبالذات نهر النيل ، تذبذب مستويات مائه ، أثر كبير فى ارتفاع الأسعار وبالتالى انخفاض القيمة الشرائية للنقود ، وهذا ما حدث عندما وصل سعر اردب القمح إلى مائة وعشرين درهماً [٣] (حوالى ستين درهماً فضياً) ، ثم الى مائة وثلاثين [٤] (حوالى خمسة وستين درهماً فضياً) ، ثم فى شهر ربيع الأول / سبتمبر ١٤٠٣ م الى مائة وثمانين درهماً فلوساً (حوالى تسعين درهماً فضياً) ، والشعير بمائة درهم فلوس [٥] (حوالى خمسين درهماً فضياً) ، ثم بعد أيام ارتفع الى مائتين وخمسين درهماً فلوساً لأردب القمح

---

(١) يبدو أن هذا السعر مقدر بالدراهم الفلوس التى سبق الحديث عنها ص . فالارتفاع المتوالى فى الأسعار ، وبشكل ملفت للنظر فى ضخامة الأرقام يدعو الى هذا القول ، فليس من المعقول أن يصل سعر اردب القمح الى أربعمائة وخمسين درهماً فى ذلك العام .
(المقريزى ، اغاثة ، ص ٧٧) ، ومن المرجح أنه لم يصل الرق الى هذا المستوى الا لكونه بالفلوس النحاسية التى أوجدت فى الدولة ظاهرة التضخم وما صاحبها من ارتفاع كبير فى الأسعار ، وعليه فإن تقدير القيمة الشرائية للنقود بدءاً من تلك السنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م سيكون بالدراهم الفلوس ، ومعادلتها ما أمكن بالدراهم الفضية ، كلما جادت المصادر التاريخية بمثل تلك المعادلة وستتم تلك المعادلة بوضعها بين قوسين (درهم فضى) ، وهو ما يمثله السعر بالدراهم الفضية .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٠٤ ، ص ١١١١ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٧٨ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ١١١٣ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٧٨ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، ص ١١١٥ .

(٥) الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٨٠ .

(حوالى مائة وعشرين درهماً فضياً) ، والفول والشعير الى مائتين وثلاثين درهماً فلوساً للأردب الواحد [١] (ما يعادل مائة وخمسة عشر درهماً فضياً تقريباً) .

ومع استمرار تدهور الأوضاع النقدية فى الدولة ، وتعرض أحوالها لمزيد من الظروف الطبيعية الصعبة استمرت الأسعار فى ارتفاعها ، والقوة الشرائية فى انخفاضها ، وتظهر الأسعار ارتفاعاً واضحاً بالنسبة لسعر القمح ، ففى شهر رجب / يناير ١٤٠٤ م ، وصل سعر الاردب الى ثلاثمائة وعشرين درهماً فلوساً (أى مائة وستين درهماً فضياً) ، وهذه هى المرة الأولى فى تاريخ الدولة المملوكية التى تصل فيها أسعار الغلال الى المستوى المذكور ، ولا شك فى أنه انخفاض حاد فى القوة الشرائية للنقود المملوكية زاد من تدهور الأوضاع النقدية ، وكان له نتائج سلبية على مختلف أوضاع الدولة الأخرى [٢] .

لم تكن تلك الأسعار هى أقل ما بلغته القيمة الشرائية للنقود ، بل انخفضت أكثر عندما وصل سعر اردب القمح الى اربعمائة درهم فلوس (حوالى مائتى درهم فضى) والشعير والفول الى مائتين وخمسين درهماً فلوساً للاردب لكل منهما [٣] (أى ما يعادل مائة وخمسة وعشرين درهماً فضياً) ، ثم تواصل الأسعار ارتفاعها ، فيصل سعر اردب القمح الى أربعمائة وخمسين درهماً فلوساً (حوالى مائتين وخمسة وعشرين درهماً فضياً) والشعير والفول كل اردب منهما

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١١٦ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٨٢
(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١١٢٠ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٨١ ، ١٨٤ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٨٦ .
(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ١١٢٢ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ٢ ، ص ٢٦١ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ١٨٦ ، ابن اياس ، نفسه ، ص ٦٨٧ .

بأكثر من ثلاثمائة درهم فلوس [1] (حوالى مائة وخمسين درهماً فضياً).

ومع نهاية ذلك العام ، وبداية العام التالى ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م بدأت الأسعار بالتراجع ، وانخفضت بنسبة كبيرة ، حيث بلغت قيمة اردب القمح مائتين وخمسين درهماً فلوساً (ما يعادل خمسة وسبعين درهماً فضياً تقريباً) ، ثم تنخفض الى مائتين وعشرين درهماً فلوساً (أى ستة وستين درهماً فضياً) ، والشعير قيمة الأردب مائة وأربعون درهماً فلوساً [2] (حوالى اثنين وأربعين درهماً فضيا) .

كان المتوقع لهذا الانخفاض فى الأسعار ، والارتفاع فى القوة الشرائية أن يتوقف فى ظل عدم ظهور مؤشرات تدل على تحسن الأوضاع فى الدولة ، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم ظروف طبيعية ، ففى شهر ربيع الأول / سبتمبر ارتفعت الأسعار الى مستوياتها السابقة ، فبلغ سعر اردب القمح الى أربعمائة درهم فلوس (تعادل مائة وواحد وعشرين درهماً فضياً) ، والفول والشعير كل اردب بثلاثمائة وعشرين درهماً فلوساً (أى سبعة وتسعين درهماً فضياً تقريباً) وعم الغلاء وارتفاع الأسعار سائر المبيعات [3] لتنخفض مقابل ذلك القيمة الشرائية للنقود المملوكية .

وتضاعفت الأسعار فى شهر رجب / يناير ١٤٠٥ م ، ومع اشتداد الغلاء ، وتزايد الفقراء وعم الجوع ، فكثر الأموات فى الدولة ، وتنقل بعض المصادر التاريخية صوراً ـ وان كانت مبالغاً فيها ـ توضح حجم المأساة ، وضخامة الأزمة

---

(١) المقريزى ، إغاثة الأمة ، ص ٧٧ - ٧٨ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٣٠ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ٢ ، ص ٢٦٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٩٥ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٩٣ .

(٣) المقريز ، نفسه ، ص ١١٢٧ - ١١٣٤ ، الصيرفى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ١٩٤ - ١٩٥ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٩٥ ، ٦٩٧ ، ص ٧٠٥ ، ٧١٢ .

التى كانت تمر بها الدولة ، والتى جعلت القوة الشرائية للنقود تنحط بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ دولة المماليك .

وينقل لنا المقريزى - وهو فى طليعة مؤرخى الفترة والمعاصر لأحداثها - صورة حية لتلك الأزمة ، أسبابها وطرق علاجها ، بل إن تلك الأزمة التى كانت تمر بها الدولة هى ما دعا المقريزى الى تأليفه كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) ، والذى خصصه للحديث عن الأزمات التى تعرضت لها مصر خلال تاريخها عطفاً على ما تعرضت له من أزمات خلال عصر المماليك ، وقد أوضح المقريزى فى كتابه المذكور مسببات تلك الأزمة وسياسة الدولة فى معالجتها ، والسبل الكفيلة بعلاجها ، وتخفيف اثارها على الدولة ورعاياها .

حاولت الدولة معالجة الأزمة التى كانت تمر بها عن طريق بعض الإصلاحات التى أدخلتها على النقود النحاسية ، ورفع قيمتها النقدية ، ومحاولة الدولة - بزعامة الأمير يلبغا السالمى - ربط أسعار المبيعات بسعر الذهب ، لا بسعر الفلوس النحاسية التى أصبحت فى تلك الفترة الأساس الذى تقاس به الأثمان والمبيعات ، ومعها أسعار الذهب أيضاً ، ومع أن المصادر التاريخية لا تبين لنا التطورات التى أعقبت تلك الإصلاحات ، فإن الوضع النقدى لم يسجل أى موشر لنجاحها بدليل استمرار الاضطراب والفساد النقدى بنفس المستوى الذى كانا عليه من قبل .

ومهما كانت الحال ، فقد صاحب تلك الإصلاحات قيام الدولة بتسعير بعض السلع الضرورية ، ومن بينها القمح ، حيث حدد سعر الأردب الواحد بمائتى درهم فلوس ، (وهى فى ذات الوقت مائتا درهم فضى) ، ويعنى هذا التحديد انخفاضاً فى الأسعار التى بلغت مستويات عليا ، وأدى وصول كميات جديدة

من الغلال وتوفرها فى زسواق الدولة الى انخفاض أسعارها ، وذلك عندما بلغ سعر أردب القمح مائة وخمسين درهماً فلوساً (مائة وخمسين درهماً فضيا) ، ثم الى مائة درهم فلوس [١] (أى مائة درهم فضى) .

هذا ونلحظ على القيمة النقدية للدراهم الفضية الانخفاض الحاد بعكس الفلوس النحاسية ، فعند ربط القوة الشرائية بالفلوس نجدها مرتفعة مقارنة بأسعار السنة السابقة ، أما عند ربطها بالدراهم الفضية ، فنجدها قد انخفضت ، ويحدثنا المقريزى عن هذا الوضع النقدى الشاذ بقوله [٢] :

«وارتفعت أسعار جميع المبيعات حتى بلغت أضعاف قيمتها المعتادة بالفضة ، فصار من معلومه مثلاً مائة درهم بالشهر ـ وكان قبل هذه الحوادث والمحن يأخذها فضة عنها خمسة مثاقيل ذهباً ـ فإنه الآن يأخذ غن المائة سبعة عشر رطلاً وثلثى رطل من الفلوس يقال لها مائة درهم ، ولا تبلغ ديناراً واحداً ، فيشترى بهذه المائة ما كان قبل هذا يشترى به بأقل من عشرين بكثير ، فإن كل سلعة كانت تباع بدينار لا تباع الآن الا بدينار وبأكثر من دينار» .

المهم أن القيمة النقدية للدراهم قد تحسنت كثيراً خلال عام ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م ، وانخفضت الأسعار لترتفع القيمة الشرائية بدرجة كبيرة ، وكذلك الفلوس النحاسية ارتفعت القوة الشرائية لها ، ولكن بنسبة قليلة عندما انخفضت الأسعار ، وبلغ سعر اردب القمح مائة وسبعين درهماً فلوساً (أى سبعة وخمسين درهماً فضياً) ، والفول والشعير لكل اردب منها مائة وخمسون درهماً

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٥٥ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧١٥

(٢) نفسه ، ص ٢٧ ، وقد نقل عنه ذلك ابن اياس ، نفسه ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٧٥٨ .

فلوساً [١] (تعادل خمسين درهماً فضياً) وقد كان هذا الانخفاض مؤقتاً حيث ارتفعت الأسعار فى شهر صفر / يوليو - أغسطس ، فوصل سعر اردب القمح الى مائتين وعشرين درهماً فلوساً (حوالى ثلاثة وسبعين درهماً فضياً وثلث درهم) ، والفول والشعير كل اردب منها بمائة وعشرين درهماً فلوساً [٢] (أى أربعين درهماً فضياً) ، واستمرت الأسعار فى الزيادة خلال شهر ربيع الآخر / سبتمبر وذلك عند ربطها بالفلوس النحاسى التى شهدت انخفاضاً فى قيمتها النقدية أدى الى ضعف قيمتها الشرائية وانخفاضها ، بعكس الدراهم الفضية التى ارتفعت قيمتها النقدية بالتدريج مقابل الفلوس ، وارتفعت مع ذلك قيمتها الشرائية ، ونلحظ ذلك عندما وصل سعر اردب القمح الى مائتين وستين رهماً فلوساً (تعادل خمسة وستين درهماً فضياً) ، وذلك خلال شهر ربيع الآخر. / سبتمبر ، وكذلك فى شهر جمادى الأولى / أكتوبر بوصوله الى مبلغ مائتين وثمانين درهماً فلوساً [٣] (حوالى خمسة وأربعين درهماً فضياً) ، ومع قدوم شهر ذى الحجة / مايو - يونيو سنة ١٤٠٦ م انحلت الأسعار ، وخصوصاً أسعار الحبوب ، فترتفع القيمة الشرائية للنقود المملوكية ، حيث بلغ سعر الأردب من القمح مائة وثلاثين درهماً فلوساً (تعادل اثنين وثلاثين درهماً فضياً ونصف) ، ثم مائة وعشرين درهماً [٤] (أى ثلاثين درهماً فضياً) ، ثم يعود الى مستواه قبل ذلك ، وهو مائة وثلاثون درهماً فلوساً (اثنان وثلاثون درهماً فضيا) ،

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٧ .

(٢) نفسه ، جـ ٤ ، ص ٣ ، ابن اياس ، بدائع ، ق ٢ ، ص ٧٣٧ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٤ - ٥ ، إغاثة ، ص ٤١ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٣٨ .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٩ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٥١ .

والفول والشعير بمائة درهم فلوس [١] (خمسة وعشرين درهماً فضياً) لكل اردب منهما .

أما فى سنة ٨٠٩ هـ ، وبالتحديد فى شهر شعبان / ديسمبر ـ يناير ١٤٠٧ م ، فقد شهدت الأسعار انخفاضاً ملحوظاً صاحبه ارتفاع فى القوة الشرائية للنقود المملوكية ، وذلك عندما بلغ سعر الأردب من القمح ستين درهماً فلوساً (ما يعادل اثنى عشر درهماً فضياً) والشعير خمسة وثلاثين فلوساً للأردب الواحد (أى سبعة دراهم فضية) ، والفول بخمسة وعشرين درهماً فلوساً [٢] أى (خمسة دراهم فضية) ، وبعد شهرين تقريباً انتشر الوباء ، وكثر مع انتشاره الأموات ، واتجهت الأسعار تبعاً لذلك نحو الارتفاع [٣] .

ويظهر هذا الارتفاع فى سنة ٨١٠ هـ / ١٤٠٧ - ١٤٠٨ م عندما بلغ سعر اردب القمح مائة وثمانين درهماً فلوساً [٤] (تعادل ستة وثلاثين درهماً فضياً) ، وبنظرة الى ذلك السعر نجد أن القيمة الشرائية للفلوس النحاسية قد هبطت كثيراً ، بينما حافظت على مستواها السابق بالنسبة للدراهم الفضية .

وفى السنة التالية تنخفض الأسعار ، وترتفع القيمة الشرائية للنقود يتراجع القمح الى مائة درهم فلوس (حوالى عشرين درهماً فضياً) للأردب الواحد ، وكان الشعير بسبعين درهماً فلوساً (خمسة عشر درهماً فضياً) ، والفول بستين درهماً فلوساً [٥] (ما يعادل اثنى عشرر درهماً فضياً) .

---

(١) ابن اياس ، نفسه ، ص ٧٥٧ .

(٢) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٤٠ ، ابن اياس ، نفسه ، ص ٧٦٧ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، ص ٥١ ، ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٦٧ .

(٥) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٧ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٣٩٥ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٧٦ .

هذا ولم يستمر ذلك الانخفاض طويلاً ، اذ شهدت الدولة بعد عدة شهور اضطراباً نقدياً ، تمثل فى عدم ثبات أسعار صرف الذهب ، واتجاهها نحو الارتفاع مع محاولات الدولة تثبيت أسعار صرف الدينار الذهبى وتحديد قيمته بالإضافة الى ما كانت تشهده الدولة من اضطراب سياسى تمثل فى تنافس كبار أمراء الدولة ، وتنازعهم على السلطة ، وقد أدت تلك الظروف الى تذبذب الأسعار ، وعدم استقرارها وارتفاعها تدريجياً نحو مستويات مرتفعة .

ففى المحرم من سنة ٨١٢ هـ / مايو سنة ١٤٠٩ م ، وصل سعر الأردب من القمح الى مائة وخمسين درهماً فلوساً [١] (حوالى ستة وعشرين درهماً فضياً) ، وأخذ السعر فى الزيادة حتى وصل سعر اردب كل من الشعير والفول الى مائتى درهم فلوس [٢] (أى ثمانية وعشرين درهماً ونصف درهم) .

وفى بداية العام التالى انخفض سعر القمح بشكل مؤقت ، فانحدر الى مائتى درهم فلوس (ثمانية وعشرين درهماً فضياً ونصف) للأردب الواحد ، ثم ارتفع فى شهر ربيع الأول / يوليو الى مائتين وخمسين درهماً فلوساً (خمسة وثلاثين درهماً فضياً ونصف) والفول بمائة وستين للأردب (قريب من ثلاثة وعشرين درهماً فضياً) ، والشعير بمائة وخمسين درهماً فلوساً [٣] (تعادل واحدا وعشرين درهماً فضياً ونصف) .

ويعود ذلك التذبذب فى الأسعار ، والقيمة الشرائية للنقود الى الاضطراب النقدى الذى كانت عليه الفلوس النحاسية وأسعار مبادلتها ، وكذلك ارتفاع أسعار تبادل الذهب ، ولم تف الدولة بوعودها تخفيض أسعار الذهب ، وأسعار

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، نفسه ، ٩١ .

(٢) نفسه ، ص ١١٩ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٣٣ .

(٣)و المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٣٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٦٤ .

بيع المواد الاستهلاكية [١] ، لتستمر تلك الأسعار فى ارتفاعها ، والقيمة الشرائية للنقود فى انخفاضها ، ولم تنخفض الا بسفر السلطان المملوكى الى بلاد الشام ، خصوصاً ، وأنه المتسبب فى اضطراب الوضع النقدى فى الدولة ، وارتفاع أسعار تبادل النقود [٢] ، وقد بلغ سعر اردب القمح بعد ذلك الانخفاض فى شهر ذى الحجة / ابريل ١٤١١ م مائة وثلاثين الى مائة وأربعين درهماً فلوساً (تعادل عشرين درهماً) ، والفول بمائة درهم فلوس (أربعة عشر درهماً فضياً وثلثا تقريباً) ، والشعير بثمانين درهماً من الفلوس للأردب [٣] (تعادل أحد عشر درهماً فضياً ونصف درهم) .

وقد حافظت الأسعار على معدلها السابق تقريباً مع اتجاهها نحو الانخفاض فى بعض الأحيان ، وذلك خلال السنوات التالية ، ففى سنة ٨١٤ هـ / ١٤١١ - ١٤١٢ م حافظت القيمة الشرائية للنقود على مستواها السابق [٤] ، وفى سنة ٨١٦ هـ / ١٤١٣ م كـان سعـر الاردب من القمـح مائة وثمانين درهماً فلوساً [٥] (أى ستة وعشرين درهماً فضياً) وفى سنة ٨١٧ هـ / ١٤١٤ - ١٤١٥ م انخفض السعر الى مائة وأربعين درهماً فلوساً [٦] (أى أحد عشر درهماً فضياً تقريباً) ، وانخفض أكثر بعد ذلك عندما بلغ سعر الأردب ثمانين درهماً فلوساً [٧] (حوالى ستة دراهم فضية ونصف) .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٥٣ .

(٢) فضلاً أنظر ص .

(٣) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٥ ، ص ١٧٣ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٤٦٣ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .

(٤) الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٨٥ .

(٥) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٥٦ ، العينى ، عقد ، ص ١٨٥ .

(٦) المقريزى ، نفسه ، ص ٢٨٠ .

(٧) نفسه ، ص ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٣٨ .

وقد أدى الى تلك الانخفاضات المتتالية فى الأسعار ، وبالتالى ارتفاع القوة الشرائية للنقود ، ما كانت عليه الدولة من استقرار سياسى ، وما شهدته من أوضاع نقدية شبه مستقرة بعد فترة من الاضطراب السياسى والاقتصادى ، وفساد الأحوال فى الدولة ، بسبب فساد السلطان الناصر فرج بن برقوق ، وسوء سياسته وتدبيره ، كذلك كان للسياسة النقدية الحسنة التى سار عليها السلطان المؤيد شيخ نتائج إيجابية على الوضع الاقتصادى عامة ، والنقدى بصفة خاصة ، وقد كان من تلك النتائج عودة الدراهم الفضية الى مكانتها الطبيعية فى النظام النقدى المملوكى ، بصفتها وسيلة الدفع فى مختلف العمليات الاقتصادية ، وبالتالى ارتفعت قيمتها النقدية الى مستويات جيدة ساعدت على التخفيف من الآثار السيئة لارتفاع الأسعار الذى شهدته الدولة فى الفترة السابقة .

وفى سنة ٨١٨ هـ / ١٤١٥ - ١٤١٦ م ارتفع سعر الغلة قليلاً بسبب الوباء الذى تفشى فى الدولة أوائل العام ، ووصل سعر الأردب من القمح الى مائة وستين درهماً فلوساً ، (أى تسعة دراهم فضية تقريباً) ، والشعير الى مائة وثلاثين درهماً فلوساً للأردب (حوالى سبعة دراهم فضية وربع) ، ثم انحلت الأسعار مع وفاء النيل ، وكثرة ما وصل من المحاصيل الزراعية الجديدة [(١)] .

ولكن الغلاء الكبير حدث بعد ذلك بعدة أشهر ، وبالتحديد فى شهر شوال / نوفمبر ١٤١٥ م ، حيث بلغ ربع سعر الأردب من القمح ما يزيد عن أربعمائة درهم فلوس (تعادل اثنين وعشرين درهماً فضياً) ، ثم زاد سعره ، فوصل الى حوالى ستمائة درهم فلوس (أى ثلاثة وثلاثين درهماً فضياً وثلث) ، والشعير كل أردب بمائتين وخمسين درهماً فلوساً (حوالى أربعة عشر درهماً فضياً) .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣١٨ ، ٣٢٠ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٢٦.

وتذكر المصادر التاريخية [١] التى أوردت تلك المعلومات ، أن أسباب تلك الأزمة تعود الى عوامل طبيعية : منها عدم نزول المطر فى بعض جهات الدولة مما أدى الى الجفاف والقحط ، ومنها ظهور الفأر بأرض مصر فأتلف بظهوره كميات كبيرة من الغلال ، بالإضافة الى عوامل سياسية داخلية تمثلت بقيام عدد من الفتن والمنازعات فى بعض أقاليم الدولة ، فقل جلب المحاصيل والمواد الاستهلاكية الى الأسواق ، والمراكز التجارية .

وجاءت سنة ٨١٩ هـ / ١٤١٦ - ١٤١٧ م ، والأوضاع الاقتصادية على ما هى عليه ، بل انها ازدادت سوءاً ، وارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً ، أدى الى انخفاض القوة الشرائية للنقود المملوكية الى مستوى متدن ، وأدت تلك الظروف الى حدوث أزمة اقتصادية خانقة ، كان من تأثيراتها انتشار القحط والمجاعة والوباء فى نواحى الدولة والقضاء على عدد كبير من الناس [٢] .

لقد بلغ سعر الأردب من القمح عند بداية تلك الأزمة (فى شهر المحرم / مارس ١٤١٦ م) أكثر من ثلاثة دنانير ذهبية (ويعادل الدينار الواحد مائتين وسبعين درهماً فلوساً) أى أكثر من ثمانمائة درهم فلوس (تعادل أكثر من خمسة وأربعين درهماً) والشعير بخمسمائة وأربعين درهماً فلوساً للأردب الواحد [١] (أى ثلاثين درهماً فضياً) .

---

(١) القلقشندى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣١٨ . ٣٢٠ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٢٦ ، ابن حجر ، جـ ٣ ، ص ٦٩ ، ٧١ ، العينى ، عقد ، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ (تحقيق القرموط) ، الصيرفى ، نفسه ، ٣٥٧ .

(٢) عن تلك الأزمة فضلاً أنظر :

المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٤٢ ، ٣٥٥ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٨٥ - ٨٧ ، العينى ، السيف المهند ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٤٠.

وفى شهر صفر / ابريل انخفضت اللأسعار بشكل ملحوظ بعد سلسلة من الإجراءات التى اتخذها السلطان المؤيد شيخ لمواجهة ارتفاع أسعار الغلال ، كان من أهمها تأمين كميات من الحبوب لسد احتياجات ومتطلباتهم منها [٢] ، وتبعاً لذلك انحط سعر الأردب من القمح الى مائتين وسبعين درهماً فلوساً [٣] (أى ثمانية عشر درهماً فضياً) ، ثم واصل انخفاضه الى مائتين وخمسين درهماً فلوساً [٤] (أى خمسة عشر درهماً فضياً وربع تقريباً) ، ثم الى مائة وثلاثين درهماً فلوساً [٥] (أى ثمانية دراهم فضية تقريباً) .

فى شهر جمادى الأولى من العام التالى ٨٢٠ هـ / يوليو ـ أغسطس ١٤١٧ م ، وبسبب نقص مياه النيل ، ارتفعت الأسعار بنسبة طفيفة ، حيث بلغ سعر اردب القمح مائتى درهم فلوس (حوالى ثلاثة عشر درهماً فضياً وثلث درهم) ، ولكن لم تلبث مياه النيل ان بلغت حد الوفاء ، لينخفض سعر الحبوب ، ويصل سعر الاردب من القمح الى مائة وثلاثين درهماً فلوساً (أى ثمانية دراهم فضية ونصف) ، ثم الى مائة درهم فلوس (أى ستة دراهم ونصف تقريباً) ، وذلك فى شهر ذى الحجة من السنة نفسها فبراير سنة ١٤١٨ م ، والفول والشعير بأقل من تسعين درهماً فلوساً (أى خمسة دراهم فضية) ، وفى أواخر

---

(١) المقريزى ، نفسه ، ص ٣٤٢ ، ابن حجر ، نفسه ، ص ٨٥ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٥٩ .

(٢) العينى ، عقد ، ص ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٤٠ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٤٣ – ٣٤٩ ، ان تغرى بردى ، نفسه ، ص ٣٩ – ٤٠ .

(٤) العينى ، عقد الجمان ، ص ٢٦٦ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٦٨ .

(٥) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٤٣١ .

الشهر ارتفع السعر الى أكثر من الضعف ، وانخفضت تبعاً لذلك القيمة الشرائية للنقود ، حيث وصلت قيمة اردب القمح الى مائتين وأربعين درهماً فلوساً (تعادل ثلاثة عشر درهماً فضياً وثلث درهم) ، والشعير والفول الى مائتى درهم فلوس لكل اردب منها (حوالى أحد عشر درهماً فضياً) .

وترجع المصادر التاريخية [١] التى أوردت تلك المعلومات أسباب ارتفاع الأسعار ، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود المملوكية الى عدم نزول المطر فى فصل الخريف والشتاء مما أدى الى قلة المحاصيل المنتجة فيهما ، فاضطر الناس الى الاحتفاظ بما لديهم من غلال ، وعندما كثر الطلب عليها مع قلة المعروض منها ارتفعت أسعارها . ودخلت سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م ، والأسعار على ما هى عليه من الارتفاع ، واستمرار الانخفاض فى القيمة الشرائية للنقود نظراً لتأثير العوامل الطبيعية ، كنهر النيل وعدم زيادة مائه ، وتقلب الظروف المناخية ، اضافة الى انتشار بعض الآفات الزراعية التى أفسدت كميات من الغلال [٢] ، كذلك أثر الوضع النقدى ، وما كانت عليه النقود المملوكية بأنواعها من اضطراب وفساد .

لقد بلغ سعراردب القمح مائتين وخمسين درهماً فلوساً [٣] (قريباً من ثمانية عشر درهماً فضياً) ، ثم زاد عشرة دراهم فلوس ، وبلغ سعر الفول والشعير مائتين وخمسين درهماً فلوساً [١] (ثمانية عشر درهماً فضياً تقريباً) .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٤٣١ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ٣ ، ص ١٣٦ ، العينى ، عقد ، ص ٣٠٢ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٤٠٠ .

(٢) العينى ، نفسه ، ص ٣٢٥ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٤٢٠ .

(٣) العينى ، نفسه .

وفى رجب من سنة ٨٢٢ هـ / أغسطس ١٤١٩ م انخفض السعر مؤقتاً ، فوصل القمح كل اردب الى مائتين وخمسين درهماً (حوالى ثمانية عشر درهماً فضيا) ، والشعير الفول الى مائة وسبعين درهماً فلوساً [٢] (حوال اثنى عشر فضياً وأربعة عشر بالمائة من الدرهم) ، ولكن عاد السعر الى الارتفاع فى شهر شعبان / سبتمبر بسبب نقص مياه النيل وعدم وفائه ، فوصلت قيمة الأردب القمح الى ثلاثمائة درهم فلوس (أى واحد وعشرين درهماً فضياً ونصف) ، والشعير كل اردب بمائتين وخمسين درهماً فلوساً (تقريباً ثمانية عشر درهماً فضياً) ، ثم زادتا الأسعار فى رمضان / أكتوبر .. وكذلك فى ذى القعدة / ديسمبر ليصل سعر اردب القمح الى ثلاثمائة وخمسين درهماً فلوساً (خمسة وعشرين درهماً فضياً) ، وتعود أسباب ذلك الارتفاع الى العوامل الطبيعية السابق ذكرها ، بالإضافة الى عدم تأمين طرق القوافل التجارية البرية والنهرية ، وتفشى ظاهرة قطع الطرق التى انتشرت بكثرة فى تلك الفترة أمام تهاون الدولة فى معاقبة قطاع الطرق أو القضاء عليهم ، كما أدى الطمع المادى والحرص على الربح من قبل التجار وأصحاب الأموال الى نقل الغلال الى أقاليم أخرى فى الدولة تتسم بارتفاع أسعار الغلال فيها ، فقلت الكميات المعروضة فى الأسواق والمراكز التجارية ، وبالتالى ارتفعت أسعارها [٣] .

وامتداداً لتلك الظروف التى كانت تعيشها الدولة ، ارتفعت الأسعار أكثر مؤدية الى زيادة الانخفاض فى القيمة الشرائية للنقود ، وذلك فى المحرم سنة

---

(١) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ٤٧٠ - ٤٧١ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٥٠٠ .

(٣) نفسه ، جـ٤ ، ص ٥٠٣ ، ص ٥١٠ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ٣ ، ص ١٧٤ ، العينى ، عقد ، ص ٣٦٠ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٤٥٣ - ٤٥٤ .

٨٢٣ هـ / يناير ـ فبراير ١٤٢٠ م ، حيث بلغ سعر اردب القمح أربعمائة درهم فلوس (ثمانية وعشرين درهماً فضياً ونصف) ، واردب كل من الشعير والفول بمائتين وخمسين درهماً فلوساً (سبعة عشر درهماً فضياً وخمسة وثمانين بالمائة من الدرهم) ، ولقد انخفض السعر بعد ذلك ، حيث كان فى شهر شعبان / أغسطس ثلاثماة درهم فلوس (واحداً وعشرين درهماً فضياً ونصف) لأردب القمح ، ومائة وثمانين درهماً فلوساً [١] (اثنى عشر درهماً فضياً وخمسة وثمانين بالمائة من الدرهم) لأردب الشعير .

وتزداد الأسعار مع بداية سنة ٨٢٤ هـ / يناير سنة ١٤٢١ م ، فيباع أردب القمح بمائتين وثمانين درهماً فلوساً (أى عشرين درهماً فضياً) ، والشعير بمائة وسبعين درهماً فلوساً (أكثر من اثنى عشر درهماً فضياً) ، والفول بمائة وستين درهماً فلوساً [٢] (قريب من أحد عشر درهماً فضياً ونصف) .

وفى صفر من سنة ٨٢٥ هـ / يناير سنة ١٤٢٢ م كانت القيمة النقدية للنقود المملوكية تعانى من التذبذب وعدم الثبات بسبب ما كانت عليه الأوضاع النقدية من فساد وتلاعب ، وبالذات الدراهم الفضية ، وقد كان الوضع أكثر استقراراً فى شهر رمضان / أغسطس مما أدى الى حدوث انخفاض فى الأسعار ، وارتفاع القيمة الشرائية ، حيث بيع اردب القمح بمائة وخمسين درهماً فلوساً [١] (أى سبعة دراهم فضية ونصف) ، وهذا السعر يدل على قوة القيمة الشرائية للدراهم الفضية .

---

(١) العينى ، عقد ، ص ٣٨٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٤٨٠ - ٤٨١ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ٦٠٣ ، العينى ، عقد ، نفسه ، ص ٧٨ ، الصيرفى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٥٢٠ .

وقد واصلت القيمة الشرائية ارتفاعها مع توالى انخفاض الأسعار ، وذلك فى المحرم سنة ٨٢٦ هـ / ديسمبر سنة ١٤٢٠ م ، فوصلت الى أعلى قوة بلغتها منذ قيام دولة المماليك ، وقد شمل ذلك الارتفاع كافة أنواع النقود المملوكية ، وبصفة خاصة الدراهم الفضية والدنانير الذهبية .

لقد بيع اردب القمح فى التاريخ المذكور بتسعين درهماً فلوساً (أى أربعة دراهم فضية ونصف) ، وعلى هذا يكون خمسة أردب بدينار ذهبي واحد ، وتشير المصادر التاريخية ـ التى أوردت ذلك ـ [٢] الى أن وراء هذا الانخفاض الكبير فى الأسعار أسباباً أهمها : وفاء النيل حتى شملت مياهه جميع الأراضى الزراعية ، وغزارة الأمطار على المناطق التى لا ترتوى أراضيها بمياه النيل ، وإضافة الى انخفاض الأسعار فى كافة أقاليم الدولة وعدم ارتفاعها فى بعض الأقاليم ، ومنع التجار من نقل الغلال اليها طلباً للفائدة المادية ، كما كان من بين الأسباب الاستقرار السياسى الذى شهدته الدولة مع تولى السلطان الأشرف برسباى ، وكان له نتائجه الإيجابية على أوضاع الدولة .

وواصلت القيمة الشرائية ارتفاعها فى شهر جمادى الأولى / ابريل ١٤٢٣ م ، وذلك عند انخفاض الأسعار ، ووصل سعر اردب القمح الى ثمانين درهماً فلوساً [٣] (أربعة دراهم فضية فقط) ، ولكن فى الشهر التالى انخفضتا القيمة الشرائية مع ارتفاع السعر الى مائة درهم فلوس (خمسة دراهم فضية) ، ثم الى مائة وأربعين درهماً فلوساً (سبعة دراهم فضية) ، والشعير الى سبعين درهماً

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦١٨ .

(٢) نفسه ، ص ٦٣٠ - ٦٣١ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٣٠١ ، العينى ، عقد ، ص ١٠٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢٣ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٦٣٤ .

فلوساً (ثلاثة دراهم ونصف) ، ثم الى مائة درهم فلوس [١] (خمسة دراهم فضية) .

وقد أدى الى ذلك الارتفاع عدم توفر الغلال بكميات كبيرة كافية ، ويظهر ذلك بانخفاض الأسعار بمجرد توفر الكميات اللازمة من الحبوب فى الشهر التالى رجب / يونية [٢] ، ولكن ترتفع مرة أخرى فى شهر ذى القعدة / أكتوبر الى مستواها السابق ، عندما بلغ سعر اردب القمح مائة وأربعيم درهماً فلوساً (سبعة دراهم فضية) ، والشعير والفول بسبعين درهماً فلوساً [٣] (ثلاثة دراهم فضية ونصف) .

ويرتفع السعر أكثر فى العام التالى ٨٤٧ هـ / ١٤٢٤ م اذ بلغ فى شهر صفر - يناير مائتى درهم فلوس لاردب القمح (عشرة دراهم فضية) ، ثم الى مائتين وعشرين درهماً فلوساً (أحد عشر درهماً فضياً) ، والشعير بمائة وتسعين درهماً فلوساً (تسعة دراهم ونصف) ، والفول بمائة درهم فلوس (خمسة دراهم فضية) .

ثم ينخفض السعر الى مائة وثمانين درهماً فلوساً لاردب القمح (تسعة دراهم فضية) وخمسة وثمانين درهماً فلوساً لاردب الشعير ، أربعة دراهم وربع) ، وثمانين درهماً فلوساً لاردب الفول [١] (أربعة دراهم فضية) ، ولكن الأسعار فى آخر العام اتجهت نحو الصعود لتنخفض القيمة الشرائية للنقود ، عندما

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٣٦ .

(٢) نفسه ، ص ٦٣٧ .

(٣) نفسه ، ص ٦٣٠ - ٦٣١ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٣٠١ ، العينى ، عقد ، ص ١٠٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢٣ .

وصل سعر اردب القمح الى ثلاثمائة درهم فلوس (أى خمسة عشر درهماً فضياً) ، والفول والشعير الى مائتين وثمانين درهماً فلوساً (أربعة دراهماً فضياً) .

ولم يوضح الصيرفى [٢] الذى أورد ذلك أسباب هذا الارتفاع المفاجئ ولكن المقريزى أورد وصفاً لأوضاع الدولة الاقتصادية فى تلك الفترة ، والمرجح أن تلك الأوضاع هى المسئولة عن حدوث ذلك الارتفاع .

يقول المقريزى [٣] :

«وأسواق القاهرة ومصر ودمشق فى كساد عظيم وظلم ولاة الأمر من الكشاف والولاة فاش ، ونواب القضاة قد شنعت قالة العامة فيهم من تهافتهم ، وأرض مصر أكثرها بغير زراعة لقصور مد النيل فى أوانه ، وقلة العناية بعمل الجسور ، فإن كشافها إنما دأبهم اذا خرجوا لعملها أن يجمعوا مال النواحى لأنفسهم وأعوانهم ، والطرقات بمصر والشام مخوفة من كثرة عبث العربان والعشير ، والناس على اختلاف طبقاتهم قد غلب عليهم الفقر ، واستولى عليهم الشح والطمع ، فلا تكاد تجد الا شاكياً مهتماً لدنياه ، وأصبح الدين غريباً لا ناصر له» .

ومع تلك الأوضاع التى يتحدث عنها المقريزى ، فقد انخفضت أسعار الغلال سنة ٨٢٨ هـ / ١٤٢٤ م ، ووصل سعر اردب القمح الى مائتى درهم فلوس (عشرة دراهم فضية) ، والشعير والفول كل اردب منهما بمائة وعشرة دراهم

---

(١) المقريزى ، نفسه ، ص ٦٦٠ ، ٦٧٣ ، العينى ، نفسه ، ص ١٤٥ - ١٤٦ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٥٦ .

(٢) نزهة ، جـ ٣ ، ص ٧٠ .

(٣) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٧٨ .

فلوس [١] (أى خمسة دراهم فضية ونصف) ، ولكن لم تلبث تلك الظروف أن خيمت على الأوضاع الاقتصادية أواخر العام ، فانخفضت القيمة الشرائية للنقود عند ارتفاع الأسعار حيث وصل سعر اردب القمح الى ثلاثمائة درهم فلوس ، (خمسة عشر درهماً فضياً) ، والشعير بمائتين وثمانين درهماً فلوساً الاردب [٢] (تعادل أربعة عشر درهماً فضياً) ، واستمرت تلك الظروف فى تأثيرها على استقرار وثبات الأسعار ، والقيمة الشرائية للنقود المملوكية ، وجاءت سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٥ - ١٤٢٦ م ، لتستمر القوة الشرائية فى تأرجحها صعوداً وهبوطاً نتيجة ذلك الركود الذى يعـــانى منه الاقتصـــاد المملوكى [٣] .

ففى شهر صفر / ديسمبر تجاوز سعر الاردب من القمح ثلاثمائة درهم فلوس (أكثر من خمسة عشر درهماً فضياً) ، ووصل سعر اردب الفول أربعمائة درهم فلوس (عشرين درهماً فضياً) ، ووصل سعر اردب الفول أربعمائة درهم فلوس (عشرين درهماً فضياً) ، وذلك بسبب ندرته وعدم وجوده [٤] ، وفى الشهر التالى انحلت الأسعار قليلاً ، وبشكل مؤقت لترتفع كثيراً فى الشهر الذى يليه ، حيث تجاوز سعر

---

(١) السلوك ، ص ٦٨٧ ، ٦٩١ .

(٢) ابن حجر ، انباء ، جـ ٣ ، ص ٣٥١ ، العينى ، ص ١٥٩ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٠٥ ، ص ٧٠٩ - ٧١٠ ، ابن حجر ، نفسه ، ص ٣٦٤ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، ص ٧١١ .

الذى يليه ، حيث تجاوز سعر اردب القمح خمسمائة درهم (أكثر من خمسة وعشرين درهماً فضياً) ، وفى بعض المناطق ارتفع سعره ارتفاعاً حاداً ، وقد كان سبب ذلك عدم توفر الحبوب فى أسواق الدولة بكميات كافية ، وبعد أن توفرت الغلال انخفضت أسعارها ، فتراجـع سعـر اردب القمح الى مائتين وسبعين درهماً فلوساً (ثلاثة عشر درهماً فضياً ونصف) ثم ينخفض الى أقل من ذلك [1] .

وتواصل الأسعار انخفاضها ، والقوة الشرائية للنقود تقدمها مع بداية سنة ٨٣٠ هـ / ١٤٢٦ م ، وتصل الى مستوى مرتفع بوصول قيمة اردب القمح الى مائة وخمسين درهماً فلوساً (سبعة دراهم فضية ورنصف) ، والفول بنفس المستوى ، والشعير بمائة درهم فلوس للاردب [2] (خمسة دراهم فضية .

وتزداد الأسعار انخفاضاً ، والقوة الشرائية ارتفاعاً ، وذلك فى شهر رجب / مايو سنة ١٤٢٧ م ، فبلغ سعر القمح مائة وعشرة دراهم فلوس للاردب (خمسة دراهم فضية ونصف) ، ثم ينخفض أكثر الى ثمانين درهماً فلوساً (أى أربعة دراهم فضية) ، والشعير بسبعين درهماً فلوساً [3] (ثلاثة دراهم فضية ونصف) ، وفى الشهر التالى يرتفع السعر قليلاً ، وتنخفض القيمة الشرائية بشكل طفيف ، ويباع اردب القمح بمائة وثلاثين درهماً فلوساً)(أى ستة دراتهم فضية ونصف) ، والفول بأكثر من ثمانين درهماً فلوساً (أربعة دراهم فضية) ، والشعير بخمسة وستين درهماً فلوساً [4] (أى ثلاثة دراهم فضية وربع) .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧١٨ ، ص ٧٢٨ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٣٤ .

(٣) نفسه ، ص ٧٤٤ .

(٤) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ١١٤ .

والواقع أن ذلك الهبوط فى الأسعار ، والارتفاع فى القيمة الشرائية ليس مرده تحسن الأوضاع فى الدولة واستقرارها ، بل على العكس من ذلك ، اذ لم تكن الأوضاع مستقرة ، كما أن ظروفها الاقتصادية لم تكن على درجة عالية من النشاط والازدهار المؤثر على أحوال الدولة والرعية [١] .

وقد ازدادت تلك الأوضاع سوءاً فى نهاية العام بسبب نقص مياه النيل ، وعدم اتجاهها نحو الزيادة ، ومن ثم الوفاء ، الأمر الذى أدى الى كثرة الطلب على الغلال بأنواعها ، فغلت أسعارها ، ووصل سعر اردب القمح الى مائتى درهم (عشرة دراهم فضية) ، والشعير والفول كل اردب بمائة وخمسين درهماً فلوساً (سبعة دراهم فضية ونصف) ، فقامت الدولة بتحديد الزسعار خوف استمرارها فى الارتفاع ، كما حددت الكمية لكل فرد يرغب فى الشراء بألا تزيد عن عشرة أرادب ، وذلك خشية تخزينها للمتاجرة بها ، وبيعها بأسعار مرتفعة ، وقد أدت هذه السياسة الحازمة من قبل الدولة الى انخفاض الأسعار [٢] ، فتدنت قيمة القمح مع بداية العام التالى ٨٣١ هـ / أكتوبر ١٤٢٧ م الى أقل من مائة وسبعين درهماً فلوساً للأردب الواحد (ثمانية دراهم فضية ونصف) والشعير الى مائة وثلاثين درهماً فلوساً للاردب (ستة دراهم فضية ونصف) ، ثم الى تسعين درهماً فلوساً (أربعة دراهم فضية ونصف) والفول الى نحو ذلك [٣] ، ولكن ذلك الانخفاض لم يستمر اذ كان للرياح الموسمية التى تعرضت لها الدولة ، واستمرار هبوبها عدة أيام أثره على المحاصيل الزراعية ، ففسد معظمها ، وقلت كمياتها ، مما أثر على أسعارها ، فارتفعت فى شهر رمضان /

---

(١) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٧٤٦ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٤٨ ، ص ٧٥٣ .

(٣) نفسه ، ص ٧٦٤ ، العينى ، عقد ، ص ٢٣١ .

يونيو ١٤٢٨ م الى مائتين وستين درهماً فلوساً (ثلاثة عشر درهماً فضياً) لاردب القمح ، ومائتي درهم فلوس (عشرة دراهم فضية) لكل من الشعير والفول ، وزادت الأسعار في شهر ذى القعدة / أغسطس ، فوصل سعر اردب القمح الى ثلاثمائة درهم فلوس (خمسة عشر درهماً فضياً) ، والفول الى مائتين وستين درهماً (ثلاثة عشر درهماً فضياً) للاردب ، والشعير الى مائتين وثلاثى درهماً فلوساً (اثنى عشر درهماً فضياً ونصف) ، ثم زادت أيضاً فى شهر ذى الحجة / سبتمبر ليصل القمح الى أربعمائة درهم فلوس (عشرين درهماً فضياً) ، والشعير الى ثلاثمائة درهم فلوس [1] (خمسة عشر درهماً فضياً) . وقد كان وراء زيادة الأسعار ، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود ، إضافة الى ما سبق ذكره أيضاً ابن حجر [2] من أن البلاد خلال سنة ٨٣١ هـ / ١٤٢٧ - ١٤٢٨ قد تعرضت لثلاث ظواهر طبيعية كان لها زثرها على الأسعار ، وتلك الظواهر هى :

نزول الصقيع على بعض المحاصيل ، فأفسدها ، وفيضان مياه النيل على كثير من الأراضى الزراعية ، فلم تزرع ، وما أصاب المحاصيل من آفات قضت على كميات كبيرة منها .

وقد استمر تأثير تلك العوامل على أسعار الغلال خلال السنة التالية ٨٣٢ هـ / ١٤٢٨ - ١٤٢٩ م وبقيت القيمة الشرائية للنقود المملوكية على معدلها وأكثر منه ، وإن انخفضت فى بعض الأحيان ، فإنما هو انخفاض مؤقت ، لا تلبث معه أن تعود الى مستواها الذى كانت عليه .

---

(١) المقريزى ، نفسه ، ص ٧٧٦ ، ٧٧٨ ، ص ٧٨٢ ، نفسه ، ص ٢٣١ ، ٢٤٣ .

(٢) إنباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ٤٠٦ .

ففى أوائل تلك السنة انخفض سعر القمح مؤقتاً عندما وصل الى ثلاثمائة وخمسين درهماً فلوساً للاردب الواحد [١] (سبعة عشر ددرهماً فضياً ونصف) ، وسرعان ما عاد مستواه السابق بوصوله الى أربعمائة وخمسين درهماً فلوساً للاردب (اثنين وعشرين درهماً فضياً ونصف) ، والشعير والفول الى نحو ثلاثمائة درهم لكل اردب (خمسة عشر درهماً فضياً) وقد ساعد على ارتفاع الأسعار احتكار الغلال وتخزينها من قبل أمراء المماليك والتجار رغبة فى الربح المادى ، ووصل سعر القمح نتيجة ذلك الى مبلغ خمسائة درهم فلوس [٢] (خمسة وعشرين درهماً فضياً) .

بعد شهرين وبالتحديد فى شهر جمادى الآخرة / مارس سنة ١٤٢٩ م ارتفعت القوة الشرائية مع انخفاض الأسعار عندما وصل سعر اردب القمح الى مائتين وثمانين درهماً فلوساً (أربعة عشر درهماً فضيا) ، والشعير بمائة وثلاثين درهماً فلوساً للاردب [٣] (ستة دراهم فضية ونصف) ، ثم تنخفض الأسعار أكثر حيث بيع القمح بمائتين وأربعين درهماً فلوساً [٤] (اثنى عشر درهماً فضياً) .

وفى أواخر ذلك العام ، وبسبب عدم وفاء نهر النيل ، وبعض العوامل الطبيعية الأخرى ارتفعت الأسعار مما أدى الى انخفاض القيمة الشرائية للنقود ، اذ بيع الاردب من القمح بمائتين وخمسين درهماً فلوساً (اثنى عشر درهماً فضياً ونصف) ، ثم بمائتين وسبعين درهماً فلوساً (ثلاثة عشر درهماً فضياً ونصف) ،

---

(١) المقريزى ، نفسه ، ص ٧٩٤ ، العينى ، عقد ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ١٤٨ .

(٢) العينى ، نفسه ، ص ٢٥٧ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٩ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ١٥٤ .

(٤) المقريزى ، نفسه ، ص ٨٠٠ ، الصيرفى ، نفسه .

ثم بثلاثمائة دراهم فلوس [١] (خمسة عشر درهماً فضياً) .

ومع بداية السنة التالية ٨٣٣ هـ / ١٤٢٩ - ١٤٣٠ م ، انخفض سعر اردب القمح الذى تدنى الى مائتين وستين درهماً فلوساً (ثلاثة عشر درهماً فضياً) ثم الى مائتين وخمسين درهماً فلوساً (اثنى عشر درهماً فضياً ونصف) ، والشعير كل اردب بمائة وعشرة دراهم فلوس [٢] (خمسة دراهم فضية ونصف) ، وفى شهر رجب / ابريل ١٤٣٠ م هبط سعر القمح الى اقل من مائتى درهم فلوس (أقل من عشرة دراهم فضية) ، والشعير الاردب بتسعين درهماً فلوساً (أربعة دراهم فضية ونصف) ، ثم ينخفض القمح حتى يصل سعر الاردب الى مائة وخمسين درهماً فلوساً (سبعة دراهم فضية ونصف) ، والفول الى سبعين درهماً فلوساً للاردب [٣] (أى ثلاثة دراهم فضية ونصف) .

وجاءت السنة الجديدة ، والأسعار مستمرة فى انخفاضها ، والقوة الشرائية تتقدم فى ارتفاعها ، فقد وصل سعر اردب القمح الى مائة واربعين درهماً فلوساً (أى سبعة دراهم فضية) ، والشعير والفول كل اردب بسبعين درهماً فلوساً (ثلاثة دراهم فضية ونصف) ، وأقل من ذلك [٣] .

ومع ما عاشته الأسعار من تذبذب ، وعدم ثبات خلال السنوات الثلاث التالية ٨٣٥ - ٨٣٧ هـ/١٤٣١ - ١٤٣٤م ، فقد حافظت على القيمة

---

(١) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ٨٠٠ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ١٦٠ ، ص ١٦٦ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ٨٢٠ ، العينى ، عقد ، ص ٢٨٠ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٣٠ ، ٨٣٢ ، العينى ، عقد ، ص ٨٠ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ١٩٣ ، ١٩٥ .

الشرائية للنقود المملوكية على معدلها السابق (١) ، بل انها ارتفعت أكثر فى بعض الفترات ، عندما وصل سعر اردب القمح الى مائة درهم فلوس (٢) (خمسة دراهم فضية) ، وفى أواخر سنة ٨٣٦ هـ/١٤٣٢ - ١٤٣٣ م ، وأوائل سن ٨٣٧ هـ / ١٤٣٣ - ١٤٣٤ م خاف الناس من عدم وفاء النيل ، فأقبلوا على شراء الغلال ، مما أدى الى ارتفاعها تدريجياً ، لتنخفض القيمة الشرائية الى مستوى أقل ، حيث ارتفع سعر اردب القمح الى مائة وأربعين درهماً فلوساً (٣) (تعادل سبعة دراهم فضية) ، ثم زاد بعد شهر ليصبح مائة وثمانين درهماً فلوساً (تسعة دراهم فضية) ، والشعير الأردب بمائة وأربعين درهماً فلوساً (٤) (أى سبعة دراهم فضية) ، وعادت الأسعار الى الانخفاض المؤقت بعد ذلك ليصبح سعر اردب القمح مائة وخمسين درهماً فلوساً (أى سبعة دراهم ونصف) ، ثم يرتفع الى مائة وسبعين درهماً فلوساً (ثمانية دراهم فضية ونصف) ، ويواصل ارتفاعه مع نهاية العام ليصل الى مائتى درهم فلوس للاردب الواحد من القمح (أى عشرة دراهم فضية) ، والفول الى مائة وخمسة وثمانين درهماً فلوساً للأردب (تسعة دراهم فضية وربع) ، والشعير بنحو ذلك (٥) .

وقدمت سنة ٨٣٨ هـ ، وأوائل سنة ٨٣٩ هـ / ١٤٣٤ - ١٤٣٥ م ، وكانت الأسعار خلال تلك الفترة منخفضة حتى اذا كان شهر ربيع الآخر / نوفمبر

---

(١) المقريزى ، نفسه ، ص ٨٧٢ ، المؤلف المجهول ، حوليات دمشقية ، ص ٧٠ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ٨٩٣ - ٨٩٤ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٤٧ ، ص ٢٦١ - ٢٦٣ ، المؤلف المجهول ، نفسه ، ص ٧١ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، ص ٩٠٣ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٥٠١ .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٩٠٤ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٥١١ ، الصيرفى ، نزهة ،، جـ ٣ ، ص ٢٧٣ .

(٥) المقريزى ، نفسه ، ص ٩١٩ - ٩٢٠ ، العينى ، عقد ، ص ٣٣١ .

ارتفعت أسعار الغلال ، فوصل سعر الاردب من القمح الى ثلاثمائة وستين درهماً فلوساً (أى ثمانية عشر درهماً فضياً) ، والشعير والفول كل اردب بمائتى درهم فلوس [١] (أى بعشرة دراهم فضية) ، وتذكر بعض المصادر التاريخية [٢] أن سبب ذلك الارتفاع راجع الى فساد الفلوس النحاسية واضطرابها ، ومن المرجح أن السياسة الاقتصادية الاحتكارية التى سار عليها السلطان الأشرف برسبياى كان لها أثرها فى ارتفاع الأسعار ، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود [٣] .

فقبل شهر صفر / يوليو كان سعر اردب القمح مائة واربعين درهماً فلوساً (أى سبعة دراهم فضية) ، والفول والشعير كل اردب بثمانين درهماً فلوساً (أى أربعة دراهم فضية) ، ولظروف النيل ولفيضان مائه ، وما أصيبت به المحاصيل الزراعية من آفات ، بالإضافة الى الفتن التى حدثت فى بعض مناطق الدولة ، وما سببته من اتلاف كميات المحاصيل الزراعية ، وقلة جلبها الى الأسواق ، بسبب جميع تلك العوامل الطبيعية والسياسية ، حدث ارتفاع فى الأسعار ، ووصل سعر اردب القمح الى مائة وتسعين درهماً فلوساً (أى تسعة دراهم فضية ونصف) ، كما بلغ سعر اردب الشعير الى مائة وخمسين درهماً فلوساً (سبعة دراهم فضية ونصف) ، والفول الى مائتى درهم فلوس [١] (عشرة دراهم

---

(١) المقريزى ، نفسه ، ص ٩٦٤ ، العينى ، نفسه ، ص ٣٥٩ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، ص ٣٣٧ .

(٢) المؤلف المجهول ، حوليات دمشقية ، ص ١٥٦ .

(٣) للوقوف على بعض صور تلك السياسة الاقتصادية التى سار عليها السلطان المملوكى ، فضلاً أنظر :

المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٩٢٩ ، ص ٩٣٣، ص ٩٣٥ ، ص ٩٦٥ ، ص ٩٧٢ .

فضية) بسبب ندرته .

وارتفعت أيضاً فى شهر شعبان / يناير ١٤٤٠ م حيث بلغ سعر الاردب من القمح ثلاثمائة درهم فلوس (خمسة عشر درهماً فضياً) ، وزاد السعر فى شهر رمضان / فبراير ، فبلغ ثلاثمائة وثلاثين درهماً فلوساً (ستة عشر درهماً فضياً ونصف) ، ثم انخفض فى شوال / مارس ، فبيع الاردب بمائتى درهم فلوس [٢] (عشرة دراهم فضية) .

ولم تورد المصادر التاريخية ما يشير الى القيمة النقدية للنقود ، ومستوى الأسعار فى الدولة حتى سنة ٨٤٧ هـ / ١٤٤٣ - ١٤٤٤ م عندما ورد أن الأسعار خلال ذلك العام كانت مرتفعة مما يعنى انخفاض القيمة الشرائية ، ويذكر العينى [٣] الذى أوضح ذلك أن سعر اردب القمح قد بلغ ثلاثمائة درهم فلوس (أى اثنى عشر درهماً فضياً ونصفاً) ، ثم زاد فى ارتفاعه ليصل الى خمسمائة درهم فلوس (حوالى واحد وعشرين درهماً فضياً) .

ويبدو أن القيمة الشرائية قد ارتفعت بصورة كبيرة بعد انخفاضها السابق ، حيث أوردت بعض المصادر التاريخية [٤] أن الأسعار كانت منخفضة سنة ٨٤٨ هـ / ١٤٤٤ - ١٤٤٥ م ، وكذلك سنة ٨٤٩ هـ / ١٤٤٥ - ١٤٤٦ م ، حيث كان سعر اردب القمح خلالها مائة وعشرين درهماً فلوساً ، وأقل من ذلك (أى خمسة درهم فضية) ، والشعير والفول بخمسة وتسعين درهماً فلوساً لاردب

---

(١) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ١١٦٠ ، ص ١١٧٣ ، ص ١١٧٦ .

(٢) نفسه ، ص ١١٨٠ - ١١٨١ ، ص ١١٨٤ .

(٣) عقد ، ص ٤٨٤ ، وذكر ذلك أيضاً ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ١ ، ص ١١ .

(٤) ابن تغرى بردى ، نفسه ، جـ ١ ، ص ١١ ، السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ١٢٦ .

القمح (سبعة دراهم فضية ونصف) ، والشعير والفول بنحو مائة وأربعين درهماً فلوساً (حوالى ستة دراهم فضية) .

وكانت الأسعار سنة ٨٥١ هـ / ١٤٤٧ - ١٤٤٨ م منخفضة ، فاستمرت القيمة النقدية للنقود المملوكية على معدلها السابق ، اذ بيع اردب القمح بمائة وعشرين دراهم فلوس [١] ، (حوالى أربعة دراهم فضية ونصف) ، ولكن فى السنة التالية ٨٥٢ هـ / ١٤٨ - ١٤٤٩ م وفى شهر ربيع الآخر / يونيو انخفضت القيمة الشرائية الى مستوى أقل ، عندما ارتفع سعر اردب القمح الى ثلاثة درهم فلوس (اثنى عشر درهماً فضياً ونصف) ، والشعير بنحو مائتين وثمانين درهماً فلوساً للاردب (حوالى أحد عشر درهماً فضياً ونصف) ، وبعد ايام انخفض السعر قليلاً لترتفع القيمة الشرائية بشكل يسير ومؤقت ، اذ انخفضت الى مستوى أدنى من مستواه السابق خلال شهر جمادى الآخرة / أغسطس عندما ارتفعت الأسعار كثيراً بسبب نقص مياه النيل ، وإقبال الناس على شراء وتخزين الغلال ، فبلغ سعر اردب القمح أكثر من أربعمائة درهم فلوس (أكثر من ستة عشر درهماً فضياً ونصف) .

وتزداد الأسعار ارتفاعاً فى شهر رمضان عندما تحول الأمر الى أزمة اقتصادية تمر بها البلاد ، بسبب عدم وفاء نهر النيل الأمر الذى أدى الى حدوث مجاعة وقحط فى الدولة ، أعقبهما حدوث وباء شامل فى الدولة ، فزادت الأزمة سوءاً ، وارتفعت الأسعار الى مستوى مرتفع مؤدية الى انخفاض القوة الشرائية للنقود بشكل حاد [١] ، وان انخفضت الأسعار قليلاً مع بداية السنة الجديدة

---

(١) ابن تغرى بردى ، نفسه ، ص ١٨٧ .

سنة ٨٥٣ هـ / ١٤٤٩ م الا انها عادت من خلال تأثيرات الأزمة الى الارتفاع في شهر جمادى الآخرة / أغسطس ، وانخفضت اثر ذلك القيمة الشرائية للنقود ، فبيع اردب القمح بأكثر من خمسمائة درهم فلوس [٢] (حوالى واحد وعشرين درهماً فضياً) ، واستمرت الأسعار فى ارتفاعها فى الأشهر التالية ، وكذلك خلال العام التالى ٨٥٤ هـ / ١٤٥٠ - ١٤٥١ م ، بقيت الأسعار بنفس معدلها السابق ، واستمرت فى حالة التذبذب ، وعدم الاستقرار التى يعانى منها ، مما أثر على القوة الشرائية وثباتها [٣] .

ويقول ابن تغرى بردى [٤] عن تلك الظروف :

«ولهذا الغلاء نحو سنتين ، والسعر تارة يزيد وتارة ينقص ، فأعلى ما بيع من القمح تسعمائة ، وأرخصه أربعمائة وخمسون ، وهو فيما بينهما هذه المدة ، فسبحان المتكفل بأرزاق الخلائق ، والناس الآن فى خوف عاقبة هذا النيل ، فلله الأمر».

وكان من نتيجة ذلك ان زادت الاوضاع سوءاً فى الدولة الأمر الذى أثر على اقتصاديات الدولة ، واقتصاديات مواطنيها ، وانحطت القيمة الشرائية للنقود بدرجة كبيرة مع توالى ارتفاع الأسعار ، ووصولها الى مستوى مرتفع جداً بيع

---

(١) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٥٩ - ٢٦٢ ، ص ٢٧١ ، السخاوى ، الذيل التام ، ص ٢٩ .

(٢) ابن تغرى بردى ، نفسه ، جـ ٢ ، ٤٧ ، ٥٢ ، النجوم ، جـ ١٥ ، ص ٣٩٦ .

(٣) الاسدى ، التيسير والاعتبار ، ص ١٤٣ ، ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٦٠ ، ص ٧٨ ، السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٠١ ، ص ٣١٢ ، الذيل التام ، ص ٢٩ ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٤) ابن تغرى بردى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٨٦ .

القمح خلالها بسبعمائة درهم فلوس (حوالى ثلاثين درهماً فضيا) ، وبتسعمائة درهم (سبعة وثلاثين درهماً فضياً) وبألف درهم فلوس وأكثر من ذلك [١] (أكثر من اثنين وأربعين درهماً فضياً) .

ودخلت سنة ٨٥٥ هـ / ١٤٥١ - ١٤٥٢ م ، والقيمة الشرائية مستمرة فى معدلها السابق مع استمرار ارتفاع الأسعار بمعدلاتها السابقة مع انخفاض طفيف آخر العام كان مقدمة لانخفاض كبير عاشته الأسعار سنة ٨٥٦ هـ / ١٤٥٢ - ١٤٥٣ م ارتفعت خلاله القيمة الشرائية للنقود الى مستوى أفضل ، وذلك بتحسن الظروف الطبيعية ، وبالذات نهر النيل ووفاء مائه ، ورى جميع الأراضى الزراعية ، وقد وصل سعر اردب القمح نتجة لذلك الى اربعمائة درهم فلوس (ستة عشر درهماً فضياً ونصف) ، ثم الى ثلاثمائة درهماً فلوساً (ثلاثة عشر درهماً فضياً وثلث تقريباً) والفول بثلاثمائة درهم فلوس للاردب (اثنى عشر درهماً فضياً ونصف) ، والشعير بمائتين وأربعين درهماً فلوساً للاردب الواحد (عشرة دراهم فضية) وأقل من ذلك [٢] .

وفى سنة ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م ، وكذلك سنة ٨٥٨ هـ / ١٤٥٤ م كانت القيمة الشرائية مرتفعة نتجة الانخفاض المتواصل فى الأسعار ، وبلغت مستوى مرتفعاً جداً ، عندما بيع أردب القمح بمائة وأربعين درهماً فلوساً (أقل من ستة دراهم فضية) ، والفول والشعير بتسعين فلوساً ، وأقل من ذلك [٣] (أربعة دراهم فضية الا ربعاً) .

(١) ابن تغرى بردى ، ص ٨٨ ، ٩٦ ، السخاوى ، التبر ، ص ٣٢٤ .
(٢) ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٥ ، ص ٤٣٥ ، جـ ١٦ ، ص ١ ، ص ١٢ ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ١٢٤ ، ١٣٥ ، السخاوى ، التبر ، ص ٣٨١ ، ٣٨٢ .
(٣) ابن تغرى بردى ، حوداث ، جـ ٢ ، ص ١٨٨ ، السخاوى ، الذيل التام ، ص ٧٦ .

أما فى سنة ٨٥٩ هـ / ١٤٥٥ م ، فقد تحركت الأسعار ارتفاعاً ، وذلك بسبب ظروف نهر النيل ، ونقص مائه عن حد الوفاء مما دعا الناس الى شراء الغلال وخزنها ، فزاد سعر اردب القمح الى مائة وخمسة وسبعين درهماً فلوساً (أكثر من سبعة دراهم فضية) ، والشعير بمائة وثلاثين درهماً فلوساً الاردب (قريب من خمسة دراهم فضية ونصف) ، والفول بمائة وعشرة دراهم فلوس (أكثر من أربعة دراهم فضية ونصف) ، وسرعان ما تراجعت الأسعار عندما تحسن وضع النيل ، واتجه ماؤه نحو الزيادة ليبلغ حد الوفاء ، فوصلت الى معدلها الذى كانت عليه قبل الارتفاع ، وأقل منه [١] وكما هى العادة ، فلم تثبت الأسعار بشكل ملحوظ .

وانخفضت تبعاً لذلك القيمة الشرائية للنقود ، اذ وصل سعر القمح فى شهر ربيع الأول / يناير - فبراير سنة ١٤٥٦ م الى مائتين وسبعين درهماً فلوساً للاردب (زهاء عشر درهماً فضياً وربع) والشعير والفول كل اردب منهما بمائة وسبعين درهماً فلوساً [٢] (أكثر من سبعة دراهم فضية) .

وقد استمر مستوى الأسعار عدة أشهر تالية انخفض فى أثنائها لفترات قصيرة ففى شهر ربيع الآخر / فبراير - مارس انخفض سعر اردب القمح الى مائتى درهم فلوس (ثمانية دراهم فضية وثلث) ، والشعير والفول بمائة وخمسين درهماص فلوساً لكل اردب منهما [٣] (ستة دراهم فضية وربع) .

وفى رمضان / أغسطس ارتفع السعر ليصل الى مائتين وستين درهماً

---

(١) ابن تغرى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٢٤٢ .

(٢) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) نفسه ، ص ٢٥٥ .

فلوساً للاردب من القمح (١) (قريب من أحد عشر درهماً فضياً) .

وكما سبق القول ، فقد كان وراء التقلبات فى الأسعار ، وعدم استقرار القيمة الشرائية للنقود عدة عوامل تمثلت باضطراب الأوضاع الداخلية فى الدولة وذلك الاضطراب الذى نشأ عن المماليك الأجلاب (٢) ، وما أحدثوه من ظلم وعنف وفساد فى سائر أنحاء الدولة ، يقول ابن تغرى بردى عن ذلك (٣) :

«ونودى بالقاهرة من قبل السلطات بعدم تعرض المماليك الأجلاب الى الناس ، والباعة والتجار ، فكانت هذه المناداة كضرب رباب أو كطنين ذباب ، واستمروا على ما هم عليه كمن أخذ أموال الناس ، والظلم والعنف حتى غلت الأسعار فى سائر الأشياء من المأكول والملبوس والغلال والعلوفات ..» .

كما كان للظروف الطبيعية كمياه النيل ـ نقصانها وزيادتها ـ وانعدم المطر فى بعض المناطق ، وما نشأ عنها من سلبيات اقتصادية كالمجاعة والقحط والوباء ونحو ذلك أثره على الأحوال العامة فى الدولة (١) .

---

(١) ابن برى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٧٦ .

(٢) (المماليك الأجلاب) .

من التطورات العكسرية والادارية التى حدثت فى العهد المملوكى الجركسى ، فكل سلطان من سلاطين الدولة عمل على تدعيم مركزه عن طريق الاكثار من فئة جديدة من المماليك بشرائهم من أماكن متفرقة خارج الدولة زطلق عليهم المماليك الأجلاب أو الجلبان (أو المشتروات) ، وهؤلاء يلتحقون بفئة المماليك السلطانية ، غلبت عليهم الخشونة والجهل والقسوة فأصبح نمط حياتهم قائماً على العنف والثورة وعدم اطاعة الأوامر فأصبحوا بهذا مصدر قلق للدولة والرعية معاً .

قاسم عبده قاسم ، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ٢٤ ، انطوان ضومط .. الدولة المملوكية ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٤ .

(٣) النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ٩٨ .

فى ظل الظروف السابقة ، وبسبب ما حدث فى الدولة سنة ٨٦١ هـ / ١٤٥٦ - ١٤٥٧ م من اضطراب نقدى ، وظهور شائعات مفادها أن الدولة تعتزم إصدار دراهم فضية جديدة ، وإبطال الدراهم القديمة (العتق) ، ومنع التعامل بها مما جعل الناس يسارعون الى التخلص منها ، بالإقبال على شراء لسلع الضرورية ، فى ظل ذلك حدث ارتفاع فى الأسعار ، وانخفاض فى القيمة الشرائية للنقود المملوكية بنسبة ليست قليلة وذلك عندما بلغ سعر اردب القمح أربعمائة وسبعين درهماً فلوساً [٢] (أكثر من تسعة عشر درهماً فضياً ونصف) .

وقد استمر ارتفاع الأسعار بسبب الظروف النقدية مدة طويلة تجاوزت سنتين ، ولم تفلح المحاولات التى قامت بها الدولة لمعالجة الوضع النقدى من خفض الأسعار ورفع القيمة الشرائية للنقود [٣] .

فى أثناء عام ٨٦٤ هـ / ١٤٥٩ - ١٤٦٠ م كانت تأثيرات الظروف السابقة ماثلة ، وزاد عليها الوباء الذى تعرضت له الدولة ، فوقع الناس بين الوباء ، والغلاء ، والظلم ، فساءت أحوالهم ، وضاقت معائشهم ، وزادت سوءاً بوصول الأسعار الى مستوى أكثر ارتفاعاً ، حيث بيع اردب القمح بستمائة درهم فلوس (خمسة وعشرين درهماً فضياً) والفول والشعير لكلاهما بأربعمائة درهم فلوس للاردب [١] (أكثر من ستة عشر درهماً فضياً ونصف) .

---

(١) ابن تغرى بردى ، حوادث ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٢) نفسه ، ٢٠٠ .

(٣) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ١١٥ - ١١٦ .

وفى سنة ٨٦٦ هـ / ١٤٦١ - ١٤٦٢ م تسبب نهر النيل فى ارتفاع الأسعار وتدنى القوة الشرائية للنقود المملوكية بوصول سعر اردب القمح الى أكثر من أربعمائة درهم فلوس (أكثر من ستة عشر درهما فضيا ونصف) ، ثم بعد أيام زاد السعر لأكثر من خمسمائة درهم فلوس لكل اردب من القمح [٢] (أكثر من واحد وعشرين درهما فضيا) ، ثم ينخفض فى شهر ذى القعدة/ أغسطس ١٤٦٢ م الى قرابة أربعمائة وخمسين درهما فلوسا (حوالى تسعة عشر درهما فضيا) ، والفول الى مائتين وثمانين درهما فلوسا (أكثر من أحد عشر درهما فضيا ونصف) ، والشعير الى مائتى درهم فلوس [٣] (ثمانية دراهم فضية وثلث) .

ويبدو أن الأسعار قد انخفضت الى ما دون المستوى السابق خلال المدة التالية حيث يورد ابن تغرى بردى [٤] أنها ارتفعت فى شهر رجب سنة ٨٦٨ هـ / مارس ـ أبريل ١٤٦٤ م ، فكان يورد سعر اردب القمح ثلاثمائة وعشرين درهما فلوسا (خمسة عشر درهما فضيا) ، والشعير ثلاثمائة وعشرين درهما فلوسا (ثلاثة عشر درهما فضيا وثلث) ، والفول بأقل من ذلك ، أما فى سنة ٨٦٩ هـ / ١٤٦٤ - ١٤٦٥ م ، فقد أدت قلة الأمطار فى بعض أقاليم الدولة الى عدم وفرة إنتاجها من المحاصيل الزراعية ، وبالذات الحبوب ، فقلت الكميات المعروضة فى الأسواق الأمر الذى رفع أسعارها ، فانخفضت تبعا لذلك القيمة الشرائية للنقود ، حيث كان سعر اردب القمح حوالى أربعمائة درهم فلوس

(١) ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ١٤١ ، ١٤٣ ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٣٢٨ .

(٢) نفسه ، حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٤٢٩ ، السخاوى ، الذيل التام ، ص ١٣٢ .

(٣) ابن تغرى بردى ، جـ ٣ ، ص ٤٣٠ .

(٤) نفسه ، جـ ٣ ، ص ٤٥٦ .

(أكثر من ستة عشر درهماً فضياً ونصف) ، والفول والشعير بمائتى درهم فلوس لكل اردب [١] (ثمانية دراهم فضية وثلث) .

وزاد ارتفاع الأسعار فى الفترة التالية حيث يذكر ابن تغرى بردى [٢] أن الأسعار فى شهر رجب سنة ٨٧٠ هـ / مارس ١٤٦٦ م قد انخفضت الى خمسمائة وأربعين درهماً فلوساً لاردب القمح (اثنين وعشرين درهماً فضياً ونصف) واذا كان سعر القمح قد انخفض الى القيمة المذكورة فى شهر رجب ، فيعنى هذا أن الأسعار كانت قبل الشهر المذكور مرتفعة ، وأن القيمة الشرائية كانت منخفضة ، وقد زاد انخفاضها بشكل حاد فى الشهر التالى شعبان / ابريل من العام نفسه ، عندما زاد سعر اردب القمح عن ألف درهم فلوس (أكثر من واحد وأربعين درهماً فضياً ونصف) ، ثم بدأ السعر فى الانخفاض ، حتى وصل الى أقل من ستمائة درهم فلوس [٣] (خمسة وعشرين درهماً فضياً) ، وهو مع ذلك مرتفع ، وقد أدى بالتالى الى انخفاض القيمة الشرائية .

واستمرت فى انخفاضها فى العام التالى ٨٧١ هـ / ١٤٦٦ - ١٤٦٧ م ، حيث كان مستوى الأسعار مرتفعاً بسبب ظروف مياه النيل ، وتوقفها عن الزيادة [٤] .

---

(١) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٣ ، ص ٤٩٩ .

(٢) نفسه ، ص ٥١٦ .

(٣) نفسه ، ص ٥١٧ .

(٤) السخاوى ، الذيل التام ، ص ١٦٣ .

وكذلك كان الوضع فى سنة ٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ - ١٤٦٨ م ، اذ ارتفع سعر اردب القمح فى شوال من العام المذكور / مايو ١٤٦٨ م الى ستمائة درهم فلوس (خمسة وعشرين درهماً فضياً) ، والشعير الى مائتين وأربعين للاردب (عشرة دراهم فضية) والفول الى مائتى درهم فلوس الأردب [١] (ثمانية دراهم فضية وثلث) ، وزاد السعر فى شهر ذى الحجة / يوليو ، ليصل أردب القمح الى سبعمائة درهم فلوس (أكثر من تسعة وعشرين درهماً فضياً) ، والشعير الى ثلاثمائة درهم فلوس للأردب [٢] (اثنى عشر درهماً فضياً ونصف) .

وواصلت الأسعار ارتفاعها ، والقيمة الشرائية انخفاضها فى العام التالى ٨٧٣ هـ / ١٤٦٨ - ١٤٦٩ م ، وبلغت قيمة اردب القمح فى شهر صفر / أغسطس - سبتمبر ١٤٦٨ م سبعمائة وخمسين درهماً فلوساً (واحد وثلاثين درهماً فضياً وربعاً) ، ثم ينحط الى ستمائة درهم فلوس (خمسة وعشرين درهماً فضياً) ، وكان سبب هذا الارتفاع كما هى العادة عدم زيادة ماء النيل ليبلغ حد الوفاء [٣] ، بل إنه انخفض أكثر ليستمر السعر فى الارتفاع ، فوصل الى أكثر من ثمانمائة درهم فلوس لردب القمح (أكثر من ثلاثة وثلاثين درهماً فضياً وثلث) ، ثم فى الشهر التالى الى تسعمائة درهم فلوس (سبعة وثلاثين درهماً فضياً ونصف) ، والفول والشعير الى أكثر من أربعمائة وخمسين درهماً فلوس لكل اردب (تسعة عشر درهماً فضياً الا ربعا) ، وقد زاد من الغلاء ، وسوء الوضع فى الدولة ما أعقب نقص مياه النيل من مجاعة وقحط كانت

---

(١) ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ، جـ ٢٣ ، ص ٦٢٨ .

(٢) نفسه ، ص ٦٤٣ .

(٣) نفسه ، ص ٦٧٦ .

نتيجتها انتشار الوباء فى الدولة [١] .

وفى شهر رمضان / مارس ـ ابريل ١٤٦٩ م كان السعر منخفضاً ، حيث بيع اردب القمح بستمائة درهم فلوس (خمسة وعشرين درهماً فضياً) ، والفول والشعير كل اردب بثلاثمائة درهم فلوس [٢] (اثنى عشر درهماً فضياً ونصف) ، وقد حققت القيمة الشرائية من هذا الانخفاض جزءاً من قوتها التى فقدتها فى الفترة السابقة .

فى سنة ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ - ١٤٧٠ م ، كانت الأسعار فى غاية الارتفاع اذ بلغت أرقاماً مرتفعة بالنسبة الى الدراهم الفلوس ، فانخفضت معها القيمة الشرائية بشكل حاد ، حيث وصل سعر اردب القمح الى الف وثلاثمائة درهم فلوس (أكثر من أربعة وخمسين درهماً فضياً ـ حوالى أربعة دنانير ذهبية) ، ونظراً لهذا الارتفاع الكبير قامت الدولة بتحديد سعر القمح بألف درهم فلوس (سبعة وثلاثين درهماً فضياً ونصف) ، وحددت الدولة قيمته بستمائة درهم فلوس [٣] (خمسة وعشرين درهماً فضياً) ، ولم يتحقق للدولة ما سعت اليه من تخفيض الأسعار ، اذ استمرت القيمة الشرائية بنفس معدلها السابق فى العام التالى ٨٧٥ هـ / ١٤٧٠ - ١٤٧١ م ، ولم يطرأ على الأسعار تغيير يذكر [٤] حتى اذا كان شهر رجب / يناير ١٤٧١ م كانت الأسعار منخفضة ،

(١) ابن تغرى بردى ، حوادث ، ص ٦٨٥ ، ص ٦٨٧ ، ص ٦٩٦ ، الصيرفى ، انباء الهصر ، ص ٢٦ ، ٣٢ .

(٢) ابن تغرى بردى ، نفسه ، ص ٧٠٦ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ٦١ .

(٣) الأسدى ، التيسير والاعتبار ، ص ١٤٣ ، الصيرفى ، نفسه ، ص ١٦٢ ، السخاوى ، الذيل التام ، ص ١٨٨ . ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٤١ ، ٤٣ .

(٤) الصيرفى ، إنباء ، ص ١٨٧ .

وحققت بذلك القيمة الشرائية تقدماً واضحاً ، وعم الرخص نواحى الدولة [١] .

وقد امتد تحسن الوضع الاقتصادى للعام التالى ٨٧٦ هـ / ١٤٧١ - ١٤٧٢ م ، وشهدت الأسعار خلاله انخفاضاً كبيراً مقارنة بالارتفاع الذى كانت عليه من قبل ، وفى ظل هذا التحسن ارتفعت القيمة الشرائية للنقود المملوكية بدرجة جيدة ، فكان سعر اردب القمح حوالى أربعمائة درهم فلوس (أكثر من ستة عشر درهماً فضياً ونصف) ، وسعر اردب الشعير حوالى مائة وثلاثين درهماً فلوساً [٢] (خمسة دراهم فضية ونصف) .

وواصلت الأسعار انخفاضها سنة ٨٧٧ هـ / ١٤٧٢ - ١٤٧٣ م ، حيث بيع اردب القمح بمائتى درهم فلوس [٣] (ثمانية دراهم فضية وثلث) ، مما يعنى ارتفاعاً كبيراً فى القيمة الشرائية للنقود .

وخلال فترة الأحد عشر عاماً التالية أى حتى سنة ٨٨٩ هـ / ١٤٨٤ م تتوقف المصادر التاريخية عن ذكر أى مؤشرات القيمة الشرائية [٤] ، ولا شك أنها فترة طويلة لا يمكن معها وضع أرقام تقريبية للأسعار التى كانت عليها الحبوب ، ولكن يمكن من خلال الأوضاع الاقتصادية التى مرت بها الدولة فى

---

(١) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٥٥ .

(٢) الصيرفى ، المصدر السابق ، ص ٤٣١ .

(٣) نفسه ، ص ٤٧٦ .

(٤) فى الواقع ان الفترة حتى نهاية الدولة المملوكية اتسمت بنقص المعلومات المتصلة بمؤشرات الأسعار ومستويات القيمة الشرائية للنقود .
فقلة المصادر التاريخية كان لها أثرها فى قلة المعلومات الى حد ندرتها كذلك انعدامها فى كثير من سنوات الفترة ، وقد أدى ذلك الى عدم تسلسل المعلومات الواردة عن القيمة الشرائية ، ووجود ثغرات واضحة نتيجة لذلك .

بعض سنوات تلك الفترة إعطاء تصورات عن الحالة التى كانت عليها الأسعار ، أو القيمة الشرائية أهى مرتفعة أم منخفضة ؟

ففى سنة ٨٧٨ هـ / ١٤٧٣ - ١٤٧٤ م كان الوضع الاقتصادى فى الدولة جيداً ، والأسعار رخيصة [١] ، وفى سنة ٨٨١ هـ / ١٤٧٦ - ١٤٧٧ م كانت النقود فى الدولة بأنواعها فى وضع سئ من الغش والتلاعب والفساد الأمر الذى حدا بالدولة الى إعلان التعامل بها وزناً [٢] ، كما عانت الدولة خلال ذلك العام من الوباء الذى فتك بعدد كبير من سكانها ، وأدى الى تأثر الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى الدولة ، ومن المرجح أنه فى ظل تلك الظروف تأثرت الأسعار ، والقيمة الشرائية للنقود ، وفقدت جزءاً كبيراً من قوتها .

فى سنة ٨٨٢ هـ / ١٤٧٧ - ١٤٧٨ م ، كانت ظروف النيل سيئة ، فقد أدى فيضان مائه الى خراب الأراضى الزراعية ، وتأثر المحاصيل الزراعية ، وقلة كمياتها المعروضة فى الأسواق [٣] ، وعادة ما يؤدى ذلك الى اقبال الناس على الشراء ، وتخزين الغلال فترتفع أسعارها كثيراً ، وبالتالى تنخفض القيمة الشرائية للنقود بشكل واضح .

فى سنة ٨٨٤ هـ / ١٤٧٩ - ١٤٨٠ م كانت ظروف النيل حسنة ومستقرة ، وتمثل ذلك بوفاء النيل [٤] ، وما صاحبه من رخاء ورخص فى الأسعار .

سنة ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ - ١٤٨١ م تعرضت النقود الفضية الى التلاعب

---

(١) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٢) نفسه ، ص ١٢١ .

(٣) نفسه ، ص ١٢٢ ، ١٣٤ .

(٤) نفسه ، ص ١٥٥ .

والفساد ، وقد كان لذلك تأثيره على الوضع النقدى فى الدولة [١] ، وسيكون له تأثيره على الأسعار واتجاها نحو الارتفاع ، وانخفاض القيمة الشرائية .

سنة ٨٨٨ هـ / ١٤٨٣ - ١٤٨٤ م شهدت الدولة خلالها غلاء شمل سائر المبيعات [٢] ، فارتفعت أسعارها ، وتأثرت القيمة الشرائية بهذا الغلاء ، وانخفضت الى مستوى متدن .

وبعكس سنة ٨٨٨ هـ كانت سنة ٨٨٩ هـ / ١٤٨٤ م التى شهدت انخفاضاً كبيراً فى الأسعار انعكس على القيمة الشرائية ، وأدى الى ارتفاعها ، وقد بلغ سعر اردب القمح خلال ذلك الانخفاض فى الأسعار الى أقل من مائتى درهم فلوس [٣] (أقل من تسعة دراهم فضية) .

وفى ذى الحجة سنة ٨٩٠ هـ / ديسمبر سنة ١٤٨٥ م ارتفعت الأسعار قليلاً بسبب اضطراب أمر الفلوس النحاسية ، وعدم ثباتها مما أدى الى توقف حال الناس ، وتضررهم [٤] .

ولكن الارتفاع الحاد الذى شهدته الأسعار سنة ٨٩٢ هـ / ١٤٨٦ م ، حيث انخفضت القيمة الشرائية للنقود المملوكية الى أدنى مستوى لها خلال عهد المماليك الجراكسة ، وذلك عندما وصل سعر اردب القمح الى ألف وستمائة درهم فلس (أكثر من ستة وستين درهماً فضياً ونصف) .

ويرجع سبب هذا الوضع المتأزم فى الدولة الى اضطراب الوضع الداخلى فى

(١) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ١٦٧ .
(٢) نفسه ، ص ١٩٩ .
(٣) نفسه ، ص ٢٠٧ .
(٤) نفسه ، ص ٢٢٢ .

الدولة ، وانعدام حالة الاستقرار والأمن فى أقاليم الدولة بسبب انتشار فتن المماليك الأجلاب ، وكثرة ظلمهم وفسادهم ، وكذلك كثرة ثورات عرب صعيد مصر [١] التى أدت الى خراب الاقليم ، وتدهور أحواله ، والى جانب هذا كان سوء الوضع النقدى فى الدولة نتيجة الفساد ، والتلاعب اللذين شهدتهما النقود المملوكية بمختلف أنواعها [٢] .

فى سنة ٨٩٦ هـ / ١٤٩٠ - ١٤٩١ م انخفضت الأسعار بشكل ملحوظ ، وارتفعت بذلك القيمة الشرائية الى مستوى جيد ، فقد كان سعر اردب القمح بأقل من مائة وخمسين درهماً فلوساً [٣] (أقل من ستة دراهم فضية وربع) ، ولكن فى العام التالى ٨٩٧ هـ / ١٤٩١ - ١٤٩٢ م ، ارتفعت الأسعار بسبب الظروف الطبيعية ، وأهمها نقص مياه نهر النيل ، فانخفضت القيمة الشرائية للنقود الى مستوى متدن ، حيث بيع اردب القمح بأكثر من ألف درهم فلوس

---

(١) عن ثورات الأعراب ، ونتائج ذلك فضلاً أنظر : إضافة الى المصادر المملوكية :

- سعيد عاشور ، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ط الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٢ م .

- حنفى محمود خطاب ، الحركات الداخلية فى الدولة المملوكية الأولى ، رسالة ماجستير لم تنشر ، كلية الأدب ، جامعة القاهرة ، رقم ٣٢ .

- محمد فتحى عوض الشاعر ، اقليم الشرقية فى عصرى سلاطين الأيوبين والمماليك ، رسالة ماجستير لم تنشر ، كلية الأداب ، جامعة القاهرة رقم ١٧٠٠ ، عام ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

- عبد المنعم ماجد ، موقف المصريين من حكم المماليك فى العصور الوسطى ، بحث فى حوليات كلية الأداب ، جامعة عين شمس ، المجلد (١٢) عام ١٩٦٦ م من ص ٤٩ الى ص ٥٨ .

(٢) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٢٣٧ .

(٣) نفسه ، ص ٢٨٤ .

(أكثر من اثنين وأربعين درهماً فضياً) ، وبعد أن أخذ ماء النيل فى الزيادة نحو الوفاء انخفضت الأسعار كثيراً لتعود القيمة الشرائية لمستواها السابق ، وهو أقل من مائة وخمسين درهماً فلوساً [١] (أقل من ستة دراهم فضية وربع).

وفى ربيع الآخر من سنة ٩٠١ هـ / يناير سنة ١٤٩٦ م كانت أسعار الغلال رخيصة جداً ، وقد بيعت خمسة أرادب من القمح بدينار ذهبى [٢] ، وهذا أدنى سعر له فى تاريخ دولة المماليك ، وأعلى مستوى تصله القوة الشرائية للنقود ، أو الوحدة النقدية المملوكية ، فلو افترضنا أن سعر صرف الدينار الذهبى هو أربعمائة وستون درهماً فلوساً ، وهو أعلى سعر صرف يصل اليه الدينار ، فيكون سعر الاردب اثنين وتسعين درهماً فلوساً ، وتعادل ثلاثة دراهم فضية وثلثا تقريباً ، اذ وصل سعر صرف الدرهم الفضى فى تلك الفترة الى ثمانية وعشرين درهماً فلوساً للدرهم الفضى .

وفى العام التالى ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ - ١٤٩٧ م تسببت الأوضاع الداخلية فى الدولة من تنازع وتنافس بين أمراء المماليك ، وما أحدثه المماليك الجلبان من فساد وظلم وعدوان ، إضافة الى فتن وثورات الأعراب ، فى مناطقهم ، تسبب جميع ذلك فى ارتفاع الأسعار لقلة الوارد الى أسواق الدولة من السلع والمتاجر ، ومنها الحبوب ، وقد وصل سعر اردب القمح خلال تلك الظروف الى ستمائة درهم فلوس [٣] (واحد وعشرين درهماً فضياً ونصف تقريباً) .

وفى السنوات التالية من حكم دولة المماليك عانت القيمة الشرائية للنقود

---

(١) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٢) نفسه ، ص ٣١٨ .

(٣) نفسه ، ص ٣٢٢ .

اضطراباً مستمراً ، وتذبذباً دائماً فى الأسعار بين الارتفاع والانخفاض ، وليس بغريب حدوث ذلك فى ظل حالة التدهور الذى شمل كافة مرافق الدولة ، نواحى الإنتاج فيها ، ويأتى فى مقدمة أسباب ذلك التذبذب فى الأسعار ، وعدم ثبات القيمة الشرائية لتلك الفترة ، العامل النقدى ، وبالذات الفلوس النحاسية ، وعدم ثبات سياسة الدولة ، ووضوحها تجاه ما تعرضت له من فساد وغش وتلاعب ، ونلمس وضوح الأثر الاقتصادى الذى خلفه اضطراب الفلوس النحاسية فى بروز ظاهرة البيع بسعرين مختلفين لكل سلعة من السلع [١] .

*****

٥ - نتائج دراسة القيمة الشرائية

من خلال الدراسة السابقة ، وما سجلته من أرقام توضيحية أوردتها المصادر المملوكية يتبين لنا مؤشرات الأسعار ، وما كانت عليه النقود من قوة شرائية ، وما مرت به من فترات استقرار وتذبذب ، أو ارتفاع وانخفاض [٢] .

ومن المفيد بعد هذه الدراسة إبراز عدد من النتائج التى تمخضت عنها ، ومع أنه يمكن استنتاج عدد كبير من النتائج ، فإننى أكتفى بايراد ـ ما رأيته ـ أهم تلك النتائج ، علها تضيف رؤية متممة لما أحاط بالقيمة الشرائية للنقود المملوكية من ظروف وقد تمثلت أهم تلك النتائج بما يلى :

---

(١) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٣٩٥ ، جـ ٤ ، ص ٢٠ ، ص ٢٤ ، ص ٢٥١ ، ص ٢٩٥ ، ٣٢٦ ، ص ٣٣٨ ، جـ ٥ ، ص ٥٢ .

(٢) أوضحت الرسوم البيانية الخاصة بأسعار السلع فى العهدين تلك المؤشرات فى الأسعار ، واتجاهات القوة الشرائية للنقود المملوكية ارتفاعاً وانخفاضاً استقراراً وتذبذباً وهى تعطى صورة مبسطة وسريعة عن ظروف الأسعار والقوة الشرائية فى العصر المملوكى .

أولاً : إن فترات الاستقرار فى الأسعار ، واتجاها نحو الانخفاض أكثر من فترات التذبذب والارتفاع ، خصوصاً فى العهد المملوكى البحرى الذى شهد ازدهاراً اقتصادياً ، وبالتالى قوة فى الاقتصاد المملوكى ، بعكس العهد المملوكى الجركسى الذى شهد تدهوراً اقتصادياً مضطرداً ، وضعفاً عاماً فى مختلف المجالات الاقتصادية .

ولكن الملاحظ على ذلك التباين أن الأسعار خلال عهد الازدهار كانت أكثر ارتفاعاً منها فى عهد التدهور ، وبنظرة على أسعار العهدين نجد أن الفارق يصل الى نسبة تتراوح بين ثلاثين بالمائة وخمسين بالمائة ، ويمكن تفسير ذلك بما كانت عليه الأحوال فى دولة المماليك البحرية من كثافة سكانية ، وما بلغته الدولة ومواطنوها من ثراء أدى الى ارتفاع تكاليف المعيشة ، وزيادة الطلب على السلع بمختلف أنواعها بعكس ما كانت عليه دولة المماليك الجراكسة ، من تناقص أعداد السكان بنسبة كبيرة لكثرة ما انتاب الدولة من أوبئة ومجاعات وغيرها ، بالاضافة الى تدهور مجالات الانتاج ، وكثرة ما تعرضت له من أزمات متنوعة مما زثر على اقتصادياتها ، وحركة المعاملات التجارية والمالية فى أسواقها ، ومراكزها التجارية ، وأصابها بركود اقتصادى عام .

(فضلاً أنظر الرسوم البيانية)

ثانياً : فى أثناء فترات الاستقرار الاقتصادى التى تشهدها الدولة لا تتأثر القيمة الشرائية للنقود بدرجة كبيرة بالأزمات المفاجئة التى تصيبها لعوامل طبيعية أو سياسية ، ونلمس ذلك بوضوح فى العهد المملوكى البحرى ، وبهذه المناسبة لا يمكننا إغفال ما قام به سلاطين ذلك العهد من

تدخل فورى لوقف ارتفاع الأسعار ، وما اتخذوه من إجراءات خلفت من التأثيرات المحتملة لأى أزمة ، بعكس ما كان عليه الوضع فى العهد المملوكى الجركسى ، وان أمكن استثناء بعض سلاطينهم ، فان ما إتخذوه من إجراءات لم تكن قادرة على معالجة الوضع بشكل جذرى .

ثالثاً : خلال السنوات البعيدة عن المجاعات أو الأزمات الاقتصادية كانت الأسعار أكثر ثباتاً واستقراراً ، ويقل ذلك كلما كانت الأسعار مرتفعة لقربها من الأسباب ، فإن هذا الارتفاع يتدرج نحو الانخفاض حتى اذا مضى زمن على حدوث المسبب كانت الأسعار فى مستوى أقل يؤهلها للثبات والاستقرار (فضلاً أنظر الرسوم البيانية) .

رابعاً : ارتبط ارتفاع الأسعار وانخفاضها بالفصول المناخية ، وما يرتبط بها من عوامل طبيعية كفيضان النيل وسقوط الأمطار ، وهبوب الرياح ، أو اقتصادية : كرى الأراضى الزراعية ، وجنى المحاصيل ونحو ذلك ، ففى أشهر الخريف والشتاء تكون الأسعار فى كثير من الأحيان عند مستويات ثابتة تتجه نحو الانخفاض ، وتبدأ رحلة الارتفاع مع قدوم الربيع لتصل الى أقصى ارتفاعها فى أشهر الصيف ، وبشكل عام فكلما كان الوقت قريباً من جنى المحاصيل الزراعية وإنتاجية الأراضى الزراعية كانت الأسعار متدنية أما اذا بعد زمن جنى المحصول ، فتكون غالب المحاصيل الزراعية قد نفذت ، وعندها يكثر الطلب عليها ، ومع قلة المعروض منها ترتفع أسعارها .

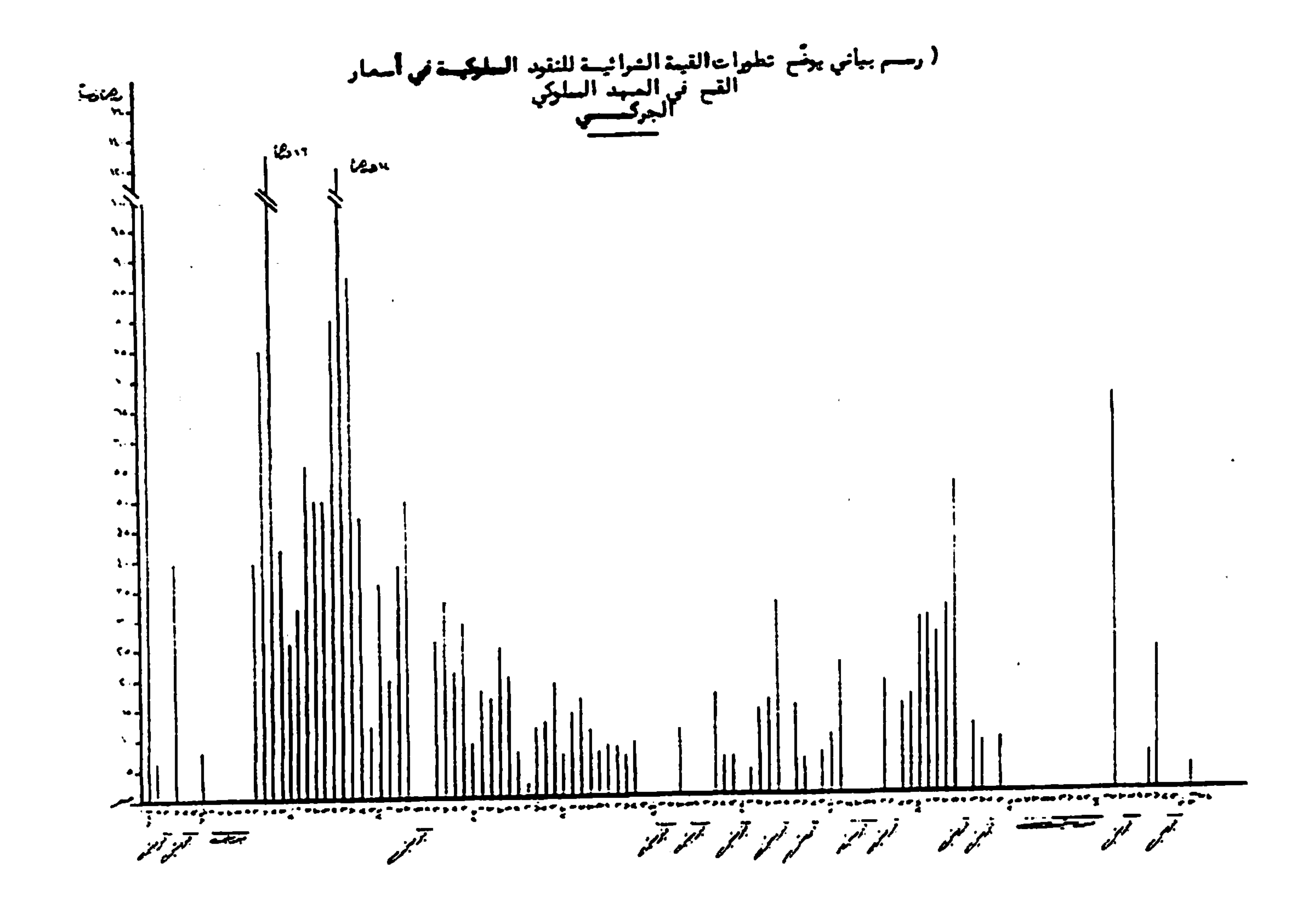
خامساً : برزت ظاهرة التضخم فى العهد المملوكى الجركسى نتيجة لاستخدام الفلوس النحاسية فى عمليات التداول نقوداً رئيسية ، كما برزت فى

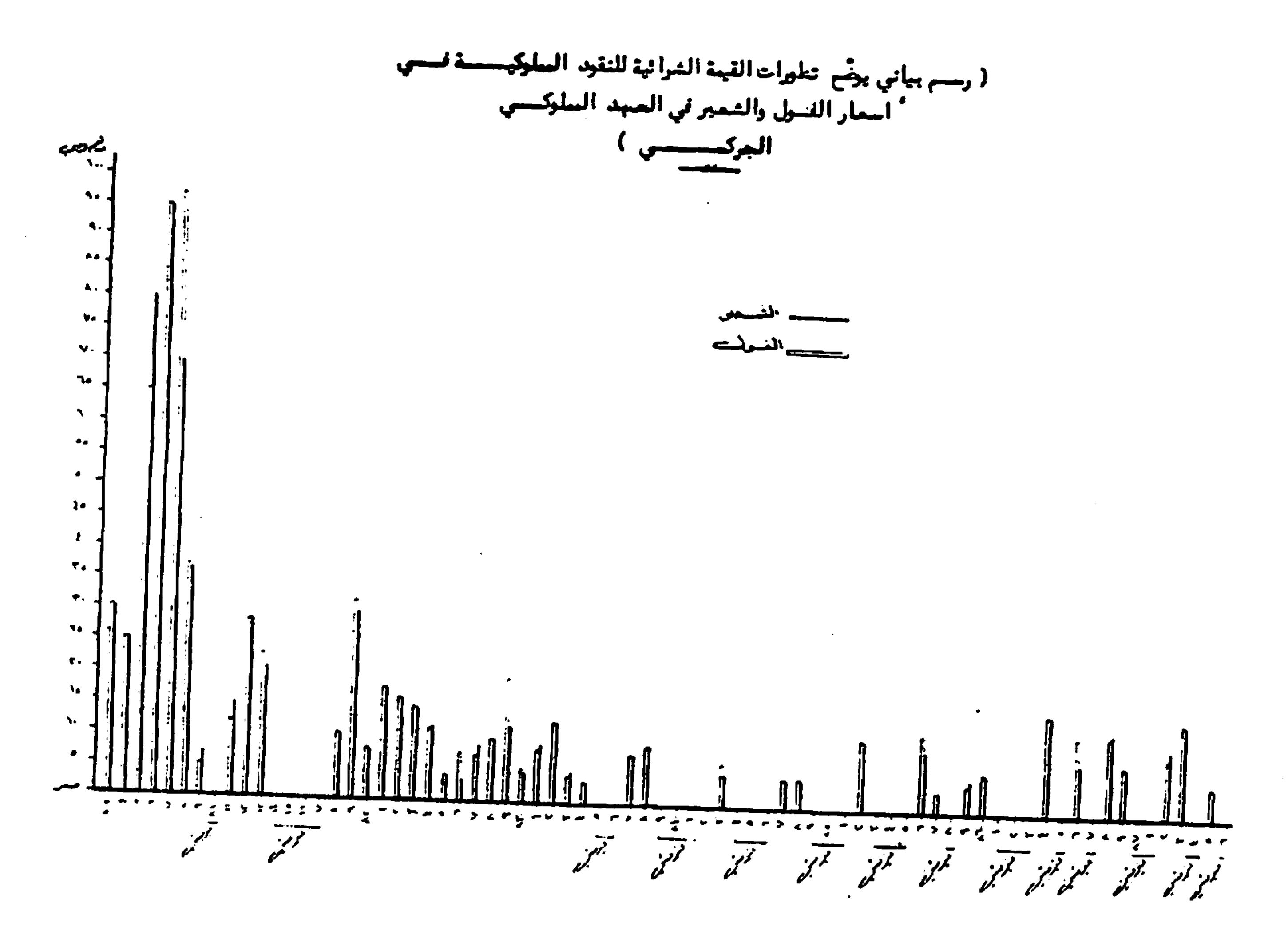
الوقت نفسه ظاهرة نقص أوزان النقود (الدنانير والدراهم) ، وارتفاع أسعار صرفها مقابل الفلوس .

وكان تأثير الحالتين أن ارتفعت الأسعار الى معدلات عالية عند ربطها بالفلوس النحاسية ، بينما انخفضت مقابل الدنانير الذهبية والدراهم الفضية ، ويعد ذلك سبباً من الأسباب التى أدت الى انخفاض مستوى الأسعار بشكل عام فى العهد المملوكى الجركسى .

سادساً : لقد كان لتذبذب أسعار صرف العملات ، وبالذات فى العهد المملوكى الجركسى أثره المباشر على تذبذب الأسعار وعدم ثباتها ، وبالتالى عدم استقرار القيمة الشرائية للنقود عند مستوى معين ، وكما هو معلوم ، فإن استقرار وثبات أسعار التبادل يكون له نتائجه المباشرة على الأوضاع الاقتصادية فى الدولة ، ومن بينها الأسعار ، إن لم يؤد الى انخفاضها بشكل سريع ، فعلى الأقل الى ثباتها ، والمحافظة على معدلاتها (فضلاً أنظر الرسوم البيانية) .

هذه أهم النتائج التى تم استخلاصها من واقع مؤشرات الأسعار فى العصر المملوكى ، أو القيمة الشرائية للنقود المملوكية ، من خلال ما تعرضت له من تقلبات مختلفة نتيجة الظروف والأوضاع التى مرت بها .


(رسم بياني يوضح تطورات القيمة الشرائية للنقود المملوكية في أسعار
القمح في العهد المملوكي
الجركسي)



(رسم بياني يوضح تطورات القيمة الشرائية للنقود المملوكيـــة فـــي أسعار الفـول والشعير في العهد المملوكـــي الجركســـي)

الفصل الخامس
العلاقة النقدية بين العملات المملوكية والعملات المعاصرة لها

١ - العوامل المؤثرة فى العلاقة قوة وضعفا .

٢ - العملات ذات العلاقة بالعملة المملوكية .

٣ - التنافس النقدى بين الدرهم المملوكى والدرهم البندقى . وموقف الدولة من ذلك .

٤ - التنافس النقدى بين العملة الذهبية المملوكية والعملات الذهبية الإيطالية .

٥ - محاولات الدولة وقف تقدم العملات الذهبية والإيطالية . والنتيجة النهائية لتلك المحاولات .

٦ - دراسة مقارنة بين القيم النقدية للدينار المملوكى والدينار الايطالى .

يمثل سك النقود سيادة سياسية ليست فقط للملوك أو السلاطين الذين يرغبون اعطاء فترات حكمهم الصفة الشرعية ، بل إن الدولة نفسها كثيراً ما تحرص على أن يؤمن لها سك العملات استقلالاً سياسياً واقتصادياً عن غيرها من الدول الأخرى ، وما من شك فى أن نتيجة ذلك الاستقلال ستكون ايجابية على وحدة الدولة وقوتها ، وعلى نظمها وأهدافها الداخلية والخارجية .

وبما أن العملات النقدية تكون وحدات النظام النقدى لأى دولة ، فإنه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتلك الاستقلالية أو السيادة ، الأمر الذى أدى الى قيام علاقة نقدية بين عملات الدول ، شأنها فى ذلك شأن النظم الأخرى السياسية والاقتصادية ونحوهما .

ولكن طبيعة تلك العلاقة تتأثر بأوضاع كل دولة ، والتى من شأنها تحديد المستوى الذى تكون عليه عملاتها النقدية ، من حيث مركزها وقوتها أو ضعفها ، وانتشارها أو انحسارها الى غير ذلك .

١ - العوامل المؤثرة فى العلاقة قوة وضعفاً

لقد تأثرت العملات المملوكية بالظروف التى عاشتها الدولة ، سواء كانت الظروف إيجابية أم سلبية ، فتحددت بناء عليها ما تمتعت به من قوة ، وما عانته من ضعف طوال تاريخ حكم سلاطين المماليك .

ولقد اختلفت تلك الظروف باختلاف مجالات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث تشكلت العوامل المؤثرة فى العملات من خلال ذلك ، فكان لها أثرها المباشر على العلاقة النقدية بين العملات المملوكية والعملات غير المملوكية التى انتشرت فى الدولة وتم تداولها ، والتعامل بها على نطاق واسع ، هذا ويمكن تقسيم تلك العوامل على النحو التالى :

أولاً : القوة السياسية للدولة ، ومدى نفوذها .

ثانياً : القوة الاقتصادية للدولة ومستوى مركزها الاقتصادى .

ثالثاً : السياسة النقدية للدولة .

رابعاً حاجة الدولة للمعادن ، ومدى توفرها لإصدار العملات .

خامساً : الفساد النقدى .

وسنطالع فى التفصيل التالى أثر كل عامل فى علاقة النقود المملوكية مع النقود المعاصرة لها .

أولاً: القوة السياسية للدولة ، ومدى نفوذها

تأثر النظام النقدى المملوكى كثيراً بالأحوال السياسية للدولة ، وتبعاً لذلك تأثرت العملات المملوكية بل إنها طبعت بالطابع السياسى الذى ساد العصر المملوكى ، فاتصفت دون غيرها من نقود العالم الاسلامى عامة ، ومصر خاصة باضطرابها الشديد الذى كان بصفة عامة سمة العصر .

فمن المعروف أن سك النقود احدى وظائف الملك وشاراته ، لذا حرص سلاطين المماليك على هذا الحق المرتبط بهم ، وتأثرت العملات التى يصدرونها بمدى قوة أو ضعف السلطان اذ تستمد من بقائه وقوة شخصيته قوة لمركزها وانتشاراً لها ، حتى اذا انتهت مدة حكمه بموته أو قتله أو خلعه ، أو نحو ذلك حلت محلها عملات جديدة ، وأصبحت العملات التى أصدرها عملات قديمة (عتقاً) سرعان ما تنخفض قيمتها النقدية ، قوتها الشرائية ، ودخلها التزييف والفساد ، فتقل فائدتها ويعم ضررها .

لقد سبق القول إن العملات المملوكية فى الفترة الأولى من قيام الدولة عانت فترة من التذبذب نتيجة اضراب الأوضاع السياسية ، أعقبها فترة استقرار سياسى وجهت الدولة خلاله جهودها للإصلاح والتنظيم ، فكان للنظام النقدى نصيب من الإصلاحات التى قام بها السلطان الظاهر بيبرس وقد دعم تلك الإصلاحات ذلك الإستقرار ، وما بلغته الدولة خلاله من مركز نفوذ على لمستوى الخارجى فاقت بهما الدول المعاصرة لها ، وانعكس ذلك على مختلف أوضاع الدولة ، ومنها الوضع الاقتصادى ، وبصفة خاصة النظام النقدى ، فعاشت العملات المملوكية حالة استقرار وثبات ، وقوة فى مركزها ، وانتشارا فى التعامل بها ليس فقط داخل الدولة بل خارج حدودها ، وقد استمر ذلك الاستقرار وتلك القوة طوال عهد المماليك البحرية ، حتى وإن حدث بعض التقلبات النقدية الطارئة المصاحبة لفترات الإضطراب السياسى كتلك التى أعقبت وفاة السلطان الأشرف خليل ، والفترة التى أعقبت موت السلطان الناصر محمد خصوصاً فى نهايتها ، فإن العملات المملوكية حافظت على قوتها النقدية ، وانتشارها الواسع ومركزها المتقدم على العملات الأخرى .

ومع فترة الاضطراب والضعف التى بدأت فى السنوات الأخيرة من العهد البحرى ، واستمرت طوال العهد المملوكى الجركسى [1] عانت العملات المملوكية

---

(١) تميز العهد المملوكى الجركسى بازدياد الصراعات السياسية بين مختلف طوائف المماليك وأمرائهم . فشهد تولى عدد من الأطفال سلطنة الدولة عن طريق الوراثة ، وكان بقاؤهم مرهوناً بقوة كبار الأمراء (مدبرى السلطنة) ، فاذا استطاع أمير ما بمساعدة بعض الأمراء واعداد من المماليك ، السيطرة والتغلب ، أمكنه ازاحة السلطان وإعتلاء العرش مكانه .

فمن شدة الاضطراب السياسى الذى عانت منه الدولة ، حدث أن تعاقب على سلطنة الدولة أربعة سلاطين فى فترة تقدر بنحو سنة وشهرين ، كما تولى أربعة آخرون فى فترة تزيد قليلاً عن سنتين ، ومنهم من حكم مدة شهرين ، بل إن منهم من لم تزد فترة حكمه عن ثلاثة =

اضطراباً وفساداً شديدين تدهورت خلالهما قوتها النقدية ، وتراجع مركزها المتقدم الذى يحدث لأول مرة لنقود إسلامية متيحاً المجال والفرصة للنقود غير المملوكية وغير الإسلامية التقدم والانتشار ، وان استثنينا بعض فترات من العهد المملوكى الجركسى قام خلالها بعض السلاطين بمحاولات لوقف ذلك التراجع من العهد المملوكى الجركسى قام خلالها بعض السلاطين بمحاولات لوقف ذلك التراجع انتهت بتمكن الدولة من وقف تقدم وانتشار النقود غير الاسلامية فإن النتيجة النهائية هى استمرار تدهور النقود المملوكية ، وازدياد ضعف قيمتها الأمر الذى آذن بانتهاء سيادة النقود الإسلامية .

ثانياً: القوة الاقتصادية للدولة

لا أريد الحديث هنا عن اقتصاديات الدولة ، وتنوعها ، فذاك جانب سبق لعدد من الباحثين مناقشته ودراسته [(١)] ، ويكفى أن أشير الى الثقل الاقتصادى الذى كانت عليه الدولة ، ومدى ما تمتعت به من قوة ، وما عانته من

= أيام ، ومنهم من تولى ليلة واحدة لم ينعم فيها بسلطة أو حكم ويكفى أن أشير الى أن مبدأ القوة كان المسيطر على الأحداث اذ اغتصب ططر السلطة من أحجمد بن المؤيد شيخ ، واغتصب برسباى السلطة السلطة من محمد بن ططر ، واغتصب جقمق الحكم من يوسف بن برسباى ، واغتصب انيال الحكم من عثمان بن جقمق ، وغاتصب خشقدم السلطنة من أحمد بن انيال ، وأخيراً قانصوه الغورى الحكم من محمد بن قايتباى .

(١) فضلاً : أنظر ابراهيم طرخان ، النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب فى أواخر العصور الوسطى ، أحمد صادق سعد ، تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى ، أحمد محمد عدوان ، الوضع الاقتصادى فى مصر فى عصر الدولة المملوكية الأولى ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب جامعة عين شمس ، رقم ١٧٦٤١ ، محمد أمين صالح ، التنظيمات الحكومية لتجارة مصر ، عادل زيتون ، العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، الى جانب عدد من البحوث والدراسات الأخرى .

ضعف فى اقتصادياتها المختلفة سواء داخل الدولة أو خارجها .

إن الحالة الاقتصادية لدولة المماليك تعد امتداداً لما كانت عليه فى الدول التى سبقتها ، ولم تشهد أى تطورات أو تغيرات ، بل على العكس من ذلك ، فبرغم امكانية حدوث ازدهار اقتصادى دائم ومستمر فى الدولة فإن الملاحظ على اقتصاديات دولة المماليك أنها شهدت تدهوراً ، وانخفاضاً تدريجياً فى خطها البيانى .

بدأت أولى خطوات التدهور الاقتصادى فى الدولة بالناحية الزراعية التى ارتبطت بالنظام الاقطاعى [١] ، وتأثرت به لدرجة كبيرة ، فقلت المساحات المزروعة فى الدولة من مليونين ونصف المليون فدان الى ستمائة ألف فدان ، وهبط عدد القرى المأهولة من حوالى ألفين وخمسمائة قرية الى ألفين ومائة وسبعين قرية ، أربعون بالمائة منها إنخفض إنتاجها الزراعى بنسبة زادت عن خمسين بالمائة تقريباً [٢] ، وفى ظل سياسة ضرائبية متشددة ، وإدارة مملوكية غاية فى السوء زادت تدهور الأوضاع الزراعية وما يتصل بها من نواحى الإنتاج

---

(١) الاقطاع تنظيم متعدد الجوانب اعتمدت عليه دولة المماليك خلال فترة حكمها فى نواح عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية ، وهو بهذا يحمل أكثر من صفة يمكن أن تطلق عليه ، أما عن تعريفه ، فلغة : القطعة من الشئ الطائفة منه ، واقتطع طائفة من الشئ أخذه ، فاقطعه تطيعه ، أى طائفة من الأرض ، واصطلاحاً هو ما يقتطعه ولى الأمر لنفسه أو يمنحه لغيره من أرض ، أو نحو ذلك ، وبمعنى آخر هو ما يتحصل عليه من غلة أو عين من أرض زراعية ، أو جهة من الجهات المالية ، وهو المعروف عند الفقهاء باقطاع الاستغلال ، لمزيد من التفاصيل فضلاً أنظر :

(ابن منظور ، لسان العرب ، جـ ١٠ ، ص ١٤٩ - ١٥٩ (مادة قطع) ، ابراهيم طرخان ، النظم الاقطاعية ، الباز العرينى ، المماليك ، محمد محمد أمين ، حوليات اسلامية) .

(٢) أحمد صادق سعد ، تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى ، ص ٤٢٤ .

الصناعى والحيوانى ، والتجارى [١] .

كان لابد من أن يبحث المماليك عن مجال انتاجى آخر يحقق لهم الموارد المالية اللازمة لاستمرارهم واستمرار دولتهم ، لذا اتجهوا الى التجارة التى كانت فى ازدهار وتقدم ، وأقبلوا عليها بكل شغف ، مستغلين ما فرضوه على جوانبها المختلفة من ضرائب ورسوم ومحتكرين - فى معظم الأحيان - عمليات الاستيراد والتصدير لأنفسهم مانعين التجار من المساهمة فى هذا الجانب [٢] ، إضافة الى السياسة الاقتصادية السيئة التى اتبعها أكثر السلاطين لتحقيق أطماعهم ومصالحهم ، وقد أدت تلك التوجهات المملوكية الى الاضرار الكبير بالتجارة الخارجية للدولة ، وجعلت التجار الوافدين ، والقوى التجارى يسأمون من تلك السياسة ، وتخوفون منها بحيث أصبحوا يتمنون تحول طرق التجارة عن مصر ، فيتخلصوا من ظلم المماليك واستبدادهم ، وأرسلت لهم القوى ذات العلاقة التجارية معهم سفراءها ومبعوثيها تنكر على الدولة تلك السياسة ،

---

(١) تجمعت العديد من العوامل التى أدت الى التدهور الزراعى يمكن تلخيصها بما يلى :

أ - إهمال السلاطين اقامة الخدمات الزراعية من سدود وقنوات وجسور تصريف وتطهير وتنظيف ونحو ذلك .

ب - إهمال المقطعين أراضيهم الزراعية ، وتوجههم الى مجالات إنتاجية سريعة تدر عليهم ايرادات مالية فورية .

جـ - الفتن والاضطرابات السياسية التى حدثت بين الدولة والقبائل العربية القاطنة فى أنحاء متفرقة من الأقاليم .

د - غلاء الأراضى الزراعية مع عدم استصلاحها ، مما أدى الى قلة إنتاجية الأرض الزراعية ، ومن ثم اهمالها ، وعدم الاستثمار فيها .

هـ - فساد السياسة التى سار عليها ولاة وعمال الاقاليم ، فاتبعوا سياسة تقوم على الظلم والجور وارهاق كاهل الرعية بمزيد من الضرائب والمقررات المالية المتنوعة .

(٢) ابن حجر ، انباء ، جـ ٣ ، ص ٣٠٩ ، ص ٤٢٣ ، ص ٥٤٧ .

وتطالبها بانتهاج سياسة أكثر مرونة وتفهماً لمصالح الآخرين [١] .

وبشكل عام فقد أدى الضعف الاقتصادي للدولة الى تدهور حالتها الاقتصادية وركود مراكزها التجارية [٢] .

ولا شك فى أن النتيجة السيئة ـ والتى يؤسف لها ـ لم تأت من فراغ ، بل كانت نتيجة طبيعية لما تعرضت له الدولة من أزمات متتالية ، ولما سارت عليه من سياسة سيئة لمعظم سلاطينها ، الذين لم يستطيعوا القيام بواجبهم نحو الدولة ، وحاجة مواطنيها من الإصلاحات والأعمال التى تزيد من قوة اقتصادها والأعمال التى تزيد من قوة اقتصادها ، نواحى الإنتاج فيها ، بل إنهم لم يحافظوا على ما ورثوه من ركائز وايجابيات قام بها بعض السلاطين المماليك ممن اشتهروا باصلاحاتهم ، وحرصهم على القيام بما يخدم الدولة والرعية .

لقد كان النظام النقدى ـ بصفته أقرب النظم ، وأكثرها ارتباطاً بالعملية الاقتصادية ـ الأكثر تأثراً بتلك الأوضاع ، فنقصت واردات الدولة من المعادن ، كما قلت أو عدمت احتياطاتها من النقود ، وكذلك انخفضت مواردها المالية عن طريق التجارة ـ وبالذات الخارجية ، وعن طريق جهات الإنتاج فى الدولة ، فأدى ذلك الى فقر الدولة ، وعجز ميزان المدفوعات فيها الذى عالجته بسياسة عقيمة تمثلت بإنقاص أوزان النقود ، ورفع قيمها النقدية مما زاد من سوء الأوضاع وتدهورها ، وخلال ذلك فقد العملات المملوكية مركزها النقدى ، وقوتها النقدية

---

(١) ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٣٦٦ .

(٢) أوردت المصادر التاريخية أمثلة عديدة على تلك الأوضاع والظروف ، فضلاً أنظر : المقريزى ، جـ ٤ ق ، ص ٧٩١ ، ٨٠١ ، ٨٦٩ ، ص ٩٣٣ ، ٩٣٥ ، ص ١١٨٧ - ١١٨٨ ، ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٢٥١ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ١٤٣ .

والشرائية تاركة المجال لعملات أخرى امتازت بقدرتها على المنافسة ، ثم السيطرة على عمليات التداول ، فحرمت بذلك العملات المملوكية من مناطق واسعة سبق وأن انتشرت فيها ، ومن مراكز تجارية كان التعامل النقدى لا يتم الا بها ، وحلت محلها النقود الأوربية لتقوم بالمهمة بعد أن ضعفت الثقة بالعملات المملوكية [1] .

ثالثاً السياسة النقدية لسلاطين المماليك

فى ثنايا الحديث فى الفصول السابقة يتضح لنا بعض جوانب السياسة النقدية لسلاطين الدولة المملوكية ، وفى هذه الجزئية أركز الحديث عن الجانب الذى أثر فى مركز العملات المملوكية ، وتدنى الثقة فيها ، وانحسار التعامل بها .

إن سياسة غالبية سلاطين المماليك لم تكن فى صالح النقود المملوكية ، وعدد قليل منهم حرصوا على نظام الدولة النقدى وعملاتها ، فأدخلوا فيها جملة اصلاحات ، وقاموا بعدة محاولات تهدف الى إصلاح النقود المملوكية ، والرفع من مركزها ، وقيمتها النقدية ، وقوتها الشرائية . كان أولها السلطان الظاهر بيبرس بإصلاحاته وتنظيماته للأوضاع النقدية التى أدت الى استقرارها ، وتدعيم مركزها وقوتها داخلياً وخارجياً ، بعد فترة اضطراب صاحبت قيام الدولة

---

(١) كان للتوسع التجارى أثره فى انتشار التعامل بالنقود المملوكية فى كثير من المراكز التجارية التى يصلها تجار الدولة ، وفى مقدمتهم طائفة التجار الكارمية . كما كان لذلك التوسع ولتلك الطائفة ، وما كان لها من نشاط تجارى أثره فى نشر التعامل بالنقود الأجنبية ، وخصوصاً الأوربية منها ، وذلك بعد أن ضعفت الثقة بالعملة المملوكية (صبحى لبيب ، التجارة الكارمية ، ص ٢٧ - ٢٨ ، شوقى عبد القوى ، العلاقات التجارية بين مصر والدول الافريقية ، ص ٢٥١ ، ٢٥٣)

المملوكية ، واستمر أثر جهود الظاهر بيبرس وتنظيماته النقدية فترة زمنية طويلة ، ومع أن ذلك الاستقرار قد تعرض فى بعض فتراته الى تقلبات نقدية مؤقتة صاحبت فترات الاضطراب السياسى الذى حدث فى الدولة بعد مقتل السلطان الأشرف خليل ، فإن تولى السلطان الناصر محمد سلطنة الدولة فى فترة حكمه الثالثة ، قد أوقف تلك التقلبات ، وأعاد الاستقرار والثبات الى العملات المملوكية ، حيث اتبع سياسة نقدية سليمة ،وبالذات فيما يتصل بالعملات الذهبية والفضية ، ومع أنه قد حقق نجاحاً كبيراً فى تقوية مركز تلك العملات فإنه لم يحقق النجاح المطلوب فى مجال العملات النحاسية التى أحدثت عدة ززمات نقدية بسبب ما تعرضت له من فساد .

والمهم أن سياسة الناصر محمد النقدية ، وما كانت عليه الدولة فى عهده من قوة سياسية واقتصادية قد حافظ على المركز النقدى للعملات المملوكية الإسلامية ، استمرت محافظة على مكانتها فى الأسواق ، والمراكز التجارية الخارجية ، ويكفى أن تأثيرات تلك السياسة ، وتلك الأوضاع ، قد جعلت النقود المملوكية تحافظ على مكانتها ومركزها وقوتها فترة طويلة بعد وفاة الناصر محمد رغم الاضطراب السياسى الذى عم تلك الفترة ، وكذلك ما اتصف به سلاطينها من ضعف ، وعدم قدرة على الاستمرار ، مما جعلهم غير قادرين على انتهاج سياسة نقدية واضحة يمكن الحكم عليهم من خلالها .

لقد حكم سلاطين المماليك الجراكسة فى الوقت الذى زاد فيه تنافس الأمراء وتنازعهم ، وكذلك طمعهم ورغبتهم فى الكسب والثراء ، فصرفهم ذلك عن تدارك الاتجاه المنحدر لمؤشر أوضاع الدولة ، ولم يحاولوا إصلاح ما يحتاج منها الى إصلاح ، ولم يحافظوا أيضاً على ما خلفه سلاطين المماليك البحرية من مقومات جيدة ، وجوانب إنتاجية فى الدولة ، ولقد شكلت سياسة معظم

سلاطين الجراكسة على الدولة واقتصادياتها ، فمع عدم قيامهم بإصلاح أو تنظيم أو محافظة على بعض عوامل متبقية من قوة الدولة ، فإنهم أخذوا فى استغلال تلك العوامل أسوأ استغلال تحقيقاً لطموحاتهم ، ومآربهم الشخصية ، فتحكموا لذلك بمقدرات الدولة ومقوماتها ومقدرات شعوبها ، وشهدت الدولة بمختلف جوانبها تدهوراً ملحوظاً اذن بانتهائها وسقوطها .

لقد كان النظام النقدى ، أو العملات النقدية ضمن الأدوات التى استغلها سلاطين الدولة ، فأفسدوا النظام ووحداته النقدية ، فأصبحت وأمست فى وضع لا تحسد عليه ، وتراجعت أمام المنافسة الحادة التى واجهتها من عملات أجنبية عدة ، وإن نجحت بعض المحاولات التى قام بها بعض السلاطين فى وقف تلك المنافسة ، فإن النقود المملوكية لم تحافظ على قيمتها وقوتها النقدية مدة طويلة ، اذ سرعان ما انهارت أمام التقلبات النقدية التى تعرضت لها ، أو بسبب السياسة النقدية الفاسدة التى تحكمت بها وهما اللتان شكلتا ظاهرة بارزة هددت المركز النقدى للعملات المملوكية ، وأضعفت من قوتها النقدية والشرائية ، ومع قيام بعض الساطين بمحاولات لإصلاح مسار النظام النقدى المملوكى ، فإنه لم يكتب النجاح لعدم وجود رغبة صادقة لدى أولئك السلاطين فى تصحيح ذلك المسار ، وكذلك لم تمنحهم الظروف والأزمات التى تعرضت لها الدولة الوقت الكافى لانجاح تلك المحاولات ، كما كان لسياسة مواجهة العجز المالى فى خزينة الدولة ، وعجز ميزان مدفوعاتها الذى انتقل لصالح قوى تجارية أخرى أثرها فى اضعاف قيمة النقود المملوكية ، وفقدان الثقة بها بسبب ما أقدم عليه السلاطين من إنقاص أوزانها وعياراتها ، وخلطها بمعادن رخيصة ، وما من شك فى أن تلك السياسة ، سياسة خاطئة ، وعقيمة وبعيدة عن المنهج القويم ، ولكن لم يهتم السلاطين بكل هذا مادام أنه يحقق لهم حلولاً وقتية لما يمرون به من أزمات .

والنتيجة النهائية ، فساد النقود ، وضياع مركزها ، وفقدانها للسياسة النقدية التى تمتعت بها النقود الاسلامية ، وحافظت عليها عدة قرون .

رابعاً: حاجة الدولة الى المعادن ومدى توفرها لإصدار العملات

لقد سبق القول - إن توفر المعادن المستخدمة فى إصدار العملات يهيئ للدولة سك ما تحتاجه عن أعداد النقود بمختلف أنواعها ، بما يكفل لها تحقيق المهمة الاقتصادية ، ويقوم بعمليات التداول المختلفة .

إن توفر تلك المعادن فى أراضى الدولة يحقق لها مصالح هامة جداً ، ويوفر لها دعماً اقتصادياً ، وقوة لمركزها النقدى ، فلا تضطر الى الاعتماد على مصادر خارجية لتأمين احتياجاتها ، ففى ذلك نواح سلبية عديدة تؤدى فى كثير من الأحيان الى أزمات مالية تتعرض لها الدولة من جراء نقص احتياطاتها ، أو توقف امداداتها ، أو على الأقل وصولها بكميات لا تلبى حاجة الدولة ، إضافة الى ما يسببه ذلك من ضغوط على الدولة قد تعرض استقلالها وسيادتها لضرر ، كما أن دفع مبالغ نقدية ضخمة لقاء تلك الكميات قد يعرض الدولة الى هزات مالية تنعكس على اقتصادياتها ، واقتصاديات مواطنيها .

وقد يحدث أن تصاب احتياطيات الدولة بنقص تلك المعادن الهامة كما حدث للدولة فى العهد الجركسى بسبب سوء سياستها فى هذا الاتجاه ، فتقوم بتصدير معادنها الثمينة (الذهب والفضة) ، لتستورد معادن أقل أهمية وثمناً (النحاس) ، فى الوقت الذى لم تستطع فيه تعويض الكميات التى فقدتها من معادنها الثمينة ، لتوقف وصولها من مصادرها الخارجية ، وبهذا قلت كميات المعادن فى الدولة ، وقلت تبعاً لذلك أعداد النقود التى تصدرها إضافة الى ما لحقها من نقص أوزانها ، وعدم ضبط عياراتها ، فكان هذا على حساب قوة

العملات المملوكية ، وانتشارها ومركزها بين العلمات المعاصرة لها .

فلو كانت هناك سياسة سليمة لأمكن للدولة المحافظة على احتياطاتها من وحداتها النقدية الرئيسية خلال نشاطها التجارى الواسع ، بدلاً من إنفاقها وتبذيرها فى قنوات لا تعود على الدولة ، ولا على مواطنيها بأى نفع ، لقد فقدت الدولة مبالغ نقدية طائلة ، لو أحسن استغلالها والاستفادة منها ، لحافظت على قوتها الاقتصادية ، وقوة عملاتها وانتشارها ، ولوفرت تلك الكميات احتياطياً نقدياً ينقذها من الوقوع فى أزمات مالية خانقة .

خامساً: الفساد النقدى

كان للفساد النقدى أثره الكبير المباشر على ضعف العملات المملوكية ، وانحطاطها وتدهور مركزها ليس على المستوى الداخلى فقط ، بل على المستوى الخارجى أيضاً ، والحديث عن الفساد النقدى يحتاج الى تفصيل أكثر لذا أفردت له الفصل التالى ليمكن من خلاله الالمام بجميع جوانب ذلك الفساد ، ولكن تنبغى الإشارة ـ ونحن نتحدث عن علاقة العملات المملوكية بالعملات المعاصرة لها ـ الى الفساد النقدى بصفته المسئول الأول عن الخلل الذى جعل تلك العلاقة تسير فى اتجاه معاكس ، فقدت خلاله العملات الاسلامية سيادتها وقوتها ، نظراً لانعدام الثقة بها من جانب المتعاملين داخل الدولة وخارجها ، مما تطلب البحث عن بديل مناسب يقوم بالوظيفة النقدية ، فوجد ذلك البديل فى العملات الأوربية التى حازت على السيادة النقدية فى تلك الفترة .

٢ - العملات ذات العلاقة العملة المملوكية

يتحدث القلقشندى فى موسوعته (صبح الأعشى) [١] ـ نقلاً عن موسوعة ابن فضل الله العمرى (مسالك الأبصار) ـ عن عملات الدول المعاصرة لدولة المماليك ، وأنواعها وقيمها النقدية ، وهى وإن كانت معلومات مقتضبة الا انها تفيد فى معرفة ما أصدرته تلك الدول من نقود ، ولكن فى ظل حديثنا عن العلاقة النقدية بين العملات المملوكية والعملات المعاصرة لها ، لا يهمنا معرفة ما أصدرته الدول المعاصرة لدولة المماليك من علمات متنوعة فتلك كمعلومات ترتبط بدراسة تلك الدول ، أو دراسة نظمها الاقتصادية ، وما يهمنا فى هذا الجانب هو معرفة ما تم تداوله ، والتعامل به من عملات أجنبية داخل الدولة المملوكية فى أسواقها ومراكزها التجارية ، من واقع المعلومات التى أوردتها المصادر التاريخية .

والمعروف أن الدولة المملوكية قد أدخلت ضمن نفوذها بلاد الشام بصفة ثابتة ومستمرة ، وبلاد الحجاز بصفة شبه ثابتة [٢] ، وبلاد اليمن بصفة متقطعة [٣]

---

(١) جـ ٤ ، ص ٣٠٥ وما بعدها .

(٢) عن هذا الموضوع فضلاً أنظر : على حسين الناصر ، العلاقات الحجازية المصرية ، رسالة ماجستير طبوعة ، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م ، فهيد بن عبيد بن محيميد ، الحجاز تحت حكم المماليك ، رسالة دككتوراه غير منشورة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، رقم ٢١٠٤ ، سنة ١٣٩٩ هـ ، ريتشارد مورتيل ، الأحوال السياسية والاقتصادية فى العصر المملوكى ، رسالة دكتوراه غير مطبوعة ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(٣) عن هذا الموضوع فضلاً أنظر : محمد عبد العال ، بنو رسول وبنو طاهر ، وعلاقات اليمن الخارجية فى عهدهما ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ م ، وقاسم عبده ، علاقات مصر بعالم البحر الأحمر فى عصر سلاطين المماليك الجراكسة ، سمنار ، =

كذلك بعض الأقاليم المتاخمة لحدودها بصفة مؤقتة [١] ، ولقد صدرت فى تلك الأقاليم دنانير ودراهم وفلوساً عليها شارات الدولة المملوكية فى معظم الفترات ، وحملت مسميات محلية تمييزاً لها [٢] ، كما ماثلت مراحل سك تلك العملات ما كان متبعاً فى مصر (مركز الدولة المملوكية) من نظم ادارية وفنية وان اختلفت فى بعض الأحيان ، فلا يعد اختلافاً جوهرياً ، وقد انتشرت تلك العملات فى مختلف مناطق الدولة ، وكان لكل عملة سعر تبادلى يختلف عن أسعار مثيلاتها فى الأقاليم الأخرى حسب اختلاف أوزانها ونسب عياراتها ونحو ذلك [٣] ، وهذا ليس بغريب ، فقد اختلفت القيم النقدية للنقود المملوكية

= الدراسات العليا للتاريخ الحديث ، (البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة) جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ م ، ص ١٢٥ ، ص ١٥٧ .

(١) حدث ذلك عندما صدرت فى امرة بنى قرمان دراهم باسم السلطان المملوكى الناصر محمد بن قلاوون ، سنة ٧١٨ هـ / ١٣١٨ م ، وقد تاخمت تلك الامارة الحدود الشمالية لدولة المماليك ، وهى من الامارات التى قامت على أنقاض دولة سلاجقة الروم بآسيا الصغرى .

(ابن فضل الله العمرى ، مسالك ، ص ٦٧ ، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٨٥ ، جـ ٣ ، ص ٥٨٥ ، محمد مصطفى زيادة ، هامش رقم (٥) من كتاب السلوك جـ ١ ، ص ٦٣٠ ، فضلاً أنظر هامش رقم (١) ، ص ٤٦٥ .

كما حدث أن ضربت دراهم عليها اسم السلطان الناصر محمد بن قلاوون أيضاً فى مملكة أرمينية الصغرى (المسيحية) .

(ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ٧ ، ص ١٣٩ ، محمد باقر ، الكنى والالقاب ، ص ٥٥) .

(٢) القلشندى ، صبح ، جـ ٤ ، ص ١٨٠ ، ١٨١ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٧٨٦ ، العينى ، عقد الجمان ، (حوادث سنة ٨٢٦ هـ) ، ص ١٠٨ .

(٣) على بن حسين التناصر ، النشاط التجارى فى شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى ، ص ٢٦٥ ، رسالة دكتوراه مطبوعة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١ م ، على السيد على ، القدس فى العصر المملوكى ، ص ٢٢٨ ، رسالة دكتوراه مطبوعة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

الصادرة عن مركز الدولة ، بين اقليم وآخر ، وعلى هذا فانه يمكن القول ان تلك العملات لم تكن تختلف كثيراً عن العملات التى تم ضربها فى الديار المصرية ، وبناء عليه فإن انتشارها فى مناطق الدولة وأقاليمها أمر طبيعى يفرضه الترابط السياسى ، والادارى الموجود بين أقاليم الدولة [١] .

ونظراً لذلك ، فإنه لا يعنينا الحديث عن تلك العملات ، بل إن ما يعنينا فى حديثنا عن العلاقة النقدية هو العملات التى صدرت من خارج نفوذ الدولة ونطاقها الجغرافى ، وتم تداولها فى مناطق الدولة وأسواقها ومراكزها التجارية .

* * * * *

وتنبغى الإشارة قبل الدخول فى تفاصيل تلك العلاقة الى أن مراكز التجارة الخارجية فى الدولة التى تستقبل مختلف طوائف التجار من كافة الأجناس ، قد شهدت تداول أنواع عديدة من العملات الذهبية والفضية التى أصدرتها الدول ذات العلاقة التجارية مع دولة المماليك ، وذلك التداول الذى تم فى المراكز التجارية ليس بالضرورة حدوثه داخل الدولة ، وفى أسواقها ،مراكزها التجارية الداخلية ، ولقد سبق الحديث عن تنظيم عملية دخول العملات أو معدنى الذهب

---

(١) لقد أعطى سلاطين المماليك صلاحيات واسعة لنواب الأقاليم لإصدار عملات نقدية تغطى حاجة السوق المحلية لكل نيابة ، وفى الغالب حملت النقود الصادرة فى النيابات أسماء النواب الذى يقومون بإصدارها ، أو أماكن الإصدار كالدينار المكى والدراهم لسعودية فى بلاد الحجاز والدراهم المهدية والدراهم المظفرية فى بلاد اليمن ، والدراهم النوروزية والدراهم الحموية فى بلاد الشام ، وهذا التنوع فى الإصدارات النقدية ومسمياتها لا يكون بالضرورة مخالفاً لنظام الدولة النقدى ، اذ أنه لم يتغير وإن حدث فإنما هو تغير بسيط لا يلغى طبيعة التبعية النقدية للحكومة المركزية ، وما حدث ذلك إلا لتسهيل الإجراءات المالية ، والمعاملات التجارية لكل اقليم ، وفقاً لحاجاته النقدية .

والفضة الى الدولة [١] ـ ، ولا شك فى أن درجة توفر عملات كل دولة قد خضعت لمستوى النشاط التجارى الذى حدث بين تلك الدولة ، ودولة المماليك ، حيث كان تداولها على نطاق واسع أوضيق ، مرهون بحجم التبادل التجارى من ناحية ، وجودة تلك العملات ـ سبكاً ووزناً وعياراً ـ من ناحية أخرى .

والواقع أن المصادر التاريخية لا تمدنا بأى معلومات عن العلاقة بين العملات المملوكية ، وتلك العملات التى وصلت الى مراكز التجارة الخارجية للدولة دون أن تتعمق الى الداخل فى الأسواق ونحوها ، وعدم تغطية هذا الجانب بمعلومات متكاملة ، أوجد ثغرة لا يستهان بها فى دراسة العلاقة النقدية بين العملات الصادرة فى فترة الدراسة ، ليس هذا فقط بل ان ما أوردته المصادر التاريخية عن العملات الأجنبية التى تم تداولها ، والتعامل بها داخل الدولة يعد ناقصاً من الناحية العلمية وإن ركزت تلك المصادر على أسعار مبادلة عملة من العملات الأجنبية وأوردتها بشكل دائم ، فإنها لم تورد ما يتصل بها من تطورات وظروف أخرى ، أو بغيرها من العملات التى انتشر التعامل بها فى أسواق الدولة .

ومهما كان نقص المادة العلمية لموضوع العلاقة النقدية فقد حاولت توضيحها بقدر ما أتيح لى من معلومات أوردتها المصادر المعاصرة لفترة الدراسة ، ويحسن الإشارة قبل الدخول فى التفاصيل الى أن المصادر المملوكية لم تورد ما يفيد انتشار التعامل بأى عملات أجنبية داخل الدولة طوال العهد المملوكى البحرى ، ومع أن التسليك بهذا الرأى غير ممكن دون تدقيق وتمحيص فإنه مع

---

(١) صاموئيل برنارد ، النقود العربية ، ص ٦٣ .

ذلك يوضح جانباً هاماً فى العلاقة النقدية هو قوة العملات المملوكية وثبات مركزها ، وعدم وجود فرصة لمنافستها خلال ذلك العهد .

ومن الثابت تاريخياً وجود عملات أجنبية ، تم تداولها داخل الدولة المملوكية ، خصوصاً فى السنوات الأولى من قيام الدولة ، والثابت أيضاً أن تلك العملات لم تنافس العملات المملوكية ، ولم تشكل أى تهديد لمركزها ، أو لقيمتها النقدية ، ويظهر ذلك بوضوح فى عدم الإشارة ال تلك العملات الأجنبية فى المصادر المملوكية المعاصرة لها ، وهذا دلالة على عدم أهميتها ، وعدم وجود أى مركز نقدى لها ، وقد انحصرت تلك العملات بالعملات البزينطية والعملات الصليبية :

النقود البيزنطية

لم يذكر القلقشندى شيئاً عن معاملة امبراطورية بيزنطة ، وعملاتها الخاصة بها ، وقد كان النظام النقدى البزنطى يعتمد على الذهب قاعدة نقدية ، وحلمت العملة الذهبية اسم نوميسما [١] (Nomisma) ، وتساوى اثنى عشر ميلياريسيا [٢] (Mliarisioon) ، وهى العملة الفضية البيزنطية ، وأقل منها القيراط (Keration) ، وكل اثنى عشر قيراطاً تعادل ميلياريسيا واحدة ، وهناك الفلوس النحاسية وكل قيراط يعادل فلسين أى أن كل أربعة وعشرين .

---

(١) النوميسا هى ما أطلق عليه باللغة الرومانية السوليدوس Solidias ، ثم حملت بعد ذلك اسم البيزانت Bezant بيزنط ، ثم بعد ذلك حملت اسم الهيروبيرون Hyperoperon . عادل زيتون ، العلاقات الاقتصادية ، ص ٤٥ ، هامش (١) .

(٢) الميلياريسيا هى التى تقابل الدراهم الفضية الاسلامية بدئ بسكها أواخر القرن الأول الهجرى / أوائل القرن الثامن الميلادى ، وقد تم تقليد الدراهم الأموى عند إصدارها . (أمين توفيق الطيبى ، النقود العربية ، ص ٣٢١) .

فلساً تعادل ميلياريسيا واحدة [(١)] .

ولقد تم تداول العملة الذهبية البيزنطية فى الفترة المعاصرة للسنوات الأولى من قيام الدولة المملوكية فى بلاد الشام ، والمراكز التجارية فى الدولة ، وقد حملت تلك العملة اسم هيبروبر [(٢)] ، وكان قبل ذلك قد أطلق عليه لفظ محلى هو الدينار الرومى [(٣)] ، وقد انتشر التعامل بها ، وفضلها كثير من المتعاملين نظراً لوزنها شبه الثابت وحسن عيارها [(٤)] ، ولكن يبدو أن فساد هذه النقود فيما بعد قد حد من انتشارها ، وأتاح الفرصة للنقود المملوكية فى الانتشار ، وأن تحوز على ثقة المتعاملين ورضاهم [(٥)] ، خصوصاً بعد أن زاد فساد العملة الذهبية البيزنطية ، ونقصت أوزانها بدرجة كبيرة ، وصلت معه قيمتها النقدية

---

(١) ستيفن رنسيمان ، الحضارة البيزنطية ، ص ٢١٠ ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، سلسلة الألف كتاب ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦١ م ، كتاب والى المدينة ، أو (Eparccikon Biblion) ، صنفه الامبراطور البيزنطى ليو السادس بين سنتى ٩١١ - ٩١٢ م ، ترجمه الى العربية ، د. الباز العرينى ، ملحقاً بكتاب نهاية الرتبة فى طلب الحسبة للشيزرى ، ص ١٤٤ ، ١٧٦ .

(٢) هايد ، تاريخ التجارة ، جـ ١ ، ص ٢١٥ ، ترجمة أحمد محمد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ م ، مارك بلوك ، مشكلة الذهب فى العصر الوسيط ، ص ٢ .

(٣) النابلسى : عثمان بن اسماعيل ، طمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية ، ص ٥٣ ، تحقيق كلود كاهن ، مجلة معهد الدراسات الشرقية ، المجلد السادس عشر ، دمشق ، ١٩٥٨ م .

(٤) عزيز سوريال عطية ، العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ١٧٥ .

LOPEZ. R. S.
"The Dallar of the Middle Ages" pp. 232 - 233. JESHO. vol, XI, summer. 1951, No. 3, pp. 209 - 234 .

(٥) ابن بطوطة ، الرحلة ، جـ ١ ، ص ٣٩٢ .

إلى سدس ما كانت عليه قبل ذلك ، ومع توالى فسادها وهبوط مركزها لم يعد يمكن الاعتماد عليها ، فحلت محلها العملات الذهبية المملوكية ، وذلك أواخر القرن السابع الهجرى / الثالث عشر الميلادى [١] .

النقود الصليبية

يمكن القول أنه لم يكن للنقود الصليبية (ذهبية أو فضية) أى مركز نقدى فى تلك الفترة حتى داخل الامارات الصليبية التى أصدرتها ، اذ أن التعامل بالنقود الاسلامية ونقود بيزنطة كان واسعاً فى تلك الامارات ، حيث كانت هى النقود المفضلة فى التعامل النقدى ، خصوصاً وأن اصدار النقود الصليبية جاء تقليداً للنقود الاسلامية ، بل إنها حملت فى معظمها آيات قرآنية وعبارات دينية اسلامية [٢] ، وتكفى الاشارة الى أن الوجود الصليبى بعد قيام دولة المماليك كان قصيراً جداً ، فلم يمض نصف قرن على قيامها ، حتى استطاعت القضاء على الامارات الصليبية ، ومعها قضى على نقودهم التى استحدثوها كما أن تلك النقود لم تحز على مركز ، أو على قوة تمكنها من الاستمرار ، والانتشار بسبب ما كانت عليه من فساد وسواء النقود الذهبية أو الفضية [٣] ،

(١) ستيفن رنسيمان ، الحضارة البيزنطية ، ص ٢١١ .

(٢) رأفت النبراوى ، المسكوكات الصليبية فى مصر والشام ، ص ٢ - ٣ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاثار ، جامعة القاهرة ، رقم ٢٧٨٨ ، مارك بلوك ، مشكلة الذهب ، ص ٣١ .

(٣) عبد الرحمن فهمى ، النقود الصليبية تحت تأثير النقود الاسلامية ، ص ٢٧٨ ، مقالة فى مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، أم القرى بمكة المكرمة ، العدد الخامس سنة ١٤٠١ هـ ، ص ٢٧٧ ، ٢٩٨ ، رأفت النبراوى ، نفسه ، ص ١٥ .

ولا أدل على انحطاط قيمتها النقدية من أن الدينار الصورى [١] وهو من أشهر العملات الذهبية الصليبية كان كل خمسة عشر دينار منه تعادل دينارا مملوكيا واحدا [٢] ، وعن فسادها فقد أوردت بعض المصادر التاريخية [٣] أن الصيلبيين قد أصدروا دراهم فضية عرفت باليافية ـ نسبة الى يافا ـ وكانت كثيرة الغش لدرجة أن كل مائة درهم فضى منها فيها من الفضة ما يعادل خمسة عشر درهماً نقداً ، وبسبب التعامل بها أفسدت المعاملات ، وأحدثت ضرراً كبيراً للمتعاملين بها ، ولا يمكن أن يكون لها مع ذلك الفساد ، والانحطاط مركز نقدى ، أو قدرة على منافسة العملات النقدية المملوكية .

هذا ما يتصل بالعملات الأجنبية التى تم تداولها داخل الدولة المملوكية فى السنوات الأولى من قيامها ، وهو ما ذكرته المصادر والمراجع التاريخية ، أما فى الفترة التالية لقيامها ، فلم تذكر المصادر المملوكية أى عملات أجنبية تم تداولها حتى نهاية العهد المملوكى البحرى .

بينما تذكر بعض المراجع [٤] ـ التى تعتمد على مصادر أجنبية ـ أنه تم

---

(١) الدينار الصورى هو الدينار الصليبى المقلد الذى أصدره الصليبيون تقليداً للدنانير الاسلامية بما فيها من كتابات ونقوش ، اتسم بعدم دقته من حيث السبك والوزن والعيار ، وجاءت نسبته الى مدينة صور لكونها أول مدينة يتم فيها إصدار نقود ذهبية صليبية على الطراز الاسلامى (النابلسى ، لمع القوانين ، ص ٥٣ ، رأفت النبراوى ، المرجع السابق ، ص ١٥) .

(٢) ابن عبد الظاهر ، الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر ، ص ٢٨٢ ، ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ١١١ .

(٣) أبو شامة المقدسى ، الذيل على الروضتين ، ص ٢١١ ، اليونينى ، ذيل مرآة الزمان ، جـ ١ ، ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٤) عادل زيتون ، العلاقات الاقتصادية ، ص ٥٢ ، عفاف صبرة ، العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ١٤٩ .

تداول العملات الايطالية فى الفترة المذكورة ، وأن انتشارها بدأ مع بداية القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى ، وإن حدث خلاف فى تداول العملات الايطالية وانتشارها ، فإن المصادر والمراجع قد اتفقت على عدم ذكر أى عملات أخرى غير ايطالية انتشرت فى الدولة حتى نهاية العهد المملوكى البحرى ، واتفقت أيضاً تلك المصادر والمراجع على ذكر ما انتشر فى الدولة من عملات خلال العهد المملوكى الثانى سواء كانت ايطالية أم غيرها ، ومنافستها للعملات المملوكية ، وهو ماسأناقشه فى الفقرة التالية .

لقد أدى تراجع مركز العملات المملوكية فى العهد المملوكى الثانى بسبب ما تعرضت له من خلل ، الى منافسة عدة عملات أجنبية ذهبية وفضية للعملات المملوكية ، ومنازعتها على مركزها النقدى ليس فقط خارج الدولة بل وداخلها أيضاً ، حيث حازت على ثقة المتعاملين ورضاهم ، فاختلت ما كان للنقود من مركز نقدى وقوة نقدية .

وقد رأينا فى الفقرات السابقة أن العلاقة النقدية فى العهد المملوكى البحرى كانت فى صالح العملات المملوكية التى حافظت على مركزها وقيمتها وقوتها فى ظل الاهتمام بأوزانها وعياراتها وسكها ونحو ذلك ، أما فى العهد المملوكى الجركسى ، فما حدث هو عكس ذلك ، حيث تحولت العلاقة النقدية لصالح العملات المنافسة للعملات المملوكية التى لم تستطع المحافظة على مركزها وقيمتها وقوتها فى ظل التدهور المستمر فى أوزانها وعيارتاها ، والفساد الدائم الذى أصابها .

= Rabie, op. cit., pp. 190 - 191.
DARRAG, A.
L'Egypte Le Regne De Barsbay (825 - 841 / 1422 - 1438).

لقد نافست العملات المملوكية عدة عملات أجنبية ، وقد اختلفت درجة ذلك التنافس ، ففى الوقت الذى لم يكن لمنافسة بعض العملات أى تأثير على العملات المملوكية ، فإنه كان لمنافسة عملات أخرى تأثيرها الشديد على العملات المملوكية ، وقد انحصرت بالعملات الايطالية (الذهبية والفضية) ، التى تزعمت التنافس النقدى ، وكانت منافساً عنيداً للنقود المملوكية .

أما العملات التى لم يكن لها تأثير كبير على العملات المملوكية ، فقد كانت جميعها دراهم فضية ، وتركزت منافستها النقدية فى ظروف نقص الدراهم المملوكية فى أسواق الدولة وعدم كفاية أعدادها ، فاضطر المتعاملون الى التعامل بدراهم أجنبية تعويضاً عن ذلك النقص ، وكانت النتيجة النهائية للعلاقة النقدية بينها وبين الدراهم المملوكية هى انحسار التعامل بتلك الدراهم وانحسار تداولها داخل الدولة ، وتوقفت منافستها بشكل عام ، وقد تمثلت تلك الدراهم الفضية الأجنبية بما يلى :

الدراهم اللنكية

أول اشارة لتلك الدراهم وردت فى بعض المصادر التاريخية سنة ٨٣١ هـ / ١٤٢٨ م [١] ، وتتحدث عن دراهم مغولية أطلق عليها الدراهم اللنكية انتشر التعامل بها فى أسواق الدولة ، وقد اكتفى المقريزى [٢] ، وهو ممن تحدث عن

---

(١) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٤٠٦ .

(٢) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٥١ .

الدراهم اللنكية وهى من الفضة من إصدار مملكة مغول آسيا الوسطى ، أو إحدى الممالك المغولية الأخرى ، أطلق عليها اللنكية اما لأنها من إصدار تيمور لنك ، أو لأنها من إصدار أحد خانات المغول ، ولكن ساعدت غزوات تيمور لنك لبعض أجزاء الدولة المملوكية على انتشارها فحملت اسمه ، ويبدو ان لها اسماً مغولياً خاصاً بها عرفت به غير ما عرفت به فى دولة المماليك .

انتشارها فى الدولة بذكره أنها ضرب بلاد العجم ، والواقع أن الظروف السياسية تجعلنا نرجع انتشار هذا النوع من الدراهم الى أوائل القرن التاسع الهجرى ، وبالتحديد فى ظل ظروف غزو تيمو لنك لبعض أجزاء الدولة سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ - ١٤٠١ م ، ويشير بعض الباحثين [١] الى أن هذه الدراهم قد وصلت الى مصر سنة ٨١٧ هـ / ١٤١٤ م ، وإن كان ذلك صحيحاً [٢] ، فإنه يدل على انتشار تلك الدراهم فى بلاد الشام ، ومع حدوث أزمة نقص الفضة ، والدراهم الفضية ، تم الاستعانـــة بها فى مصر للتخفيف من وقع الأزمة ، وبعد أن زاد الاعتماد عليها ، ونافست الدراهم المملوكية التى أصدرها السلطان الأشرف برسباى قامت الدولة بالمناداة بمنع التعامل بتلك الدراهم ، وذلك فى شهر شوال من سنة ٨٣١ هـ / أغسطس سنة ١٤٢٨ م ، لكن لم يتحقق للدولة ما أرادت اذ استمر التعامل بها مما اضطرها الى المناداة مرة ثانية فى شهر ربيع الأول من العام التالى ٨٣٢ هـ / ديسمبر ١٤٢٨ م بمنع التعامل بالدراهم اللنكية ، وغيرها من الدراهم الأجنبية [٣] ، ولم يلق هذا المنع قبولاً كسابقه ، فاستمر التعامل بها بسبب قلة الدراهم الفضية المملوكية ، وعدم ثبات سياسة الدولة النقدية فى هذا الشأن ، يقول المقريزى عن ذلك [٤] :

---

(١) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك الجراكسة ، ص ٣٠٣ ؛
Ashtor, op. cit. p. 45.

(٢) أورد المقريزى (السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨) أنه فى سنة ٨١٧ هـ ١٤١٤ م كثرت بمصر الدراهم الفضية وهى ما جلبه العسكر من بلاد الشام ، وكانت على نوعين الدراهم النوروزية ، والدراهم البندقية ، ولم يورد المقريزى الدراهم اللنكية معها ، كما أنه لم يحدد تاريخ جلب العسكر لهذه الدراهم .

(٣) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٤٠٦ .

(٤) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٩٣ .

«وفى خامسه نودى بمنع الناس من المعاملة بالدراهم البندقية ، والدراهم اللنكية ، فامتنعوا ، وتصدى جماعة لأخذها بأقل من قيمتها لعلمهم بأن الدولة لا ينضى لها أمر ، ولا تثبت على حال ، فخسر طوائف من الناس جملة وربح آخرون» .

تكررت محاولة الدولة منع تلك الدراهم من المعاملة والتداول ، فنادت بذلك بعد عدة أشهر ، ولكن لم تنجح محاولتها لعدم توفر الدراهم المملوكية بأعداد كافية ، حيث فشلت سياسة الدولة فى معالجة نقصها ، أو كما ذكرت المصادر «لإعراض ولاة الأمر عن عمل المصالح لبعدهم عن معرفتها ، مع طلبهم للمال بكل وجه يذم ويستقبح»[1] .

حاولت الدولة للمرة الرابعة فى شهر صفر سنة ٨٣٤ هـ / أكتوبر سنة ١٤٣٠ م منع الدراهم اللنكية من التعامل بها ، وعملت على سحبها من الأسواق ، ودفعها الى دار الضرب لتحويلها الى دراهم فضية مملوكية [2] ، وأكدت الدولة سياستها فى شهر ربيع الآخر / يناير ١٤٣١ م ويبدو أن الدولة قد حققت نجاحاً فى هذا السبيل ، فقضت أو على الأقل منعت تداول تلك الدراهم داخل الدولة ، ومما يؤيد ذلك أن المصادر المملوكية لم تورد بعد التاريخ السابق أى ذكر للدراهم اللنكية مما يعنى القضاء على منافستها .

---

(١) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٠٥ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ١٦١ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ٨٣٢ ، ص ٨٥١ ، ٨٥٣ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٥٧ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٣٥٢ .

الدراهم القرمانية

نسبة الى بنى قرمان الذين أسسوا لهم إمارة فى الأجزاء الجنوبية من آسيا الصغرى منتصف القرن السابق الهجرى تقريباً (١) ، وكانت علاقتها السياسية والاقتصادية جيدة مع دولة المماليك ، مما زاد فى حركة التبادل التجارى بين الجانبين ، فكثر تردد التجار ، وتبع ذلك كثرة تداول نقود كل جهة ، ووجدت الدراهم القرمانية مجالاً للانتشار والتداول فى أسواق الدول المملوكية ، وأقاليمها المختلفة ، فى الوقت الذى تعانى فيه تلك الأسواق من نقص واضح فى أعداد الدراهم الفضية المملوكية .

لم يرد فى المصادر المملوكية تاريخ بدء تداول هذه الراهم ، أو الفترة التى ظهرت فيها ، ومن المرجح أن انتشارها كان مصاحباً لانتشار الدراهم اللنكية فى ظروف أزمة نقص الدراهم الفضية التى عانت منها الدولة بدءاً من سنة ٧٩٤ هـ / ١٣٩١ - ١٣٩٢ م .

---

(١) تأسست على يد كريم الدين قرامان بن نور صوفى حوالى ٦٥٤ هـ / ١٢٥٦ م فى جهات أرمناك وقسطمونى ، وعدت من أهم وأكبر الامارات التى نشأت بعد تفكك الدولة السلجوقية ، وكانت قاعدتها لازندة ، استمرت فترة زمنية طويلة ، وعانت من الغزو التيمورى الذى أسقطها لكنها استعادت أملاكها ونفوذها حتى استولت عليها الدولة العثمانية سنة ٨٧٢ هـ / ١٤٨٦ م ، على يد السلطان محمد الفاتح وجعلها احدى ولايات الدولة وتولى حكمها ابنه مصطفى الذى تمكن من القضاء نهائياً على أسرة بنى قرمان سنة ٨٨٨ هـ / ١٤٨٣ م .

(القلقشندى ، صبح ، جـ ٥ ، ص ٣٦٥ ، محمد مصطفى زيادة ، هامش رقم (٥) كتاب السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٨٥ ، ص ٦٣٠ ، كى لسترنج ، بلدان الخلافة الشرقية ، ص ١٨٠ ، أحمد شلبى بن سنان القرمانى ، تاريخ سلاطين آل عثمان ، ص ٣٠ ، تحقيق بسام عبد الوهاب ، الجباج ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، دار البصائر ، دمشق) .

وأول اشارة لهذه الدراهم فى المصادر التاريخية وردت فى نفس الظروف التى وردت فيها الدراهم اللنكية ، وذلك فى شهر شوال من سنة ٨٣١ هـ / أغسطس سنة ١٤٢٨ م [١] ، عندما بدأت الدولة محاولاتها منع تلك الدراهم من منافسة دراهمها الفضية ، وكررت محاولاتها عدة مرات ـ كما فعلت مع الدراهم اللنكية ـ ولكن جميع تلك المحاولات لم يتحقق لها النجاح الا بعد أن قامت الدولة بجمع تلك الدراهم من الأسواق ، تحويلها الى دار الضرب لسكها دراهم مملوكية ، ويبدو أن نجاح الدولة كان ضعيفاً وهشاً ، فيما يتعلق بالقضاء نهائياً على الدراهم القرمانية التى استمرت عدة سنوات ، وهى فى أيدى المتعاملين ، فقامت الدولة فى شهر شعبان من سنة ٨٣٧ هـ / مارس سنة ١٤٣٤ م بمنع التعامل بها نهائياً ، وأخذ الصيارفة يماطلون فى تنفيذ أوامر الدولة ، فقبضت الدولة على عدد منهم وضربتهم وشهرت بهم [٢] ، وبعد التاريخ السابق لم يرد فى المصادر التاريخية ما يفيد استمرار تداولها فى الدولة ، مما يرجع انقطاع التعامل بها ، وعدم تداولها داخل الدولة [٣] .

واضافة الى الدراهم اللنكية والقرمانية ـ التى تحدثت عنها ، والدرهم البندقى الذى يأتى الحديث عنه ـ فقد حدث تداول أنواع أخرى من الدراهم الفضية داخل الدولة المملوكية بصفة مؤقتة ، فتورد بعض المصادر

(١) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٤٠٦ .

(٢) المقريزى ، جـ ٤ ، ص ٩١٢ ، المؤلف المجهول ، حوليات دمشقية ، ص ٩٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢٨٣ .

(٣) أورد ابن طولون (مفاكهة الخلان القسم الأول ص ٢٨١) وجود دراهم قرمانية فى بلاد الشام . ومن المعتقد ان انقطاع التعامل بتلك الدراهم لم يشمل الدولة كلها فإن توقف أو انقطاع التعامل بها وتداولها فى الديار المصرية لا يعنى حدوث ذلك فى بلاد الشام خصوصاً وأنها قريبة من مكان صدور تلك الدراهم .

التاريخية [١] أنه فى الفترة التى انتشر فيها تداول تلك الدراهم انتشر أيضاً تداول الدراهم القبرصية ـ ضرب قبرص ـ ، كما يورد العينى [٢] أنه انتشر أيضاً التعامل بالدراهم العثمانية ـ ضرب بنى عثمان ـ والتكرورية ـ ضرب بلاد التكرور ـ ولا شك فى أن ظروف نقص الفضة والدراهم الفضية هى التى ساعدت على تداول تلك الدراهم ، كما أن محاولات الدولة منع التعامل بها قد صاحب منعها للدراهم اللنكية والقرمانية ، وكذلك ظروف اختفائها ، وعدم تداولها صاحب ظروف اختفاء الدراهم اللنكية والقرمانية .

والواقع أن وجود تلك الأنوع من النقود ، وغيرها فى الدولة ليس بمستغرب بل هو أمر طبيعى فى ظل النشاط التجارى الواسع الذى يربط الدولة بعدد من القوى التجارية [٣] ، وكان وجود تلك العملات فى العادة عند الصيارفة ، والصاغة الذى يؤدون مهمة استبدال العملات النقدية ، وقد أدت أزمة نقص الفضة التى كانت تمر بها الدولة الى البحث عن أى دراهم فضية تحقق الهدف الاقتصادى ، وكانت الدراهم فى متناول أيدى المتعاملين فاستخدمت بديلاً عن الدراهم المملوكية .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٥١ - ٨٥٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٣٥٢ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢١٧ .

(٢) العينى ، ص ١٠٨ .

(٣) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٥٠ ، صامويل برنارد ، النقود العربية ، ص ٦٣ ، على السيد على ، القدس فى العصر المملوكى ، ص ٢٣٠ .

٣ - التنافس النقدى بين الدرهم المملوكى والدرهم البندقى ومموقف الدولة من ذلك

ان المنافسة القوية التى عانت منها الدراهم المملوكية جاءتها عن طريق دراهم البندقية ، وكانت الظروف التى أوجدت تلك المنافسة هى نفس الظروف التى أوجدت منافسة الدراهم التى سبق الحديث عنها ، فقد كانت الدراهم المملوكية تعانى من الفساد والندرة مما أتاح لدراهم البندقية الفرصة للوصول الى مركز نقدى متقدم كان على حساب المركز النقدى للدرهم المملوكى ، وقيمته النقدية .

لقد بدأت جمهورية البندقية إصدار نقدها الفضى سنة ١١٩٣ م / ٥٩٠ هـ على يد الدوق الثانى والأربعين من دوقات البندقية هنرى داندولو (ENRICO DANDOLO) ١١٩٣ - ١٢٠٥ م [١] ، وكان الدرهم البندقى الذى أطلق عليه ايسم جروسو (GROSSO) أول درهم فضى تصدره جمهورية ايطالية ، فاعتمدته الجمهوريات الايطالية جميعها قبل أن تبدأ إصدار نقودها الخاصة [٢]

ويذكر ابن فضل الله العمرى [٣] أن الدرهم البندقى كان تداوله وانتشاره قد عم مناطق كثيرة ومراكز تجارية ، خصوصاً فى الشرق ، يقول عن ذلك ، وعن أهم صفات الدرهم البندقى :

«البنادقة يستخدمون الدراهم ، وبها درا ضرب للفضة جليلة المقدار انتشر إنتاجها فى الأقطار ، وهى دراهم حسنة متساوية على أحد الوجهين صورة

---

(١) شارل ديل ، البندقية ، ص ٦٥ - ٦٦ ، عزيز سوريال عطية ، العلاقات ، ص ١٧٧ ، ادوارد بروى ، تاريخ الحضارات العام ، جـ ٣ ، ص ٤٠٢ .

(٢) ادوارد بروى ، نفسه .

(٣) مسالك الأبصار ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ورقة ١٨٦ أ ، نسخة دار الكتب المصرية .

شخص ، وعلى الآخر صورة شخصين» .

ويذكر ابن بطوطة [١] ، إن الدرهم البندقى كان من العملات الرئيسية فى القسطنطينية سنة ٧٣٣ هـ / ١٣٣٢ - ١٣٣٣ م ، كما يفيد ابن كثير [٢] أنه كان إحدى العملات المتداولة فى بلاد الشام سنة ٧٦٢ هـ / ١٣٦٠ - ١٣٦١ م .

ومن المرجح أن تداول الدرهم البندقى قد سبق قيام دولة المماليك ، حتى إذا قامت انحصر تداوله والتعامل به فى بلاد الشام فقط دون مصر ، ويبدو أن تداوله والتعامل به فقد حدث من خلال الوجود الصليبى فى أجزاء من بلاد الشام ، وقيام نشاط تجارى كبير شمل الامارات الصليبية ، وبلاد الشام من جهة ، وجمهورية البندقية من جهة أخرى ، ولقد ظل التعامل به مع استمرار النشاط التجارى بين المراكز التجارية الاسلامية فى بلاد الشام ، وجمهورية البندقية بعد القضاء على الوجود الصليبى فى المنطقة .

ونظراً للسياسة المتشددة التى سلكها سلاطين المماليك البحرية حتى وفاة الناصر محمد سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤١ م تجاه التعامل بالنقد الأجنبى فى مصر ، فقد تأخر انتشار الدرهم البندقى ، والتعامل به فى مصر ويشير المقريزى [٣] الى أن الدرهم البندقى فى مصر قد كثر تداوله سنة ٨١٧ هـ / ١٤١٥ - ١٤١٥ م ، وأنه مما جلبه العسكر معهم الى مصر من بلاد الشام ، ولم يحدد المقريزى ، هل هو موجود قبل التاريخ المشار اليه أم لا / ، والواضح من حديث

(١) الرحلة ، جـ ١ ، ص ٣٩٢ .

(٢) البداية والنهاية ، جـ ١٤ ، ص ٢٧٧ .

(٣) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

المقريزى أن الدرهم البندقى كان موجوداً فى مصر ولكنه كثر وانتشر فيها بشكل ملفت للنظر فى التاريخ المذكور فى وقت لم تكن فيه الدراهم الفضية الرسمية تتوفر بكميات تكفى عمليات التداول النقدى فى أسواق الدولة .

ومهما كانت الحال ، فقد استمر تكاثر دراهم البندقية فى العام التالى ٨١٨ هـ / ١٤١٥ - ١٤١٦ [١] ، ومع كثرتها زاد تداولها والتعامل بها ، وزادت ثقة الناس بها ، حتى أصبحت مع انعدام الدراهم الفضية المملوكية ، وكأنها العملة الرسمية للدولة [٢] .

لقد أدت ظروف نقص الفضة ، وانعدام الدراهم الفضية الى استخدام دراهم البندقية وغيرها من الدراهم الفضية الأجنبية ، وما إن عادت الأوضاع الى طبيعتها نوعاً ما بعد الإصلاح النقدى الذى قام به السلطان المؤيد شيخ فى شهر صفر سنة ٨١٨ هـ / ١٤١٥ م الى تركز على الدراهم الفضية ، حتى ضعفت منافسة دراهم البندقية لدراهم الدولة وزاد من ضعف منافستها ما داخلها من فساد وغش فقدت بهما ثقة الناس فتحولوا منها الى الدراهم الفضية التى أصدرها المؤيد شيخ ، وحازت على القبول والرضا من المتعاملين .

استغرق اختفاء دراهم البندقية من الساحة المملوكية بعض الوقت ، فبدأت الدولة عملية تنظيم التعامل بها ، وتحديد ذلك عن طريق الوزن ، وفق سعر لا يتجاوز خمسة عشر درهماً فلوساً لكل وزن درهم منها [٣] ، وفى أغلب الأحيان

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣١١ ، ص ٧٣٦ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٣٦ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ٢٨٩ ، النقود الاسلامية ، ص ٦٢ - ٦٣ ، ابن حجر ، نفسه ، ص ٣٨ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ ، ابن حجر ، نفسه ، ص ٥٤ .

يتحدد السعر التبادلى للدرهم البندقى من خلال جودته أو رداءته ، وفى ظل سياسة التشدد التى انتهجها السلطان الأشرف برسباى لوقف منافس العملات المملوكية قام فى شهر صفر من سنة ٨٣٠ هـ / ديسمبر من سنة ١٤٢٦ م بمنع التعامل بالدرهم البندقى ، ورسمت الدولة بحمل ما فى أيدى الناس الى دار الضرب ليتم تحويلها الى دراهم مملوكية ، ولكن لم تنفذ أوامر الدولة ، واستمر التعامل بدراهم البندقية رغم حظر تداولها من قبل الدولة ، يقول المقريزى [١] عن ذلك :

«فجرى الناس على اعادتهم فى الاصرار والاستهانة بمراسيم الحكام ، وتعاملوا بها الا قليلاً منهم» .

وتكرر نداء الدولة حول هذا المنع فى شهر شوال من العام التالى / أغسطس ١٤٢٨ م [٢] ، ثم تكرر فى ربيع الأول من سنة ٨٣٢ هـ / ديسمبر سنة ١٤٢٨ م ، ويستمر اعراض المتعاملين عن نداءات الدولة ، بل إن بعضهم استغل ذلك لتحقيق أرباح مالية عن طريق المتاجرة بتلك الدراهم بشرائها بأقل من قيمتها ، ثم بيعها بقيمة أعلى عند عدم معارضة الدولة على تداولها والتعامل بها [٣] .

وقد حاولت الدولة للمرة الرابعة منع التعامل بدراهم البندقية ، وذلك فى شهر صفر سنة ٨٣٣ هـ / نوفمبر سنة ١٤٢٩ م ، وأن من لديه شئ منها يقدمه لدار ضرب النقود فى الدولة ليسبك دراهم أشرفية [٤] ، ولم يتحقق النجاح للدولة فى محاولتها مما اضطرها للخضوع للأمر الواقع ، وترك مهمة القضاء على

---

(١) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٣٦ .

(٢) ابن حجر ، انباء ، جـ ٣ ، ص ٤٠٦ .

(٣) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ٧٩٣ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ١٤٧ .

(٤) الصيرفى ، نفسه ، ص ٢١٧ .

الدرهم البندقى ، والتعامل به لقوة الدرهم المملوكى وتقدم مركزه النقدى ، ومواجهته لما ينافسه من دراهم أجنبية .

هذا ولا تسعفنا المصادر التاريخية بتوضيح تطورات العلاقة النقدية بين الدرهم المملوكى والدرهم البندقى فى الفترة التالية ، اذ لم تذكر المصادر ما يدل على استمرار التعامل بدراهم البندقية ، أو عدم استمرار ذلك ، والمرجح هو استمرار تداول تلك الدراهم داخل الدولة المملوكية على الأقل لفترة قادمة ، ويفهم ذلك مما ذكرته بعض المصادر التاريخية [١] ضمن أحداث سنة ٨٣٧ هـ / ١٤٣٤ م من قيام الدولة بمنع التعامل بالدراهم القرمانية ، ونحوها من الدراهم المنتشرة فى الدولة ، كما يفيد أحد الباحثين [٢] ـ دون أن يذكر مصدر إفادته ـ أن الدراهم البندقى سنة ٨٨٣ - ٨٨٤ هـ / ١٤٧٩ م ، كان متداولاً فى بلاد الشام فى الوقت الذى أعرض عنه فى الديار المصرية .

ومهما كانت الحال ، فالثابت فى المصادر التاريخية المعاصرة عدم ورود ما يفيد تداول الدرهم البندقى بعد سنة ٨٣٧ هـ / ١٤٣٤ م ، مما يدعو الى القول أن منافسة الدرهم البندقى قد توقفت لصالح الدرهم الفضى المملوكى .

---

(١) الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢٨٣ .

(٢) أشتور ، التاريخ الاقتصادى ، ص ٣٨٠ - ٣٨١ .

٤ - التنافس النقدى بين العملة الذهبية المملوكية والعملات الذهبية الايطالية

فى الوقت الذى سادت فيه العملات البيزنطية والاسلامية ، ثم انفراد العملات الاسلامية بالسيادة النقدية العالمية ، كانت أوروبا تتبع نظاماً نقدياً داخلياً اعتمد على العملات الفضية ، وخارجياً على العملات الذهبية البيزنطية الاسلامية ، ثم الاسلامية ، بعد ذلك أدركت وبالذات الجمهوريات الايطالية ذات النشاط التجارى الواسع مع الشرق أهمية ايجاد عملة نقدية خاصة بها يتحقق من خلالها التوازن الاقتصادى مع القوى التجارية الأخرى ، وفى مقدمتها دولة المماليك ، وتواجه بها متطلبات نشاطها التجارى الآخذ فى التوسع والانتشار .

لقد سارعت الجمهوريات الايطالية ـ كل واحدة تحاول أن تسبق الأخرى ـ بإصدار عملاتها الفضية فى البداية ، ثم بدأت خطوات إصدار العملات الذهبية تتلاحقق (١) .

(١) لقد عرض مارك بلوك لتاريخ العملة فى الغرب الأوربى ، وأشار الى أنه قد تم سك الذهب والفضة فى الامبرطورية الرومانية حتى القرن التاسع الميلادى حين حدث انفصال نقدى بين شرقى الامبراطورية وغربيها ، فاستمر الشرق (الامبراطورية البيزنطية) فى نظامه النقدى القائم على الذهب والفضة ، وتقوف سك العملات الذهبية فى الغرب ، واستمرت النقود الفضية أداة التعامل النقدى فيه ، ولم يعد الغرب لسك الذهب الا فى القرن الثالث عشر الميلادى ، حيث بدأت الجمهوريات الايطالية خطواتها الأولى فى هذا المجال ، وأهم ما فى هذا البحث هو الإشارة الى عودة الغرب الى سك العملات الذهبية جاء نتيجة للتأثير الشرقى (الإسلامى) ، وأن حدوث ذلك جاء بعد حصول أوروبا على الذهب اللازم لقاء تصديرها الأخشاب والأسلحة والأصواف وغيرها الى شق البحر المتوسط وجنوبه ، وقد بلغ التأثير حداً جعل النقود الأوربية صورة مقلدة من النقود الاسلامية .

فبدأتها جمهورية جنوة سنة ١٢٥٢ م / ٦٥٠ هـ عندما أصدرت نقداً ذهبياً عرف بإسم جنوفينو أو جنوينو (Jenovino - Januino.) ، وأعقبها فى نفس العام قيام جمهورية فلورنسا بإصدار عملة ذهبية أطلق عليها إسم فلورين (Florino) ثم تلتها بفترة متأخرة جمهورية البندقية التى أصدرت عملتها دوكات (Ducat) سنة ١٢٨٤ م / ٦٨٣ هـ [١] ، ثم توالى بعد ذلك إصدار العملات الذهبية من قبل المدن التجارية الايطالية ، والدول الأوربية [٢] .

لقد كان تتابع تلك الخطوات من قبل أوربا دلالة واضحة على بداية تطورات نقدية شهدتها أوروبا عامة ، وجمهوريات ايطاليا بصفة خاصة ، حيث كانت تلك التطورات ضرورة اقتصادية هامة واجهت بها الجمهوريات الايطالية بكل ذكاء ـ التراجع المستمر للعملة الاسلامية حماية لمصالحها الاقتصادية ، وعلاقاتها التجارية مع الدولة المملوكية [٣] ، وساعد النشاط التجارى الايطالى مع الشمال الافريقى فى حصولها على كميات كبيرة من الذهب مكنتها من سك عملاتها

لمزيد من التفاصيل عن النظم النقدية الأوربية فضلاً أنظر :

مارك بلوك م مشكلة الذهب فى العصر الوسيط ، ص ١ ، ٥٢ ، فرنان برودل ،من ذهب السودان الى فضة أمريكا ، ص ٧٩ ، ١٠٠ ، أمين مصطفى عفيفى ، أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ أوروبا الاقتصادى ، ص ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، أمين الطيبى ، النقود العربية ، ص ٣٢٠ ، ٣٢٦؛

LOPIZ, op. cit., pp. 26 - 31.

(١) عزيز سوريال عطية ، العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ١٧٦ – ١٧٧ ، عادل زيتون ، العلاقات الاقتصادية ، ص ٤٧ ، ٤٩ ، شارل ديل ، البندقية جمهورية ارستقراطية ، ص ٦٥ ، ترجمة أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق اسكندر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٨ م .

(٢) مارك بلوك ، مشكلة الذهب ، ص ٦ – ٧ ؛

Darrag. op. cit., pp. 93 - 94 .

(٣) Bacharch, "The Dinar versus The Ducat" p. 78.

الذهبية . فبدلاً من أن تذهب تلك الكميات من معدن الذهب الى مصر تحولت الى أوروبا . فافتقرت مصر الى ذلك الذهب مما أثر سلباً على أوضاعها النقدية ، بينما أثر ايجابا على الأوضاع النقدية الأوربية . وكان للسياسة التجارية التى انتهجتها المدن الايطالية مع بقية المناطق الأوربية فى حصولها على كميات إضافية من الذهب ، فكانت تشترى السلع والبضائع المختلفة من أوروبا بالعملات الفضية ، وتأخذ أثمانها عملات ذهبية فى الشرق الاسلامى ، فكون لديها احتياطياً ضخماً من النقود الذهبية [١] .

ولا يمكننا أن نتجاهل المحاولات الأوربية المتكررة للسيطرة ومنافسة النقود الإسلامية ونفوذها ، فبعد تدهور العملة البيزنطية ، وانفراد العملة الإسلامية بالسيادة النقدية عملت أوروبا بدعم من الكنيسة للقضاء على القوة الاقتصادية للدولة الاسلامية ـ خصوصاً بعد فشل مشروعاتها السياسية فى الحروب الصليبية ـ وفرض حصار اقتصادى على العالم الاسلامى بمنع التعامل معه ، ثم بالقرصنة البحرية التى تعرضت لها التجارة الاسلامية فى البحر المتوسط ، ثم بالعمل على إضعاف القوة الاقتصادية بإضعاف النقود ومركزها ، ومواجهتها وأخيراً بحركة الكشوف الجغرافية التى حققت الهدف الكبير ، وهو القضاء على دولة المماليك القوة الاسلامية المعاصرة ـ والقضاء على النفوذ الاسلامى ، والسيطرة الاسلامية على طرق التجارة الدولية ومراكزها .

وتجمعت الظروف داخل الدولة المملوكية ، وخارجها ضد العملات الاسلامية ، فكانت فى الوقت نفسه فى صالح العملات الايطالية الأمر الذى أدى الى سيطرتها لفترة من الزمن على السيادة النقدية ، والتعامل النقدى فى أقاليم عديدة إسلامية وغير إسلامية .

---

(١) عادل زيتون ، العلاقات ، ص ، ٤٩ ، مارك بلوك ، مشكلة الذهب ، ص ٣٦ .

انحصرت العلاقة النقدية ، أو بالأصح المنافسة النقدية للعملة المملوكية بينها وبين العملات الذهبية الايطالية ، ففقدت العملة المملوكية نتيجة تلك المنافسة نسبة كبيرة من مركزها وقوتها وقيمتها النقدية وكذلك مناطق انتشارها ليس خارج الدولة فقط بل ، وداخلها أيضاً ، وأى خطر أكبر على العملة من تهديدها داخل موطنها .

لقد مثل العملات الذهبية الايطالية فى منافستها للدينار المملوكى كل من الفلورين الفلورنسى والدوكات البدنقى [١] ، ووردت أول إشارة فى المصادر المملوكية عن العملات الايطالية لدى القلقشندى [٢] وجاء فيها :

«وغالب ما كان عليه صرف الدينار المصرى فيما أدركناه فى التسعين والسبعمائة ، وما حولها عشرون درهماً ، والافرنتى سبعة عشر درهماً» .

وقد أيد المقريزى [٣] ما ذكره القلقشندى ، بل إنه نص صراحة على أن انتشار الافرنتى إنما حدث حوالى سنة ٧٩٠ هـ / ١٣٨٨ م ، ثم يخالف ذلك فى موضع آخر [٤] ، ويذكر أن رواجه قد حدث سنة ٨٠٠ هـ / ١٣٩٧ - ١٣٩٨ م.

فالفلورين الفرنسى هو ما اعتادت مصادر الفترة على تسميته (افرنتى ،

---

(١) عادل زيتون ، العلاقات الاقتصادية ، ص ٤٧ ، شارل ديل ، البندقية جمهورية ارستقراطية ، ص ٦٥ ؛

Bacharch : "Cireessian Monetary Policy Silver" p. 247.

(٢) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٣٨ .

(٣) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٠٥ .

(٤) نفسه ، ص ٧٠٩ .

أو فلورى) [١] ، والذى صدر سنة ٦٥٠ هـ / ١٢٥٠ م ، ومن تاريخ الاصدار وأول اشارة دلت على انتشاره فى دولة المماليك فترة طويلة شارفت على قرن ونصف تقريباً ، ومن المؤكد أنه خلالها قد جرى تداوله فى مراكز التجارة الدولية للدولة ، ويرجح أيضاً أنه تم تداوله داخل الدولة ولكن على نطاق محدود شمل من أجزاء الدولة بلاد الشام فقط ، ولكن فى السنوات الأخيرة من العهد البحرى ، وأوائل العهد الجركسى كان انتشاره وتداوله واسعاً شمل الى جانب الدولة المملوكية دولاً أخرى ، ومما يؤكد ذلك ما ذكره أحد الباحثين [١] عن رحالة من الفرنجة زار القاهرة سنة ٧٨٧ هـ / ١٣٨٥ - ١٣٨٦ م من أن النقود الايطالية قد لقيت رواجاً واسعاً فى الدولة المملوكية فى تلك الفترة .

---

(١) مصطلح جرت العادة فى العصر ، المملوكى ، على استخدامه فى تعريف الفلورين ، ثم من بعده الدوكات البندقى ، وأفرنتى أو فلوررى مشتق من فلورنتيا ـ لا كما قال ، عدد من الباحثين كصمويل برنارد وعزيز سوريال عطية وغيرهما ، من لفظ الفرنجة ، والمشتقة أصلاً من أفرنسه إحدى الممالك الأوربية ، حيث استعمل هذا اللفظ بدءاً من الحروب الصليبية التى شارك فيها الفرنسيون بصفة أساسية .

وفلورنتيا هو الاسم اللاتينى لفلورنسا لذلك سمى دينار فلورنسا سمى فلورنتى ، وحسب القاعدة فى اللغة العربية كان أجدادنا يحركون الحرفين الساكنين فى أول الكلمة فنطقوها (أفلورنتى) ، ثم لتسهيل نطقها (وهذه ظاهرة شعبية مشهورة) خففت بالترخيم وأصبحت (أفرنتى) .

وكلمة فلورين صفة لاتينية تعنى الزهرى من أصل كلمة (فلور) فى اللاتينية أى الزهرة وقد شاع خطأ أن فلورين نسبة الى زهرة الزنبق لأنها نقشت على الدينار، والواقع أن النسبة الى الزهرة لا الى الزنق حيث أن الزنبق باللغة اللاتينية هو ليليوم وواضح أن كلمة فلورين لا صلة لها بليليوم (على الغمراوى ، مشافهة) .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٠٩ ، الحسن الوزان ، وصف أفريقيا ، ص ١٢٧ . ص ١٨٠ ، ص ٣٩١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٢٨٣ ، عبد الرحمن فهمى ، من فضة اللأيوبيين الى نحاس المماليك ، ص ٦٢ .

(٣) Gennep. op. cit., p. 384.

ويذهب بعض الباحثين [١] فى انتشار العملات الايطالية فى الدولة الى أبعد من ذلك ، فيذكرون أن بداية انتشارها كانت فى أوائل القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى ، وبالتحديد سنة ٧٠٢ هـ / ١٣٠٢ - ١٣٠٣ م ، كما يذهب آخرون [٢] الى أن ذلك حدث فى السنوات الأولى من عهد المماليك الجراكسة ، وللوصول الى رأى نهائى أقول :

لقد أورد ابن فضل الله العمرى [٣] المتوفى سنة ٧٤٩ هـ / ١٣٤٩ م إشارة هامة يفهم منها أن الفلورين (الافرنتى) الفلورنسى كان ذا شهرة كبيرة ، ومعروفاً لدى المتعاملين مما يرجح تداوله فى الفترة التى عاش فيها ، أو على الأقل فى السنوات الأخيرة من حياته التى أعقبت وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ١٣٤١ هـ / ١٣٤٠ م الذى عرف عنه ، ومن سبقه من سلاطين المماليك البحرية سياستهم المتشددة تجاه التعامل بأى نقود أجنبية داخل الدولة ، ومنها الدينار الافرنتى [٤] ، فبدءاً بالسلطان الظاهر بيبرس وانتهاء بالسلطان

---

(١) عادل زيتون ، العلاقات ، ص ٥٢ .

Rabic, op. cit. pp. 109 - 191 .

(٢) Darrag, op. cit. p. 93.

Gennep. op. cit. p. 376. & p. 504.

(٣) مسالك الأبصار .، جـ ٢ ق ٢ ، ورقة ١٧٣ ب ، وورقة ١٨٦ أ ، نسخة دار الكتب المصرية ، ويشير أيضاً ابن فضل الله الى ان نقد جمهورية البندقية هو الدرهم الفضى ، ولم يذكر شيئاً عن الدوكات ، مما يرجح عدم تداوله وانتشاره فى الشرق الاسلامى خلال الفترة المذكورة .

(٤) لقد كان حرص سلاطين المماليك البحرية أبعد من هذا ، حيث عملوا على عدم تمكين الجمهوريات الايطالية ، وهى التى تمثل أوربا ، أو العالم النصرانى فى العلاقات التجارية مع الشرق الاسلامى - من الحصول على مقومات القوة الاقتصادية ، ومنها الخامات المعدنية ، ومن ذلك ما قام به السلطان الظاهر بيبرس من تهديد ووعيد لصاحب تونس الذى عقد =

الناصر محمد لم يكن سلاطين الدولـة يسمحــون بتداول أى نقــود سوى نقود الدولة ، وهذه السياسة المتشددة قد حفظت للنقود المملوكية مركزها النقدى ، وقوتها النقدية ضد تهديد النقود الايطالية التى أخذت فى الانتشار خلال تلك الفترة [١].

وانتهى الى القول بأن انتشار الفلورين الفلورنسى فى الدولة المملوكية قد حدث بعد سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤٠ م ، حيث بدأت الدولة المملوكية أولى خطوات الضعف والتدهور ، وشهدت أوضاع الدولة السياسية والاقتصادية اضطراباً وفساداً آذن بحدوث تطورات سلبية ، يهمنا منها تدهور مركز النقود المملوكية ، ومنافسة العملات الأخرى لها داخل الدولة .

كانت بداية منافسة العملات المملوكية عن طريق الفلورين ، أو الافرنتى حتى السنوات الأخيرة من القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى عندما أصبح الدوكات البندقى [٢] منافساً ليس فقط للدينار المملوكى بل وللدينار

اتفاقية مع احدى الجمهوريات الايطالية منح بموجبها تجار تلك الجمهورية حق المرور عبر منطقة نفوذه باتجاه الجنوب للوصول الى مصدر الذهب أو منابع الذهب وسارع السلطان الظاهر بيبرس بارسال سفارة عاجلة ينذر فيها صاحب تونس بغزو بلاده ، اذا عقد هذه الاتفاقية أو فكر فى عقدها مما اضطر صاحب تونس الى التراجع .

(صبحى لبيب ، سياسة مصر التجارية فى عصرى الأيوبيين والمماليك ، ص ١٣٤ ، مقالة فى المجلة التاريخية المصرية ، مج ٢٨ ، ٢٩ ، سنة ٨١ - ١٩٨٢ م ص ١١٧ ، ١٤٥) .

(١) سامح عبد الرحمن فهمى ، القيمة النقدية ، ص ٢٥٠ . Rabie, op. cit., p. 190.

(٢) الدوكات بالمصادر العربية ، وبالايطالية دوكاتو نسبة الى لفظ الدوق ، وهو اللقب الذى اتخذه حكام الجمهوريات الايطالية ، وقد صدر الدوكاتو البندقى فى عهد الدوق التاسع والأربعين من أدواق جمهورية البندقية ، وهو جيوفانى داندولو (Giovanni Dandolo. ١٢٨٠ - ١٢٨٩م) .

(شارل ديل ، البندقية جمهورية ارستقراطية ، ص ٢٤٣ . Gennep. op. cit. p. 379

الافرنتى أيضاً [١] .

لقد دخل كل من الفلورين والدوكات فى منافسة لاكتساب السوق النقدية داخل الدولة ، وهذا ما جعل المؤرخين المعاصرين لا يميزون بين العملتين عند حديثهم عن الوضع النقدى ، وتداول العملات الأجنبية فيها ، ونظراً لانتشار الفلورين قبل الدوكات ، ولمعرفته من قبل المتعاملين وغيرهم ، فقد حمل الدوكات بعد انتشاره الاسم نفسه أى الافرنتى ، أو ما استحدث له وللفلورين من مصطلح جديد يجمع بينهما ، وهو مصطلح "المشخصة أو المشخص" ، وذلك لوجود رسوم آدمية عليها ، يقول القلقشندى فى ذلك :

«وعلى أحد وجهيها صورة الملك الذى تضرب فى زمنه ، وعلى الوجه الآخر صورتا بطرس وبولس الحواريين [٢]».

كما يورد المقريزى [٣] تفصيلاً أكثر عن ذلك ، فيقول ضمن حديث عن

---

(١) تمثلت المنافسة النقدية بين الفلورين الفلورنسى والدوكاتو البندقى بعدة إجراءات أقدمت عليها الجمهوريتان منها استخدام جمهورية البندقية للدينار البيزنطى (البيزانت) أداة دفع لمبادلاتها التجارية فى مراكز التجارة الشرقية بدلاً من الفلورين ، ويظهر ذلك فى عدة معاهدات وقعتها مع الدولة المملوكية ، وبعد صدور الدوكاتو قامت فلورنسا بجهود مضنية فى البلاط المملوكى للحصول على امتيازات نقدية للفلورين والدعاية له فى الأسواق والمراكز التجارية (فضلاً أنظر ملحق رقم (٦) .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٣٧ .

لم يكن بولس من الحواريين كما يورد ذلك القلقشندى جهلاً منه أو خطأ من الناسخ فالمعروف أن الحواريين كانوا اثنا عشر لم يكن منهم من اسمه بولس ، وبولس هذا هو اليهودى شاول الذى كان أعدى أعداء المؤمنين برسالة عيسى عليه السلام وهو الذى حرف الانجيل وجعل الكنيسة تتبنى أفكاره الزائفة وتضطهد المؤمنين بالانجيل الصحيح حتى قضت عليهم فى النهاية (على الغمراوى ، مشافهة) .

(٣) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥

أنواع الذهب المتداول في الدولة :

«والصنف الثاني : ذهب يقال له الافرنتي والافلوري والبندقي والدوكات ، وهو يجلب من بلاد الفرنج ، وعلى أحد وجهيه صورة انسان في دائرة مكتوبة بقلمهم ، وعلى الوجه الآخر صورتان في دائرة مكتوبة» .

ومن النصين المذكورين نرى تعدد المسميات التي أطلقت على الفلورين والدوكات ، وكأنهما عملة واحدة مع ما حدث فيما بعد من تقدم مركز الدوكات مقابل الفلورين الذي تراجع كثيراً وفقد تلك الشهرة والمكانة التي كان عليها قبل ظهور الدوكات ، وتخلى عنه المتعاملون الى الدوكات ، الذي يبدو أنه كان أفضل عياراً وأدق وزناً وأحسن سبكاً من الفلورين ، الذي تعرض في وقت لاحق لاضطراب نقدي ، أدى الى سك إصدارات قليلة الوزن غير مضبوطة العيار ، كما أن اصدار أعداد منه خارج دور السك الرسمية في فلورنسا أدى الى زيادة ذلك الاضطراب مما أضعف الثقة به ، وتدهور مركزه النقدي ليشق الدوكات طريقه بكل ثقة للوصول الى قمة السيادة النقدية على النقود الذهبية [١] .

لقد أدى الاختلاط في النقود الايطالية الى صعوبة في تحديد نوعية العملة ، هل هي للفلورين أم لغيرهما من النقود الايطالية أو الأوروبية ؟ اذ لم تورد المصادر التاريخية عند ذكرها لتلك العملات ما يوضح نوعيتها ، مما يعني استخدام مصطلح واحد للدلالة على النقود الذهبية الايطالية ، حتى أن تلك

---

(١) عزيز سوريال عطية ، العلاقات ، ص ١٧٧ ، عادل زيتون ، العلاقات الاقتصادية ، ص ٥٠ شارل ديل ، البندقية ، ص ٦٥ .

Gennep op cit . p 505

Rabie op cit . pp 190 192

المصادر لم تذكر قيماً نقدية متعددة لتلك النقود ، بل إنها أوردت سعراً تبادلياً واحداً مما يعنى أيضاً أن القيمة النقدية التى كان عليها الدنانير الايطالية واحدة مقابل الدينار المملوكى .

لقد ســاعدت عدة عوامل على انتشــار تداول العملات الايطالية والتعامل بها ، وبصفة خاصة الدوكات البندقى ، أول تلك العوامل هو ما عرفت به النقود الايطالية ـ عند بداية انتشارها ـ من دقة أوزانها وضبط عيارها وجودة سبكها ، حيث حازت على ثقة الناس ، ورضاهم فى التعامل بها عدداً بشكل مباشر ودائم فى الوقت الذى تعرض فيه الدينار المملوكى للاضطراب والفساد ، مما صرف الناس عنه الى عملات تحقق الاستقرار والثبات للمتعاملين [١] ، كذلك أدى تدهور مركز العملات البيزنطية أولاً ثم العملات المملوكية ثانياً الى تفوق العملات الايطالية ، واستحواذها على التعاملات المالية المختلفة [٢] ، وتوفرها بكميات كافية ، وأعداد تزيد عن الحاجة لها أدى الى الاطمئنان اليها لتحقيقها السيولة النقدية التى تكفى لإجراء العمليات التجارية [٣] .

وكان لأزمات نقص معدن الذهب ، وأعداد الدنانير الذهبية فى الدولة أثره فى تحول الناس الى ما يحقق لهم الثقة ، ويحميهم من الخسارة النقدية ، ووجدوا ذلك فى الدوكات البندقية [٤] ، كما أن النشاط التجارى الواسع ،

---

(١) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٣٧ - ٤٣٨ - شارل ديل ، نفسه ، ص ٦٥ .

(٢) - Lopez, op. cit., p. 212 & p. 239.

- Rabie. op. cit., p. 190.

(٣) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك ، ص ٢٤٠ ؛

- Bacharach., op. cit., p. 78.

- Darrag, op. cit., p. 94.

(٤) عادل زيتون العلاقات الاقتصادية ، ص ٥١ ؛

- Rapie, op. cit., p. 194

والتبادل التجارى بين جمهورية البندقية ودولة المماليك قد أتاحا وصول أعداد ضخمة من العملات ، والتعامل بها وتداولها بشكل مكثف وواسع ، ولا ننسى أيضاً قوة اقتصاد جمهورية البندقية ، وضخامة مبادلاتها التجارية ، ثم وصولها الى ذهب بلاد السودان الغربى الذى زاد من قوة اقتصادياتها ، وأدى الى انتظام صدور الدوكات البندقى [١] .

- وأخيراً فمن أهم العوامل التى ساعدت على تداول الدينار الافرنتى أو البندقى اختلاف قيمته النقدية عن قيمة الدينار المملوكى ، ووجود فارق بينهما لصالح الدينار الايطالى ، فالمعروف أن وزن الدينار المملوكى هو أربعة جرامات وخمسة وعشرون فى المائة من الجرام (٤,٢٥ جم) ، وسعره التبادلى - فرضاً - ثلاثون درهماً فضياً ، فى حين بلغ متوسط وزن الافرنتى أو البندقى ثلاثة جرامات وخمسة وأربعين فى المائة من الجرام (٣,٤٥ جم) ، وسعره التبادلى يقل بدرهم أو درهمين عن سعر الدينار المملوكى ، وفى ضوء هذا الاختلاف فى الوزن ، وسعر الإبدال ، فإن الدينار الافرنتى أو البندقى - الذى يمثل النقود الرديئة - يقدر بأكثر من قيمته مقارنة بقيمة الدينار المملوكى - الذى يمثل النقود الجيدة - وعند تطبيق القاعدة النقدية التى تقول «إن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول» [٢] نلحظ أن الدينار الايطالى قد طرد الدينار المملوكى من عمليات التداول ، وحل محله فى التعامل النقدى داخل الدولة وخارجها ، ولابد من خفض وزن الدينار المملوكى ليماثل وزن الدينار

---

(١) - Rapie, op. cit., pp. 190 - 191.

(٢) لقد طبق المقريزى هذه القاعدة على الدراهم الفضية ، والفلوس النحاسية بعد أن كثر استخدام الفلوس ، وزاد تداولها والتعامل بها ، فطردت الدراهم الفضية ، فضلاً أنظر ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

الايطالى ، ويكون سعره التبادلى أعلى ، وعندها يتمكن من طرد الدينار الايطالى ، ويحافظ على مركزه النقدى وقوته النقدية .

لقد بلغ من انتشار الدينار الافرنتى أو الدوكات البندقى أن استخدمت الدولة المملوكية نفسهـا العملات الايطالية فى مصروفات الدولة ومعاملتها المالية ، وقد أوردت المصادر التاريخية أمثلة عديدة لهذا التصرف السئ من قبل الدولة ، ليس هذا فقط ، بل إن العملات الايطالية اعتمدت من قبل الدولة عملات رسمية شأنها فى ذلك شأن العملات المملوكية ، وحملت الأوامر السلطانية ، والمعاهدات التجارية المعقودة بين الدولة وجمهوريات ايطاليا اعترافاً مملوكياً بتلك العملات (١) .

فمن الأمثلة على استخدام الدولة لتلك العملات فى مدفوعاتها ما حدث سنة ٨١٨ هـ / ١٤١٥ - ١٤١٦ م ، عندما أنفق السلطان المملوكى المؤيد شيخ على مماليكه نفقة السفر ، وأعطى كل مملوك ثلاثين ديناراً افرنتية ، وتسعين نصفاً من الدراهم المؤيدية (٢) ، ويبدو أن نقص احتياطى الدولة من الدنانير الذهب قد اضطر الدولة الى الاستعانة بالدنانير الايطالية لمواجهة هذا النقص ،

---

(١) عفاف صبره ، العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ١٥٣ ؛

- Rapie, op. cit., p. 196.

لقد تضمنت وثائق مملوكية عديدة ـ وثائق وقف أو وثائق بيع أو غيرهما ـ استخدام النقود الايطالية فى مختلف أنواع المعاملات الرسمية وغير الرسمية .

فضلاً أنظر : رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك ، ص ٢٤٢ ، وما بعدها ، حجة وقف السلطان الأشرف برسباى ، ص ١٧٩ .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٢٧ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٣٥ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٥٢ .

وقد تكرر مثل ذلك في سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ - ١٤١٩ م [١] ، وكذلك سنة ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م [٢] الى غير ذلك من الأمثلة التي حدثت خلال العهد المملوكي الجركسي .

٥ - محاولات الدولة وقف تقدم العملات الذهبية الايطالية

قام عدد من سلاطين الدولة في عهدها الجركسي بعدة محاولات تهدف الى المحافظة على مركز الدينار المملوكي في وجه المنافسة الحادة التي واجهتها من قبل العملات الذهبية الايطالية ، والعمل لوقف تقدمها أمام تراجع الدينار المملوكي .

حدثت أولى تلك المحاولات في عهد السلطان المملوكي الناصر فرج ، وذلك في شهر جمادى الأولى سنة ٨٠٣ هـ / ديسمبر ١٤٠٠ م ، حيث قامت الدولة بإصدار دنانير ذهبية [٣] . عرفت باسم الدنانير السالمية [٤] ، وكان الهدف من إصدارها وقف تداول النقود الذهبية الايطالية ، وصد منافستها للدينار المملوكي [٥] ، وقد أصدرت الدولة من هذا الدينار عدة أجزاء ، فمنه ما زنته مثقال ، وما

---

(١) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٢٢٥ ، العيني ، عقد ، ص ٣٢٥ .

(٢) العيني ، نفسه ، ص ٣٧ ، ص ٤٩ ، ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ١٨٥ ، الصيرفي ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٥٠٢ .

(٣) يذكر د. رأفت النبراوي (مسكوكات ، ص ٢٤٦) عن أحد المستشرقين أن الدينار السالمي الذي أصدرته الدولة كان على وزن الدينار الافرنتي الذي تراوح وزنه في تلك الفترة بين (٣,٥٠ جم) (٣,٦٥ جم) بينما تذكر بعض المصادر المملوكية أن الدنانير السالمية ضربت على وزن المثقال وأجزائه ، والمعروف أن المثقال وزنه الشرعي (٤,٢٥ جم) .

(٤) نسبة الى الأمير يلبغا السالمي مدبر الدولة ، فضلاً أنظر ترجمته ص ٢٣٣ هامش رقم (٢) .

(٥) القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص٤٣٧ ، المقريزي ، الخطط ، جـ ٢ ، ص٢٩٢ .

يزن مثقالين ، وثلاثة مثاقيل ، كما أصدرت نصف مثقال ، وربع مثقال [١] ، ويبدو أن هذه الكثافة فى إصدار أجزاء الدينار كانت بهدف الاعتماد عليها فى كافة أثمان المعاملات بمستوياتها المختلفة ، وعدم إتاحة الفرصة لاستخدام الدنانير الايطالية فى المعاملة ، ومن أجل هذا الهدف أيضاً ، رسمت الدولة باستخدام ما أصدرته من دنانير سالمية عن طريق العدد تسهيلاً للمتعاملين ، وترغيباً لهم فى التعامل بها وتداولها ، ولم تحقق هذه الخطوة وقف تقدم النقود الايطالية بسبب تهاون الدولة فى تطبيقها ، ولسرعة ما داخل دنانيرها من فساد وغش ، جعل المتعاملين يستمرون فى تداول الدنانير الايطالية .

والأهم من ذلك هو أن هذه الخطوة من الدولة لم تغير شيئاً فى العلاقة النقدية التى كانت فى صالح الدينار الايطالى لكونه نقداً رديئاً يتم تقدير قيمته التجارية بنسبة أعلى من قيمته الحقيقية ، بينما كانت قيمة الدينار المملوكى التجارية أقل كثيراً من قيمته الحقيقية .

كررت الدولة محاولتها بعد عدة سنوات ، وبالتحديد سنة ٨١١ هـ / ١٤٠٨ م ، عندما أصدرت دنانير ذهبية جديدة أطلق عليها الدنانير الناصرية نسبة الى الناصر فرج ، على غط الدنانير السالمية ، وعلى وزن وعيار الدينار الافرنتى ، أو الدوكات [٢] ، ولم تكن نتيجة هذه المحاولة بأفضل من سابقتها ، فعلى الرغم من تداول تلك الدنانير ، ورواجها مدة لا بأس بها ، فان ذلك لم يستمر بسبب

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٤١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٢ ، ص ٢٥٠ ، ابن اياس ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٠٦ .

(٢) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٣٧ ، إبن حجر ، إنباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ٤٠٣ ، العينى ، عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٢٣ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢٧٦ .

فساد السياسة النقدية للدولة ، وعدم دعمها وتشددها فى تطبيق ما يحفظ للدينار المملوكى مركزه وقوته ، وتذليل ما يقف أمام هذا الواجب من عقبات .

لقد اكتفت الدولة بضرب دنانيرها الذهبية ، ولم تكلف نفسها العمل على تقوية المركز النقدى لها ، وإبطال التعامل بالدنانير المنافسة لها ، والتشدد مع الزغليين ، وغيرهم ممن يعملون على افساد النقود ، فاستمر التعامل بالدينار الافرنتى والدينار البندقى ، وأصيبت دنانير الدولة بالفساد ، فتناقصت أوزانها ، وفسد عيارها حتى عادت الأمور وكأن شيئاً لم يكن (١) .

وإضافة الى هذا العامل الذى أدى الى فشل محاولتى الدولة ، فإن هناك عاملاً آخراً لا يقل أهمية هو نقص معدن الذهب فى الدولة ، وعدم توفره بكميات تساعدها على إصدار أعداد كثيرة من الدنانير ، وهذا النقص هو الذى جعل الدولة تصدر ثلاثة آلاف دينار فقط خلال شهرين (٢) .

لقد زاد الغش فى الدنانير الناصرية التى ضربت لمواجهة منافسة الدينار الايطالى ، وكانت أولى خطوات السلطان المؤيد شيخ فى إصلاحه النقدى العمل على إبطال التعامل بها ، بعد أن كان سعر تبادلها منخفضاً عن سعر تبادل الدينار الافرنتى ، أو الدينار البندقى بنسبة كبيرة (٣) ، جعلت النقود الايطالية تستمر فى منافستها ، وتحوز على ثقة المتعاملين ورضاهم ، ورغبتهم الاستمرار فى التعامل بها .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٢٦ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ١٥١

(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١٠٥٥ ، جـ ٤ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٣) المقريزى ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ٣٠٧ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٥٤ ، العينى ، عقد ، ص ٢٢١ .

وهكذا ساد التعامل بالنقد الأجنبى بدلاً من النقود المملوكية فترة زمنية طويلة امتدت حتى شهر صفر من سنة ٨٢٩ هـ / ديسمبر من سنة ١٤٢٥ م ، عندما أقلق السلطان الأشرف برسباى ذلك ، وقام بالمحاولة الثالثة لإعادة الثقة بالدنانير المملوكية وإبطال التعامل بالدنانير الإيطالية [١] .

كانت أولى خطوات سياسة الأشرف برسباى فى هذا الاتجاه أن عقد اجتماعاً ضم القضاة والأمراء والصيارفة وأصحاب الأموال ، وأخذ تأييدهم فى ذلك ، واتبع هذه الخطوة بخطوة أخرى ، هى جمع أكبر قدر ممكن من الدنانير الأجنبية ، وتحويلها الى دنانير مملوكية جديدة أطلق عليها الدنانير الأشرفية بنفس الوزن الذى كان عليه الدينار الأفرنتى أو البندقى . ثم اتبع ذلك بخطوة جريئة هى منع التعامل بالدنانير الايطالية ، ومن لديه شئ منها فليذهب الى دار الضرب ، ويأخذ بدلها دنانير أشرفية [٢] .

---

(١) زاد من قلق الأشرف برسباى عدم توفر الدنانير المملوكية ، وندرتها فى الدولة بشكل خطير ، أصبحت معه النقود الذهبية الايطالية هى الوحيدة فى التداول ، والمسيطرة على التعامل بالذهب ، ونلحظ ذلك من أن المصادر التاريخية لم تذكر منذ سنة ٨٢٥ هـ / ١٤٢١ - ١٤٢٢ م أسعار تبادل الدينار المملوكى ، مع ذكرها لأسعار تبادل الدينار الافرنتى حتى أن بعض هذه المصادر قد صرح فى سنة ٨٢٤ هـ / ١٤٢٠ م أن الدنانير المملوكية كانت قليلة جداً .

(المقريزى ، نفسه ، ص ٥٤٨ ، العينى ، نفسه ، ص ٨٥ - ٨٦ ، الصيرفى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٥٢٠) .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٣٦٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

ولأهمية الخطوة الثالثة ، وضرورة تنفيذها بدقة أوكل السلطان الأشرف برسباى نظارة دار الضرب الى أحد رجال الدولة المعروفين بالعفة والأمانة والنشاط [١] ، ليقوم بمراقبة تنفيذاً للسياسة النقدية للدولة بكل دقة خصوصاً إصدار الدنانير الأشرفية على الوزن والعيار المحددين ، ومنع التعامل بالدنانير الايطالية دعماً لتداول دنانير الدولة ، والتعامل بها بسعر أعلى من سعر الدينار الافرنتى أو الدينار البندقى [٢] ، وبهذا حقق الدينار المملوكى تقدماً وفارقاً نقدياً لصالحه فى الوقت الذى كان وزنه مساوياً لوزن الدنانير الايطالية ، وفى ضوء القاعدة النقدية التى سبقت الاشارة اليها والتى تقول «النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول» ، فقد قدر الدينار الأشرفى بأكثر من قيمته ، وبهذا أتيحت الفرصة للدينار المملوكى (الاسلامى) طرد النقود الأجنبية ، وأن يحل محلها فى التداول ، وعمليات التعامل الذهبى .

لقد كانت الظروف تسير لصالح هذه المحاولة وانجاحها ، فقد لقيت من الناس والمتعاملين ارتياحاً ورضى ، فأقبلوا على التعامل بالدنانير الأشرفية الجديدة ، كما أن استفادة الدولة من الدنانير الأجنبية لدعم هذه المحاولة بتحويلها الى دنانير مملوكية كانت خطوة جيدة ، أوضحت حرصها على دعم نقودها ، والتصدى لما ينافسها من نقود ، والقضاء على هذه المنافسة ، وقد استطاعت الدولة بهذه الخطوة إمداد دار الضرب بكميات من الذهب مكنتها من إصدار أعداد لا بأس بها من الدنانير الأشرفية ، وإضافة الى تلك الدنانير الأجنبية ، فقد توفر للدولة كميات أخرى من الذهب عن طريق الغنائم الحربية التى استولت

---

(١) المقريزى ، السلوك ، نفسه ، ص ٧١ .

(٢) نفسه ، ص ٨١٩ ، العينى ، عقد ، ص ١٥٩

عليها الحملتان العسكريتان اللتان وجههما السلطان الأشرف برسباى الى قبرص سنة ٨٢٨ هـ / ١٤٢٥ م ، وسنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٦ م [(١)] ، وكان من بين تلك الغنائم الفدية التى حصلت عليها الدولة مقابل اطلاق ملك قبرص جيمس الأول (James I) من الأسر ، وكان مقدارها ـ كما ذكرت المصادر المملوكية [(٢)] ـ مائتى ألف دوكات بندقى ، وقد استلمت الدولة نصفها فى شهر المحرم من سنة ٨٣١ هـ / أكتوبر سنة ١٤٢٧ م ، ونصفها الآخر بعد عودة الملك الى بلاده ، بالاضافة الى جزية سنوية مقدارها عشرون ألف دوكات ذهبى بندقى [(٣)] .

وكان لتشدد السلطان الأشرف فى تحويل أعداد كبيرة من الدنانير الافرنتية ، أو البندقية الى دنانير مملوكية أثره الواضح فى زيادة أعداد الدنانير الأشرفية ، والإكثار من إصداراتها ، والنتيجة الطبيعية لذلك انخفاض عدد الدنانير الايطالية بشكل ملحوظ ، الأمر الذى جعل وجودها نادراً وشبه معدوم [(٤)] ، كما استفادت الدنانير المملوكية فى تقوية مركزها النقدى من الفساد والغش الذى أصاب النقود الايطالية من نقص أوزانها وتزييفها ، ثم استخدامها عن

---

(١) أرسل الأشرف برسباى حملتين الى قبرص كانت الأولى فى رمضان سنة ٨٢٨ هـ / يوليو ـ أغسطس سنة ١٤٢٥ م ، والثانية فى رمضان سنة ٨٢٩ هـ / يوليو سنة ١٤٢٦ م ، وكان أسر ملك قبرص فى الحملة الثانية .

لمزيد من التفاصيل عن هاتين الحملتين فضلاً أنظر : ابن حجر ، إنباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ٣٤٦ ، وما بعدها ، ص ٣٦٦ ، وما بعدها

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٢٦ ، ص ٧٦٥ ، ابن حجر ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٣٧٠ ، العينى ، عقد ، ص ١٩٢ .

(٣) قدر الرحالة الأوربى بيروطافور هذه الفدية بثلاثمائة ألف دوكات ، والجزية السنوية بثمانية آلاف دوكات (بيروطافور ، الرحلة ، ص ٥٧) .

(٤) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٦٥ ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢١٨ ، محمد كامل مراد ، سياسة الأشرف برسباى الداخلية ، ص ١٦٥ .

طريق الوزن نظراً لذلك الفساد ، فكانت النتيجة أن تحول المتعاملون الى الدنانير الأشرفية التى حازت على ثقتهم ورغبتهم لوفرة أعدادها ، وجودة سكها ، وثبات وزنها وعيارها [١] ، واجتهد كل من لديه شئ من الدنانير الايطالية فى التخلص منها ، وتوجهوا بها الى دار الضرب بكميات كبيرة زاد بعد تحويلها من أعداد الدنانير الأشرفية [٢] .

وأخيراً ، فقد كان لسياسة السلطان الأشرف الضرائبية ـ رغم سوئها ـ أثر كبير فى الإكثار من إصدارات الدنانير الذهبية المملوكية بطريق غير مباشر حيث ألزم التجار القادمين الى المراكز التجارية فى الدولة بدفع الرسوم والضرائب المقررة عليهم ، وأثمان السلع والمتاجر التى يقومون بشرائها بالنقود الذهبية ، وهذه النقود يتم تحويلها فى دار الضرب الى دنانير مملوكية ، وقد أدت جميع تلك العوامل الى تمكن الدنانير المملوكية من مواجهة الدنانير الايطالية وايقاف منافستها ، ثم انسحابها من السوق النقدية المملوكية تاركة التعامل النقدى فيها للدينار المملوكى .

واذا كانت تلك الظروف ـ التى مكنت الدولة من التصدى لما ينافس الدينار المملوكى من نقود ـ فى مجملها ظروفاً داخلية ، فإن هناك أيضاً ظروفاً خارجية كان لها أثرها فى إضعاف مركز النقود الإيطالية ، وتراجعها ، وأهم هذه الظروف نتبينها بالتالى :

---

(١) نتيجة للنجاح الذى حققته الدنانير الأشرفية أطلق معظم سلاطين المماليك ممن حكم بعد الأشرف برسباى اسم الأشرفى على إصداراتهم الذهبية ، حتى إن سلاطين آل عثمان أطلقوا على نقودهم الذهبية التى أصدروها فى مصر اسم أشرفى .

(٢) المقريزى ، المصدر السابق ، ص ١١٩٠ .

فى الوقت لذى تقوم فيه الدولة االمملوكية بتطبيق سياستها النقدية للمحافظة على مركز الدينار كانت الجمهوريات الايطالية ـ وبوجه خاص جمهورية البندقية ـ تعانى من نقص امداداتها من معدن الذهب الواصل اليها من بلاد السودان الغربى عن طريق الشمال الافريقى ، وقد واجهت الجمهوريات أزمة نقدية فى عدم كفاية إصداراتها الذهبية ، فقلت أعدادها بشكل ملحوظ ، وتلا ذلك ما تعرض له النشاط الاقتصادى ، والتبادل التجارى بين الدولة المملوكية والجمهوريات الايطالية ـ وهى التى تقوم بدور الوسيط التجارى بين الغرب والشرق ـ من ركود وفتور كان من أسبابه فساد السياسة الاقتصادية ـ وخصوصاً التجارية ـ التى انتهجها السلطان المملوكى الأشرف برسباى ، وما شرعه من تنظيمات تجارية وضرائبية واحتكارية [١] كان لها أثرها السيئ على مصالح الدولة وعلاقاتها التجارية ، الأمر الذى انعكس على تدفق العملات الذهبية الى الجمهوريات الايطالية ، ولا ننسى ما للأحداث السياسية المعاصرة لتلك الفترة [٢] من تأثيرات سلبية على النشاط التجارى بين الجمهوريات

---

(١) عن تلك السياسة فضلاً أنظر : المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٢٣ ، ٨٦٩ ، ٩٣٣ ، ٩٣٥ ، ص ١١٢٧ ، ص ١١٨٧ - ١١٨٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٦٩ ، ص ١٤٣ ، محمد أمين صالح ، التنظيمات التجارية ، ص ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، ص ٣٣٤ ، ٣٣٧ .

(٢) من أمثلة تلك الأحداث النزاع البندقى العثمانى ومن قبله النزاع البندقى الجنوى ، وبدايات التوسع البرتغالى ووصول البرتغاليين الى سواحل غانا ، ومصادر الذهب فى بلاد السودان الغربى ، الى غير ذلك من أحداث .

لمزيد من التفاصيل فضلاً أنظر : صبحى لبيب ، سياسة مصر التجارية ، ص ١٤٤ - ١٤٥ ، شارل ديل ، البندقية ص ٤٩ ، ٥٧ ، ص ١٣٣ ، ١٤١ ، فرنان برودل ، من ذهب السودان الى فضة أمريكا ، ص ٨٤ ، ٨٩ ؛

- ISKENDER. T. Les Relation Commericales et politiques de Venise avec L'Egypt au XIve at Xve Siecles. Paris. 1933 . pp. 94 - 96.

الايطالية ودولة المماليك ، وبينهما وبين غيرهما من الدول ، مما يعنى ركود حركة التبادل التجارى ، وبالتالى عدم توفر النقد الايطالى بكميات كبيرة ، فضعفت منافستها ، وعدمت امكانية التعامل بها وتداولها ، فحتم ذلك على المتعاملين تداول الدينار المملوكى الأشرفى والتعامل به ، فعاد بذلك الى مركزه النقدى وقوته النقدية التى كان عليها من قبل [١] .

وهكذا أصبحت السيادة النقدية داخل الدولة للدينار المملوكى على الدنانير الذهبية الأجنبية منذ سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٦ م ، ومع أنه تم التعامل بالدنانير الايطالية فى نطاق محدود [٢] ، فإنه لم يرد فى المصادر التاريخية ما يفيد تداولها أو التعامل بها بعد سنة ٨٤٩ هـ / ١٤٤٥ - ١٤٤٦ م مما يعنى تراجعها وانسحابها من حركة التداول النقدى فى الدولة .

(١) يذكر المستشرق Ashtor فى كتابه Studes sur le Systeme menetaire des mam-louks circassian.. p. 273. أن النقود الذهبية الايطالية فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر الميلادى تفوقت فى قيمتها النقدية على الدينار المملوكى ، أما فى نهاية العصر المملوكى فقد تساوت القيمة النقدية لهما ، ولا أدرى ما هى مصادره التى اعتمد عليها فيما ذهب اليه ، ولا شك فى أن ذلك يخالف المسار الذى كانت عليه العلاقة النقدية بينهما ، والذى كان فى صالح الدينار المملوكى مركزاً ، وقيمة ، وأترك الرد عليه لأحد المستشرقين ، وهو Van Gennep فى كتابه Le Dukat Venitien en Egypte. p. 497. الذى يذكر فيه نجاح السلطان الأشرف برسباى فى مواجهة منافسة النقود الايطالية الأمر الذى أدى الى تراجعها أمام الدينار المملوكى .

(٢) أشارت بعض المراسلات الاتفاقيات المعقودة فى فترات متأخرة بين الدولة المملوكية والجمهوريات الايطالية الى تداول النقود الايطالية فى أثناء حركة التبادل التجارى بين الجانبين ، ويبدو أن هذا التداول قد انحصر فى المراكز التجارية للدولة ، والتى يصلها التجار الايطاليون ـ خصوصاً الاسكندرية ـ لاتمام عملية التبادل (فضلاً أنظر ملحق رقم (٧ ، ٨) .

٦ - دراسة مقارنة بين القيم النقدية للدينار المملوكى والدينار الإيطالى

إن الحديث عن القيم النقدية للدينار الايطالى يماثل الحديث عن القيم النقدية للدينار المملوكى - التى سبق عرضها ، وعمل مقارنة بين القيمتين فيه تكرار للقيمة النقدية للدينار ، وتجنباً لذلك أوردت هذه المقارنة فى بيان يوضح القيمة النقدية لهما ، وقد أوضحت فى الهامش ما تحتاجه محتويات البيان من توضح للأرقام ، أو التطورات المصاحبة للقيمة النقدية .

وقد قسمت ذلك البيان الى عدة حقول أولها : يمثل السنة التى وردت خلالها القيمة النقدية ، وثانيها: متوسط وزن الدينار الإيطالى على أساس المثقال (وحدة وزن الذهب) ، والذى يساوى أربعة جرامات وخمسة وعشرين بالمائة من الجرام (٤,٢٥ جم) من الذهب ، وثالثها : لسعر تبادل الدينار الايطالى على أساس الدرهم المملوكى سواء أكان درهماً فضياً أم درهم حسابياً (درهم فلوس ، ورابعها : متوسط وزن الدينار المملوكى على أساس وزن المثقال ، وخامسها : لسعر تبادل الدينار المملوكى ، وسادسها : خصصته للمصادر التاريخية التى استقيت منها المعلومات .

هذا وقد جعلت مقارنة القيمة النقدية للدينار الايطالى مع الدينار المملوكى الذى ضرب لمواجهة منافسة الدينار الايطالى ، وفى الفترة السابقة لذلك - أى قبل اصدار الدولة دنانير تواجه الدينار الايطالى - جعلت المقارنة مع الدينار المملوكى الذى كان سائداً ، وأوردت المصادر المملوكية قيمته النقدية مقترنة بالقيمة النقدية للدينار الايطالى .

فمثلاً مع بدء العلاقة النقدية فى سنة ٧٩٠ هـ / ١٣٨٨ م اعتمدت على

القيمة النقدية للدينار المملوكى الذى صدر فى تلك الفترة ، وفى سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠١ م أصدرت الدولة الدينار السالمى لمواجهة الدينار الايطالى ، فاعتمدت على قيمته النقدية مقابل قيمة الدينار الايطالى النقدية ، ومثل ذلك فى الدينار الناصرى ، والدينار الأشرفى .

وقد اعتمدت فى تحديد أوزان تلك الدنانير على ما ذكرته بعض المراجع الحديثة [١] ، وراذا ورد فى البيان أن وزن الدينار المملوكى هو (٤,٢٥ جم) ، فإنما هو للدينار على وزن المثقال لا الدينار الذى أصدر لمواجهة الدينار الايطالى ، والذى كان يقل عن (٣,٥٠ جم) واذا ورد الوزن (٤,٢٥ جم) خلال الفترة من ٨١٥ هـ / ١٤١٢ - ١٤١٣ م الى ٨٢٩ هـ ١٤٢٥ - ١٤٢٦ م ، فإنما هو للدينار الناصرى ، ولكن عن طريق الوزن أى وزن المثقال ، أما تقدير القيمة النقدية ، فهى على أساس الدرهم الفضى حتى سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ - ١٤٠٤ م ، وبعدها تم التقدير على أساس الدرهم الفلوس ، وللفائدة فقد اتبعت البيان الموضح للقيمة النقدية بخلاصة تحتوى على وزن الدينار اما المملوكى أو الايطالى ، والنسبة المئوية لكل من الوزن ، والقيمة النقدية مقارنة بمثقال الذهب - وزنه وقيمته - والنتيجة النهائية للعلاقة بين الدينارين .

هذا وقد أوضحت بعض النقاط التى تحتاج الى توضيح فى هوامش جعلتها فى نهاية الفصل ، رغبة فى عدم تقسيم البيان ، وحرصاً على التسلسل الزمني

(١) رأفت النبراوى ، مسكوكات المماليك الجراكسة ، سامح فهمى ، الوحدات النقدية المملوكية .

- Bacharach, "The DInar Versas the Ducat".
- Gennep, "Ducat Veniten en Egypt".
- Balog, "The Coinage of the Memluk Sultans".

للسنوات الواردة فيه ، وأرجو أن يكون فى هذه الهوامش توضيح إضافى للمعلومات الخاصة بالقيم النقدية لكل من الدينار المملوكى والدينار الايطالى ، والمقارنة بينهما .

السنة	متوسط وزن الدينار الايطالى	سعر التبادل	متوسط وزن الدينار المملوكى	سعر التبادل	المصدر
٧٩٠ هـ / ١٣٨٨ م [١] .	٣,٥١	١٧ درهم فضى	٤,٢٥ [٢]	٢٠	صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٣٨ ، انباء ، جـ ١ ، ص ٣٥٣ .
أوائل ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م		٢٤		٣٠	إنباء ، جـ ٢ ، ص ٥١ .
رمضان ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م		٣٠		٣٦	عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٧٤ ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٤٩٣ .
شوال ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م		٣٠,٥ - ٢٠		٣٢ - ٢٣	السلوك ، جـ ٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٧ ، النجوم ، جـ ١٢ ، ص ١٧٤ أنباء جـ ٢ ، ص ٥٢ .
ذو القعدة ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م		٢٨		٣٠	السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩٦٩ .
٨٠٢ هـ / ١٣٩٩ م		٢٥		٣٠	السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩٧٧ ، عقد ، ٢٥ ، ورقة ١١٣ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٥٥١ .
٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م	٣,٥١	٢٩	أقل من ٤,٢٥	٣٠	السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٢٧ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ . ص ٥٩١ .
جمادى الأولى ٨٠٣ هـ/١٤٠١ م	٣,٥٠ [٣]	٣٨	٤,٢٥	٣٩	نزهة ، جـ ٢ ، ص ٩٨ .
رمضان ٨٠٣ هـ / ١٤٠١ م	٣,٦٥	٣٥		٣٨	السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٥٩ .

السنة	متوسط وزن الدينار الايطالى	سعر التبادل	متوسط وزن الدينار المملوكى	سعر التبادل	المصدر
ذو الحجة ٨٠٣ هـ / ١٤٠١ م		٣٧		٤٠	السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٠٧٠ .
٨٠٤ هـ / ١٤١٠ م		٣٤		٣٦	السوك ، جـ ٢ ، ص ١٠٧٦ ، عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ١٧٧
٨٠٥ هـ / ١٤٠٢ م		٤٧		٥٠	السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٠٩١ ، جـ ٢٥ ، ورقة ١٩٢ .
جمادى الأولى ٨٠٥ هـ/١٤٠٢ م		٦٢		٦٧	الجوهر الثمين ، ورقة ١٨٨ .
جمادى الآخرة ٨٠٥ هـ/١٤٠٣ م		٦٠		٦٥ - ٧٠	السلوك ، جـ ٣ ، ص ١٠٩٨ ، عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ١٨٥ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٥٨ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٦٥ .
شوال ٨٠٥ هـ / ١٤٠٣ م		٤٥		٦٠	الجوهر الثمين ، ورقة ١٩٠ ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٠٥ ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٢٣٣ .
٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م		٤٥[٤]		٦٠[٤]	السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١١١ ، عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ١٩٧ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٧٧ .
صفر ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م		٥٠		٦٤	السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١١٥ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٧٨ .

السنـــــة	متوسط وزن الدينار الايطالى	سعـــــر التبـــادل	متوسط وزن الدينار المملوكى	سعـــــر التبـــادل	المصـــــدر
ربيع الأول ٨٠٦ هـ / ١٤٠٣ م		٥٥ - ٦٠		٧٠	السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١١٦ ، عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٢٠١ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٨٠ ، ص ١٨٣ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٨٣ .
شعبان ٨٠٦ هـ / ١٤٠٤ م		٧٠		٩٠	السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٢٢ ، عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ، ٢٠١ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٨٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٨٧ .
شوال ٨٠٦ هـ / ١٤٠٤ م		٧٥	٣,٩٧	١٠٠	السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٣٠ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٩٥ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٩٣ .
٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م		٧٠		١٠٠ - ١١٠	
ربيع الآخر ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م		١٠٠ (٥)		- ١٢٠ (٥)	عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٢١٠ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ١٩٥ .
جمادى الأولى ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م		٨٠		١٠٠	السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٣٤ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٩٧ .

السنة	متوسط وزن الدينار الابطالى	سعر التبادل	متوسط وزن الدينار المملوكى	سعر التبادل	المصدر
جمادى الآخرة ٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م		١٢٥		١٣٠	الجوهر الثمين ، ورقة ٢٠٧ .
شوال ٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م		٨٠		١٠٠	السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٥٥ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧١٥ .
ذو الحجة ٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م		٦٠		٨٠	الجوهر الثمين ، ص ٢١٠ ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٦١ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٢٠ .
٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م		١٢٠ (٦)		١٤٠ (٦)	السلوك ، جـ ٣ ، ص ١١٧٠ .
صفر ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م		١٣٠		١٥٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣ ، النجوم ، جـ ١٣ ، ص ٤٣ .
ربيع الأول ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م		١٢٠		١٤٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٠٩ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٣٧ .
٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م		١٢٥ (٧)		١٣٥ (٧)	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٧ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٥٧ .
محرم ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م		١٣٥		١٥٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٠ .

السنة	متوسط وزن الدينار الايطالى	سعر التبادل	متوسط وزن الدينار المملوكى	سعر التبادل	المصدر
شعبان ٨٠٩ هـ / ١٤٠٧ م		١٠٠		١٢٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٤٠ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٦٧ .
٨١٠ هـ / ١٤٠٧ م		١٤٠ (٨)		١٦٠ (٨)	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٥١ ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٣٩٥ ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٧٦ .
٨١١ هـ / ١٤٠٨ م	٣,٤٥	١٠٠	٣,٥٠	١٢٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٢ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٠١ .
ذو القعدة ٨١١ هـ / ١٤٠٩ م	٣,٤٥	١٠٠ (٩)	أقل من ٣,٥٠	١٠٠ (٩)	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٤ – ٨٥ .
٨١٢ هـ / ١٤٠٩ م		١٨٥ (١٠)		٢٠٠ (١٠)	عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٠٨ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٦٠ – ٢٦١ .
٨١٣ هـ / ١٤١٠ م		١٦٠		١٨٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٣١ .
صفر ٨١٣ هـ / ١٤١٠ م	٣,٤٥	١٨٠	بين ٣,٤٢ و ٣,٥٠	٢٠٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٣٣ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٦٤ .
صفر ٨١٣ هـ / ١٤١٠ م		٢٠٠ – ١٨٠		١٩٥ – ١٨٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٦٥ – ١٦٦ ، إنباء ، جـ ٢ ، ص

الســنــة	متوسط وزن الدينار الايطالى	سعر التبادل	متوسط وزن الدينار المملوكى	سعر التبادل	المصدر
					٢٦٣ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٧٦ .
٨١٤ هـ / ١٤١١ م		١٨٠		١٨٠	عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٣٦ - ٣٣٧ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٧٦ .
ربيع الأول ٨١٤ هـ / ١٤١١ م		٢٠٠ (١١)		١٩٠ (١١)	نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٨٤ .
رجب ٨١٤ هـ / ١٤١١ م		٢٠٥		١٩٥	عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٣٧ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٨٧ .
شوال ٨١٤ هـ / ١٤١٢ م		٢١٠		٢٠٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٩٣ ، عقد ، جـ ٢٥ ، ورقة ٣٣٧ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٨٩ .
ذو الحجة ٨١٤ هـ / ١٤١٢ م		٢٢٠ - ٢٠٠		٢١٠ - ٢٠٠	نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٩٤ .
ذو الحجة ٨١٤ هـ / ١٤١٢ م	٣,٤٠-٣,٤٥	١٩٠	٣,٤١ - ٣,٤٥	١٩٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٩٣ .
٨١٥ هـ / ١٤١٢ م		٢٤٠		٢٢٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .
صفر ٨١٥ هـ / ١٤١٣ م		٢٢٠		٢١٠	عقد ، ص ١٥٢ .

السنة	متوسط وزن الدينار الايطالى	سعر التبادل	متوسط وزن الدينار المملوكى	سعر التبادل	المصدر
ربيع الأول ٨١٥ هـ / ١٤١٣ م		٢٠٠	٣,٢٠ - ٣,٤٣	١٨٠	عقد ، ص ١٥٢ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٢٠ .
٨١٦ هـ / ١٤١٣ م		٢٣٠		٢١٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٥٦ ، عقد ، ص ١٨٤ ، السيف المهند ، ص ٣١٥ .
٨١٧ هـ / ١٤١٤ م		٢٣٠		٢١٠ - ٢٢٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٨٠ ، عقد ، ٢١٠ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٢٦ .
٨١٨ هـ / ١٤١٥ م		٢٣٠	٣,٠٥٣	١٨٠ (١٢)	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .
صفر ٨١٨ هـ / ١٤١٥ م		٢٣٠		٢٢٠	عقد ، ص ٢٤٤ .
شعبان ٨١٨ هـ / ١٤١٥ م		٢٤٠		٢٠٠	عقد ، ص ٢٤٥ .
رمضان ٨١٨ هـ / ١٤١٥ م		٢٥٠		٢٠٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٣٥ .
ذو القعدة ٨١٨ هـ / ١٤١٦ م		٢٦٠		٢١٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٣٨ ، عقد ، ص ٢٤٦ .
ذو الحجة ٨١٨ هـ / ١٤١٦ م		٢٣٠		١٨٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٣٨ .
٨١٩ هـ / ١٤١٦ م		٢٥٠		٢٠٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٤٤ ، عقد ، ص ٢٦٧ .

السنة	متوسط وزن الدينار الايطالي	سعر التبادل	متوسط وزن الدينار المملوكي	سعر التبادل	المصدر
ربيع الأول ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م		٢١٠	وزناً (٤,٢٥)	٢٣٠	عقد ، ص ٢٦٧ .
ربيع الأول ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م		٢٦٠	٣,٠٥٣	٢١٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٥٤ ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٩١ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٦٨ .
جمادى الأخرة ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م		٢٦٠ (١٣)		٢١٠ (١٣)	السلوك ، جـ ٤ ، ٣٦٠ .
٨٢٠ هـ / ١٤١٧ م		١٦٠ - ٢٧٠		٢٢٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٩٢ ، ص ٣٩٦ - ٣٩٧ ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ١٤٣ ، عقد ، ص ٣٠٢ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٤٠٠ .
٨٢١ هـ / ١٤١٨ م	٣,٤٦	٢٣٠ - ٢١٠	٤,٢٥	٢٥٠ - ٢٣٠	عقد ، ص ٣١٤ .
٨٢٣ هـ / ١٤٢٠ م (١٤)		٢٠٥ - ٢١٠	٣,٠٥٣	١٧٥	عقد ، ص ٣٨٨ ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٤٨١ .
٨٢٤ هـ ١٤١٢ م		٢١٠	٤,٢٥	٢٣٠ (١٥)	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٥٤٨ ، عقد ، ص ٧٧ - ٧٨ ، نزهة ، جـ ٤ ، ص ٥٢٠ .
٨٢٥ هـ / ١٤٢١ م		٢٢٠		٢٥٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٠٣ ، عقد ، ص ٨٥ ، النجوم ،

السنة	متوسط وزن الدينار الايطالي	سعر التبادل	متوسط وزن الدينار المملوكي	سعر التبادل	المصدر
					جـ ١٤ ، ص ٢٢٦ .
٨٢٦ هـ / ١٤٢٢ م		٢٢٥ - ٢٣٠		٢٥٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٤٨ .
ذو الحجة ٨٢٦ هـ / ١٤٢٣ م		٢٢٠		٢٥٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٤٨ ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٥٦ .
٨٢٧ هـ / ١٤٢٤		٢٢٠ - ٢٢٥		٢٥٠	عقد ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .
٨٢٨ هـ / ١٤٢٤ م		٢٢٥		٢٧٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٧٨ ، عقد ، ص ١٥٩ ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٥٦ .
٨٢٩ هـ / ١٤٢٥ م	٣,٤٦	٢٢٥ (١٦)	٣,٤٦	٢٧٠ (١٦)	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٧٠٥ ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٣٦٤ ، عقد ، ص ١٥٩ .
٨٣٣ هـ / ١٤٢٩ م	أقل من ٣,٤٥	٢٦٠	٣,٤١	٢٨٥	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨١٩ ، عقد ، ص ٢٨٠ ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٣٥٢ ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ١٧٩ .
صفر ٨٣٣ هـ / ١٤٢٩ م		٢٣٠		٢٣٥	النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٣٥٢ .
ربيع الأول ٨٣٣ هـ / ١٤٢٩ م		٢٧٠		٢٨٠	النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٣٥٢ .

السنة	متوسط وزن الدينار الايطالى	سعر التبادل	متوسط وزن الدينار المملوكى	سعر التبادل	المصدر
شعبان ٨٣٣ هـ / ١٤٣٠ م		٢٦٠		٢٨٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٣٢ ، عقد ، ص ٢٨٠ .
٨٣٤ هـ / ١٤٣٠ م		٢٣٠	٣,٣٩ - ٣,٤١	٢٣٥	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٥١ ، عقد ، ص ٢٩٩ ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢١٨ .
ربيع الأول ٨٣٤ هـ / ١٤٣٠ م		٢٧٠		٢٨٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٥٢ ، عقد ، ص ٢٩٩ ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢١٨ .
ربيع الآخر ٨٣٤ هـ / ١٤٣٠ م		٢٢٥		٢٢٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٥٣ ، عقد ، ص ٢٩٩ .
٨٣٦ هـ / ١٤٣٢ م		٢٥٠	٣,٣٥ - ٣,٤٢	٢٦٠ - ٢٧٠	السلوك ، جـ ٤ ، ص ٨٨٠ ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٤٩٠ .
٨٤٧ هـ / ١٤٤٣ (١٧)		٢٧٥ - ٢٨٠		٢٨٥ - ٢٩٥	عقد ، ص ٤٨٤ ، حوادث ، جـ ١ ، ص ١١ ، التبر ، ص ٧٦ .
٨٤٩ هـ / ١٤٤٥ م		٢٨٠ - ٢٨٥		٢٨٥ - ٢٩٠	عقد ، ص ٥٠٢ .

خلاصة للعلاقة النقدية بين الدينار المملوكي والدينار الايطالى

فى أثناء المحاولتين الأولى والثانية وبعدهما [١]

نوع الدينار	متوسط الوزن	النسبة المئوية لمتوسط الوزن على أساس وزن المثقال	النسبة المئوية لمتوسط القيمة على أساس قيمة المثقال	العلاقة النقدية
الدينار المملوكى	٤,٢٥	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	أقل من قيمة الدينار الايطالى
الدينار الايطالى	٣,٥١	٪ ٨٢,٥	٪ ٩٠	مساوية لقيمة الدينار المملوكى
الدينار السالمى	٣,٥١	٪ ٨٢,٥	٪ ٩٠	مساوية لقيمة الدينار الايطالى
الدينار الناصرى	٣,٥٠	٪ ٨٢	٪ ٩٠	أعلى من قيمة الدينار الايطالى
الدينار الناصرى	أقل من ٣,٤٥	٪ ٨١	٪ ٨٨	أقل من قيمة الدينار الايطالى

(١) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ٢٩٠ ، Bacharch, op. cit., p. 91.

خلاصة للعلاقة النقدية فى أثناء المحاولة الثالثة وبعدهما [١]

نوع الدينار	متوسط الوزن	النسبة المئوية لمتوسط الوزن على أساس وزن المثقال	النسبة المئوية لمتوسط القيمة على أساس قيمة المثقال	العلاقة النقدية
الدينار الأشرفى	٣,٤١	٪ ٨٠,٥	٪ ١٠٠	أقل من قيمة الدينار الايطالى
الدينار الايطالى	٣,٥١	٪ ٨٢,٥	٪ ٩٠	أقل من قيمة الدينار المملوكى
الدينار الأشرفى	أقل من ٣,٤٠	٪ ٨٠	٪ ١٠٠	أعلى من قيمة الدينار الإيطالى
الدينار الايطالى	أقل من ٣,٥٠	٪ ٨٢	٪ ٩٠	أقل من قيمة الدينار المملوكى

(١) رأفت النبراوى ، مسكوكات ، ص ٢٩٠ ، Bacharach, op. cit., p. 91.

الهوامش

(١) وردت أول إشارة للقيمة النقدية للدينار الايطالى (الافرنتى) فى المصادر التاريخية سنة ٧٩٠ هـ / ١٣٨٨ م ، ثم وردت الإشارة الثانية عام ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م ، واذا كانت المصادر لم تذكر قيمة الدينار الايطالى النقدية فى الفترة بين السنتين ، فإنها ذكرت قيمة الدينار المملوكى النقدية ، ومن خلالها يمكن لنا معرفة القيمة النقدية التى كانت عليها الدنانير الإيطالية .

(٢) الوزن الذى كان عليه الدينار الإيطالى هو (٣,٥١ جرام) بينما كان الدينار المملوكى على وزن المثقال ، وهو (٤,٢٥ جرام) ، ونلحظ مع هذا الفارق الوزنى تقارب سعر التبادل بين الدينارين ، وهذا ما جعل الدينار الإيطالى ينافس الدينار المملوكى ، ويتقدم عليه ويحوز على رغبة المتعاملين فيه .

(٣) تزامن وزن الدينارين مع بدء الدولة تطبيق سياستها النقدية الجديدة لمواجهة هجوم النقود الإيطالية ، ومحاولة التصدى لها ، وكان إصدار الدينار السالمى على وزن المثقال (٤,٢٥ جم) بينما تراوح وزن الدينار الايطالى بين ٣,٥٠ و ٣,٦٥ جم .

(٤) كان سعر التبادل فى تلك السنة مقدراً بالدراهم الفلوس ، علماً بأن الدرهم الفضى الواحد كان بدرهمين من الدراهم الفلوس .

(٥) كان سعر تبادل الدرهم الفضى بثلاثة دراهم ، وثلاثة بالعشرة من الدرهم الفلوس ، ثم زاد فى نفس العام ليصبح أربعة دراهم فلوس لكل درهم فضى واحد .

(٦) كانت القيمة النقدية بالدرهم الفضى تعادل خمسة وعشرين درهماً فضياً للدينار الافرنتى ، وحوالى ثلاثين درهماً للدينار المملوكى .

(٧) تعادل هذه القيمة بالدرهم الفضى خمسة وعشرين درهماً فضياً للدينار الافرنتى ، وسبعة وعشرين للدينار المملوكى .

(٨) القيمة بالدراهم الفضية هى ثمانية وعشرون درهماً فضياً للافرنتى ، واثنان وثلاثون للمملوكى .

(٩) تساوت القيمة النقدية بين الدينارين لأن الدولة قد أصدرت دنانير على وزن الافرنتى فى محاولتها الثانية ضد هجوم النقود الإيطالية .

(١٠) كانت القيمة بالدراهم الفضية تعادل حوالى واحد وثلاثين درهماً فضياً للدينار الايطالى ، وثلاثة وثلاثين وثلث تقريباً للدينار المملوكى .

(١١) فشلت محاولة الدولة وقف تقدم الدينار الافرنتى ، الأمر الذى أدى الى زيادة تدهور الدينار المملوكى ، فوصل سعره لأول مرة الى مستوى أقل من الدينار الايطالى مما يوضح ما يعيشه من ضعف وتدهور .

(١٢) يلاحظ تدهور القيمة النقدية للدينار الناصرى بسبب ما كان يعانيه من فساد أدى الى قيام الدولة عدة مرات بمحاولات لمنع التعامل به ، وأخيراً قررت التعامل به عن طريق الوزن بسبب كثرة ما خالطه من فساد ، وتلاعب ونقص فى وزنه .

(١٣) كانت قيمة المثقال من الذهب (الدينار الهرجة) مائتين وثمانين درهماً فلوساً ، عنها من الدراهم الفضية خمسة وثلاثون درهماً فضياً ، أما قيمة الدينار الافرنتى ، فعنها من الدراهم الفضية اثنان وثلاثون درهماً

فضياً ونصف درهم ، والدينار الناصرى بستة وعشرون درهماً فضياً وربع درهم ، وقد نادت الدولة مراراً بمنع التعامل بالدينار الناصرى الذى أصبح غير صالح للتداول ، وقررت أن يكون سعره وزناً كل مثقال بمائتين وأربعين درهماً فلوساً أى ستة وعشرين درهماً فضياً ونصف تقريباً ، كما قررت أن يكون صرف المثقال من الذهب (الدينار الهرجة) بثلاثين درهماً فضياً أى بمائتين وسبعين درهماً من الفلوس ، والدينار الافرنتى بثمانية وعشرين درهماً فضياً منها مائتان واثنان وخمسون درهماً فلوساً ، ولكن لم يعمل بهذا التحديد ، واستمر التعامل بسعر التبادل المبين .

(١٤) لم تذكر المصادر التاريخية خلال سنتى ٨٢١ ، ٨٢٢ هـ / ١٤١٨ - ١٤١٩ م شيئاً عن أسعار تبادل الدينار الناصرى ، وكانت الدولة قد بذلت جهوداً كبيرة لمنع التعامل بعد أن كثير فساده وغشه ، وقد نجحت تلك الجهود عندما قلت كثيراً أعداد الدنانير الناصرية ، وعدمت بعد ذلك ، حيث ثبت فشلها فى مواجهة الدنانير الايطالية .

(١٥) يلاحظ أن سعر التبادل المذكور هو للمثقال من الذهب الذى اصطلح على تسميته بالدينار الهرجة ، الذى تم استخدامه بعد انعدام الدنانير الناصرية ، وتوقف التعامل بها ، وكان الدينار الهرجة يزن (٤,٢٥ جرام) ، ومع هذا فإن قيمته النقدية التجارية تقل كثيراً عن قيمته الأصلية مقارنة بالدينار الايطالى الذى يقل وزنه عن (٣,٤٥ جرام) بسبب ما داخله من الغش والفساد ، ومع ما فيه من نقص ، فإن الفارق فى سعر التبادل بين الديناريين لم يكن كبيراً ، وكانت القيمة بالدراهم الفضية للدينار المملوكى ثلاثة وثلاثين درهماً فضياً ، بينما كانت للدينار الايطالى ثلاثين درهماً فضياً فقط .

(١٦) يمثل هذا التاريخ المحاولة الثالثة لوقف منافسة الدنانير الايطالية ، وقد أصدرت الدولة لهذا الغرض الدنانير الأشرفية على وزن الدينار الايطالى ، ونلحظ أن الفارق فى القيمة النقدية بين الدينارين كان لصالح الدينار الأشرفى مع مساواتهما بالوزن .

(١٧) لم يرد فى الفترة بين هذا التاريخ والتاريخ السابق له أى إشارة لقيمة الدينار الايطالى النقدية ، كما نلاحظ ذلك بعد سنة ٨٤٩ هـ / ١٤٤٥ م ، وهذا يعنى تراجع النقود الايطالية ، وعدم رغبة المتعاملين التعامل بها بعد أن فقدت ثقتهم وحرصهم ، ويؤكد هذا الدليل نجاح الدينار الأشرفى فى وقف هجوم الدنانير الايطالية ، بل والسيطرة على حركة التعامل النقدى ، مما اضطر الدنانير الايطالية الى الانسحاب والتراجع .

هذا وبعد هذه المقارنة البيانية بين القيم النقدية للدنانير المملوكية ، والدنانير الايطالية يمكننى تلخيص تلك المقارنة بالنقاط التالية :

أولاً : سيطرة الدينار الايطالى (الفلورين الفلورنسى ، الدوكات البندقى) على حركة التداول مع مصطلع القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى ، وبالتحديد منذ سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ - ١٤٠٠ م ، (ومثلت الدنانير الايطالية النقود الردئية التى طردت النقود الجيدة الدنانير المملوكية ، وبصفة خاصة الدنانير السالمية) ، وتمثل سنة ٨١١ هـ / ١٤٠٩ م قمة سيطرة النقود الإيطالية على حركة التداول النقدى فى الدولة .

ثانياً : إستمرت سيطرة الدنانير الايطالية بعد سنة ٨١١ هـ / ١٤٠٩ م رغم محاولة الدولة وقف تلك السيطرة بإصدارها للدنانير الناصرية التى نجحت فى البداية نجاحاً نسبياً لم يستمر ، فتكرر فشل المحاولة مرة ثانية ،

واضطرت الدولة الى مسايرة الوضع ، وهو سيطرة الدينار الايطالى بعد أن عجزت عن صد هجومه ، أو على الأقل تحجيمه ، فاستمر مسيطراً على الساحة النقدية حتى سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٥ م .

ثالثاً : بدأت السيطرة النقدية الايطالية فى التراجع أمام الدينار المملوكى (الأشرفى) بدءاً من سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٥ م ، وتحققت لأول مرة فرصة نجاح الدينار المملوكى فى طرد الدينار الايطالى من حركة التدول ، وأن يحل محله فى أسواق الدولة كأساس فى حركة التعامل النقدى ، حتى نهاية العصر المملوكى ، وإن إحتاج الأمر الى سياسة بعيدة المدى لتحقق ذلك النجاح الذى تم بالتدرج البطئ فإنه إنتهى بانحسار الدينار الايطالى ، وتراجعه وعدم تداوله فى حركة التعاملات المالية .

رابعاً : نظير النجاح الذى حققه الدينار اللزشرفى فى مواجهة الدينار الايطالى ، والتصدى له أطلق معظم سلاطين العهد المملوكى الجركسى بعد الأشرف برسباى اسم الأشرفى على دنانيرهم ، اعترافاً منهم ، وقناعة بذلك النجاح الذى تحقق للنقود المملوكية عن طريقه ، واستمرت هذه التسمية حتى بعد سقوط الدولة المملوكية ، واستيلاء العثمانيين على أقاليم دولتهم .

الفصل السادس
الفساد النقدى فى الدولة

١ - مفهوم الفساد النقدى وتعدد مظاهره فى الدولة .

٢ - المسئولون والأفراد ودورهم فى تفشى ظاهرة الفساد النقدى .

٣ - سياسة الدولة فى مواجهة الفساد النقدى .

٤ - تأثيرات الفساد النقدى على أوضاع الدولة وموقف العامة منها .

٥ - مواقف العلماء فى مواجهة الفساد النقدى وتأثيراته .

١ - مفهوم الفساد النقدى ، وتعدد مظاهره فى الدولة

الفساد مفهوم عام يرتبط بمجالات الحياة ، ، وجوانبها المختلفة ، وعندما يذكر الفساد النقدى ، فهو أيضاً مفهوم عام يشمل جوانب عديدة فى النظام النقدى ، وتظهر صورته واضحة جلية من خلال إصدارات الدولة من العملات ، أو القطع النقدية التى تمثل قاعدة ذلك النظام .

والواقع أن ما يتعرض له النقد من فساد يكون فى العادة منشأه من طريقين فإما أن يحدث نتيجة لسوء سياسة الدولة التى تسير عليها فى نظامها النقدى ، وإما عن طريق قيام عدة جهات بإحداث ذلك الفساد ، سواء كانت تابعة للدولة كدور ضرب النقود ، أو غير تابعة لها كالذى يقوم به الأفراد من تزييف للعملات ، والتلاعب بأوزانها وعيارتاتها ، ونحو ذلك من أوجه الفساد .

لقد حمل ذلك الفساد الذى تعرضت له النقود فى العصر المملوكى مصطلحاً عرف بـ (الزغل) [(١)] . وأطلق على من يقومه مصطلح (الزغلين) أو (الزغلية) ، كما أطلق على النقود الفاسدة مصطلح (الزيوف) [(٢)] ، وكذلك

---

(١) الزغل بمعنى الخلط ، والمقصود هنا التزييف والغش ومنه الخلط ، ومن يقوم به يسمى زغلى وجمعه زغلين أو زغلية .

(ابن منظور ، اللسان ، جـ ١٣ ، ص ٣٢٣ ، ـ مادة زغل ـ) .

(٢) الزيوف جمع زيف وزائف ، وزافت الدراهم تزيفاً وزيفاً أى فسدت وبارت ، والمقصود هو القطعة النقدية غير الخالصة ، أو التى خلطت بمعادن رخيصة وكثيراً ما يطلق هذا اللفظ على النقود القديمة (العتق) لكثرة ما بداخلها من الفساد والغش .

(ابن منظور ، اللسان ، جـ ١١ ، ص ٤٢ - ٤٣ ، (مادة زيف) ، المقريزى ، النقود ، ص ٦٠ ، الأوزان ، ص ٧ و انستاس الكرملى ، النقود العربية ، ص ٥٠ ، هامش رقم (٤)).

مصطلح (الستوق) [١] ، ومصطلح (المبهرج) ، أو (المبهرج) [٢] ، أما النقود غير الفاسـدة فقد أخذت مصطلـح (الخلاص) [٣] ، وكذلك مصطلـح (الهرجة) [٤] الذى خص إطلاقه على النقود الذهبية ، أو لفظ النقود الجياد ـ جمع جيدة ـ الذى أطلق على النقود التى لم تفسد ، ولم يداخلها الغش لحداثة إصدارها .

لقد عاشت النقود المملوكية ، أو النظام المملوكى بشكل عام فترات اضطراب عديدة ، فالى جانب سرعة تعدد الإصدارات النقدية ، تبدلها الطبيعى المصاحب لتغير سلاطين الدولة ، فقد شاع التلاعب بالعملة ، فلم تحافظ على وزن معين ، وعيار ثابت ، فبمجرد مرور فترة قصيرة على تداول أى اصدار نقدى يكون

---

(١) فى اللسان (جـ ١٢ ، ص ١٨ ، (مادة ستق) ستوق بفتح السين وضمها أى الزائف ، والمبهرج الذى لا خير فيه ، وستوق أطلق على ما غلب عليه النحاس حتى أصبح رديئاً غير خالص ، قال انستاس الكرملى ـ النقود العربية ، ١٤٧ ـ ستوق كلمة فارسية مشتقة من سه أى ثلاثة وتوق أى قوة ، بمعنى ذا ثلاث قوى ، لأن هذ ا النوع من النقد مركب من ثلاثة معادن ، الفضة والنحاس والحديد ، أو ما يشبه الحديد من المعادن كالرصاص ونحوه .

(٢) البهرج الذى معدنه ردئ مردود ، والبهرج الباطل والردئ من لشئ ، قيل إنها مشتقة من الكلمة الهندية نبهله ، وتعنى الردئ ، ثم نقلت الى الفارسية فقبـــل نبهره ، ثم عربت الى بهرج .

(ابن منظور ، اللسان ، جـ ٣ ، ص ٣٩ ـ مادة بهرج ـ سيدة اسماعيل كاشف ، دراسات فى النقود العربية الإسلامية ، ص ٩٩) .

(٣) خلاص بفتح الخاء وكسرها متا أخلصته النار من الذهب والفضة وغيرهما ، وتم تنقيته من الشوائب العالقة به ، فخلص من الغش والخلط .

(ابن منظور ، اللسان ، جـ ٨ ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٥ ـ مادة خلص ، انستات الكرملى ، النقود العربية ، ص ٤٩ ، هامش رقم (١) .

(٤) الهرجة أى الكامل الوزن الخالص العيار تمييزاً له عن الناقص ، فضلاً أنظر : ص ١٥٢.

الفساد والغش قد داخل النقود الصادرة ، حتى اذا استحال التعامل بها عن طريق العدد بسبب ذلك تم استخدامها عن طريق الوزن تمهيداً لاصدار نقود جديدة بدلاً عنها وهكذا ، وقد دلت على هذا الوضع المضطرب الذى عاشته النقود المملوكية وثائق البيع [1] الصادرة فى العصر المملوكى ، حيث احتوت على ذكر أوزان المبالغ التى تحددها الوثيقة عند استخدام طريقة الوزن فى تداول النقود بدلاً من طريقة العدد ، كى لا تقع أية خسارة أو نقص فى حالة اختلاف عيار العملة ونقص وزنها ، أو نحو ذلك [2] .

لقد تعرضت جميع أنواع النقود المملوكية للفساد ، ولكن تفاوت درجته من نوع لآخر ، فكانت الفلوس النحاسية أكثر عرضة للفساد من الدراهم الفضية

---

(١) وثيقتى بيع رقم ١٣٩ ، ٢٧٤ ، ورقم ٦٧٦ ، ص ٣٩١ ، نشرها د. محمد محمد أمين فى كتاب فهرس وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك ، منشورات المعهد العلمى الفرنسى بالقاهرة ، ١٩٨١ م ، ص ٣٦٥ - ٤٠٦ ، زينب محمد محفوظ هنا ، وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى ، ص ٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، رقم ٢٣٣٦ ، آمال العمرى ، دراسة لبعض وثائق تتعلق ببيع وشراء خيول من العصر المملوكى ، ص ٢٣٥ ، ٢٤٩ ، مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد العاشر ، نوفمبر ١٩٦٤ م ، ص ٢٢٣ ، ٢٨٩ .

لقد استدعى اضطراب أوزان النقود وعياراتها ، وقيمها النقدية بصفة مستمرة تطبيق القواعد الفقهية على العملة المتداولة فى عقود البيع والشراء ونحوهما ، حتى تصبح العملة صالحة من وجهة نظر الشرع لأداء وظيفتها ، لذا تم باستمرار ذكر نوعية العملة واسمها نسبة الى مصدرها ، وتاريخ الضرب ومكانه ، ووزن القطعة النقدية ، ونحو ذلك .

ومن العبارات المستخدمة فى الوثائق المملوكية لمثل هذه الظروف :

«ثمن مبلغه عن ذلك من الذهب الأشرفى لظاهرى ، الوازن الطيب السالم من عيب مثله المتعامل به يومئذ بالديار المصرية الذى زنة كل دينار منه درهم وثمن درهم بصنج الفضة» .

(زينب محمد محفوظ ، وثائق البيع ، ص ١٨٢ - ١٨٣) .

والدنانير الذهبية ، حيث شهدت على مدى العهدين المملوكين [١] فساداً واضطراباً شديدين كان لهما تأثير واضح على النظام النقدى خاصة ، والوضع الاقتصادى بصفة عامة ، فتعرضت تلك الفلوس لأوجه عديدة من التلاعب والفساد ، وكانت هدفاً لمن يعملون على افساد النقود رغبة فى الكسب والفائدة ، سواء من قبل مسئولى الدولة ، أو من قبل الأفراد ، وعلى رأسهم الزغلية والصيارفة ، وقد استغلت الفلوس النحاسية أكثر من غيرها فى عمليات الغش والتلاعب لسهولة افسادها ، وتساهل الدولة فى أمرها ، وتلاعب مسئوليتها فى أسعار تبادل الفلوس النحاسية التى حددت بأعلى من قيمتها الحقيقية ، فكثرت أعدادها ، وزادت مع كثرتها الفلوس المزيفة ، والمخلوطة [٢] بالمعادن الرديئة .

لقد شهدت الفلوس النحاسية أول فساد لها فى العصر المملوكى فى الفترة التى أعقبت حكم السلطان المنصور قلاوون الأمر الذى دعى الدولة سنة ٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ م الى أن تقرر التعامل بها عن طريق الوزن ، يقول المقريزى [٣] عن

(١) يلاحظ أن الفساد الذى تعرضت له الفلوس النحاسية خلال العهد المملوكى الجركسى قد زاد عما كانت عليه فسادها فى العهد المملوكى البحرى ، حيث أصبح فى حكم الظاهرة الطبيعية ، وفى جوانب الرسالة ما يعطى صوراً عديدة لذلك الفساد الذى شهدته الفلوس النحاسية فى العهدين .

(٢) توجد قاعدة نقدية تقول «كلما زاد الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقة للنقود كلما كانت عرضة للتزيف والتلاعب» .

(صمويل برنارد : النقود العربية ، ص ٧٨ - ٧٩) .

وهذا ما كان عليه الوضع بالنسبة للفلوس النحاسية وغيرها من النقود الفضية والذهبية عندما يقوم مسئولو الدولة بالتلاعب بأسعارها وتوجيهها نحو الارتفاع وهى فى الحقيقة ذات قيمة نقدية منخفضة .

(٣) إغاثة ، ص ٧٠ .

ذلك الفساد :

«وضربت الفلوس ، وتوقفت الناس فيها لخفتها ، فنودى فى سنة خمس وتسعين وستمائة أن توزن بالميزان ، وأن يكون الفلس زنة درهم ، ثم نودى على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس ، والمعاملة بها وزناً لا عدداً» .

وتوالى بعد ذلك التاريخ فساد الفلوس النحاسية ، وتفاقمت بسببها الأزمة النقدية فى الدولة ، حتى اذا جاء العهد المملوكى الجركسى زادت أعداد الفلوس النحاسية ، وزادت مع ذلك سوءاً وفساداً الأمر الذى أعجز سلاطين الدولة علاجه ، أو التخفيف من تأثيراته على نواحى الدولة .

هذا وتورد لنا المصادر التاريخية [1] أمثلة عديدة لما حل بالفلوس النحاسية من فساد ، وما تعرضت له من تلاعب وغش ، يتضح منها حجم الفساد والتلاعب ، مما يدعونا الى القول أن الفلوس النحاسية لم تشهد أى فترة استقرار

(١) فضلاً أنظر أمثلة لهذا الفساد فيما يلى :
- وثيقة وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، ص ٤٠٦ ، نشرها د . محمد محمد أمين ملحقة فى كتاب تذكرة النبيه ، جـ ٢ ، ص ٣٨٦ ، ٤٢٦ .
- حجة وقف السلطان الأشرف برسباى ،، ص ١٧٩ .
- النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٣٠ ، ورقة ٤٧٤ ، جـ ٣١ ، ورقة ٢ ، ورقة ١٥ .
- المقريزى ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ص ٢٣٣ ، ص ٢٥٣ ، ص ٤٤٤ ، ص ٤٥٣ ، جـ ٢ ، ص ٦٦٩ ، ص ٧١٩ ، ص ٧٧١ ، جـ ٣ ، ص ٦٢٩ ، ص ٧٠٥ .
- السيوطى ، حسن ، جـ ٢ ، ص ٢٩٧ ، ص ٣٠٨ ، ص ٣٣٧ .
- السخاوى ، الذيل التام ، ص ٣٥٢ ، التبر المسبوك ، ص ٧٧ .
هذا بالاضافة الى ما تضمنته بعض فصول الرسالة من أمثلة على الفساد النقدى فى العصر المملوكى .

وثبات طوال عصر المماليك ، باستثناء الفترة التى سبقت سنة ٦٩٥ هـ

وفى الحقيقة أن استخدام الفلوس النحاسية عملية رئيسية للدولة بدل الدراهم والدنانير يعد فى حد ذاته فساداً نقدياً ، اذا اختلت بهذا القاعدة النقدية للدولة مما يعنى فسادها ويحدثنا المقريزى عن هذه الجزئية فيقول [١] :

«إنه حدث من رواجها خراب الاقليم ، وذهاب نعمة أهل مصر ، وأن هذا فى الحقيقة كعكس للحقائق ، فإن الفضة هى نقد شرعى لم تزل فى العالم ، والفلوس إنما هى أشبه شئ بلا شئ» .

أما عن الدراهم الفضية والدنانير الذهبية ، فقد تعرضت لنسبة أقل من الفساد ، إذ لم تكن بنفس النسبة التى كانت عليها الفلوس النحاسية ، والملاحظ على فساد النقود الفضية والذهبية أنه زاد فى العهد المملوكى الجركسى ، فخلال العهد المملوكى البحرى لم تذكر المصادر التاريخية سوى حادثتين أو ثلاث وقع خلالها اضطراب فى عيار النقود الذهبية من موظفى دار الضرب ، وفساد النقود الفضية ، ويمكننا القول أنه خلال ذلك العهد لم تتعرض الدراهم والدنانير لفساد مقصود لأمن الدولة ، أو أحد مسئوليها ، ولا من الأفراد الذين امتهنوا إفساد النقود .

وهذا بخلاف العهد المملوكى الجركسى الذى تعرضت فيه النقود الذهبية والفضية لنقص أوزانها وعياراتها وتزييفها ، ويحدثنا المقريزى عن ذلك مقارناً بين العهدين فى هذا الجانب فيقول [٢] :

---

(١) النقود ، ص ٦٥ .

(٢) الخطط ، جـ ١ ، ص ١١٠ .

«وكان يجتهد فى خلاص الذهب وتحرير عياره الى أن أفسد الناصر فرج ذلك بعمل الدنانير الناصرية ، فجاءت غير خالصة» .

واذا كان ما ذكره المقريزى خاص بالدنانير الذهبية ، فإنه فى موضع آخر خص الدراهم الفضية حيث قال [١] :

«والدراهم المؤيدية كل مؤيدى بسبعة دراهم ، وهى كثيرة بأيدى الناس ، وقد أتلف أهل الفساد وزنها ، ونقصوها بهرشا ، حتى خفت وضربوا على مثالها نحاساً يخالطه يسير من الفضة ، فعن قليل تنكشف ويظهر زيفها» .

هذا ولا أدل على الفساد الذى تعرضت له الدنانير والدراهم من تداولها فى فترات عدة عن طريق الوزن ، لما داخلها من الفساد الذى لا يمكن معه تداولها عن طريق العدد [٢] . ويذكر أحد الباحثين [٣] أن الاصدارات الفضية الخاصة بالمماليك الجراكسة قد اتسمت بعدم انتظام إصدارها ، وعدم ظهور المأثورات والنقوش عليها الا نادراً ، وأن ذلك عائداً الى ضرب قطع معدنية صغيرة فى

---

(١) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٥٤٨ .

(٢) يمكن الاطلاع على أمثلة لهذا الفساد من خلال ما ورد من معلومات فى الفصلين الثالث والرابع ، والى أمثلة فى المصادر التالية :

- وثيقة وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، ص ٤٠٦ .
- المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٢٦ .
- ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ١١٥ .
- الأسدى ، التيسير والاعتبار ، ص ١٢٣ .
- ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٣٤٤ ، جـ ٣ ، ص ١٢٢ ، ص ٢١١ ، جـ ٤ ، ص ١٦٣.

(٣) محمد أبو الفرج العش ، مصر القاهرة على النقود العربية الإسلامية ، ص ٩٦٧ - ٩٦٨ .

سكة كبيرة ، أو الى قرض أجزاء منها ، وهذا هو الأقرب بسبب كثرة ما داخل الدراهم الفضية من غش وفساد ، ويكفى أن أشير الى أن الفساد النقدى فى الدراهم الفضية والدنانير الذهبية المملوكية قد انتقل منها الى الدراهم والدنانير غير المملوكية [١] التى شملها فى الوقت نفسه نقص الوزن والقطع والقص ، فأدى الى فسادها ، ومن ثم التعامل بها وزناً [٢] .

وأخيراً فإنه مما تنبغى الإشارة اليه قبل الحديث عن أوجه الفساد النقدى فى الدولة المملوكية هو استخدام النقود المغشوشة والفاسدة فى عمليات التبادل النقدى ، وفى المعاملات التجارية ، فقد جرت العادة فى العصر المملوكى على قبول تلك النقود فى المعاملة عن طريق واحد فقط هو الوزن مع تقدير نسبة فسادها ، وذلك عن طريق وزنها بنقود جيدة لا غش فيها ، وكذلك مقارنتها بتلك النقود الجيدة فى عيارها ، ودرجة نقاوته وصفائه [٣] ، وقد أوردت بعض المصادر التاريخية [٤] أمثلة عديدة لذلك ، وما أوامر الدولة الصادرة باتباع

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ص ٤٥٥ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٥٤ ، ص ١٧٤ ، ص ٢٢٥ ، العينى ، عقد ، ص ٣٢١ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٤٢٠ ، ٤٢١ .

(٢) لا يعنى هذا أن تلك النقود غير المملوكية قد وصلت الى الدولة جيدة فى أوزانها وعياراتها ، بل تعرضت للغش والفساد فى البلاد التى صدرت فيها ، وتشير الى ذلك رسالة بعث بها السلطان المملوكى الأشرف قايتباى سنة ٨٧٧ هـ / ١٤٧٢ م الى دوق جمهورية البندقية (نيكولو ترون NICOLO TRON) يبلغه فيها أن الفضة الواصلة الى الدولة فاسدة ومغشوشة ، ويغلب عليها النحاس ، وذكر أن مائة درهم فضى من دراهم البندقية تحتوى على ما يعادل ستين درهماً ، والبقية من النحاس ، فضلاً أنظر الفصل الأول ص ١٢٥) .

(٣) ابن الهايم ، نزهة النفوس ، رقة ٢٨ ، السخاوى ، الذيل على رفع الأصر ،، ص ٣٢٠.

(٤) على سبيل المثال لا الحصر فضلاً أنظر :

المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٢٠ ، ص ٤٥٣ ، جـ ٤ ، ص ٢٣٢ ، ص ٢٤٥ ، ص =

الوزن أسلوباً فى التبادل النقدى الا دلالة على التعامل بالنقود الفاسدة ، وكثيراً ما أشارت المصادر التاريخية الى تلك الأوامر ، خصوصاً فى العهد المملوكي الثانى ، الذى اتسم ببروز ظاهرة الفساد النقدى بشكل دائم .

*****

أما عن مظاهر الفساد النقدى فى العصر المملوكى ، فقد تعددت وتنوعت بدرجة تدل على حجم ما عانته النقود المملوكية من فساد وتلاعب ، فمن نقص أوزان النقود ، وعدم ضبط عيارها ، والتلاعب بقيمها النقدية ، وأسعار تبادلها [١] ، الى تزييفها أو تقليدها بسك عملات مثيلة لها خارج دور سك النقود الرسمية التابعة للدولة [٢] ـ الجهة المسئولة عن إصدار العملات ـ والى غير ذلك من أوجه غش النقود .

لقد تحدثت فى مناسبة سابقة عن مدى التزام سلاطين الدولة بالأوزان الشرعية للنقود وعياراتها ، وذكرت أن غالبية سلاطين المماليك لم يلتزموا بذلك ، ولم يولوه عنايتهم واهتمامهم ، وعلى هذا تكون النقود التى أصدروها ناقصة الوزن غير مضبوطة العيار أى فاسدة ولا شك أن هذا التجاوز من قبل السلاطين قد أدى الى تجرؤ الأفراد على انقاص أوزان النقود ، وخلط معادنها بمعادن رديئة

= ٦٠٣ ، ص ٦٣٠ ، ص ٨٥١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٢٢٦ ، جـ ١٦ ، ص ١٠٤ ، ص ١١٥ ، ص ١٦ ، الصيرفى ، انباء الهصر ، ص ٤٨٢ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٦٥ ، ص ٧٠٥ ، جـ ٤ ، ص ٢٥١ ، ص ٢٩٥ .

(١) المقريزى ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٩٢ .

(٢) نفسه ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، جـ ٤ ، ص ٨٥١ .

، وتحقيقاً لذلك عملوا على هرش وبرد [١] القطع النقدية ، ليؤخذ من معادنها أجزاء يسيرة ، أو يعملون على قطعها ونزع شئ منها ينتفع به القاطع ، عندما تزداد لديه الأجزاء المنتزعة من القطع النقدية ، حيث يقوم بصهرها والاستفادة من معادنها [٢] ، وفى بعض الأحيان يقومون بتفريغ القطع النقدية ، وذلك بإحداث حفرة صغيرة فى القطعة المعدنية لأخذ معدنها واستبداله بمعدن آخر غير المعدن الأصلى ثم يموه مكانها بلون المعدن الأصلى ، وكأنها سليمة لم يعبث بها [٣] .

وبالإضافة الى النقود ، فقد شمل الفساد أيضاً الصنج المستخدمة فى أوزان النقود ، حيث استعملت صنج ناقصة الوزن ، فجاءت النقود التى حددت أوزانها بتلك الصنج ناقص سواء كانت دنانير ذهبية أو دراهم فضية [٤] .

وبالإضافة الى هذه المظاهر أو الأوجه التى كان عليها الفساد النقدى فى دولة المماليك ، فإن هناك مظاهر أخرى عديدة ألقى عليها الضوء من خلال الحديث

---

(١) الهرش والبرد : أن يبرد من القطعة المعدنية حتى يخف وزنها وتصبح أقل من وزنها الحقيقى ، والاستفادة مما ينتزعه من معدن عند عملية الهرش أو البرد .

(المقريزى ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ٦٠٣ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٤ ، ص ٢٢٦) .

(٢) قطع النقود ، نزع شئ منها فى أجزاء صغيرة جداً لا تؤثر كثيراً على وزن القطعة النقدية .

(ناصر النقشبندى ، الدينار الإسلامى ، ص ١٥ ، انستاس الكرمل ، النقود العربية ، ص ١٦ ، هامش (٢)) .

(٣) ناصر النقشبندى ، الدينار الاسلامى ، ص ١٤ - ١٥ ، انستاس الكرملى ، النقود العربية ، ص ١٧ ، هامش (٣) .

(٤) ألقلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٣ ، الصيرفى ، انباء الهصر ، ص ٤٧٧ ، محمد أبو الفرج العش ، مصر ، القاهرة على النقود العربية والإسلامية ، ص ٩٦٧ .

عما قام به مسئولو الدولة من سلاطين وأمراء وغيرهم ، وما قام به الأفراد من زغليين وصيارفة وغيرهم من نشاط فى افساد النظام النقدى المملوكى بجوانبه المختلفة .

٢ - المسئولون والأفراد ودورهم فى تفشى ظاهرة الفساد النقدى

لقد عانت النقود الاسلامية فى العصر المملوكى من الاضطراب والفساد ما لم تعانه نقود اسلامية أخرى ، فكان من نتيجة ذلك أن فقدت النقود الاسلامية مركزها النقدى الواسع الذى كانت تمتاز به ، كما فقدت مكانتها كعملات رئيسية فى التبادل التجارى ، وفى مراكز التجارة العالمية فى تلك الفترة .

ويتحمل سلاطين المماليك باستثناء عدد منهم ـ المسئولية كاملة عن ذلك الوضع المتردى اذ سعوا وراء مصالح زائلة واهتموا بها ، وجعلوها هدفاً يجتهدون لتحقيقه ، مخلفين وراءهم المصلحة العليا ، فتسببوا فى فساد نقودهم ، وتدهور أحوال دولتهم ومواطنيهم ، فأصابهم ذلك الفساد ، وأضر بهم ذلك التدهور بعد أن اتسع نطاقهما ، وأصبحت امكاناتهم وقدراتهم عاجزة عن معالجة الوضع ، أو حتى حصر دائرته ، مما ساعد على سقوطهم ، وزوال دولتهم .

إن دور سلاطين المماليك فى تفشى ظاهرة الفساد النقدى يرتبط بناحيتين : أولاهما : أن بعض السلاطين عملوا بأنفسهم على إفساد الوضع النقدى فى الدولة ـ وسنرى فيما يلى كيفية ذلك ـ وإن لم يعملوا بأنفسهم ، فقد قام بذلك كبار أمرائهم ، وكبار مسئولى الدولة على مرأى ومسمع منهم ، مما يعنى قبولهم أو موافقتهم .

الناحية الثانية : هى أن وقوع الفساد والتلاعب من رجال الدولة والمسئولين قد فتح الباب واسعاً أمام أصحاب القلوب الضعيفة ، وأهل الفساد لزيادة إفساد النقود وتزييفها ، والعمل على تحقيق الربح والكسب من هذا السبيل ، وبين السلاطين ورجال دولتهم ، وبين أهل الفساد فسدت النقود المملوكية ، وساء النظام النقدى ، فكان تأثير ذلك كبيراً على مختلف نواحى الدولة .

لقد تمثل الفساد النقد الذى قام به السلاطين والمسئولون فى الدولة بعدة مظاهر : أولها : السياسة النقدية لبعض السلاطين ، ويظهر ذلك بقيام بعضهم بتخفيض أوزان النقود وعياراتها ، عندما نقصت إمدادات الدولة من المعادن ، وعانت خزينة الدولة من عجز فى نفقاتها ومصروفاتها [١] ، بدءاً من عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق الذى يذكر عنه المقريزى [٢] إفساده لأوزان النقود ، وعدم ضبط عياراتها ، ويذكر أيضاً [٣] عن أمراء دولته وكبار مسئوليها إفسادهم للنقود بشكل لم يسبق له مثيل فى الدولة ، وتلاعبهم بأسعار تبادلها بما يحقق لهم الربح والثراء بأقصر الطرق ، دون النظر لشرعية ذلك ، وما نتج عنه من اضرار باقتصاديات الدولة ومواطنيها .

هذا وقد سلك جميع سلاطين الدولة ممن جاءوا بعد الناصر فرج سياسة انقاص

---

(١) القلقشندى ، صبح ، جـ ٣ ، ص ٤٦٣ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ١٣٤ ، ص ٢٢٦ ، ص ٣٩٢ ، ص ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ص ٨٥١ - ٨٥٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٣ ، ص ٥١ ، جـ ١٤ ، ص ٣٥٢ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢١٨ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٣٤ ، ص ٣٣٧ ، جـ ٣ ، ص ٢١١ ، جـ ٥ ، ص ٨٩ .

(٢) الخطط ، جـ ١ ، ص ١١٠ ، فضلاً أنظر أيضاً السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٣) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٨ - ٢٩ ، فظلاً أنظر أيضاً . الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤١٩ ، النقود ، ص ٦٥ .

أوزان النقود وعيارها ، علاجاً لمشكلة نقص المعادن .

ثانى مظاهر الفساد النقدى : التلاعب بأسعار التبادل تحقيقاً لمصالح ذاتية ، ورغبة فى الفائدة المادية ، وكانوا يحصلون على ذلك عن طريقين ، فإما أن يرفعوا قيمة العملة أكثر مما تستحق ، ويفرضوا على الناس التعامل بتلك القيمة ، وإما أن يعيدوا ضرب النقود المتداولة ، ثم إعادة تداولها بعد أن تكون أوزانها وعياراتها قد نقصت فى الوقت الذى تحافظ فيه على قيمتها النقدية قبل حدوث النقص [1] .

ثلث المظاهر : العمل على تقليل أعداد الدراهم الفضية ، حتى وإن دعتهم الحاجة أو الفائدة وقف إصدارها كى يضطر المتعاملون الى استخدام الفلوس النحاسية بدلاً عنها ، وعندها يكثرون من إصدار الفلوس النحاسية ، ويضمنون بذلك الربح المادى من وراء ذلك [2] .

هذه هى المصادر التى عمل من خلالها بعض سلاطين الدولة ، وعدد من رجالها على إفساد النقود ، وقد أوردت المصادر التاريخية لتلك المظاهر أمثلة عديدة [3] ، واختم حديثى بما ذكره ابن اياس عن السلطان الغورى ، ونشاطه

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، جـ ٤ ، ص ٨٣٢ ، الصيرفى و، إنباء الهصر ، ص ١٤٣ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٣ ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ٢٨ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٩٧ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ١ ، ص ٣٥٠ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٣٠٨ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٣٤ .

فضلاً أنظر الفصل الثالث (القيم النقدية) ، حيث وردت أمثلة عديدة لهذا المظهر من مظاهر الفساد .

(٣) على سبيل المثال لا الحصر فضلاً أنظر إضافة الى المصادر السابقة ابن فضل الله العمرى ، مسالك الأبصار ، جـ ٢٧ ، ق ٢ ، ورقة ٩٤ ، الذهبى ، العبر ، جـ ٤ ، ص ٩٩ ، دول =

فى افساد النظام النقدى المملوكى ، فيقول [١] :

«إن معاملته فى الذهب والفضة والفلوس الجدد أنحس المعاملات جميعها زغل ونحاس وغش لا يحل صرفها ، ولا يجوز فى ملة من الملل .. فكانوا يصنعون فى الذهب والفضة النحاس والرصاص جهاراً» .

* * * * *

أما عن نشاط الأفراد فى الفساد النقدى ، فهو وان اختلف فى بعض مظاهره ، فإنه لا يختلف عن الدور الذى قام به بعض سلاطين الدولة ، وبعض رجالاتها فى نشر ظاهرة الفساد النقدى ، ويأتى فى مقدمة هؤلاء الزغلية (الذين امتهنوا حرفة غش النقود وتزييفها) ، [٢] والصيارفة (الذين امتهنوا

الإسلام ، جـ ٢ ، ص ٢٤٠ ، ابن حجر ، انباء ، جـ ٢ ، ص ٤٥ ، ص ٣٢٦ ، جـ ٣ ، ص ٤٦٨ ، الصيرفى ، إنباء الهصر ، ص ١٤٣ ، ص ٤٧٧ ، ابن طولون ، مفاكهة الخلان ، ق ١ ، ص ٣١٢ ، السخاوى ، التبر المسبوك ،و ص ٧٧ .

(١) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ١٥٧ ، جـ ٥ ، ص ٨٩ .

(٢) الصيارفة جميع صيرفى ، وهو الذى يستبدل الدراهم والدنانير ، ويميز جيدها من رديئها وكان لهم نشاط واسع فى الفترة موضوع الدراسة ، من أنشطتهم مهنة الصاغة (المتاجرة بالمعادن الثمينة وتصنيعها) ، وكان منهم من يعمل لحسابه الخاص (وهم المقصودون هنا) . كانوا يقومون بالنشاط الذى تقوم به المصارف فى وقتنا الحاضر من إقراض وإيداع ، وغير ذلك من المعاملات المصرفية ، وكان لهم سوق عرف بسوق الصيارف أو سوق الصرف ، (ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٩ ، اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ٣٢٨ ، القلقشندى ، صبح ، جـ ٤ ، ص ٤٦٦ ، لصقاعى ، تالى كتاب وفيات الأعيان ، ص ٥٩ - ٦٠ ، المقريزى ، الخطط ، جـ ١ ، ص ٣٧٤ ، جـ ١ ، ص ٩٧ ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٦٤ ، جـ ٣ ، ص ٤٥٣ ، ص ٨٥٤ ، ص ١٠٥٣ ، ٤٨ ، ص ٧٦٨ ، ابن شاهين ، كشف الممالك ، ورقة ١٣٤ أ) .

صرف النقود والقيام بعملية مبادلتها) ، والكميائيين [١] (الذين امتهنوا حرفة تحويل المعادن وتلوينها) ، وغيرهم من السوقة ونحوهم ، فكان لهم نشاط بارز فى مجال إفساد النقود بمختلف أنواعها لهدف الفائدة المادية ، والكسب غير المشروع بأسرع الطرق وأسهلها .

فبالنسبة للزغليين ، فقد قاموا بتخفيف أوزان النقود بقطعها وهرشها ، أو تفريغها ونحو ذلك ، كما قاموا بتخفيف عياراتها ، وذلك بخلطها بمعادن رديئة ، وقاموا أيضاً بإصدار قطع نقدية مزيفة يحاكون بها النقود الرسمية للدولة ، عملوا على نشرها والتداول بها ، كما أنهم زيفوا العلامة السلطانية التى تختم بها نقود الدولة ، وختموا بها على نقودهم المزيفة [٢] .

والغريب هو سرعة تأقلم الزغلية مع المتغيرات النقدية التى تقوم بها الدولة ، فيصدرون عملات نقدية جديدة عند إصدار الدولة لمثل تلك العملات ، ويحرصون على أن تكون مشابهة لها من حيث الشكل والطراز أما الوزن والعيار ، فمهمتهم أو نشاطهم يمنعهم من ضبط الوزن والعيار لنقودهم [٣] .

---

(١) الكيمائيين نسبة الى علم الكيمياء شمل نشاطهم عدة مهن كالصيدلة والعطارة والصاغة ، ارتبط بهم الفساد فى تلك الفترة نظراً لنوعية ما يقومون به من أعمال ، واستغلالها فى الغالب فى نواحى الفساد المتصل بالمعادن الثمينة ، ومنها النقود بتحويل معادنها وتغيير ألوانها ونحو ذلك .

(ابن القيم الجوزيه : شمس الدين محمد بن أبى بكر ، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية ، ص ٢١٩ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ب ـ ت) ، ابن الحاج ، محمد العبدرى القيروانى ، المدخل الى الأعمال بتحسين النيات ، جـ ٣ ، ١٤٤ ، المطبعة المصرية بالأزهر ، القاهرة ١٣٨٤ هـ / ١٩٢٩ م ، ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٦١) .

(٢) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، جـ ٤ ، ص ٨٣٢ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢٣ ، ص ٩٤١

إضافة إلى ذلك قاموا بقص القطعة النقدية الواحدة الى عدة قطع ليتم التعامل بها ، وأكثر ما تعرض لهذا النوع من الفساد من العملات المملوكية الفلوس النحاسية ، حيث كانت هدفاً للتلاعب والتزييف من جميع الزغليين وغيرهم [١] ، وقاموا أيضاً بعمل دنانير من الفضة ، وطليها بالذهب ، أو عمل دراهم من النحاس ، وطليها بالفضة إمعاناً فى الفساد ، وحرصاً على الكسب والربح [٢] .

وقد أتقن عدد منهم بعض العمليات التى يقوم بها الكيميائيون [٣] ليزيدوا من نشاطهم ، وينوعوا من مظاهر افسادهم وغشهم وقد قال ابن القيم الجوزية [٤] عن هؤلاء :

«إن الزغلية يفسدون مصالح الأمة ، والضرر بهم عام لا يمكن الاحتراز منه ، فعليه ـ الحاكم ـ أن لا يهمل أمرهم ، وأن ينكل بهم وأمثالهم ، ولا يرفع عنهم عقوبته ، فإن البلية بهم عظيمة ، والمضرة بهم شاملة ، ولا سيما هؤلاء الكيماويين الذين يغشون النقود والجواهر والعطر والطيب» .

وقد أوردت المصادر التاريخية المملوكية [٥] ، أمثلة عديدة لعدد من هؤلاء الزغلية بعد القبض عليهم» ، وعندهم آلات تزييف النقود وتصنيع النقود الفاسدة التى يستخدمونها فى عملياتهم ونشاطهم الهدام .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٤٤ ، جـ ٤ ، ص ٦٢٩ - ٦٣٠ .
(٢) سيدة كاشف ، دراسات ، ص ٩٩ .
(٣) ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٦١ .
(٤) الطرق الحكمية ، ص ٢١٩ .
(٥) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٤٥ ، جـ ٣ ، ص ٣٢٦ ، ص ٣٦٨ ، ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٣١١ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ١١٦ .

وبالنسبة للصيرفيين ، فقد كثر تلاعبهم عند تداول النقود ، وتطفيفهم لها خصوصاً عند التعامل بها وزناً ، حيث يستعملون صنجاً ناقصة الوزن عند دفعهم وبيعهم للعملات النقدية إما عند قبضهم لها فإنهم يستعملون صنجاً زائدة الوزن تمكنهم من الاستفادة المادية ، وتحقق أرباحاً كبيرة [١] ، أو أن تكون الصنج قد تراكمت عليها الأوساخ ، ونحو ذلك مما يزيد من وزنها [٢] ، فعند رغبتهم شراء شئ من النقود الموزونة يستخدمون هذه الصنج ، وعندما يرغبون بيع شئ من تلك النقود الموزونة يستخدمون صنجاً نظيفة لم يعلق بها ما يزيد من وزنها [٣] ، أو أنهم يلصقون شيئاً من الشمع ونحوه أسفل إحدى كفتى الميزان ، والتى يوضع فيها صنج الوزن ، فتزيد من ثقل الصنجة ، فيتحقق له زيادة فى الوزن [٤] ، أو أن يقوم الصيرفى بنقع الحبوب المستخدمة فى الوزن بالماء حتى تتشرب ، فيزداد ثقلها ، فيستخدمها لوزن ما يشتريه من نقود ، وعند رغبته إعادتها لوزنها الطبيعى ، أو أخف وزناً ، فيثقبها لتتسرب الرطوبة الموجودة داخلها من خلال الثقب [٥] .

أما إفسادهم للنقود ، فقد تركز على خلط الجيد منها بالردئ ، ومساواتها

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٦٢٩ - ٦٣٠ ، الأسدى ، التيسير والاعتبار ، ص ١١٨ ، ١٢٢ .

(٢) الشيزرى ، عبد الرحمن بن نصر ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، ص ١٨ تحقيق الدكتور السيا الباز العرينى ، دار الثقافة ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ ، ابن الاخوة محمد بن محمد القرشى ، معالم القربة فى أحكام الحسبة ، ص ١٤٤ ، تحقيق محمد محمود شعبان ، صديق أحمد عيسى المطيعى ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٧٦ م.

(٣) الشيزرى ، نفسه ، ص ١٩ ، ابن الاخوة ، نفسه ، ص ١٤٤ .

(٤) الشيزرى ، نفسه ، ص ٢٠ ، ابن الاخوة ، نفسه ، ص ١٤٦ .

(٥) اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ٣٥١ ، ابن القيم ، لطرق الحكمية ، ص ٢١٩ ، ابن الحاج ، المدخل ، جـ ٣، ص ١٤٤ ، ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٦١ .

وزناً وقيمة ، بل إنهم كانوا يشترون النقود المغشوشة من الزغليين بأثمان زهيدة ، فيخلطونها بتلك الجيدة ، فيحققون من وراء ذلك أرباحاً كبيرة [١] ، هذا الى جانب ما كان يقوم به الصيارفة من معاملات ربوية محرمة لا تجيزها الشريعة الاسلامية .

أما نشاط الكيميائيين فلا يختلف كثيراً عن نشاط الزغليين ، ولكن ينحصر فسادهم فى تلاعبهم بمعادن النقود وخلطها والغش فى ألوانها ، هذا ولا تمدنا المصادر المملوكية بصور من هذا النشاط الذى قام به هؤلاء ، وما من شك فى أنه كان له تأثيره على النقود المملوكية ، وما أصابها من تدهور .

هذا ما كان من مسئولى الدولة والأفراد من فساد نقدى أضر بالدولة فى جانب من أهم جوانبها ، وأضر بمواطنيها فى أموالهم وسبل معاشهم ، وتخلوا عن مسئوليتهم المباشرة فى المحافظة على نقود الدولة ونظامها النقدى ، مما يداخلها من الفساد وصرفوا النظر عن مصالح الدولة والرعية ، وأمعنوه فى مصالحهم ورغباتهم ، حتى آل أمرهم الى الاضمحلال والزوال .

٣ - سياسة الدولة فى مواجهة الفساد النقدى

تباينت السياسة التى انتهجها سلاطين دولة المماليك فى مواجهتهم لمشكلة الفساد النقدى ، فمنهم من سار على سياسة سلبية فى هذا الاتجاه زادت من تلك المشكلة وعلمت على توسيعها وتعقيدها ـ كما رأينا فى الفقرة السابقة ـ ومنهم ـ وهم قلة ـ من اتبع سياسة متشددة تجاه ذلك الفساد ، والعمل على القضاء عليه ، وعلى من يقفون وراءه ، وبين هؤلاء السلاطين وأولئك سار غالبية سلاطين الدولة على سياسة الأمر الواقع ، فلم يعملوا أو حتى يحاولوا مواجهة أزمة النقود المملوكية ، ومقاومة الفساد الذى تعرضت له وفى الوقت نفسه لم

يكن لهم نشاط فى مجال إفساد النقود ، وإن كان ذلك من الايجابيات التى تحسب لهم ، فإن سلبيتهم فى مواجهة ذلك الفساد تحسب عليهم ، اذ الواجب على ولى الأمر فى مثل هذه الظروف أن يعمل ، ويجتهد لتحقيق صالح الأمة ، والمتمثل هنا بمحاربة الفساد والقضاء على أعوانه لما فى ذلك من الخير والصلاح للبلاد والرعية .

. أول امتحان لسياسة السلاطين فى مواجهة الفساد النقدى حدث فى الفترة التى تلت حكم السلطان المنصور قلاوون ، حيث تعرضت الفلوس النحاسية للقص والتزييف والخلط الأمر الذى أفسدها ، وأضر بمصالح المتعاملين ، فكان موقف سلاطين الدولة سلبياً ، فلم يعملوا على مقاومة الفساد ، وإن أمر السلطان العادل كتبغا بالتعامل بها وزناً سنة ٦٩٥ هـ / ١٣٩٥ م ، فإن هذه الخطوة قد زادت من إفساد الفلوس النحاسية ، وأتاحت الفرصة للزغليين كى يزيدوا من نشاطهم طالما أن ما يصدر منه من فلوس مزيفة ، أو ما يحدثونه من قص وخلط بفلوس الدولة سيتم لاتعامل به وزناً ، بل إن هذا ـ فى اعتقادى ـ أكثر ربحاً وفائدة لهم .

ولم تكن الفلوس فى فترة حكم الناصر محمد بن قلاوون بأحسن حالاً مما كانت عليه فى الفترة السابقة ، فقد شهدت فساداً مستمراً [١] ، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة للسلطان الناصر فى إصلاح فسادها ، وتشدده وحزمه مع المفسدين الا أنه لم يحقق نجاحاً يقضى على المشكلة نهائياً ، واستمرت الدولة فى عهده ، وعهد خلفائه من السلاطين مكتفية بالمناداة على الفلوس النحاسية عند تعرضها للفساد والغش ، أن يتم التعامل بها وزناً فى كثير من الأحيان

(١) سبق عرض ومناقشة تطورات ذلك الفساد خلال دراسة القيم النقدية للفلوس النحاسية.

وفى قليلها تواجه ذلك بإصدار فلوس نحاسية جديدة فى محاولة منها للقضاء على الفلوس الرديئة ، ولكن سرعان ما يعم الفساد الفلوس لتستمر المشكلة دون حل .

إن السياسية الحازمة والمتشددة للسلطان الناصر محمد بن قلاوون فى مواجهة الفساد النقدى ظهرت بوضوح عند معالجته الفساد الذى أصاب الدنانير الذهبية من قبل العاملين بدار الضرب ، فعوقبوا بالمصادرة ، وبغرامات مالية يدفعونها لخزينة الدولة وصل مجموعها الى خمسمائة ألف درهم (١) .

وفى عهد السلطان الناصر حسن لم يحقق الإصلاح الذى أجراه على الفلوس النحاسية أى نجاح فى مواجهة فسادها ، وإن خفت الأزمة لفترة من الزمن ، فإنها عادت الى المواجهة مع اتجاه أوضاع الدولة الى التدهور فى الفترة التى حكم خلالها سلاطين ضعاف ليس لهم من الأمر شئ سوى الاسم فقط ووقعوا تحت تصرف مدبريهم الذى أصبح هدفهم المحافظة على مناصبهم ومراكزهم وزاد تحكمهم فى مقدارت الدولة ، ومقدرات شعوبها ، فتركوا مسئولياتهم جانباً ، ومنها مواجهة ما تتعرض له النقود من فساد ، فزادت الحال سوءاً ، والمشكلة تعقيداً .

وجاء العهد المملوكى الجركسى ، وازداد فساد النقود المملوكية ليشمل أيضا دنانير الدولة ودراهمها ، وأهم من ذلك أن الفلوس النحاسية قد بدأت بالانتشار والتمركز ، وأخذ المتعاملون فى الأسواق بمسايرة اتجاه الدولة وسياستها بالاعتماد على الفلوس النحاسية فى مختلف معاملاتهم المالية ، وجعلها النقود الرئيسية بدلاً من الدنانير والدراهم ، وما من شك فى أن هذا الاتجاه ، وتلك السياسة

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٢٠ .

للدولة لهو فساد صريح أدى الى اختلال القاعدة النقدية للدولة وفسادها ، وبالتالى فساد الوضع النقدى الذى تسير عليه الدولة ، وهذا فى حد ذاته ليس بعده فساد .

على الرغم من قوة شخصية السلطان الظاهر برقوق ـ أول سلاطين الجراكسة ـ وحسن سياسته ، وجهوده فى تدعيم قوة الدولة وتحسين أوضاعها المتدهورة ، فإنه لا يمكن معه تفسير الاتجاه الذى سارت عليه الدولة فى عهده نحو الاعتماد على الفلوس النحاسية وزيادة انتشارها ، الا بسوء وفساد السياسة النقدية التى انتهجتها [١] ، حيث أثرت على النقود الأخرى ، وقللت من توفرها لحركة التعامل النقدى فى الأسواق ، فعدمت الدراهم الفضية لتهريبها الى أوروبا ، أو لتصنيعها أوانى ، أو حلياً يتمنطق بها الأمراء ، ويتباهون بلبسها أو ارسالها الى أوروبا لشراء معدن النحاس لزوم ضربه فلوساً نحاسية تزيد من سوء الأوضاع النقدية وفسادها .

ويستمر الفساد النقدى فى ازدياد حتى بلغ قمته فى عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق ، وأصبح إفساد النقود تجارة رائجة له ولأمراء دولته [٢] الذين يقول فيهم المقريزى [٣] :

---

(١) حدث على يد بعض رجال الدولة ممن أتيحت لهم الفرصة فى الوصول الى مراكز قيادية فى الدولة ، ولكن هذا لا يعفى السلطان برقوق من المسئولية .
لمزيد من التفصيل فضلاً أنظر ص ٣١٨ وما بعدها .

(٢) عرضت أمثلة لهذا الفساد وبعض نصوص تاريخية له فى الفصل الثالث ص ٢٨٤ وما بعدها .

(٣) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وقد سبق ايراد هذا النص لضرورته فى المناسبتين فضلاً أنظر أيضاً ، جـ ٤ ، ص ٢٨ - ٢٩ .

«وطرق ديار مصر الغلاء من سنة ست وثمانمائة . فبذل أمراء دولته ومدبروها جهدهم فى ارتفاع الأسعار بخزنهم الغلال ، وبيعها السعر الكبير ، ثم زيادة أجرة أطيان أراضى مصر حتى عظمت كلفة ما تخرجه الأرض ، وأفسدوا مع ذلك النقود بإبطال السكة الاسلامية من الذهب ، والمعاملة بالدنانير المشخصة التى هى من ضرب النصارى ، ورفعوا سعر الذهب حتى بلغ مائتين وأربعين لكل مثقال بعد ما كان بعشرين درهماً» .

ويستمر فى حديثه عن تدهور أوضاع الدولة الى أن قال :

«لا جرم أن خرب اقليم مصر ، وزالت نعم أهله ، وقلت أموالهم ، وصار الغلاء بينهم كأنه طبيعي لا يرجى زواله» .

وبعد أن ولى المؤيد شيخ أمر الدولة ركز اهتمامه وسياسته النقدية على مواجهة ما تعانيه أوضاع الدولة النقدية من فساد وتدهور ، حتى أنه ترك المجال دون تدخل للعملات الذهبية الايطالية لتنافس الدنانير المملوكية ، وتتقدم عليها ، فبدأ أولى خطواته الإصلاحية بتعديل القاعدة النقدية للدولة [١] .

وذكر المقريزى [٢] أن فى إعادة تطبيق القاعدة النقدية الصحيحة فى الدولة ست فضائل هى :

الأولى : موافقة سنة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى فريضة الزكاة لأنه قال : إنما فرضها فى الفضة الخالصة لا المغشوشة .

---

(١) سبق مناقشة ذلك من خلال الحديث عن البنية النقدية ، ص ٥٨٧ وما بعدها . فضلاً أنظر الملحق رقم (٥) .

(٢) النقود ، ص ٦٤ .

الثانية : اتباع سبيل المؤمنين ، وذلك أنه اقتدى فى عملها خالصة بالخلفاء الراشدين .

الثالثة : أنه لم يتبع سنة المفسدين الذين نهى الله عن اتباعهم ، وبيان ذلك أن الدراهم لم تغش الا عند تغلب المارقين الذين اتبعوا قوماً ضلوا .

الرابعة أنه نكب عن الشره فى الدنيا ، وذلك أن الدراهم لم تغش للرغبة فى الازدياد منها .

الخامسة : أنه أزال الغش عملاً بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «من غشنا فليس منا» .

السادسة : أنه فعل ما فيه نصح لله ولرسوله ، وقد علم قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الدين النصيحة» .

كما قام المؤيد شيخ بإلغاء التعامل بالفلوس النحاسية التى فسدت ، وأمر بتحويلها الى دار الضرب لاعادة سكها فلوساً نحاسية خالية من الغش [١] ، وتشدد السلطان فى تنفيذ هذه الخطوة ، وخطوته السابقة مع الصيارفة والتجار وأصحاب الأموال ، وعدم مخالفتهم أوامر الدولة بهذا الخصوص [٢] .

وإن نجح تطبيق تلك السياسة النقدية الى حد ما فى أثناء فترة حكم المؤيد شيخ ، فإنها لم تنجح بعد وفاته لعدم استمرارها ، فعادت القاعدة النقدية للدولة الى سلبيتها التى تمثلها الفلوس النحاسية ، وتراجعت النقود الذهبية والفضية الى مركز متأخر ، يقول المقريزى [٣] عن ذلك :

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٤٩ .

(٢) نفسه ، ص ٣٥٤ ، ٣٥٦ .

(٣) نفسه ، ص ٦٢٩ - ٦٣٠

«ثم لما ضرب الملك المؤيد شيخ الدراهم المؤيدية رسم أن تنسب قيم الأعمال ، وأثمان المبيعات اليها ، فعمل بذلك مدة أيامه حتى مات ، فعادت قيم الأعمال ، وأثمان المبيعات تنسب الى الفلوس كما كانت قبل المؤيدية» .

لم يحاول أى من سلاطين الدولة المملوكية بعد المؤيد شيخ مواجهة ما عانته الأوضاع النقدية من فسادها وما تعرضت له النقود من غش وتزييف واكتفى عدد من السلاطين بمعاقبة من يعثر عليهم من الزغليين ، ونحوهم ممن يمتهنون إفساد النقود .

فكان للسلطان الأشرف برسباى نشاط جيد فى هذا الجانب ، وإن تركزت سياسته النقدية واهتمامه نحو المنافسة النقدية التى واجهتها نقود الدولة من قبل العملات الايطالية ، فإنه عمل على إصلاح فساد النقود المملوكية بمنع التعامل بالنقود المغشوشة ، ومعاقبة من يقوم بذلك ، وأصدر نقوداً جديدة بمواصفات جيدة لتداولها بدلاً من النقود الفاسدة [١] .

وكان أيضاً للأشرف إينال محاولات لإصلاح الفساد النقدى ، فعمل على مواجهة الفساد الذى استشرى فى الدراهم الفضية ، اذ جعل التعامل بها وزناً تمهيداً لمنع التعامل بها ، وإصدر دراهم جديدة ، بمجرد نزولها فى الأسواق منع التعامل بالدراهم المغشوشة ، واتخذ موقفاً أكثر شدة مع الزغليين ، ومن يعملون على غش النقود وتزييفها ، وقبض على عدد منهم ، وعوقب بعضهم بقطع أيديهم [٢] .

---

(١) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٣٢٦ ، الأسدى ، التيسير والاعتبار ، ص ١٢٨ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ١١٦ .

(٢) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٩١ - ٣١٢ ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ١٠٢ ، ص ١١٥ ، السخاوى ، الذيل على رفع الأصر ، ص ١٦٦ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٢ ، ص ٣٤٤ .

كما كان للسلطان الأشرف قايتباى موقفه الحازم مع الزغلية ، ومفسدى نقود الدولة . فأصدر أوامره بقطع يد من يقبض عليه منهم ، وإن كان الفساد كبيراً فعقوبته القتل ، فوقع الرعب فى قلوبهم ، ولم يتمكنوا مع تلك السياسة المتشددة من تنفيذ مخططاتهم وأهدافهم ، فخفت بشكل ملحوظ أزمة غش النقود المملوكية وتزييفها (١) ، وصلح الوضع النقدى للدولة الى حين .

وأخيراً السلطان الأشرف قانصوه الغورى ، فبرغم سياسته النقدية السيئة جداً ، فإنه انتهج موقفاً متشدداً مع الزغليين ، فقبض على عدد منهم ، ورسم بقطع أيديهم ، كما أمر بشنق عدد منهم كانوا يعملون فى الغش فى النقود ، وقام أيضاً بمعاقبة أحدهم حتى الموت بسبب عمله دراهم مغشوش ، وتشدد مع الصيارفة فى أسعار تبادل النقود ، وهددهم بالعقوبة إن هم تلاعبوا بالقيم النقدية ، ولكن ما يفيد فى هذا الموقف ، وذلك التشدد ، والفساد الواقع من الدولة أكثر وأعظم ، فقد عرفت نقود السلطان قانصوه الغورى بأنها من أسوأ النقود المملوكية ، وأن نسبة الفساد والغش فيها لا تسمح بتداولها (٢) ، وقد سبق أن بينت بعض معلومات عن مسئولية الغورى فى فساد النظام النقدى المملوكى ، وما عانته النقود المملوكية فى عهده من نقص فى أوزانها ، وعدم ضبط لعيارها ، والتلاعب بأسعارها .

واذا كان هؤلاء السلاطين قد اتخذوا مواقف جيدة لمواجهة فساد النقود المملوكية ، فإن معظم سلاطين المماليك ، لم يكن لهم أى جهد ، أو نشاط فى

---

(١) ابن اياس ، بدائع ، جـ ٣ ، ص ٢١١ ، ص ٣١٨ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، مج ٣ ، جـ ٢ ، ص ٢٠٣ .

(٢) ابن اياس ، نفسه ، جـ ٤ ، ص ٨٨ ، ص ١٢٣ ، ص ١٦٣ .

وقف ذلك الفساد والعمل على مقاومته والقضاء عليه ، وهذا ما زاد فى المشكلة ، وجعل حلها ومحاولة علاجها تبدو صعبة لكل سلطان يأتى الى حكم الدولة ، فازدادت الأزمة تعقيداً ، والظاهرة انتشاراً واتساعاً بشكل فاق مقدرة حكام المناسبة العصر على علاجها ، أو ايجاد الحلول المناسب لها .

٤ - تأثيرات الفساد النقدي على أوضاع الدولة

ان الحياة الاجتماعية لأى مجتمع كان ما هى الا انعكاس لأوضاعه الاقتصادية والسياسية اذ أنها من أكثر الجهــات تأثراً بحالة الاستقـرار السياسى ، والازدهار الاقتصادى وعكسها ، وهكذا كانت حالة المجتمع فى العصر المملوكى الذى تأثر تأثراً مباشراً وكبيراً بالحالتين الاقتصادية والسياسية للدولة ، وما الفساد النقدى ـ الذى هو محور حديثنا ـ الا جانب من جوانب الحالة الاقتصادية لدولة المماليك ، ومن المؤكد أن يكون له تأثيرات على مختلف نواحى الحياة فيها ، وكانت بعض تلك التأثيرات ذات نتائج فورية على المجتمع بفئاته المختلفة ، وبعضها كانت بعيدة المدى أصابت البنية الأساسية للدولة وأثرت فى تماسكها وصلابتها مما عجل فى انهيارها وسقوطها .

لقد سبق إيضاح بعض هذه التأثيرات عند الحديث عن القوة الشرائية للنقود المملوكية ، ولاحظنا كيف كان تأثيرا الاضطراب النقدى ، وعدم ثبات القيم النقدية فى ارتفاع الأسعار ، حتى وصلت فى بعض الأحيان الى مستويات عالية ، ومن جراء ذلك عانت الدولة المملوكية لفترات طويلة خصوصاً فى عهدها الجركسى مما يعرف اليوم بمشكلة التضخم [١] ، ويعطينا المقريزى [٢] صورة عن

---

(١) فضلاً أنظر ص ٣٧٧ ، هامش رقم (١) .

(٢) السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

هذه الظاهرة فيقول :

«وارتفعت أسعار جميع المبيعات حتى بلغت أضعاف قيمتها المعتادة بالفضة ، فصار من معلومه مثلاً مائة درهم فى الشهر - وكان قبل هذه الحوادث والمحن يأخذها فضة عنها خمسة مثاقيل ذهباً - فإنه الآن يأخذ عن المائة سبعة عشر رطلاً وثلثى رطل من الفلوس ، يقال لها مائة درهم ، ولا تبلغ ديناراً واحداً ، فيشترى بهذه المائة ماكان قبل هذا يشتريه بأقل من عشرين بكثير ، فإن كل سلعة كالنت تباع بدينار لا تباع الآن الا بدينار وأكثر من دينار» .

وفى موضع آخر [١] يوضح المقريزى الصورة أكثر - من خلال حديثه عن فئات المجتمع فى العصر المملوكى - حيث يقول :

«فأما القسم الأول وهم إهل الدولة ، فحالهم فى هذه المحن على ما يبدو لهم ، ولمن لا تأمل عنده ولا معرفة بأحوال الوجود له أن الأموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت عليه قبل المحن باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الأراضى ، فإن الأرض التى كانت مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلاً عشرين ألف درهم ، صار خراجها مائة ألف درهم ، وهذا الظن ليس بصحيح ، بل قلت أموالهم الى ما كانت عليه أموال أمثالهم من قبل وبيان ذلك :

أن العشرين ألف درهم فيما سلف كان مالكها ينفق منها كيفما أحب واختار ، ويدخر منها بعد ذلك ما شاء الله ، لأنها كانت دراهم ، وهى قيمة ألف مثقال من الذهب ، أو قريب منها ، والآن إنما يأتيه بدل تلك المائة ألف درهم ، فلوس هى قيمة ستمائة وستة وستين مثقالاً من الذهب ، ينفق ذلك فيما يحتاج

---

(١) إغاثة الأمة ، ص ٧٣ .

اليه فى اليوم من لحم وخضر وتوابل وزيت ونحوه ، وفيما لابد له من كسوته وكسوة عياله ، وما تدعو اليه الحاجة من خيل وسلاح وغيره مما كان يشتريه قبل هذه المحن بعشرة آلاف من الفضة ونحوها » .

كان ذلك التضخم نتيجة مباشرة لما كانت تعانيه الدولة من فساد فى نظامها النقدى ، وعكسها للقاعدة النقدية الصحيحة فى ذلك النظام ، وما كانت عليه أسعار التبادل من ارتفاع مصطنع [١] .

ويوضح الأسدى صورة أخرى لمؤثرات الفساد النقدى فى الدولة فيقول [٢] :

«وربما بلغ المسامع الكريمة والشريفة ما وقع من الضجيج فى كثير من الأوقات بسبب الصيارف ، وما يصرف من الجوامك الناقصة الأوزان ، وما فيها من الزيوف والغش والخسران ، ويوجب هذا جميعه كون الفضة على الترتيب المجهول ، فلو ارتفعت العلة ارتفع المعلول ، ولو أنها معلومة العدد والأوزان لزال الضرر وبطل الخسران» .

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ص ٢٧ ، ٣١ ، ص ٢٢٦ ، الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤١٩ ، ابن أياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٥٧ - ٧٥٩ .

بالاضافة الى الفساد النقدى كانت هناك عوامل أخر زادت من مشكلة التضخم التى عانت منها الدولة أهمها :

١ - الإسراف غير المحدود من قبل الدولة على مجالات لا فائدة منها سوى الرفاهية و البذخ.

٢ - افتقار خزينة الدولة لاحتياطاتها النقدية خصوصاً الذهب .

٣ - عدم التوزان بين نسبة واردات الدولة مع صادرات ، وتحول الميزان التجارى لصالح دول أخرى.

٤ - عدم توافر نواح إنتاجية فى الدولة فى المجالات الزراعية والصناعية لتعويض جوانب النقص فى ايراداتها المالية .

(٢) التيسير والاعتبار ، ص ١٢٣ .

ويستمر الأسدى موضحاً تلك التأثيرات :

«وأن لا يعتمدوا ما نهى الله عنه عن مخالفة الحق ، وأن لا يخسروا الميزان ، بل تزول الخطايا التى من موجباتها تسلط الغلاء والجلاء ، والتشرد عن الأوطان ، وخراب البلدان ، وربما استمر الغلاء وعظم البلاء ، وطمع الأعداء فى كل قطر ومكان ، وربما آل الحال الى سفك الدماء وكثرة الخصام ، وعدم قبول الحق» .

لقد تضررت مصالح الناس كثيراً بسبب ما تعرضت له النقود المملوكية من فساد ، وكثيراً ما تطالعنا المصادر المملوكية بصور متعددة عن نتائج قريبة المدى لذلك الفساد أهمها توقف الأحوال وتعطيل المصالح ، واغلاق الحوانيت والمتاجر ، وانعدام وصول البضائع الى الأسواق ، فيعم الغلاء وارتفاع الأسعار ، فيشمل جميع الأصناف ، وفى مقدمتها السلع الاستهلاكية أو الضرورية [١] ، وتزداد الحال ضرراً وخسارة للمستهلكين اذا كانت السلع الضرورية تباع بسعرين بدلاً من السعر الواحد [٢] ، كما خسر الناس أيضاً معظم أموالهم نتيجة عدم استقرار أسعار تبادل النقود ، وعدم ثباتها [٣] ، ويزداد الضرر الواقع على

---

(١) فضلاً أنظر : المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، صفحات ١٧ ، ٢٠٥ ، ٢٣٣ ، ٢٥٣ ، ٦٦٩ ، ٧١٩ ، ٧٧١ ، جـ ٣ ، صفحات ٤٥٣ ، ١٠٧٦ ، ١١٥٥ ، جـ ٤ ، ص ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٢١٠ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٣٨ ، ٧٠٥ ، ٧١٥ ، جـ ٣ ، ص ١٢١ ، ٢٢٢ ، حامد زيان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ١٥ ، ص ٣١ .

(٢) ابن اياس ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ٣٩٥ ، جـ ٤ ، ص ٢٠ ، ٢٥١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٨ ، جـ ٥ ، ص ٢٥٢ .

(٣) المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٤٣٤ ، جـ ٢ ، ص ٣٢٠ ، جـ ٣ ، ص ١١٢٥ ، جـ ٤ ، ص ٤٣٧ ، ٤٥٥ ، ٦٠٣ ، ٧١٢ ، ٨٥١ ، ٨٥٣ ، إغاثة ، ص ٧١ - ٧٢ ، ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ، جـ ١٦ ، ص ١٠٤ ، ص ١١٥ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٤٤ .

الناس اذا أقدمت الدولة على اتباع سياسة متشددة ، وصولاً لأهدافها ، ولتحقيق مصالح رجالاتها [١] ، فيكثر الظلم على الرعية ، ويقع الأذى عليهم من طوائف المماليك الذين يتضررون كثيراً من نقص أوزان النقود ، أو التلاعب بأسعار تبادلها عند استلامهم لنفقاتهم ، فيعم الفساد والخراب ، وتنتشر فتنهم فى أرجاء الدولة مخلفين اضطراباً ، وعدم استقرار فى النواحى السياسية والاجتماعية [٢] .

ومن السلبيات التى خلفها الفساد النقدى فى الدولة خلال العهد المملوكى الجركسى تأثر العلاقات الاقتصادية ، والنشاط التجارى المتبادل بين دولة المماليك والقوى التجارية الأخرى ، وفى مقدمتها الجمهوريات الايطالية ، والدولة العثمانية ، فقد أضعف فساد النقود المملوكية حماس طوائف التجار فى استخدام تلك النقود ، فتراجع مركز النقود المملوكية الإسلامية لأول مرة ، وعدمت الثقة بها ، فانصرف اهتمام سلاطين الدولة الى التجارة ، وسيطروا على ما بقى لهم من نشاط تجارى مع القوى الأخرى ، وزاحموا التجار فى مهنتهم ، واجتهدوا فى سياستهم الاقتصادية ، وتنظيماتهم التجارية بما يحقق لهم الاحتكار التجارى ، وتحديد أسعار المبيعات حسب أهوائهم ، وفرض الضرائب

---

(١) المقريزى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٩٣ ، ص ٤٤٤ ، جـ ٤ ، ص ٣٨٥ ، ٣٩٣ ، ٧٠٥ ، السخاوى ، الذيل التام ، ص ٣٥٢ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٤ .

(٢) لمزيد من التفصيل عن هذه الظروف فضلاً أنظر :

ابن حجر ، إنباء ، جـ ١ ، ص ١٣٢ ، جـ ٢ ، ص ١٤٦ - ١٤٧ ، ص ٢٣٤ ، ص ٢٥٨ ، جـ ٣ ، ص ٤١٨ ، ص ٤٨٠ ، ص ٥٣٦ ، ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ١ ، ص ٤ - ٥ ، ٣٨ ، ١١٣ ، جـ ٢ ، ص ٢٢٣ ، ٢٤٧ ، ٢٧١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٦ ، ٣٣٤ - ٣٣٥ ، جـ ٣ ، ص ١٤٧ ، ص ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٧٨ ، ٢٢٩ ، ٤٠١ ، السخاوى ، نفسه ، ص ٧٦ ، ٨١ ، ٨٨ ، ١١٠ ، ١١٦ .

والرسوم التى تمدهم بمزيد من الأموال فساءت بهذا علاقات الدولة الاقتصادية مع الدول الأخرى ، ووصلت الى البلاد عدة سفارات وعدة رسائل تنكر على الدولة فسادها النقدى ، وسوء سياستها الاقتصادية ، ومع استمرار سلاطين المماليك فى سياستهم الاقتصادية ، ونظهم التجارية ، وفسادهم النقدى ضعفت حركة التبادل النقدى ، والتجارة الخارجية للدولة .

وعن هذه الجزئية يوضح ابن اياس موقف الدول الأخرى من فساد النقود المملوكية ، وتأثيره على النشاط التجارى فى رسالة بعثها السلطان العثمانى سليم الأول الى السلطان المملوكى قانصوه الغورى ، فيقول [١] :

«وأما التجار الذين يجلبون المماليك الجراكسة ، فإنى ما منعتهم إنما هم تضرروا من معاملتكم فى الذهب والفضة ، فامتنعوا من جلب المماليك اليكم».

ولا نبالغ فى القول أن تلك الظروف ـ من فساد نقدى ، وسوء فى السياسة الاقتصادية ـ مسئولة بصفة مباشرة عن فقدان الدولة ، ومصر بصفة خاصة لمركزها التجارى العظيم الذى كانت تتمتع به فى فترة قريبة سابقة ، قبل تحول طرق التجارة الدولية التى أعقبت ما يسمى بحركة الكشوف الجغرافية [٢] .

---

(١) بدائع . جـ ٥ . ص ٤٥

(٢) لمزيد من التفاصيل عن السياسة الاقتصادية للدولة . وتحول طرق التجارة الدولية . فضلاً أنظر :

نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب .

محمد أمين صالح ، التنظيمات الحكومية لتجارة مصر فى عصر المماليك الجراكسة .

فاروق عثمان أباظة ، أثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ م .

توفيق اسكندر ، نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العهد الوسيط .

لقد واجهت الدولة كثيراً من الأزمات النقدية بسبب ما تعرضت له عملاتها من فساد ، فغالباً ما ترتب على ذلك ارتفاع أسعار التبادل ، كما أدى الى نقص أعداد فئة من العملات [١] ، فارتفعت قيمتها النقدية ، وازداد فيها الفساد للحصول على عدد أكبر منها ، فازدادت الأزمة تعقيداً ، فعم الضرر ، وتأثر الناس ، واتجه أصحاب الأموال فى الدولة الى اخفائها (اكتنازها) ، أو تهريبها خارج الدولة طمعاً بربح أكثر [٢] ، ومن هنا حدث كساد لاقتصاديات الدولة ، وركود فى أسواقها ، وحدثت بسبب ذلك تغيرات اجتماعية عميقة أثرت تأثيراً بعيد المدى على المجتمع المملوكى بفئاته المختلفة .

لقد كان ذلك الفساد النقدى الذى تعرضت له العملات المملوكية المسئول الأول عن تراجع مركزها النقدى وسيادتها ، وقد أتاح ذلك تقدم مركز نقود أجنبية واعتمادها فى عمليات التداول والدفع لمختلف المعاملات التجارية ، ولا شك أن هذا يعنى اهتزاز استقلالية الدولة من الناحيتين الاقتصادية والسياسة ، وتقليص نفوذها الاقتصادى والسياسى ، وهذا بدوره من الأسباب الرئيسية التى عجلت فى انهيار الدولة وسقوطها .

وأخيراً كان للفساد النقدى تأثيره على معاملات الدولة ، ونظمها المختلفة ، ففسدت كثير من المعاملات التجارية ، وفى عمليات البيع والشراء ، والعقود

---

(١) المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٥٢ ، العينى ، عقد ، ص ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٣١٠ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٣ ، ص ٢١٨ ، السخاوى ، الذيل التام ، ص ٣٥٢ وما بعدها .

(٢) المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١١٤٥ ، جـ٤ ، ص ٨٤ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢ ، ص ٧٠٠٥ .

ونحوها [١] ، وكثر التعامل بالربا الذى انتشر فى الدولة ، وكثر المتعاملون فيه بعد أن خسروا جزء من أموالهم بسبب الفساد النقدى [٢] ، وختاماً ..

«فلا جرم أن خرب اقليم مصر ، وزالت نعم أهله ، وقلت أموالهم ، وصار الغلاء بينهم كأنه طبيعى لا يرجى زواله [٣]» .

تلك كانت أهم مؤثرات الفساد النقدى فى العصر المملوكى ، وهى كما رأينا تمثل جزءاً من التدهور العام الحاصل فى أوضاع الدولة ، وبالذات فى أحوالها الاقتصادية ، وكما هو معروف فإن الدولة المملوكية قد عـــانت من سلبيـات كثيرة ، أوجدت خللاً واضحاً فى تلك الأوضاع ، واذا كنت قد عرضت لسلبيات الفساد النقدى ، فإنها لا تستكمل أولا يمكن اتيفاؤها بمعزل عن السلبيات الأخرى فى الدولة ، ولأن الحديث عن جميع ذلك سيخرجنا عن موضوعنا الذى نحن بصدده ، لذا حاولت توضيح تلك التأثيرات بإيجاز دون الدخول فى تفاصيل تتطلب دراسة السلبيات جميعها كوحدة مترابطة .

٥ - موقف العامة من تلك التأثيرات

العامة هم غالبية أى مجتمع ، ويمثلون فيه النسبة الكبيرة من سكانه ، وهم كذلك فى المجتمع المملوكى ، حيث ينتمون الى خمس فئات من فئات المجتمع ، أو طبقاته البالغ مجموعها سبع فئات ، حسب التقسيم الذى أورده المقريزى [٤]

(١) ابن حجر ، إنباء ، جـ ٣ ، ص ٤١٩ ، ابن الحاج ، المدخل ، جـ ٤ ، ص ٦٦ ، ص ٢٠٠

(٢) ابن حجر ، نفسه ، ص ٢٧٢ .

(٣) المقريزى ، إغاثة ، ص ٦٥ .

(٤) إغاثة ، ص ٧٢ ، ٧٥ .

والفئتان الأولى تشمل أهل الدولة من سلاطين وأمراء وأصحاب المناصب والثانية وتشكل مياسير التجار وأولو النعمة والترف .

لفئات المجتمع فى الدولة المملوكية ، وتلك الفئات الخمس هى :

١ - الباعة ، ومتوسط الحال من التجار ، ويلحق بهم أصحاب المعايش (الباعة المتجولون) .

٢ - أهل الفلاحة ، وهم سكان القرى والأرياف .

٣ - الفقراء ، وهم أكثر الفقهاء ، وطلاب العلم ، ومن يلحق بهم .

٤ - أرباب الصنائع ، والأجراء ، وأصحاب المهن .

٥ - أهل الخصاصة والمسكنة ، وهم السؤال الذين يسألون الناس ، ويعيشون منهم .

تلك الفئات هى التى وقع عليها عبء التأثيرات التى نجمت عن الفساد النقدى فى الدولة ، أو أى أزمة تتعرض لها البلاد سياسية كانت أم اقتصادية أم طبيعية ، فهم الأكثر تضرراً من غيرهم ، وهم الذين تحملوا وقاسوا وعانوا من الاضطرابات النقدية المتكررة بشتى صورها وأشكالها ، وما نتج عنها من سلبيات أهمها الغلاء وارتفاع الأسعار الذى كان أكثر تأثيرات الفساد النقدى اضراراً بالعامة ، فيقعون فى كثير من الأحيان ضحايا الجوع والمرض الناتجين عنه .

إن موقف العامة فى مواجهة كثير من مظاهر الفساد النقدية ، وتأثيراته المختلفة اتسم فى كثير من الأحيان بالمعارضة وعدم الرضا ، وهو موقف طبيعى لمثل تلك الظروف ، ولكن غير الطبيعى ، هو الشكل الذى تتم به تلك المعارضة [١] ، فقد عبر عامة الناس عن تضررهم وسخطهم بجرأة علنية على

(١) أعنى أن العامة لم يخشوا فى معظم الأحيان تسلط طوائف المماليك وشدتهم وقسوتهم =

هيئة مظاهرة ، أو مظاهرات يقومون بها في الأسواق [١] ، أو عند سكن السلطان ، أو عند قصور كبار الأمراء أو أصحاب المناصب المسئولين عن الجهات ذات العلاقة بتلك الظروف كالمحتسبين ، ومفتشى الأسواق والولاة والقائمين على مخازن الغلال حتى أنهم فى بعض الأحيان كانوا يقومون بالاعتداء على هؤلاء إما بالضرب أو الرجم بالحجارة أو الشتم ، ونحو ذلك من مظاهر الغضب [٢] .

لقد عبر العامة بذلك الأسلوب عما فى نفسوهم بكل جرأة وعلانية دون خوف ، اذ يرون أن هذا الاعلان البسيط مطلباً شعبياً يسعون من خلاله الى إبعاد ما يقع عليهم من ضرر ، أو ما يصيبهم من خسارة لا يستطيعون تحملها بسبب ما تتعرض له نقود الدولة من نقص فى أوزانها وعيارها ، أو تلاعب فى أسعار تبادلها ، أو مايصيبها من غش وتزييف ، كما اتخذ العامة مقاطعة أوامر الدولة ورفضها ، وعدم تنفيذها أسلوباً فى مواجهتهم الفساد النقدى ، ومهما تكررت محاولات الدولة لفرض تعليماتها ، فإن العامة يستمرون فى موقفهم ، فإما أن ترضخ لمطالبهم ، وإما أن تستعمل الشدة والعنف لتنفيذ تعليماتها [٣] .

= التى يسلكونها مع العامة ، وما يقع عليهم من عقوبات واضطهادات من مماليك السلطان أو غيرهم من مماليك كبار الأمراء ، وهو أسلوب عنيف جداً ، واجهت به الدولة معارضة العامة ، واستخدمه بعض السلاطين والأمراء لحماية مصالحهم ومكاسبهم ، دون شفقة أو رحمة ، ودون مراعاة أو اهتمام .

(١) النويرى ، نهاى ، جـ ٣٠ ، ورقة ٤٣٤ ، جـ ٣١ ، ورقة ٢ ، ورقة ١٥ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ص ٢٣٣ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٧ ، ص ١٥٦ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ٤ ، ص ٣٢٦ .

(٢) المقريزى ، نفسه ، ص ٧٥٨ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ١٠٢ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٣٥٦ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٣٧ .

(٣) الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر ، ص ١٢٥ ، المقريزى ، نفسه ، جـ ٣ ، ص ١٣٤ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٩٧ .

وفى أسلوب آخر اتخذ أصحــاب الحوانيت والبــاعة إغلاق حوانيتهم ومتاجرهم ، وكذلك أصحاب المهن والحرف قاموا بإغلاق محلاتهم ، وأماكن مزاولتهم المهنة [١] تعبيراً عن موقفهم الرافض لأى ضرر يقع عليهم من جراء فساد النقود ، وتضامناً مع معارضة العامة لذلك الفساد ، ودفاعاً عن مصالح الجميع .

كذلك نهج هؤلاء أسلوباً يدل على معارضتهم ، وعدم قبولهم لسياسة الدولة النقدية تمثل بعدم تعاملهم بالنقود التى أصابها الفساد ، وكثيراً ما رفض هؤلاء قبول تلك النقود لفسادها ، وحرصاً منهم على تجنب الخسارة التى تقع عليهم عند قبولها [٢] .

كان رد فعل الدولة على ذلك الموقف ، أو تلك المواقف الرافضة للفساد سلبياً بشكله العام ، حيث لم يجد العام أى قبول أو موافقة من الدولة على موقفهم بإستثناء بعض المواقف الإيجابية التى لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وانحصرت فى فترتى حكم السلطانين الناصر محمد والأشرف إينال [٣] ، فالناصر محمد قد أيد العامة فى معارضتهم للفساد النقدى الذى تعرضت له الفلوس النحاسية ، وأجرى عليها عدة محاولات ترمى الى القضاء على ما

---

(١) النويرى ، نهاية الأرب ، جـ ٣١ ، ورقة ١٥ ، ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٢٤٧ - ٢٤٨ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٤٦١ ، ٤٨٧ ، ابن تغرى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٩٣ ، ٢٩٦ .

(٢) النويرى ، نفسه ، ورقة ٢ ، المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٩٤ ، ص ١٠٩٨ ، ابن تغرى ، نفسه ، ص ٢٩٣ .

(٣) لا يدخل فى ذلك ما قام به بعض السلاطين من إصلاحات نقدية اذ أن ذلك يعود لجهود السلطان ، وحرصه على إصلاح الوضع النقدى ، ولم تكن رد فعل على معارضة العامة .

أصابها من فساد ، كما أنه اتخذ خطوات أخرى فى موافقته للعامة بعزله بعض المسئولين فى الدولة أو معاقبتهم لسلبيتهم فى مواجهة فساد الفلوس ، وما صاحبها من ارتفاع فى الأسعار (١) .

أما الأشرف إينال ، فقد وافق العامة فى معارضتهم للأزمة النقدية التى صاحبت فساد الدراهم الفضية سنتى ٨٦١ - ٨٦٢ هـ / ١٤٥٦ - ١٤٥٨ م ، حيث أجرى إصلاحاً عاجلاً واجه به فساد تلك الدراهم بإصداره دراهم فضية جديدة ، وعدم منع التعامل بالدراهم المغشوشة بل سمح بالتعامل بها وزناً ، كى لا تقع أى خسارة على العامة عند منع التعامل بها نهائياً (٢) .

أما بقية السلاطين ممن شهدت فترات حكمهم فساداً نقدياً ، فلم يرد ما يفيد موافقتهم ، أو تأييدهم لتوجهات العامة ، ومواقفهم تجاه ظاهرة الفساد النقدى التى تفشت فى الدولة ، وإن كانت تلك المواقف من السلاطين سلبية تكتفى أحياناً بالصمت (٣) ، وعدم معالجة الضرر والواقع على العامة ، فإنها فى أحيان أخرى أكثر سلبية اذ تأخذ طابع العنف والتصدى لمظاهرات العامة ، ومعارضاتهم

---

(١) المؤلف المجهول ، تاريخ سلاطين المماليك ، ص ١٣٢ ، اليوسفى ، نزهة الناظر ، ص ٢٨٨ ، المقريزى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٧ ، ص ٢٠٥ ، ص ٢٣٣ ، ص ٢٥٩ ، ص ٢٧٨ ، ص ٣٢٠ ، ص ٤٤٤ ، ص ٤٩٤ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ٢ ، ص ٣٠٥ ، ابن بهادر ، المصدر السابق ، ورقة ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) ابن تغرى بردى ، حوادث ، جـ ٢ ، ص ٢٩٦ ، ص ٣١٢ ، النجوم ، جـ ١٦ ، ص ١٠٢ .

(٣) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ص ٤٥٧ ، ص ١١٠٤ ، ص ١٠٩١ ، ابن حجر ، إنباء ، جـ ٢ ، ص ٢٣٥ ، جـ ٣ ، ص ٢٥٦ ، الصيرفى ، نزهة ، جـ ٢ ، ص ٢٦١ ، ابن اياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٢٩٨ ، ص ٦٥٩ ، ص ٦٦٧ .

بكل قسوة وشدة [١] ، وبهذا لم تحقق مواقف العامة المتكررة ضد ظاهرة الفساد النقدى أى نتائج إيجابية ، فإضافة الى كونها ضد الفساد النقدى ، فهى فى الأصل ضد ارتفاع الأسعار الذى يشترك مع الفساد النقدى فى أحداثه عدة عوامل أخرى ، وهنا يكون هدف العامة خفض الأسعار دون النظر الى معالجة الأسباب المؤدية اليه ، كما أن ما قام به العامة من مظاهرات ، واحتجاجات قد افتقدت الى التنظيم الذى يساعد فى تحقيق أهدافها ، فما صاحبها من عشوائية وتخريب ونحو ذلك ، قضى على تلك الأهداف بل قضى على المعارضات وهى فى مهدها ، كذلك لم يكن هناك ممثلون يتولون التعبير عن وجهة نظر العامة ومواقفهم ، وإيصالها الى الدولة ، كذلك لم يكن فى الدولة جهة مختصة مهمتها سماع شكاوى العامة ، وآرائهم ومواقفهم ، وبدورها تعمل على حلها ومعالجتها ، أو على الأقل إيصالها الى الجهات العليا .

جميع تلك الظروف قد أضعفت موقف العامة تجاه ما تعرض له الفساد النقدى ـ وغيره من جهات الدولة الأخرى ـ من فساد وتدهور ، وجلعت صوتهم ضعيفاً غير مسموع ، فتحملوا العنت والظلم والمشقة والخسارة بسبب ذلك الفساد ، دون أن يظفروا بنظرة اهتمام أو عناية من قبل الدولـة لمطلبهـم وظروفهم ، هذا ما أوجد فجوة عميقة بين الجانبين زادت من تدهور الأحوال فى الدولة .

---

(١) للقريزى ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٩٣ ، جـ ٤ ، ص ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ص ٤٣٩ ، ابن حجر ، نفسه ، ص ١٥٧ ، السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٨٢ ، ابن اياس ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٩٧ .

٦ - مواقف العلماء فى مواجهة الفساد النقدى وتأثيراته

كان للعلماء مركزهم القيادى فى المجتمع ، فكانت اهميتهم لدى الدولة قد رفعت من مكانتهم ، ونشاطهم من خلال مشاركتهم فى المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية ، لذا يجب ان تكون نظرتهم الى اوضاع الدولة نظرة اهتمام وعناية بما يخدم الصالح العام ، وضرورة تسخير تلك الأوضاع فيما يحقق النفع والفائدة للدولة ومواطنيها ، ومواجهة ما قد يؤدى الى تعطيل ذلك من فساد ونحوه .

كان العلماء ـ على مختلف علومهم وفنونهم ـ يكونون مجموعة تنتمى الى المجتمع بجميع مستوياته الاجتماعية ، وفى الوقت نفسه كان معظمهم يعملون فى الدولة بمختلف جهاتها ودواوينها المتصلة منها بشئون الناس وغير المتصلة ، فمن خلال هذا الارتباط بالمجتمع الدولة ، يمكن استخلاص مواقفهم فى مواجهة الفساد النقدى فى الدولة كنموذج لجهة من الجهات التى أصابها الفساد والتلاعب ، ولكن لمعرفة ذلك الموقف ينبغى التفريق بين واقع العلماء أو الفقهاء فى العهد المملوكى البحرى ، وواقعهم فى العهد المملوكى الجركسى ، لأن ذلك الواقع اختلف اختلافاً كبيراً فى العهدين من ناحية اتجاهات العلماء وميولهم ، وهل كانت الى المجتمع وعامة الناس أقرب ، أم كانت الى الدولة (سلاطينها وأمراؤها) ؟ ومن ناحية مدى انتشار ، أو استفحال الفساد النقدى .

فى العهد المملوكى البحرى ـ سواء عمل العلماء فى نطاق الدولة أو العكس ـ كان العلماء من فقهاء ومحدثين وقضاة وشيوخ أكثر ميلاً واتجاهاً الى ما فيه مصلحة الأمة ، فنجد معظمهم قد اتخذوا مواقف تتسم بالشدة والحزم مع السلاطين والأمراء تجاه أى فساد يقع فى الدولة ، أو ظلم يقع على الرعية ،

وللأسف لم تذكر المصادر التاريخية أمثلة تتعلق بموقفهم تجاه فساد نقدى حدث فى الدولة ، وقد يكون لعدم انتشار ظاهرة الفساد النقدى علاقة فى ذلك ، ولكن تلك المصادر قد أوردت أمثلة تتعلق بنواح مالية نلمس منها موقف أولئك العلماء المتشدد فى مواجهة الفساد ، أو الظلم ، أو غيرها من الأمور التى لا تقرها الشريعة الإسلامية ، وتدعو الى محاربتها والقضاء عليها .

واذا كان هؤلاء قد التزموا بما يجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، تطبيقهما فى المجتمع ، فإن هناك آخرين آثروا إرضاء السلاطين أو الأمراء على الرعية ومصالحها ، طمعاً فى منصب أو جاه أو ثروة ، وهؤلاء من الطبيعى أن يكون موقفهم إما الالتزام بالصمت ، وإما التملق ، أو المصانعة حفاظاً على مكاسبهم ، وتحقيقاً لأهدافهم .

إن الأمثلة كثيرة على أولئك العلماء الذين لم يخشوا فى الله لومة لائم ، ولم يخشوا غضبة سلطان أو نقمة أمير أو سطوة صاحب منصب ، ويأتى فى مقدمتهم عالمان فاضلان جليلان كان لهما موقف امتاز بالدفاع عن الحق ، وتقديم النصح لولاة الأمر ، هما شيخ الاسلام العز بن عبد السلام [1] ، وشيخ

---

(١) شيخ الاسلام عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبى القاسم بن الحسن المهذب السلمى الدمشقى الشافعى ، ولد سنة ٥٨٧ هـ / ١١٩١ م كان فقيهاً قاضياً عالماً برع فى الفقه والحديث والتفسير والعربية والأصول والمذاهب ، أخذ عنه الكثير من العلماء والفقهاء والشيوخ ، عرف عنه شدته فى الحق لا ينظر للسلطان ولا أمير ، تصدر للإفتاء فى كثير من الأقاليم له عدة مصنفات ، توفى يوم السبت تاسع جمادى الأولى سنة ٦٦٠ هـ / ١٢٦١ م .

(اليونينى ، ذيل مرآة الزمان ، جـ ١ ، ص ٨٠ ، الكتبى ، فوات الوفيات ، مج ٢ ، ص ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، تحقيق احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٤ م ، اليافعى ، أبو محمد عبد الله ابن أسعد ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، جـ ٤ ، ص ١٥٣ ، مؤسسة الأعلمى ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م ، ابن حبيب الحسن بن عمر ، درة الأسلاك فى دولة الأتراك ، ورقة ٢٩ - ٣٠) .

الاسلام أحمد بن تيمية [١] .

أما العز بن عبد السلام ، فتذكر المصادر التاريخية [٢] ، كمثال على مواجهته الفساد ، وما قد يقع على الرعية من تعدى وظلم ، موقفه الحازم تجاه السلطان المظفر قطز ، عندما أراد فرض ضرائب مالية على الرعية لتجهيز جيش الدولة لصد المغول سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠٠٠٠ م ، حيث ذكر له أن عليه أولاً أن لايبقى فى بيت المال شيئاً ، وأن يبيع أمراء الجيش وجنوده حوائصهم الذهبية ، وآلاتهم الفضية لتنفق فى تجهيز الجيش ، وإن احتاجت الدولة بعد ذلك لمزيد من الأموال ، فلا بأس عندئذ فى أخذه من العامة على هيئة ضرائب أو رسوم مالية .

---

(١) شيخ الاسلام تقى الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم بن مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم الحرانى ، ولد بحران سنة ٦٦١ هـ / ١٢٦٣ م ، ونشأ فى أسرة من العلماء والفقهاء ارتحل صغيراً الى دمشق بسبب غزو المغول لبلاد الشام ، وعاش بها مبتدئاً أولى خطواته العلمية ، فدرس وتعلم وحفظ القرآن صغيراً ، واستمر ينهل من علوم الفقه والحديث والتفسير والنحو ، فبرع فيها الى الغاية ، وأفتى وهو ابن تسع عشرة سنة ، وشرع فى التأليف والجمع حتى بز أقرانه وفاقهم علماً وتأليفاً ، بذل غاية الجهد لطلب العلم بعلومه وفنونه فتنوعت دراسته حتى شملت علوم عصره .
كان فاضلاً عفيفاً متعبداً ذكياً حافظاً ورعاً ، انتقل الى جوار ربه ليلة الاثنين العشرين من شهر ذى القعدة سنة ٧٢٨ هـ / ١٣٢٨ م ، بعد عمر قضاه فى الجهاد فى سبيل الله والدفاع عن الاسلام و العقيدة الاسلامية ، مخلفاً وراءه تركة علمية زادت عن خمسمائة مجلد .
(ابن كثير ، البداية والنهاية ، جـ ١٤ ، ص ١٣٦ ، ابن شاكر الكتبى ، فوات الوفيات ، جـ ١ ، ص ٤٦ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، جـ ١ ، ص ١٥٤ ، ١٧٠ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، جـ ٦ ، ص ٨٠ ، ٨٦) .
(٢) السبكى ، معيد النعم ، ص ٥١ ، ابن بهادر ، فتوح النصر ، ورقة ٩٨ ، ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٧ ، ص ٨٥ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٣٨ ، كامل مراد العز بن عبد السلام سلطان العلماء حياته وعصره ، ص ٣٣ ، ٤٦ ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، دار الجيل ، دمشق .

وأوردت المصادر التاريخية أمثلة عديدة على مواقف شيخ الاسلام العز بن عبد السلام يتضح منه قوة دفاعه عن الحق ، وجهده المتميز فى مواجهة الفساد والظلم بكل جرأ وشجاعة [١] .

أما شيخ الاسلام بن تيمية ، فقد كان فى مقدمة من حملوا راية الإصلاح فى الدولة ، وتوجيه ولاة الأمور الى السياسة التى يجب عليهم اتباعها لتحقيق مصالح الرعية ومنع الفساد ، فقام بذلك بكل عزم وجد ، وبكل أمانة وإخلاص ، حيناً بلسانه ويده ، وحيناً بعلمه وقلمه ، فحوت مؤلفاته ومناظراته ورسائله وفتاويه جوانب إصلاحية عديدة شملت نواح عقدية ومذهبية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، ولم تأخذه فى الحق لومة لائم ، ولم يمنعه عن قول الحق ما لقيه من عداوات ومحن ، فجاهد فى الله حق جهاده حتى اذا جاء أجله ، وانتقل الى جوار ربه ـ رحمة الله عليه ـ خلف تركة ضخمة ، وعظيمة من المؤلفات بكافة العلوم وأصولها وفروعها ، وكان منها الى جانب ما تضمنته تلك المؤلفات من دعوات إصلاحية كتاباه :

ـ السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية [١] .

ـ الحسبة فى الاسلام [٢] .

فكتابه الأول عن رسالة الغرض منها كما قال ابن تيمية فى مقدمة الكتاب :

«فهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الالهية والإنابة النبوية لا

---

(١) له عدة طبعات وتحقيقات منها ما حققه على سامى النشار ، وأحمد زكى عطية ، مكتبة الرياض الحديثة ، الطبعة الثانية ، الرياض ، ١٩٥١ م .

(٢) كذلك له عدة طبعات منها ما حققه سيد بن محمد بن أبى سعدة ، مكتبة دار الأرقم ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

يستغنى عنها الراعى والرعيـة ، اقتضاهـا من أوجـب الله نصحـه من ولاة الأمور» .

فحدد فى هذه ارسالة ما على الراعى والرعية من واجبات وحقوق ، وتضمنت عدة فصول منها ما يتحدث عن ولاية أمور الرعية والشروط الواجب توفرها ، فيمن يلى أمراً من أمور المسلمين ، ومنها ما يتحدث فى بيت مال المسلمين ، وأنواع أمواله ووجوه صرفها ومستحقيها .

وبحق فإنها رسالة جامعة شاملة ، ودعوة صادقة لتحكيم أوامر الله ، وأحكام دينه القويم ، لإقامة الحق ونشر العدل ، والقضاء على الظلم والفساد .

أما كتابه الثانى : الحسبة فى الاسلام ، فقد رأى ابن تيمية أن جماع الدين هو أمر بالمعروف ونهى عن المنكر ، وكذلك مقصود الولايات الإسلامية (التى هى الوظائف) بمختلف فروعها ، سواء كانت ولاية مال ، أو ولاية حكم أو ولاية شرطة ، وجميع ذلك هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر التى هى الحسبة فى الاسلام ، والتى تجب على كل مسلم قادر ، والقدرة هى السلطان والولاة فهو وأتباعه من ذوى الولايات أقدر من غيرهم على القيام بهذه المهمة كل حسب قدرته ، واستطاعته ووظيفته ، أما ما ليس من اختصاصاهم فهو مسئولية المحتسب الذى يعينه الحاكم للقيام بالهمة .

لم يترك ابن تيمية فى هذا الكتاب صغيرة ولا كبيرة هى من واجبات المحتسب ، الا وأشار اليها ، وقد ركز حديثه على النواحى المرتبطة بالرعية ، والتى يكون ضررها عاماً شاملاً كالأمانات والبيوع والعقود ، وما يرتبط بها من تطفيف وغش وتدليس ، وغير ذلك من الأمور التى يتحتم على المحتسب الانتباه اليها ومراقبتها ، لما يصاحبها من فساد لأموال الناس ، والاضرار بهم ،

وبمصالحهم ومعاشهم .

كما تحدث ابن تيمية عن النقود ، وضرورة المحافظة عليها ، وحذر من تزييفها ، وإفسادها ومراقبة من يعملون على ذلك من الكيميائيين .

ولم تقتصر جهود ابن تيمية ، ودعواته الإصلاحية على هذين الكتابين ، فلا شك أنه قد ضمن كثيراً من كتبه ومؤلفاته ورسائله تلك الأهداف والتوجهات التى سعى لتحقيقها فى المجتمع ليصبح مثالاً للمجتمع الاسلامى الصحيح ، ولعل فيما ذكرته إشارة الى جهود ابن تيمية فى مواجهة الفساد بمختلف صوره وأشكاله ، وهى جهود لا تحتاج منا الى اثبات أو تدليل .

والى جانب هذين العالمين عاش فى العهد المملوكى البحرى مجموعة من العلماء الأجلاء كان لهم نشاط إصلاحى واسع ، ومواقف حازمة فى مواجهة نواحى الفساد فى الدولة ومحاربتها ، فمن هؤلاء نجم الدين أحمد الأنصارى المعروف بـ (ابن الرفعة المتوفى سنة ٧١٠ هـ / ١٣١٠ م) أحد ولاة الحسبة فى الدولة ، وله عدة تصانيف فى هذا الميدان من أهمها (كتاب الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان) [١] ، ومنهم الشيخ عز الدين عمر المقدسى المعروف بـ (ابن عوض السنامى المتوفى فى الربع الأول من القرن الثامن الهجرى) صاحب كتاب (نصاب الاحتساب) [٢] ، ومنهم ابن الحاج محمد العبدرى القيروانى ،

---

(١) نشر مرتين الأولى بتحقيق محمد أحمد اسماعيل الخاروف ، عن مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى ، الكتاب العاشر سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، والثانية بتحقيق عماد عبد السلام رؤوف فى مجلة المورد العددان الثالث والرابع عام ١٩٨١ م ص ٣٠٣ ، ٣١٨ .

(٢) نشر مرتين أيضاً الأولى تحقيق ودراسة د . موئل يوسف عز الدين ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، عام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، والثانية بتحقيق ودراسة د . مريزن سعيد عسيرى ، وهى فى الأصل رسالة دكتوراه ، مكتبة الطالب الجامعى ، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

(المتوفى سنة ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦ م) ، وهو من المشهورين بإصلاحهم ودعوتهم الى الخير ، ونبذ الفساد ومحاربته ، له كتاب (المدخل الى الأعمال بتحسين النيات) [1] ، ومنهم تلميذ شيخ الاسلام ابن تيمية شمس الدين محمد بن القيم الجوزية (المتوفى سنة ٧٥١ هـ / ١٣٥٠ م) ، والذى كان من رجال الدعوة والإصلاح فى العهد المملوكى البحرى ، وكان من بين جهوده وتأليفه كتاب (الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) [2] وقد ضمنه توجيهات ودعوات للإصلاح فى جوانب عديدة ، كان من بينها نصيحته لولاة الأمور فيما يجب عليهم اتباعه تجاه النقود والنظام النقدى ، فيذكر أنه [3] على السلطان أن يمنع افساد النقود ، وعدم تغييرها باستمرار ، ويمنع من جعل النقود متجراً ، فإن ذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه الا الله بل الواجب أن تكون النقود رؤوس أموال يتجر بها ، ولا يتجر فيها ، واذا حرم السلطان سكة أو نقداً منع من الاختلاط بما أذن فى المعاملة به ، وعليه أن يتشدد مع الزغلية ، وأرباب الغش ، ويتبع معهم سياسة متشددة وحازمة ، لما يسببونه من إفساد لمصالح المسلمين ، والاضرار بأوضاعهم وأموالهم .

وأخيراً منهم تاج الدين السبكى (المتوفى سنة ٧٧١ هـ / ١٣٦٩ م) الذى ألف من خلال جهوده فى الإصلاح والدعوة الى محاربة الفساد كتابة (معيد النعم ومبيد النقم) [4] ، وهو خاص بالادارة المملوكية والوظائف الديوانية ،

---

(١) أربعة أجزاء ، المطبعة المصرية بالأزهر ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ / ١٩٢٩ م .

(٢) له عدة طبعات محققة وغير محققة منها ما حققه حامد الفقى ، القاهرة ، ١٩٥٣ م ، ومنها ما صدر عن دار الكتب اللبنانية بدون تحقيق .

(٣) ص ٢١٩ .

(٤) ظهر بطبعتين قديمة حققها محمد على النجار ، وأبو زيد شلبى ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م ، وحديثة عن دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٤ م .

ومن خلالهما تحدث كثيراً عن أوجه الفساد المالى والادارى فى الدولة . فالكتاب عبارة عن نصيحة عامة شاملة لمن يتولى أمراً من أمور المسلمين ، بدءاً من السلطان وانتهاء بأحقر المهن وأرذلها ، وأشار السبكى الى ضرورة قيام السلطان وموظفى مالية الدولة ، ومن لهم علاقة باقتصادياتها المحافظة على أموال الدولة من العبث والفساد ، والعمل على تنميتها وتسخيرها الى ما فيه صلاح الدولة والرعية [١] ، كما أن عليهم التخفيف على الناس ، وعدم إرهاقهم بفرض المقررات المالية والمكوس ، والتشدد فى تحصيلها منهم ، وأورد نصيحة تتصل بالنظام النقدى ، فدعى الى عدم الاسراف والتبذير فى المعادن المستخدمة لضرب العملات التى هى من ضروريات الناس ، حيث أخذ على الأمراء وأصحاب الأموال فى الدولة إسرافهم فى لبس الذهب والفضة ، وتزيين ملابسهم وآلاتهم الحربية . يقول عن ذلك [٢] :

«ومن قبائحهم ما يذهبونه من الذهب فى الأطرزة العريضة ، والمناطق وغيرها من انواع الزراكش التى حرمها الله - عز وجل - ، وزخرفة البيوت سقوفها وحيطانها بالذهب ، وقد لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من ضيق سكة المسلمين ، وأنت اذا اعتبرت ما يذهب من الذهب فى هذه الأغراض الفاسدة تجده قناطير مقنطرة لا يحصيها الا الله تعالى ، فإنه لابد فى كل منطقة ، أو طراز ونحوه من الذهب شئ - وإن قل جداً - تأكله النار ، وهو فى الأبنية أكثر .. ، ولو كان مضروباً سكة يتداولها المسلمون لانتفعوا به ، ورخصت البضائع ، وكثرت الأموال ، ولكنهم احتجزوا وفعلوا هذه القبائح ،

---

(١) ص ١٨ .

(٢) ص ٤٩ - ٥٠ .

وطلبوا من الله تعالى أن ينظرهم ، ومنا أن ندعو لهم ، ولو أنهم اتقوا الله حق تقاتة لما افتقروا الى دعائنا » .

وقد حدث فعلاً ما نبه الى تاج الدين السبكى ، فعاشت الدولة فى نهاية عهد البحرية وفى عهد الجراكسة أزمة نقدية بسبب نقص كميات الذهب والفضة اللازمة لسك النقود ، فكانت النتيجة اضطراب النظام النقدى ، ولمواجهة هذا الفساد وأمثاله ، فقد أكد السبكى على وظيفة المحتسب ، وضرورة قيامه بها على الوجه الأكمل الذى يتحقق منه الفائدة والخير ، وأهمية مراقبته الدائمة للنقود وأوزانها وعياراتها وما يتصل بها :

«فعليه اعتبار العيار بمحك النظر ، والتثبت من سكة المسلمين» [١] .

وكان الى جانب أولئك العلماء علماء آخرون بذلوا جهدهم فى الإصلاح ، ومحاولة القضاء على أوجه الفساد فى الدولة [٢] ، وهناك علماء آخرون أيضاً ، ظهرت جهودهم الإصلاحية فيما ألفوه من كتب عن الحسبة ، المحتسب ، وشروطه وواجباته ، وعن الموازين والمكاييل ، حيث احتوت على جملة كبيرة من النصائح فى المجالات المتصلة بالرعية ، مثل الوظائف والمهن والحرف والمعاملات والعقود وغيرها [٣] .

---

(١) ص ٦٦ .

(٢) من هؤلاء مجد الدين النورى ، وتاج الدين العلامى (ابن بنت الأغر) ، وجلال الدين القزوينى ، وتقى الدين القشيرى (ابن دقيق العيد) ، وهناك غيرهم من كان لهم جهود تدل على حرصهم ورغبتهم فى الإصلاح ، ودفع الظلم ، والقضاء على الفساد .

(٣) تركزت تلك التآليف عن الحسبة ومهمة المحتسب ، والأوزان والمكاييل ، وهما جانبان من الجوانب التى يكثر فسادها فى العادة وكان من هؤلاء :

ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن الهايم ، نزهة النفوس فى حكم التعامل بالفلوس .

ـ ابن المبارك : المكيال والميزان والامداد والأقفزة والأرطال والأواقى

بناء على ما سبق فإنه لم يكن للعلماء جهد ملموس وواضح فى مواجهة الفساد النقدى فى الدولة ، ولم تورد المصادر التاريخية ما يفيد حدوث ذلك ، باستثناء ما سطره عدد من المؤرخين من خلال مؤلفاتهم - وهم فى معظمهم علماء - فقهاء محدثون - من نقد لما تعيشه الدولة من فساد نقدى ، وما أصاب العامة من ضرر وخسارة ، وما وقع عليهم من شدة وكرب ، بسبب نتائج ذلك الفساد وتأثيراته [1] ، وكذلك ما سلكه بعضهم من كتابة مؤلفات أو رسائل يدعون من خلالها ولاة الأمر والمسئولين الى الإصلاح ، ومحاربة الفساد ويقترحون الحلول لما تعانيه الدولة من مشكلات نقدية ، وقد انحصرت تلك الكتابات بما ألفه تقى الدين المقريزى ، ومحمد بن محمد الأسدى من مؤلفات فى هذا المجال .

فالمقريزى يعد عمدة مؤرخى العصر المملوكى فى الوقت الذى كان فيه أحد فقهائه ومحدثيه وقضاته ومحتسبيه [2] ، بل لا أبالغ اذا قلت انه أول مؤرخ يتنبه الى أهمية العامل الاقتصادى فى الأحداث السياسية ، وما له من تأثير كبير على مختلف نواحى الحياة ، وليس هذا فقط بل إنه يضع يده على العامل المؤثر فى النواحى الاقتصادية ، والمتغيرات الاجتماعية ، وهو النقود .

لقد تحدث المقريزى كأحسن ما يكون المتحدث العارف ببواطن الأمور ، المتحدث الذى تضرر كغيره من أبناء الدولة بالواقع السيئ وبالأحوال المتردية فيها ، وما حل فيها من أزمات ومجاعات ، وفتن أودت بأهلها وأفقرتهم ،

(١) نلمس ذلك من خلال كتابات عدد من المؤرخين المعاصرين أمثال ابن حجر العسقلانى ، العينى ، الصيرفى ، السخاوى ، وابن اياس وغيرهم .

(٢) عن ذلك فضلاً أنظر : دراسات عن المقريزى (مجموعة أبحاث لعدد من الباحثين) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧١ م .

بناء على ما سبق فإنه لم يكن للعلماء جهد ملموس ، وواضح فى مواجهة الفساد النقدى فى الدولة ، ولم تورد المصادر التاريخية ما يفيد حدوث ذلك ، باستثناء ما سطره عدد من المؤرخين من خلال مؤلفاتهم ـ وهم فى معظمهم علماء ـ فقهاء محدثون ـ من نقد لما تعيشه الدولة من فساد نقدى ، وما أصاب العامة من ضرر وخسارة ، وما وقع عليهم من شدة وكرب ، بسبب نتائج ذلك الفساد وتأثيراته [١] ، وكذلك ما سلكه بعضهم من كتابة مولفات أو رسائل يدعون من خلالها ولاة الأمر والمسئولين الى الإصلاح ، ومحاربة الفساد ويقترحون الحلول لما تعانيه الدولة من مشكلات نقدية ، وقد انحصرت تلك الكتابات بما ألفه تقى الدين المقريزى ، ومحمد بن محمد الأسدى من مؤلفات فى هذا المجال .

فالمقريزى يعد عمدة مؤرخى العصر المملوكى فى الوقت الذى كان فيه أحد فقهائه ومحدثيه وقضاته ومحتسبيه [٢] ، بل لا أبالغ اذا قلت أنه أول مؤرخ يتنبه الى أهمية العامل الاقتصادى فى الأحداث السياسية ، وما له من تأثير كبير على مختلف نواحى الحياة ، وليس هذا فقط بل إنه يضع يده على العامل المؤثر فى النواحى الاقتصادية ، والمتغيرات الاجتماعية ، وهو النقود .

لقد تحدث المقريزى كأحسن ما يكون المتحدث العارف ببواطن الأمور ، المتحدث الذى تضرر كغيره من أبناء الدولة بالواقع السيئ وبالأحوال المتردية فيها ، وما حل فيها من أزمات ومجاعات ، وفتن أودت بأهلها وأفقرتهم ،

---

(١) نلمس ذلك من خلال كتابات عدد من المؤرخين المعاصرين أمثال ابن حجر العسقلانى ، العينى ، الصيرفى ، السخاوى ، وابن اياس وغيرهم .

(٢) عن ذلك فضلاً أنظر : دراسات عن المقريزى (مجموعة أبحاث لعدد من الباحثين) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧١ م .

وأخربت العامر من بنيانيها ، فلم يفت عليه الإشارة فى مؤلفاته عن تاريخ الدولة المملوكية الى كثير من النواحى الاقتصادية سواء كانت مالية أم تجارية ، زراعية أم صناعية أم نقدية ، وما مرت به من تطورات مختلفة ، وما تبعها من تأثيرات .

وفى ثلاثة مؤلفات صغيرة الحجم عظيمة الفائدة يحدثنا المقريزى بشئ من التفصيل عن تلك النواحى ، وبصفة خاصة النقدية منها ، وهذه المؤلفات هى :

- إغاثة الأمة بكشف الغمة ، أو تاريخ المجاعات فى مصر [١] .
- النقود الإسلامية ، أو شذور العقود فى أخبار النقود [٢] .
- الأكيال والأوزان الشرعية [٣] .

ولقد ضمن المقريزى هذه الكتب معلومات وافرة وغزيرة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى عاشتها الدولة المملوكية ، ولقد أعطى صورة واضحة وصريحة لما كانت عليه أحوال الدولة من تدهور وفساد ، وعزاها بكل صدق وأمانة الى الحكام والسياسة التى انتهجوها ، وبعدهم عن مصالح الدولة

---

(١) نشر وتحقيق محمد مصطفى زيادة ، جمال الدين الشيال ، مطبعة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م ، وهناك طبعة أخرى تحقيق عبد النافع طليمات ، صدرت عن دار ابن الوليد ، دمشق ، ١٩٥٦ م .

(٢) نشر وتحقيق انستاس مارى الكرملى ، ضمن كتاب النقود العربية وعلم النميات ، وقد ألفه المقريزى مع كتابه الأكيال والأوزان الشرعية مستفيداً من خبراته ومعلوماته التى اكتسبها فى أثناء توليه وظيفة الاحتساب لعدة مرات فى الدولة .

(٣) نشره باللغة اللاتينية أولايوس جير هاردوس فى المجلة العلمية المختصة بالوثائق العربية عام ١٨٠٠ م .

والرعية ، واهتمامهم بمصالحهم وأهوائهم ، مسخرين مقدرات الشعب والدولة لتحقيقها ، وبين أن ما أصاب الناس انما هو هو من سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد والبلاد ، وليس من المجاعات والغلوات التى أصابتها اذ بامكان الحكام معالجتها بما يدفع الضرر عن الناس ، لا بما يزيد من ضررها عليهم .

فعن كتاب إغاثة الأمة [١] ، والذى ألفه المقريزى بعد اكتوائه بنار المجاعة التى أصابت الدولة بين سنتى ٧٩٦ - ٨٠٨ هـ / ١٣٩٣ - ١٤٠٥ م ، وتسببت فى وفاة ابنته مع الآلاف من أبناء مصر ، الذين ذهبوا ضحية المجاعة والأزمة التى خلفت أثراً عميقاً فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة ، فقد تركز موضوع الكتاب حول الأزمات والمجاعات التى تعرضت لها مصر ، وسياسة الدولة تجاهها ، والإجراءات التى قامت بها للتخفيف من أضرارها ومعالجة آثارها ، وقد أوضح المقريزى وجهة نظره فى تلك الظروف ، والحلول التى يجب الأخذ بها وتطبيقها لمعالجتها .

لقد استعرض المقريزى الأسباب المؤدية لمثل تلك الأزمات والمجاعات ، فيذكر أن المجاعة لا تحدث عادة فى مصر الا بسبب ظروف طبيعية (آفات سماوية) كقصور النيل ، أو عدم نزول الأمطار ، أو آفة تصيب الغلال ونحو ذلك ، وفى العصر المملوكى أضيفت أسباب أخرى لحدوث تلك الأزمات والمجاعات ، نتجت عن الفساد الحاصل فى الدولة فى مختلف مجالاتها وهذه الأسباب هى :

(١) نظراً لتشابه المعلومات التى وردت فى المؤلفات الثلاثة وبالذات فيما يتصل بالنظام النقدى المملوكى موضوع الدراسة ، ونظراً لاشتمال كتاب إغاثة الأمة على جميع المعلومات التى وردت فى الكتابين الآخرين فسأكتفى بالحديث عن هذا الكتاب مبرزاً النقاط التى احتواها خصوصاً ما تعلق منها بالأوضاع النقدية وفسادها .

الأول : شراء المناصب الحكومية بالمال ، سواء كانت مناصب دينية أم ادارية أم غير ذلك ، فضخامة المال هى المقياس لمتولى المنصب ، أو الوظيفة الحكومية لا الجدارة والقدرة والكفاءة ، فأصبحت الدولة بهذا مرتعاً للمفسدين والظالمين والبغاة ، الذين لا هم لهم سوى الكسب ، وتحصيل الأموال ، والبحث عن مسببات بقائهم فى وظائفهم .

الثانى : غلاء إيجار الأطيان ، وزيادة نفقات الحرث والبذ والحصاد ، على ما تغله الأرض الزراعية ، وبهذا اتسعت الفجوة بين الفلاح ، ومالك الأراض الاقطاعية ، فأصبحت إنتاجيتها محدودة ورديئة ، فتدهورت بذلك الأراضى الزراعية ومحاصيلها ومنتجاتها ، وهجر الفلاحون فلاحتهم ، وقلت الأيدى العاملة منهم ، موتاً وهجرة الى مناطق أخرى طلباً للقوت ، ورغبة فى الحياة .

الثالث : انعكاس القاعدة النقدية للدولة ، أى رواج الفلوس النحاسية ، والاعتماد عليها فى عمليات الدفع والتقويم بدلاً من النقود الذهبية والفضية التى هى النقود الشرعية الصحيحة ، وقد أدى هذا الوضع الى فساد النقود ونظامها ، وأحدث خللاً لم يكن موجوداً من قبل .

ويورد المقريزى نبذاً من أسعار تلك الفترة ومستوياتها ، وما صاحبها من ظروف اقتصادية ، ويختتم حديثه عن العلاج الأمثل والوحيد لتلك الأسباب وذلك الفساد ، ويتمثل فى الإصلاح النقدى ، وإعادة القاعدة النقدية الى طبيعتها ووضعها الصحيح ، وأن تصبح الدراهم والدنانير أساس التداول ، والفلوس تصير لمحقرات المبيعات والصفقات الصغيرة والعمليات التجارية البسيطة ، فلا تكثر أعدادها ، وتزداد كمياتها ، وتقل مقابل العملات الذهبية

والفضية ، كما يتم الاهتمام والاعتناء بموازين النقود وعيارها بكل دقة وضبط ، لا غش فيها ولا تلاعب أو تزييف .

وبهذا الإصلاح تعود الأسعار ، وأجور الأعمال ، وقيم الأشياء الى ما كانت عليه قبل هذه المحن ، فتصلح بعودتها الأمور ، وتتسع الأحوال ، وتزداد النعم ، ويعم الرخاء أرجاء الدولة ، ويحافظ الناس على ما بأيديهم من نقود ، فلا يفقدونها أو يخسرونها فى ارتفاع أسعار السلع والمتاجر ، أو تذبذب أسعار تبادل العملات .

يقول المقريزى [١] عن ذلك :

«اعلم أرشدك الله الى اصلاح نفسك ، وألهمك مراشد أبناء جنسك ، أن النقود المعتبرة شرعاً وعقلاً وعادة انما هى الذهب والفضة فقط ، وما عداها لا يصلح أن يكون نقوداً ، وكذلك لا يستقيم أمر الناس الا بحملهم على الأمر الطبيعى الشرعى فى ذلك ، وهو تعاملهم فى أثمان مبيعاتهم ، وأعواض قيم أعمالهم بالفضة والذهب لا غير» .

ويذكر المقريزى أنه سيترتب على تطبيق ذلك فائدتان جليلتان هما :

الأولى : رجوع أحوال العامة الى مثل ما كانت عليه من قبل فى أمور الأسعار وأحوال المبيعات .

الثانية : بقاء ما بأيدى الناس من الذهب والفضة اللذين هما النقد الجيد من غير زيادة ولا نقص ، مع رد الأموال والرفه ، والرخص الى ما كانت عليه أولاً قبل هذه المحن [٢] .

(١) إغاثة ، ص ٨٠ .

(٢) نفسه ، ص ٨٢ .

لا شك أن عقلية المقريزى التى توصلت الى الأسباب الرئيسية فى وقوع الأزمات ، وطرحت الحلول المثلى لها ، لهى عقلية مفكرة عميقة التفكير سليمة التوجه ، ولا غرابة فى قيام هذه العقلية بالوصول الى نظريات لم يتوصل اليها العقل الا حديثاً ، حيث صدرت من مؤرخ يحمل عقلية اقتصادية ناضجة ، وعاطفة دينية قوية ، فألهم الصواب وفق قاعدة صحيحة لا غبار عليها .

أما الأسدى محمد بن محمد بن خليل ـ الذى كان موجوداً سنة ٨٥٥ هـ / ١٤٥١ م ـ مؤلف كتاب (التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختبار) ، فبرغم عدم شهرته فإنه من شيوخ العهد المملوكى الجركسى ، وأحد دعاة الإصلاح فيه ممن أوتوا جرأة القول ، ولم يهابوا السلاطين أو الأمراء ، فأرسلوا لهم ينصحونهم وينبهونهم الى سوء سياستهم ، وفساد دولتهم ، وضرورة علاج ذلك الفساد لدرء الخطر والضرر الناتج عن ذلك .

لقد ألف الأسدى عدة رسائل [1] لعدد من مسئولى الدولة قضاة ومسئولين ونحوهم ، كان أهمها كتابه المذكور الذى عرض فيه الوضع المتردى فى الدولة ، وفساد نظامها النقدى ، وأسباب ذلك الفساد ، والعلاج الأفضل له ، وقد دل عرضه للمعلومات والأسباب والحلول على وعى وفهم وخبرة بأوضاع الدولة ،

---

(١) هى :

ـ لوامع الأنوار ومطالع الأسرار فى النصيحة التامة لمصالع العامة والخاصة . وقدمها لنائب السلطان .

ـ النصيحة الكلية فى كل ما يتعلق بمصالح الراعى والرعية .

ـ الإشارات العلية فيما يوجب الخلل والفساد والاصلاح فى أحوال الرعية .

ـ المستدرك اللطيف فى كل ما يبرز به الأمر الشريف .

وأحوال دواوينها وموظفيها .

فالأسدى من خلال هذا الكتاب تحدث عن الوضع الاقتصادى المتدهور فى الدولة ، وما كانت تعانيه الادارة المملوكية من فساد مستحكم فى أجهزتها المختلفة ، كما تحدث عن أوضاع العامة ، وما كانوا يعانوه من غلاء فاحش ، وقلة أموالهم ، مع نقص الخدمات والمرافق العامة ، وكثرة الضرائب والمقررات المالية ، وسيطرة كبار رجالات الدولة على مقدرات الدولة والرعية ، واحتكارهم للتجارة وخزنهم القوت الضرورى لعامة الناس (الغلال) بهدف الربح المادى ، والثراء غير المشروع .

هذا ويتفق الأسدى مع المقريزى فى جميع الأسباب التى أدت الى تدهور الدولة ، فيذكر أن من تلك الأسباب :

إهمال الزراعة ، وما يقع على الفلاحين من ظلم ، وبيع الوظائف الحكومية ، وشدد الأسدى على الفساد النقدى كأهم سبب لذلك التدهور والخراب ، ثم يعقب ذلك بذكر الحلول الواجب اتخاذها للإصلاح ، ويذكر علاج كل سبب من وقاع خبرة ومعرفة بشئون الدولة [1] ، ودقائق أمورها ، إضافة الى المامه الكامل باقتصاديات الدولة ومجتمعها ، فيرى الأسدى أن فساد الادارة المملوكية لم يحدث الا بسبب الطمع المادى ، والرغبة فى تعويض النقص المالى للأفراد ، ومعالجة ذلك بزيادة المرتبات ، والمخصصات التى يقبضها هؤلاء .

---

(١) يبدو أن الأسدى قد عمل فى الدولة ، والمرجح أنه عمل فى وظيفة الحسبة نظراً لاطلاعه ومعرفته بكثير من بواطن الأمور ، ومعرفته بوظيفة المحتسب ومهمته التى يقوم بها والشروط الواجب توفرها فيه ، كما يبدو أنه قد عمل كاتباً أو موظفاً فى ديوان الانشاء ، وهو ما ساعده على تأليف كتبه ورسائله .

ويقول الأسدى عن هذا العلاج [١] :

«ولو قرر لكل واحد منهم ما يكيفيه من إقطاع وديوان ، ولم يفوض أمره الى من يرى بالتسليط على أهل القرى والبلدان ، لما تجاسر على تعدى الحدود أبداً ، ولاجتنب التسليط خوفاً مما يأتى غداً ، فلما أهملت تلك العوايد ، بنقص سنة العدل ، وتخريب تلك القواعد ، وتجدد بعدها ما حدث من أسباب الفساد ، وقع الناس فيما تجدد من البلايا والشدائد» .

ويذكر أيضاً أن على السلطان أن يجتهد فى معاقبة المفسدين ، والتشدد معهم للقضاء على أسباب الفساد ، وفى الوقت نفسه يعمل على مكافأة المخلصين والأمناء فى أعمالهم ، ليكون مشجعاً لهم ، وحاثاً لغيرهم على أداء وظائفهم بكل أمانة واخلاص [٢] .

وعن أمر الغلاء ، فيوضح الأسدى أن على الدولة العمل على تأمين المستلزمات الضرورية ، والسلع الاستهلاكية بشكل دائم ، ويتم ذلك بانتاج الكميات اللازمة للاستهلاك المحلى ، ويخزن الفائض للاستفادة منه عند الحاجة ، فاستمرار وجودها ووفرتها أمام الناس بصفة مستمرة تطمئنهم على تواجدها عند الحاجة ، فلا يعملون على تخزينها لأوقات أخرى ، الأمر الذى يؤدى الى تناقص كمياتها ، فيكثر الطلب عليها ، وبالتالى ترتفع أسعارها ، ويستغل الموقف أصحاب النفوس الدنيئة ، والقلوب المريضة ، ليحققوا مطامعهم ومصالحهم المادية [٣] .

---

(١) ص ١٣٦ .

(٢) ص ١٥٣ .

(٣) ص ٨٤ .

كما أن السياسة الاقتصادية للدولة مسئولة بصفة مباشرة فى تخفيف حدة الأزمات التى تواجهها ، فلا تركن الى فرض الضرائب والرسوم بشكل عشوائى طلباً لجمع المال فقط ، ولا تقوم بالاحتكار والمتاجرة على حساب التجار والمتعيشين ، ومزاحمتهم فى التجارة التى هى مهنتهم لا مهنة الدولة ، وليس للدولة فرض السلع والبضائع عليهم بأسعار تقررها ، وتلزمهم بدفعها فوراً (نظام طرح البضائع) .

وعلى الدولة رعاية مصالح العامة بعمارة الأرض ، ونشر كافة الخدمات والمرافق التى يحتاجون اليها ، والنظر فيما يفيد الناس فتعمله ، أو ما يضرهم فتزيله ، ومداومة التفقد لأحوالهم وشئونهم [(١)] .

أما ما يتعلق بالنظام النقدى ، فقد نبه الأسدى الى أهميته القصوى فى تعايش الناس ، وتسيير المنافع والمصالح الضرورية والمحافظة على أموال الناس ، وعدم التسبب فى خسارتهم أو تضررهم ، ويدعو الحكام الى وجوب الاعتناء بالنقود ، وعدم إهمال أمرها ، بحسن إقامتها وتعديلها وتناسبها فى أعدادها وشكلها ، وتصحيح تدويرها وسكها ، وتقرير قيمتها ووزنها ، وعدم التفريط فى إصلاح المكاييل والموازين [(٢)] .

وقد أورد نصائح جيدة لضبط الإصدارات النقدية من حيث أوزانها وعيارها وسكها ، والقاعدة التى يجب أن تسير عليها دار الضرب فى هذا الشأن لإصدار كافة أنواع العملات ، وفى سبيل المحافظة عليها من الفساد ركز على وظيفة المحتسب ، ومسئوليته فى مقاومة أى فساد يقع على النقود ، وأن على الدولة

---

(١) ص ٤٦ ، ص ٨٥ - ٩٠ .

(٢) ص ١١٥ .

مسئولية أكبر مع المفسدين والزغلية والضرب عليهم ، والقضاء على فسادهم بالحزم والشدة والعقوبة [١] .

وأخيراً فإن الأسدى قد أجاد كثيراً فى استعراض المشكلة باكمل جوانبها ، وأبرز حلولاً مثالية وجيدة تتناسب ونوعية الفساد الذى تتعرض له النقود ، مدعمة بخبرته ومعلوماته عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وأظهر أنه من دعاة الإصلاح الحريصين على أمتهم ، واظهارها بمظهر القوة والمنعة ، وتنقيتها من عوامل الضعف والانهيار ، فخاطب المسئولين ، وكتب لهم كل فى مجاله اهتمامه ، ونبه العلماء بضرورة قيامهم بواجب النصيحة لإصلاح مواطن الزلل ، ودعى الى تضافر الجهود ، وتعاون الجميع لازالة كل فساد تعانى منه الدولة ، أو قد يطرأ على جهة من جهاتها .

* * * * *

لم يكن معظم سلاطين الجراكسة على مستوى المسئولية ..فلم تحرك فيهم تلك النصائح ساكناً ، أو حمية للدولة الإسلامية وللمسلمين الذين يحكمونهم ، وانتهت تلك النداءات التى أطلقها بعض المصلحين الى التلاشى أمام تفاقم الأزمة النقدية ، فلم يعمل السلاطين لمواجهة الوضع وان حاول بعضهم ، فإن المشكلة أكبر من امكانياتهم ومقدراتهم ، وسرعان ما يظهر عجز الدولة عن استئصال الفساد من جذوره ، وتقف عاجزة تنتظر حدوث معجزة الانقاذ أو مأساة السقوط التى كانت أسرع من سابقتها لينتهى حكم سلاطين المماليك بسلبياته التى فاقت ايجابياته .

---

(١) ص ١١٦ .

وآخراً فإنه ما من شك فى أن غالبية علماء الدولة فى العهد الجركسى قد تأثروا أو اصطبغوا بطابع العصر ، فكان موقفهم فى مواجهة الفساد الذى تعيشه الدولة ، وخصوصاً الفساد النقدى سلبياً ، فلم يتفاعلوا للمحافظة على مصالح الأمة ، والعمل على محاربة أو مواجهة ما يتهددها من فساد ، وعوامل تدهور وضعف ، .وهم بهذا يتخلون عن مسئولياتهم وواجبهم المفروض عليهم ، ويتحملون جزء كبيراً من المسئولية عما أصاب الدولة من فساد ، وما لحق بالرعية من تأثيرات وأضرار .

وهكذا نلحظ الفارق بين موقف علماء الدولة فى العهدين البحرى والجركسى ، وهو فارق قد ساعد فى مواجهة الفساد ومحاربته ، وتقليص انتشاره قدر الامكان ، خلال العهد المملوكى البحرى ، وساعد أيضاً على تفشى ظاهرة الفساد وازدياد مظاهره ، وأزماته ،واتساع نطاقه خلال العهد المملوكى الجركسى .

الخاتمة

الخاتمـة

الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

فإنه من المفيد جداً أن يكون لأى بحث خاتمة تتضمن أهم النتائج التى استخلصها الباحث من خلال دراسته ، وتلك الخاتمة من الأمور المستحسنة فى أى بحث ، حيث تكون خلاصة لبحثه ، وفى الوقت نفسه مؤشراً لأهمية ذلك البحث من خلال الأهمية التى تكتسبها تلك النتائج .

وبعد أن أنهيت بحمد الله وتوفيقه دراسة هذا الموضوع ، فإننى أرجو وآمل أن أكون قد وفقت فى عرضه ، ودراسته ومناقشة أجزائه ، والكمال لله وحده ، وما علينا الا السعى والاجتهاد ، فإن أصبت فلى ، وإن أخطأت فعلى .

لقد سبق أن عرضت بعد دراسة القيم النقدية ، والقيم الشرائية للنقود لعدد من النتائج التى تم استخلاصها من واقع تلك الدراسة ، وبعد انتهائى من دراسة هذا الموضوع فقد ظهر لى عدة نتائج أوجزها فيما يلى :

* تأثر النظام النقدى المملوكى بطبيعـة الحكم الذى سارت عليه الدولة المملوكية ، فالسلطان هو المتصرف بأمورها ، وسياستها ، ومن بينها السياسة النقدية ، لذا كانت التغيرات التى تعرض لها النظام النقدى ما هى الا انعكاساً للوضع السياسى ، وما حدث فيه من اضطرابات وتقلبات سريعة ودائمة ، وقد تمثلت بظاهرتين الأولى كثرة الإصدارات النقدية ، والثانية تنوع تلك الإصدارات بشكل ملفت خلال فترة قصيرة .

* تأثر النظام النقدى أيضاً بمدى قوة أو ضعف اقتصاد الدولة ، ويظهر أثر هذا العامل بوضوح عند مقارنة ما كانت عليه الدولة فى عهدها البحرى ، حيث

مكنتها قوة اقتصادها ، وما امتاز به من ثقل وتنوع على المستويين الداخلى والخارجى ، من مواجهة الأزمات التى مرت بها ، بعكس ما كان عليه الوضع فى العهد الجركسى ، حيث صعب على السلاطين معالجة الأزمات النقدية ، نظراً لضعف إقتصاديات دولتهم ، وما تعانيه من ركود وتدهور .

* تأثير النظام النقدى كذلك بقـوة السلاطين ، ومدى نفوذهم وتحكمـهم فى الدولة ، ومجريات أمورهما ، نلمس ذلك بجهود عدد من السلاطين الذين إشتهروا بقوتهم ، وقدرتهم على التعامل مع الأحداث الطارئة ، والإسراع فى وضع الحلـول الفـورية لأزمات الدولة ، والعمل على التخفيف من تأثيراتها السلبية .

* كانت القاعدة النقدية للنظام النقدى المملوكى فى عهده البحرى قد تمثلت بالنقود الذهبية (الدنانير) ، والفضية (الدراهم) ، بينما شكلت الفلوس النحاسية نقوداً هامشية الغرض منها تسهيل العمليات التجارية ، وقد قلل هذا الوضع من فرصة إفساد النقود كما حقق إستقراراً ملحوظاً فى القيمة النقدية ، والقوة الشرائية للنقود ، أما فى العهد الجركسى ، فقد إنعكست تلك القاعدة ، مما أتاح الفرصة لإفساد النقود بكافة أنواعها ، وإحداث خلل كبير فى النظام النقدى للدولة .

* لقد أدى إختلاف القاعدة النقدية فى العهد الجركسى ، وتقدم مركز الفلوس النحاسية الى بروز ظاهرة التضخم ، وإرتفاع تكاليف المعيشة للفرد بإرتفاع الأسعار وارتفاع الأجور ، وأسعار الخدمات ، فترتب على ذلك ضعف القيمة الشرائية للنقود المملوكية ، وإرتفاع قيمتها النقدية ، وهذا مخالف للقواعد الاقتصادية المتعارف عليها .

* كانت طبقة العامة هى الفئة الاكثر تأثراً بظاهرة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة حيث تزداد معاناتهم ، وتظهر عدم قدرتهم فى الحصول على احتياجاتهم من المواد الاستهلاكية الضرورية . فى حين كان أهل الدولة وأمراؤها ، وكذلك مياسير التجار ، وأصحاب الاموال فيها أقل اكتراثاً بالغلاء ، وهذا الوضع يوضح بجلاء الفجوة الواسعة بين الطبقتين ، والتفاوت الاقتصادى والاجتماعى الكبير بينهما ، وهو ما يسبب فى العادة قيام العامة بثورات ومظاهرات ضد السلطان والمسئولين ، ومطالبتهم بالتدخل لوقف ارتفاع الاسعار ، والقضاء على مسبباته .

* باستثناء ما قام به بعض السلاطين المماليك من اصلاحات وتنظيمات نقدية ، فإن النظام النقدى المملوكى ظل جامداً ، ولم يشهد أى تطور ايجابى خلال تاريخه فى كافة جوانبه ، سواء ما ارتبط منها بتصنيع العملات وإصداراتها ، أما ما ارتبط منها باستخدامها ، وتنظيم عملية تداولها ، كما أن الفساد الذى خيم على النقود المملوكية فى عهدها الثانى قد صرف السلاطين عن أمور هامة تتصل بنظامهم النقدى ، خصوصاً ما يتصل منها بدار الضرب ، من حيث ادارتها ووظيفتها ، فأهمل أمرها حتى وليها أفراد عرفوا بفسادهم وعدم أهليتهم .

* عاشت الوحدات النقدية فى النظام النقدى المملوكى بعض التطورات السلبية ، ففى العهد المملوكى البحرى كانت الوحدات النقدية المملوكية مؤلفة من وحدات نقدية رئيسية تمثلها الدنانير الذهبية كالتى شكلت غطاء هاماً لميزانية الدولة ، واحتياطاتها النقدية ، ومن وحدات نقدية مساعدة ، تمثلها الدراهم الفضية لتحديد مدفوعات الدولة من رواتب ومصروفات ونحو ذلك .

* أما فى العهد المملوكى الجركسى ، فقد حدث خلل فى هذا التنظيم ، إذ أصبحت النقود النحاسية هى النقود الرئيسية للدولة ، يتم بها تقدير ودفع الاجور ، والمصروفات والاثمان فى الدولة ، وعاشت الدنانير الذهبية والدراهم الفضية تقلبات عنيفة ، لعدم توفرها بشكل منتظم ، أدى الى عدم اعتماد الدولة عليها ، سواء بجعلها احتياطياً نقدياً للدولة ، أو باستخدامها فى عمليات التداول المختلفة .

* من المتغيرات التى حدثت فى النظام النقدى المملوكى استخدام الدرهم الفلوس فى عمليات التقدير والدفع النقدى ، وقد أوضحت أن الدرهم الفلوس ما هو الا عملة حسابية (اعتبارية) ، وهذا يخالف ما ذهب اليه بعض الباحثين المحدثين ، من أنه عملة حسابية وزنها درهم من معدن النحاس ، أو أنه عبارة عن عدة فلوس نحاسية ، وزنها درهم واحد .

كما كان من المتغيرات التى حدثت على أنواع النقود المملوكية الدرهم النصف ، الذى أصدره السلطان المؤيد شيخ ، وهو عبارة عن درهم نصف وزنه من فضة ، ونصفه الآخر من نحاس ، وهذا يخالف ما قال به عدد من الباحثين المحدثين ، من أن الدرهم النصف هو عبارة عن نصف درهم فضى ، وهو نصف الدرهم الكبير الذى أصدره المؤيد شيخ فى نفس الفترة .

* لقد استفادت الدولة بعهديها من دور ضرب النقود كجهة من جهات الايراد المالى لخزينة الدولة ، سواء على المستوى الداخلى ، بما يدفعه التجار لقاء تحويل ما يملكونه من معادن الى نقود رسمية ، أو على المستوى الخارجى بتأمين جزء من احتياجات دار الضرب من المعادن ، وذلك من خلال ما فرضته على التجار الوافدين اليها من رسوم وضرائب تلزمهم بتقديم نسبة من المعادن

التى يتاجرون بها الى دار الضرب .

* والغريب أن المصادر التاريخية لم تذكر قيام سلاطين المماليك ـ كعادة بعضهم ـ باستغلال ايرادات دار الضرب ، أو العمل على تنميتها ، وذلك بهدف زيادة أموالهم ، أو ثرواتهم ، بل أبقوا على التنظيمات المتصلة بهذا الجانب ، كما ورثوه دون أى تغيير .

* عرف عن عدد من سلاطين الدولة حرصهم على الإصلاح ، وميلهم الى التنظيم ، وعملهم على إخراج البلاد من الأزمات النقدية التى مرت بها ، وإذا كانت ظروف الدولة قد هيأت لبعضهم النجاح ، فإنها أيضاً قد تسببت فى فشل جهود البعض الآخر .

نلحظ ذلك فى موقف كل من السلطانين الظاهر بيبرس الذى هيأت له أوضاع الدولة ، وما تعيشه من استقرار سياسى واقتصادى انجاح اصلاحاته النقدية ، والسلطان المؤيد شيخ الذى وقفت أوضاع الدولة ، وما تعانيه من اضطراب وتدهور ضد نجاح جهوده التى قـــام بها فى سبيـل إصلاح وتنظيم النظام النقدى .

* تأثرت القيمة النقدية للنقود المملوكية بصفة مباشرة بعوامل نقدية ، كنقص أعداد العملات أو نقص أوزانها ، بمعنى أن الظروف النقدية كان لها تأثير أكبر على أسعار تبادل العملات من ظروف أخرى اقتصادية أو سياسية .

أما القيمة الشرائية ، فقد تأثرت أكثر بالعوامل الطبيعية التى تعرضت لها الدولة ، خصوصاً ما يتصل منها بنهر النيل ، وبالسياسة الاقتصادية السيئة التى سار عليها معظم سلاطين الدولة ، كفرض الضرائب ، أو الاحتكار التجارى ، أو البيع الاجبارى .

كما كان لقطاعى القيمة النقدية والقيمة الشرائية أهميتها القصوى ، وأثرهما المباشر على الأحوال الاجتماعية ، وكان تأثر العامة بهما أكثر ، الأمر الذى أدى الى متغيرات اجتماعية خطيرة .

* أوضحت أسبقية علماء المسلمين ، وأفضليتهم فى التعريف بالنقود ، وبيان وظائفها ، حيث أخذ عنهم علماء الاقتصاد المحدثين عدداً من النظريات الاقتصادية النقدية التى ثبتت أهميتها ، وملائمتها للأوضاع الاقتصادية فى أى عصر .

* ارتبطت مواقف العماء فى دولة المماليك بعهديها بقوة شخصية السلاطين ، ومدى التزامهم بتعاليم الدين الحنيف ، وتطبيقهم لأوامر الشريعة الاسلامية ، فنرى أنه كلما كان السلطان قوياً ومطبقاً لتعاليم الاسلام ، كلما كان ذلك مشجعاً للعلماء فى توجيه النصح والارشاد ، حيث يجدون آذاناً صاغية لتوجيهاتهم ودعواتهم ، فيقبلون على تحمل المسئولية فى توجيه ولى الأمر عند الضرورة ، ومواجهة ما يطرأ من أوجه فساد الدولة .

أما اذا كانت شخصية السلاطين ضعيفة ، وكان أمر الدولة موكلاً الى المدبرين أو كانت شخصياتهم قوية ولكن غير ملتزمين بتعاليم الاسلام ، وغير مطبقين لما تدعو اليه الشريعة الاسلامية ، فإن العلماء لا يجدون المناخ الملائم لتدخلهم فى إصلاح الأوضاع ، فيلتزم بعضهم بالصمت ، أو يكون له جهود ضعيفة غير فاعلة ، وبعضهم يسعى وراء شهواته ورغباته ، فيصيبه ما أصاب الدولة من فساد ، متخلين بذلك عن مسئوليتهم فى التوجيه والإصلاح .

* عندما حرم سلاطين العهد البحرى حتى نهاية فترة الناصر محمد بن قلاوون

تداول النقود الأجنبية داخل الدولة ، إنما حفظوا بذلك ما كانت تمتاز به النقود السلامية من سيادة ومركز وانتشار ، أما بعد سماح من جاء بعدهم من السلاطين بتداول تلك العملات ، وبالتالى منافستها للعملات المملوكية ، فقد تراجع ما كان للنقود الإسلامية من مركز وسيادة ، وفقدت لأول مرة السيادة النقدية التى حافظت عليها أكثر من ستة قرون .

* لم يقم سلاطين الدولة بتنظيم عملية التداول النقدى فى أسواق الدولة ومراكزها التجارية ، ومع كثرة تداول إصدارات النقود المملوكية ، فقد زادت أعداد النقود الأجنبية المتداولة ، وكان لهذا أثره فى زيادة اضطراب وفساد النظام النقدى المملوكى ، وأثر بصفة مباشرة على القيم النقدية للنقود .

* شكل معدن الذهب حجر الزاوية فى النظام النقدى المملوكى بعهديه ، وكان الوضع الاقتصادى للدولة عموماً والنقدى خصوصاً ، قد تأثر تأثراً كبيراً بدرجة توفره أو نقصه ، ونلحظ ذلك بمتا كانت عليه الدولة فى عهدها البحرى من استقرار اقتصادى ونقدى بعكس ما كانت عليه فى عهدها الجركسى من اضطراب وتوالى حدوث الأزمات .

وقد ارتبط الوضعان السابقان بالمصدر الذى اعتمدت عليه الدولة فى تأمين احتياجاتها من الذهب ، ففى العهد البحرى كانت بلاد السودان الغربى هى المصدر الرئيسى ، أما فى العهد الجركسى ، فقد حلت أوروبا (الجمهوريات الايطالية) كمصدر رئيسى للدولة ، ويمكننا استنتاج ما كان لذلك من ايجابيات وسلبيات ، فاعتماد الدولة فى عهدها البحرى على دولة اسلامية لم يواجه بأى عقبات ، أو فرض شروط ، أو طلب امتيازات ، كما حدث فى العهد الجركسى عند اعتماد الدولة ـ وهى دولة اسلامية ـ على (العالم

النصرانى) فى الحصول على عصب اقتصادها وأداته (النقود) .

* لقد كان لذلك دون شك نتائج سيئة أثرت على انتظام وصول كميات الذهب ، وإن وصل القليل منه بطريق غير مباشر ، فهو مصحوب بشروط وامتيازات فرضتها القوى النصرانية أضرت باستقلالية الدولة وسيادتها ، وأحدثت فيها هزات اقتصادية عنيفة ، وأربكت خططها وتنظيماتها الداخلية .

كان نقص المعادن ـ وخصوصاً الذهب ـ من أهم مسببات الأزمة النقدية التى عاشت فيها الدولة طوال غهدها الجركسى ، وبشكل فاق قدرة السلاطين على وضع الحلول المناسبة لها ، كما أنها لم تسمح برسم سياسة نقدية ثابتة ، وواضحة المعالم تنتهجها الدولة لتنظيم أوضاعها النقدية ، أو للمحافظة على السيادة النقدية التى كانت لعملاتها .

* إذا كانت معالجة الدولة لأزمة نقص وارداتها من المعادن قد تمت بتنقيص أوزان النقود ، وخلطها بمعادن رخيصة ، فإن الجمهوريات الايطالية ـ وخصوصاً البندقية ـ قد انتهجت الأسلوب نفسه لمواجهة نقص امداداتها المعدنية ، وقد ظهر ذلك بوصول معادن ، ونقود مغشوشة الى الدولة المملوكية .

ويدل هذا الوضع على تأثير العامل النقدى فى اقتصاديات الدول ، وفى علاقاتها التجارية ، كما يوضح لنا مستوى الحلول ، أو طبيعة العلاج الذى كانت تستخدمه الدول فى مواجهة أية أزمة اقتصادية تمر بها دولة من دول تلك الفترة .

* لقد أدى بحث السلاطين عن مخرج لأزمتهم النقدية الى تخبطهم ، وعدم ثباتهم على سياسة نقدية واحدة ، اذ كثيراً ما تعرضت سياساتهم لتبدلات وتقلبات سريعة ، قابلها المتعاملون بعدم الثقة بهم ، وعدم اتباع تعليماتهم ،

وأوامرهم الصادرة ، ثم عدم ثقتهم بنقود الدولة ، مما اضطرهم الى البحث عن نقود تحوز على ثقتهم ، وتحفظ لهم أموالهم .

* تضافر هذا الواقع مع مشكلة نقص امدادات الدولة من الذهب ليكونا الموجهين للأزمة النقدية الخانقة التى عمقت من سوء الأوضاع وترديها ، ولايجاد مخرج للأزمة لجأت الدولة الى التلاعب بأوزان النقود ، وأسعار تبادلها ، والتوسع فى استخدام المعادن الرخيصة فى تصنيع نقودها ، والتشدد فى احتكارها التجارى ، وبيعها الاجبارى داخل الدولة وخارجها ، فى الوقت الذى تفقد فيه أعداد كثيرة من نقودها الذهبية بسبب عجز ميزانها التجارى ، وعدم تعويض ذلك بايجاد مشاريع إنتاجية سليمة «زراعية وصناعية» تحقق منها فائضاً فى ميزانها التجارى أو على الأقل توازنه مع الميزان التجارى للقوى التجارية الأخرى .

* ثم جاءت أزمة التوابل مع وصول البرتغاليين الى مصدرها ، لتزيد من مأساة الدولة ، ومن حرج موقفها ، وأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فلم يكن أمامها سوى التهيؤ للسقوط الذى جاء سريعاً على يد العثمانيين .

الملاحق

ملحق رقم (١)

جدول خاص بفترات حكم سلاطين المماليك

أولا: العهد البحري:

السلطـــــــان	مدة حكمه
المعز عز الدين أيبك	٦٤٨ - ٦٥٤ هـ / ١٢٥٠ - ١٢٥٧ م
المنصور نور الدين على	٦٥٥ - ٦٥٦ هـ / ١٢٥٧ - ١٢٥٨ م
المظفر سيف الدين قطز	٦٥٧ - ٦٥٨ هـ / ١٢٥٨ - ١٢٥٩ م
الظاهر ركن الدين بيبرس	٦٥٨ - ٦٧٦ هـ / ١٢٥٩ - ١٢٧٧ م
السعيد ناصر الدين محمد بركة خان	٦٧٦ - ٦٧٨ هـ / ١٢٧٧ - ١٢٧٩ م
العادل بدر الدين سلامش	ربيع الأول - رجب ٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م
المنصور سيف الدين قلاوون	٦٧٨ - ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ - ١٢٩٠ م
الأشرف صلاح الدين خليل	٦٨٩ - ٦٩٣ هـ / ١٢٩٠ - ١٢٩٣ م
الناصر ناصر الدين محمد	٦٩٣ - ٦٩٤ هـ / ١٢٩٣ - ١٢٩٤ م
العادل زين الدين كتبغا	٦٩٤ - ٦٩٦ هـ / ١٢٩٤ - ١٢٩٦ م
المنصور حسام الدين لاجين	٦٩٦ - ٦٩٨ هـ / ١٢٩٦ - ١٢٩٨ م
الناصر ناصر الدين محمد	٦٩٨ - ٧٠٨ هـ / ١٢٩٨ - ١٣٠٨ م
المظفر ركن الدين بيبرس	٧٠٨ - ٧٠٩ هـ / ١٣٠٨ - ١٣٠٩ م
الناصر ناصر الدين محمد	٧٠٩ - ٧٤١ هـ / ١٣٠٩ - ١٣٤٠ م
المنصور سيف الدين أبو بكر	٧٤١ - ٧٤٢ هـ / ١٣٤٠ - ١٣٤١ م
الأشرف علاء الدين كجك	صفر ـ شوال ٧٤٢ هـ / ١٣٤١ م

السلطـــــان	مدة حكمه
الناصر شهاب الدين أحمد	شوال ٧٤٢ - محرم ٧٤٣ هـ / ١٣٤٢ م
الصالح عماد الدين اسماعيل	٧٤٣ - ٧٤٦ هـ / ١٣٤٢ - ١٣٤٦ م
الكامل سيف الدين شعبان	٧٤٦ - ٧٤٧ هـ / ١٣٤٥ - ١٣٤٦ م
المظفر سيف الدين حاجى	٧٤٧ - ٧٤٨ هـ / ١٣٤٦ - ١٣٤٧ م
الناصر ناصر الدين حسن	٧٤٨ - ٧٥٢ هـ / ١٣٤٧ - ١٣٥١ م
الصالح صلاح الدين صالح	٧٥٢ - ٧٥٥ هـ / ١٣٥١ - ١٣٥٤ م
الناصر صلاح الدين حسن	٧٥٥ - ٧٦٢ هـ / ١٣٥٤ - ١٣٦١ م
المنصور صلاح الدين محمد	٧٦٢ - ٧٦٤ هـ / ١٣٦١ - ١٣٦٣ م
الأشرف ناصر الدين شعبان	٧٦٤ - ٧٧٨ هـ / ١٣٦٣ - ١٣٧٦ م
المنصور علاء الدين على	٧٧٨ - ٧٨٣ هـ / ١٣٧٦ - ١٣٨١ م
الصالح صلاح الدين حاجى	٧٨٣ - ٧٨٤ هـ / ١٣٨١ - ١٣٨٢ م

ثانيا: العهد الجركسى:

السلطـــــان	مدة حكمه
الظاهر سيف الدين برقوق	٧٨٤ - ٧٩١ هـ / ١٣٨٢ - ١٣٨٨ م
المنصور صلاح الدين حاجى	٧٩١ - ٧٩٢ هـ / ١٣٨٨ - ١٣٨٩ م
الظاهر سيف الدين برقوق	٧٩٢ - ٨٠١ هـ / ١٣٨٩ - ١٣٩٨ م
الناصر زين الدين فرج	٨٠١ - ٨٠٨ هـ / ١٣٩٨ - ١٤٠٥ م
المنصور عز الدين عبد العزيز	ربيع أول ـ ربيع آخر ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م
الناصر زين الدين فرج	٨٠٨ - ٨١٥ هـ / ١٤٠٥ - ١٤١٢ م

السلطـــــان	مدة حكمه
الخليفة العادل أبو العباس المستعين بالله	صفر ـ شعبان ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م
المؤيد شيخ الدين شيخ	٨١٥ - ٨٢٤ هـ / ١٤١٢ - ١٤٢١ م
المظفر شهاب الدين أحمد	محرم ـ شعبان ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م
الظاهر سيف الدين ططر	شعبان ـ ذو الحجة ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م
الصالح ناصر الدين محمد	٨٢٤ - ٨٢٥ هـ / ١٤٢١ - ١٤٢٢ م
الأشرف سيف الدين برسباي	٨٢٥ - ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٨ م
العزيز جمال الدين يوسف	٨٤١ - ٨٤٢ هـ / ١٤٣٨ م
الظاهر سيف الدين جقمق	٨٤٢ - ٨٥٧ هـ / ١٤٣٨ - ١٤٥٣ م
المنصور فخر الدين عثمان	صفر ـ ربيع الأول ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م
الأشرف سيف الدين أنيال	٨٥٧ - ٨٦٥ هـ / ١٤٥٣ - ١٤٦٠ م
المؤيد شهاب الدين أحمد	جمادى الأولى ـ رمضان ٨٦٥ - ١٤٦٠
الظاهر سيف الدين خشقدم	٨٦٥ - ٨٧٢ هـ / ١٤٦٠ - ١٤٦٧ م
الظاهر سيف الدين يلباى	ربيع الأول ـ جمادى الأولى ١٤٦٨/٨٧٢
الظاهر سيف الدين تمربغا	جمادى الأولى ـ رجب ٨٧٢ هـ / ١٤٦٨م
الأشرف سيف الدين قايتباى	٨٧٢ - ٩٠١ هـ / ١٤٦٨ - ١٤٩٥ م
الناصر ناصر الدين محمد	٩٠١ - ٩٠٢ هـ / ١٤٩٥ - ١٤٩٦ م
الأشرف سيف الدين قانصوه خمسمائه	جمادى الأولى ـ جمادى الآخرة ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م
الناصر ناصر الدين محمد	٩٠٢ - ٩٠٤ هـ / ١٤٩٧ - ١٤٩٩ م
الظاهر سيف الدين قانصوه الأشرفى	٩٠٤ - ٩٠٥ هـ / ١٤٩٩ - ١٥٠٠ م
الأشرف سيف الدين جان بلاط	٩٠٥ - ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ - ١٥٠١ م
العادل طومان باى الأول	جمادى الآخرة ـ شوال ٩٠٦ هـ / ١٥٠١ م

السلطــــان	مدة حكمه
الأشرف قانصوه الغورى	٩٠٦ - ٩٢٢ هـ / ١٥٠١ - ١٥١٦ م
الأشرف طومان باى الثانى	رمضان ـ ذى الحجة ٩٢٢ هـ / ١٥١٧ م

المصادر:

١ - البدرى حسن الطولونى : (رسالة) النزهة السنية فى ذكر الخلفاء والملوك المصرية ، ص ١٣٦ ، ١٤٣ ، نشرت فى كتاب التحفة البهية والطرفة الشهية ، ص ١١٥ ، ١٤٣ ، منشورات درا الافاق الجديدة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٢ - ادوارد فون زامباور : معجم الأنساب والأسرات الحاكمة فى التاريخ الاسلامى ، ص ١٦٢ ، ١٦٤ ، ترجمة زكى محمد حسن بك ، حسن أحمد محمود ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥١ م .

٣ - ستانلى بول : طبقات سلاطين الاسلام ، ص ٧٨ ، ٨٢ ، ترجمة مكى طاهر الكعبى ، الدار العالمية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

ملحق رقم (٢)

توقيع بشد دار الضرب *

رسم ... ـ لازال إحسانه يجود غماماً ، وفضله الشامل على الأولياء المتقين اماماً ، وسحائب بر كرمه هامية على أوليائه ، هاملة على أصفيائه ، فتراهم يخرون للأذقان سجداً وينتصبون قياماً ـ أن يستقر المشار اليه فى شد دار الضرب : إعانة له على الخدمة الشريفة وارفاداً له بعلومها اذ هى ليست له بوظيفة لأنه أكبر من ذلك قدراً ، وأحق بكل منزلة علية وأحرى ، ولكن هذه الجهة هى قانون المعاملة ، وسكتها بشعار الملك متصلة ، وبين الحق والباطل فاصلة ، ومنها النقوش التى هى رستاق الأرزاق ، وصدر كل إطلاق وقنداق ، حكيم ما أرسل فى حاجة الا وأذن لها بالنجاح ، ولا استؤمن عليه امرؤ باذن الامام الا وحق له الإتصاف بالصلاح والفلاح ، هذا وهو فى الأصل مذموم ، وطالبه محروم : لأنه مقسوم ، والأجل محتوم ، ولكن تطهيره من الدنس واجب والحسبة فى عياره حتى يغدو وبودق صفائه من الغش ناضب .

فليعتمد المشار اليه فى شد هذه الجهة حسن التقوى ، ويلاحظ بعزمه أمورها لتكون على السداد ، ويعتمد على السيد الناظر فإنه نعم لعماد ، ويفوض اليه كشف الروباص ، وحك العيار ، فهو به أدرى وأحرى وأدرب بادحاض غش الفساد ، وليتناول معلومه المقرر له عند الوجوب والاستحقاق ، هنياً ميسراً خالصاً من التنازع والشقاق ، ومثله فلا يدل على صواب اذ تقوى الله تعالى كلمة الفصل ، وفصل الخطاب ، والله تعالى يجعلها لنا وله زاداً وحرزاً وذخراً يوم المعاد وركزاً .

* القلشندى ، صبح ، جـ ١٢ ، ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

ملحق رقم (٣)

توقيع بشهادة دار الضرب بطرابلس *

رسم الأمر ـ لازال رأيه الشريف يقرب الأمور صواباً ، ولا برح أفق سماء مملكته الشريفة يطلع بفلكه بدراً منيراً وشهاباً ـ أن يرتب فلان ....

لأنه العدل الذى اشتهرت عدالته ، والأمين الذى بهرت فظهرت أمانته ، والرئيس الذى ما برح صدر المحافل ، والفاضل الذى فاق بفضله على الأقران والأماثل ، وشهدت بنزاهته المشهورة الأواخر والأوائل .

فليباشر هذه الوظيفة مباشرة مطابقة لعدالته المشهورة ، معربة عن أصالته المخبورة ، موضحة عن ديانته التى غدت فى العالمين معروفة غير منكورة ، ليصبح هذا المنصب مشرقاً بنوره سنى الأرجاء بساطع ضياء شهابه ونور بدوره ، وهو ـ أعزه الله ـ غنى عن وصية منه تستفاد ، أو تنبيه على أمر منه يبدأ واليه يعاد ، وليتناول معلومه الشاهد به الديوان المعمور هنا ميسراً ، ولا يقف أمله عنده : فإنا لنرجو فوق ذلك مظهراً .

* القلقشندى ، صبح ، جـ ١٢ ، ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .

ملحق رقم (٤)

إبطال العمل بدار الضرب

لعدم توفر المعادن اللازمة لضرب النقود *

«وأما ما ذكره من أمر النحاس ، وقلته من عدم وصول شئ منه ، وأنه لم يوجد منه بعد الجهد سوى مبلغ عشرين قنطاراً عند الفرنج ، وأمر الفلوس العتق وبقائها ، وكثرة الفلوس الجدد ، وقلة وجود الدراهم والدينار ، وتوقف المعايش . بسبب ذلك ، وما عرضه على الآراء الشريفة ان اقتضت الآراء الشريفة إبطال دار الضرب نحو شهرين الى أن يحضر نحاس يستعمل ، وتخف الفلوس ويستصرف ما فى أيدى الناس ، فقد علمنا ذلك ، وأجبنا سؤاله فيه ، ومرسومنا أن يعمل فيه بما تكون به المصلحة عامة للرعية ، وتبطيل دار الضرب مدة يراها المقر الكريم» .

---

* القلقشندى ، صبح ، جـ ٧ ، ص ٢١٣ .

ملحق رقم (٥)

مرسوم أصدره السلطان المؤيد شيخ باعتماد الدنانير الذهبية والدراهم الفضية بدل الفلوس النحاسية فى عمليات الدفع النقدى *

« برز المرسوم الشريف لموالينا القضاة أعز الله بهم الدين أن يلزموا شهود الحوانيت بأن لا يكتب سجل أرض ولا إجارة دار ولا صداق امرأة ولا مسطور بدين الا ويكون المبلغ من الدنانير المؤيدية ، ويبرز أيضاً للدواوين الملكية ، ودواوين الأمراء والأوقاف أن لا يكتبوا فى دفاتر حساباتهم متحصلاً ، ولا مصروفاً الا من الدراهم المؤيدية فتصير الدراهم المؤيدية ينسب اليها ما عداها من النقود كما جعل الله تعالى الملك المؤيد عز نصره يضاف اليه ويتشرف به كل من انتسب أو انتمى اليه والله تعالى أعلم» .

* المقريزى ، النقود ، ص ٦٥ - ٦٦ .

ملحق رقم (٦)

تعليمات دوق جمهورية فلورنسا سنة ١٤٢٢ م والمعاصر للسلطان الأشرف برسباى الى قناصله فى مصر للدعاية للفلورين والعمل على توسيع دائرة انتشاره *

«التمسوا منه - السلطان الأشرف برسباى - أن تكون عملتنا الذهبية والفضية مستخدمة فى مصر ، وتلقى رواجاً وقبولاً مثلها مثل أية عملة أخرى ، إن فلوريننا يقف على قدم المساواة مع الدوكات الفينيسية بل إنه يمتاز ويتفوق عليها فى العيار والوزن ، اظهروا له أن عياره أفضل ، والى أى سبب يعود ذلك ، إننا ننبهكم الى هذه الحقيقة ، أما بالنسبة للوزن فهذا أمر يسهل ملاحظته ، أصروا كلما أمكن ذلك ، وأعرضوا اختبار العملة بالنار وصهرها فى الوقت ذاته مع الدوكات ، اجتهدوا لمعرفة الشخص الذى يهتم بهذه الأشياء ، وأقيموا علاقات معه إن لما تفعلونه أهمية كبرى ، قولوا إنه يجب اختبار الذهب ، ثم قرروا بأن فلوريننا لم يتغير أبداً ، وبأنه فى العديد من البلاد ذو قيمة تعادل قيمة الدوكات ، وفى بعض الأحيان يتفوق عليه .

افعلوا بالمثل بالنسبة للفضة ، ولكن أصروا على الذهب حتى لو اضطررتم كى تصلوا الى الهدف أن تنفقوا بعض الأموال ، تصرفوا مثلما هو مشار اليكم من قناصل البحرر ، إنكم لن تنفقوا على شئ إن لم تتفقوا بشأن العملات» .

---

* A.R. Van Gennep,
Le Dukat venitien en Egypte pp 505 506

ملحق رقم (٧)

خطاب من السلطان الأشرف

قايتباى الى دوق البندقية

٨٧٧ هـ / ١٤٧٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الموقر المحتشم الخطير الباسل المفخم الضرغام السيمدع الهمام مجد الملة المسيحية جمال الطائفة الصليبية دوق البندقية والمايسين دوق كراك دين بنى المعصودية صديق الملوك والسلاطين أدام الله تعالى بهجته ، وجدد مسرته على أبوابنا الشريفة على يد المحتشم قاصده ، وأحطنا علماً بها ، وتقدم مثالنا الشريف الى حضرة الدوق أعلمناه فيه بوصول القاصد المذكور ، ومما عاملناه به من الاحسان بأعظم من جميع قصاد ملوك الفرنج الواردين على أبوابنا الشريفة لما نتحققه من إخلاص حضرة الدوج فى محبتنا ، ودعائه لمقامنا الشريف ، وأن مراسيمنا الشريفة برزت بقضاء جميع أشغاله وضروراته على حكم ما سأل فيه صداقتنا الشريفة ، ورسمنا بكتابة مراسيم شريفة الى الممالك الاسلامية بالوصية لجميع تجار البندقية ، وأحوالهم عندنا مشددة ، ورسمنا أيضاً بأن فلفل ذخيرتنا الشريفة الذى يعطى لكم يكون سالماً من التراب والبلل والخلط ، كل ذلك لأجل خاطر حضرة الدوج .

وغير ذلك مما تعرف به حضرة الدوج أن الذهب والفضة التى صارت تصل فى القطايع ، وغيرها الى الثغر السكندرى وغيره يوجد فيها الغش ، بحيث أن المأية درهم من الفضة اذا صفيت لم تقارب ستين درهماً ، وغالبها نحاس ، وأما

القماش الذى يصـل الى أبوابنـا الشريفة من المخمل ، فغالبه مغشوش كالنحاس ، أما الجوخ فجرت العادة أن يكون ذراع كل خرقة خمسة وخمسين ذراعاً ، وقد صار الجوخ الآن كل خرقة منه لا تبلغ ثلاثين ذراعاً ، وفيه ما هو مقطوع من الوسط ، وتضرر تجار المسلمين بواسطة ذلك ، ونعجب كل العجب من هذه الأمور ، كونه يتفق مع تجار حضرة الدوج .

أعلمناكم بذلك ليصر على خاطركم ، ومما نعرفه أن المركبين اللتين حضرتا صحبة المحتشم قاصده تعرض فيهما من الفرنج لجماعة المسلمين بالمسير الاسلامية ، وأخذوا منهم وأسروا ...

ألا يحضروا ذهباً وفضة مغشوشة ، ولا يجهزوا جوخاً ولا قماشاً ، الا كاملاً على ما جرت به العادة القديمة ، وأنهم لا يعتمدون قطع شئ من الخرق والجوخ ولا يغيره ، ويؤكد عليهم فى ذلك ، ويعرفهم أنهم متى حصل منهم شئ من ذلك من الآن يقابلهم على ذلك ، ويصغى حضرة الدوج لما يطالعه به من المشافهة الصادرة هنا ، ويطلب حضرة الدوج البنادقة الذين كانوا بالمركبين المذكورتين على ما اعتمدوه مع المسلمين ، ويلزمهم بإعادة ما أخذوه بتمامه وكماله ، فإنه هو الذى تحدى ، وفعل ذلك وأقدم عليه ، ولا يقبل ولا لمن كان معه فى ذلك عذر ولا حجة ، وإن حصل منهم تهاون فى ذلك ، فيجهزهم الى أبوابنا الشريفة لنقابلهم على ذلك بالمعدلة الشريفة ، وقد أعدنا قاصد حضرة الدوج اليه بهذا الجواب الشريف بعد أن أنعمت صداقتنا الشريفة عليه ، وعلى جماعته بخلع شريفة ، ونفقة ، وجهزنا على يده لحضرة الدوج ، وعلى سبيل الهدية وما تضمنته القائمة المجهزة على هذا المقال الشريف ، فحضرة الدوج يتسلم هذا ، ويطيب خاطره وخاطر تجار البنادقة ، ويعلمهم أنهم مشمولون بنظرنا الشريف

وعنايتنا الشاملة ، فنحيطه علماً بذلك والله الموفق بمدرك إن شاء الله تعالى .

في عاشر شعبان الكريم سنة سبع وسبعين وثمانمائة حسب المرسوم الشريف

الحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآل صحبه وسلم

* نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ .

ملحق رقم (٨)

بعض نصوص اتفاقية السفير البندقى «ترايفزانى» والسلطان قانصوه الغورى ٩١٧ هـ / ١٥١١ - ١٥١٢م المعروفة بـ(الاتفاقية الشاملة) *

وهذه النصوص عبارة عن أسئلة من قبل السلطان يرد عليها السفير وبعثته ثم تجمع ويتفق على العمل بموجبها .

السؤال السادس

تصل الى الاسكندرية كل عام خمس سفن موسيمة ، هذا عدا السفينتين اللتين تتجهان الى ساحل المغرب ، وبلاده ، والسفينة التى نحجزها لخدمتنا الخاصة ، وبمجرد الانتهاء من البيع والشراء بانتهاء المدة تبقى بالاسكندرية كميات كبيرة من المتاجر من الزيوت والنحاس والرصاص والصوف ، وكلها لا تقل فى قيمتها عن ٣٠٠,٠٠٠ دوكات ، ويصير البيع والشراء والمتاجرة فيها على مدار السنة هى فى الواقع تحدث ما يسمى باسم السوق الدائم فى بلادنا أما الآن ، فبعد انتهاء المدة ، لاحظنا أنه لا يبقى من البضائع الا فى حدود ٢٠٠,٠٠٠ ألف دوكات ، كما أننا نلاحظ أنه لا يصل أكثر من ثلاث سفن موسمية بمفردها ، ومعها قليل من المراكب وقليل من السلع .

الاجابة

فيما يتعلق بعدد السفن القليلة التى وقلة ما تحمله من التوابل ، ومن

---

* د. نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ، ص ٤١١ - ٤١٢ .

السلع الأخرى ، وهو ما لا يملأ أكثر من سفينتين أو ثلاث ، فرداً على ذلك نفيد أنه اذا كانت هذه السفن قليلة ، فإن حملة الثلاث منها بالتوابل ليس بالقليل فى هذا الوقت ، فخلال القرن الماضى كانت التوابل غير مرتفعة الأسعار ، فمثلاً أجود أنواع الزنجبيل الذى يساوى ما بين ٨ - ١٠ دوكات للقنطار الواحد فى القرن الماضى أصبح يساوى الآن ٤٥ دوكات ، وأسعار باقى التوابل ارتفعت بهذه النسبة ، بمعنى أن قيمة حمولة الثلاث سفن الآن تساوى ما قيمته ستة أمثال حمولة سفن العصر الفائت ، وهذا تفسير لقلة وصول السفن ، وقلة حمولتها فى القرن الماضى .

السؤال التاسع *

يصلنا كل عام ٤٠٠٠ قنطار من صفائح النحاس ، وأحياناً ٣٠٠٠ قنطار ، دون حساب باقى الأنواع الأخرى من النحاس ، أما فى العام الماضى ، فلم يصلنا أكثر من ٨٠٠ قنطار من الصفائح النحاسية ، وليس أكثر من ذلك .

الإجابة

إجابتنا على هذا أن ما يمنع تصدير نفس الكمية من النحاس كالعهد السابق هو أن الكمية التى كنا نحصل عليها ، ونصدرها لكم كانت تؤخذ بدون رضانا ، أو رضاء أصحابها ، ودون موافقتهم فى معظم الأحيان ، وفى مقابل ذلك كنا نعطيهم مواد ثمينة كالتوابل أما الآن فإن التجار لا يطمئنون فى معاملة طيبة ، أو فى الحصول على ما يطلبون مقابل نحاسهم ولا يطمئنون إلا أنهم سيبيعون بالأسعار التى يطلبونها لذا لا يتاجرون فى النحاس بعد ، وعلينا كذلك أن

---

* ص ٤١٣ - ٤١٤ .

نضع فى اعتبارنا مسألة السلام والعلاقات الطيبة مع الألمان ، وحرية التجارة معهم .

السؤال الحادى عشر *

كان يصل كل عام على السفن الموسمية ، والمراكب الاحتياطية أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ من النقد متعددة الأنواع ، أما الآن فلا يصل بالأكثر الا ٢٤,٠٠٠ دوكات من النقد فى عامين .

الإجابة

إن ما كان يجذب رؤوس الأموال هنا هو حرية التجارة والبيع والشراء فى التوابل على مدار السنة فى مصر بأسعار ملائمة لكل من المشترى والبائع ، ولكن الآن بعدما أصبح التاجر مرتبطاً بالأسعار فى المدة التالية بالسعر الذى يحدده السلطان قبل انتهاء المدة القائمة ، فإن أى تاجر أصبح لا يجازف بارسال أمواله وتجارته الى مصر ، اذ ليس بإمكانه بذلك أن ينظم أعماله التجارية وفق ارادته ، وعلى أى حال فإن البهار الذى يكون الموارد الرئيسية فى تجارتنا معكم ، والذى يجذب الكثير من التجار ، ورؤوس الأموال لم يعد بامكاننا شراء كميات كبيرة منه بسبب المبالغة الشديدة فى الأسعار فى مصر .

السؤال الرابع عشر *

كل الذهب والفضة الذى يصلنا للاسكندرية سبائك أو عملة لا تباع الا لدار الذخيرة الشريفة وبسعر السوق الجارى ، واذا أراد بائع هذه المعادن رفع أثمانها ،

---

* ص ٤١٤ - ٤١٥ .

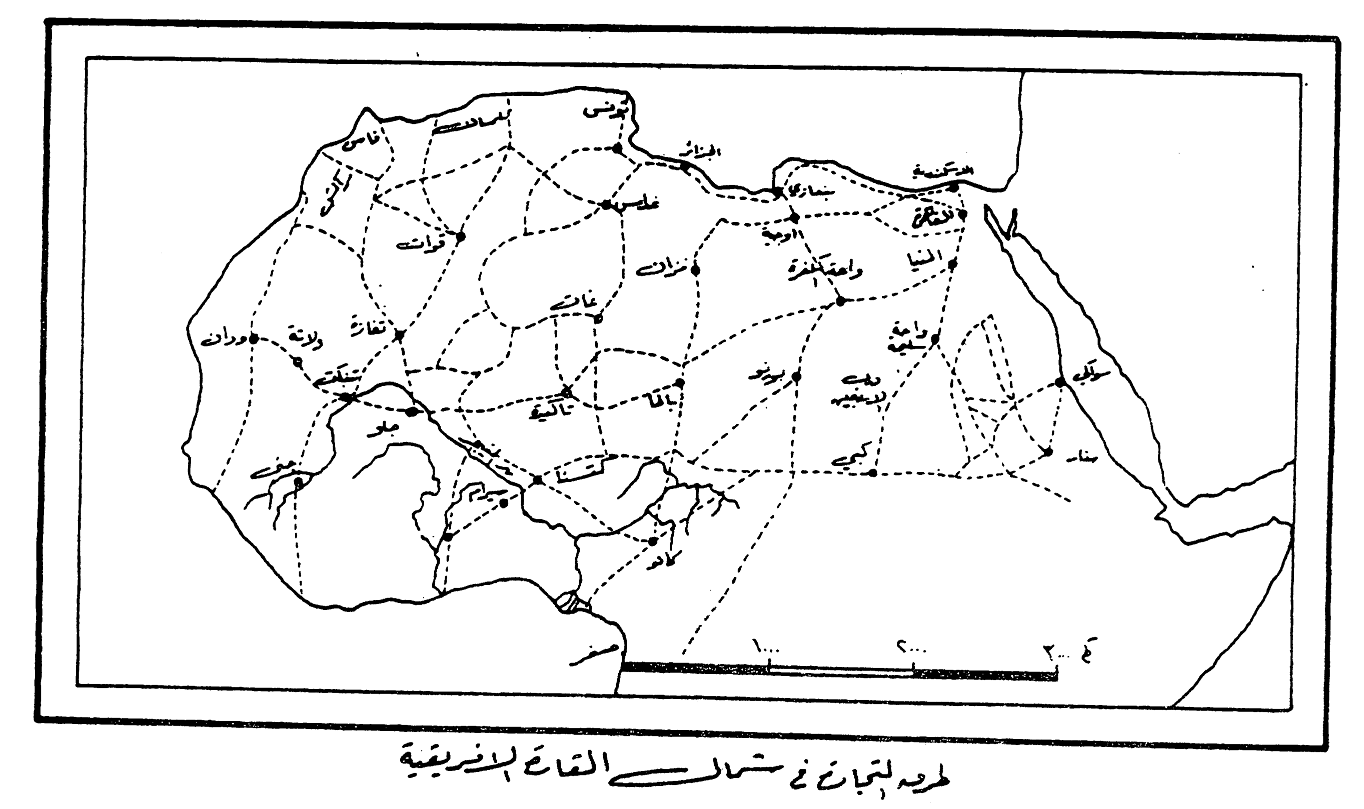
* ص ٤١٦ - ٤١٧ .

فهو فى ذلك السيد المطلق على الأقل اذا لم يرد استبدالها بتوابل من تجار الاسكندرية ، وفى هذه الحالة يؤذن للتجار بترك مالهم فى دار الذخيرة بدون أى خوف من أن يختلس منه شئ ، حتى يتم لهم الشراء ضماناً لأموالهم ، وضماناً لتجارة وأموال التجار بالاسكندرية ، وليكن معلوماً أنه اذا حدث أن أى بندقى حاول بيع الفضة لغير دار الذخيرة الشريفة الخاصة بها فإن هذه الكمية تصادر لصالح دار الذخيرة الشريفة .

الاجابة

اذا كان هناك شئ يجب أن تترك حرية تجارته ، وأن تسهل عمليات تداوله والتعامل به فهو لا شك الذهب والفضة ، واذا أجبر أولئك الذين يقومون ببيعه على خطة معينة ولفرد دون فرد ، فمعنى هذا أن الحرية منعدمة تماماً ، وهذا يجعل التجار يحجمون عن الحضور ، لذا فإنه من الأفضل أن يتركوا أحراراً فى عرض سلعهم حسب رغبتهم ، وبيع فضتهم حسب السوق التجارية ، ويهمنا هنا فى ذلك الاهتمام بالموازين ، كما هو متبع فى البندقية والمدن الايطالية الأخرى ، أما السبب فى نقص الفضة عما كانت عليه من قبل ، فهو لأن الحرب قد وضعت أوزارها بعد أن وضعت عراقيل ازاء اخراجها من المناجم ، ولأن الكمية الكبيرة منها قد مرت الى لشبونة لاستخدامها فى شراء توابل الهند ، وبهارها بأسعار رخيصة ، ونأمل ألا يفهم أى فرد من العامة أن السلطان له اعتراض على هذا الأمر .

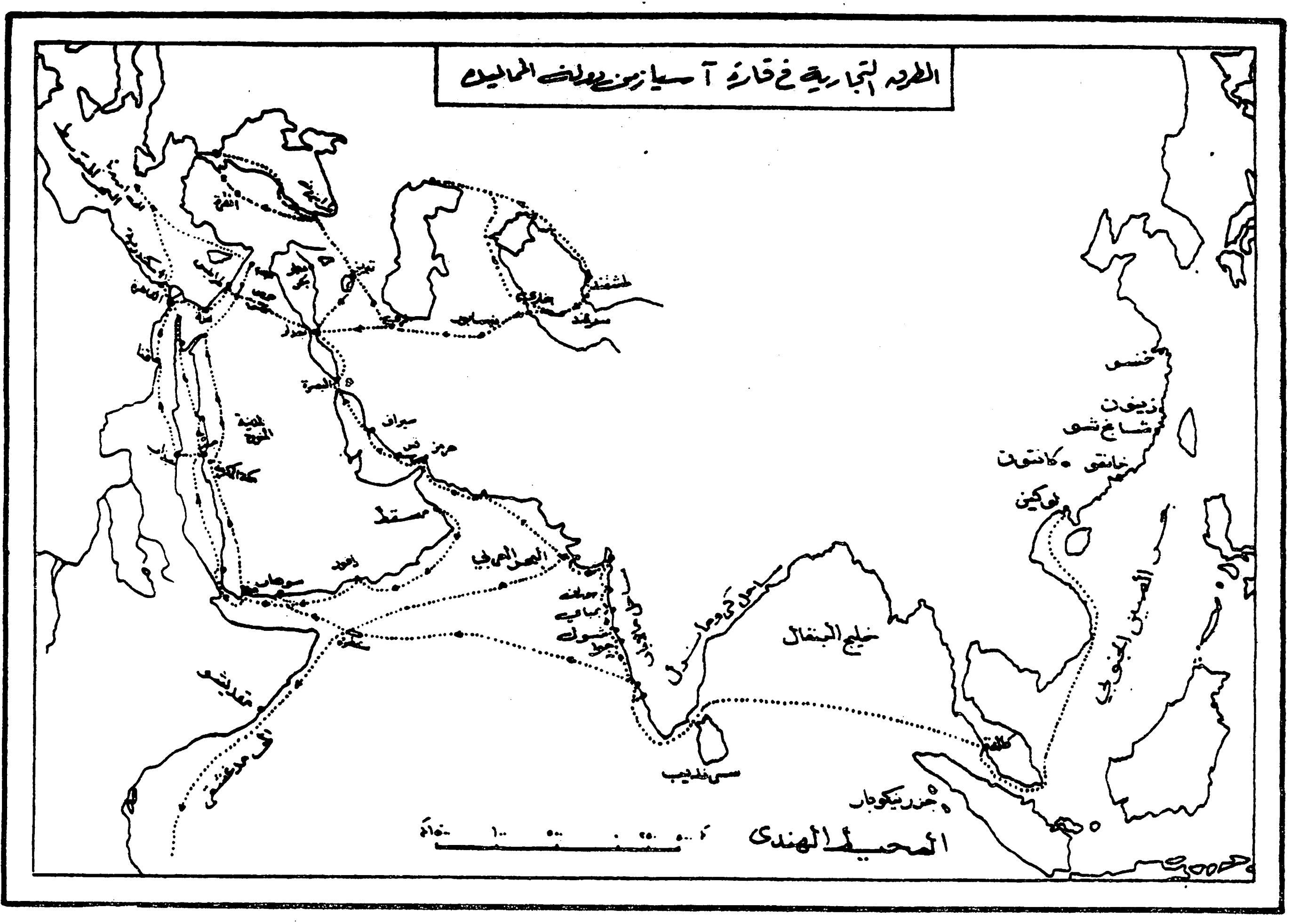
ملحق رقم (٩ / أ)



طرق التجارة في شمال القارة الافريقية

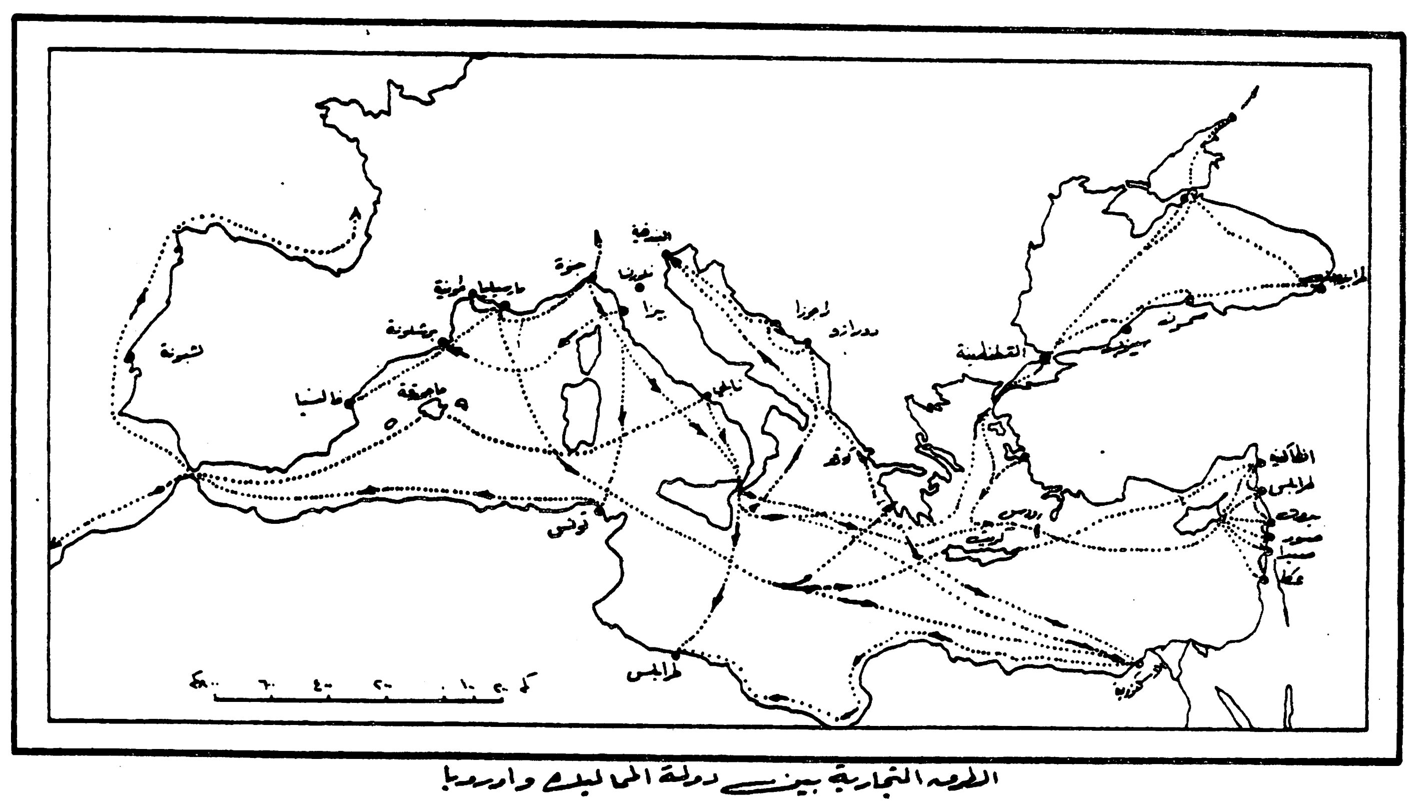
المصدر : أحمد ابراهيم دياب ، طريق درب الأربعين بين سلطنة دارفور الاسلامية ومصر العثمانية ، ص ١٢١ ، محمد أنور توفيق ، دولة سنغاى الاسلامية ، ص ٩٣ .

ملحق رقم (٩ / ب)



المصدر : نعيم زكي فهمي ، طرق التجارة الدولية ، ص ٤٠٦ ، ٤٠٨ .

ملحق رقم (٩ / ج)



الطرق التجارية بين دولة المماليك وأوروبا

المصدر : نعيم زكي فهمي ،طرق التجارة الدولية ،ص ٤٠٩ ،٤١١ .

الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

١ - مرسوم بتعيين على وظيفة شاد بدار الضرب . (ملحق رقم ٢)

٢ - مرسوم بتعيين على وظيفة شاهد بدار الضرب . (ملحق رقم ٣)

٣ - مرسوم بوقف العمل بدار الضرب . (ملحق رقم ٤)

٤ - مرسوم بالتعامل بالدنانير والدراهم بدل الفلوس . (ملحق رقم ٥)

٥ - خطاب من دوق فلورنسا الى قناصله فى مصر للدعاية للفلورين والعمل على نشر التعامل به . (ملحق رقم ٦)

٦ - خطاب من السلطان الأشرف برسباى الى دوق البندقية . (ملحق رقم ٧)

٧ - الاتفاقية التجارية المعقودة بين السلطان المعز أيبك ودوق البندقية (رينوزينو) عام ٦٥٢ هـ / ١٢٥٤ م .

٨ - الاتفاقية التجارية المعقودة بين السلطان الناصر محمد بن قلاوون ودوق البندقية بطرس جرادنجو عام ٧٠١ هـ / ١٣٠٢ م .

٩ - الاتفاقية التجارية المعقودة بين السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون ودوق البندقية جيوفانى جرادنجر عام ٧٥٦ هـ / ١٣٥٥ م .

وقد نشرت الوثائق الثلاث السابقة د. عفاف صبرة مترجمة فى كتاب العلاقات بين الشرق والغرب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٧٧ ، ٢٩٩ .

١٠ - نصوص من الاتفاقية الشاملة المعقودة بين مصر والبندقية عام ٩١٧ هـ / ١٥١١ - ١٥١٢ م . (ملحق رقم ٨)

١١ - وثيقة بيع من القرن العاشر الهجرى / أواخر القرن الخامس عشر الميلادي

١٢ - وثيقة من القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى .

١٣ - وثيقة بيع رقم ١٣٩ .

١٤ - وثيقة بيع رقم ٦٧٦ .

وقد نشر وثائق البيع السابقة د. محمد محمد أمين فى كتاب فهرس وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك من منشورات المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ١٩٨١ م ، ص ٣٢٣ ، ٤٠٦.

١٥ - بعض وثائق تتعلق ببيع وشراء خيول من العصر المملوكى .

نشرتها د. آمال العمرى فى مجلة معهد المخطوطات العربية مج ١٠/١٩٦٤ م ، ص ٢٢٣ ، ٢٨٦ .

١٦ - وثيقة وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون نشرها د. محمد محمد أمين ملحقة بكتاب تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه ، جـ ٢ ، ص ٣٨٦ ، ٤٢٦ .

١٧ - وثيقة وقف السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون ، نشرها أيضاً د. محمد محمد أمين ملحقة بكتاب تذكرة النبيه ، جـ ٣ ، ص ٣٤٩ ، ٤٤٩ .

١٨ - وثيقة وقف الأمير يلبغا ، نشرها د. محمد محمد أمين فى كتاب فهرس وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك ، ص ٤٢٣ ، ٤٣٩ .

١٩ - حجة وقف السلطان الأشرف برسباى ، نشر جزءاً منها محمد كامل مراد

فى سياسة الأشرف برسباى الداخلية وعلاقاته الخارجية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية أصول الدين ، جامعة الأزهر ، رقم ١٤٦ ، عام ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م .

ونشرها أيضاً د. أحمد دراج ، من منشورات المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .

٢٠ - وثيقة وقف السلطان الأشرف قايتباى على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط ، نشرها د. محمد محمد أمين فى المجلة التاريخية المصرية ، مج ١٩٧٥/٢٢ م ، ص ٣٤٣ ، ٣٩٠ .

٢١ - وثيقة وقف السلطان الأشرف قايتباى على المدرسة الأشرفية بالقدس والجامع بغزة ، نشرها د. عبد اللطيف ابراهيم فى المؤتمر الثالث للآثار فى البلاد العربية ، نوفمبر ١٩٥٩ م ، ص ٣٨٩ ، ٤٦٠ .

ثانياً: المصادر المخطوطة

- ابن بهادر : محمد بن محمد بن محمد (ت ٨٧٧ هـ / ١٤٧٢ م) :

٢٢ - فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر .

نسخة مصورة بجامعة القاهرة رقم ٢٦١٦٦ .

- ابن تغرى بردى : جمال الدين يوسف بن تغرى بردى بن عبد الله الظاهرى (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٧٠ م) .

٢٣ - المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، جـ ٢ ، دار الكتب المصرية ، رقم ١١١٣ ، تاريخ .

- ابن حبيب : الحسن بن عمر (ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م) :

٢٤ - درة الأسلاك فى دولة الأتراك .

جامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦١ .

- ابن دقماق : صارم الدين ابراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى (ت ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م) .

٢٥ - الجوهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين .

نسخة مصورة على ميكروفيلم بمعهد إحياء إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة ، رقم ٢٠٨ .

- ابن شاكر الكتبى : محمد بن أحمد ، (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٣ م)

٢٦ - عيون التواريخ ، جـ ٢٢ .

دار الكتب المصرية رقم ١٤٩٧ تاريخ .

- ابن الهايم : أحمد بن محمد بن عماد الدين المصرى (ت ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م)

٢٧ - نزهة النفوس فى بيان حكم التعامل بالفلوس .

دار الكتب المصرية ، رقم ١٠٧٣ فقه شافعى .

- الخالدى ، بهاء الدين محمد بن لطف الله بن عبد الله العمرى (ت ٩٩٧ هـ / ١٥٣٠ م) .

٢٨ - المقصد الرفيع المنشا الهادى الى صناعة الانشاء .

نسخة مصورة بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٤٥ .

- العمرى : شهـــاب الدين أحمـــد بن يحيى بن فضـــل الله (ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٩ م) :

٢٩ - مسالك الأبصار فى ممالك الأبصار ، جـ ٢٧ ، ق ٤ ، جـ ١ ، جـ ٢ .

نسخة مصورة بعمادة البحث العلمى بجامعة الامام محمد محمد بن سعود الاسلامية عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٦٠ معارف عامة .

عن نسخة بودليان رقم (BPB - 1690) .

- العينى : بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥٢ م) :

٣٠ - عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ، جـ ٢٣ ، جـ ٢٤ ، جـ ٢٥ .

دار الكتب المصرية رقم ١٥٨٤ تاريخ .

- الكرمى : مرعى بن يوسف بن أبى بكر (ت ١٠٣٣ هـ / ١٦٢٣ م) :

٣١ - نزهة الناظرين فيمن ولى مصر من الخلفاء والسلاطين .

دار الكتب المصرية رقم ٢٠٧٦ تاريخ .

- المنصورى : ركن الدين بيبرس الدوادار (ت ٧٢٥ هـ / ١٣٢٥ م) :

٣٢ - التحفة المملوكية فى الدولة التركية .

جامعة القاهرة رقم ٢٤٠٢٩ .

- مؤلف مجهول :

٣٣ - الزهر السنية فى ذكر فى ذكر الخلفاء والملوك المصرية .

دار الكتب المصرية رقم ١٢٨ تاريخ

- النويرى : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م) :

٣٤ - نهاية الأرب فى فنون الادب جـ ٢٨ ، جـ ٢٩ ، جـ ٣٠ ، جـ ٣١ .دار الكتب المصرية رقم ٥٤٩ معارف عامة .

ثالثاً: المصادر المطبوعة (*):

- ابن إياس : ابو البركات محمد بن أحمد الحنفى (ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٣ م) :

٣٥ - بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- ابن ايبك : أبو بكر عبد الله بن أيبك الدوادار (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م):

٣٦ - كنز الدور وجامع الغرر .

- الجزء الثامن الدرة الزكية فى أخبار الدولة التركية ، تحقيق أولرخ هارمان ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

- الجزء التاسع ، الدر الفاخر فى سيرة الملك الناصر ، تحقيق هانس روبرت رويمر ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .

---

* ورد ضمن هوامش الرسالة عدد من المصادر التاريخية وغير التاريخية وكذلك مراجع تاريخية ، وغير تاريخية ، ونظراً لعدم الاعتماد عليها مباشرة ورئيسية سوى مرة أو مرتين فى جميع فصول الرسالة ، فقد رأيت عدم ذكرها ضمن فهارس المصادر والمراجع ، واكتفيت بالتعريف بالمصدر أو المرجع (مؤلفه ومكان الطبع وسنته وغيرذلك) عند أول ذكر له .

- ابن بطوطة : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد (ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م) :

٣٧ - الرحلة (تحفة النظار فى غرائب الامصار وعجائب الاسفار) . تحقيق د . على المنتصر الكنانى ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

- ابن بعرة : منصور بن بعرة الذهبى توفى أواخر النصف الثانى من القرن السابع الهجرى .

٣٨ - كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، تحقيق عبد الرحمن فهمى ، لجنة إحياء التراث الإسلامى ، القاهرة ، ١٣٨٥ ه / ١٩٦٦ م .

- ابن تغرى بردى : ابور المحاسن جمال الدين يوسف (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٧٠ م)

٣٩ - النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، عن طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .

٤٠ - المنهل الصافى والمستوحى بعد الواحى ، جـ ١ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٦٥ م
جـ ٣ ، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ م

٤١ - حوادث الدهور فى مدى الايام والشهور ، نشر وليام بوبر ـ كاليفورنيا ١٩٣٠ م .

٤٢ - الدليل الشافى على المنهل الصافى ، تحقيق فهيم شلتوت ، نشر مركز البحث العلمى والتراث الاسلامى ، بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،

١٣٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- ابن حبيب : الحسن بن عمر (ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م) :

٤٣ - تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه ، تحقيق محمد محمد أمين ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .

- ابن حجر العسقلانى : الحافظ شهاب الدين أحمد بن على بن حجر (ت ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م) .

٤٤ - إنباء الغمر بأبناء العمر ، تحقيق حسن حبشى ، مطابع الاهرام ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٦ / ١٩٦٩ م .

٤٥ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، مطبعة المدنى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .

- ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م) :

٤٦ - المقدمة ، دار الشعب ، القاهرة .

- ابن دقماق : صارم الدين ابراهيم بن محمد بن أيدمر (ت ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م) :

٤٧ - الجوهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين ، عالم الكتب ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

- ابن الرفعة : ابو العباس نجم الدين أحمد بن محمد (ت ٧١٠ هـ / ١٣١٠ م)

٤٨ - الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان ، تحقيق محمد أحمد

إسماعيل الخاروف ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- ابن شاهين : غرس الدين خليل بن شاهين الظاهرى (ت ٨٧٢ هـ/١٤٦٨ م :

٤٩ - زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، تحقيق بولس راويس ، مطبعة المثنى الطبعة الاولى ـ بغداد ، ١٨٩٣ م .

- ابن شاكر الكتبى : محمد بن أحمد (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٣ م) :

٥٠ - عيون التواريخ جـ ٢٠ ، جـ ٢١ ، تحقيق فيصل السامر ، ونبيلة عبد المنعم داود ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١ م ، ١٩٨٤ م .

٥١ - فوات الوفيات ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

- ابن طولون : شمس الدين محمد بن على بن محمد الصالحى (ت ٩٥٣ هـ / ١٥٤٦ م) :

٥٢ - مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان ، جـ ١٨ ، تحقيق محمد مصطفى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .

- ابن عبد الظاهر : محيى الدين أبو الفضل عبد الله (ت ٦٩٢ هـ / ١٢٩٢ م) :

٥٣ - الروض الزاهر ، فى سيرة الملك الظاهر ، تحقيق ونشر د . عبد العزيز الخويطر ، الطبعة الاولى ، الرياض ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .

- ابن العماد الحنبلى : ابو الفلاح عبد الحى بن أحمد (ت ١٠٨٩ هـ/١٦٧٩م)

٥٤ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت (ب ـ ت) .

- ابن الفرات : ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن على (ت ٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م) :

٥٥ - تاريخ الدول والملوك (تاريخ ابن الفرات) .

تحقيق قسطنطين زريق ، نجلاء عز الدين ، المطبعة الأمريكانية ، بيروت

- ابن قاضى شهبة : تقى الدين أبو بكر أحمد (ت ٨٥١ هـ / ١٤٤٨ م) :

٥٦ - تاريخ ابن قاضى شهبة ، مج ١ ، جـ ٣ ، تحقيق عدنان درويش ، المعهد العلمى الفرنسى للدراسات العربية ، دمشق ، ١٩٧٧ م .

- ابن القيم الجوزية : شمس الدين محمد ابن ابى بكر (ت ٧٥١ هـ / ١٣٥٠ م) .

٥٧ - الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ب - ت)

- ابن كثير عماد الدين أبو العز اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ / ١٣٧٣ م) .

٥٨ - البداية والنهاية ، جـ ١٣ ، جـ ١٤ ، دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

- ابن مماتى : الاسعد شرف الدين أبو المكارم (ت ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) :

٥٩ - قوانين الدواوين ، تحقيق عزيز سوريال عطية ، مطبعة مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٣ .

- ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم الانصارى (ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م) .

٦٠ - لسان العرب ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ، القاهرة ١٣٠٨ هـ .

- ابن الوردى : ابو حفص عمر بن مظفر بن عمر (ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م) :

٦١ - جريدة العجائب وفريدة الغرائب ، مطبعة محمد شاهين ، القاهرة ، ١٢٨٠ هـ .

- أبو شامة : شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل (ت ٦٦٥ هـ / ١٢٦٧ م) :

٦٢ - تراجم رجال القرنين السادس والسابع (الذيل على الروضتين) ، دار الجيل ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٧٤ م .

- أبو الفداء : عماد الدين إسماعيل بن على ، الملك المؤيد (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م) :

٦٣ - المختصر فى أخبار البشر ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، (ب ـ ت).

- الأسدى : محمد بن محمد (ت ٨٥٤ هـ / ١٤٥٠ م) :

٦٤ - التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حق التدبير

والتصرف والاختيار ، تحقيق عبد القادر طليمات ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

- الحكيم : ابو الحسن على بن يوسف (توفى بعد سنة ٧٥٩ هـ / ١٣٧٥ م) :

٦٥ - الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة ، تحقيق حسين مؤنس ، مطبعة معهد الدراسات الاسلامية فى مدريد ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .

- الحميرى : محمد عبد المنعم (توفى أواخر النصف الاول من القرن الثامن الهجرى) .

٦٦ - الروض المعطار فى خبر الاقطار ، تحقيق إحسان عباس ، مكتبة لبنان ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٤ م .

- الذهبى : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ/١٣٤٧ م) :

٦٧ - دول الاسلام : تحقيق فهيم شلتوت ،محمد مصطفى ابراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .

٦٨ - العبر فى خبر من غبر ، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .

- الرازى : محمد بن أبى بكر بن عبد القادار (ت ٦٦٦ هـ / ١٢٦٨ م) .

٦٩ - مختار الصحاح ، دار الكتاب العربى ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٦٧ م .

- السخاوى : محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عثمان (ت ٩٠٢ هـ /

١٤٩٦ م) :

٧٠ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (ب ـ ت)

٧١ - التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة (ب ـ ت) .

٧٢ - الذيل على رفع الأصر (بغية العلماء والرواة) تحقيق جودة هلال ومحمد محمود صبح ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، (ب ـ ت) .

٧٣ - الذيل التام على دول الإسلام ، تحقيق أحمد عبد الله الحسو ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب جامعة عين شمس ، رقم ١٣٤١٦ .

- السيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) :

٧٤ - حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٦٧ م .

٧٥ - تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

٧٦ - نظم العقيان فى أعيان الأعيان ، نشر فيليب حتى ، نيويورك ، ١٩٢٧ م .

- الشجاعى : شمس الدين الشجاعى (ت ٧٤٥ هـ / ١٣٤٤ م) :

٧٧ - تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده ، تحقيق بربارة شيفر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .

- الشوكاني : محمد بن علي (ت ١٢٥٠ هـ / ١٨٣٤ م) :

٧٨ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، مطبعة السعادة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ .

- الصيرفي : ابن الخطيب الجوهري علي بن داود (ت ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤ م) :

٧٩ - نزهة النفوس والابدان في تواريخ الزمان ، تحقيق حسن حبشي ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .

٨٠ - إنباء الهصر بأبناء العصر ، تحقيق حسن حبشي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .

- العمري : شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٩ م) :

٨١ - مسالك الابصار في ممالك الأمصار .

(ممالك مصر والشام واليمن والحجاز) تحقيق أيمن فؤاد سيد ، المعهد العلمي الفرنسي للاثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨٥ م .

(دولة المماليك الأولى) تحقيق دوروتيا كرافولكي ، المركز الاسلامي للبحوث ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .

- العيني : بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥٢ م) :

٨٢ - عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان .

(حوادث سنة ٨١٥ هـ / ٨٢٣ هـ) تحقيق عبد الرازق القرموط ، مطبعة علاء ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .

(حوادث سنة ٨٢٤ / ٨٥٠ هـ) تحقيق عبد الرازق القرموط ، رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية اللغة العربية ، جامعة الازهر ، رقم ٢٢١٢ ، سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- الفيروز آبادى : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ / ١٤١٤ م) :

٨٣ - القاموس المحيط ، دار الجيل عن طبعة مصطفى البابى الحلبى ١٣٧١ هـ .

- القزوينى : رضى الدين محمد الحسن القزوينى (ت ١٠٩٦ هـ/١٦٨٥ م) :

٨٤ - ميزان المقادير فى تبيان التقادير ، نشرها محمود شكرى الالوسى فى مجلة المقتبس ، مج ٥ ، جـ ١٢ ، ص ٦٨٦ ، ٦٩٨ / ص ٧٥٠ ، ٧٦٥ .

- القلقشندى : أبو العباس أحمد بن على بن أحمد (ت ٨٢١ هـ/١٤١٨ م) :

٨٥ - صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م . القاهرة .

٨٦ - مآثر الإنافة فى معالم الخلافة ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، نشر وزارة الإرشاد والأنباء فى الكويت ، ١٩٦٤ م .

- المغربى : أبو الحسن على بن موسى بن سعيد (ت ٦٨٥ هـ / ١٢٨٦ م) :

٨٧ - كتاب الجغرافيا ، تحقيق إسماعيل العربى ، المكتب التجارى للطباعة

والنشر الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٠ م .

- المقريزى : تقى الدين أحمد بن على (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢ م) :

٨٨ - السلوك لمعرفة دول الملوك ، حقق الجزئين الأول والثانى د . محمد مصطفى زيادة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، عام ١٩٣٤ م ، ١٩٤٢ م .

وحقق الجزئين الثالث والرابع سعيد عاشور ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ م .

٨٩ - إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، جمال الدين الشيال ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م .

٩٠ - النقود القديمة الإسلامية (النقود) تحقيق ونشر انستاس مارى الكرملى ، فى كتاب النقود العربية وعلم النميات . الناشر محمد أمين دمج ، بيروت ١٩٣٩ م .

٩١ - الأوزان والأكيال الشرعية ، نشر أولابوس جيرهاردوس تايخيسن ، فى المجلة العلمية المختصة بالوثائق العربية ، ١٨٠٠ م .

٩٢ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار (الخطط المقريزية) ، دار صادر ، بيروت ، عن طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ / ١٩٢٢ م .

- المناوى : محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على (ت ١٠٣١ هـ / ١٦٢١ م) :

٩٣ - النقود والمكاييل والموازين ، تحقيق رجاء محمود السامرائى ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ م .

- المنصورى : ركن الدين بيبرس (ت ٧٢٥ هـ / ١٣٢٥ م) :

٩٤ - زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة جـ ٩ ، تحقيق زبيدة عطا ،، ضمن رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، رقم ١٠٢٤ ، عام ١٩٧٢ م .

- مؤلف مجهول :

٩٥ - تاريخ سلاطين المماليك ، نشر زتر شتين ، ليدن ١٩١٩ م .

- مؤلف مجهول :

٩٦ - حوليات مشقية ، تحقيق حسن حبشى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

- النويرى : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢م) :

٩٧ - نهاية الأرب فى فنون الأدب ، الأجزاء ١ ، ٣ ، ٨ ، مطبعة دار الكتب المصرية (ب ـ ت) .

- النويرى : محمد بن قاسم بن محمد الاسكندرانى (ت بعد ٧٧٥ هـ / ١٣٧٢ م) :

٩٨ - الإلمام بالإعلام بما جرت به الأحكام والأمور المقضية بوقعة الإسكندرية تحقيق إتيين كومب وعزيز سوريال عطية ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد ، الهند ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

- الوزان : الحسن بن محمد الزناتى (ت حوالى ٩٦٠ هـ / ١٥٥٢ م) :

٩٩ - وصف افريقيا ، ترجمة عن الإنجليزية عبد الرحمن حميدة ، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٣٩٩ هـ .

- الوطواط : محمد بن إبراهيم بن يحيى الكتبى (ت ٧١٨ هـ / ١٣١٨ م) :

١٠٠ - مباهج الفكر ومناهج العبر ، تحقيق ودراسة عبد العال عبد المنعم الشامى ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ .

- ياقوت : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى (ت ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م) :

١٠١ - معجم البلدان ، دار صادر ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .

- اليوسفى : موسى بن محمد بن يحيى (ت ٧٥٩ هـ / ١٣٥٨ م) :

١٠٢ - نزهة الناظر فى سيرة الملك الناصر ، تحقيق أحمد حطيط ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

- اليونينى : قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد بن أحمد (ت ٧٢٦ هـ / ١٣٢٦ م) :

١٠٣ - ذيل مرآة الزمان ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الزولى ، حيدر آباد ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م .

الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

خامسا: البحوث والرسائل العلمية:

- أحمد إلياس حسين :

١٢٢ - الطرق التجارية عبر الصحراء الكبرى حتى مستهل القرن السادس عشر كما عرفها الجغرافيون العرب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، رقم ١٥٧٧ ، عام ١٩٧٦ م .

- أحمد عطية الله :

١٢٣ - القاموس السياسى ، دار النهضة العربية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٨٥ م .

- أمين توفيق الطيبى :

١٢٤ - النقود العربية إنتشارها وأثرها فى أوروبا فى العصور الوسطى ، ضمن كتاب دراسات وبحوث فى تاريخ المغرب والاندلس ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٨٤ م .

- أنستاس مارى الكرملى :

١٢٥ - النقود العربية وعلم النميات ، نشر محمد أمين دمج ، بيروت ، ١٩٣٩ م .

- توفيق اسكندر :

١٢٦ - نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية مصر الخارجية فى العصر

العباسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٦ م .

- عوف محمود الكفراوى :

١١٦ - النقود والمصارف فى النظام الرسلامى ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية (ب ـ ت) .

- قاسم عبده قاسم :

١١٧ - دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩م

- محمد ضياء الدين الريس :

١١٨ - الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ، دار الانصار ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٧٧ م .

- مصطفى الهمشرى :

١١٩ - النظام الاقتصادى فى الاسلام ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى الرياض ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

- ناصر النقشبندى :

١٢٠ - الدينار الإسلامى فى المتحف العراقى ، جـ ١ ، المجمع العلمى العراقى ، بغداد . ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م .

- نعيم زكى فهمى :

١٢١ - طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور

- عادل الالوسى :

١١٠ - تجارة العراق البحرية مع اندونيسيا حتى أواخر القرن السابع الهجرى / أواخر القرن الثالث عشر الميلادى ، دار الحرية ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

- عادل زيتون :

١١١ - العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى، دار دمشق للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- عباس العزاوى :

١١٢ - تاريخ النقود العراقية ، شركة التجارة والطباعة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .

- عبد الرحمن فهمى محمد :

١١٣ - النقود العربية ماضيها وحاضرها ، الموسسة المصرية للتأليف ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

- عبد العزيز الخويطر :

١١٤ - الملك الظاهر بيبرس ، دار الأصفهانى وشركاه ، الطبعة الأولى ، جدة ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .

- عطية القوصى :

١١٥ - تجارة مصر فى البحر الاحمر منذ فجر الاسلام حتى سقوط الخلافة

رابعاً: المراجع العربية:

- إبراهيم طرخان :

١٠٤ - النظم الاقطاعية فى الشرق الاوسط فى العصور الوسطى ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

١٠٥ - إمبراطورية غانة الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

- أبو بكر الصديق عمر متولى ، وشوقى إسماعيل شحاته :

١٠٦ - اقتصاديات النقود فى إطار الفكر الإسلامى ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- أنطوان خليل ضومط :

١٠٧ - الدولة المملوكية ، التاريخ السياسى والاقتصادى والعسكرى ، دار الحداثة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٠ م .

- حسن الباشا :

١٠٨ - الفنون الإسلامية والوظائف على الاثار العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ م .

- سامح عبد الرحمن فهمى :

١٠٩ - الوحدات النقدية المملوكية ، تهامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، جدة .

الوسيط ، المجلة التاريخية ، المصرية ، مج ٦ ، / ١٩٥٧ م .

- رأفت النبراوى :

١٢٧ - مسكوكات المماليك الجراكسة وقيمتها النقدية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاثار ، جامعة القاهرة ، رقم ٣٥٧٤ .

- سيدة اسماعيل كاشف :

١٢٨ - دراسات فى النقود الاسلامية ، المجلة التاريخية المصرية ، مج ١٢/ ١٩٦٤ م .

- طاهر راغب حسين :

١٢٩ - دار السكة الأيوبية والمرينية نموذجان لدور السكة المصرية والمغربية ، ندوة التاريخ الإسلامى ، مج ٣ ، القاهرة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- عبد الرحمن فهمى محمد :

١٣٠ - من فضة الأيوبيين الى نحاس المماليك ، مجلة مرآة العلوم ، مج ٧ ، العدد الثالث ١٩٦٤ م .

١٣١ - مقدمة كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية لمنصور بن بعرة الذهبى .

- محمد أبو الفرج العش :

١٣٢ - مصر ، القاهرة على النقود العربية الإسلامية ، الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، جـ ٢ ، مطبعة مطبعة دار الكتب ، ١٩٧١ م .

- محمد أحمد إسماعيل الخاروف :

١٣٣ - هوامش كتاب كتاب الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة الانصارى .

- محمد أمين صالح :

١٣٤ - التنظيمات الحكومية لتجارة مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، رقم ١٧١٢٢

- محمد أنور توفيق على :

١٣٥ - دولة سنغاى الإسلامية وتطورها الاقتصادى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، رقم ٢٣٠٣ عام ١٩٧٧ م .

- محمد باقر الحسينى :

١٣٦ - الكنى والالقاب على نقود المماليك البحرية والبرجية فى مصر والشام ، مجلة المورد ، المجلد الرابع العدد الأول ، ١٩٧٥ م .

- محمد الصغير عبد اللطيف :

١٣٧ - العلاقات التجارية بين مصر وأوروبا الجنوبية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية أصول الدين ، جامعة الازهر ، رقم ١٤٢ .

- محمد محمد أمين :

١٣٨ - علاقات دولة سنغاى بمصر فى عصر سلاطين المماليك ، مجلة الدراسات الافريقية ، العدد الرابع ، ١٩٧٥ م .

١٣٩ - تطور العلاقات العربية الافريقية فى العصور الوسطى ، ضمن كتاب العلاقات العربية الافريقية دراسة تحليلة فى أبعادها المختلفة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .

- مجموعة من الاساتذة :

١٤٠ - معجم العلوم الاجتماعية ، إعداد نخبة من المختصين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

- مجموعة من الاساتذة :

١٤١ - الموسوعة العربية الميسرة ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٥ م .

سادساً: المصادر والمراجع المترجمة:

- بيروطافور :

١٤٢ - رحلته ، ترجمة حسن حبشى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

- ماركوبولو :

١٤٣ - رحلاته ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .

- إدوارد بروى :

١٤٤ - تاريخ الحضارات العام (القرون الوسطى) ، ترجمة فريد داغر ، يوسف أسعد داغر ، منشورات عويدات ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٢ م .

- ارشيالد ، ر ، لويس :

١٤٥ - القوى البحرية والتجارية فى حوض البحر الابيض المتوسط ، ترجمة محمد أحمد عيسى ، مكتبة النهضة المصرية ،و القاهرة ، ١٩٦٠ م .

- الياهو آشتور :

١٤٦ - التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الاوسط فى العصور الوسطى ، ترجمة عبد الهادى علبة ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٩٨٥ م .

- شارل ديل :

١٤٧ - البندقية جمهورية أرستقراطية ، ترجمة أحمد عزت عبد الكريم ، توفيق اسكندر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٨ م .

- صامويل برنارد :

١٤٨ - النقود العربية ، ضمن المجلد السادس من موسوعة وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجى ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .

- عزيز سوريال عطية :

١٤٩ - العلاقات بين الشرق والغرب ، ترجمة فليب صابر سيف ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .

- فرنان برودل :

١٥٠ - من ذهب السودان الى فضة أمريكا ، ترجمة توفيق اسكندر فى كتاب دراسات وبحوث فى التاريخ الإقتصادى ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١ م .

- مارك بلوك :

١٥١ - مشكلة الذهب فى العصر الوسيط ، ترجمة توفيق اسكندر فى الكتاب السابق ، بحوث ودراسات فى التاريخ الاقتصادى .

ABBARVITATIONS

1 - A. N. S. (American Numistic Society).

2 - I. J. M. E. S. (International of Journal of Middil East Studies).

3 - J. E. S. H. O. (Journal of the Economic and Social History of the Oriant).

4 - N. C. (Numismatic Chronicle).

5 - R. E. I. (Revue des Etudes Islamiques).

6 - R. N. (Revue Numismatique, : Paris).

سابعا- المراجع غير العربية

152 - ASHTOR, E. Les Metaux Precieux et La Balance Des Payements Du Proche Orient ala Basse Epoque, Paris, 1971.

153 - BACHARACH, J. "Circassian Monetary Policy Silver" N. C. V. II. 1971.

154 - BACHARACH, J. "The Dinar Versus the Ducat".

I. J. M. S., 4. 1973.

155 - BALOG, P. "The Coinage Of the Mamluk Sultans of Egypt And Syria". A. N. S., 16. 1970.

156 - DARRAG, A. "L'EGYPTE Le Regne De sous Barsbay (825 - 841/1422 - 1438)" 1916.

157 - GENNEP, A R "Le Ducat Venition en Egypte". R. N. 1897.

158 - HEYD, W. Histoire Du Commerce Du Levant Au Moyen Age. vols. 2 Leipzig : 1923.

159 - LABIDUS, I. S. "The Grien Economy Of Mamluk Egypt". J. E. S. H. O., 12. 1969

160 - LOPEZ, R. S. "The Dollar of the Middle Ages". J. E.-S.H. O. vol. XI, 1951.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصفحة

الفصل الثاني

النقود المملوكية

الفصل الثالث

مطبعة الإنتصار
لطباعة الأوفست
١٠ شارع الوردى كوم الدكة
تليفون : ٤٩١٦٥٩٧
محمد صبرى